يُطبع لأول مرة محققاً على ست نسخ خطية إحداها بخط المؤلف

الكافي في شرح الهادي

لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب
ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ت ٦٥٥ هـ

دراسة وتحقيق

قسم النحو: المجلدات (١-٤)
الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال رحمه الله

قسم التصريف: المجلد الخامس
الدكتور أنس بن محمود فجال
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

المجلد الرابع

الكافي في شرح الهادي

لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب
ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ـ ٦٥٥ هـ

دراسة وتحقيق

قسم النحو: المجلدات (١-٤)

الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال رحمه الله

المجلد الرابع

٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

«ومقصور على السماع عند بعضهم»

وفرقوا بينه وبين (افعَل): بأن في (افعَل) رَدَّ الفِعْل إلى أصله وهو البناء، وفي فَعال إخراج للاسم عن أصله، وهو الإعراب، لأن فعال في الأمر لا تكون إلا مبنية وبأن أفعل جار على المضارع، وكذلك فعالِ.

وقلَّ مجيء فعال المعدولة في الرباعي، فمن أسماء الماضي هَمْهَامِ. وقد ذكرناه.

ومن أسماء الأمر: قَرْقَارِ، أي: قَرْقِر بالرعد، وعَرْعَارِ[1] وهي لعبةٌ للصبيان.

والرباعي منه يقتصر على السماع، ولا يقاس عليه بالإجماع.

«وكل اسم من هذه يعمل فيما يعمل فيه فعلُه المسمّى به من مرفوع ومنصوب»

جميع هذه الأسماء تعتبر بمسماه[2]، فما كان مسماه يرفع وينصب فعلهما الاسم الدال عليه، وما كان مسماه يرفع لا غير، فكذلك الاسم الموضوع عليه.

أما الرفع فاسم الماضي يرفع الظاهر والمضمر، تقول: هيهات زيد، وزيد هيهات.

واسم المضارع لا يرفع إلا المضمر، لأن ما جاء منه مسمى به فعل المتكلم، كقولك: أف.

وأفعل يلزم استكنان الضمير فيه، فكذلك الاسم الذي يدلّ عليه.

وأسماء الأمر كلها لا ترفع إلا المضمر أيضاً، كما أن مسماه كذلك، ولم يشذّ عن هذا إلا قولهم: فِداءٍ لك فلان[3]، فإنهم أوقعوه موقع لام الأمر وفعله، وذلك يرفع الغائب كقولهم: ليقمْ زيد، ولم يُسمع إلا منوّناً مكسوراً، والمراد منه الدعاء قال:

١٥٤٧ - إيهاً فِداءٍ لَك يا فَضَالَهْ أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهَالَهْ[4]

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٤٠.

(٢) (بمسماها) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٧٢.

(٤) البيت في النوادر ١٣، والمقتضب ٣: ١٦٨، وشرح المرزوقي للحماسة ١٦٢، ٤٢٠، والإفصاح ٣٢٦،=

وقال النابغة[١]:

١٥٤٨ - مَهْلاً فِدَاءً لكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ   وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ وَلَدِ[٢]

ويروى بالرفع على أنه خبر مبتدأ، وهو الأقوام هاهنا، وبالنصب على المصدر. ذكره النحاس[٣]، ويقال فداً مقصور.

وأما النصب فما كان منها اسم فعل متعد نصب المفعول به، مثله كقولك: تراكها ومناعها.

وما كان منها اسماً لفعلٍ غير متعدّ لم ينتصب المفعول به، نحو: هيهات وشتان، ويشترك الاسمان في نصب الأشياء التي يشترك في نصبها الأفعال المتعدية وغير المتعدية، وهي: المصدر، وظرفا الزمان والمكان والمفعول له والمفعول معه والحال والتمييز والمستثنى.

فإذا قلت: شتان زيد وعمرو افتراقاً، فافتراقاً: منصوب بفعل دلّ عليه (شتان) كأنك قلت: افترقا افتراقاً، لأنَّ شتانَ يدل على افترقا دلالة الاسم على مسماه.

وكذلك إذا قلت: هيهات زيدٌ بُعداً، وما يجري هذا المجرى.

=والتمام ١٤، ٦١. وشرح ابن يعيش ٤: ٧٢، واللسان (هول، فدى، ويه) يروى (ويها فداء)، ويروى (نفسي فداء) أجِرّه الرمحَ: يريد أطعنه في فيه، لأن الأجراء: الطعن في الفم. تهاله: نهي وهو مجزوم بلا، وكان القياس (تهله) بسكون اللام للجزم، وحذف الألف قبلها لالتقاء الساكنين.

(١)أي: الذبياني. ديوانه ٢١.

(٢)البيت في التمام ١٥، ٦١، والإفصاح ٣٢٧، وشرح ابن يعيش ٤: ٧٠، ٧٣، والخزانة ٣: ٧، ٣١. أُثَمِّر: أجمع وأصلح.

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٤: ٧٤، والنحاس هو أحمد بن محمد المرادي، أبو جعفر المصري. مفسر نحوي، رحل إلى بغداد وأخذ عن الزجاج والمبرد ونفطويه، والأخفش الأصغر، له (تفسير أبيات سيبويه) ولم يسبق إلى مثله، وكل من جاء بعده استمد منه. و(المعاني في القرآن) و(إعراب القرآن)، جلب فيه الأقاويلَ، وحَشَدَ الوجوه (ت ٣٣٨هـ) بمصر. انظر إنباه الرواة ١: ١٠١، وبغية الوعاة ١: ٣٦٢، والأعلام ١: ١٩٩

«ومفعولها لا يقدم عليها وقوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤] مصدر»

مرفوع هذه الأسماء لا يقدم عليها لأنه إذا لم يقدم / مرفوع الفعل عليه، فأنْ لا [٤٥٠]
يقدم مرفوع هذه الأسماء عليها أولى.

وأما منصوبها فلا يقدم عليها أيضاً عند البصريين، لأنها من فروع الأفعال، وأفعالها موضوعة على الجمود، وهي لا تشارك الفعل في حروفه، فلا يتصرف تصرّف الأفعال.

وذهب الكوفيون: إلى جواز التقديم، فأجازوا: زيداً ورويداً، وعمراً هَلُمَّ، واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ أي: عليكم كتاب الله، أي: الزموه.

ويقول الراجز[(١)]:

١٥٤٩- يـا أيُّهـا المـائِحِ دَلْـوِي دُونَـكا

إنّي رأيـتُ النـاسَ يَحْمِدُونَـكَا

يُثْنُـونَ خَـيْراً ويُمَجِّدونَـكا[(٢)]

دونك: من أسماء الفعل بمعنى خذ، والتقدير: دونك دلوي فقدمه.

قلنا: أما الآية فكتابَ الله منتصبٌ انتصابَ المصادر، لأنَّ قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾[النساء: ٢٣] يدل على أن هذا مكتوب عليهم، لأنه حكم من الله، وإيجاب على المخاطبين، فكأنه قال: كتب كتاباً الله عليه، فكتابَ: منصوبٌ بكتب المحذوف، وهو مضاف إلى فاعله، كما قال أبو كبير الهذلي: وهو من أبيات الكتاب:

---

(١) الرجز لرجل جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وليس لرؤبة ولا لجارية من الأنصار. قاله البغدادي.

(٢) الرجز في أمالي القالي ٢: ٢٤٤، والعقد ٥: ٢١١، وأمالي الزجاجي ٢٣٧، والمقرب ١: ١٣٧، وشرح التبريزي للحماسة ٢: ٥١، والإنصاف ٢٢٨، وشرح ابن يعيش ١: ١١٧، والمغني ٢: ٦٧٤، ٦٨٢، والشذور ٤٠٧، والعيني ٤: ٣١١، والهمع ٢: ١٠٥، والدرر ٢: ١٣٨، والأشموني ٣: ٢٠٦، والخزانة ٣: ١٥، والتاج والمقاييس (ميح) المائح: من ينزل إلى البئر - وقد قلّ ماؤها - ليملأ الدلو بيده.

١٥٥٠ - ما إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلا مَنْكِبٌ   مِنْـهُ وحَـرْفُ السَّـاقِ طَـيَّ المِحْمَـلِ(١)

والتقدير: طُوي طيّ المحمل، لأنه لما قال: ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلا منكب منه، وحرف الساق، حَصَرَ مس الأرض من جهته في منكبه، وحرف ساقه، فدل على أن وسطه مرتفع فدل ذلك على أنه قد طُوِيَ، وكلاهما أعني كتاب الله، وطيّ المحمل من المصادر المؤكدة لنفسه.

وأما البيت: فدلوي: مبتدأ، ودونك: خبره كما تقول: زيد عندك، وهذا الإخبار مفيد للإغراء الذي هو طلب الراجز لأن المائح هو الذي في أسفل البئر يجمع الماء في الدلاء، فإذا قال: دلوي دونك، فقد نَـبَّهَهُ حيث أخبره باستقرار دلوه دون مكانه، على ما يريدُه منه، كما تقول لمن عنده مال يتصدق به: هؤلاء جيرانك، تُنبهه على إعطائه إيّاهم.

قال الشيخ ابن الخباز: وأرى أن المنع من التقديم يختص بالمفعول به، فلو قلت: إليك عن زيد، لم أرَ بأساً بأنْ تقول:عن زيدٍ إليك، لأن الظرف وحرف الجر تعمل فيها روائح الأفعال، ويجوز تقديمها على عواملها التي لا أصل لها في العمل، كقولك: زيد ليكرمني أمامك، أي: زيد مستقر أمامك لأجل إكرامي، وقد قُدِّمَتِ اللام على أمامك.

وإذا قلت: إليك مسرعاً، لم يجزْ تقديم الحال على (إليك) لأن الحال مفعول صحيح في الأصل، وليس بظرف، وإنما جرى مَجرى الظرف، لما بينهما من المشابهة فعملت فيه المعاني، كقولك: زيدٌ في الدار قائماً، فلا يجوز أن يجري مجراه من كل وجه.

«والدليل على اسمية هذه الكلم تصغير بعضها»

---

(١) البيت في الكتاب ١: ١٨٠، والمقتضب ٣: ٢٠٤، ٢٣٢، والخصائص ٢: ٣٠٩، وديوان الهذليين ٢: ٩٣، وشرح السكري ١٠٧٤، والإنصاف ٢٣٠، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٣٤٩، وشرح المرزوقي للحماسة ٩٠، والأشباه والنظائر ١: ١١١، والعيني ٣: ٥٤، والأشموني ١: ١٢١، والتصريح ١: ٣٣٤.

نعت رجلاً بالضمير فشبهه في طي كشحه وإرهاف خلقه بالمحمل، وهو حمالة السيف. ويقول: إنه إذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه، لأنه خميص البطن فلا ينالُ بطنه الأرض. والمنكِب، كمجلس: مجتمع رأس العضد والكتف.

نحو: رويد، فإنه تصغير: إرواد.

«وتنوين بعض»

التنوين إما جائز، نحو: أفٍّ وإيهٍ وصَهٍ ومَهٍ، وإمّا لازم، كقولك: ويهاً يا فلان، وهو بمعنى الإغراء والتحريض كقولك: دونَك زيداً، وواهًا بمعنى: أتعجب، وفداءً لك. وقد ذكرناه.

وممتنع في نحو: رويد، وهَلُمَّ، وهاءَ، وبَلْهَ.

«ومجيء بعضٍ على صيغةٍ لا تكون للفعل»

نحو: نزالِ وشتانَ وهيهاتَ، فإن تاء التأنيث أُسكنت في الفعل وعندك ودونك فإن الفعل لا يُضاف.

وأمّا إعمالها عمل الفعل من الأمر والنهي والزمان فإنما استفيد من مدلولها لا منها نفسها، فإذا قلت: صَهْ، دلّ ذلك على اسكت، والأمر والزمان مفهوم من المسمى، وهو اسكت، لا من الاسم.

«وعندك ودونك، اللذان للإغراء، وحذرك وحذارك ومكانك وبعدك وفرطك وأمامك ووراءك، منصوباتُ أفعالٍ حُذفت وأقيمت مقامها في تأدية الأمر»

أسماء الأفعال: إما مفرد، نحو: شتان، وهيهات، وإمّا مركب من اسم وحرف، نحو: إليك، وعليك، وإمّا من اسمين على غير جهة الإضافة، نحو حيهل.

وإما على جهة الإضافة، وهو إما ظرف أو مصدر، فالظرف: عندك زيداً، أي: الزمه، وخذه من مكان قريب من مكانك، ودونك زيداً، أي: خذه من قربك. وقد عومل هذا معاملة الفعل الصريح حيث سُمّي به.

قال الكميت[1] يمدح آل النبي – عليه السلام –:

---

(١) انظر شرح هاشميات الكميت ١٨٦.

١٥٥١ - فَدُونَـكُمُوها آلَ أحمـدَ إنَّهـا قَليـلٌ لكـم لم يـأْلُ فيهـا الـمُقَلِّلُ(١)

وقالت امرأة لبنتها:

١٥٥٢ - وفَيْشَـةٍ قـد اشْفَتَـرَّ حُوقُهـا(٢)

فقالت بنتها مجيبة لها:

١٥٥٣ - دُونَـكِها يـا أُمِّ لا أُطِيقُهَـا(٣)

/ وعندك، ودونك، وعليك، يستعملن في الإغراء. [٤٥١]

وحقيقة الإغراء بالشيء: الحثُ على اللصوق به، وإنما اختاروا الإغراء بهذه الثلاثة، لأن معانيها مناسبة للإغراء، ألا ترى أن (على) معناها الاستعلاء، فإذا قال: عليك زيداً فكأنه قال: خذ ممّا يليك من فوقك.

وإذا قال: دونك زيداً، فكأنه قال: خذه، فهو في مكان يقصر عن مكانك قليلاً.

وإذا قال: عندك زيداً، فكأنه قال: خذه فإنه حاضر معك.

وذكر الزجاجي أن بعض النحويين أجاز الإغراء بجميع الظروف(٤). فيقول: فوقَك زيداً، وتحتَك عمراً، وهذا يدل على أن هذه الظروفَ منصوباتُ أفعالٍ مضمرة حذفت وبقي عملُها في الظرف والمفعول، ووجود الأثر يدل على وجود المؤثر، ومن الظروف مكانك، أي: اثبت وقيل: تأخر.

وفي التنزيل: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾ [يونس: ٢٨] فأنتم: توكيد للمضمر المستكن في مكانكم. وراءك، أي انظر إلى خلفك إذا بصّرته شيئاً.

---

(١) يروى (مُقَلِّلَةٌ لم يألُ) . يأل: يقصر .فدُونَـكُمُوها يعني القصيدة.

(٢) انظر الشطرتين في سرّ الصناعة ١: ٣٢٢.فيش: رأس الذكر، اشفترّ: انتصب، الحُوق: بالضم ما أحاط بالكَمَرة من حروفها، ويفتح، أو الحَوْقُ استدارةٌ في الذكر.

(٣) الرجز في الشذور ٤٠١.

(٤)انظر جمل الزجاجي ٢٤٤.

ومنه: وراءك أوسعُ لك.

ومن المصادر: حَذْرك زيداً، وحذَارَك، وهو كقولك: ضربك زيداً.

وبعدك إذا حذرته شيئاً خلفك، وفَرَطك إذا حذَّرْته شيئاً من بين يديه.

والفَرَط: التقدم، قال - عليه السلام - :«أنا فَرَطُكم على الحَوْض»[1].

ومكانك وبعدك وفرطك وأمامك ووراءك أسماء أفعال غير متعدية. وقيل كل هذه ظروف.

ونختم هذا الفصل بِنُبَذٍ من الأصوات المستعملة في الزجر وغيره من غير ذكر الشواهد عليها لئلا يطول الكتاب.

فنقول: (وَيْ) كلمة يقولها المتندم والمتعجب تقول: وَيْ ما أغفلَه!

وحمل على هذا قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢][2] في أحد الأقوال.

وَ(مِضِ)[3] بكسر الميم وفتحها، كلمة تستعمل بمعنى (لا) وهي مطمعة في الإجابة.

و(بخ)[4] للإعجاب، يقال: بَخْ بَخْ، بالإسكان، وبَخٍ بَخٍ، بالتخفيف، وبَخٍّ بخٍّ، بالتشديد.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه ٤: ٢٢١، أول كتاب الفتن، ومسلم في صحيحه كتاب الفضائل.

الفَرَط والفارط: هو الذي يتقدم الوارد ليُصلح لهم الحياض.

فمعنى فرطكم على الحوض سابقكم إليه كالمتهيِّئ له. انظر شرح النووي لمسلم ١٥: ٥٣، ومشارق الأنوار ١: ١٥١.

(٢) (الظالمون) في: د، ع، وهو سهو.

(٣) (مِضِ) بكسر الميم والضاد، وهو حكاية صوت الشفتين عند التمطق يقال ذلك عند رد ذي الحاجة، وهو اسم بمعنى اعذر، والمراد به الرد مع أطماع، انظر شرح ابن يعيش ٤: ٧٨.

(٤) (بخ) كلمة تقال عند تعظيم الشيء وتفخيمه. انظر شرح ابن يعيش ٤: ٧٨.

و(أَخ) [١] بكسر الهمزة وفتحها، يقوله المتكره للشيء، والعامة يستعملونه في التلذّذ.

و(كَـخِ) بكسر الكاف وفتحها كذلك.

و(هَـيْد) بفتح الهاء وكسرها، زجر للإبل، ويقال: أتاهم فما قالوا له هيد مالك، إذا لم يسألوه عن حاله[٢].

و(جَهْ، ودَهْ) زجرٌ للإبل، وفي المثل: (إلّا دَهِ فلا دَهِ) [٣].

قال ابن فارس: معناه: إنك إنْ لم تبلُغْه الآن لم تبلُغْه أبداً[٤].

و(اِجْدِ[٥]) و(اِجْطِ[٦]): أيضاً زجر للإبل.

و(هِقَبْ[٧]) و(هِقِطْ[٨]): زجر للخيل.

و(عَدَس[٩]) زجر للبغل، وَعَلَمٌ لبغلة.

---

(١)(أخ) صوت سمي به الفعل، ومسماه أكره وأتكرّه. انظر شرح ابن يعيش ٤: ٧٩.

(٢)انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٠.

(٣)قال الزمخشري في المستقصى ١: ٣٧٤ (إنْ لا دِهِ فلا دِهِ: تفتح الدال وتكسر وهي كلمة فارسية معناها الضرب قد استعملها العرب في كلامها، وأصله أن الموتور كان يلقَى واتره فلا يتعرض له. فيقال له ذلك. والمعنى أنك إن لم تضربه الآن لم تضربه أبداً، وتقديره: إن لا يكن ده فلا يكن ده، أي: إن لا يوجد ضرب الساعة فلا يوجد ضرب أبداً. ثم اتسعوا فيه فضربوه مثلاً في كل شيء لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه، ووجب إحداثه من قضاء دين قد حلّ، أو حاجة طلبت، أو ما أشبه ذلك من الأمور التي لا يسوغ تأخيرها. وانظر جمهرة الأمثال ١: ٩٤، وشرح ابن يعيش ٤: ٨٠-٨١.

(٤)انظر مجمل اللغة ٢: ٣١٨.

(٥)كما في القاموس (الأجاد) ١: ٢٧٣.

(٦)كما في القاموس (اِجطِ، بالكسر: زجر للغنم) ٢: ٣٤٩.

(٧)كما في القاموس هقب ١: ١٤٠.

(٨)وفي القاموس (هِقِط) ٢: ٣٩٣، بكسر الهاء والقاف مبنية على السكون: زجر للفرس.

(٩)انظر شرح ابن يعيش ٤: ٧٩-٨٠.

و(حَلْ[١]) زجر للناقة.

و(عَاءِ) زجر للبعير.

و(جَاءِ) زجر للضأن. وقال الجوهري[٢]، هو زجر للإبل.

و(هَاءِ): بالمد والكسر وقد يقصر: زجر للإبل، يقال: حاحيت وحِيحاءً.

وعاعيتُ عيعاءً، وهاهيتُ هيهاءً إذا قلت لها جاءِ وعاءِ وهاءِ.

والأصل: حاحيتُ، وعَاعَيْتُ، وهاهيتُ.

و(هِجْ[٣]) وحِجْ، وعِهْ، وعَيْزَ[٤]: زجرٌ للضأن أيضاً.

و(فاعِ[٥]) زجر للغنم، يقال فعفعت.

و(بَس) بفتح الباء وكسرها، دعاء للغنم، يقال: بسست بالغنم إذا سقتها إلى الماء[٦].

و(دَوْهْ[٧]) دعاء للربع، وهو الفصيل نتج في أول الربيع.

و(جاهِ): يُزجر به البعير دون الناقة، وربما قالوا: جَاهٍ بالتنوين. هكذا أورده

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٣

(٢) وفي الصحاح (جأجأ) ١: ٣٩، قال الأموي: جَأْجَأت بالإبل، إذا دعوتها لتشرب، فقلت: جِئْجِئْ. وانظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٣.

(٣)في القاموس ١: ٢١٣ هج: زجر للناقة.

(٤)انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٤، والقاموس (العوز) ٢: ١٨٤.

(٥)انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٤.

(٦)انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٤.

(٧) القاموس ٤: ٢٨٤.

الجوهري[١]، وقال الزمخشري[٢]: هو زجر للسبع.

و(سَأْ) و(تشؤْ): دعاء للحمار إلى الشرب[٣].

و(دَجْ) صياح للدجاج.

و(حَبْ) يزجر به الإبل عند البروك، يقال: حب لا مشيت.

و (جَوْتَ) دعاء للإبل إلى الشرب.

و(حَوْبَ): بحركات الباء و(حَابِ) و(عَابِ) و(سَعْ): حث للإبل.

وقيل[٤]: سَعْ: زجر للإبل والمعز.

و(نَخْ) بتشديد الخاء وتخفيفها: صوتٌ يقال عند إناخة البعير.

و(هِيخِ) و (ايخِ) مثله[٥].

و(هِدَعْ[٦]): صوتٌ يُسكن به صغار الإبِلِ.

و(هِـيج): يصوت به الحادي.

و(هِجْ) و (هجا) خسأ للكلب.

و(قُوسْ[٧]) دعاء للكلب يقال: قَسْقَسْتُ.

---

(١)الصحاح (جوه) ٦: ٢٢٣١.

(٢)انظر المفصل ١٦٧.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٤.

(٤)انظر القاموس (السعيع) ٣: ٣٨.

(٥)أي: تقالان لإناخة البعير.

(٦)انظر القاموس (هدع) ٣: ٩٨.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٥.

و(مَاءِ) دعاء للغنم إلى الشرب، و(ماءِ) بالإمالة، حكاية بُغام الظبية[١].

و(ثِئ) دعاء للتيس عند السفاد[٢].

و(طيخ) حكاية صوت الضاحك.

و(عِيطِ) صوت الصبيان إذا تصايحوا باللعب[٣].

و(غَاقِ) حكاية صوت الغراب.

و(طاقِ) حكاية صوت الضرب.

و(طَقْ[٤]) حكاية وَقْعِ بعض الحجر على بعض.

و(قَبْ) حكاية وقع السيف.

و(شِيبُ) صوت مشافر الإبل عند الشرب، ويقال: ضربه فما قال حَسّ ولا بَسّ، أي: لم يتوجع ولا استكفّ.

و(حَبَطِقْطِقْ[٥]) حكاية صوتِ جَرْيِ الخيل.

و(جَلَنْبَلَقْ[٦]) حكايةُ صوتِ الباب عند فتحه وإصفاقِهِ.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٥.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٤.

(٣)انظر القاموس (العَيْط) ٢: ٣٧٥.

(٤)انظر القاموس (طق) ٣: ٢٥٨.

(٥)قال الجوهري في الصحاح (طقق) ٤: ١٥١٧ الطَقْطَقَةُ: أصوات حوافر الدوابّ، مثل الدقدقة، وربما قالوا: حَبَطَقْطَقْ، كأنهم حكوا به صوتَ الجري. وأنشد المازنيّ:

جـــرت الخَيْـــلُ فقالـــت حَبَطَقْطَـــقْ

ولم أر هذا الحرف إلا في كتابه.

(٦)الصحاح ٤: ١٤٥٤.

و(خَازْبَازِ[١]) فيه سبع لغات.

و(خازِبازِ) بكسر الأول والثاني، جعلا اسمين غير مركبين، وأجريا مجرى الأصوات المكررة، نحو: غاقِ، غاقِ، وكسر كل واحد منهما لالتقاء الساكنين.

وخازِبازُ: بكسر الأول وضم الثاني، جُعلا اسماً واحداً، وبني الأول لأنه كبعض الكلمة، وحرك وكسر لالتقاء الساكنين، وأعرب الثاني تشبيهاً بمعدي كرب.

وخازَبازَ: بفتحهما كخمسةَ عشرَ.

وخازَبازُ: بفتح الأول وضم الثاني، كحضرموت.

وخازَبازِ: بإضافة الأول إلى الثاني، كبعلبك، فيمن أضاف.

وخازِباء: كقاصِعاء جعل الهمزة للتأنيث.

وخِزْبَاز: كقِرْطاس.

وله خمسة معان.

وهي ضرب من العشب، وذُبابٌ يكون في العشب، وصوت الذباب، وداء في اللهازم[٢] والسَّنَّوْر[٣].

***

(١) انظر الكتاب ٢: ٥١، ٥٢، والصحاح (خوز) ٢: ٨٧٤، ومجمع الأمثال ١: ٢٤٨.

(٢) يقال لَهْزَمَهُ أي: قطع لِهْزِمَتَيهِ، وهما ناتئان تحت الأُذنين والجمع لهازم. القاموس ٤: ١٧٩.

(٣) له معان: منها فَقَارَة العُنُقِ، وأصل الذَّنَب. ويجمع على سنانير. القاموس ٢: ٥٢.

«فصل:

[٤٥٢] في أحكام أفعالٍ / وأسماءٍ متصلة بالأفعال لم نَذْكرها»

معنى الأسماء المتصلة بالأفعال: الأسماء التي تتعلق بالأفعال من جهة الاشتقاق، فيشتركان في الحروف الأصلية وهي ثمانية أسماء:

المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل.

وقد ذكرنا حكم هذه الأربعة.

وأفعل التفضيل، وأسماء الزمان، والمكان، واسم الآلة، ونذكر هذه الثلاثة في هذا الفصل.

«فمنها: أفعال المقاربة»

لا خفاءَ في فعلية كَلِمِ المقاربة، لأنها تتصرف إلا (عسى) وتلحقها الضمائرُ وتاء التأنيث.

وهذه الأفعال معدودة من باب (كان) ومحمولة عليها في رفع الاسم ونصب الخبر.

والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة معناها، وهو القرب في الخبر.

وقيل لها: أفعال المقاربة، لأن الواقع بعدها يراد تقريبه من[1] الوجود.

وقيل: سميت بذلك لأنها لمقاربة الفعل والأخذ فيه. وفي قولهم: أفعال المقاربة بعض التجويز، لأن عسى معناها التأميل والطمع.

وقيل: المقاربة في (عسى) تأميل ذلك عن قريب، وبعضُ هذه الأفعال أشدُّ تقريباً من بعض.

«وهي: عسى، وهو فعل غير متصرّف»

قد دللنا على فعليتها، وإنما لم تتصرف لأنها أشبهت (لعلّ) فإن الرجاء والطمع

---

(١)(في) في: ع.

متقاربان، ولهذا لا يجوز تقديم خبر (عسى) عليها، كما لا يجوز تقديم خبر (لعل) عليها، وأشبهت ليس من حيث إن لفظها المضي، ومعناها الاستقبال، لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، كما أن (ليس) بلفظ الماضي وينفي الحال، ولأنها وضعت للمبالغة في الطمع، والمبالغة معنى، وحقُّ المعاني أن توضع لها الحروف فنابَت (عسى) عن الحرف، ولأن المعنى المطلوب من التصرف حاصل، لأن خبرها فعل مضارع مشفوع بأن، فلا يحتاج إلى التصرّف.

وذكر عبد القاهر: أنه قد قيل: عَسَى يَعْسَى فهو عاسٍ[١].

وفيه لغتان: فتح العين وكسرها، وقرئ بهما قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] و﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد: ٢٢][٢].

وزعم ابن بابشاذ: أن الكسر فيها لا يُؤتى بها إلا لأجل الياء بأن يسند عسى إلى مضمر يظهر معه الياء، نحو: عسيتَ وعسيتُم.

فلو قلت: عساك أو عسى زيد أن يفعل، أو عسى أن يفعل زيد، لم يَجُز الكسر، ولم يرد إلا كما قال.

«معناه الطمع»

قال سيبويه[٣]: معنى عسى الطمع والإشفاق، أي: طمعٌ فيما يستقبل، وإشفاق أن لا يكون.

وقال أبو عبيدة[٤]: (عسى) من الله إيجاب لا طمعٌ كقوله: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٣٥٥. وفيه: «فلا يقال: يَعْسَى وهو عاسٍ ولا تَعْسِي».

(٢)وفي الإتحاف ١٦٠ (عسيتم) في سورتي البقرة ومحمد ﷺ قرأ نافع بكسر السين، وهي لغة، والباقون بالفتح، وهو الأصل للإجماع عليه في (عسى).

(٣)انظر الكتاب ٢: ٣١١.

(٤)مجاز القرآن ١: ١٣٤.

وقال الجوهري[1]: (عسى) قد يكون يقيناً وأنشد:

١٥٥٤ - ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى، وهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الأَمْثَالِ[2]

أي: ظني بهم كاليقين.

«تقول: عسى زيدٌ أن يقوم، وعسيتُ أن أذهبَ، وتُؤَوَّلُ بقارب»

(عسى) تستعمل على ثلاثة أنحاء:

الأول: أن ترفع اسماً صريحاً ويؤتى بعده بخبر.

ويلزم أن يكون ذلك الخبر فعلاً فلا تقول: عسى زيد قائماً، لأن اسم الفاعل لا يدل على زمان محصل، ولا عسى زيد القيام، وإن كان أن والفعل في موضع المصدر، لأن اسم الفاعل والمصدر لا يدلان على زمان محصل.

وأن يكون الفعل مضارعاً، لأنَّ الماضي لا يطمع فيه ولا يرجى حصوله.

وأن يكون مشفوعاً بأن كقولك: عسى زيد أن يذهب، ويفسر بقارب كأنك قلت: قاربَ زيدٌ الذهابَ، وفي التنزيل: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[المائدة: ٥٢].

وتقول في المضمر: عسيت أن أذهب، وعسينا أن نذهب، وعسيت أن تفعل، وعسيت أن تفعلي، وعسيتما أن تفعلا، وعسيتم أن تفعلوا، وعسيتنّ أن تفعلنّ.

وتقول: زيدٌ عسى أن يفعل[3]، فتجعل في عسى ضميراً يعود على زيد، والزيدان

---

(١) الصحاح (عسا) ٦: ٢٤٢٦.

(٢) البيت لابن مقبل ديوانه ٢٦١، برواية (جوائب الأمثال) وهو في الأضداد لابن الأنباري ١٨، وللسجستاني ٩٠، وللأصمعي ٣٥ ولابن السكيت ١٨٨، والجمهرة ١: ٢٣٣، ٣: ٣٥، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٠، والخزانة ٤: ٧٦، واللسان (جوز، عسى) التنوفة: القفر من الأرض لا ماء بها ولا أنيس. جوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد، وبمعناه (جوائب الأمثال)، أي: يجيلون الرأي فيما بينهم، ويتمثلون ما يريدون، ولا يلتفتون إلى غيرهم من إرخاء إبلهم وغفلتهم عنها.

(٣) من (وعسيت أن تفعلي) إلى (أن يفعل)، ساقط من: ع.

عسيا أن يفعلا، والزيدون عَسَوْا أن يفعلوا، وهند عست أن تفعل، والهندات عستا أن تفعلا، والهندات عسيْنَ أن يفعلْنَ، وفي التنزيل: ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] و﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [محمد: ٢٢].

ودخول (هل) على (عسى) في هاتين الآيتين مما يمنع كون عسى للطمع، لأن حرف الاستفهام لا يدخل على الطمع، ولا على ما ليس بخبر، ألا ترى أنك لا تقول: هل لعل زيداً قائم، وإنما تقول: هل إن زيداً قائم، فدخول (هل) يدل على أن عسى خبر/ [٤٥٣] ويدل عليه قول الحماسي[١]:

١٥٥٥ ـ وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا: إِنَّنِي لَكَ عَاشِقُ[٢]

فإنه جعله صلة (ذا) الذي هو بمعنى (الذي)، وقد تكلمنا عليه في الموصولات.

وقوله: وتؤول بقارب، ولم يقل: معناه قارَبَ، لأن قارب إخبار جازم وهذا طمع، وقارَبَ: فعل متعد، وعسى ليس بمتعدّ، لأنه لا مصدر له، وكل فعل متعدّ فله مصدر، ولأنه لا يستغني بالمرفوع الصريح، وإنما يؤولونها بقارَبَ على جهة المعنى، لا على تقدير الإعراب. وفرق بين التفسير المعنوي والتقدير الإعرابي، ألا ترى أنا إذا سُئلنا عن إعراب قولهم: إيَّاكَ والأسدَ، قلنا: تقديره: إياك باعد والأسد، فإياك: منصوب بباعد والأسد: معطوف عليه.

وإذا سئلنا عن معناه قلنا: باعد نفسك عن الأسد.

وإذا سئلنا عن إعراب قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠].

قلنا: تقديره: وكانوا أعني فيه من الزاهدين، وتقول في تفسيره: كانوا من

---

(١) نسبه أبو تمام في الحماسة لجميل العذري، ونسبه صاحب الأغاني لمجنون بني عامر. انظر شرح المرزوقي للحماسة ١٣٨٣، وديوان جميل ٧٤، وديوان المجنون ٢٠٣.

(٢) البيت في الخزانة ٢: ٥٥٨، والأشموني: ١: ١٦٣.

الزاهدين فيه.

وخَلْط تفسير المعنى بتقدير الإعراب مُضل جدًّا.

وأما ما ورد في كلام النحويين من تسمية مرفوع (عسى) فاعلاً ومنصوبها مفعولاً فهو على التوسع، كما سمى سيبويه[1] اسم (كان) فاعلاً وخبرها مفعولاً.

وأما ما أنشده الجوهريُّ[2] من قول الكميت[3]:

١٥٥٦ ـ قالُوا أَسَاءَ بَنُو كُرْزٍ فقلتُ لهم عَسَى الغُوَيْرُ بِإِبْآسٍ وإغْوارِ[4]

فيدل على أن خبر (عسى) مفعوله؛ لأنه زاد الباء فيه في قوله بِإِبْآس وهذا من حكم المفعول كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[العلق: ١٤].

«وأن والفعل في موضع نصب، كقولهم: عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسَا»

إذا قلت: عسى زيد أن يذهب، فأنْ والفعل في موضع نصب، كأنك قلت: قارَبَ زيدٌ الذهاب.

وذهب الكوفيون: إلى أنه في موضع رفع، لأنه بدل من زيد، وهو فاسد؛ لأنه لا يجوز تركه، ويجوز تقديمُه عليه، تقول: عسى أن يذهبوا قومُك، تريد: عسى قومُك أنْ يذهبوا، ولأنهم قالوا في المثل: «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا»[5]، قالته الزَّبَّاء[6] لما عدل

---

(١)انظر الكتاب ١: ٢٤.

(٢)الصحاح (بأس) ٢: ٩٠٤.

(٣)ديوانه ١٨٦.

(٤)البيت في المستقصى ٢: ١٦١، والخزانة ٤: ٧٩، واللسان والتاج (غور، بأس).

(٥)المثل في الكتاب ١: ٤٧٨، والمقتضب ٣: ٧٠، ٧٢، والخصائص ١: ٩٨، ومجالس ثعلب ٢٠٩، والإيضاح العضدي ٧٦ والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٣٥٩، وشرح المرزوقي للحماسة ٨٣ ومجمع الأمثال ٢: ١٧، والمرتجل ١٢٩، والخزانة ٣: ٥٤١، والصحاح ٢: ٧٧٣، ٩٠٤.

وقيل: قالته حين قيل لها: ادخلي الغار الذي تحت قصرك، فقالته: ومعناه إن فررت من بأس واحد فعسى أن أقع في أبؤس.

(٦)الزباء بنت عمرو، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة (ت ٣٥٨هـ)=

قصير[1]، بالإجمال عن الطريق، وأخذ في طريق الغوير، وهو ماء معروف هناك، فاستنكرت حاله وقالت ذلك، أي: عسى أن يأتيني ذلك الطريق بشر.

يقال: هذا المثل في شيء يخاف أن يأتي منه شرٌّ، والغوير: تصغير غار. وأبؤس: جمع بأس، ويأس في موضع أن ييأس.

وقال بعض النحويين: الأصل: عسى الغوير أن يكون أبؤساً، فحذف أن يكون، وهذا فرار من أن يكون خبرُ(عسى) اسماً صريحاً، وقد وقع فيما هو أشد بعداً منه، وهو أنَّ (أنِ) المصدرية وما بعدها في تأويل اسم واحد، فحذف بعض الاسم وهو بعيد.

وأنشد المرزوقي[2]:

١٥٥٧ ـ أَكْثَرْتَ في اللومِ مُلِحًّا دائماً لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائماً[3]

«وعسى أن يقوم زيد، وعسى أن أذهب، وتؤول بقرب، وأن والفعل في موضع رفع»

الاستعمال الثاني: أن يكون المرفوع بعسى أن والفعل، كقولك: عسى أن يقومَ زيدٌ، وتؤول بقرب، كأنك قلت: قرب قيامُ زيد، ولا يفتقرهاهنا إلى منصوب، لأن المرفوع بها وإن كان اسماً في معنى اسم واحد قد اشتمل على الحدث وفاعله، ألا ترى أن قولك: عسى أن يقوم زيد، في التحصيل، كقولك: عسى زيد أن يقوم، ولهذا لا يجوز: أن يذهب زيد عسى، لما فيه من تقديم الاسم والخبر على عسى، وأقرب نظير له قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ

=انظر الأعلام ٣: ٧١.

(١)قصير بن سعد بن عمرو اللخمي أحد رجال القصة المشهورة في انتقام عمرو بن عديّ، من الزباء في الجاهلية. انظر رغبة الآمل ٤: ٢٣٦، والأعلام ٢: ٤٣.

(٢)انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ٨٣.

(٣)نسبه البغدادي إلى رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٨٥، والمقرب ١: ١٠٠، والخصائص ١: ٩٨، والمغني ١: ١٦٤، وشرح ابن يعيش ٧: ١٤، والهمع ١: ١٣٠، والدرر ١: ١٠٧، والأشموني ١: ٢٥٩.

لا تكونَ فتنةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، لأن (حَسِبُوا) يقتضي مفعولين، والفعل والفاعل الواقعان في صلة أن قد سدّا مسدّهما، فتقول في هذا: زيدٌ عسى أن يقومَ، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا.

وكذلك المؤنث، وأنا عسى أن أقومَ، ونحن عسى أن نقومَ، وأنت عسى أن تقومَ، فلا تغير (عسى) في هذه المواضع، لأنها قد رفعت الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] إذ لو جعلته على اللغة الأولى، ورفعت ربك بعسى، لفصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي، وهو ربك، لأن مقاماً محموداً منتصب بـ(يبعثك).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾[البقرة: ٢١٦] لأن الضميرين متصلان بتكرهوا وتحبوا، فلا يكونان مرتفعين إلا بما اتصلا به.

[٤٥٤] / وأمّا قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [يوسف: ٢١] فيجوز أن يكون على هذه اللغة فلا يكون في (عسى) ضميرٌ، وأن ينفعنا في موضع رفع.

ويجوز أن يكون على لغة مَنْ قال: عسيت أن تفعل، فيكون في عسى ضمير يعود على يوسف – عليه السلام – وأن ينفعنا في موضع نصب.

«وعساه أن يقومَ، وعساني أن أذهبَ، والضمائر في موضع نصب»

الاستعمال الثالث: أن يولوها المضمر المنصوب، تقول: عَسَاني أن أفعل، وعَسَانا أن نفعل، وعساكَ وعساكِ، وعساكُما وعساكُم وعساكُنَّ، وعساه وعساها وعساهما وعساهم وعساهنّ.

قال عِمْرَانُ بنُ حِطَّانَ. أنشده سيبويه:

١٥٥٨ - ولي نَفْسٌ أقولُ لها إذا مَا تُنازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي(١)

ومذهب سيبويه: أنّ هذه الضمائر في موضع نصب، كما في لعلك ولعلي، ولأنها واقعة بعد الفعل، فلا تكون إلا منصوبة، ولأنهم جاؤوا بنون الوقاية، فقالوا: عساني، كما يقولون: دعاني، فيكون (أن نفعل)، في موضع الرفع، لأنه خبر عسى المنزلة منزلة (لعل).

وقال المبرد: إنّ هذه الضمائر في موضع نصب بأنها خبر عسى، اسمها مضمر فيها مرفوع وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر فيه اسماً.

ومذهب أبي الحسن: أن هذه الضمائر في موضع رفع، استعير للمرفوع ضمير المنصوب أو ضمير المجرور، كما استعير ضمير المرفوع للمجرور في قولهم: (ما أنا كأنت) فيكون أن يفعل في موضع نصب.

ثم إذا فرّعنا على مذهب سيبويه وجعلنا (عسى) بمنزلة لعل، فالأجود أن تقول: عساني أن أفعل، تأتي بأن مع الفعل، وإن كان المستعمل في لعل أن تقول: لعل زيداً يفعل، من غير (أنْ) ليكون الإتيان بـ (أن) كالعوض من تصرف (عسى) لأنها تدل على الاستقبال، ويدل على رعاية هذا المعنى عندهم قولُ الحماسي(٢):

١٥٥٩ - عسى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعدَ هذه سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى والجوانِحِ(٣)

فأتى بالسين حيث لم يمكنه الإتيان بـ (أنْ) في الشعر.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٣٨٨، والمقتضب ٣: ٧٢، والخصائص ٣: ٢٥، والمقرب ١: ١٠١، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ٧: ١٢٣، والعيني ٢: ٢٢٩، والخزانة ٢: ٤٣٥.

(٢) انظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٩٦٠.

(٣) البيت نسبه أبو تمام في الحماسة إلى «قَسَام بن رواحة السِّنْبِسِيّ» وهو في شرح ابن يعيش ٨: ١٤٨، والمغني ١: ١٦٤، والخزانة ٤: ٨٧.

الجوانح: جمع جانحة وهي الضلوع القصار. والمعنى المطموع فيه من أولياء الدَّم أن يطلبُوا الثأر في المستقبل، وإن كانوا أخّروه إلى هذه الغاية، فتسكنَ نفوسٌ وتَبْرُدَ قلوب.

«وكاد لوجود المقاربة، تقول: كاد زيدٌ يقوم، أي: قارب القيام»

الفصل بين عسى وكاد من جهة المعنى، أن معنى عسى الطمع والرجاء، تقول: عسى زيد أن يحج، وهو لم يبرح من منزله بعدُ، وكاد لوجود مقارنة الفصل وحصولها، تقول: كاد زيد يحج، وذلك إذا شارف الحج باكتراء البعير، واشتراء الزاد، والتوجه تلقاء مكة.

قال الزمخشري[١]: عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول: عسى اللهُ أن يشفي مريضَك، تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه.

وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول، تقول: كادت الشمس تغرب، تريد أن قربها من الغروب قد حصل. هذا كلامه.

ولذلك أسقطوا (أن) من خبر (كاد)، لأن ورود (أن) يدلّ على تراخي وقوع الفعل، فتنافي موضوع كاد، وفي التنزيل: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣].

ومن كلامهم: كادَ النَّعَامُ يطِيرُ[٢].

وأما قوله – عليه السلام –: «كادَ الفقرُ أن يكونَ كُفراً، وكادَ الـحَسَدُ أن يغلبَ القَدر»[٣]، فقد قيل: إنَّ (أنْ) فيهما زائدة، ويمكن أن يقال: إن مقاربة الفقر للكفر ضعيف، فدانت الطمع فألحقت أن تشبيهاً لكاد بعسى.

ولا يتصل بـ(كاد) من الضمائر إلا المرفوع، تقول: كدت أفعل، وكِدْنا نفعل، وكدتَ، وكدتِ، وكدتُما، وكدتُم، وكدتُنَّ.

وزيد كاد، وهند كادت وكادا وكادتا وكادوا وكِدْن.

---

(١) انظر المفصل ٢٧١، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٤.

(٢) مثلٌ يُضرب لقرب الشيء مما يتوقع منه، لظهور بعض أمارته، وهو في المقتضب ٣: ٧٤، ورغبة الآمل ٢: ٢٤١، ومجمع الأمثال ٢: ١٦٢، وشرح ابن يعيش ٧: ١١٩.

(٣) رواه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الشعب عن أنس. وانظر المقاصد الحسنة ٣١١، وتذكرة الموضوعات ١٧٤، والمستقصى ٢: ٢٠٣.

ووزن كاد (فَعِل) بكسر العين، لأن مضارعه يكاد مفتوح العين.

والمختار أن ألفه منقلبة عن واو لأن بعض العرب[١] قالوا: كُدْتُ بضم الكاف.

وروى الأصمعي[٢] عن العرب: لا أفعل ذلك ولا كَوْداً، والتزم (كاد) طريقة واحدة كسائر الأفعال.

«وموضع الفعل نصبٌ كقوله: وما كدتُ آيبًا»

إذا قلت: كاد زيدٌ يقوم، فموضع يقوم نصب متأول بقائم، كأنك قلت: كاد زيدٌ قائماً، لأن الفعل يقع في الخبر في موضع اسم الفاعل، نحو: زيدٌ يقوم، والدليل على أن موضعه نصب قولُ تأبط شرًّا:

١٥٦٠ ـ فأُبْتُ إلى فَهْم وما كُدْتُ آيبا وكم مِثْلُها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ[٣]

ويروى: (ولم أكُ آيبا) فلا يكون فيه شاهد. وإنها لم يمنع كاد من التصرف كما منعنا عسى، لأن كاد قد يخبر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل. نحو: كاد زيدٌ يقوم أمسِ، ويكاد يخرج غداً، فأتى لها ببناء الأمثلة التي تدل على الزمانين.

ومعنى (عسى) وهو الطمع يختص بالمستقبل، فالتزم صورة واحدة.

وأما قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[التوبة: ١١٧][٤] / [٤٥٥] فمن قرأ (تزيغ) بالتاء المنقوطة من فوق فإما على إضمار الشأن، أو يكون (قلوب فريق) مرتفعاً بـ(كاد)، وتزيغ: خبرها، وقد قدَّم الخبر على الاسم.

ومن قرأ برفع (يزيغ) بالياء فهو على إضمار الشأن لا غير.

---

(١)الصحاح (كود) ١: ٥٣٢.

(٢)الصحاح (كود) ١: ٥٣٢، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٤.

(٣)وسيأتي برقم ١٥٦٢.

(٤)قرأ حمزة وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء وقرأ أبو بكر في روايته عن عاصم. والباقون (تَزِيغُ) بالتاء. انظر السبعة ٣١٩.

«ولا يكاد يفعَل لنفي مقاربة الفعل، وهو أبلغ من نفي الفعل»

ذكر بعض المتأخرين: أن كاد إذا استعملت في الإثبات كان الفعل منفياً، وإذا استعملت في النفي كان الفعل مثبتاً.

فإذا قلت: كاد زيدٌ يخرجُ، فمعناه لم يخرجْ.

وإذا قلت: لم يكَدْ زيد يخرجُ، فمعناه أنه قد خرج، وأنشد في ذلك لغزاً وهو:

١٥٦١ - أَنَحْوِيَّ هذا العَصْرِ أَيَّةُ لَفْظَةٍ ... جَرَتْ في لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ
إذا مَا نَفَتْ واللهُ يَعْلَمُ أَثْبَتَتْ ... وإنْ أثبتتْ قامَتْ مقامَ جُحودِ(١)

وقال في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠]: إنه رأى يده بعد اجتهاد.

ومثله قولُهم: قام وما كاد يقوم، وفي التنزيل: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقال(٢):

١٥٦٢ - فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كُدْتُ آيِبا ....(٣)

واحتج عليه بأن ذا الرمة(٤) لما أنشد في الكوفة:

---

(١) قائلها أبو العلاء المعريّ، وهما في الهمع ١: ١٣٢، والدرر ١: ١١٠ وقريب منها في المغني ٢: ٧٣٨ أجاب ساق هذين البيتين على شيوع أن نفي (كاد) إثبات، وإثباتها نفي. وقد أجاب على هذا اللغز ابن مالك بقوله:

نَعَمْ هي كادَ المَرْءُ أن يَرِدَ الحِمَى ... فَتَأْتِي لإثْبَاتٍ بِنَفْيِ وُرُودِ
وفي عَكْسِهَا ما كاد أنْ يَرِدِ الحمى ... فَخُذْ نَظْمَها فالعِلْم غيرُ بعِيدِ

(٢) هو تأبط شراً. ديوانه ٩١.

(٣) صدر بيت وعجزه: (وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ) وهو في الإنصاف ٥٥٤، والخصائص ١: ٣٩١، وشرح المرزوقي للحماسة ٨٣، وشرح ابن يعيش ٧: ١٣، ١١٩، ١٢٥، والعيني ٢: ١٦٥، والرصف ١٩٠، والهمع ١: ١٣٠، والدرر ١: ١٠٧، والأشموني ١: ٢٥٩، والخزانة ٣: ٥٤٠. فَهْم: قبيلة تأبط شراً.

(٤) ديوانه ٢: ١١٩٢.

١٥٦٣ - إذَا غَيَّرَ النَّأْيَ الـمُحِبِّينَ لم يكَدْ   رسيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[١]

قال له القاضي ابن شُبْرُمَة[٢]: أراه قد برح، فأبدل من لم يكَد لم أجد.

وهذا مذهب فاسد، لأن كاد يفعلُ لمقاربة الفعل بلا خوف، فحرف النفي ينفي ما كان موجباً. وفي التنزيل: ﴿ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ﴾ [إبراهيم: ١٧]. ولا إساغة، إذ الإساغة هو الإجراء في الحلق بسهولة.

ومعنى يتجرعه أن يأخذه جرعة فجرعة، لأنه لصعوبته عليه لا يكاد أن يتناوله تناولاً متوالياً، فلو كانت الإساغة موجودة فلا يكون فيه تعذيب.

وهذا نقض لما أراد الله - تعالى - من المعنى.

وأما قوله (لم يَكَدْ يَرَاها) فقد نفى مقاربة الرؤية، وهو أبلغ من نفي الرؤية. قاله الزمخشري[٣].

وسياق الآية يدلّ عليه فإنه تعالى قال: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠] ولا خفاء بين العقلاء أن الظُلُم المتراكمة تمنع من شعاعِ البصرِ المرئيّ، فكيف يقول: إنه رآها بعد اجتهاد.

وأما ردُّ ابن شُبْرُمَة قولَ ذي الرُّمَّة فقد رد جدُّ عبد الصمد بن الـمُعَذَّل[٤] قولَ ابن شبرمة، وهو عربي مثلُه.

---

(١)البيت في شرح ابن يعيش ٧: ١٢٤، والخزانة ٤: ٧٤، والأشموني ١: ٢٦٨،وأمالي المرتضى ١: ٣٣٢، والأشباه والنظائر ٢: ١٢٠، والدرر ١: ١١٠، ونهاية الأرب ٧: ٨٦.

رسيس الهوى: مسه. يبرح: يزول.

(٢)هو عبد الله بن شُبْرُمة بن طُفَيل، كان فقيهاً عالماً قاضياً، وكان راوية شاعراً، وكان يُكنى أبا شُبْرُمة، ولي قضاء الكوفة لطارق بن زياد (ت ١٤٤هـ). انظر البيان والتبيين ١: ٣٣٦، ورغبة الأمل ٣: ١٥٨.

(٣)انظر الكشاف ٣: ٦٩.

(٤)هو من بني عبد القيس أبو القاسم، من شعراء الدولة العباسية، كان هجاءً (ت نحو ٢٤٠ هـ). انظر الموشح ٥٢٨ والسمط ٣٢٥، والأعلام ٤: ١٣٤.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. فالمعنى: وما قاربوا الذبح، يعني أنهم قبل الذبح كانوا مصرِّين على الخلاف وعدم الانقياد، حتى إنهم لم يقاربوا الذبح ثم عادوا فذبحوها.

«وشذَّ: عسى زيد يفعلُ، وكاد زيد أن يفعلَ»

قد شُبه (عسى) بـ(كاد) فجيء في خبرها بالفعل من غير (أنْ) كما شبّه (كاد) بـ(عسى) فجيء في خبرها بـ(أن) مع الفعل، وذلك لما بينهما من المقاربة في المعنى، فإنَّ الطمع إذا قوي أشبه مقاربة الحال. والمقاربة إذا ضعفت أشبهت الطمع، ولهذا قيل: إذا طرحت أن من خبر عسى آذن بقوة الطمع لزوال دليل الاستقبال.

قال هُدْبَةُ بنُ الخَشْرَمِ[1] أنشده سيبويه:

١٥٦٤ - عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فيه ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[2]

وقال آخر[3]:

---

(١) هو من بني عامر بن ثعلبة من سعد هذيم، من قضاعة، أبو عمير. شاعر فصيح، مرتجل، راوية، من أهل بادية الحجاز بين تبوك والمدينة (ت نحو ٥٠ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٩١، والسمط ١: ٢٤٩، والخزانة ٤: ٨٤، والأعلام ٩: ٦٩.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٧٨ والمقتضب ٣: ٧٠، واللمع ١٤٤، والمرتجل ١٣٠، وأسرار العربية ١٢٨، والعقد ٥: ٤١٠، والمقرب ١: ٩٨، وشرح ابن يعيش ٧: ١١٧، ١٢١، والمغني ١: ١٦٤، ٢: ٦٤١، والعيني ٢: ١٨٤، والهمع ١: ١٣٠، والدرر ١: ١٠٦، والأشموني ١: ٢٦٠، ٢٦٤، والتصريح ١: ٢٠٦، والخزانة ٤: ٨١، ويجوز في (أمسيتَ) فتح التاء وضمها، والفتح أولى لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وقبله:

فقلتُ لـه هـداكَ اللهُ مهـلاً ... وخيرُ القولِ ذو اللبِّ المُصيبُ

وضمّ التاء صحيح أيضاً، فإنَّ ما يجري على المتكلم يجري على المخاطب أيضاً.

(٣) نسب في الكتاب إلى هدبة بن الخشرم، ونسبه المرصفي إلى سماعة بن أشول النعامي.

١٥٦٥ - عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بِلادِ ابنِ قادِرٍ بِمُنْهَمِـرٍ جَـوْنِ الرَّبَـابِ سَـكُوبِ(١)

وقال رؤبة(٢):

١٥٦٦- رَبْـعٌ عَفَـاهُ الـدَّهْرُ طُـولاً فـانمَحَى
قَدْ كـادَ مِـنْ طُـولِ البِلَى أَنْ يَمْصَـحَا(٣)

وكل ذلك شاذ.

تنبيه:

قد يجيء (كاد) بمعنى الإرادة، وفي التنزيل: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦]وكذلك قيل في قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] وأنشد الأخفش:

١٥٦٧ - كادَتْ وكِدْتُ وتِلكَ خيرُ إرَادَةٍ لَوْ عـادَ مِـنْ عَصْرِ الشَّـبِيبَةِ مـا مضى(٤)

وهذا كما جاء أراد في موضع (كاد) في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[الكهف: ٧٧](٥). أي: يكاد.

وقد يجيء متعدياً لغير الإرادة وفي التنزيل: ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ﴾[الطور: ٤٢].

---

(١)البيت في الكتاب ١: ٤٧٨، ٢: ٢٦٩ والمقتضب ٣: ٤٨، ٦٩، وشرح ابن يعيش ٧: ١١٧، ٩: ٦٢، والأشموني ٤: ٢٢٩، والتصريح ٢: ٣٥١، ورغبة الآمل ٢: ٢٤٤، المنهمر: السائل. الجون: الأسود. الرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه. السكوب: المنصب.

(٢)ملحق ديوانه ١٧٢.

(٣)الرجز في الكتاب ١: ٤٧٨، والمقتضب ٣: ٧٥، والمقرب ١: ٩٨ والإنصاف ٥٦٦، وأسرار العربية ١٢٩، والمرتجل ١٦٠، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢١، والهمع ١: ١٣٠، والدرر ١: ١٠٥، والعيني ٢: ٢١٥، ورغبة الآمل ٢: ٢٤١، والخزانة ٤: ٩٠ البلى: مصدر بلى المنزل: إذا درس ومَصَحَ الشيء مصوحاً: ذهب وانقطع.

(٤)البيت في المحتسب ٢: ٣١، وأمالي المرتضى ١: ٣٣١، والمرتجل ١٣٤، والبحر ٦: ٢١٨، والصحاح (كود) واللسان (كيد) ويروى (من لهو الصبابة ما مضى) يقول: أرادت وأردت.

(٥)فأقامه في: ع.

«وأوشك، ويوشك، يُستعملان استعمال عسى الأولَ والثاني، واستعمال كاد»

الوشَك: القرب، يقال: وشك الشيء فهو وشيك، أي: قرب فهو قريب. قال حسان بن ثابت[١]:

١٥٦٨ - لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكاً في دِيَارِهِمُ ... اللهُ أَكْبَرُ يا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[٢]

ثم تدخل الهمزة عليه، فيقال: أوشك يوشِك، بكسر الشين.

والعامة تقول: يوشَك بفتحها، وقد خُطئوا فيه.

قال الشيخ: وأرى له وجهاً، وهو أن تجعل الهمزة للتعدية، ويُبنى الفعل للمفعول بمعنى يُقَرَّبُ، / وليس مورد أوشك يوشك في هذا الموضع مورد الأفعال المتعدية، بل هو بمعنى يسرع. [٤٥٦]

ويستعملان استعمال (عسى) على وجهها الأول والثاني، تقول: أوشك أن يقوم، ويوشك جعفر أن يذهب.

وأن والفعل في موضع نصب، كأنك قلت: قرب زيد قيامه، ويقرب جعفر ذهابه. قال الكَلْحَبَةُ العُرَنِيّ:

١٥٦٩ - إذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ ... حِبَالُ الهُوَيْنَا بالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا[٣]

وأوشكَ أن يقوم زيد، ويُوشك أن يذهبَ جعفر، فيكون (أن) في موضع رفع كما في قولك: عسى أن يذهبَ زيد.

---

(١) ديوانه ٢١٦.

(٢) البيت في المنصف ١: ٦٨، والرصف ٤١، واللسان (ثور) و(وشك). وهو من قصيدة لحسان في رثاء عثمان. وشيكاً: سريعاً. الثارات جمع ثأر، وهو الطلب بالدم. وقيل: الدم نفسه.

(٣) البيت في النوادر ١٥٣، والخصائص ٣: ٥٣، وشرح اختيارات المفضل ١: ١٤٩، والعيني ٣: ٤٤٢، وشرح عمدة الحافظ ٨١٧، والخزانة ١: ١٨٦، الكريهة اسم للشدة والحرب، أوشكت: أسرعت. الهوينى: تصغير الهونى، تأنيث الأهون. والمراد الأمر الهيّن.

ويستعملان استعمال (كاد) فيقولون: أوشك زيد يجيء. قال أمية بن أبي الصلت[١]:

١٥٧٠ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهَا يُوافِقُهَا[٢]

«وكَرَبَ في معنى كاد»

يقال: كَرَبَتِ الشمسُ تغيب، كما يقال: كادت الشمس تغيب، وهو من قولهم: كرب الشيء، أي: دنا، وإناء كربان، إذا قارب الامتلاء[٣].

وأجاز بعضهم: كرب زيد أن يقوم، وكرب أن يقوم زيد، تشبيهاً بعسى، ولم نعثر له على مضارع، ولعلهم يؤثرون الماضي لخفّة لفظه.

«وجعل وأخذ وطفق وأنشأ: لملابسة الفعل ويُسْتَعْمَلْنَ استعمال كاد»

أما (جعل) فله معانٍ:

يكون فعلاً متعدّياً إلى مفعول واحد بمعنى عمل وخلق، كقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

وبمعنى (صَيَّرَ) كقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] أي: مُصَيِّرُكَ. وكقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ﴾ [الصافات: ٦٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧].

---

(١) ديوانه ٢٤٠.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٧٩، والكامل ١: ٦٦، والمقرب ١: ٩٨، والعمدة ١: ١٠٨، ودرة الغواص ١٢١، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٦، والشذور ٢٧١، والعيني ٢: ١٨٧، والهمع ١: ١٢٩، ١٣٠، والدرر ١: ١٠٣، ١٠٦، والأشموني ١: ١٦٢، والتصريح ١: ٢٠٧، ٢٠٨. الغِرَّة بالكسر: الغفلة عن الدهر وصروفه، أي: لا عاصم من المنية. يروى (غراته).

(٣) شرح ابن يعيش ٧: ١٢٧.

ودخول الفعل وهو (هم) في قوله (هم الباقينَ) مما يدل على أنها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر. وقد ذكرناه في باب (كان).

وبمعنى (سميتُ) كقولك: جعلت البصرة بغداذ، وجعلت حسني قبيحاً. وفي التنزيل: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩].

ويحتمل أنْ يكون قولُه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] من هذا.

وبمعنى (ألقيت) كقولك: جعلت متاعك بعضه فوق بعضٍ. وفي التنزيل: ﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧].

ويكون فعلاً من أفعال المقاربة يفيد ملابسةَ الفعلِ والدخول فيه. أنشد أبو علي:

١٥٧١ ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثقِلُني ثَوْبي فأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ[١]

وأما (أخذ) فيكون متعدياً، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣] و﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

ويكون من المقاربة، ويفيد ملابسة الفعل أيضاً، كقولك: أخذ يشتِمُك، وأخذ يضرِب زيداً.

وأما (طَفِق) فهو من باب علم طفقاً، ومن باب ضرب طفوقاً، ومعناه الملابسة وفي التنزيل: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾[٢].

وأما قوله ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا﴾[ص: ٣٣] فتقديره: فطفق يمسح مسحاً.

---

(١) نسبه العيني إلى أبي حية النمري. ثم قال: وقد نسب هذا البيت للحكم بن عبدل الأعرج الأسدي، وليس بصحيح: ونسبه البغدادي لعمرو بن أحمر الباهلي. والبيت في البيان والتبيين ٣: ٧٦، والعيني ٢: ١٧٣، والمقرب ١: ١٠١، والمغني ٢: ٦٤١ والخزانة ٤: ٩٣، والتصريح ١: ٢٠٤، ٢٠٦، والأشموني ١: ٢٦٣، والهمع ١: ١٢٨، ١٣١، والدرر ١: ١٠٢، ١٠٩، وشعر عمرو بن أحمر الباهلي (قسم ما ينسب إليه وإلى غيره) ١٨٢ والقافية رائية (السكر).

(٢) الأعراف: ٢٢، وطه: ١٢١.

وأما (أنشأ) فيكون فعلاً متعدِّياً تقول: نشأ وأنشأته، وفي التنزيل: ﴿إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءٗ﴾ [الواقعة: ٣٥] وفيه ﴿وَنُنشِئَكُمۡ فِي مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦١].

ويكون من أفعال المقاربة فيفيد الملابسة. أنشد الميداني(١):

١٥٧٢ ـ أَنْشَــأْتَ تَنْطِــقُ في الأمــو ... رِ كَنَــاطِقِ الــرَّخَمِ الــدوائرِ(٢)

وقوله: (ويُسْتَعْمَلْنَ استعمالَ كاد) الضمير في قوله (ويستعملْنَ) عائد إلى كرب، وهذه الأربعة.

«ومنها: نعمَ وبئسَ، وهما فعلان»

لاتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، وفي الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فبها ونِعْمَتْ(٣)» أي: فبالرخصة أخذ ونعمتِ الفعلة فعلتُه.

وقال الكوفيون(٤): هما اسمان لأن ألف التثنية، وواو الجمع، ونوني التأكيد تلحقهما.

ولدخول حرف النداء عليهما في قولهم: يا نِعْم المولَى ونِعْمَ النصيرُ(٥).

---

(١) انظر مجمع الأمثال ٢: ٣٣٦، ونسبه الميداني للكميت.

(٢) البيت في المستقصى ١: ٨١ ويروى (كوافد الرخم) قاله يهجو رجلاً.

وقد جاء في المثل: انْطِقِي يا رَخَمُ إنَّكِ من طَيْرِ الله، يقال: إن أصله أنَّ الطير صاحت، فصاحت الرَّخَمُ، فقيل لها يهزأ بها: إنك من طير الله فانطقي. يضربُ للرجل لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُسْمَعُ منه، وليس من الطير شيء إلا وهو يُزْجَرُ إلا الرخم. وعلى هامش (د) وبعده:

إذْ قِيــلَ يــا رَخَــمُ انْطِقِــي ... في الطَــيرِ إنَّــكِ شَرُّ طَــائر

فَأَتَــتْ بِــما هِــيَ أهْلُــهُ ... والعَــيُّ مِــنْ مِثْــلِ الــمُحاوِرِ

(٣) رواه أحمد في مسنده ٥: ٨، ٢٢ وأبو داود في سننه ٣٥٤ والترمذي في جامعه ٤٩٧ والنسائي في سننه ١٣٨١ عن سَمُرَة بن جُنْدُبٍ، رضي الله عنه وابن ماجهْ في سننه ١: ٣٤٧ (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في الرخصة في ذلك) عن أنس رضي الله عنه. وانظر الكتاب ٢: ٢٥٩.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٢٧.

(٥) مقتبس من سورة الأنفال آية ٤٠ ﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ عن أنس، رضي الله عنه.

ولدخول حرف الجر عليهما فيما حكى: ما زيد بنعم الرجلُ، ونعم السيرُ على بئس العيرُ.

وبُشِّرَ بعضُ العرب بمولودة: فقيل له: نعم المولودةُ، فقال: واللهِ ما هي بنعم المولودةُ، نصرتُها بُكاء، وبِرُّها سرقة[١]. وقال حسان بن ثابت[٢]:

١٥٧٣ ـ ألست بنعم الجار يؤلف بيته   أخا ثلّةٍ أو مُعدِمِ المال مُصْرِما[٣]

وحكى: نعيم الرجلُ زيدٌ، وفُعَيْل من أبنية الأسماء.

قلنا: أما عدم إلحاق الضمائر فللاستغناء بالمفسر مفرداً ومثنى ومجموعاً، مذكّراً ومؤنّثاً، كقولك: نعم رجلاً أخوك، ونعمتْ جاريةٌ جاريتُك، ونعم رجلينِ أخواك، ونعم رجالاً إخوتُك، ونعمت جاريتَيْنِ جاريتاك، ونعمت نساء جواريك، على أن الكسائي[٤] حكى عن العرب: نعما رَجُلَيْن، ونعموا رجالاً.

/ وأما دخول حرف النداء عليهما، فعلى حذف المنادى على ما تقدم في النداء، كأنه [٤٥٧] قال: يا ربَّنا نعم المولى أنت، ونعم النصير أنت، أو كأنه قال: يا مَنْ هو نعمَ المولى ونعمَ النصيرُ.

وأمّا دخولُ حرف الجرّ، فعلى الحكايةِ، كأنه قال: واللهِ ما هي بمولودٍ يقالُ لها: نعم

---

(١) انظر تفسير ابن كثير سورة الزخرف آية ١٨، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٨، وعلى هامش (ع) قوله: وبِرُّها سرقة هو بكسر الباء وبالراء وبفتحها وبالزاي أي: سلبها وهو الأنسب يقال: بزه يبزه بزًّا، أي سلبه. وفي المثل (مَنْ عزَّ بَزّ) أي: من غلب أخذ السلب. ومعناه أنها لا تقدر على ما يقدر عليه الرجلُ من الأخذ قهراً. قاضي زكريا على شرح الألفية.

(٢) ديوانه ١٢٨ برواية (كذي العُرْف ذا مالٍ كثير ومُعْدِما).

(٣) البيت في الإنصاف ٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٧، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٧ والخزانة ٤: ١٠٦، والمعنى أنه يجعل بيته مألفاً لكل الناس سواء كانوا أغنياء أم فقراء.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٢٧.

المولودةُ، ونعم السيرُ على عَيْرٍ يقالُ لها: بئس العَيْر[(١)].

وأما (نعيم) فالياء تولد من إشباع الكسرة.

«ماضِيَان»

لاتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، ولبنائهما على الفتح.

ولأنهما خاليان من حروف المضارعة، فلا يكونان مضارعَيْن، وخبران[(٢)] فلا يكونان أمراً.

هذا من جهة الصيغة، لكن معناهما الحال، لأن المبالغة في المدح والذم لا تتم إلا بأن يكونا للحال، لأن الماضي منقضٍ والمستقبل متوقع، فلا تصح فيهما المبالغة، ولا يجوز أن تقول: نعم الرجلُ أمسِ زيدٌ، ويجوز أن تقول: نعم المقاتلُ أمس زيداً. إذا علقت أمسِ بالمقاتل.

«غيرُ متصرفين»

أُلزِما الماضي، ودلَّا على الحال، ولأنهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم.

والأصلُ في إفادة المعاني إنّما هي الحروف، فلما أفادت فائدة الحروف خرجتْ عن بابها، ومنعت التصرّف كـ (ليس).

«معناهما: المبالغة في المدح والذم»

وهذا ظاهر. وقيل: فعلان منقولان عن موضعهما[(٣)]. يقال: نَعِمَ الرجلُ إذا كان في نعيم، وبَئِس إذا كان في بؤس، وهو خشونة العيش.

---

(١) قال ابن هشام في شرح القطر ٣٧: «وأما ما استدل به الكوفيون فمؤوّلٌ على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مُقَامها، والتقدير: ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه: نِعْمَ الولدُ، ونِعْم السيرُ على عَيْرٍ مقولٍ فيه: بِئْسَ العَيْرُ. فحرف الجرّ في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف».

(٢) وخبران معطوف على خاليان.

(٣) موضعيهما في: ع.

ثم نُقِلا إلى المبالغة في المدح والذمّ، لأن الممدوح في نعيم، والمذمومَ في بُؤْس، لأن ذوي المقدار وأهل المروّات تبتهج أنفسُهم، وتُسَرُّ قلوبهم بالمدح، وتنقبض أفئدتهم وتكلح وجوههم بالذّم.

«ويجوز فيهما، وفي كل اسم أو فعل على (فعِل) عينه حلقية الأصل، والإسكان وكسر الفاء مع سكون العين وكسره»

أصل نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ، كعَلِمَ، قُرِئ: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنَعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة: ٢٧١]. بفتح النون وكسر العين(١). وأنشد السيرافي(٢):

١٥٧٤ - فَفِداءٌ لِبَنِي قَيْسٍ على ... ما أصابَ الناسَ من سُوءٍ وضُرّ
ما أقَلَّتْ قَدَمٌ فاعِلَها ... نَعِمَ السَّاعُونَ في الأمرِ المُبِرّ(٣)

وقد أجازت العرب في كلّ اسم وفعل على (فعِل) - بكسر العين - عينه حرف حلق أربع لغات(٤):

الأصل: تقول في الاسم (فَخِذ، ورَحِم)، وفي الفعل (شَهِد وضحِك).

والإسكان: تقول: فخْذ، ورحْم وشَهْد وضحْك، وذلك لاستثقال الكسرة، ونقل كسرة العين إلى الفاء، تبنيها على حركة العين، تقول: فِخْذ ورِحْم وشِهْد وضِحْك. أنشد

---

(١) قرأ بذلك ابن عامر وحمزة والكسائي. كما في السبعة ١٩١.

(٢) ديوانه ٧٢.

(٣) البيت الثاني في الكتاب ٢: ٤٠٨، وانظر المقتضب ٢: ١٤٠، والخصائص ٢: ٢٢٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥، ١٥٧، والمحتسب ١: ٣٤٢ والخزانة ٤: ١٠١، ١٠٢، والإنصاف ١: ١٢٢، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٧، واللسان والتاج (نعم).

أقلت: حملت، أي: ما أقلتني قدماي، أي: طول الحياة. المُبِرّ: اسم فاعل من أبر فلان على أصحابه: أي: غلبهم. أي: هم نعم الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٢٧.

سيبويه للأخطل[١]:

١٥٧٥ - إذَا غَابَ عَنَّا غابَ عَنَّا فُراتُنَا   وإنْ شِهْدَ أَجْدَى فَضْلُه وجَدَاوِلُهْ[٢]

وكسرُ الفاء إتباعاً لكسرة العين، فيقال: فِخِذ ورِحِم وشِهِد وضِحِك، فلذلك تقول في نعم وبئس: نَعِم وبَئِس، ونَعْم وبَأْس، ونِعْم وبِئْس، ونِعِمَ وبِئِسَ.

فإن كان عين الكلمة ليس بحرف حلق جازت فيه اللغات إلا الرابع، تقول: كَبِد وكَبْد، وكِبْد، وكَلِمة وكِلْمة.

ولم يسمع في الفعل إلا كسر العين وإسكانها. قال أبو النجم:

١٥٧٦- قد خَفِيَ أو شُبِّهَ بالخَفِيِّ

وروى سيبويه[٣] عن العرب: أَرَاكَ مُنْتَفْخاً عليّ، أراد: مُنْتَفِخاً، جعل نَفْخاً كـ (كَبْد).

«فاعلهما[٤] إما مظهر معرف باللام الجنسية، أو مضاف إليه، وإما مضمر مفسر بنكرة منصوبة كقولك: نعم الرجل، ونِعْمَ غلام الرجل، ونعم رجلاً»

لا بدَّ لنعم وبئس من فاعل، لأنهما فعلان ففاعلهما إن كان مظهراً لزم أن يكون معرّفاً باللام الجنسية، أو مضافاً إلى المعرف باللام الجنسية[٥]، ليلزم من ذكر المخصوص بعده أن كل فضيلة أو رذيلة تفرقت في الجنس اجتمعت فيه فيكون قد مدحه أوذمه

---

(١)ديوانه ٦٤ برواية (فيضه وجداوله).

(٢)البيت في الكتاب ٢: ٢٥٩، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٣٤١،والهمع ٢: ٨٤، والدرر ٢: ١٠٩.

وهو من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان، جعله كالفرات في سعة معروفه.

أجدى: أغنى. شهد: أي حضر، والشهود: ضد الغيبة. والجداول جمع جدول. وهو مجرى الماء.

(٣)انظر الكتاب ٢: ٢٥٨، والأصول ٣: ١٥٨.

(٤)انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٣٠.

(٥)باللام الجنسية في: ع ومن دون (باللام) في: د.

مرتين، مرةً بجهة التعميم، ومرة بجهة التخصيص، وليدل على جهة استحقاق المخصوص المدح أو الذم، فإنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، دللتَ على أنّ زيداً ممدوح في الرجال لأجل الرجولية.

وإذا قلت: نعم الظريف عمرو، دللت على أن عمراً ممدوح في الظراف، لأجل الظرف.

ولو قلت: نعم زيد، لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي اسْتَحَقَّ زيد المدح به، لأن لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع وجعل المضاف إلى ما فيه لامُ الجنس بمنزلته؛ لأن المضاف إنما يتخصَّص أو يتعمَّم بالمضاف إليه.

/ وقال الزجاج[1]: إنهما لما وُضِعا للمدح والذمّ العامين جُعل فاعلُهما عامًّا ليطابق [٤٥٨] معناهما، إذ لو جعل خاصًّا لكان نقضاً للغرض لأن الفعل إذا أسند إلى عامٍّ عمَّ، وإذا أسند إلى خاصٍّ خصّ.

وإن كان فاعلهما مضمراً لزم أن يكون غائباً غير عائد إلى مذكور متقدم مفسر بنكرة منصوبة، كقولك: نعمَ رجلاً زيدٌ، وفي التنزيل: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] وهذا من المواضع التي أضمر فيها الاسم قبل الذكر، لأنه موضوع على الإبهام، فلو عاد إلى مذكور لم يكن مبهماً، ولهذا لا يبدل منه؛ لأن في الإبدال إيضاحاً ينافي الإبهام وفسّر بنكرة، لأن النكرة أخف.

فإذا قلت: نعمَ رجلاً زيدٌ، فقد ذكرت هاهنا زيداً ثلاث مرات، مرتين على جهة العموم بإضمار الجنس العام في نعم، وتفسره بالنكرة العامة ومرة بخصوص ذكره.

وفي قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، قد ذكرته مرتين[2].

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٣٠.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٣٧٢.

وانتصاب (رجلاً) فيه على التمييز، والعامل فيه نعم، ولا يجوز تقديمه على نعم، لأنه تمييز وعامله غير متصرف.

وأما قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] في نعم ضمير (ما) مفسرة له، كأنه قال: نعم الشيء شيئاً هي، و(هي) نكرة غير موصوفة، وعلى ذلك ما أنشده أبو علي في كتاب الشعر(١):

١٥٧٧ - وكيفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَوْ أُرَاعُ بـه ... وقـد زَكَـأْتُ إلى بِشْرِ بـن مَـرْوانِ
فَـنِعْمَ مَزْكَـأُ مَـنْ ضـاقَتْ مذاهبُـه ... ونِعْـمَ مَـنْ هـو في سِرٍّ وإعـلانِ(٢)

أراد نعم إنسانٌ إنساناً هو، و(مَنْ) أيضاً نكرة غير موصوفة، كما قالوا: ضرب مَنْ منا، أي: إنسان إنساناً.

وتقول: نعم غلامُ المرأة وخادمُها زيدٌ، لأن خادمها مضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، فإن نكّرتَ الجنس نصبتَ ما هو مضاف إليه فقلت: نعم غلامَ رجلٍ زيد، فتنصب غلام رجل على التمييز، قال:

١٥٧٨ - فـنعمَ منـاخَ أضـيافٍ جيـاعٍ ... إذا انتـابوه في غلـسِ الظـلامِ

وأجاز الفراء رفعَه، فتقول: نعم غلامُ رجلٍ زيد، فيكون على غير الوجهين المذكورين. وأنشد أبو علي:

١٥٧٩ - فَنِعمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ لَهُمْ ... وصـاحِبُ الرَّكْـبِ عـثمانُ بـنُ عَفَّانَـا(٣)

---

(١) انظر إيضاح الشعر ٤١٦.

(٢) انظر العيني١: ٤٨٧، والمغنى ٢: ٢٨٩، والخزانة ٤: ١١٥، وشرح أبيات المغني ٥: ٣٣٨، واللسان (زكأ) زكأ إليه: لجأ. وبشر هو ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي العبشمي الأموي. كان سمحاً جواداً وَلِّي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة ٧٥ هـ. والمزكأ: الملجأ.

(٣) البيت يروى لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة، وقال العيني: «وقد راجعت ديوانه ولم أجده فيه» ويروى لحسان، وقال البغدادي: «وقد راجعت ديوان حسان فلم أجده فيه» ويروى لغيرهما. والبيت=

فصاحبُ قوم: فاعل نعمَ، وحسّنه أنه عطف عليه المضاف إلى المعرف باللام الجنسية، وهو قوله: وصاحبُ الركبِ، يدلّ على أن اللام مرادة في المعطوف عليه لأنَّ المعنى واحد.

ولا يجوز أن تكون الرواية: فنعم صاحب القوم، بالنصب، لأنه يكون في (نعم) ضمير مرفوع، والعطف على المضمر المرفوع بفتح من غير ذكر توكيد، وتوكيده لا يجوز؛ لأنه لا يحصل له معنى، ولأنه لما افتقر إلى التفسير جرى مجرى ضمير الشأن، وذلك لا يعطف عليه، ولهذا لا يجوز: نعم غلاماً والصاحب زيد، ولا نعم الرجل وغلامك زيد، لأنك لا تقول: نعم غلامك زيد، ولا نعم الرجل وأنت؛ لأن المخاطب لا يكون فاعل نعم، ولا نعم الغلام وصاحبا زيد، لأنه لم يتقدم منصوب حتى يعطف صاحباً عليه، ولم يُجز ابنُ السراج[1]: نعم أفضل رجل زيد، كراهة إدخال مبالغة على خلافه.

وتكف نعم وبئس بـ (ما)، وفي التنزيل: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٨٠].

وإذا وصفت النكرة المفسرة كقولك: نعم رجلاً فقيهاً زيد بيننا، أن المضمر المفسر لو ظهر لكان معرفاً موصوفاً، كقولك: نعم الرجل الفقيه رجلاً فقيهاً زيد، لأنه مفسر به فجرى مجرى قولك: زيد الكريم قصدته، كأنك قلت: قصدت زيداً الكريم.

قال ابن السراج: ولا يجوز صفة فاعل نعم وبئس، لأنه جنس، والحقائق لا تخرج إلى حقائق أخر.

وأما قول الشاعر وقد أنشده[2]:

=في المقرب ١: ٦٦، والإيضاح العضدي ٨٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٣٦٥، وشرح ابن يعيش ٧: ١٣١، والعيني ٤: ١٧، والأشموني ٣: ٢٨، والهمع ٢: ٨٦، والدرر ٢: ١١٣، والخزانة ٤: ١١٧.

(١) انظر الأصول ١: ١١٤.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه بشرح ثعلب ٢٧٥.

١٥٨٠ ـ نِعْمَ الفَتَى الْمُرِّيُّ أنتَ إذا هُمُ   حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نارَ المَوْقِدِ(١)

«ولا بدّ من مخصوصٍ بالمدح والذّم مجانس للفاعل، كقولك: نعم الرجل زيد، وبئست المرأة وبئس المرأة هندٌ، ونعم غلاماً غلامُك»

لا بدّ من مخصوصٍ بالمدح بعد نعم، وبالذم بعد بئس، وإلا لم يتم المقصود من المبالغة، وذلك المخصوص يكون مطابقاً للأول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: نعم الرجل زيدٌ، ونعم الرجلان الزيدان أو زيد وعمرو، ونعم الرجالُ الزيدون أو زيد وعمرو وبكر، ونعمت المرأة هند، ونعمت المرأتان الهندان، ونعمت النساء الهنداتُ.

فإن قلت: إذا كان فاعل نعم وبئس دالًّا على الحقيقة الجنسيّة فكيف ثُنِّي أو جُمع.

قلت: إنما ثُنّي وجُمع للمشاكلة، والمخصوص يكون واحداً ومثنى ومجموعاً، ولاختلاف المعنى، فإنك إذا قلت: نعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، فالمراد محمود في الرجال إذا ميزوا اثنين اثنين الزيدان، ومحمود في الرجال إذا ميزوا جماعة جماعةالزيدون.

[٤٥٩] / والمخصوص لا يجوز أن يكون نكرة صريحة، كقولك: نعم الرجل رجلٌ؛ لعدم الفائدة، فإن وصفته هان أمره، كقولك: نعم الرجلُ رجل فقيه، لأن الصفة تقربه من المعرفة.

ويجوز أن يكون من جميع المعارف، تقول: نعم الرجل أنت، أو زيد، أو هذا، أو الحاضر، أو غلام عمرو.

وقوله: مجانس للفاعل، أي: لا بدَّ من أن يكون المخصوصُ بالمدح بعد نعم، وبالذم

---

(١)البيت في الأصول ١: ١٢٠، والمغني ٢: ٦٥٠، والعيني ٤: ٢١، والأشموني ٣: ٣١، والخزانة ٤: ١١٢، والدرر ٢: ١١٠، لدى: عند، والحُجُرات: جمع حُجَر، وحُجَرٌ جمع حُجْرَة، يريد شِدَّة الشتاءِ، والمَوْقد: الذي لا تَخْمُدُ نارُه للضَّيْف والطارِق.

بعد بئس مجانساً لفاعلها[١] بحيث يقع عنه اسمه.

فإذا قلت: نعم الرجلُ زيد، وبئست المرأةُ هند، فزيد رجلٌ، وهند امرأةٌ.

ولا يجوز: نعم الرجل فرسك، ولا بئست المرأةُ دارُك، لأن المبالغة لا تتم دون المجانسة، لأنه لا يكون ممدوحاً ولا مذموماً مرتين.

وأما قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٥].

فمثلُ القومِ: فاعل بئس وهو مظهر مضاف إلى المعرف باللام.

والذين كذبوا: إما أن يكون في موضع رفع أو موضع جر، فإن كان في موضع رفع فهو المخصوص بالذم، وليس مجانساً للمثل، لأن المكذبين ليسوا بمثل، فلابد من تقدير مضاف محذوف تقديره: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، فحذف المثل وأقيم الذين مقامه، ولو كان اسم فاعل لقال: المكذبون، وهذا كما أنشده سيبويه:

١٥٨١ - وكيفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ ... خِلَالَتُهُ كأَبِي مَرْحَبِ[٢]

أراد كخلالة أبي مَرْحَب، لأن الأعيانَ تُشَبَّهُ بالأعيان، والمعاني بالمعاني.

وأبو مَرْحَب: كنية الظل، وقيل: هو رجل كان لا يثبت على حال.

وإن كان في موضع جرّ فيكون قد حذف المخصوص بالذم من غير بدل، كما حذف في قوله: ﴿فَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾ [ص: ٦٠] ﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٢] ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦] والمراد بئس القرار هو.

---

(١) لفاعليها في: ع.

(٢) البيت للنابغة الجعدي ديوانه ٢٦، وهو في الكتاب ١: ١١٠، والمقتضب ٣: ٢٣١، والمحتسب ٢: ٢٦٤، ومجالس ثعلب ٦١، والأمالي للقالي ١: ١٩٢، والسمط ٤٦٥، والإنصاف ٦٢، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٤٥١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٣٧٠. الخلالة، بتثليث الخاء: الصداقة، من الخليل.

قال الزمخشريُّ[١]: أي: بئس مثلُ القومِ المكذبين مثلهم.

وقوله: بئستِ المرأةُ، وبئسَ المرأةُ، ينبه بذلك على أن فاعل نعم وبئس إذا كان مؤنثاً حقيقيًّا مثل هذا، فإنه يجوز تأنيث الفعل بناء على الظاهر، ويجوز تذكيره، لأن الفاعل جنس، فإنك لم ترد الشخص في قولك: نعمت المرأةُ، وإذا جاز: نعم المرأة، فأن يجوز: نعم النساءُ أو نعم الرجالُ، أولى.

وقالوا: هذه الدار نعمتِ البلد، أنّثوا البلد لأنه دار في المعنى.

وقالوا: هذه البلدة نعم الدار، بإسقاط التاء، إما لأن الدار مؤنث غير حقيقي، أو لأن المراد منها الجنس، أو لأن الدار بلد في المعنى. وأما قول ذي الرمة[٢]:

١٥٨٢ - أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُـجْفَرَةٌ ... دَعَـائِمُ الـزَّوْرِ، نِعْمَـتْ زَوْرَقُ البَلَـدِ[٣]

فإنما أنّث، لأنه عنى به الناقة.

«ويجوز حذفُه إذا عُلم، كقوله: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠، ٤٤]»

أي: نعم العبد هو، فإنْ كان هذا من قصة أيوب[٤]، وهو قوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَـٰهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤] فالمخصوص بالمدح أيوب. وإن كان من قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَـٰنَ﴾ [ص: ٣٠] فالمخصوص إمّا داود أو سليمان[٥]. حذفه للعلم به، وهو في التنزيل كثير، كقوله: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] و﴿فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] أي: نحن ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ

---

(١) انظر المفصل ٢٧٥.

(٢) ديوانه ١: ١٧٤.

(٣) البيت في المقرب ١: ٦٨، وشرح ابن يعيش ٧: ١٣٦، والخزانة ٤: ١١٩، والصحاح واللسان والتاج (زرق، نعم). الحرة: الناقة الكريمة، العيطل: الطويلة العنق. ثبجاء: عظيمة السنام، الـمُجفرة: العظيمة الجنب الواسعة الجوف. الزور: أعلى الصدر. الزورق: السفينة. البلد: الأرض والمفازة.

(٤) (على نبينا وعليه السلام) في: ع.

(٥) (عليهما السلام) في: ع.

﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: دارهم، و﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤] أي: عقباهم.

وقد جاء مذكوراً في قوله: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾ [البقرة: ٩٠] فـ(أن يكفروا) في موضع رفع بأنه المخصوص بالذم.

«والمخصوصُ مبتدأ خبرُه ما قبله، أو خبر مبتدأ محذوف»

ارتفاع المخصوص بالمدح أو الذم على وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأ، وما تقدم من نِعْم وفاعلها خبر عنه، فإذا قلت: نِعْم الرجلُ زيد، فأصل الكلام: زيد نعم الرجل، فأُخِّرَ والنية فيه التقديم، كما تقول: مررتُ به المسكينُ، بالرفع، وأنت تعني المسكين مررت به، ولما كان فاعل (نِعْمَ) جنساً يشمل المبتدأ وغيره صار شموله المبتدأ بمنزلة العائد عليه.

ويجوز: زيد نعمَ الرجل، وإنّ زيداً نِعْم الرجل. قال أبو النجم[1]:

١٥٨٣- ولا تَنِي أظفارُك السَّلاهِبُ
لَهُنَّ في وجهِ الحَماةِ كاتبُ
والزوجِ، إنَّ الزوجَ بئسَ الصاحبُ[2]

ونعم الرجلُ كان زيد، ونعم الرجلُ ظننت زيداً.

ولا يجوز: نعم الرجل إن زيداً، لأن خبر إنّ لا يتقدم عليها.

وإذا قلت: نعم الرجل أنت، قلت: إذا أدخلت عليه العوامل: نعم الرجل كنت، ونعم الرجل ظننتُك.

والثاني: أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف، كأنك لما قلت: نعم الرجل، قيل: مَنْ هذا الذي أثنيت عليه؟ فقلت: زيد، أي: هو زيد، كما تقول: مررت برجل منحار

---

(١) ديوانه ٤٢.

(٢) الرجز في معاهد التنصيص ١: ٢٣، والخزانة ١: ٤٠٧. لا تني: لا تفتر. السّلاهب: جمع سلهب، وهو الطويل.

للإبل، مطعام للضيفان، فيقول السامع: حاتم، أي: هو حاتم، أو: هذا حاتمَ أو مَنْ ذكرتَ حاتم.

فلا يجوز على هذا: زيد نعم الرجل، لأنه ليس بمبتدأ، وهذا الوجه ضعيف، لأنه حينئذٍ يكون منقطعاً عن[1] الجملة الأولى، فيجوز حذفُه مطلقاً، فلا يحصل المقصود من الكلام الأول، فالكلام على الوجه الأول جملة واحدة، وإن شئت قلت: جملة في طيٍّ جملة صغرى وكبرى، وعلى الثاني جملتان فعلية واسمية، كلٌّ واحدة منهما محتاجة إلى الأخرى، إذ بهما يتم المعنى، والرابط بينهما معنويّ لا لفظيّ.

/ فإن قلت: فهلا جعلت المخصوص بدلاً؟ [٤٦٠]

قلت: لأن البدل لا يجب المجيء به، ويجوز أن يذكر وحده، وهاهنا يجب المجيء به، ولا يجوز الاقتصار عليه.

«وتقول: نعم العمرُ عمرُ بن الخطاب»

قد ذكرنا أن العَلَم موضوع على أن لا يشترك مسماه فيه غيره، فإن حصلتْ فيه شركة اتفاقية، فلك أن تجعله معرفة بالنسبة إلى وضعه الأول، فتقول: جاءني زيد الظريف، ولك أن تناوله بواحد من الأمة المسماة به، فتضيفه أو تدخل عليه الألف واللام، فلما اشترك في عمر جماعة من المسمين به، فأردت الثناء على عمر بن الخطاب[2] جعلت العُمَرَ جنساً لكل من له هذا الاسم، وأدخلت عليه الألف واللام، ليصح أن يصير فاعل نعم، فقلت: نعم العُمَرَ عمر بن الخطاب، كما تقول: نعم الرجلُ زيد، وكذلك تقول: بئس الحجاج حجاجُ بن يوسف.

«وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، فهو توكيد»

---

(١)(فلا يحصل عن الجملة) في: ع

(٢)(رضي الله عنه) في: ع. انظر الأصول ١: ١٢٠.

هذه المسألة أجازها أبو عليّ[١] وزعم أن ذكر المنكور هاهنا توكيد لأن فاعل (نعم) مظهر، فلا حاجة إلى التفسير، وأنشد لجرير[٢]:

١٥٨٤ - تَـزَوَّدْ مثـلَ زَادِ أبيـكَ فينَـا ... فـنعمَ الـزَّادُ زادُ أبيـكَ زَادَا[٣]

أي: فنعم الزاد زاداً زادُ أبيك.

ومثلُه قولُ الأسود بن شَعُوب[٤]:

١٥٨٥ - ذَرينـي أَصْـطَبِح يـا بَكْـرُ إنّي ... رأيـتُ المـوتَ نَقَّـبَ عـن هِشَـامِ
تَـخَيَّرَهُ ولم يَعْـدِلْ سِـواهُ ... ونِعْـمَ الـمَرْءُ مِـنْ رَجُـلٍ تَهـامِ[٥]

فقوله: من رجل، كقوله: رجلاً، لأن (من) يدخل على التمييز.

ومنع سيبويه هذه المسألة ونظائرها، وكذلك السيرافي وابن السراج[٦].

واحتج سيبويه: بأن المقصود من المرفوع والمنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما مغنٍ عن الآخر، وأيضاً ربما أوهم ذلك أنَّ الفعل الواحد له فاعلان أحدهما الظاهر، والآخر ما فسره النكرة، لأن النكرة المنصوبة تؤذن بأن في الفعل ضميراً، لأنها لا تجيء إلا كذلك، وحمل الأشعار على الضرورة.

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٨٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٣٧٢.

(٢) ديوانه ١٣٥، الصاوي في مدح عمر بن عبد العزيز.

(٣) البيت في المقتضب ٢: ١٥٠، والخصائص ١: ٨٣، والمقرب ١: ٦٩ والإيضاح العضدي ٨٨، وشرح ابن يعيش ٧: ١٣٢، والمرتجل ١٤٢، والمغني ٢: ٥١٦، والعيني ٤: ٣٠، والأشموني ٢: ٣٠٢، ٣: ٣٤، والخزانة ٤: ١٠٨. والشاهد: اجتماع التميز والمميز على جهة التأكيد.

(٤) وفي العيني القائل هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، وشعوب أم الأسود، ويروى لبجير بن عبد الله القشيري.

(٥) انظر المقرب ١: ٦٩ وشرح ابن يعيش ٧: ١٣٣، والعيني ٣: ٢٢٧، ٤: ١٤، والأشموني ٢: ٢٠٠، ٣: ٣٥، والهمع ٢: ٨٦، والدرر ٢: ١١٢، والتصريح ١: ٣٩٩، ٢: ٩٦. نقب: هجم، تهام: نسبة إلى تهامة.

(٦) انظر الأصول ١: ١١٧.

ويجوز في بيت جرير أن تجعل زاداً منصوباً بِتَزَوَّدْ، وأن يكون (مثلَ) مفعولاً به، و(زاد) منصوباً على التمييز من (مثل) كما قالوا: لي مثله رجلاً[١]، أي: من رجل، كأنه قال: تزود مثل زاد أبيك من زاد، ويكون قد فصل بين (مثل) و(زاد) للضرورة.

«ويستعمل (ساء) استعمال (بئس)[٢]، ومنه ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ [الأعراف: ١٧٧]»

تقول: ساء رجلاً زيد، كما تقول: بئس رجلاً زيد، فيكون في (ساء) ضمير يفسره الظاهر، كما يكون في (بئس) وهو من ساء الشيء يسؤه، ضد سَرَّه، فإذا نقلته إلى معنى بئس، نقلته إلى (فعُل) بضم العين، وصار لازماً بعد أن كان متعدياً فيصير تقديره: سوُءَ، كشَرُفَ وفقه، فقلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما قوله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٧] ففي ساء ضمير يعود على غير مذكور، كما في بئس. ومثلاً: منصوب على التمييز، وهو مفسر للمضمر تقديره ساء المثل مثلاً، والقوم هم المخصوصون بالذم، وهم غير مجانسين، لأنهم ليسوا بمثل، فلا بد من تقدير مضاف محذوف، أي: ساء مثلاً مثل القوم، حذف المخصوص وأقام المضاف إليه مقامه.

وأجاز بعض النحويين: نقل كل (فعَل) على (فعَل) بفتح العين و(فعِل) بكسرها إلى (فعُل) بضم العين، وجعله للمبالغة في المدح والذم، على حسب ما تريد من المعنى، فأجازوا: قعُد الرجل زيد، إذا بالغت في قعوده، وشرُب غلاماً عمرو، إذا بالغت في شربه، وفي التنزيل: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] و﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وحكى الكسائي[٣]: لَقَضُوَ الرجل، ودَعُوَ الرجل، إذا أجادَ القضاءَ وأحسنَ الدعاء.

---

(١) انظر الأصول ١: ٣٠٧.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٢٩.

(٣) انظر الأصول ١: ١١٦، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٩.

مسألة:

أجاز ابن السراج(١): نِعْمَ آكلاً طعامك زيدٌ، ولم يجز: نعم طعامك آكلاً زيد، لأن طعامك معمول آكل، وآكلا، هاهنا مميز، والأصل في المميز أن يكون جامداً، فقد وضعت آكلاً في موضع يكون فيه الاسم الجامد، فبَعُدَ من الفعل، فقلَّ تصرفه في معموله فلم يُقدم.

فعلى هذا القياس يجوز: بئس ضارباً غلامَك الأميرُ، ولا يجوز: بئس غلامك ضارباً الأميرُ، ويجوز: نعم اليوم قائماً زيد، لأن الظرف يجوز فيه من التقديم ما لا يجوز في غيره، ألا ترى أنا نجيز: كان اليوم زيد قائماً، ولا نجيز: كان طعامَك زيدٌ آكلاً.

وأجاز الكسائي: نعم يقوم زيد، ونعم عندك زيد، على حذف الموصوف تقديره: نعم رجلاً يقوم زيد(٢)، ونعم رجلاً عندك زيد، وهو قبيح، لأنه حذف المميز، وأولى نعم ما لا يعمل فيه، وهو الفعل.

«/ ومنها (حبذا) وهي كلمة مركبة معناها المدح، وتقريب المذكور من القلب» [٤٦١]

(حبذا) ليس باسم ولا فعل، إذ ليس في الأسماء ولا في الأفعال هذا البناء، وليس بحرف، لأنها مع اسم واحد كلام، كقولك: حبذا زيد، فهي مركبة من فعل واسم، أما الفعل فحب، ويستعمل متعدياً بمعنى أحب، قال(٣):

١٥٨٦ـ فَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ ... ولَا كانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ(٤)

ومنه المحبوب، ولم يقولوا: حاب، اكتفاء بمحب.

---

(١) انظر الأصول: ١: ١١٩.

(٢) (نعم رجلاً يقوم زيد) ساقط من: ع.

(٣) هو عيلان بن شجاع النهشلي، كما في اللسان (حبب).

(٤) البيت في شرح ابن الأنباري للقصائد التسع ٣٠١، والمغني ١: ٤٠٠، والكشاف ١: ٤٢٤ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾ وشرح الكافيجي ص ١٦٤ (مخطوط)، وتهذيب الألفاظ ٤٦٥، والأشباه والنظائر ١: ٣١٥، والخزانة ١: ٣٩، وشواهد الكشاف ٤: ٤٦٣.

ويستعمل لازماً، وهو الذي ركب مع (ذا) وأصله: حبُب، بالضم، لقولهم في اسم الفاعل: حبيب. قال عُروة بن حزام(١):

١٥٨٧ ـ لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ عطشانَ صَادِياً إليَّ حَبيباً إنَّها لَحَبِيبُ(٢)

ولأنهم قالوا: حُب، بضم الحاء. وقال الأخطل(٣):

١٥٨٨ ـ فقلتُ اقْتُلُوها عنكمُ بِمِزَاجِها وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حين تُقْتَلُ(٤)

وقال ساعدة بن جُؤَيَّة(٥):

١٥٨٩ ـ هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ(٦)

ولا يجوز أن يكون (حُبَّ) مبنياً للمفعول، لأنه غير متعدٍّ، فتعين أن تكون ضمته منقولةً عن العين، وليس لنا مضاعف أصله (فعُل) بالضم إلا هذا، وقولهم لَبُبْتَ تَلَبُّ، وقد يقال: لَبِبْتَ تَلَبُّ كشممت تشم.

ويروى بيت الأخطل: وحبَّ بفتح الباء، فيجوز أن يكون أصله حبَب، بالفتح، لكنه نقل إلى فعُل بالضم للمبالغة في المدح.

---

(١) وقيل كثير عزة. وهو في ديوانه ٢: ١٩٢ وقال المبرد: قيس بن ذريح.

(٢) البيت في الكامل ٦٠٧، والسمط ٤٠٠، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨، والعيني ٣: ١٥٦، والأشموني ٢: ١٧٧، والخزانة ١: ٥٣٣.

(٣) ديوانه ٤.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٧: ١٢٩، ١٣٨، والعيني ٤: ٢٦، وشرح شواهد الشافية ١٤، والخزانة ٤: ١٢٢. يصف الخمر: حُبّ: للمدح والتعجب. وقتل الخمر: مزج الخمر بالماء حتى تذهب حدتها.

(٥) ديوان الهذليين ١: ١٦٧.

(٦) البيت في شرح السكري ٣: ١٠٩٧، والنوادر ٢٧، وجمهرة الأمثال ١: ٢٥٧، والمنازل والديار ٣٣٢، وشرح ابن يعيش ٧: ١٣٨. غضوب: اسم امرأة. وحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ، أي: حُبَّ بها متجنِّبةً إليّ. يقال: لَحُبَّ إليّ بذاك ولَحُبَّ بفلانٍ إليه، إذا قال: ما أحبَّه إليه. وعَدَتْ عَوَادٍ، أي: صَرفتْ صَوارِفُ. الوَلْي: المُدَاناة. وهو مِنْ وَلِيَ يَلِي وَلْياً، وَلْيكَ: قُربك. تَشْعَبُ: تخالف قَصْدَكَ.

ولا يجوز بعد التركيب إلا (حَبذا) بفتح الحاء، لأنه جرى مجرى الأمثال والأمثال لا تُغير، ويطلب التخفيف، فإنه قد ثقل بالتركيب، إذ صار هو و(ذا) كالكلمة الواحدة، بحيث لا يفصل بينهما، ولا يقدم (ذا) على حب، وصار جامداً، لأنه كبعض الكلمة بعد أن كان متصرفاً.

ثم قيل: إنها بكمالها اسم، تغليباً للاسم، لأنه أقوى، ويدل عليه دخولُ حرف النداء عليه.

قال الأخطل(١):

١٥٩٠ـ يا حَبَّذَا جبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وحبَّـذَا ساكنُ الرَّيَّـانِ مَـنْ كَانَـا(٢)

وأنشد ابن جني(٣):

١٥٩١ـ يا حَبَّذَا القَمْرَاءُ واللَّيْلُ السَّاجْ وطُـرُقٌ مِثْـلُ مُـلاءِ النَّسَّـاجْ(٤)

وقال آخر يرقص جمازته:

١٥٩٢- يـا حَبَّـذَا جَمَّـازَتِي حمَـارهْ
رَوعَـا الفـؤاد شـهمَةٌ مُطـارَه
تَـمُرُّ بي كَأنَّهَـا شَرَارة
أَصَـحَّ مـن عَـيْرِ أبي سَـيَّارَهْ

وقيل: إنها فعل تغليباً لأول جزئها، ولأنهم قالوا: لا تحبذه، أي: لا تنفعه. وهذا

---

(١) قيل: القائل جرير يهجو الأخطل، ديوان جرير ١: ١٦٥.

(٢) البيت في المقرب ١: ٧٠، وشرح ابن يعيش ٧: ١٤٠، والهمع ٢: ٨٨.

(٣) الخصائص ٢: ١١٥.

(٤) الرجز نُسب في اللسان (سجا) إلى الحارثي. وهو في الكامل ١: ٢٤٤، وشرح ابن يعيش ٧: ١٣٩، ١٤١، ورغبة الآمل ٣: ١٤٨، القمراء: الليلة المنيرة بنور القمر. والملاء جمع الملاءة وهي الربطة الناعمة. شبه خيوط الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت.

يجوز أن يكون مأخوذاً من لفظ (حبذا) كحَمْدَلَ وبسْمَلَ.

وعلى هذين القولين تكون مفردةً.

وقيل: ببقاء كل شيء على حكمه، فهي جملة مركبة من فعل وفاعل، وهو (ذا) لأنّ حب لا بدّ له من فاعل، ولا مذكور سوى (ذا).

واختاروا (ذا) للتركيب، لأنه اسم مبهم، ينعت بالأجناس، فركب مع (ذا) لينوب عن أسماء الأجناس التي جيء بها مع (نعم).

واختاروه مفرداً مذكراً، لأن المفرد أصل التثنية والجمع، والمذكر أصل المؤنث، فصار (حبذا) بمنزلة (نعم) في أنَّ معناها المدح.

وإنما قال: وتقريب المذكور من القلب، لأن (حب) يبنى عن هذا المعنى لأن المحبة بالقلب، وكما أن (نعم) ضدها (بئس) فحبذا ضدُّها (لا حبذا)، ومن أبيات الحماسة:

١٥٩٣ـ لا حَبَّذَا أنتِ يا صنعاءُ من بَلَدٍ ولا شَعُوبُ هَوَى مِنِّي ولا نُقُمُ[(١)]

«وتفتقر إلى مخصوص»

لأنها بمنزلة (نعم) وتلك لا بدّ لها من مخصوص.

وحكم المخصوص هاهنا كالمخصوص هناك فيجوز أن يكون معرفة ونكرة مخصوصة، تقول: حبذا زيد، وحبذا رجل من بني مازن، وحبذا امرأة رأيتها بمكان كذا.

قال الشاعر[(٢)] فجمع الأمرين:

---

(١)البيت يروى لزياد بن حَمَل، ويروى لزياد بن منقذ، ويروى لأحد بني العدوية وهم من بني تميم. وهو في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٣٨٩ وشرح ابن يعيش ٧: ١٣٩، والسمط ٧٠، وزهر الآداب ٤: ١٩٥، والهمع ٢: ٨٩، والدرر ٢: ١١٧. صنعاء: مدينة اليمن. وشَعُوب ونقم: موضعان باليمن، وقال شارح القاموس: نُقُم: جبل مطل على صنعاء اليمن قرب غمدان. والمعنى: أنتِ يا صنعاء لست بمحبوبٍ إليّ، وكذلك شعوب ونقم.

(٢)قيل: هو إبراهيم بن سفيان، وقال المبرد: أنشدني الزيادي لرجل من أهل الحجاز، أحسبه ابن أبي ربيعة.

١٥٩٤ ـ أَلَا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا ... حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فيه الأَذَى
ويا حَبَّذَا بَرْدُ أَنْيَابِهِ ... إذا ذهب الليلُ واجلَوَّذا[١]

ويجوز أن يجعل المخصوصُ مضمراً، تقول: حبذا أنا، وحبذا نحن، وحبذا أنت، إلى أنتن، وهو إلى هنّ.

وتقول: حبذا هذا، حبذا هذان، وحبذا هؤلاء، وكذلك المؤنث.

«ولا يختلف (ذا) باختلاف المشار إليه، تقول: حبذا زيد، وحبذا هند»

وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون، وحبذا الهندانِ، وحبذا الهنداتُ؛ لأنهم قصدوا بالتركيب الاختصار، ولو اختلفت حاله لكان في ذلك إطالة بالتثنية والجمع والتأنيث، ولأن (ذا) كبعض الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يجوز فيها شيء من ذلك.

ولا يجوز إدخال حرف التثنية عليه لما فيه من الإطالة، ولا يؤكد ولا يوصف، لا[٢] يكون[٣] وصفاً لبعض الكلمة، فلو قلت: حَبَّذا العالمُ زيدٌ، فالعالم: هو المخصوص وزيد: بدل أو عطف بيان، ولا يعطف عليه فلا تقول: حبذا وهند، لأنه يكون عطفاً على بعض المركب، ولا يبدل منه؛ لأن المبدل منه في حكم المطرح، و(ذا) هاهنا لا يجوز اطراحه.

«وهما مبتدأ وخبر»

أي: حبذا والمخصوص مبتدأ وخبر.

فإذا قلت: حبذا زيد، فمن قال: (حبذا) بجملتها فعل، رفع زيد بأنه فاعل. / ومَنْ [٤٦٢] قال: إنها بجملتها اسم، فحبذا: مبتدأ وزيد: خبره، أو على العكس.

---

(١) انظر الكامل ٣: ١٣٣٤، والمنصف ١: ٨٢، والهمع ٢: ٨٩، والدرر ٢: ١١٧. حبذا الثانية والثالثة: توكيدان لفظيان. وبرد أنيابه: ريقه. اجلوّذ: ذهب.

(٢)(ألا أن) في: ع.

(٣)يوجد فوق (يكون) حرف صغير غير واضح في: د.

وليس في العربية فعل وفاعل جعل مبتدأ إلا (حبذا).

ومن قال بالتوزيع فيجوز أن يجعل زيداً: مبتدأ، وحبذا: خبره، والراجع (ذا) كما كان الراجع إلى زيد في قولك: نعم الرجلُ زيد الرجل.

ويجوز أن يكون زيد: خبرَ مبتدأ محذوف، كأنه لما قال (حبذا) قيل: مَنِ الـمُثْنَى عليه؟ فقال: زيدٌ أي: هو زيد.

ومن المتأخرين من جعل زيداً: بدلاً مِنْ (ذا) وهو ركيك، لأنه حينئذٍ يكون (ذا) في حكم المطرح، وشطر المركب لا يطرح، ولذلك إذا قلت: مررتُ بخمسةَ عشرَ، لا يجوز أن يبدل من عشر، لأنه يفضي إلى انحلال التركيب وفساده.

«فإن قلت: حبذا رجلاً زيدٌ، فهو تمييز، وقيل: إنه مشتقًّا، حال»

قالوا: حبذا زيد، ولم يفسروا (ذا) ولم يبيّنوا من أي جهة وقع مدحه، وفسروا المضمر في نعم فقالوا: نعم رجلاً زيدٌ، لأن المضمر لا بدّ له من مفسِّر، ألا ترى أنك إذا قلت: رأيته، ولم يجر ذكرُ شيء لم يجز.

ويجوز رأيت ذا، وإن لم يجر ذكر شيء، ولأنك لو قلت: نعم زيد، لتوهم أنه فاعل، وليس في (نعم) ضمير.

ولو قلت: حبذا زيدٌ، فلا يتوهم ذلك، لأن حبَّ قد أخذ فاعله، وهو (ذا) هذا على مذهب التوزيع.

فإن جئت لـ(ذا) بمفسر نصبته، لأنه فضلة جاء بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع، فتقول: حبذا رجلاً زيد، وحبذا شاعراً زهير.

والأكثرون على أنه مميز، لأنه مفسر الجملة، ولأن (من) يصح دخولها عليه كما أنشدنا من قوله:

١٥٩٥- مــــن بلـــــدٍ ومــــن جبــــل

كما تقول: لله درُّك من شجاع.

ومنهم من قال: إن كان جامداً، فهو تمييز، لأنَّ التمييز يكون بالأسماء الجامدة وإن كان مشتقًا، كقولك: حبذا فقيهاً زيد، فهو حال لاشتقاقه.

ويجوز أن يعمل (حبذا) في الظرف، كما عمل في التمييز والحال، فتقول: حبذا زيد اليوم، ولا تعمل في المصدر، لأن الفعل غير المتصرف لا مصدر له، فلا تقول: حبذا زيد حبًّا، ولا في المفعول به لأنه غير متعد.

ولا يجوز: حبذا إلا إخوتك القوم، فيستثنى من (ذا) لأنه أحد شطري المركب.

ويجوز: حبذا القومُ إلا إخوتك، وحبذا زيد فقيهاً، إن جعلنا القوم بدلاً من (ذا) على ما حكينا من رأى بعض المتأخرين، وضعفناه، وإلا لم يجز، لأن الابتداء لا يعمل في الاستثناء ولا في الحال.

ويعمل (حبذا) في المفعول له، كقولك: حبذا زيداً إكراماً له، وفي المفعول معه، كقولك: حبذا وعمراً زيد.

«ومنها أفعل التفضيل»

هو كل صيغة مشتقة من المصدر على هذا الوزن يراد بها فضل الشيء في الخصلة التي اشتقت من اسمها، وذلك نحو: الأعلم والأكرم، إذا أردت الزيادة في العلم والكرم.

«ويجيء من كل فعل»

لأن المقصود منه تفضيل المذكور في الأمر الذي يبنى منه (أفعل) فلا بدَّ أن يكون دالًّا على المصدر، ليصح عليه الانتقال، بخلاف الأعيان فإنها ثابتة.

«وشذ: أحنَكُ الشاتَيْن»

وأحنَك البعيرين[1]، مأخوذ من الحنك، وهو ما تحت الذقن، فبنى من العين.

والذي سوّغه أن المراد منه أكثرهما أكلاً، فكأنه قال: آكل الشاتين، ولأن في الأكل

---

(١) الكتاب ٢: ٢٥٢، وشرح ابن يعيش ٦: ٩٤.

تحرك حنكه.

وأما قولهم: آبَلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ[1]، فالمراد به الحذق في رعي الإبل، والعلم بذلك.

وهذا أسهل مما قبله، لأنه مأخوذ من أَبِل الرجل، بالكسر، يَأْبَلُ أبالة، مثل شكس شكاسة، فهو أبل وآبل، أي: حاذق بمصلحة الإبل، فهو مأخوذ من فعل ثلاثي، كأنهم اشتقوا من لفظ الإبل فعلاً، وتصرفوا فيه كسائر الأفعال.

وحنيف هذا: رجل من بني تيم الله بن ثعلبة.

والحناتم: بنو حنتم بن عدي بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة. قال[2]:

١٥٩٦ - لِتَبْكِ النِّسَاءُ المعولات بِسُخْرَةٍ   وَكِيعاً ومَسْعُوراً قَتِيلَ الحَنَاتِمِ[3]

«ثلاثي»

لأنك لو بنيته من دحرجَ، لاحتجت إلى حذف بعض الحروف، وأنه على خلاف الأصل ومخل بالمقصود.

«مجرّد»

لأنك لو بنيت من غير المجرد لالتبس ألا ترى أنك لو بنيت من أفضل يفضل لقلت: زيد أفضل، لا يدري أنك تريد أفضل مني أو علي.

ولو بنيته من أخرج أو استخرج أو خرّج لقلت: هو أخرج فلا يُدرى أنه من إحدى الثلاثة أو من الخروج.

---

(١) انظر المَثَل في أمثال السدوسي ٦٦، ومقاييس اللغة ١: ٤٠، وجمهرة الأمثال ١: ٢٠٠، ومجمع الأمثال ١: ١١٦، والمستقصى ١: ١ وشرح ابن يعيش ٦: ٩٤.

(٢) هو يزيد بن عمرو بن قيس بن الأحوص. قاله الزمخشري.

(٣) البيت في المستقصى ١: ١ والتاج (أبل).

«وشذ: هو أعطاهم للدرهم/ وأولاهم للمعروف[١]، وأنت أكرم لي من زيد، وهذا المكان أقفر، والكلام أخصر، وفي المثل: أفلسُ من ابن المذلق» [٤٦٣]

أجاز سيبويه: بناء أفعل التفضيل، وفعل التعجب من أفعل، نحو: أكرم وأعطى.

واستدل بهذه الكلمات وقالوا: أَقْفَرُ مِنْ أَبْرَقِ العَزَّافِ[٢]، وهو رمل لبني سعد قريب من زرود، يزعمون أن به الجن.

وهو من أقفرت الأرض إذا صارت قفراً، لا نبات بها ولا ماء.

وقالوا: أرضنا أخصب وأمرع، وهذا الكلام أخصر من قولهم: اختصر الكلام، واختصر الطريق إذا سلك الأقرب.

وقالوا: هو أبغض لي من زيد، وأمقت لي منه، أي: يبغضني أكثر مما يبغضني زيد.

وفي أمثالهم: أفلسُ من ابن المذلق[٣]، هو بالذال المعجمة، ويروى بالدال.

رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مَنَاة، ما كان يملك بِيتَ[٤] ليلة، وأبوه وأجداده يُعرفون بالإفلاس. قال الشاعر في ابنه:

١٥٩٧ - فإنَّكَ إذْ تَرْجُو تَـمِيماً ونَصْرَهَا ... كَرَاجِي النَّدَى والعُرْفِ عند الـمُذَلَّقِ[٥]

والفعل منه: أفلس الرجل، إذا ذهب ماله، كأنما صارت دنانيره ودراهمه فلوساً وزيوفاً، لا يتعامل بها كما يقال: أخبث الرجل، أي: صار أصحابه خبثاء وأقطف صارت

---

(١) انظر الأصول ١: ١٠٣.

(٢) المثل في جمهرة الأمثال ٢: ١١٥، ١٣٢، والمستقصى ١: ٢٨٥، ومجمع الأمثال ٢: ١٢٩.

(٣) انظر المثل في جمهرة الأمثال ٢: ١٠٧، ومجمع الأمثال ٢: ٨٣، وكتاب أفعل لأبي علي القالي ٨٠، والمستقصى ١: ٢٧٥.

(٤) على هامش: ع (البِيتَةُ)، بالكسر، القُوتُ كالبِيتِ، والـمُسْتَبِيتُ: الفقير. لا يَسْتَبِيتُ ليلةً، أي: ماله بيتُ ليلةٍ. قاموس. أهـ وانظر ١: ١٤٤ منه.

(٥) البيت في مجمع الأمثال ٢: ٨٣، وشرح ابن يعيش ٦: ٩٢، والمستقصى ١: ٢٧٥، والخزانة ٢: ٢٢٢.

دابته قَطُوفاً[١].

ويجوز أن يراد أنه صار إلى حال يقال معها: ليس معه فلس، كما يقال: أقهر الرجل صار إلى حال يقهر عليها، وأذلّ صار إلى حال يذل فيها.

وكل هذا عند أكثر النحويين شاذ، يسمع ولا يقاس عليه.

وقيل: إنه مردود إلى الثلاثي بحذف الزوائد، وفيه نظر، لأن المقصود أفعل التفضيل من فعل متعدّ، وإذا طرحت همزته لم يبق متعدّياً، فإنك إذا جعلت هو أعطاهم للدرهم من قولك: عطوت، إذا تناولت فتكون قد وصفته بالتناول، والمقصود الوصف بالإعطاء لا بالأخذ.

وأجاز أبو الحسن والمبرد: بناء (أفعل) من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد، قَلَّتْ أو كثرتْ، نحو: استفعل، وافتعل، وانفعل، وهو أبعد مما تقدم لأن الهمزة في باب أفعل للنقل، فيجوز على بعد أن يقدر عدم دخولها، ليصير ثلاثيًا مجرداً.

ولا كذلك مثل: استنفذ، وارتجل الخطبةِ وانطلق، فإنها صيغ بُنيت الكلمة عليها.

وأما قوله: هو أغنى منك وأفقر وأعدم، فهو من فقر وغني، لا من أفقر واستغنى، وهو أحوج منك من حاج يحوج، بمعنى احتاج. حكاه بعضهم.

وهو أتقى لله من زيد، من قولهم: تقاه يتقيه، قال[٢]:

١٥٩٨ - زِيادَتَنَا نُعمانُ لا تَنْسَيَنَّها ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ تَقِ اللهَ فينَا والكتابَ الذي تَتْلُو[٣]

---

(١) أَقْطَفَ الرجلُ، إذا كان دابّتُه قَطُوفاً. والقَطوف من الدوابِّ: البطيء. وقال أبو زيد: هو الضيِّقُ المشْيِء. الصحاح (قطف) ٤: ١٤١٧.

(٢) هو عبد الله بن همام السلولي. قاله المبرد في الفاضل ٧٩.

(٣) البيت في النوادر ٤، والخصائص ٢: ٢٨٦، ٣: ٨٩، والمحتسب ٢: ٣٧٢، والسمط ٢: ٩٢٣، والإفصاح ١٠٠، وإصلاح المنطق ٢٤، والتقفية ٣٥٠، ومجمع الأمثال ١: ٨٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠٥، واللسان (وقى، تخذ) يقوله للنعمان بن بشير الأنصاري.

وهو أنتف من الحيف، من نَتُن بمعنى أَنْتَن.

وهو أظلم من ليلتك، من ظلم يظلم، لغة في أظلم.

وأضوأ منه، من ضاءيضوء بمعنى أضاء.

وأقوم من كذا، من قام بمعنى استقام، كقوله:

١٥٩٩ - وقام مِيزَانُ النَّهارِ واعْتَدَلْ[١]

ومنه: دينار قويم إذا كان وزنه مستقياً، من غير نقصان ولا زيادة.

وهو أمكن عند السلطان منك، من قولهم: له مكانة، والمكانة من مصادر فعُل يفعُل، كظُرف، لقولهم مكين، كظريف، فكأنهم قدَّروا فيه مكن، ثم بنوا منه أفعل، وهو أصوب قولاً ورأياً منه، محمول على قولهم: صوب، قال[٢]:

١٦٠٠ - دَعِيني إنَّما خطئي وصَوْبِي عَلَيَّ وإنَّ ما أهلكْتُ مالُ[٣]

وهو أخطأُ من فلان، من خَطِئَ بمعنى أخطأ[٤].

«ولا ينعت بأفعل»

كقولهم: رجل أرعن من الرعونة، وهو الحُمق والاسترخاء، وكذلك أعجف، ونظائره، لأنك لو قلت: هو أرعن وأعجف، لا يدري أنك تريد التفضيل أو الصفة من غير تفضيل.

«وقولهم: أحمق من هَبَنَّقَة[٥]، من قولهم: رجل حمق»

---

(١) الرجز في اللسان والتاج (قوم).

(٢) هو أوس بن غلفاء. قاله الزجاجي.

(٣) البيت في مجالس العلماء ٦١، والصحاح (صوب).

(٤) قال في الصحاح ١: ٤٧ وقولهم: ما أَخْطَأَهُ! إنما هو تعجُّبٌ من خَطِئَ، لا من أخطأ، أبو عبيدة: خَطِئَ وأخطأ لغتان بمعنى واحد.

(٥) انظر المثل في جمهرة الأمثال ١: ٣٨٥، والمستقصى ١: ٨٥، ومجمع الأمثال ١: ٢١٧، وشرح ابن يعيش ٦: ٩٢.

يقال: حمِق الرجل وحَمُق فهو حَمِقٌ، وأحْمَقُ[١]، قال[٢]:

١٦٠١ - قــد يُقْــتِرُ الحُــوَلُ التَّقِــ ـــيُّ ويُــكْثِرُ الــحَمِقُ الأَثِــيمُ[٣]

وهَبَنَّقَة: لقب يزيد[٤] بن ثروان بن قيس بن ثعلبة، وكان يسمى: ذا الوَدَعَات؛ لأنه اتّخذ قلادة من عظام وودعات، وهي خرز بيض تخرج من البحر وتقلدها، قال: لِأُعَرِّفَ نفسي بها فلا أَضِلُّ، فَقُلّد أخوه يوماً بها، فلما رآها في عنقه قال: يا أخي أنت أنا فمن أنا؟ قال الشاعر[٥]:

١٦٠٢ - عِشْ بِجَدٍّ وكُنْ هَبَنَّـقَةَ القَيْـ ـسِيِّ أو مثلَ شيبةَ بنِ الوليد[٦]

وشيبة بن الوليد: يُضرب به المثل في العقل وإصابة الرأي، أي: إذا كنت ذا جد فما نبالي أكنت أحمَقَ أو عاقلاً.

«ليس بلون ولا عيب ظاهر، فلا تقول: هو أسودُ منك، ولا أعورُ منك»

لا يبنى فعل التعجب ولا فعل التفضيل من الألوان والعيوب.

[[٤٦٤]] / قال الخليل: لأنها[٧] تجري مجرى الخلق والأعضاء، نحو: اليد والرجل فكما لا تقول: ما أيداه وما أرجله، لبعده عن الفعل، فكذلك لا تقول: ما أسوده! ولا ما أعوره! ولا هذا أسود منه، ولا أعور منه، ولأن الأصل في أفعال الألوان والعيوب أن تستعمل

---

(١) انظر الصحاح (حمق) ٤: ١٤٦٤.

(٢) هو يزيد بن الحكم الثقفي. قاله الجوهري.

(٣) البيت في الصحاح (حمق) ٤: ١٤٦٤، ومجمع الأمثال ١: ٨١.

(٤) كان يضرب به المثل في الغفلة، يقال: «أحمق من هبنقة» وهو جاهلي. انظر مجمع الأمثال ١: ٢١٧، والأعلام ٩: ٢٢٩.

(٥) هو يحيى بن المبارك اليزيدي.

(٦) البيت في البيان والتبيين ٢: ٢٤٣، وعيون الأخبار ١: ٢٤٢، وأمالي الزجاجي ٦١، ومجمع الأمثال ١: ٢١٨، والمستقصى ١: ٨٦، وشرح ابن يعيش ٦: ٩٢ واللسان (هبنق).

(٧) (لأنها) في: ع.

على أكثر من ثلاثة أحرف، فيقال: أسود وأعور، ألا ترى أنهم صححوا العين في المجرد، فقالوا: سود، وعور، وحول، وصيد البعير، أي: مالت عنقه، قال نُصَيْب[(١)]:

١٦٠٣ـ سَوِدْتُ ولم أَمْلِكْ سَوادي وتحته قَمِيصٌ مِنَ القُوهِيِّ بِيضٌ بنائقُهْ[(٢)]

وقد تقرر في التصريف: أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، نحو: خاف، وباع، فلما صححوا هاهنا حكمنا بأن التصحيح إنما كان لأنه في معنى ما تصح فيه العين، وهو أسود وأعور.

وقوله: (ولا عيب ظاهر) احترزنا بالظاهر من العيوب الباطنة، مثل: البخل والجبن، والبخر، والجوع، فإنه يجوز بناء أفعل منه.

وفي المثل: أَبْخَلُ مِنْ مَادِرٍ[(٣)]، وأجبنُ من هِجْرِسٍ[(٤)]، وأَبْخَرُ مِنْ أَسَدٍ[(٥)]، وأَجْوَعُ من كلب[(٦)].

وكذلك يجوز بناؤه من عَمَى القلب، قال تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[الإسراء: ٧٢][(٧)]، والفعل منه عَمِيَ يعمى عماً، فهو عم، والأنثى عَمِية وفي التنزيل: ﴿بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] وأمال أبو عمرو الأولى لأن الألف

---

(١) ديوانه: ١١٠ برواية: (كسيت ولم أملك سواداً وتحته).

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٢٣٤، والخصائص ١: ٢١٦، والمخصص ٢: ١٠٤، ١٤: ١٦٨، والسمط ٢: ٧٢٠، وتهذيب اللغة (ساد) ١٣: ٣٢، ديوان سحيم ٦٩، وشرح ابن يعيش ٧: ١٥٧، ١٦٢، والصحاح (سود) واللسان (سود، بنق). القوهي: ضرب من الثياب أبيض، البنائق: جمع بنيقة، وهي لبنة القميص. رقعة تعمل موضع جيبه. كنى بذلك عن خلقه وعقله.

(٣) المَثَل في مجمع الأمثال ١: ١١١، المستقصى ١٣.

(٤) المَثَل في مجمع الأمثال ١: ١٨٥ وجمهرة الامثال ١: ٣٢٦، والمستقصى ١: ٤٥، والهِجْرِس: القرد. وقيل: الثعلب.

(٥) المَثَل في مجمع الأمثال ١: ١١٨، والمستقصى ١: ١٠.

(٦) المَثَل في جمهرة الأمثال ١: ٣٣١، ومجمع الأمثال ١: ١٨٦، والمستقصى ١: ٥٧.

(٧) قرأ أبو عمرو ﴿ومن كان في هذه أعْمِي﴾ بكسر الميم – أي على الإمالة- و﴿فهو في الآخرة أعمَى﴾ بفتحها. انظر السبعة ٣٨٣.

طرف، وفخم الثانية؛ لأنها أفعل التفضيل، فمن مقدرةٍ فيه، فكأن الألف في الوسط.

وأما عَمَى العين فلا يُبنى منه فعل التعجب، ولا أفعل التفضيل.

والفعلُ منه عَمِي يَعْمَى، فهو أعمى، والأنثى عمياء، فرقوا بينها في اسم الفاعل، كما قالوا: بناء حصين، وامرأته حَصَان.

وقوله: (فلا تقول: هو أسود منك) أي: إذا أردت به اللون، أما إذا أردت به[(١)] المبالغة من السيادة جاز ذلك[(٢)]، وأن تقول ما أسوده، كما يجوز[(٣)] أنْ تقول: ما أصفره، من الصفر، لا من الصفرة وما أحمره من الحمارية لا من الحمرة، وما أزرقه مَن الزَرْق بالحربة، لا من الزُرْقة، وما أبيض الدجاجة، من البيض لا من البياض، وما أحوله، من الحيلة، لا من الحول، وما أعرجه من عرج إذا صعد لا من عرج الرجل، وما أرجله، من الرجلة لا من الرِّجل، وما أوجهه من الوجاهة، لا من الوجه، وما أيداه، من قولك: يديت عليه إذا أنعمت، وما أرأسه، من الرياسة، لا من الرأس.

«وأجاز الكوفيون في السواد والبياض»

أجاز الكوفيون: بناء فعل التعجب وأفعل التفضيل من السواد والبياض خاصة، فأجازوا: ما أسوده! وما أبيضه! وأسوِدْ به! وأبيض به! وهو أسود منك وأبيض.

واحتجوا بأن السواد والبياض أصلان للألوان، وكلُّ لون كان غيرهما فإنه ينزع إليهما، والعجب أن البصريّين إنما منعوا بناء فعل التعجب، وأفعل التفضيل منه لكونه فعل لون، فإذا كانا أصلي الألوان كانا أشد في الثبوت والاستمرار فيكونان أمنع من هذا البناء.

---

(١)(اللون أما إذا أردت به) ساقط من: ع.

(٢)(لك) في: ع.

(٣)(لا يجوز) في: ع.

واستدلوا بقول طرفه(١) يهجو عَمْرو بن هند(٢):

١٦٠٤ ـ إذا الرجالُ شَتَوْا واشتَدَّ أَكْلُهُـمُ   فأنــتَ أَبْيَضُــهُمْ سِربــالَ طَبَّــاخِ(٣)

يعني أن طباخه بطال في الشتاء، فشابه بيض.

وهذا عندنا ليس أفعل التفضيل، بل هو أفعل الذي مؤنثه، فَعْلَاء، وهو أبلغ في الهجاء، لأن طباخه يكون في بيض السربال من بين الطباخين الذين للرجال، ولا حظ لغيره منهم في البياض. وأنشدوا:

١٦٠٥ ـ جَارِيَــةٌ في دِرْعِهـا الفَضْـفَاض   أَبْـيَضُ مِــن أخْــتِ بَنِــي أَبَــاض(٤)

وهذا محمول على الشذوذ.

«قابل للزيادة والنقصان»

حتى يمكن تفضيل بعض على بعض، نحو: دخل، وخرج، إذ قد يجوز أن يفعل ذلك الفعلة الواحدة، والفعلات، فإذا كثر ذلك منه قلت: ما أدخله! وما أخرجه!

---

(١) صلة الديوان: ١٤٧ برواية:

إنْ قُلْـتَ: نَضْرٌ، فَنَضْرٌ ـ كـانَ شَرَّ فتـىً   قِــدْماً، وأبيضَــهُمْ سِربــالَ طَبَّــاخ

ويروي في التهذيب، واللسان ومعاني القرآن والتصريح ومجمع الأمثال:

أمَّـا الـمُلوكُ فأنـتَ اليـومَ ألأمُهُـمْ   لُؤْماً وأَبْيَضُهُمْ...........

(٢) هو عمرو بن المنذر اللخمي، ملك الحيرة في الجاهلية عرف بنسبته إلى أمه (هند) عمة امرئ القيس الشاعر (ت نحو ٤٥ ق. هـ) انظر الأعلام ٥: ٢٦١.

(٣) البيت في الإنصاف ١٤٩، والمقرب ١: ٧٣، والتصريح ١: ٣٢٥، ومجمع الأمثال ١: ٨١.

شتوا: صاروا في الشتاء، وهو عندهم زمان القحط والجدب، وفيه يظهر كرم الكرام، وبخل البخلاء. اشتد أكلهم: أي عسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون. فأنت أبيضهم سربال طباخ: معناه أن ثياب طبّاخك تكون في هذا الوقت بيضاء شديدة البياض نقية من الوضر ودهن اللحم وغيره، يريد أنه لا يطبخ فلا تتدنس ثيابه. وهذه العبارة كناية عن شدة البخل.

(٤) الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٦، والإنصاف ١٤٩، وشرح ابن يعيش ٦: ٩٣، ٧: ١٤٧، والخزانة ٣: ٤٨١.

«فلا تقول: هو أموتُ منك»

لأن الموت إذا وجد لم يكن إلا كاملاً عامًّا لجميع البدن.

ويجوز ما أموت نفسه، إذا عنيت بخله أو جبنه.

«مبني للفاعل»

فلا يجوز بناء فَعْلَي التعجب ولا أفعل التفضيل، نحو[١]: ضرب، لأن التعجب وأفعل التفضيل باب مبالغة، فلا يتهيأ إلا بما يكون غريزة للإنسان، أو كالغريزة لشدة تكرره منه ولزومه له، وفعل الغير لا يصير غريزة للمفعول، وليس لزومه للمفعول كلزومه للفاعل، / ولأن بناء (أفعلْ به) صيغة أمر فلا يكون لما لم يُسم فاعله، وإذا امتنع [٤٦٥]
هو امتنع (ما أفعلَه وأفعلْ به) ولأن فعل التعجب والمبالغة لا يبنى حتى ينقل الفعل إلى (فعُل) بالضم، إذا كان على فعل أو فعل، لأنه بناء يكون للمبالغة.

فإذا قلت: ما أجلسه! وما أفرحه! فقد نقلتهما في التقدير إلى جلس وفرح، ولهذا إذا كان متعدياً نحو: ضرب زيدٌ عمراً، ونقلته في التعجب زالت تعديته بنفسه، ويتعدى بحرف الجر، كقولك: ما أضرب زيداً لعمرو! ونصبه زيداً إنما هو لأجل الهمزة، فوجب أن يفضل على الفاعل دون المفعول، فلا يقال: ما أضربه ولا أضرب به، ولا هو أضرب من فلان إذا كان مضروباً.

وقد شذّت ألفاظ يسيرة تُحفظ حفظاً ولا يقاس عليها ولذلك قال الزمخشري[٢]: القياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول.

ولنذكر تلك الألفاظ الشاذة.

---

(١) (من نحو) في: ع.

(٢) المفصل: ٢٣٣.

«وشذ: أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ[(١)]»

هذا يحتمل أن يكون من اشتغل، فيكون من الفاعل، وأن يكون من شُغِل، فيكون من المفعول، وهو على التقديرين شاذّ، وذلك لأنه مَثَل، والأمثال يحتمل فيها ما يحتمل في الشعر من الضرورة.

وذات النحيين: امرأة من بني لحيان، وقيل: من بني تيم الله بن ثعلبة اسمها حبيبة، وكانت تبيع السمن في الجاهلية، فخرجت تريد سوق ذي المجاز، ومعها نحيان من سمن، والنحي: الزق من السمن، فلقيها خوات بن جبير الأنصاري[(٢)] فأخذ منها النحيين ففتح فاه فذاق منه، ثم ناولها إياه، فأخذته بإحدى يَدَيْها، ثم أخذ آخر ففعل به مثل ذلك، ثم أعطاها إيّاه، فأخذته بيدها الأخرى، فلما شَغَلَ يَدَيْها أخذ برجليها فقضى حاجته.

وذلك قبل الإسلام، فضُرِب بها المثَلُ.

«وأَزْهَى مِنْ دِيكٍ[(٣)]»

ومن غُرَابٍ، قال:

١٦٠٦ـ لنا صاحبٌ مولعٌ بالخلافِ   كثيرُ الخِطاء قليلُ الصوابِ

---

(١) انظر المَثَل في إصلاح المنطق ٣٢٣، ومجمع الأمثال ١: ٣٧٦، وجمهرة الأمثال ١: ٥٦٤، والتنبيهات لعلي بن حمزة ٣١٣، والمفصل: ٢٣٣، والمستقصى ١: ١٩٦، وشرح ابن يعيش ٦: ٩٤.

(٢) هو من فضلاء الصحابة، وكان شاعراً، وهو صاحب ذات النِّحْيَيْن الهُذَلِيَّة في الجاهلية. انظر جمهرة أنساب العرب ٣٣٦، والمرصع ٣٣٤.

(٣) انظر المثل في المستقصى ١: ١٥١، وجمهرة الأمثال ١: ٥٠٧، ومجمع الأمثال ١: ٣٢٧، والعقد ٣: ٧٢، واللسان (غرب) ٢: ١٣٧، والمفصل ٢٣٣، وشرح ابن يعيش ٦: ٩٥.

أَلَــجُّ لَــجَاجاً مِــنَ الخُنْفُسَـاءِ ... وأَزْهَـى إذَا مـا مَشَـى مِـنْ غُـرَابِ(١)

يقال: زُهِي الرجل، فهو مَزْهُوٌّ، إذا كان معجباً متكبراً، ولْتُزْهَ علينا يا رجل، وحمل الجوهري(٢) قولَهم: أزْهَى من كذا، وما أزهاه! على ما حكى أبو زيد، زها يزهو، إذا تكبر أيضاً. فلا يكون فيه شذوذ.

«وهو أعذرُ منه(٣)»

يقال: هذا معذور، وهذا أعذر منه، ومنه المثل: المنتصِر أعذر.

«وألْوَمُ(٤)»

يقال: هذا ملوم، وهذا ألْوَمُ منه، أي: أحقُّ باللوم منه.

«وأشهر(٥)»

قالوا: هو مشهور، وأنت أشهر منه، وفي الـمَثَلِ: أشهرُ من الأَبْلَق، ومن راكب الأبلق، ومن فارس الأبلق(٦)، لأن البلق في الخيل العراب قليل.

«وأعرف وأنكر(٧)»

يقال: هو معروف، وأنت أعرف منه، وفي نقيضه أنكر، قالوا: أَنْكَرُ مِنْ كَلْبٍ أَحَصَّ(٨)، وهو الذي سقط شعره.

---

(١) هذان البيتان لخلف الأحمر في أبي عبيدة، رواه أبو محمد عبد الله بن درستويه، ويروى (أشد لجاجا) انظر المستقصى ١: ٣٠٨، ومجمع الأمثال ١: ٣١٧، والصحاح (زها) ٦: ٢٣٧٠، والدرة الفاخرة ١: ٣٣.

(٢) الصحاح (زها) ٦: ٢٣٧٠.

(٣) المفصل: ٢٣٣.

(٤) المفصل: ٢٣٣.

(٥) شرح ابن يعيش ٦: ٩٥.

(٦) الأمثال في المستقصى ١: ١٩٩.

(٧) المفصل: ٢٣٣.

(٨) المثل في جمهرة الأمثال ٢: ٢٩٨، والمستقصى ١: ٤٠١.

«وأرجى وأخوف[١]»

يقال: فلان مرجوّ، وأنت أرجَى منه، وهو مخوفُ، وأنت أخوف منه. قال كثير[٢]:

١٦٠٧ - وأخْوَفُ في الأعْدَاءِ من ذي مَهَابَةٍ   بخَفَّـانَ وَرْدٍ واسعِ العـينِ مُطْفِـلِ[٣]

فإن جعلتها من رجا وخاف فهو من الفاعل، ولا شذوذ فيه، ومنه الحديث: «أخوفُ ما أخافُ على أمتي الأئمةُ المضلّون»[٤].

«وأهيب[٥]»

قالوا: هيب فلان، وأنت أهيبُ منه.

«وأحمدُ[٦]»

قالوا في المحمود: هو أحمد، ومنه قولهم: العَوْدُ أحمدُ[٧]، أي: أحمد من البدء، لأنه إذا بدأ أمراً يحمد عليه، فإذا عاد له كان في العود أحمد، قال:

١٦٠٨ - فلم تُجْرَ إلّا جِئْتَ في الخَيْرِ سابقاً   ولا عُـدْتَ إلّا أنـتَ في العَـوْدِ أحمـدُ[٨]

وقال رؤبة:

١٦٠٩ - وإن ثَنَـى في العَـوْدِ كـان أحْمَـدَا[٩]

---

(١) المفصل: ٢٣٣.

(٢) ديوانه ٢١٩.

(٣) ذو مهابة: يصف أسداً. بخفان: مأسدة. وَرْد: أحمر اللون. مطفل: ذو أطفال.

(٤) رواه الترمذي في جامعه ٣: ٣٤٢ (كتاب الفتن - باب ما جاء في الأئمة المُضِلِّين) بنحوه. من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٥) المفصل: ٢٣٣.

(٦) المفصل: ٢٣٣.

(٧) المَثَل في جمهرة الأمثال ٢: ٤١، ومجمع الأمثال ٢: ٣٤، والصحاح ٤٦٤.

(٨) البيت في الصحاح (حمد) ١: ٤٦٤، والمستقصى ١: ٣٣٥.

(٩) الرجز في ملحقات ديوان رؤبة: ١٧٣.

«وأنا أسرُّ بهذا منك[١]»

يقال: أنت مسرور بكذا، وأنا أسر به.

وأما قولهم: أسر من ساعة التلاقي[٢]، فهو من الفاعل على الإسناد المجازي.

وأما قول سيبويه[٣]: حين ذكر تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره: وإنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهِمْ ويُعْنِيَانهم. فهو على لغة من قال: عُنيت بحاجتي، فأنت عانٍ بها. حكاه ابن الأعرابي، وأنشد:

١٦١٠- عانٍ بأُخْرَاهَا طَويلُ الشُّغْلِ[٤]

فلا يكون فيه شذوذ، وعدَّتْه[٥] جماعةٌ من الشاذ، منهم الزمخشري، وجعلوه من قولهم: عُنيتُ بحاجتك أعنى بها عناية، فأنا بها معني، ولْتُعْنَ بحاجتي.

وقول الزمخشري[٦]: وشذ نحو: قولهم كذا وكذا، وقول سيبويه: «وهم ببيانه أَعْنَى»/ فيه نظر[٧]، لأنه إن أراد أنه داخل فيما شذّ، فلا يصح؛ لأن ما شذ إنما يقال في كلام [٤٦٨] العرب دون كلام غيرهم، وإن أراد[٨] أن سيبويه قال هذا قياساً على هذه الألفاظ الشاذة، فسيبويه يقول: إنَّ الشاذ لا يقاس عليه، بل الصحيح ما تقدم.

وقيل في قولهم: أزْهَى وأعْنى، إن المزهوّ والمعني فاعلان في المعنى؛ لأنه لم يقع عليهما فعل فاعل، كما وقع على المشغول، فبناء أفعل التفضيل منهما نظر إلى المعنى لا

---

(١) المفصل ٢٣٣.

(٢) المَثَل في المستقصى ١: ١٦٠.

(٣) الكتاب ١: ١٥.

(٤) الرجز في الصاحبي ٢٦٣، والأشموني ٤: ٣٥٥، واللسان (عذا).

(٥) (عده) في: ع.

(٦) المفصل: ٢٣٣.

(٧) أي: في قول الزمخشري.

(٨) من (أنه داخل) إلى (غيرهم وإن أراد) ساقط من: ع.

إلى اللفظ.

«وله ثلاثة أحوال: الأول: أن يوصل بـ (مِنْ) فيجيء على لفظ الواحد المذكر المنكر في الإفراد والتثنية والجمع، للمذكر والمؤنث، فتقول: زيد أفضلُ من عمرو، وهند أحسنُ من دعد، وكذلك التثنية والجمع منهما»

الأصل فيما يكون موضوعاً للتفضيل أنْ يكون موصولاً بـ (مِنْ) لابتداء الغاية، فإذا قلت: زيد أفضلُ من عمرو، فالمراد أن فضله ابتداء راقياً، من فضل عمرو، وكل من كان مقدار فضله كفضل عمرو، ولم يتبين الانتهاء، كما تقول: سار زيد من بغداد، فتبين الموضع الذي منه ابتداء السير وتجاوزه، ولم يتبين الآخر، فيصير حينئذٍ بمنزلة الفعل، لدلالته على المصدر وزيادة، إذ المعنى أن فضله يزيد على فضله، فكما لا يعرف أفعل التفضيل حينئذٍ لا باللام ولا بالإضافة، فلا يقال: زيدٌ الأفضلُ من عمرو، ولأن (من) تفيد تخصيصاً للموصوف، لأن فيها إخباراً بابتداء تفضيله، واللام تفيد التعريف، فكرهوا الجمعَ بينهما.

ومنهم مَنْ أجاز أن تكون (من) للتبيين كأنها بَيَّنت زيادة فضله من أين حصلت والتبيين أيضاً تخصيص فلا تدخله اللام والإضافة، وأما قول الأعشى[1]:

١٦١١ - ولَسْتُ بالأكثرِ منهم حَصاً ... وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ[2]

فليست (مِنْ) فيه بالتي نحن بصددها، بل هي في موضع الحال من التاء في لست، كما تقول: لست منهم بالأكثر مالاً، وما أنت منهم بالحسن وجهاً، وأنت منهم الفارس الشجاع، أي: من بينهم، لكنهم عاقبوا بين (مِنْ) وبين اللام والإضافة، ولم يجيزوا إسقاطها، لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص المستفاد من (مِنْ) والتعريف المستفاد من اللام والإضافة، فلا يقال: زيد أفضل، ولا هند فُضْلَى ولا أفضلان، ولا فضليان، ولا أفاضل، ولا فضليات، ولا فضّل، بل الواجب تعريف ذلك باللام وبالإضافة، كقولك:

---

(١) ديوانه: ١٤٣.

(٢) البيت في النوادر ٢٥، والخصائص ١: ١٨٥، ٣: ٢٣٤، وشرح ابن يعيش ٣: ٦، ٦: ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، والمغني ٢: ٦٣٢، والأشموني ٣: ٤٧، والخزانة ٣: ٤٨٩، ١: ٢٣٠، والتصريح ٢: ١٠٤.

الأفضل والفُضْلَى، وأفضل الرجال وفُضْلَى النساء.

وقول الزمخشري[١]: وتعتوره حالتان متضادتان: لزوم التنكير عند مصاحبة (مِنْ) ولزوم التعريف عند مفارقتها، يوهم[٢] جواز قولنا: هند فُضْلى من دعد، وهما أفضلان وفضليان من كذا، وهم أفاضل من كذا، وهن فضليات من كذا، وليس كذلك فإنه إذا كان معه (من) جرى مجرى الفعل على ما بيّناه، فكما لا يثنى الفعل ولا يجمع ولا يؤنث ،فكذا أفعل التفضيل لا يُثنى حينئذٍ ولا يُجمع ولا يُؤنث.

وإنما يؤتى في جميع الأحوال على لفظ المفرد المذكّر، فتقول، زيدٌ أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من العمرين، والزيدون أفضل من العمرين، وهند أحسن من دعد، والهندان أحسن من الدعدَيْن، والهندات أحسنُ من الدعدات. قال الفرزدق[٣]:

١٦١٢ - كَبِرْنَ وهُنَّ أَزْنَى من قُرودٍ وأنجسُ من إماءٍ مُشْرِكاتِ

ولأن (أفعل) إذا اتصل بـ (مِنْ) كان بعضاً لما اتصل، وكانت كالجزء منه، فلا يُثنى ولا يُجمع كما لا يثنى بعض الكلمة ولا يجمع.

«و(مِنْ) مقدرة في قوله: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ وقولك: الله أكبر»

قد يحذفون (مِنْ) مِنْ أفعل، وهم يريدونها إذا دلّ الكلامُ عليها فيكون كالمنطوق بها، لأن الموجود حكماً كالموجود لفظاً، تقول: زيد أفضلُ وعمرو أكرمُ، وفي التنزيل: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] أي: وأخفى من السرّ، وهو حديث النفس، وكذلك قولك: الله أكبر، والمراد الله أكبر من كل شيء، ولهذا لما قال الطرماح[٤]

---

(١) المفصل: ٢٣٣.

(٢) جملة (يوهم) خبر (قول الزمخشري).

(٣) ديوانه: ١٣١ (صاوي).

(٤) هو الطِّرِمَّاح بن حكيم، من طَيِّئٍ، أبو نَفْرٍ، شاعر فحل (ت نحو ١٢٥ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٥٨٥ والخزانة ٣: ٤١٨، والأعلام ٣: ٣٢٥.

للفرزدق: يا أبا فراس أنت القائلُ:

١٦١٣ ـ إنَّ الذي سمكَ السماءَ بَنَى لَنَا   بَيْتاً، دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ(١)

أعزُّ ممَّ ذا، وأطول ممَّ ذا، وأذن المؤذن، فقال: الفرزدق: يا لُكَع ألا تسمع ما يقول المؤذن، أكبَرُ ممَّ ذا.

وذلك لو أراد أعز من بيتك يا جرير وأطولُ منه، لكان قد اعترف بعزة دعائم بيت جرير وطولها.

وإنما أراد أعزّ من كل عزيز، وأطول من كل طويل.

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فيجوز أن يكون بمعنى هيّن، لأنه ـ تعالى ـ ليس عليه شيء أهون من شيء، كما قال الشاعر:

١٦١٤ ـ قُبِّحْتُمُ يا آل زَيْدٍ نَفَرَا   ألْأَمُ قَوْمٍ أَصْغَراً أو أَكْبَرَا(٢)

أي صغيراً أو كبيراً(٣).

«وما رأيتُه مذ عام أَوَّلَ»

حذف (مِنْ) مِنْ أفعل التفضيل يكثر في الخبر، لأن الغرض منه الفائدة، وقد يكتفي في حصوله بقرينة ويقل في الصفة، لأن المقصود من الصفة إما التخصيص أو الثناء، وكلاهما من باب الإطناب والإسهاب، لا من مواطن المبالغة والاختصار.

فمن ذلك (أول) من قولك: ما رأيته مذ عام أول، تريد أول من هذا العام، فأول على وزن أفعل فاؤه وعينه واو، بدليل قولهم في المؤنث (أولى) بواوين قلبت الأولى همزة،

---

(١) البيت في ديوان الفرزدق ٢: ١٥٥، والكامل ٢: ٦٩٧ وشرح ابن يعيش ٦: ٩٧، ٩٩، والعيني ٤: ٤٢، والأشموني ٣: ٥١، والخزانة ٣: ٤٨٦ ومعاهد التنصيص ٢: ٣٧.

(٢) الرجز في المقتضب ٣: ٢٤٧، والكامل ٦٩٧، والخزانة ٣: ٥٠٠. النفر: جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة. وقيل: إلى سبعة، ولا يقال نفر فيما زاد على العشرة.

(٣) (أي صغيراً أو كبيراً) ساقط من: ع.

وقولهم في جمعه (أُول) كما تقول: الأكبر والكبرى والكُبر، قال[١]:

١٦١٥- عَـوْدٌ عـلى عَـوْدٍ لأَقْـوَامٍ أُوَلْ[٢]

ولم يستعمل فيه فعل لتكرير حروف العلة في تصاريف الكلمة.

ثم إنهم قد اتّسعوا فيه واستعملوه استعمال الأسماء، فقالوا: مررت بأول منه، ولم يقولوا: رجل أول، وذلك لا يخرجه من الوصفية، وحقّه أن تقرن به (مِنْ) فحذفت للعلم به.

وقال الخليل[٣] في قولهم (ما رأيته مُذ عامٌ أوَّلُ)[٤]: إنه ظرف كأنه قال: مذ عام قبل عامك، وذلك كما استعملت أسفل وقربت ظرفين في قولك[٥]: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وإن قريباً منك زيداً، وإن كانا في الأصل صفتين، فحصل من ذلك أن (أول) على ثلاثة أضرب.

يكون صفة على تقدير (مِنْ).

ويكون ظرفاً.

ويكون اسماً، وذلك إذا حذفت منها (مِنْ) وأنت لا تريدها، كقولهم: ما تركت له

---

(١) هو بشير بن النكث. كذا في اللسان.

(٢) رجز وبعده: (يموت بالتَّرْك ويَحْيَا بالعَمَل) يريد بالعود الأول: الجمل المسن، وبالثاني الطريق، أي على طريق قديم. وهكذا الطريق يموت إذا تُرِكَ ويَحْيَا إذا سُلِكَ. اللسان (عود) ٤: ٣١٧.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٤٥-٤٦.

(٤) وفي تهذيب اللغة ١٤: ٤١٩ «ابن بزرج يقال: ما رأيته مذ عامِ الأولِ. وقاله قطري. وقال العوام: مذ عامِ أولَ. وقال أبو هلال: مذ عاماً أوّلَ. وقال الآخر: مُذْ عامٌ أوَّلُ، ومذ عامُ الأولِ، وقال نجّاد: مذ عامٌ أولُ. وكذلك قال حبناء».

(٥) (قوله تعالى) في: ع.

أوّلاً ولا آخراً، أي: قديماً(١) ولا حديثاً، وقوله:

١٦١٦ـ يا لَيْتَها كانتْ لأهلي إبِلَا أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أَوَّلَا(٢)

ويجوز أن يكون (أول) مخفوضاً على الصفة لعامٍ، أو منصوباً على الظرف، والمستعمل ظرفاً هو المبني على الغاية في قولهم: ابدأ بهذا أولُ، وكذا قوله(٣):

١٦١٧ـ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي -وإنّي لأَوْجَلُ- على أيِّنا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ(٤)

إذا قدرت فيه حذف الإضافة.

«الثاني: أن يُعَرَّف باللام فيُثنى ويُجمع ويُؤنث، تقول: زيد هو الأفضل والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفُضْلى، والهندان الفُضْليان، والهندات الفُضْليات والفُضَّل»

دخول الألف واللام على أفعل التفضيل أبْطَلَ شَبَهَ الفعل منه، وأخلاه من معنى التّرجيح، إذ التّرجيح إنّما يكون بين اثنين، واستغنى عن (مِنْ) والإضافة، وصار كأنه اسم تام لخلوه من (مِنْ) لفظاً وتقديراً، فحينئذٍ يؤنث إذا أريد المؤنث، ويثنى ويجمع إذا أريد ذلك، كما يفعل ذلك باسم الفاعل، كما مثلنا، وفي التنزيل: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥] و﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]و﴿لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥].

---

(١) (لا قديماً) في: ع.

(٢) الرجز في الكتاب ٢: ٤٦، وشرح ابن يعيش ٦: ٣٤، ٩٧-٩٨ واللسان (وأل).

(٣) هو معن بن أوس.

(٤) البيت في المقتضب ٣: ٢٤٦، والمنصف ٣: ٣٥، وشرح التبريزي للحماسة ٣: ٧٨،وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٨، ٢: ٢٦٣، وشرح ابن يعيش ٤: ٨٧، ٦: ٩٨، والشذور ١٠٣، والعيني ٣: ٤٣٩ والأشموني ٢: ٢٦٨، والخزانة ٣: ٥٠٥، وحاشية يس على التصريح ٢: ٥٢.

يروى(تغدو) تعدو: من عدا عليه بمعنى ظلم، وتجاوز الحد. والمعنى: أقسم ببقائك ما أعلم أينا يكون المقدم في عدو الموت.

«الثالث: أن يضاف فيجوز فيه الأمران»

إما للإفراد على كل حال، لأنك إذا أضفته فهو بعض لما يضاف إليه، فأجري مجرى بعض الذي يقع على المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع، بلفظ واحد، ولأن معنى قولك: زيد أفضلكم هو معنى قولك: زيد أفضلُ منكم، إلا أنَّك إذا أتيت بِمِنْ كان زيد متفضلاً عما فضلته عليه. وإذا أضفته كان واحداً منهم.

وأما التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع كما[١] مع اللام، لأن الإضافة تعاقب اللام، والأول أقيس لاعتبارك فيه معنى (مِنْ) الذي به يتحقق الترجيح.

«فتقول على الأول: زيد أفضلُ منك، وهند أفضلُ النساء،
وكذلك التثنية والجمع منهما»

نحو: الزيدان أفضلكم، والزيدون أفضلكم، والهندان أفضلكم، والهندات أفضلكم.

«قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]»

فوحّد مع الجمع وقال ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢] فوحّد وهما اثنان: قُدار بن سالف ومِصْدَع بن زهير[٢]، اللذان بَاشرا عَقْرَ الناقة. وقال ذو الرمة[٣]:

١٦١٨ - ومَيَّةَ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جيداً وسالِفَةٍ وأَحْسَنُهُ قَذَالَا[٤]

---

(١) (كما كان) في: ع.

(٢) قد ورد ذكره في تفسير القرطبي ٧: ٢٤١.

(٣) ديوانه ٣: ١٥٢١ برواية (خذا).

(٤) البيت في الكامل ٧٦٨، والخصائص ٢: ٤١٩، وشرح المرزوقي للحماسة ٧١٥، وشرح التبريزي ٢: ٢٣٨، ومجمع الأمثال ١: ٩٧، وشرح ابن يعيش ٦: ٩٦، والشذور ٤١٧، والهمع ١: ٥٩، والدرر ١: ٣٤، وحاشية يس على التصريح ٢: ١٠٤، والخزانة ٤: ١٠٨، والأساس (سلف) واللسان (ثقل). السالفة: صفحة العنق وأراد أحسنه قفاً. القذال أعلى كل شيء، وهو ما بين الأُذُنِ والنُّقْرَةِ، وهما قذالان.

فذَكَّرَ مع المؤنث، وأمّا إفراده الهاء في قوله: وأحسنُه، فلأنه موضع يكثر فيه استعمال الواحد، كقولك: هو أحسنُ فتىً في الناس، فعلى هذا يقول: هو أحسن الناس وأجمله. قال جرير[١]:

١٦١٩ - يَصْرَعْنَ ذا اللُّبِّ حتّى لا حَراكَ بِـه وَهُـنَّ أضـعفُ خلـقِ الله أرْكَانَـا

وقالوا: هذه اللغةَ أحسنُها، وهذه أجل المِنَنِ، وأولى النعم بالشكر.

[٤٧٠] / «وعلى الثاني: زيد أفضل القوم، والزيدان أفضلاهم، والزيدون أفضلوهم، وهند فُضْلَى أخواتك، والهندات فُضْلَيَاهُنَّ،
والهندات فُضْلَيَاتِهِنّ، قال تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾»

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] وفي القراءة الشاذة ﴿أكبر مجرميها﴾[٢]، وقيل: ﴿مجرميها﴾ في موضع نصب بأنه مفعول أول، وأكابر: مفعول ثان وهو فاسد، لأنه لو كان كذلك لقال: الأكابر، لأنّه غير مضاف ولا موصول بمِنْ، وإنما المعنى: وكجعلنا أكابر مجرمي مكة فيها جعلنا في كل قرية من القرى التي أهلكناها أكابر مجرميها، والكاف من كذلك هي المفعول الثاني، وقال: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] وأنشد أبو علي لذي الرمة[٣]:

١٦٢٠ - حتّى إذا ما انْجَلَى عـن وَجْهِـهِ فَلَقٌ هادِيـهِ في أُخْرَيـاتِ الليـلِ مُنْتَصِـبُ[٤]

وقد اجتمع الوجهان فيما رواه أبو هريرة[٥] من قوله - عليه السلام -: «ألا أخبرُكم بأحبِّكم إليَّ وأقربِكم منّي مجالسَ يوم القيامة، أحاسنُكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً، الذين

(١) ديوانه ١: ١٦٣.

(٢) نسب أبو حيان في البحر ٤: ٢١٥، هذه القراءة لابن مسلم.

(٣) ديوانه ١: ٩٢ برواية (ما جلا).

(٤) البيت في شرح شواهد الإيضاح ٢٤٠، وشرح ابن يعيش ٦: ١٠٠، والصحاح واللسان والتاج (فلق)، واللسان والتاج (فرق)، والأساس (هدى).

(٥) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، أبو هريرة الصحابي أسلم سنة ٧ هـ وكان أكثر الصحابة حفظاً للحديث وروايةً له (ت ٥٩هـ) انظر الأعلام ٤: ٨٠.

يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبْغضِكم إليّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة، الثرثارون المتفيهقون»[١].

«وهو بعض لما يضاف إليه»

لأن الإضافة كَسَّبَتْه معنى البعضية، ألا ترى أنك لا تقول: الياقوت أفضل الزجاج، ولا فرسك أفره البغال، لأن الياقوت ليس من الزجاج، ولا الفرس من البغال.

ولو أتيت بـ(مِنْ) جازت المسألتان، لأنه حينئذٍ لا يكون بعضاً، فتقول: الياقوت أفضل من الزجاج، وفرسك أفره من البغال، قال تعالى: ﴿أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، فلو كان صاحب أفعل التفضيل بعضاً مما بعد (مِنْ) لكان المتكلم الواحد بعضَ المخاطب الواحد وهو محال.

«ولذلك امتنع: يوسفُ أحسنُ إخوته، إلا إذا أخذت له الزيادة مطلقة، وحينئذٍ يجب أن تُثَنِّيه وتجمعَه وتؤنثَه»

(أفعل) التفضيل يستعمل على وجهين:

الأول: أن يضاف إلى جماعة هو بعضهم، تزيد صفته على صفتهم التي هو وهم يشتركون فيها.

فإذا قلت: زيد أفضل القوم فهو أحد القوم، وهم شركاؤه في الفضل المذكور، ويزيد فضله على فضلهم، لأن المعنى ترجيح فضله على فضلهم، ورجحان الشيء في خصلة على غيره إنما يكون بعد اشتراكهما في تلك الخصلة.

فإن قلت: فنحن نقول: ابن العم أحقُّ بالميراث من ابن الخال، وإن كان لا حقَّ

---

(١) بنحو هذا اللفظ أخرجه البخاري عن ابن عمرو بن العاص، والترمذي في جامعه عن جابر (أبواب البر والصلة – باب ما جاء في معالي الأخلاق) ٣: ٢٤٩. الثرثارون جمع ثرثار: وهو كثير الكلام. المتفيهقون جمع متفيهق. قال الفراء: فلان يَتَفَيْهَقُ في كلامه، وذلك إذا توسَّع فيه وتنطَّع. قال: وأصله الفَهَقُ وهو الامتلاء كأنّه ملأ به فمه. الصحاح (فهق) ١٥٤٥.

لابن الخال في الميراث.

وفي التنزيل: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]وإن كان لا خير في مستقر أهل الدار[١]، وقال الشاعر[٢]:

١٦٢١ـ خالِي بنو أَنَسٍ وخَالُ سَرَاتِهِمْ أَوْسٌ فَأَيُّهُمَا أَدَقُّ وأَلْأَمُ[٣]

قلت: كلُّ ذلك جاء على زعم المخاطب، فإن العرب كانوا يعتقدون أن مطلق القرابة توجب الميراث، سواء من ذي الأرحام أو العصبات[٤]، فقيل ابن العم أولى لأنه أقرب، والآية نزلت بناء على زعم الكفار واعتقادهم أن مقيلهم في الآخرة خير، ومستقرهم حسن، فقال: إن نزلنا معكم نزول نظير فأصحاب الجنة يومئذٍ خير مستقراً وأحسن مقيلا، والشعر جاء على اعتقاد المخاطب في الشاعر دقة ولوماً.

وقد ذكرنا حكم هذا النوع، وأنه يجوز فيه الأمران: التوحيد على كل حال، وإلحاق علامات التثنية والجمع والتأنيث.

الثاني: أن يؤخذ له الزيادة مطلقة من غير تعرض إلى ابتدائها ولا انتهائها، ويصير من صفات الذات بمنزلة الفاضل مع زيادة مبالغة، كما قال النابغة[٥]:

١٦٢٢ـ لَئِنْ كانَ ما بُلِّغْتَ عَنِّي خيانةً فَمُبْلِغُكَ الواشِي أَغَشُّ وأَكْذَبُ[٦]

كأنه قال: غاش وكاذب حقًّا، وحينئذٍ لا يلزم من إضافته اشتراكه مع المضاف إليه

---

(١) (النار) في: ع.

(٢) هو حَيَّانُ بنُ قُرْطٍ اليَرْبُوعِيُّ (جاهلي).

(٣) البيت في النوادر ٢٤، والاقتضاب ١٦، ويروى (أبو أنس) ويروى (دوس) العرب تقول: رجل دقيق للخسيس، وهو ضد قولهم: رجل جليل، ويقولون: فلان أدق من فلان إذا كان أخس منه. فإذا أرادوا دقة الذهن. قالوا: دقيق الذهن فقيدوه بذكر الذهن، وقالوا: دقيق النظر، دوس: قبيلة أبي هريرة من الأزد.

(٤) (أو من العصبات) في: ع.

(٥) ديوان النابغة الذبياني ٧٧.

(٦) الواشي: النَّمام الذي يَمْشي إليه بالكذب يُحَسِّنُه كما يُوَشَّى الوَشْيُ، يقال: فلان الذي يَسْتَوْشِي الحديثَ، أي: يَسْتَخْرِجُه.

في الخصلة، بل تكون إضافته للتعريف أو التخصيص، فتقول: زيد أفضل القوم، كما تقول: زيد فاضل القوم، أي: هو الفاضل، والمعروف من بينهم بهذه الخصلة من غير تعرض بأن يكون فيهم من هو على صفة أو لا يكون، فجرى مَجرى فعيل وفاعل، كقولك: زيد كريم القول، وعالم البلد، وقاضي بني فلان، أي: هو الموسوم من بينهم بالقضاء فيهم.

/ وبنوا على هذا: يوسفُ أحسنُ إخوته، إن قصدت المعنى الأول، وهو أنه زائد في الحسن عليهم، وهم حسنون، لم تجز المسألة، لأنك قد أضفت الإخوة إلى ضمير يوسف، فيكونون غيره، أي: لا يكون واحد منهم إيّاه، لأن المضاف إليه يلزم أن يكون غيرَ المضاف، فإنك إذا قلت: هؤلاء إخوة زيد، لم يكن زيد في عِداد من أضيف إليه، بدليل أنك تقول: جاءني إخوةُ زيد، وإن كان زيد قد مات، فلو كان داخلاً فيهم للزم منه أنه قد جاء وهو ميت، وأنه محال. [٤٧١]

وإذا كانت الإخوةُ غيرَ يوسف لم تجز إضافة أفعل التفضيل إلى الإخوة؛ لأن حقه أن يضاف إلى جملة هو بعضها.

وحاصل هذا التعليل أن إضافته إليهم تجعله منهم. وإضافتهم إلى ضميره تخرجه عنهم فتناقضا.

وأما قول الأعشى(١):

١٦٢٣- إلى مَلِكٍ خَيرِ أَرْبَابِهِ ... وَإِنَّ لِمَا كُلِّ مَلِكٍ قَرَارَا(٢)

فالهاء في (أربابه) لا تعود إلى ملك، وإنما تعود إلى الملك الذي دل عليه ملك فكأنه قال: إلى ملك خير أرباب الملك. وأما قول دريد بن الصمة:

---

(١) ديوانه: ٥١.

(٢) البيت في التصريح ٢: ٢١. (لما) ما: زائدة أي: لكل شيء. ولم تكفّها عن عمل الحر.

١٦٢٤ - قتلتُ بعبدِ الله خيرَ لِدَاتِهِ ذُؤابَ بنَ أسماءِ بنِ زيدِ بنِ قاربِ[١]

فالهاء في (لداته) عائد إلى (عبد الله)، لا إلى (ذؤاب) لئلا يصير كقولنا: يوسفُ أحسن إخوته، وإن قصدت المعنى الثاني، وهو أنك تضيفه لمجرد التعريف لا لاشتراك المضاف إليه معه في الفضل جازت المسألة، كأنك أردت بقولك: يوسف أحسن إخوته أنه هو الحسن من بينهم.

ومنه قول جرير لِنُصَيْب[٢]: أنت أشعرُ أهل جلدتك.

وقول الفرزدق في نُصَيْب: هو أشعر أهل جلدته، كأنه قال: هو الشاعرُ من بينهم أي: إذا فتّشوا لم يُلْفَ فيهم شاعرٌ غيرُه، ولم يُرِدْ أنّ أهل جلدته الشعراء هو يفضلهم في الشعر. وإضافة أفعل بهذا المعنى الثاني محضة، لأن (مِنْ) ليست مقدرة فيها، إذ ليس المعنى[٣]: أفضل من القوم، فتصف به المعرفة، تقول: مررت بزيد أفضل القوم، وحينئذٍ يجب تثنيته وجمعه وتأنيثه، فتقول: الزيدان أفضلَا قومك، والزيدون أفضلو قومك وأفاضلهم.

ومنهم قولهم: الناقصُ[٤] والأشجُّ[٥] أعدَلَا بني مروانَ[٦]، أي: هما المعروفان من بينهم بالعدل، وهند فضلى جواريها، أي هي الفاضلة من بينهنّ.

---

(١) تقدم البيت برقم ١٣٣٦ ورواية العجز هناك:

(ذُؤاباً فلم أفخر بذلك وأَجْزَعَا)

(٢) هو نُصَيْب بن رباح، أبو مِحْجَن، مولى عبد العزيز بن مروان شاعر فحل، من شعراء بني مروان، (ت ١٠٨ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٤١٠، والسمط ١: ٢٩١، والنجوم الزاهرة ١: ٢٦٢، والعيني ١: ٥٣٧، والأعلام ٨: ٣٥٥.

(٣) من (الثاني محضة) إلى (المعنى) ساقط من: ع.

(٤) كتب أسفلها (هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك) في: ع.

(٥) وعلى هامش: ع (الأشج: هو عمر بن عبد العزيز).

(٦) أوضح المسالك ٣: ٢٩٧، والأشموني ٣: ٤٩، والبداية والنهاية ١٢: ٦٧٦، ٦٨٦. الناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان. والأشج عمر بن عبد العزيز.

ويجري أفعل هذا في الإضافة مجرى (أفعل) الذي مؤنثه (فعلى)، كقولك: زيد أسود القوم، أي: هو الأسود من بينهم.

قال الشيخ: ولا يبعد في أفعل هذا أن يعمل عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل في رفع الظاهر، تقول: مررت برجل أكرم قوم أخوه، كما تقول: كريم قوم أخوه.

«ومؤنثه يَلزَمُه اللام أو الإضافة»

(فُعْلَى) تجيء على خمسة أضرب:

مصدراً، كالبُشرى، واسم جنس كالبُهْمَى، وهو نبت، واسماً عَلَماً كحَزْوى اسم موضع، وصفة ليست بتأنيث أفعل كحُبلى، وتأنيث أفعل كالفُضلى، فهذه لا تستعمل إلا مُعَرَّفَة باللام أو مضافة لما بينا أن أفعل التفضيل إذا خلا من اللام والإضافة لا يستعمل إلا موحداً مذكراً، فالمؤنث يلزمه أحد هذين الأمرين.

«وشذّ: دنيا وجُلّى»

أما دنيا فهي في الأصل صفةُ تأنيث الأدنى، مثل الأكبر والكبرى، وأصله: دنوا، لأنه من دنوت.

والقياس أن تكون معها اللام عند عدم الإضافة، إلا أنه غلب عليها الاسمية، جعلوها اسماً للحياة الأولى، ولذلك قلبت اللام فيها ياء لضرب من التعادل والعوض كأنهم أرادوا بذلك الفرق بين الاسم والصفة، فاستعملوها بغير الألف واللام كسائر الأسماء.

وفي الحديث يقول الله عز وجل: «أَتْعِبي يا دنيا من خدمك»(١)، وفيه «يا دنيا مُرّي على أوليائي»(٢)، وقال العجاج(٣):

---

(١) موضوع. انظر تذكرة الموضوعات ١٧٥.

(٢) موضوع أيضاً. انظر تذكرة الموضوعات ١٧٥.

(٣) ديوانه ٢٦٧.

١٦٢٥- يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ
في سَعْيِ دُنيا طالَمَا قد مُدَّتِ(١)

وقال آخر:

١٦٢٦ - فإن تصبْكَ من الأيام جائحةٌ لم نبك منك على دنيا ولا دين(٢)

ومن غريب مسائل دنيا: ما حكى ابن الأعرابي في نوادره، ماله دنياً ولا آخرة، بتنوين (دنيا) شبهه بفُعْلَل. وهو بعيد.

وأما (جُلَّى) فهو في الأصل تأنيث الأجل، ثم غُلب على الحرب، فهي من الصفات الغالبة، فصار اسماً بعد أن كان صفة، فاستعملت بغير ألف ولام. ومن أبيات الحماسة:

١٦٢٧ - وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ يَوْماً سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فادْعِينَا(٣)

واستعمله طرفة باللام، فقال(٤):

١٦٢٨ - وإنْ أُدْعَ في الجُلّى أكُنْ من حُمَاتِها وإنْ تَأْتِكَ الأعْدَاءُ بالجَهْدِ أَجْهَدِ(٥)

ومنهم من جعلها مصدراً فيجوز تعريفه وتنكيرُه، وتقول: بشرته بشرى والبشرى ورجعته رجعى والرجعى.

---

(١) الرجز في شرح ابن يعيش ٦: ١٠٠، والخزانة ٣: ٥٠٨.

(٢) البيت في الخزانة ٢: ٩٢، والمصون ٢١.

(٣) البيت لبعض بني قيس بن ثَعْلَبَة، ويقال: لبَشَامَةَ بن جَزْءٍ النهشلي، وهو في شرح المرزوقي للحماسة ١٠١، وشرح ابن يعيش ٦: ١٠١، والخزانة ٣: ٥١٠، وحاشية يس على التصريح ٢: ٣٨١، جُلّى (فُعلى) أجراها مجرى الأسماء ويراد بها جليلة يقول: إن أنشدت بذكر خيار الناس بجليلة نابت، أو مكرمة عرضت فأنشيدي بذكرنا أيضاً. وهذا استعطاف لها، والقصد به التوصل إلى بيان شرفه. والسراة: اسم مفرد بمعنى الرئيس. وقيل: اسم جمع وقيل: جمع. سريّ وهو الشريف.

(٤) ديوانه ٣٩.

(٥) البيت في تهذيب اللغة ١٠: ٤٨٧، والكامل ٥٣٦ واللسان والتاج (جلل).

وأما (حسنى) فيمن قرأ ﴿قُولوا للناس حُسنىً﴾ [البقرة: ٨٣](١) ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا﴾ [الشورى: ٢٣] فلا يحمله على الصفة لئلا يلزم منه الشذوذ بل يجعله مصدراً. [٤٧٢]

وكذلك السُّؤى فيمن روى بيت الحماسة:

١٦٢٩- ولا يَجْزَوْنَ من حَسَنٍ بسؤى ... ولا يَجْزَوْنَ من غِلَظٍ بلِينِ(٢)

ويروى (بسوء) مصدر ساءه يسؤه، و(سَيء) تخفيف (سيء)، جعله صفة.

وأما السوى في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] فتأنيث الأسوء لا غير. وقد خُطئ أبو نُوَاس(٣):

١٦٣٠- كَأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَوَاقِعِها ... حَصْباءُ دُرٍّ على أرْضٍ من الذَّهَبِ(٤)

---

(١) قرأ حمزة والكسائي (حَسَناً) بالفتح والتثقيل. وقرأ باقي السبعة (حُسْناً)، بالضم والتخفيف. انظر السبعة ١٦٢، والإتحاف ١٤٠.

(٢) البيت لأبي الغُول الطُّهَوِي. وهو في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٤٠، وشرح ابن يعيش ٦: ١٠٢، وهو من صفة الفوارس، يريد أنهم يعرفون مجارِيَ الأمور، ومقاديرَ الأحْوَالِ، فيُوَازِنُونَ الخَشِنَ بالخَشِنِ واللِّينَ باللِّينِ.

(٣) هو الحسن بن هانئ شاعر من الطبقة الأولى من المولدين عرض القرآن على يعقوب الحضرمي، وأخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة. قال الشافعي: لولا مجون أبي نُوَاس لأخذت عنه العلم. قال البغدادي: ديوان شعره مختلف لاختلاف جامعيه، فإنه اعتنى بجمعه جماعة، منهم أبو بكر الصوليّ، وهو صغير، ومنهم علي بن حمزة الأصبهاني، وهو كبير جدًّا، وكلاهما عندي (ولله الحمد على نعمه) ومنهم إبراهيم بن أحمد الطبري المعروف بتورون. ولم أره إلى الآن. (ت ١٩٨هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٩٦، والخزانة ١: ١٦٨، والأعلام ٢: ٢٤٠.

(٤) البيت في المرتجل ٨٢، ودرة الغواص ٨٩، ومجمع الأمثال ١: ٧٩، وشرح ابن يعيش ٦: ١٠٠، ١٠٢، والمغني ٢: ٤٢٥، وشرح القطر ٤٥٠، والأشموني ٣: ٤٨، ٥٢ والتصريح ٢: ١٠٢، والخزانة ٣: ٥٠٠ ويروى (فقاقعها).

يصف خمراً وما عليها من الحبب. شبه الحبب باللؤلؤ، والخمر تحته بأرض من ذهب. الفواقع: جمع فاقعة، ويراد بها نفاخة الماء.

لكونه استعمل صُغرى وكُبرى نكرتين.

ويجوز أن يحمل على زيادة (مِنْ) في الواجب على مذهب أبي الحسن، كأنه قال: (كأن صُغرى وكُبرى فواقعها) على حدّ قوله:

١٦٣١- .... بَـيْنَ ذراعَـيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ[١]

أو على أنه لم يرد التفضيل بل جعلهما بمعنى الفاعل، كأنه قال: كأنَّ صغيره وكبيره من فواقعها.

«والتزموا في (آخَر) حَذْف (مِنْ) وتثنيته وجمعه وتأنيثه»

قد ذكرنا أن أفعل التفضيل إذا استعمل نكرة يلزمه (مِنْ) والإفراد والتذكير.

و(آخَر) أفعل التفضيل، فإذا قلت: جاءني رجل ورجل آخر، فكأنك قلت: إنَّ الثاني أكثر تأخيراً من الأول وأبعد منه، كما أنَّ معنى (أول من كذا) أنه أسبق منه، فخولف فيه حكم أخواته فاستعمل فيه نكرة من غير (مِنْ) وثُني وجُمع وأنّث، فقالوا: مررت برجل ورجل آخر وبرجلين ورجلين آخرين، وبرجال ورجال أخر، وبامرأة وامرأة أُخرى، وبامرأتين وامرأتين أخريين، وبنسوة ونسوة أخر، وذلك لأنه لما كثر استعمالها من غير موصوف جرت مَجرى الأسماء فعوملت معاملتها.

وفي التنزيل: ﴿وَءَاخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] و﴿وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] فصار لها حكمان: حكم الصفة في منع الصرف، وحكم الأسماء في التأنيث والتثنية والجمع.

«ومنها: فعل التعجّب»

التعجّب تفعّل من العجب وهو معنى من المعاني التي تحدث في النفوس بمنزلة الخبر والاستفهام، وذلك إذا رأى الإنسان شيئاً برع في خصلة من الخصال، ولم يعلم ما

---

(١) عجز بيت صدره (يا من رأى عارِضاً أرِقْتَ له) وقد تقدم الكلام على البيت برقم ٨٧٧.

سبب البراعة، فإنه لو علم سبب ذلك لم يتعجب، ولهذا قيل: إذا ظهرَ السببُ بطلَ العجبُ.

وقد يقال: لا يكون التعجب إلا من شيء خفي سببُه، وظهر على نظرائه.

ولا يصح التعجب من الله ـ سبحانه وتعالى ـ لأنه لا تخفى عليه خافيةٌ.

وأما قوله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٢][١] فيمن قرأ بضم التاء، فإما أن يكون على حكاية كلام الرسول – عليه السلام – أي: قل بل عجبت ويسخرون، وإمّا أن يكون على سبيل التمثيل، أي: لو كنت ممن أعجب لعجبت، كما جاء في الحديث: «عجب ربُكم من شابٍ لا صبوةَ له»[٢]، وأما قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] فإنهم خوطبوا بما يتعارفونه بينهم، كما قال: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥] جاء به على لفظ الدعاء، وإن كان الله لا يدعو، والمعنى أنهم بلغوا من الصبر على النار إلى حالة يتعجب منها.

وأنواع مجاز القرآن كثيرة، ومن لم يرمقْها بعين البصيرة ارتبك في الشكّ وحام حول الظاهر فأغضى به حيامه إلى الضلال البعيد، نعوذ بالله منه.

«وهو مثل أفعل التفضيل فيما يُبنى منه جوازاً وامتناعاً»

فعل التعجب وأفعل التفضيل: يشتركان في التفضيل والمبالغة فكلُّ ما جاز بناء أفعل التفضيل منه جاز بناء فعل التعجب منه، وذلك كلُّ فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر، قابل للزيادة والنقصان، وكل ما امتنع فيه ذلك امتنع فيه هذا، وقد تقدم جميع ذلك مفصلاً، فكما لا يجوز: هو أبيضُ منك، وأعورُ منك، وأموتُ منك، لا يجوز: ما أبيضَه، وما أعورَه، وما أموته، ولا أبيض به، وأعور به.

---

(١) ضم تاء (عجبتُ) قراءة حمزة والكسائي. وقرأ باقي السبعة ﴿عجبتَ﴾ بفتح التاء. انظر السبعة ٥٤٧.

(٢)قال السخاوي في المقاصد الحسنة ١٢٣، ٢٨٢: أخرجه أحمد وأبي يعلى وسنده حسن، وضعفه شيخنا في فتاويه لأجل ابن لهيمة.

«وله في الغالب صيغتان: ما أَفْعَلَه! كقولك: ما أحسن زيداً! فـ(ما) مبهمة بمعنى شيء وأحسنَ: فعل فاعله ضميرُ (ما) وزيداً مفعول به»

حق التعجب أن يوضع له حرف، لأنه معنى، فاحتاج إلى حرف كالتمني وغيره لكنهم استغنوا عن وضع الحرف بما يرد عليك من ألفاظه في الباب، وله في الغالب صيغتان، وإنما قلنا: في الغالب، لأن ثَمَّ ألفاظاً قد يتعجب بها، وليست على مذهب الصيغتين على ما سنذكرها:

/ الصيغة الأولى: (ما أفعله!) كقولك: ما أحسن زيداً! وما أكرم عمراً! فهاهنا [٤٧٣] أربعة أشياء:

الأول: (ما) وهي اسم لأنها مبتدأة. قال سيبويه(١): إنها مبهمة نكرة غير موصولة ولا موصوفة بمعنى شيء، وهذا يناسب باب التعجب، لأن التعجب بابه الإبهام لأنه يكون من شيء خَفِيَ سببُه، إذ الشيء إذا أبهم كان أفهم لمعناه، وكانت النفس(٢) متشوقة إليه لاحتماله أموراً.

وهي مبنية لتضمنها معنى حرف التعجب الذي كان من حقه أن يوضع له، وإنما لم يأتوا موضعها بـ(شيء) مع أن شيئاً أشد إبهاماً، ولهذا قال النحويون: إنه يقع على الموجود والمعدوم، وذلك لأن شيئاً يصح صفته وتثنيته وجمعه وتصغيره، وفي هذه الأشياء تخصيص ينافي باب التعجب، و(ما) لا يصح فيها شيء من ذلك فـ(ما) فيه مرفوعة بالابتداء، و(أحسنَ) في موضع رفع لأنه خبرها.

وقال أبو الحسن(٣): إنها موصولة بمعنى (الذي) وصلتها الفعل الذي بعدها، وخبرها محذوف تقديره: ما أحسنَ زيداً شيء، فلا تكون مبهمة، بل مخصوصة، لأن الصلة توضحها، ولا يكون لها موضع من الإعراب، ولا لصلتها، بل الموضع لهما، لأنهما كاسم واحد، وهو ضعيف، لأن الصلة تنافي الإبهام الذي هو أصل في التعجب، ولأنه حذف

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٧.

(٢) (النفس) من: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٤٩، والأشموني ٣: ١٨.

الخبر من غير دليل عليه، وقدره شيئاً، ولا فائدة فيه لأنه معلوم، إذ الحسن إنما يكون لشيء، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة.

وعن الفراء[١] أن (ما) استفهامية فإذا قلت: ما أحسن زيداً، فأصله: ما أحسَن زيد، بفتح (أحسن) ونصب (زيد) فرقاً بين الاستفهام والتعجب، وهو ضعيف، لأن التعجب خبر يحتمل الصدق والكذب، وذلك ينافي الاستفهام.

وحُكِيَ أن الأخفش[٢] كان يقول مرة: إنها موصولة، لم يؤت لها بصلة، وأخرى يقول: إنها موصوفة لم يؤت بها بصفة، لما أريد فيها من الإبهام، والفعل وما اتصل به بعدها في موضع الخبر. وهذا قريب من مذهب الجمهور.

الثاني: (أحسن) وما جرى مجراه.

ومذهب البصريين[٣]: أنه فعل، لأنه في صيغة الماضي الصريح، وأنه مبني على الفتح، وأنه ينصب الأسماء التي تقع بعده. وهذه أحكام الأفعال.

وقال الكوفيون: إنه اسم، لأنه غير متصرف لا يكون فيه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل، ولأنه تصحّ عينه فيقال: ما أقولَه، وما أبيعَه، ولو كان فعلاً لاعتلّت عينه، فقيل: ما أقاله، وما أباعه، كما تقول: أقام، وأبان، ولأنهم صغروه، فقالوا: ما أُحَيْسِنَه! وما أميلحه. وأنشد بعض المتأخرين:

١٦٣٢ ـ يامَا أُمَيلِحَ غِزْلَاناً عَرَضْنَ لَنَا ... مِنْ هَؤلَيائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[٤]

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٤٩ والأشموني ٣: ١٧.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٤٩.

(٣) عقد الأنباري في الإنصاف ١: ١٢٦، مسألة في (القول في أَفْعَلَ في التعجب اسمٌ هو أو فعل؟).

(٤) اختلف في قائل البيت فنسب للمجنون، انظر ديوانه ١٦٨ كما نسب لكثير وللعرجي، ولذي الرمة، وللحسين بن عبد الله الغزي، ولكاهل الثقفي (بدوي) وهو في الإنصاف ١٢٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣٠، وشرح ابن يعيش ١: ٦١، ٣: ١٣٤، ٥: ١٣٥، ٧: ١٤٣ والمغني ٢: ٧٦٠، والعيني ١: ٤١٦، ٣: ٤٦٣، والهمع ١: ٧٦، ٢: ٩٠، ١٩١، والدرر ١: ٤٩، ٥٠ و ٢: ١١٩، ٢٢٩ والأشموني ٣: ١٨، ٢٦،=

وزعم أنه لمجنون بني عامر. قبله:

١٦٣٣ - بِاللهِ يا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ[١]

قلنا: أما عدم التصرف فلأن التعجب إنما يصح في الأمور الثابتة المشاهدة، فلا فائدة في التصرّف، وإنما اختاروا لفظ الماضي لخفته، لكونه مجرداً من الزيادة، مع أن الصحيح أن زمانه حال لا ماض، لما ذكرنا، ولهذا لا يجوز: ما أحسنَ زيداً أمس.

وأما تصحيح عينه فلأنه لما لم يتصرف ولم يظهر الضمير الذي فيه أشبه الأسماء، نحو: أبيض وأسود، فصحح كتصحيحها، ولأنه أشبه أفعل التفضيل، لاشتراكهما في معنى المبالغة، فصحح كتصحيحه. فإنهم قالوا: هو أقول منه، وأبيع منه، ولذلك صغروه لمشابهته أفعل التفضيل، فإنه يُصغَّر.

وقال الخليل: إنما قالوا: ما أميلحَ زيداً! لأنهم أرادوا مليح، يعنون تصغير الذي تصفوه بالملح، شبهوه بشيء تلفظ به وأنت تريد غيره، كقولهم: بنو فلان يطأهم الطريق، والمراد أهل الطريق.

وأما الشعر فهو ليس للمجنون، وإنما هو لعلي بن محمد العريني، وهو متأخر وكان يروم التشبيه بطريقة العرب في الشعر، وله مدح في علي بن عيسى[٢] وزير المقتدر[٣]، وقتل المقتدر في شوال سنة عشرين وثلاثمائة، فلا يصح الاحتجاج بشعره.

=والخزانة ١: ٤٥، ٤: ٩٥ وشرح شواهد الشافية ٨٣، ويروى (شدن لنا). شدن: قوي واستغنى عن أمه. الضال والسمر: نوعان من الشجر.

(١) البيت في الإنصاف ٤٨٢ والعيني ٤: ٥١٨، والأشموني ١: ١٨٦، والتصريح ٢: ٢٩٨.
القاع: أرض سهلة قد انفرجت عنها الجبال والآكام.

(٢) هو علي بن عيسى بن داود بن الجراح، أبو الحسن البغدادي الحسني (ت ٣٣٤هـ). انظر تاريخ بغداد ١٢: ١٤، والأعلام ٥: ١٣٣.

(٣) المقتدر: هو جعفر بن أحمد بن طلحة أبو الفضل، المقتدر بالله ابن المعتضد ابن الموفق، خليفة عباسي، بويع بالخلافة بعد وفاة أخيه المكتفي (سنة ٢٩٥ هـ) كان ضعيفاً مبذّراً، استولى على الملك في عهده خَدَمُه ونساؤُه وخاصتُه، وطالت أيامُه وكثرت فيها الفتن (ت ٣٢٠هـ). انظر تاريخ بغداد ٧: ٢١٣، والأعلام ٢: ١١٤.

فإن تعجبت من نفسك قلت على مذهب الكوفيين: ما أحسني. وعلى مذهب البصريين: ما أحسنني، وما أحسنّي، بالإدغام، وما أحسننا.

ولا يجوز: ما أحسنّا، بالإدغام لئلا يلتبس بالنفي إذا أسندت الفعل إلى ضمير الفاعل، وإذا استفهمت قلت: ما أحسني، بغير نون، لأنه اسمُ وما أحسننا بالرفع، ولا يجوز الإدغام، لأنه يلتبس بالنفي.

الثالث: الضمير الذي في (أحسن) وهو مرتفع به على أنه فاعله ويلزمه الإفراد والتذكير والغيبة، ولأنه عائد على (ما) وهو مفرد مذكر غائب، ولا يجوز توكيده، فلا يجوز: ما أحسنَ هو زيداً، ولا ما أحسن هو نفسه زيداً، لأن في التوكيد إيضاحاً وبياناً للشيء، وهذا الضمير موضوع على الإبهام؛ لأنه عائد على المبهم الذي هو (ما) ولا يجوز العطف عليه، فلا تقول: ما أحسن هو وعمرو زيداً، لأن عمراً ليس من الأسباب التي جعلت زيداً فائقاً في الحسن.

[٤٧٤] / ولا يجوز البدل منه؛ لأنه إن كان بدل كلٍّ من كلٍّ ففيه شيئان بمجموع الاسمين بشيء واحد، وإن كان بدل بعض أو اشتمال فقد أفاد ما لم يفده الأول.

الرابع: زيداً وانتصابه على أنه مفعول به، والعامل فيه (أحسن) لأنه فعل نقل إلى باب الهمزة فتعدى إلى المفعول به.

فإن قلت: فهمزة التعدية تزيد مفعولاً، وأنت إذا قلت: ما أضرب زيداً، لم يزد المفعول.

وإذا قلت: ما أعلم زيداً نقص منه التعدّي، لأنه كان يتعدى إلى مفعولين، والآن يتعدى إلى مفعول واحد.

قلت: التعجب باب مبالغة في المدح أو في الذم، وذلك لا يكون إلا بعد تكرر ذلك الفعل منه، حتى يصير كالطبيعة والغريزة، فنقل في التقدير إلى (فعُل) بالضم، وهذا البناء لا يكون متعدّياً، فنقلوه للتعجب بالهمزة إلى مفعول واحد، وأفرده النحويون بالذكر؛ لأن

حكمه مخالف حكم المفعول به كالمنادى، فمعنى قولك: ما أحسن زيداً: شيءٌ جعل زيداً ذا حُسْن، كما تقول: أمر أقعدك عن الخروج ومهم أشخصك إلينا.

وهذا المفعول به لا يجوز أن يرفع في باب ما لم يُسمّ فاعله، إذ لو ثنيت أحسن للمفعول به لحذفت (ما) فاختلت صيغة التعجب.

ويجوز أن يكون مظهراً غير نكرة صريحة، وأن يكون مضمراً نحو: ما أحسنني وما أحسنك، وما أحسنه.

> «وأَفْعِلْ به! كقولك: أحسن بزيد! لفظه الأمر، ومعناه الخبر، ولا ضمير في الفعل، والباء زائدة لازمة مرفوعة الموضع يستوي في ذلك خطاب الواحد المذكر والمؤنث، ومثناهما ومجموعهما، تقول: يا عمرو أحسنْ بزيدٍ، ويا هندُ أحسنْ بزيد،
> وكذلك التثنية والجمع منهما»

الصيغة الثانية من صيغتي التعجب:

أَفْعِلْ به! كقولك: أحسنْ بزيدٍ! وأكرمْ بعمرٍو! ولفظه لفظ الأمر بالاتفاق، ولأنه على صيغته كما في قوله: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧].

وذهب الجمهور: إلى أنَّ معناه الخبر، أي: صارَ زيدٌ ذا حسنٍ.

ويجوز أنْ يختلف اللفظ والمعنى، كما تقول: غفر الله له، لفظه خبر ومعناه دعاء.

والدليل على أنّه ليس بأمر أنه يجيء في الإفراد والتثنية والجمع من المذكر والمؤنث على لفظ واحد، تقول: يا عمرو أحسنْ بزيد، ويا عمران أحسن بزيد، وعمرون أحسن بزيد، وهند أحسن بزيد، ويا هندان أحسنْ بزيد، ويا هنداتُ أحسن بزيد. فلو كان أمراً لقلت: أحسنا وأحسنوا وأحسني وأحسِنَّ، فلما لزم لفظاً واحداً دلّ على أنه لا ضمير فيه، كأنك قلت في الجميع: ما أحسنَ زيداً!

وذهب أبو إسحاق الزجاج[١] والزمخشري[٢]: إلى أنه أمر صريح، حملاً[٣] للفظ على حقيقته كأنك إذا قلت: أحسنْ بزيد، أمرته أن يجعل زيداً حسناً باعتقاده، أو يصفه بالحسن، والباء مزيدة كما في قوله تعالى: ﴿ تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥].

أو بأن يصير زيداً ذا حسن، والباء للتعدية، كأنه قال: صير الحسن في زيد.

وإنما لم تلحقه علامة التثنية والجمع والتأنيث، إمّا لأنهم قصدوا أمر جنس المخاطب، والجنس مذكر، وإمّا لأنهم شبهوا أفعل به بـ(ما أفعله) لأنه مثله في التعجب، وذلك لا تلحقه العلامات. وفيه نظر؛ لأنه لو كان أمراً حقيقيًا لم يكن قابلاً للتصديق والتكذيب، وأنه قابل له لأن معناه حسن زيد جدًا.

وقال ابن جني[٤]: معنى قولك: أحْسِنْ بزيدٍ: أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صارَ ذَا حُسْنٍ، كَأَجْرَبَ الرجلُ، إذا صارَ ذا إبلٍ جَرْبَى.

وأغدّ البعير إذا صار ذا غدة[٥].

وحكمُ هذا الفعل حكم غيره من أفعال الأمر، تقول إذا بنيته من (غزوت، ورميت) أغزُ بزيد، وارمِ بعمرو، أي: ما أغزاه وما أرماه.

ويخالفه في أنك إذا بنيته من مثل قال وباع، صححت العين، فقلت: أَقْوِلْ بزيد، وأَبْيِع به، تشبيهاً بـ(ما أقوله! وما أبيعه!) حيث كان تعجباً مثله، ولأن الإعلال في المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر إنما يسري إليها من الماضي.

ومثال الماضي هاهنا لم يعتل، وهو (ما أقوله! وما أبيعه!) فكذلك صيغة الأمر.

---

(١) قال الأشموني ٣: ١٩: «وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية».

(٢) انظر المفصل ٢٧٦.

(٣) (حمل اللفظ) في: ع.

(٤) انظر اللمع ١٣٧.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٤٧.

فإن قلت: فما موضع الباء في قولك: أحسنْ بزيد؟

قلت: إذا قلنا بقول الجمهور وهو أنه خبر صريح لزم أن يخلى الفعل من الضمير، وأن يجعل الباء والمجرور في موضع رفع بمنزلتهما في ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩] وما جاءني من أحد، لأن الفعل لا بدّ له من فاعل، إلا أن الباء هاهنا وإن كانت زائدة فلا يجوز إسقاطُها، إذ لو أسقطتها لارتفع الاسم، وصارت صيغة الأمر رافعةً للظاهر.

/ فإن قلت: كيف صار المتعجب منه فاعلاً، وهو في قولك: ما أحسنَ زيداً مفعول، والمعنى واحد؟ [٤٧٥]

قلت: الفاعل هاهنا ليس شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسنَ زيداً! فتقديره: شيء أحسن زيداً، وذلك الشيء ليس غير زيد، فكأنك قلت: حسن زيد، فجاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ، وفاعلاً في هذا اللفظ إذ المعنى واحد.

وإن قلنا بقول الزجاج والزمخشري[١] لزمنا أن نودع الفعل ضميراً، وإن لم تعرض له التثنية والجمع فيكون الفعل قد استوفى فاعله، فتكون الباء في موضع نصب، والباء زائدة لازمة أيضاً، لكونها عَلَماً على التعجب.

«ولا يتعجب من النكرة المحضة، فيقال: ما أحسنَ رجلاً»

ولا ما أحسنَ ثوباً، ولا ما أحسنَ شيئاً، لعدم الفائدة، فإن السامع لا يستنكر أن يكون في الوجود شيء قد سبب الحسن لرجل، أو لثوب، أو لشيء آخر.

وأجاز ابن السراج[٢]: ما أحسنَ زيداً ورجلاً معه، لأنه قد تخصّص بالصفة كما تقول: ما أحسنَ غلاماً اشتريته.

ويجوز على هذا: ما أحسن رجلاً مع زيد! لأنه ليس كل أحد يعرف هذا.

---

(١) أي: أنه أمر صريح.

(٢) انظر الأصول ١: ١٢٦.

ولا يجوز ما أحسن زيد ورجلاً، ولا ما أحسن رجلاً وزيداً، لأنك جمعت بين ما يجوز التعجب منه وما لا يجوز.

«وإذا قلت: ما أحسنَ وأجملَ زيداً! فانتصابه بالثاني»

أي: على رأي البصريين على ما تقدم في باب توجيه الفعلين، وقد حذفت المتعجب منه، من الفعل الأول، استغناء عنه بالثاني، وليس حذفه هاهنا كحذفه في قولك: ضربت وشتمت زيداً، لأن المفعول ثَمَّ يُستغنَى عن ذكره، تقول: ضربت وتسكت، وهاهنا لا يجوز أن تقول: ما أحسن، وتسكت.

وقد يحذف للدلالة عليه. ومن أبيات الحماسة:

١٦٣٤ - أولئكَ قَومِي بارَكَ اللهُ فيهُم ... على كُلِّ حالٍ ما أَعَفَّ وأَكْرَمَا[(١)]

أراد ما أَعَفَّهم وأكرمهم.

وإذا ثنيت أو جمعت أو أَنَّثَ قلت: ما أحسنَ وأجملَ الزيدَيْن، وما أحسن وأجمل الزيدِين، وما أحسن وأجمل هنداً، وما أحسن وما أجمل الهندَين، وما أحسن وأجمل الهندات!

وإذا أعملت الفعل الأول أضمرت الاسم في الثاني فقلت: ما أحسنَ وأجمله زيداً، وما أحسن وأجملها الزيدَين، وما أحسن وأجملهم الزيدين، وما أحسن وأجملها هنداً، وما أحسن وأجملها الهندَين، وما أحسن وأجملهنّ الهندات!

وفي إعمال الأول هاهنا قبح، لما فيه من الفصل بين فعل التعجب ومنصوبه، وأنه غير جائز عند الأكثرين.

وتقول: أحْسِنْ وأَكْرِمْ بزيد، إذا أعملت الثاني، وأحسنْ وأكرمْ به بزيد، إذا أعملت الأول، تريد أحسنْ بزيد وأكرم به!

---

(١) يروى البيت لشُقْرَان مولى بنى سَلَامان بن سعد بن هذيم، كما في حماسة أبي تمام. ويروى لثَرْوان – أو ابن ثروان – مولًى لبني عُذْرة. كما في البيان، وهو في شرح المرزوقي للحماسة ٤: ١٦٠٣، والبيان والتبيين ١: ١٠٨، ٣: ٣٠٩.

وأما قوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦] و﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] فإنه حذف الجار والمجرور من الفعل الثاني، لما ذكره في الأول، قال: كأنه أبصرْ به وأسمعْ به، وأسمعْ بهم وأبصرْ بهم.

«ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فعل، فلا يقال: زيداً ما أحسن، ولا ما زيداً أحسنَ، ولا بزيدٍ أحسنْ، ولا ما أحسنَ في الدار زيداً، ولا أكرمِ اليوم بزيد، وقالوا: ما أحسنَ بالرجل أن يصدق»

لا يجوز التصرف في التعجب بتقديم ولا تأخير ولا فَصْلٍ، لأن فعل التعجب فعل غير متصرف، والأفعال غير المتصرفة عندهم بمنزلة الحروف، كما لا يقدم ما في حيز الحروف لا يقدم ما في حيز الفعل غير المتصرف عليه، لأنه بمنزلته في الجمود.

وإذا قلنا: إنَّ الجار والمجرور في قولنا: أحسنْ بزيدٍ! في موضع رفع، فتقديمه أشدُّ امتناعاً، فإن مرفوع الفعل المتصرف لا يقدم عليه، فمرفوعه غير المتصرف أولى.

وأما عدم جواز الفصل فلأنَّ فعل التعجب يجري مَجرى المَثَلِ حيث استمر على صيغة واحدة، والفصل ضرب من التغيير فكما لا يغير المَثَلُ لا يُغير فعل التعجب.

ومنهم من لم يُجز الفصلُ بالظرف، وحرف الجر، كقولك: ما أحسنَ في الدار زيداً، وأكرمِ اليوم بزيد، لأنَّ ذلك يجوز في (إن) كقولك: إنّ عندك زيداً، و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [الشعراء: ١٢١] مع أن الحرف أضعف من الفعل.

وروي عن العرب(١)، ما أحسن بالرجل أن يصدقَ.

وعن عبد الملك بن مروان(٢): ما أقبحَ بالرجل أن يأكلَ حتى لا يبقى فيه موضعٌ للطعام(٣).

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٥٠.

(٢) أبو الوليد، أموي، قرشي من أعاظم الخلفاء، ومن كلام الشعبي: «ما ذاكرتُ أحداً إلا وجدت لي الفضل عليه، إلا عبد الملك، فما ذاكرته حديثاً ولا شعراً إلا زادني فيه» (ت ٨٦هـ) في دمشق. انظر تاريخ بغداد ١٠: ٣٨٨، والأعلام ٤: ٣١٢.

(٣) انظر عيون الأخبار ٣: ٢١٩.

فـ(أن يصدقَ وأن يأكلَ)، في موضع نصب بـ(أحسن، وأقبح) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور، ولا حجة في ذلك، لأن في يصدق ويأكل ضميران يعودان إلى الرجل المقدم ذكره.

فلو قدم المنصوب على المجرور لقدم المضمر على الظاهر، فكان اللفظ يكون / ما [٤٧٦] أحسن أن يصدقَ بالرجل، أي: ما أحسن صدقه بالرجل، فيصير كقولنا: لبست أليَنَها من الثياب، وأخذت عبده من زيد، وأنه غير جائز، بل الصواب لبست من الثياب ألينها، وأخذت من زيد عبدَه، فالفصل هاهنا وقع ضرورة، ولو كان الحكاية مثل قولنا: ما أحسنَ اليومَ زيداً، لكان قاطعاً في الاحتجاج.

«وزيدت (كان) في قولهم: ما كان أحسن زيداً! للدلالة على المعنى»

الأولى أن تجعل كان هاهنا زائدة، ليكون فعل التعجب محتاجاً إليه.

ومعنى كونها زائدة كونها ملغاة عن العمل، مع إرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان الماضي، فـ(ما) مبتدأة كما كانت، وأحسن زيداً: الخبر، وكان: ملغاة من العمل مفيدة للزمان الماضي، كما تقول: من كان ضرب زيداً، وما كان يكلمك، تريد من ضرب زيداً ومن يكلمك، فـ(كان) فيها ملغاة عن الإعراب مفيدة للزمان، وهي هاهنا نظيرة (ظننت) إذا ألغيت، فإنه يبطل عملها، ومعنى الظن باق في الكلام.

وقيل: إنها ناقصة، وفيها ضمير يعود على (ما) وأحسن: في موضع نصب، لأنه خبر كان، وهذا رديء لأن (ما) التي للتعجب لا تكون حينئذٍ داخلة على أحسن، بل على (كان) ويلزم من يقول هذا، أن الخبر ما أصبح أحسن زيداً، وهذا لا يقوله أحد.

وقيل: إنها تامة، وأحسن: في موضع نصب على الحال، وهذا رديء جدًّا، لأنه جعل فعل التعجب غير محتاج إليه، لأن الحال تقدر مثل قول بعض العرب على ما حكاه الأخفش: (ما أصبحَ أبردها)، والضمير للغداة، و(ما أمسى أدفأها)[١] والضمير للعشية، لأن أصبح وأمسى لا يزادان، وإذا اعتد بهما لم يكن أبرد وأدفأ متعلقين بـ(ما).

---

(١)انظر الأصول ١: ١٠٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٢١١، وشرح الرضي للكافية ٢: ٢٩٥، والمفصل ٢٧٧، وشرح ابن يعيش ٧: ١٥٠، ١٥١ والأشموني ١: ٢٤١.

ويجوز: ما أحسنَ ما كان زيد فـ(كان) تامة و(ما) الثانية منصوبة على التعجب وهي مصدرية في معنى الكون كأنك أردت ما أحسنَ كون زيد.

ولا يجوز نصب زيد لأنك تجعل في (كان) ضميراً عائداً على (ما) وهو لغير ذوي العلم، ثم تخبر عنه بـ(زيد) وهو من ذوي العلم، ففي ذلك نقاش.

فإن قلت: ما أحسنَ ما كان ثوبك، أو ما أحسنَ من كان زيداً، جاز الرفع والنصب ويكون هذا على التشبيه كأنه قال: ما أحسن من أشبه زيداً، فيما مضى من زمانه، وذلك بأن يكون الإنسان قد عهد فيه خصال فيتغير شأنه فيها، أو في بعضها فيقال: كنتَ فلاناً، أي: كنتَ منصوباً لما يعهد منك من كرم أو شجاعة، ولست اليوم فلاناً، أي: إنك كنت تعرف عما كان يعهد منك، وإلى هذا نظر جرير في قوله:

١٦٣٥ - كَمْ قد أُثِيرَ عليكمُ من خِزْيَةٍ ليس الفرزدقُ بعدَها بفرزدقِ[١]

واعلم أنا لم نجد في كلامٍ ما إدخالَ عوامل المبتدأ والخبر على الجملة التعجبية، لأن التعجب يلزم طريقة واحدة، فهو جارٍ مجرى المَثَل، والأمثال مبرأة من الزيادة والنقصان، بل تُحكى بألفاظها، فيخاطب المذكر بلفظ المؤنث، كقولهم: الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبنَ[٢]. والمؤنث بلفظ المذكر كقولهم: جوع كلبك يتبعك[٣].

---

(١) انظر تذييل ديوان جرير ٢: ٩٣٦، والخزانة ١: ٤٨٠.

(٢) المَثَل في المقتضب ٢: ١٤٥، وجمهرة الأمثال ١: ٥٧٥، ٣٢٤، ومجمع الأمثال ٢: ٦٨، وشرح ابن يعيش ٧: ١٥٠. يُضْرَبُ مثلاً لترك الشيء وهو ممكن، وطلبه وهو متعذر. وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط. وكانت تحته ففركته وكان موسراً فتزوجها عمرو بن معبد، وهو ابن عمها، وكان شاباً مقتراً، فمرّت به إبل عمرو، فسألته اللبن فقال لها ذلك.

(٣) المَثَل في عيون الأخبار ٢: ٣٤، ٨١، ومجمع الأمثال ١: ١٦٥، والمستقصى ١: ٥٠ ويروى (أجع كلبك) أي: اضطرّ اللئيم إليك بالحاجة ليقر عندك، فإنه إذا استغنى عنك تركك. ويحكى أنّ المنصور قال ذات يوم لقواده: لقد صدق الأعرابي حيث قال: جوِّع كلبك يتبعك فقال له أحدهم: يا أمير المؤمنين أخشى إن فعلتَ ذلك أن يلوّح له غيرك برغيف فيتبعه ويتركك. فأمسك المنصور ولم يحر جواباً.

«ويحصل التفضيل والتعجبُ ببناء أفعل وما أفعلَه وأفعلْ به، ممّا يبنى منه والإتيان بمصدر مالا يبنى منه مميزاً في التفضيل، ومفعولاً في التعجب، فتقول: هو أجودُ منك جواباً، وأسرع انطلاقاً وأشد سمرة، وما أحسن بياضه، وما أقبح عوره، وأكرم بموافقته»

وفي التنزيل: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾ [الكهف: ٣٤] لأن المال والنفر عينان لا شيء منهما أفعل التفضيل.

ثم الفعل إذا كان مما يجوز بناء أفعل التفضيل وفِعْلَي التعجب منه فليس آخره بلازم أن يُبْنَيَنَ منه، بل يجوز التفضيل والتعجب من غيره، ويؤتى بالمصدر مميزاً في التفضيل، ومفعولاً في التعجب على حسب ما تريد من المعنى، ألا ترى أن خرج ودخل يجوز منهما التفضيل والتعجب، تقول: هو أخرج منك، وما أخرجه وأخرج به! ومع ذلك يجوز أن تقول: هو أكثر خروجاً، وما أكثر خروجَه، وأكثر من خروجه، وفي التنزيل: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ﴾ [الكهف: ١٠٣] فبناه من خسر وإن كان عمل يجوز بناء أفعل التفضيل وفعلي التعجب منه، كقولنا: هو أعمل منك، لكنه قصد التفضيل في باب الخسائر[١].

تنبيه:

يكثر النحويون من ذكر هو أشدّ منك، وما أشده، وهذا يستدعي أن يكون قد استعمل منه فعل ثلاثي مجرد.

[٤٧٧] / وقد نص أبو عثمان المازني في التصريف[٢] على أنه لم يتكلم به إلا بزيادة، نحو: اشتد، ونظيره افتقر وارتفع في أنهما لم ينطق بهما إلا بالزيادة، وفيه نظر، لأنه قد روى عن العرب، شد ما إنك ذاهب وقولهم: شديد وفقير ورفيع يدل على أن حق الفعل من هذه الكلم شدّ ورفع وفقر، وقالوا ما أنشده أبو سعيد:

١٦٣٦ ـ ما شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وأَعْلَمَهُمْ بِمَا ‌‌ ‌‌ يَحْمِي الذِّمَارَ بِهِ الكَرِيمُ المُسْلِمُ[٣]

---

(١) (الجار): في ع.

(٢) انظر المنصف ١: ٣١٥-٣٢١.

(٣) البيت في شرح الشافية للرضي ٣: ٣٧، وشرح شواهد الشافية ٣١٤، ما شد: هو تعجب من شدة أنفسهم=

أراد ما أشد، فحذف الهمزة للتخفيف، وينبغي على هذا أن يقول: أشدد ببياضه، وهو أشد منك حمرةً، وأمَّا شد الذي هو نقيض حلّ، وشدّ الذي هو نظير عدا، فلا خلاف في بناء أفعل التفضيل وفعلي التعجب منهما.

«ويقول: هو أَقْوَلُ وأبيعُ منك، وما أقوله وما أبيعَه، وأَقْوِلْ به، وأبيعْ به»

أفعل التفضيل يصحح عنه المعتلة كسائر الأسماء، فتقول: هو أقول منك وأبيع، كما تقول أسود وأبيض؛ لأن المثال إذا اشتركت فيه الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف، أعلت الأفعال نحو: أقام وأبان، وصححت الأسماء، نحو: أسود وأبيض، لأنَّ[1] الأفعال أقعد في الاعتلال، قال[2]:

١٦٣٧ - ويُزْرِي بعَقْلِ المَرْءِ قِلَّةُ مالِهِ ... وإنْ كانَ أَسْرَى مِنْ رِجَالٍ وأَحْوَلَا[3]

وقال[4]:

١٦٣٨ - تُحِبُّ الرجالَ وتأبَى النساءَ ... وتَمْشِي مع الأَخْبَثِ الأَطْيَشِ[5]

وقد ذكرنا أنه تصحح العين في فعل التعجب أيضاً، قياساً على أفعل التفضيل، لأن في كليهما مبالغة.

وعلله أبو علي بأن هذا الفعل لما لم يتصرف ولم يظهر الضمير الذي فيه أشبه الأسماء،

=من شدَّ الشيءَ يشدُّ - من باب ضرب - شِدَّة، إذا قوي، وكذا تعجب من كثرة علمهم بما ذكر، وحَمَيْتُ الشيءَ من كذا - من باب رمى - إذا منعته عنه وصنته. والذمار: مفعوله، والكريم فاعله. والذمار: ما يحق على الرجل أن يحميه، وسمي ذماراً لأنه يجب على أهله التذمّر له.

(١) من (المثال إذا) إلى (لأن) ساقط من: ع.

(٢) هو جابر بن الثعلب الطائي.

(٣) البيت في شرح التبريزي للحماسة ١: ١٦١، وعيون الأخبار ١: ٢٣٩.

(٤) وفي حماسة أبي تمام نسب إنشاده لأبي عبيدة على أنه لأبي الغَطَمَّش (الحنفي) وكذا النسبة في اللسان (كندش) ونسب في الأغاني إلى إسماعيل بن عامر، وهو شاعر مخضرم من شعراء الدولتين، يقولها في هجاء أم ولد له.

(٥) البيت في مجالس ثعلب ٧٥، وشرح التبريزي للحماسة ٤: ١٨٤، وشرح المرزوقي للحماسة ٤: ١٨٨١، والأغاني ١٠: ١٣١، والرواية في هذه المراجع (تحب النساء وتأبى الرجالَ).

نحو: أسود وأبيض.

«وتعجبوا بقولهم: سبحان الله»

سبحان الله تستعمل عارياً عن التعجب، كقول أمية بن أبي الصلت:

١٦٣٩ ـ سُبْحَانَه ثُمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِه وقَبْلَنَا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ(١)

وفي التعجب كقول الأعشى:

١٦٤٠ ـ أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ(٢)

ويمكن أن يحمل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] على التعجب لأن موسى – عليه السلام – أذهله ما رأى من بديع أمر الله، وقد طلب الرؤية، ومثل ذلك يعجب جدًّا.

«والعظمة لله، ولا إله إلا الله»

يقال ذانك إذا روي شيء غريب الوضع، لا يقدر على إحداثه إلا الباري ـ سبحانه ـ تنبيهاً على أن من أحدث مثل هذه فله العظمة، وحقه أن يوحد، ولا يشرك به شيئاً.

«ولله درّك»

أي: لله خيرك، وقد شرحناه، وذكرنا عليه الشواهد في التمييز، يقال هذا تنبيهاً على أن الدر المضاف إلى المخاطب لما فيه الإبداع الغريب لا ينبغي أن ينسب إلى غير الله.

وأمّا قولهم: لله درّي، فهو إما إيذان بأنه تعجب من أمر نفسه، لأنه قد يخفى عليه شأن من شؤون نفسه، وإنما قال ذلك تعجباً لغيره منه، أي: إن حقي أن يتعجب مني، كما أن الإنسان يمدح نفسه إيذاناً بإرادته المدح من غيره.

---

(١)تقدم برقم ٣٥١.

(٢)تقدم برقم ٣٥٠.

ومما تعجبوا به قولهم: يا لزيد ويا لك، قال الكميت:

١٦٤١ - قتيلٌ بجَنْبِ الطَفِّ من آلِ هاشم فيا لكَ لَحْماً ليس عنه مُذَبَّبُ(١)

وقولهم: أبرحت فارساً، أي: جئت بالبرح، وهو العجب، قال العباس بن مرداس(٢):

١٦٤٢ - وَمُرَّةُ يَحميهمْ إذَا ما تبدّدوا ويَطْعُنُهُمْ شَزْراً فأَبْرَحْتُ فارِساً(٣)

ويجيء الاستفهام للتعجب كقوله تعالى: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾ [الواقعة: ٨-٩] ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١] و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

وكقوله – عليه السلام –: «أيُّ رجلٍ هُوَ إن نجا من حمى المدينة». وقال الشاعر:

١٦٤٣ - أيُّ عَيْشٍ عَيْشي- إذا كنتُ فيه بينَ حَلٍّ وبينَ وَشْكِ رَحيلِ(٤)

وقال العَرْجِي(٥):

---

(١) تقدم البيت برقم ٥٥٥، ٦٢٥.

(٢) ديوانه ٧١.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٢٩٩، والمقتضب ٢: ١٥١، والأصمعيات ٢٠٦، والسمط ٣٨٨، والهمع ٢: ٩٠، والدرر ٢: ١١٩، ويروى (وقرة يحميهم) يمدحه بأنه إذا تبددت الخيل، أي: تفرقت في الغارة، ردَّها وحماها. والطعن الشزْر: هو ما كان في جانب، وهو أشد من اليسر، وهو الطعن المستقيم، وإنما كان الشزر أشدَّ لأن مقاتل الإنسان في جانبيه. أبرحت: تبين فضلك كما يتبين البراح من الأرض.

(٤) نسب البيت في الموازنة ٨٤ إلى معبد الهذلي، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٣: ١١٩٨ إلى مُنقذ الهِلاليّ، وفي الحماسة البصرية ٨١ إلى أبي الربيس التغلبي.

(٥) عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، الأموي القُرشي، أبو عمر، شاعر غزل، ينحو نحو عمر بن أبي ربيعة (ت نحو ١٢٠هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٥٧٤، والسمط ٤٢٢، والعيني ١: ٤١٦، والخزانة ١: ٤٧ والأعلام ٤: ٢٤٦.

١٦٤٤ - أضاعُوني وأيَّ فَتىً أضَاعُوا ... ليـوم كريهـةٍ وسَـدَادِ ثَغْـرِ[١]

وقال الآخر[٢]:

١٦٤٥ - وكَمْ دونَ لَيْلَى مِنْ بِلادٍ بعيدة ... وسَـهْبٍ بـهِ مُسْتَوْضِـحُ الآلِ يَـبْرُقُ[٣]

فهذه جملةُ ما يتعجبُ به من الألفاظ.

«ومنها أسماء الزمان والمكان»

الغرض من الإتيان بهذه الأبينة الاختصارُ والإيجازُ، إذ لولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ الزمان والمكان، فاشتقوا للزمان والمكان من الثلاثي اسماً، ولا يكاد يكون من الرباعي إلا نادراً.

«وبناؤهما من يفعِل بالكسر على (مفعِل) بالكسر، كالمجلِس والمبيت[٤]»

قد جاؤوا باسمَي الزمان والمكان على مثال الفعل المضارع، بإيقاع الميم موقع حرف المضارعة، للفصل بين الاسم والفعل، وإنما أتوا بالميم؛ لأنها قد تعينت للمفعول، والظرفان مفعول فيهما.

فإن كان المضارع مكسورَ العين فالمفعل منه كذلك، نحو: المجلِس لموضع الجليس، والمحبس، لموضع الحبس، والمبيت: للمكان الذي يبات فيه، والمصيف: للزمان والمكان، من صاف يصيف إذا أقام صيفاً، ومضرب الناقة لزمن ضرابها، ومنتج الناقة لزمان نتاجها.

/ «ومنْ يفعَل ويفعُل على (مفعَل) بالفتح كالمذهب والمقتل» [٤٧٨]

---

(١) البيت في مجالس العلماء ١٩٨، وجمهرة الأمثال ١: ٥٢٦ ودرة الغواص ١٤٢.

(٢) هو الأعشى، ديوانه ٢٢٣ برواية من (عَدُوٍّ وبَلْدَةٍ).

(٣) البيت في الخزانة ٢: ٤١٢ منسوباً للأعشى وصدره برواية: وكم دونه من حَزن قُفٍّ ورِحْلَةٍ. السهب: الصحراء، الآل: السراب.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٠٨.

إن كان المضارع على (يفعَل) بالفتح فالزمان والمكان منه (مفعَل) بالفتح، كما ذكرنا، وذلك كالمشرب والملبس والمذهب.

وكان يلزم على ما ذكرنا أن يقال فيما المضارع منه (يفعُل) بالضم: (مفعُل) لكنهم عدلوا عنه، إذ ليس في الكلام (مَفْعُل) إلا بالهاء، كمكرُمة ومقبُرة، ونحوهما، فعدلوا إلى (مفعَل) مفتوح العين لأن الفتح أخف.

«وشذّ: المشرق والمغرب والمسجد ونظائرها»

قد جاءت عن العرب أحدَ عشرَ اسماً من باب (فعَل يفعُل) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع على (مفعِل) بالكسر فقالوا: (منسِك) لمكان النسك وهو العبادة، و(المجزر) لمكان جزر الإبل، وهو نحرها، و(المنبِت) لموضع النبات و(المطلِع) لموضع الطلوع.

وقد يكون مصدر المعنى الطلوع، ومنه ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥].

و(المشرق والمغرب) لمكان الشروق والغروب، و(المفرق) لوسط الرأس لأنه موضع فرق الشعر، وكذلك مفرق الطريق للموضع الذي ينبعث به طريق آخر، و(المسقط) لموضع السقوط، يقال: هذا مسقط رأسي، أي: حيث وُلدت، وأنا في مسقط رأسي، أي: حيث يسقط و(المسكن) لموضع السكون، وبالفتح المصدر و(المرفق) لموضع الرفق وهو ضد العنف، و(المسجد) وهو اسم البيت المبني للعبادة، سُجد فيه أو لم يُسجد.

قال سيبويه[1]: وأما موضع السجود فالمسجَد، بالفتح لا غير. كسروا هذه الألفاظ والباب فيها الفتح، أدخلوا الكسر فيها لأنه أحد البناءين، كما أدخلوا الفتح فيها ولا يُقدم على الكسر إلا بسماع.

وقد يفتح (المنسك، والمطلع، والمرفق) وأجيز الفتح فيها كلها على القياس.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٤٨، وشرح ابن يعيش ٦: ١٠٧، ١٠٨.

وأما (المحشِر) بكسر الشين لموضع الحشر، فهو على لغة من كسر عين المضارع. يقال: حشرتُ الناس أحشرهم وأحشِرهم إذا جمعتهم.

«وقد يدخل على بعضها التاء، كالمزلة والمشرقة»

آنثوا بعض هذه الأسماء كأنهم أرادوا البقعة، وللمبالغة ليدل على أن لهم شأناً في أنفسها، فقالوا: (المزلة) لموضع الزلل، وكَسَروه لأن المضارع منه مكسور و(المظنة) للموضع الذي يظن كون الشيء فيه.

قال النابغة(١):

١٦٤٦ـ فإنْ يَكُ عامِرٌ قالَ جَهْلاً ... فإنَّ مَظِنَّةَ الجَهْلِ الشَّبَابُ(٢)

و(المقبرة) لموضع القبر، و(المشرقة) لموضع شروق الشمس، وهو موضع القعود فيها، و(موقَعة الطائر) بفتح القاف، للموضع الذي يقع عليه.

«وشَذّ مثل: المقبُرة، بالضم»

ما جاء على (مفعُلة) بالضم يراد بها أنّها موضوعة لذلك، ومتخذة له، فإذا قالوا: (المقبَرة) بالفتح أرادوا مكان الفعل، وإذا ضموا أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها، أي: التي هي متخذة لذلك.

وكذلك (المشرقة) أرادوا الموضع الذي تشرق فيه الشمس المُهَيَّأ لذلك، و(المشربة) كذلك، لأنها الموضع المُهَيَّأ للشرب أو المتهيئة لأن يشرب ماء السماء قبل غيره لارتفاعه.

فهذه الأشياء لم يذهب بها مذهب الفعل، لثبات مفهوماتها فجعلوا خروج صيغها عن صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معناها لذلك.

«هذا إذا لم يعتل فاؤه ولا لامُه، فمن المعتل الفاء مكسور أبداً»

---

(١) أي: الذبياني. ديوانه ١٥٥.

(٢) البيت في الصحاح ٦: ٢١٦٠، واللسان (ظن) ١٧: ١٤٥ ويروى (مطية الجهل). قال الأصمعيُّ: المَظِنَّةُ: الذي لا تَطْلُبُ فيه الشيءَ إلا وَجَدْتَهُ.

سواء كان عين المضارع منه مكسوراً

«كالموعِد»

و(المورد) وهما من وَعَد يَعِد، ووَرَد يَرِد، وهذا على القياس.

أو مفتوحاً كقوله:

«والموجَل»

وهو من وجل يوجل، حملاً له على الأول لاشتراكها في الإعلال، إذ الأول يلزمه حذف الواو في المضارع، نحو: يعد ويرد، وهذا يعتل بقلب الواو ياء، نحو: ييخل، والفاء نحو: ياجل.

وحكى سيبويه[1]: موجَل وموحَل، بالفتح على القياس والأول أفصح.

«ومن المعتل اللام مفتوح أبداً، كالمرمى»

والمأوَى والمثوَى، لأن الألف أخف عليهم من الكسرة مع الياء.

وحكى[2] الكسر في مأوى الإبل خاصة.

«وما زاد على الثلاثة كالمفعول نحو: المدخل، والمقام»

تشترك صيغة المفعول مما زاد على الثلاثة بين الزمان والمكان والمصدر والمفعول، وهو على منهاج واحد لا يختلف، لأنه مبني على لفظ المضارع، والمضارع فيها لا يختلف / [٤٧٩] بخلاف الثلاثي فإن مضارعه يختلف فيجيء على يفعل ويفعل ويفعل فلأجل ذلك اختلف لفظ الزمان والمكان منه، وإنما جاء على زنة المفعول، لأنه مفعول فيه.

---

(١) في الكتاب ٢: ٢٤٩ : «قال أكثر العرب في وجِل يَوْجَل ووحِل يوحَلُ: موجِلٌ وموْجِلٌ...»، وفيه أيضاً: «وحدثنا يونس وغيرُه أن ناساً من العرب يقولون في وجِل يوجَلُ ونحوه: موجَلٌ وموحَلٌ...» وانظر شرح ابن يعيش ٦: ١٠٨.

(٢) حكاه الفراء. انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٠٨-١٠٩.

«وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه من الثلاثي المجرد: (مَفْعَلَة) كقولهم: أرض مَسْبَعَة ومأْسَدَة ومَذْأبة»(١)

ومَقْثاة ومَبْطخة، للأرض التي يكثر فيها السباع والأسود والذئاب، والقثاء والبطيخ.

«وأرض مَحْيَاةٌ ومَفْعَاةٌ»(٢) إذا كثر فيها الحَيَّاتُ والأفاعي.

وحكى صاحب العين مَحْوَاة(٣)، جعل عين الحية واواً، والصحيح أنه ياء، وقولهم: حوّاء، لصاحب الحيات، من معنى الحيّة، لا من لفظها، قال:

١٦٤٧ - وَمَنْ رَعَى غَنَماً في أرضِ مَسْبَعَةٍ ونـامَ عنهـا تـوَلَّى رَعْيَهَـا الأَسَـدُ(٤)

وهذا النوع يلزمه الهاء، لأنه صفة للأرض، والأرض مؤنثة.

ولم يقولوا في كل ثلاثي، لم يقولوا: أرض مقطنة، للكثيرة القطن، ولا مقمحة للكثيرة القمح، ولكن يجري فيه القياس.

ولم يجيئوا بنظيرة فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو: الضِّفْدِع، والثعلب، كراهة أن يقل عليهم، إذ لو قالوا ذلك لقالوا: مضفدعة، ومثعلبة، كما قال لبيد(٥):

١٦٤٨ - يَمَّمْـنَ أعْـدَاداً بِلُبْنَـى أو أجَـا مُضَـفْدِعَاتٍ كُلُّهَـا مُطَحْلِبَـهْ(٦)

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٤٩، وشرح ابن يعيش ٦: ١٠٩.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٤٩.

(٣) قال الجوهري في الصحاح (حيا) ٦: ٢٣٢٤: «وأرض مَحْيَاةٌ ومَحْوَاةٌ أيضاً، حكاه ابن السراج، أي ذات حَيَاتٍ».

(٤) قاله أبو مسلم الخُراساني. كما في تاريخ بغداد ١٠: ٢٠٨، والبداية والنهاية ١٣: ٣٢٤.

(٥) ديوانه ٣٩.

(٦) الرجز في شرح شواهد الشافية ٨٢، والصحاح واللسان (ضفدع). يمَّمْنَ: قَصَدْنَ، والأعداد جمع عِدّ، وهو الماء الذي له مادَّة لا تنقطع. لُبْنَى: اسم جبل. وروى بدله (سَلْمَى) وهو اسم جبل أيضاً لطيّئ، وكذلك (أجأ) جبل لطيئ. الطُّحْلُب: شيء أخضر لزج يخلق في الماء ويعلوه. ويقال: ماء طَحِل - بفتح فكسر =

يريد مياهاً كثيرةَ الضفادع، والطحلب، واستغنوا عنه بأن يقولوا: كثيرة الثعالب.

«وهما لا يعملان»

يعني: أسماء الزمان والمكان لا يعملان عمل المصدر، لأنها ليسا من معنى الفعل، ولأن الظرف محل العامل، فلو عمل لافتقر إلى محل آخر، فكان الزمان في الزمان، أو المكان في المكان، وذلك محال.

«وقوله:»

يعني قول النابغة[(١)]:

١٦٤٩ ـ كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ[(٢)]

« متأوَّل»

لا يجوز أن يجعل (مَجَرًّا) اسماً للمكان، إذ لا تقول: جلست في مَجَرّ زيد ثوبه، وأنت تريد المكان، بل تجعله مصدراً بمعنى الجَرّ، ولا بدّ من تقدير مضاف، لأنه شبه الجرّ بقضيم، وهو جلد أبيض يكتب فيه. وقيل: نطع منقوش، والمصدر لا يشبه بالعين، فالتقدير: كان أثر مجر الرامسات، وموضع جرّ الرامسات، وهي الرياح، فيكون ذيولها منصوباً بالمصدر، يصف رسماً عفا بعد أهله، ولعبت به الرياح فطمست شيئاً، وأبقت شيئاً، وصار ما أبقت منه بمنزلة نطع خلا عن جِدته، وبقي أثر نقش النساء فيه

=أي: كثير طحلبه، وعين طحلة كذلك، ومُطَّحِلِب قليل. والشاهد: مُضَفْدِع ومُطْحْلِب، بوزن اسم الفاعل، بمعنى ماء كثير الضفادع وكثير الطحالب.

(١) أي: الذبياني. ديوانه ٤٣.

(٢) البيت في الإيضاح العضدي ١٨٩، وشرح ابن يعيش ٦: ١١٠، والخزانة ١: ٤٢٩ وشرح شواهد الشافية ١٠٦.

الرامسات: الرِّياحُ الشديداتُ الهُبوب. ذيولها: مآخيرها، وذلك أنَّ أوَّلَها يجيء بشدَّةٍ ثم تَسْكُنُ. فشَبَّه آثارَ هذه الرَّامِسَاتِ في هذه الرسْم بحصيرٍ من جريدٍ أو أَدَم. تَرْمُلُهُ الصَّوانِعُ: أي: تَعْمَلُهُ وتَخْرِزُهُ. ويروى: «عليها حصيرٌ». نَمَّقَتْه: حَسَّنَتْه. قضيم: صحيفة بيضاءُ.

وهو القضيم.

وشذّ قولهم: تَرَكْتُهُ بِمَلاَحِسِ البَقَرِ أَوْلادَها[١]. أي: بحيث تلحس بقر الوحش أولادَها، والمراد به المكان القفر، وحيث لا يدرى أين هو، شبه اسم المكان بالمصدر لاتحاد لفظيهما فأعمل عمله.

«ومنها (اسم الآلة[٢]) وهو ما يُعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه، ويجيء على مثال مِحْلَب ومِكْسَحَة ومصفاة ومفتاح»

إنما كسروا الميم منه فرقاً بينه وبين المصدر والمكان.

وأبنيته ثلاثة: (مِفْعل) نحو المِحْلَب، وهو ما يحلب فيه، والمِقْبض، وهو ما يقبض به، والمِنْجل، وهو ما يقطع به الرطبة والقت.

و(مِفْعَلة) نحو: مِكْسَحة، وهي المِكْنسة يقال: كسحت البيت أي: كنسته. والمِسّلة لواحد المسال، وهي الإبر العظام، والمِطرق والمِطرقة، للقضيب الذي يضرب به الصوف، وآلة الحداد والصانع، والمِصْفَا والمصفاة: للآلة التي يصفّى بها الشراب.

و(مِفْعال) قالوا: مفتاح، ومصباح، ومقراض.

وقيل: إن مفعلاً مقصور من (مفعال) ولهذا صححوا العين في نحو: محول ومخيط، ولم يقلب كما قلبت في مقال ومقام، لأنها مقصورة عما يلزم في التصحيح وهو محوال ومخياط، لوقوع الألف بعدها.

«وشذ مثل: مُدْهُن، ومُكْحُلة[٣]»

---

(١)قال الزمخشري في المستقصى ٢: ٢٥ الملحس: مصدر بمعنى اللحس. وقيل: هو اسم مكان محذوف تقديره بموضع ملحس البقر، ولا يجوز أن يجعل الملحس اسم مكان له، لأنه لا يعمل حينئذٍ النصب في أولادها. يضرب لمن يُترك بمكان لا أنيس به. وانظر مجمع الأمثال ١: ١٣٥، واللسان (لحس).

(٢)انظر الكتاب ٢: ٢٤٩.

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٦: ١١١.

شذّ عن مقتضى القياس ألفاظٌ فجاءت مضمومة الميم والعين في الآلة، وذلك نحو: المسعط، وهو ما يجعل فيه السعوط، وهو دواء يسعط به العليل والصبي في أنفه أي يجعل فيه.

والمنخل: وهو ما ينخل به الدقيق ونحوه، والمدق: وهو ما يدق به الشيء كآلة القصار، ويد الهاون، والمدهن: لما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره، والمُكْحُلة: لوعاء الكحل زجاجاً كان أو غيره.

هذه الخمسة حكاها سيبويه(١) / وقال: لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت [٤٨٠] اسماً لهذه الأوعية.

وحكى الزمخشري(٢) (المُحْرُضَة) أيضاً. وهو غريب. والمشهور وهو الذي حكاه الجوهري(٣) (المِحْرَضَة) بكسر الميم، وهي إناء الحُرُض(٤)، وهو الأُشنان.

وقد جاء مِدَق ومدقة على الأصل.

قال ابن درستويه: ولو كُسِرَت هذه الأشياء على الأصل لجاز.

***

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٤٨ وشرح ابن يعيش ٦: ١١٢.

(٢) انظر المفصل ٢٤٠ وشرح ابن يعيش ٦: ١١١.

(٣) الصحاح (حرض) ٣: ١٠٧٠.

(٤) الحُرُض: والحُرْض: الأُشْنانُ (الصحاح).

«فصل:

للاستفهام صدر الكلام»

الاستفهام في الأصل: طلب الفهم كالاستعلام والاستخبار[١] لطلب العلم والخبر، يقال: فَهْم وفَهَم وفَهَامِيَة.

وحقيقته استعلام المجهول يقال استفهمني الشيء فَأَفْهَمْتُهُ وفَهَّمْتُه تفهيماً، وتَفَهَّمَ الكلامَ، فَهِمَهُ شيئاً بعد شيء[٢].

ولما كان الاستفهام معنى من المعاني فحقه أن يوضع له حروف تدل عليه، لأن الأصل أن يوضع للمعاني الحروف، ولهذا يبني الاسم إذا وقع موقعها.

ولما كان حرف الاستفهام داخلاً على جملة خبرية، ناقلاً لها من الخبر إلى الاستخبار، وجب أن يكون متقدماً عليها، ليفيد ذلك المعنى فيها، فيكون له صدر الكلام، ولهذا لا يقدّم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها، فلا تقول: زيداً أضربت؟ فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها ولا العكس، ولهذا تُلْغَى (ظننت) وأخواتها إذا وقع بعدها الهمزة، كقولك: علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرٌو.

وكذلك أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها إلا حرف الجرّ، كقولك: بأيّهم مررت؟

«وله حرفان: الهمزة، وهل»

إنما قدمنا ذكر الحروف لما بينا أن الباب للحروف.

وأساء ابن جني[٣] الترتيب حيث قدم الأسماء.

وله حروف وأسماء ظروف وغير ظروف.

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨: ١٥٠: «الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد».

(٢) الصحاح (فهم) ٥: ٢٠٠٥.

(٣) انظر اللمع: ٢٢٧.

فحروفه ثلاثة: الهمزة، وهل، وأم.

ولم يذكر (أم) هاهنا لتقدم ذكرها في حروف العطف، ولأنها لم تخلص للاستفهام، بل فيها معنى العطف أيضاً.

«ويليان الفعلَ والاسمَ، تقول: أقام زيدٌ؟ وأزيد قائمٌ؟»

وهل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ وفي التنزيل: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣] و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] و﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] و﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] وقال الشاعر:

١٦٥٠ - يَا أُمَّ أَبْيَضَ حُمَّ يومُ فِرَاقِكُمْ   فهل اللقاءُ لعاشقٍ مقدورُ

ولعدم اختصاصها لم يعملا في واحد منها، لكنهما يغيران معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام.

«والاستفهام بهما عامٌ كلَّ شيء»

فتسأل بهما عن ذوي العلم في ذواتهم وصفاتهم، وعن غير ذوي العلم والأمثلة ظاهرة.

وجوابهما في الإيجاب (نعم) وفي النفي (لا).

«وتختص الهمزة بأم المتصلة»

الهمزة: أمُّ الباب، والغالبة عليه، وأعمّ تصرفاً، فمن ذلك أنها تختص بـ(أم) المتصلة كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ والمراد أيهما عندك؟

ولا تقول: هل زيد عندك أم عمرو؟

ولو قلت: هل عندك زيد أم عمرو؟ كانت (أم)[1] منقطعة، والمعنى بل أعندك

---

(١)(أما) في: د و(أم) على هامش: ع وهي الملائمة للكلام.

عمرو[١]، وقد تقدم هذا في حروف العطف.

«وبالاستفهام الذي يجيء للتسوية والإنكار والتقرير»

الاستفهام يجيء على معانٍ:

للاستخبار عما لا يعلم المستخبر ومنه الاسترشاد، كقول المستفتي للعالم: أيجوز كذا وكذا؟

وللتسوية، كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، أي: سواء عليَّ قيامُك وقعودُك ولولا هذا التقدير لم يصح الكلام، إذ ليس في الجملة عائد.

وكذلك إذا قلت: ما يضرني أجئت أم ذهبت، فـ(يضرني) فعل لا بدّ له من فاعل، وبعده جملة، والجملة لا يصح أن تكون فاعلاً، فالكلام محمول على المعنى. أي: ما يضرني مجيئك وذهابك.

وفي التنزيل: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] وقال حسان[٢]:

١٦٥١ - ما أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ   أَمْ لَحَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ[٣]

وللتنبيه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

وللإنكار، كقولك: اضرب زيداً وهو أخوك، وكما إذا قال: غلبني الأمر، فقلت

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨: ١٥٣: «قيل: (أم) فيها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر العطف، فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع (هل) خلع منها دلالة الاستفهام، وبقي العطف بمعنى (بل) للترك».

(٢) ديوانه ٨٩.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٨٨، والمقتضب ٣: ٢٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٣٤، والعيني ٤: ١٣٥، والخزانة ٤: ٤٦١، نبيب التيس: صوته عند الهياج. الحزن: ما غلظ من الأرض. لحاني: لامني وشتمني. يقول: قد استوى عندي نبيب التيس ونيل اللئيم من عرضي بظهر الغيب.

منكراً لرأيه: ألآ مروّة.

وللتوبيخ: كقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥] ومنه قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] وقوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] وهو في الصورة توبيخ لعيسى – عليه السلام – والمراد قومه، وفيه أيضاً تثبيت للحجة عليهم.

وللاستعجال، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦].

وللتعجب، وقد ذكرناه في الفصل المتقدم.

[٤٨١] / وللتقرير والتحقيق، وذلك إذا كان بعدها ليس، أو حرف النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦] ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وقال الحطيئة(١):

١٦٥٢ – أَلَمْ أكُ جارَكُم وتكونَ بيني ... وبينكُمُ المودةُ والإخاءُ(٢)

وهذه المواضع كلها لا تدخلها (هل) سوى الذي هو للاستخبار، وتختص المضمرة الثلاثة المذكورة في المختصر، لما ذكرنا أنها أمُّ الباب.

«وبالدخول على بعض الكلام»

كما إذا قال: رأيت زيداً، أو مررتُ بزيد، فقلت مستثبتاً: أزيداً يا فتى؟ أو: أبزيدٍ يا فتى؟

«وعلى الواو والفاء وثم»

وفي التنزيل: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ١٠٠]

---

(١) ديوانه ٤٥.

(٢) تقدم برقم ١٣٣٧.

و﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٩٧][١] و﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [هود: ١٧] و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١].

ولا يتقدم غيرُها من كلم الاستفهام على حروف العطف، بل حروف العطف يدخلهن عليهن كقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]، ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ [المائدة: ٤٣].

واحتج السيرافي[٢] لذلك بأن حروف العطف كبعض الجملة المعطوف عليها، لأنها تربط ما بعدها بما قبلها، والهمزة قد تدخل على بعض الجملة كما تقدّم.

ومما تختص به الهمزة قولك: أزيداً ضربتَ؟ فتقدم المفعول وتفصل به بين همزة الاستفهام والفعل، وفي التنزيل: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤].

وتقول: أمقيماً وقد دخل الناس؟ ولا يقع ذلك في غيرها، فلذلك دخلت على حروف العطف.

وتقول: كم غلمانُك؟ أثلاثة أم أربعة؟ فتبدل من (كم) وحدها.

«وبالحذف إذا دل عليها الدليل»

كقول عمر بن أبي ربيعة[٣]:

١٦٥٣ - لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي - وإنْ كنتُ دَارِياً - بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ[٤]

---

(١) (أهل الكتاب) في: د، ع، وهو سهو.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٥١.

(٣) ديوانه ٢٦٦.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٨٥، والمقتضب ٣: ٢٩٤، والمحتسب ١: ٥٠، والكامل ٣: ٩٠٦، وإصلاح المنطق=

هكذا أنشد سيبويه وأنشد الزمخشري: (فوالله) ويروى: (وإن كنت حاسباً)

يريد أبسبع، دل على ذلك قوله، أم بثمان، و(أم) عديلة الهمزة، ولم ترد المنقطعة، لأن المعنى: ما أدري أيهما[1] كان منهما. وقال امرؤ القيس[2]:

١٦٥٤ - تَـرُوحُ مِـنَ الحَـيِّ أَمْ تَبْتَكِـرْ　　　ومَــاذَا عليــكَ بــأَنْ تَنْتَظِــرْ

«(وهل) بدخول (أم) عليها»

يعني تختص (هل) بدخول (أم) عليها أنشد سيبويه:

١٦٥٥ - أمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ　　　إثْـرَ الأَحِبَّـةِ يـومَ البَـيْنِ مَشْـكُومِ[3]

وقال عنترة[4]:

١٦٥٦ - هل غادَرَ الشُّـعَرَاءُ مِـنْ مُتَرَدَّمِ　　　أمْ هَـلْ عَرَفْـتَ الـدَّارَ بعـدَ تَـوَهُّمِ[5]

وذلك لأن في (أم) معنيين: الاستفهام والعطف، فلما احتيج إلى معنى العطف فيها

=٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٦٦، ٢: ٣٥٥، وشرح ابن يعيش ٨: ١٥٤، والمغني ١: ٧، والعيني ٤: ١٤٢، والهمع ٢: ١٣٢، والدرر ٢: ١٧٥، ورغبة الآمل ٧: ٩٤.

يصوّر ذهوله من النظر إليهن وانصراف باله إليهن، فلم يعد يذكر أَرَمَيْنَ سبعاً أم ثمانياً.

(١) (انهما) في: ع وغير منقوطة في: د.

(٢) ديوانه ١٥٤. يعني أتروح؟

(٣) قائل البيت علقمة الفحل. ديوانه ٥٠. وهو في الكتاب ١: ٤٨٧ والمقتضب ٣: ٢٩٠، وشرح ابن يعيش ٤: ١٨، ٨: ١٥٣ وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٦٠١، والهمع ٢: ٧٧، ١٣٣، والدرر ٢: ٩٤، ١٧٨ والخزانة ٤: ٥١٦، ٥١٩.

لم يقض العَبْرة أي: هو دائم البكاء. المشكوم: المجازي من الشكم: العطية عن مجازاة.

(٤) ديوانه ١٨٢.

(٥) البيت من معلقة عنترة. وهو في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٢٩٤، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ٢: ٤٥٤، غادر: ترك. ردمت الشيء: إذا أصلحته. التوهم: الإنكار يقال: توهمت الشيء إذا أنكرته فتثبّت منه، وطلبت حقيقته، وإنما يريد أنه مرّ بالديار وقد خلت من أهلها ودرست رسومُها فلم يعرفها إلا بعد إنكاره لها وتثبته فيها.

مع (هل) خلع منها دلالة الاستفهام وبقي العطف بمعنى (بل) ولذلك قال سيبويه(١): إن (أم) تجيء بمنزلة (لا بل) للتحويل من شيء إلى شيء، وليس كذلك الهمزة، لأنه ليس فيها إلا دلالة واحدة.

«وقد تجيء بمعنى (قد) وربما دخلت عليها همزة الاستفهام»

(هل) قد تخرج عن الاستفهام فتكون بمعنى (قد)، فتدخل عليها حينئذٍ همزة الاستفهام، كقول الشاعر(٢):

١٦٥٧ - سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذي الأَكَمِ(٣)

أي: أقد رأونا، لأنها لو كانت استفهاماً لجمعت بين حرفين بمعنى واحد، وأما قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] فإنما حذفت الهمزة قبلها وهي فيه بمعنى قد، لأنها لا تقع بمعنى (قد) إلا في الاستفهام خاصة، أي: حيث يكون في الكلام معنى الاستفهام، فالمعنى: أقد أتى على الإنسان، ففي الآية معنى التقرير من قبل الهمزة، لأنَّ التقرير لا يكون بـ (هل) وفيها معنى التقريب من قبل (قد).

وقال ابن كيسان: (هل) في الآية استفهام على بابها، ولا يبعد أن تعطي حكم الهمزة في التقرير، كما اشتركا في الاستفهام بمعنى النفي، كقوله تعالى: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٦] و﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

وقال الفرزدق(٤):

١٦٥٨ - هلِ ابنُكِ إلا ابنٌ من الناسِ ... فَلَنْ يَرْجِعَ الموتَى حَنِينُ المَآتِمِ(٥)

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٩٢، وشرح ابن يعيش ٨: ١٥٣.

(٢) هو زيد الخير. ديوانه ١٥٥.

(٣) البيت في المقتضب ١: ٤٤، ٣: ٢٩١، والخصائص ٢: ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ١: ١٠٨، ٢: ٣٣٤، وشرح ابن يعيش ٨: ١٥٢، والمغني ١: ٣٨٩، والجنى الداني ٣٤٤، والهمع ٢: ٧٧، ١٣٣، والدرر ٢: ٩٥، ١٧٨، والخزانة ٤: ٥٠٦. الشدة: الحملة. والباء بمعنى عن. القُفّ: جبل ليس بعال.

(٤) ديوانه ٢: ٢٠٦.

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ٣٥ وغريب الحديث للخطابي ٢: ٣٨٠ بروايات متقاربة.

وقولُ الزمخشري(١): وعند سيبويه أن (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، فيه نظر، لأنّ سيبويه(٢) لم يقل: إن (هل) بمعنى (قد) في كلّ موضع، وإنما قال في كلم الاستفهام إلا الألف، و(أم) إنها قد تكون غير استفهام، وإنما صارت استفهاماً بدخول الألف عليها، ثم قال: وإنما دخلت (أم) على (هل) لأن (هل) قد تكون بمعنى (قد) غير استفهام. وهذا غير ما حكاه الزمخشري.

«وتسعةُ أسماء»

تتضمن هذه الأسماء التسعة معنى الهمزة.

وفائدة وضعها الاختصار لأنها عامة للأجناس التي وضعت مسؤولاً بها عنها، / [٤٨٢] فكل واحد منها في موضعه يغنيك عن تكرير الهمزة، وذكر أسماء ذلك الجنس، ألا ترى أنك إذا قلت: مَنْ عندك؟ يغنيك هذا عن قولك: أزيد عندك أم عمرو أم خالد؟ إلى غير ذلك من أعلام ذوي العقول مذكَّراً أو مؤنثاً، مفرداً ومثنى ومجموعاً. وقس عليها (ما) و(أي) وغيرهما من أسماء الاستفهام.

«(مَنْ) لذوي العلم، ذكورهم وإناثهم، من المفرد والمثنى والمجموع»

(مَنْ) في جميع مواضعها تختص بذوي العلم.

فالاستفهامية كقولك: مَنْ عندك، فـ(من) مرفوع بالابتداء، كأنك قلت: أيّ إنسان عندك؟

ويجوز أن تجيب بالمذكر والمؤنث، مفرداً ومثنى ومجموعاً، معرفة ونكرة، فتقول: زيدٌ أو هندٌ، أو الزيدان أو الهندان، والزيدون أو الهندات، ورجل أوامرأة.

وكذلك التثنية والجمع، فلو قال: مَنْ عندك من الرجال؟ لم يجز أن يجيب بالمؤنث، فإن قال: مَنْ عندك من النساء؟ لم يجز أن يجيب بالمذكر، لأنَّ التبيين قلّل العموم.

وكذلك تقول: مَنْ أخوك؟ ومَنْ أخواك؟ ومَنْ إخوتك؟ ومَنْ أختك؟ ومَنْ

---

(١) انظر المفصل ٣١٩ وشرح ابن يعيش ٨: ١٥٢.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٩٢.

أختاك؟ ومَنْ أخواتك؟ وفي التنزيل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

و﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] وقال الشاعر(١):

١٦٥٩ - مَنْ رَأَيْتَ المَنونَ خَلَّدْنَ أَمْ مَنْ ذا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضامَ خَفيرُ(٢)

فـ(مَنْ) هاهنا استفهام في موضع رفع إذا رفع (المنون)، وألغي الفعل الذي هو رأيت، فإن أعملت الفعل نصبت المنون، وكانت (مَنْ) في موضع نصب.

وبنيت (من) لتضمنها همزة الاستفهام.

«و(ما) لغير ذوي العلم كذلك»

(ما) إذا كانت استفهاماً كانت سؤالاً عن ذوات ما لا يعقل، وعن صفات ما يعقل.

ويجوز أن يجاب بالمذكر والمؤنث، مفرداً ومثنى ومجموعاً، فإذا قال: ما معك؟ قلت: دينار أو درهمان، أو ثياب أو الثوب الذي تعرف، وفي التنزيل: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧] و﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، فـ(ما) اسم نكرة في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: أيّ شيء تلك بيمينك(٣)؟

ويقال: ما لون غلامك؟ فتقول: أسود. وما خلقه؟ فتقول: حسن.

«وأُبدلت ألفها هاء في قوله: مَهْ»

لما كثر استعمال هذه الكلمة في الاستفهام اتسعوا فيها واجترؤوا على ألفها تارة بالقلب، وتارة بالحذف، فالقلب قالوا: مَهْ، كأنه قال: ما بك؟ فقلبوا ألفها هاء، لأنها من مخرجها، وتجانسها في الخفاء، إلا أنها أبين منها.

وفي حديث أبي ذؤيب الهذلي دخلت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج

---

(١) هو عدي بن زيد. ديوانه ٨٧.

(٢) البيت في الخصائص ١: ٩٤، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٦، وشروح سقط الزند ١٤٢١، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠ واللسان (منن) ويروى (عَرَّين) في مكان (خلَّدن).

(٣) (بيمينك يا موسى) في: ع.

الحجيج، أهلّوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيل: هلك رسول الله ﷺ[١].

قوله: مَهْ؟ أي: ما الخبر وما الحديث؟

وقال الراجز:

١٦٦٠- قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ هاهُنا ومِنْ هُنَهْ
إنْ لَمْ أُرَوِّها فَمَهْ[٢]

أي: فما أصنع، أو فما قدرتي؟ ونحو ذلك، وهذا مختص بالوقف.

«وتُحذف إذا دخل عليها حرف الجر، أو الإضافة نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] ومثل: مَ أنت»

قد ذكرنا أنّ للاستفهام صدر الكلام، فإذا دخل على (ما) الاستفهامية حرف الجر بعدت عن معنى الاستفهام، حيث عمل فيها ما قبلها، وقربت من الخبرية فحذفوا ألفها فرقاً بينها وبين الخبرية، وخصوصاً بالحذف، لأنّ الخبرية تلزمها الصلة، والصلة من تمامها، فكأن ألفها وقعت حشواً غير متطرفة فتحصنت عن الحذف، فقالوا: فيمَ وبمَ، وعمّ، ولِمَ، وحتّامَ، وإلامَ، والأصل فيما، وبما وعمّا وفي التنزيل: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٣] و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣] و﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] و﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

وربما أثبتوها في الشعر، وهو قليل رديء، قال حسان[٤]:

---

(١) انظر المفصل ١٤٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٦، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٩٦، وقد روى حديثاً مطولاً يحسن الرجوع إليه.

(٢) الرجز في المنصف ٢: ١٥٦، والمحتسب ١: ٢٧٧، وشرح ابن يعيش ٣: ١٣٨، ٩: ٨١، ٤: ٦، ١٠: ٤٢، ٤٣، والأشموني ٤: ٣٣٤، وشرح شواهد الشافية ٢٢٠، ٤٧٩، والهمع ١: ٧٨، ٢: ١٥٧، ٢٠٦ والدرر ١: ٥٢، ٢: ٢١٤، ٢٣٣ واللسان (هنا).

(٣) و(علام) في: ع.

(٤) ديوانه ٣٢٤ برواية:

فَفيمَ يَقُولُ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

١٦٦١ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيـــرٍ تَمَـــرَّغَ فِي دَمَـــانِ(١)

وقال آخر:

١٦٦٢ - يـا أمـةَ الواحـدِ جُـودِي أَمَـا إنْ تَصرِمِيني فَـبِما أوْ لِمَـا

وإذا دخل عليها الإضافة كان كدخول حرف الجرّ، لأن الإضافة خافضة لما بعدها كحروف الجر، فتحذف ألف (ما) معها أيضاً. وهو قليل. قالوا مجيء مَ جئتَ؟ ومثل مَ أنت؟

ويجوز أن تقول في اختيار الكلام: مجيء ما جئتَ؟ ومثل ما أنت؟ بالإتمام؛ لأنها اتصلت باسم تام، يحسن السكوت عليه، كقولك: جئت مجيئاً، وما رأيت لك مثلاً، فكان (ما) بمنزلة ما يبتدأ به في نحو: ما أنت؟ بخلاف حروف الجر، فإنها غير منفصلة عما بعدها، فهي مع ما بعدها بمنزلة كلمة واحدة فخففت بالحذف.

«وأي، وأية: لبعض من كلّ من النوعين»

قد ذكرنا أنّ لـ(أي) في الكلام خمسة مواضع، وهي عبارة عن بعض من كل، ويفسرها ما يضاف إليه من ذوي العلم وغيرهم، فإذا قال: أيُّ الرجال عندك؟ فإنما سألت عن رجل.

وإذا قلت: أيُّ الطعام أكلت؟ فإنما سألت عن بعض الطعام.

ولا يستحق الجواب إلا إذا كانت استفهاماً وجوابها التعين، كما في الهمزة وأم، في قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ ولا يكفى: نعم، أو لا، كما لا يكفي هناك.

ثم إذا أضفت (أيًا) إلى مذكر ذكّرتها لا غير، كقولك: أيُّ رجل عندك؟ وإذا أضفتها إلى مؤنث جاز تذكيرها، فتقول: أيَّ جارية شريتَ؟ لأن التذكير هو الأصل،

(١) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٣، والمغني ١: ٣٣١، والخزانة ٢: ٥٣٧، وشرح شواهد الشافية ٢٢٤، والصواب أن قافية البيت دالية.

ولأنها قليلة التمكن، ولأنها من كلم الاستفهام كـ(مَنْ، وما) وهما لا يؤنثان، وفي التنزيل: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] و﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣].

وجاز تأنيثها فتقول: أية جارية شربت؟ قال:

١٦٦٣ - أَيَّـةُ جاراتِـكِ تلـكَ المُوصِيَهْ قائِلَـةً لا تَسْـقِيَنْ بِحَبْلِيَـهْ[١]

/ وجميع الأسماء المستفهم بها مبنية، لتضمنها معنى الهمزة إلا (أيًّا) فإنها معربة. [٤٨٣]

قال عبد القاهر: تَضَمُّنُ الاسم معنى الحرف مجوّز للبناء، لا موجب، فلذلك لم يبنَ (أيّ)[٢].

وقيل: أعربت (أيّ) تنبيهاً على أن الأصل في الأسماء الإعراب.

وقيل: حملاً على نظيرها، وهو (بعض) أو على نقيضها وهو (كل).

«وتضاف إلى النكرة مفردة ومثناة ومجموعة»

أي حقّها أن تضاف لتدلّ على ما هي جزء منه، ولا يجوز ترك ما تضاف هي إليه، فلا تقول: أيًّا ضربت، ولا بأيّ مررت؟ لبقائها على إبهامها، إذ المخاطب لا يدري عن أي نوع تسأل، ولا بماذا يجيبك إلا إذا جرى ذكر ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا﴾ [الإسراء: ١١٠] على ما ذكرناه في الإضافة فإذا أضفتها إلى نكرة كان أن تكون تلك النكرة مفردة ومثناة ومجموعة لأن النكرة تعم الجنس.

وجوابها على حسب ما تضاف إليه، فإذا قال: أيّ رجل عندك؟ قلت: زيد. وإذا قال: أيُّ رجلين عندك؟ قلت: الزيدان، وإذا قال: أي رجال عندك؟ قلت: إخوتك، لأنه لما أضافها إلى اثنين تبينا أنه عالم بأن عندك اثنين لكن لا يدري مَنْ هما، وكذلك لما أضافها

---

(١) الرجز في الكافي للتبريزي ١٥٥، والعمدة ١: ١٦٢، والقوافي للتنوخي ١٠٩، والعيون الغامزة ٢٥٩، والوافي للأصبحي ١٠٤.

(٢) عبارة عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ١: ١٣١: «وينبغي أن تعلمَ أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهةٌ لم يجب بناؤُها، وإنما يجوز ذلك، لأنه يصحُّ أن لا يُعْتَدَّ بالمُشابهةِ ويُتْرَكُ على الأصل، ألا ترى أنَّ (أيًّا) فيه معنى الاستفهام، كما أن (كيف) كذلك وهو معربٌ مع ذلك، فينبغي أن يفصل بين الجواز والوجوب».

إلى جماعة.

«وإلى المعرفة غير مفردة»

قال النحويون: إذا أضفت (أيًا) إلى معرفة لم يجز أن تكون مفردة، فلا تقول: أيُّ زيد عندك؟ ولا أيُّ أخيك جاء؟ وليس إلا زيد واحد وأخ واحد، لأن زيداً لا يقبل التجزئة، فمن المحال أن يحصل عندك بعضه أو يجيء بعضه.

قال الشيخ: هذا إذا لم يصح وقوع الحكم المذكور ببعضه، فإن صح جاز، فتقول: أيَّ الثوب شريت؟ لأنه يصح أن يشري منه بعضاً معيناً، وكذلك تقول: أي زيد أحسن؟ تريد أي شيء من أعضائه أحسن أعينُه أم أنفُه أم حاجبُه؟

وتقول: أيَّ الطعام شريتَ؟ لأن الطعام اسم جنس يشمل الأنواع.

ثم إذا قلت: أيُّ الثلاثة إخوتك؟ فالجواب: زيد.

وإذا قلت: أيُّ الثلاثة أخواك؟ فالجواب: زيد وعمرو.

وإذا قلت: أيُّ الأربعة إخوتك؟ فالجواب زيد وعمرو وبكر.

ولا يجوز: أيُّ الثلاثة إخوتك؟ لأن الإخوة لا تكون بعضاً من الثلاثة.

وقولُ الزمخشري: أيَّ الذي لقيتَ أكْرَمَ؟ فالصواب: أيُّ اللَذَيْنِ، أو أيُّ الذِين، بلفظ التثنية أو الجمع، ولو صحت الرواية عنه بلفظ الواحد فمجازه أن (الذي) قد يراد به الكثرة كقوله[1]:

١٦٦٤ - عَسَــى الأَيَّــامُ أنْ يَرْجِعْــ ـــنَ قومــاً كالــذي كَــانُوا[2]

---

(١) هو الفِنْدُ الزِّمَّاني (جاهلي).

(٢) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣٢، وأمالي القالي ١: ٢٦٠ والسمط ٥٧٨، والعيني ٣: ١٢٢، والمغني ٢: ٧٣٢. يَرْجِعْنَ: يَرْدُدْنَ.

«وقولهم: أَيّي وأَيُّكَ كان شرّاً فأخزاه الله، كقولهم:
أَخْزَى الله الكاذب مِنّي ومِنْكَ، وهو بيني وبينك»

هكذا حكاه سيبويه[١] عن الخليل ومعنى هذا: أنه كان ينبغي أن يقال: أينا، ومنّا، وبيننا، لأن أيًّا تقتضي الجزئية و(من) التبعيض والواحد لا يتجزأ أو لا يتبعّض وبيّنا حقها أن تضاف إلى اثنين فصاعداً.

فبان أن حقيقة التكرير غير مراد فيها.

ومسوغه: أنه عطف بالواو، وهي لا تفيد إلا الجمع المطلق، فلو عطفت بالفاء أو ثم لم يجز، لاختلال اللفظ. قال العباس بن مرداس[٢]:

١٦٦٥ - فـأَيِّي مـا وأَيُّـكَ كـانَ شرًّا ... فَقِيـدَ إلى المُقامَـةِ لا يَرَاهَـا[٣]

وقال آخر[٤]:

١٦٦٦ - ولَقَدْ عَلِمْتُ إذا الرجالُ تَنَاهَزُوا ... أَيِّـي وأَيُّكُـمُ أَعَـزُّ وأَمْنَـعُ[٥]

وقال آخر[٦]:

١٦٦٧ - فَأَيِّي وأَيُّ ابنِ الحُصَيْنِ وعَثْعَثٍ ... إذا مـا الْتَقَيْنَـا كـانَ بـالحِلْفِ أَغْـدَرَا[٧]

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٠٧.

(٢) ديوانه ١٤٨.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٩٩، والمقرب ١: ٢١٢، وشرح ابن يعيش ٢: ١٣١، والخزانة ٢: ٢٣٠، واللسان (أيا). المقامة: المجلس وجماعة الناس، والمراد أعماه الله حتى صار يقاد إلى مجلسه. (فَقِيدَ)، جيء بالفاء لأنه دعاء، فهو كالأمر في وجوب الفاء.

(٤) هو خِدَاشُ بنُ زُهَيْرٍ العامريّ.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٤٩٩، وشرح ابن يعيش ٢: ١٣٣، واللسان (نهز).
تناهزوا: افترص بعضهم بعضاً في الحرب، أي: انتهز كل منهم الفرصة من صاحبه فبادره.

(٦) هو خِدَاشُ بن زهير العامري.

(٧) البيت في الكتاب ١: ٤٩٩. الحلف: تعاقد القوم واصطلاحهم.

وأما قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩] فالتقدير بين الفريقين.

وكذلك قوله ﴿فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥] و﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥].

واعلم أن (ما وأي، ومتى) في الاستفهام أسماء تامة، لا تحتاج إلى صلة، لأن موضوع الاستفهام الإبهام، وموضوع الصفة الإيضاح فلم يجتمعا وهن فيه نكرات، لأنهن يجبن بالنكرة، وهو دليل تنكيرها، ويجبن بالمعرفة، وهو دليل تعريفها، والأصل في الأسماء التنكير.

ومن مسائل (أي) المسألة التي ذكرها محمد بن الحسن الشَّيْبَاني[١]– رحمه الله – في (كتاب الأيمان)[٢].

وهي أنه قال: إذا قال: (أيُّ عبيدي ضربكَ فهو حر) فضربه الجميع عُتِقُوا كلُّهم.

ولو قال: (أيّ عبيدي ضربته فهو حرٌ) فضربَ الجميعَ لم يعتق إلا الأول منهم.

وذلك من قبل الفعل في المسألة الأولى عام، لأنه مسند إلى عام، وهو ضمير (أيّ)،

(١)من موالي بني شيبان، أبو عبد الله أخذ الفقه عن أبي حنيفة، ثم عن أبي يوسف، والحديث عن مالك، وهو الذي نَشَرَ علم أبي حنيفة، وعنه الشافعي، ويحيى بن معين (ت ١٨٩هـ) في الري. انظر تاج التراجم ٥٤، والأعلام ٦: ٣٠٩.

(٢)أي في (باب ما يقع في اليمين على واحد وما يقع على الجميع) من الجامع الكبير: ٣٩ وجاء فيه ما يلي: رجل قال: (أيّ عبيدي ضربته يا فلان فهو حر) فاليمين على واحد. فإنْ ضَرَبَهم متفرقين عُتق الأول، وإن ضربَه معاً خُيِّرَ المولى في أحدهم، ولا خيار للضارب. وكذلك لو قال: (أيُّ نسائي كلمت فهي طالق)، أو قال: (أي نسائي شئت فطلقها). ولو قال: (أيّ عبيدي ضَرَبَكَ فهو حر) فضربوه معاً أو متفرقين عُتقوا. وكذلك لو قال: (أيُّ نسائي كلمتك أو أي نسائي شاءت الطلاق فهي طالق، أو أيّ نسائي شاءت الطلاقَ فطَلِّقْها). ولو قال: (مَنْ شئتَ عِتْقَه من عبيدي فأعْتِقْهُ) فأعتقهم جميعاً عُتقوا إلا واحداً في قول أبي حنيفة، والخيار إلى المولى، وعتقوا جميعاً في قول أبي يوسف ومحمد. ولو قال: (أيّ عبيدي شاء العتق فأعتقه) فشاؤوا جميعاً فأعتقهم عُتقوا في قولهم كلهم. والله أعلم بالصواب.

و(أيّ) كلمة عموم، والضمير هو (أيّ) في المعنى، فشاع الفعل بشيوع فاعله.

وفي المسألة الثانية خاص، لأنه مسند إلى ضميرٍ خاصٍّ، وهو ضمير المخاطب إذ الراجع إلى (أيّ)، ضمير المفعول فخص الفعل لخصوص فاعله، لأنَّ الفاعل كالجزء من الفعل، على ما تقدم في موضعه فتبعه في العموم والخصوص.

ففي المسألة الأولى يعتق جميعُ العبيد، وفي الثانية لا يعتق إلا الأول منهم فلو قال: أيُّ عبيدي ضرب فهو حرّ، فلم ينص عليه محمد، رحمة الله عليه.

/ قال ابن جني لكن الذي يفتي به الفقيهُ أنه لا يُعتق منهم إلا المضروبُ الأولُ، [٤٨٤] لأنَّ الفعل وإن كان مسنداً إلى ضمير (أيّ)، لكن الضمير مفعول في المعنى، والفاعل مجهول لا مخصوص ولا مفهوم، ولا يُعتق مملوك إلا بتعيين.

«وكم للعدد»

(كم) سؤال عن العدد تقول: كم مالك؟ فيقول: ألفان أو غير ذلك من الأعداد.

وإذا قلنا بقول الحُسّاب أن العدد جملة منقسمة إلى الآحاد لم يجز أن يجاب بالكسور، والاستعمال يخالف ذلك.

والدليل على اسمية (كم) دخولُ حرف الجر عليها، كقولك: منذ كم سرتَ؟ وعلى كم جِذْعاً بيتُك مبنيٌّ؟

والإضافة إليها، كقولك: رزق كم رجلاً أطلقت؟

ووقوعها مبتدأة، كقولك: كم مالُك؟

ومفعولة كقولك: كم رجلاً ضربت؟

وذهب البصريون إلى أنها مفردة إذِ الإفراد هو الأصل.

وذهب الكوفيون إلى أن أصلها كما دخل كاف التشبيه على (ما) الاستفهامية فحذفت ألفها، ثم أسكنت الميم فراراً من توالي الحركات كما أسكنت في قوله[١]:

---

(١) هو سالم بن داره.

١٦٦٨- يـــا أَسَـــدِيُّ لِمْ قتلتَـــه لِمَـــهْ
لَـــوْ خَافَـــكَ اللهُ عليـــهِ رَحِمَـــهْ
فـــما قَرِبْـــتَ لَحْمَـــهُ ولا دَمَـــهْ(١)

فإذا قلت: كم رجلاً عندك؟ فكأنك قلت: كأي شيء من الرجال عندك؟ وهذا فاسد، لأنه لو كان كما زعموه لجاز أن يقال: لِـمَهْ في الوقف، كما يقال: لمه وبمه، ولجاز: كمَ رجلاً عندك، بفتح الميم، كما يقال: لمَ قلت، ولجاز أن يقال: كما على الأصل كما قالوا: لما وبما، فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه.

وستأتي مباحث (كم) في الفصل الذي يطأ عقب هذا الفصل، إن شاء الله تعالى.

«ومتى، وأيان: للزمان»

(متى) سؤال عن زمان مبهم، يتضمن جميع الأزمنة، فإذا قال: متى سرتَ؟ قلت: أمس، ولا يجوز أن تقول: غداً، لأن المسؤول عنه ماض، وإذا قال: متى تسير؟ قلت: الآن أو الساعة، أو غداً، ولا تقول: أمس لأن المسؤول عنه حال أو مستقبل، وإذا قال: متى سيرك؟ ومتى الخروج؟ جاز أن تجيب بأي زمان شئت.

وحكى الأصمعي أن هذيلاً تجعله بمعنى (من) وأنشد لأبي ذؤيب(٢):

١٦٦٩ - شَرِبْنَ بـماءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ مَتَـى لُجَـجٍ خُضْرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ(٣)

---

(١) الرجز في الإنصاف ٢٩٩، والعيني ٤: ٥٥٥، والأشموني ٤: ٢١٧، واللسان (روح) و(لوم).

(٢) ديوان الهذليين ١: ٥١، ٥٢.

(٣) البيت في الخصائص ٢: ٨٥، والمحتسب ٢: ١١٤، وشرح السكري ١: ١٢٩، والاقتضاب ٢٥١، ٤٤٧، والمخصص ١٤: ٦٧، ٦٩، ١٥: ١٧٣ والقرطبي ١٩: ١٢٤، والبحر ٨: ٣٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٠، والمغني ١: ١١١، ٢: ٣١ والعيني ٣: ٢٤٩، والأشموني ٢: ٢٠٥، ٢٢١ والتصريح ٢: ٢ والهمع ٢: ٣٤ والدرر ٢: ٣٤، والأشباه والنظائر ٢: ٣١٠.

يصف السحاب. ترفعت: توسعت. لجج: جمع لجة وهي معظم الماء. نئيج: يقال نأجت الرج تنأج نئيجاً: تحركت، فهي نؤج، ولها نئيج، أي: مر سريع مع صوت.

أي: من لجج، وقيل: إنها قد تجيء بمعنى وسط.

قال أبو زيد: سمعت بعضهم يقول: وضعته متى كُمِّي، أي: وسط كمي.

و(أيّان) بفتح الهمزة وبنو سليم يكسرونها بمعنى (متى) إلا أنها لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه كقوله تعالى: ﴿يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦].

وقيل (أيان) قد تصلح للمكان أيضاً بمعنى (أين) وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧].

فالمرسى إما مصدر بمعنى الإرساء، وإما زمان الإرساء، وفسّر بالظهور والحلول، والمعروف في الإرساء الإثبات، يقال رسى الجبل وأرساه الله.

وبني على الفتح إتباعاً لما قبله، إذ الألف من جنس الفتحة، وإتباعها للفتحة قبله، إذ الألف حاجز غير حصين.

«وأين، وأنى: للمكان»

(أين) سؤال عن المكان المبهم يشمل جميع الأمكنة، وجوابها بتعيين المكان، يقال: أين أقمت؟ فتقول: بدمشق، وأين زيد؟ فتقول: خلفك.

و(أنى) معناها معنى أين، يقال: أنى لك هذا؟ أي: مِنْ أين لك هذا؟

وقيل: أي من أي جهة حصل لك هذا، ولهذا جاء جوابها بظرف المكان في قوله تعالى ﴿يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

ولا يقال: أنّى زيد، كما يقال: أين زيد، قال[1]:

١٦٧٠ ـ أنّى ومِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ مِن حيث لا صَبْوَةٌ ولا رِيَبُ[2]

---

(١) هو الكميت بن زيد الأسدي.

(٢) البيت في القرطبي ٤: ٢٧، ومجاز القرآن ١: ٩١، ومشكل القرآن ٥٢٥، والصاحبي ١٤٢، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٩، ١١١، وشرح شواهد الشافية ٣١٠.

ويروى (آبك). الصبوة: الصِّبَى والشوق. والرِّيَب: جمع ريبة، وهي الشُّبهة. يقول: كيف طربت مع كبر=

وقد تكون بمعنى كيف، تقول: أنّى لك أن يفتح الحصن، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

«وكيف: للصفة»

(كيف) سؤال عن حال. فإذا قلت: كيف زيد؟ فكأنك قلت: أصحيح أم سقيم، وغنيٌّ أم فقير؟

قالوا: وكان القياس ذكر جميع صفاته، لكنه ترك لأن السائل لا يتعلق به غرض بمجموعها، ولأن المسؤول لا يمكنه الإحاطة بها كلها، وتقول: كيف زيد؟ وكيف قيامُك؟ لأن العين والمعنى يجوز السؤال عنهما.

«ويلزم جوابها التنكير، وما عداها يجاب بالمعرفة والنكرة»

كيف: ضعفت عن تصرف أخواتها؛ لكونها اسماً لا غير، وقد دللنا عليه في أول الكتاب، قالوا: فلضعفها لا يخبر عنها، فلا يقال: كيف في الدار؟ كما يقال: مَنْ في الدار وما عندك؟

ولا يعود إليها ضمير فلا يقال: كيف ضربته؟ على أن الهاء تعود إلى كيف.

ولا يكون جوابُها إلا نكرةً. فإذا قيل: كيف زيد؟ فجوابه: صالح[1] أو سقيم. ولا يقال: الصالح. وما عداها يجاب بالمعرفة والنكرة، فإذا قيل: مَنْ عندك؟ جاز أن تقول: زيد، وأن تقول: رجل.

وإذا قيل: ما طعامك؟ قلت: اللحمُ أو لحمٌ.

ولا يجازى بها، فلا يقال: كيف تكن أكن، لأنه يقوم مقامه: على أيّ حال تكنْ أكنْ.

=بينك من حيث لا يوجد الطرب ومواضعه؟ الصبوة للفرح، والريب للحزن. والبيت مطلع قصيدة في مدح الرسول ﷺ.

(١)(صحيح) في: ع.

قال أبو علي: رفضوا الجزاء بـ(كيف) مع أن معناه غير دافع له، ولا مانع منه كما لم يستعملوا الماضي من يدعُ ولا المصدر، وإن كان القياس لا يمنع منه.

/ وجعل ابن جني[1](كيف) ظرفاً، وهو مذهب بعض الكوفيين. [٤٨٥]

وأجاز الأخفش: زيد كيف؟ على أن تجعل في (كيف) ضميراً على حدّه في الظرف.

والصحيح أنها اسم غير ظرف. على ما تقدم في صدر الكتاب.

«وإعراب الجواب مبني على إعراب السؤال، فإذا قال: مَنْ عندك؟ قلت: زيد، وإذا قال: ما أكلت؟ قلت: تمراً، وإذا قال إلى من تشير؟ قلت: إلى زيد»

لا بدّ للسؤال من جواب، وحدُّه: ما كان مطابقاً للسؤال، سُمي جواباً؛ لأنه يقطع السؤال.

واشتقاقه من الجَوْب وهو القطع.

وإعرابه مبني على إعراب الاسم الذي في السؤال، يرفع إن رفع، وينصب إن نصب، ويجر إن جر ليعلم أنه جواب ذلك السؤال، وليس كلاماً مستأنفاً، فإذا قال: مَنْ عندك؟ قلت: زيد، فرفعت لأن (من) في موضع رفع بالابتداء، وإذا قال: مَنْ ضربت؟ قلت: زيداً، فنصبت، لأنَّ (مَنْ) في موضع نصب بالفعل، وكذا إذا قال: كيف أصبحت؟ قلت: صالحاً، لأن كيف منصوب الموضع بـ(أصبحت).

ويجوز أنْ تقول: زيد صالح فترفع، أي: الذي ضربته زيد وأنا صالح، وهو ضعيف للعدول عن الظاهر.

وإذا قال: بمن مررت؟ قلت: بزيد، أو إلى من يشير؟ قلت: إلى زيد، فتعيد الجار لأنه عامل ضعيف لا يضمر، ولو أضمر لم يبعد لأنه قد جرى ذكره في السؤال.

وإذا أضمره في قوله: خير، فهذه أولى.

---

(١)انظر اللمع: ٢٢٧.

ويجوز الرفع أي: الذي مررت به زيد، وهو ضعيف لما ذكرنا.

مسألة:

تقول: مَنْ أنت ضاربٌ وضارباً؟ فإن رفعت كان (مَنْ) مفعولاً، كأنك قلت: أي الرجال أنت ضارب؟

وإن نصبت كان حالاً و(من) مبتدأ وهو استفهام إمّا إعظاماً وإما احتقاراً.

وتقول: متى زيد قائم؟ وأيان عمرو جالس؟ فلا يجوز في قائم، وجالس، إلا الرفع لأنك لو نصبتها على الحال لجعلت متى وأيان خبراً عن الجثة، وذلك لا يجوز، كما لا يجوز زيدٌ يوم الجمعة قائماً.

وتقول: متى انطلاقك سريع، وسريعاً؟

فالرفع على أن يكون خبر مبتدأ، وهو العامل في (متى) والسؤال عن زمان سرعة الانطلاق.

والنصب على الحال إما بأن يكون (انطلاقك) مبتدأ و(متى) خبره، وهو العامل في الحال، كما تقول: انطلاقك غداً معجباً لزيد، وإما بأن يكون حالاً من الكاف في انطلاقك[1]، لأنها في موضع رفع، بأنها فاعلة للمصدر المضاف إليها.

وعلى التقديرين فالسؤال عن زمان الانطلاق في حال سرعته.

وتقول: أين زيد جالسٌ وجالساً؟

فالرفع على أن يكون خبر مبتدأ، وهو العامل في أين.

والنصب على الحال، والعامل فيها الاستقرار المقدّر، والسؤال عن الموضع الذي استقر فيه زيد في حالة جلوسه.

وذلك إذا قلت: كيف زيد صانع وصانعاً؟

---

(١) من (على الحال) إلى (انطلاقك) ساقط من: ع.

فالرفع سؤال عن صنع زيد، والنصب سؤال عن الحال التي استقرت لزيد في حال صنعه.

***

«فصل:

(كم): لها موضعان»

الاستفهام والخبر والأصل فيها الاستفهام، لأنه يكون بالمبهم، ولذلك ثبت في الخبرية بعض أحكام الاستفهام، من أنَّ صدر الكلام، وفسرت بالمنكور ليدلوا بذلك على مخرجه عن بابها.

«أحدهما: الاستفهام، وتنصب فيه المميز مفرداً، كقولك: كم غلاماً لك؟»

إنما نصب فيه المميز لأنهم جعلوها بمنزلة عدد منون، أو في حكم المنون، كأنك قلت: خمسة عشر غلاماً لك، أو عشرون؟ ولهذا كان المميز فيه مقدراً، كما كان في العدد الذي نزل منزلته كذلك، فلا يجوز: كم غلاماً لك؟ ولذلك شبهها الزمخشري[1] بـ(أحد عشر) حيث قال: فالاستفهامية تنصب مميزها مفرداً كأحدَ عشرَ، ليريك أنَّ (كم) في موضع عدد منون، كما أن أحدَ عشرَ كذلك.

وإنما حذف التنوين منها للبناء.

ويجوز: كم قوماً عندك؟ وكم نخلاً في قراحك؟ وإن كان معنى قوم ونخل الجمع، لأن لفظها مفردٌ ولهذا يوصف هذا النوع بالمفرد، وفي التنزيل: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] و ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠].

«وكم عندك رجلاً؟»

يجوز أن يفصل بين (كم) وبين مميزها في اختيار الكلام، تقول: كم في الدار غلاماً؟ وكم عندك رجلاً؟

ولا يجوز: له عشرون عندك درهماً.

---

(١) انظر المفصل: ١٨٠.

والفرق أن (كم) حقها أن تكون معربة في الأصل فسلبت ما هو أصل فيها وجعل جواز الفعل عوضاً عن سلب التمكن، لأنه ضرب من التصرف، وأما عشرون فهو باق على تمكنه، فلا جهة فيه للتعويض، فبقي على حاله المقتضية لعدم الفصل، ولا ينقض ذلك بخمسة عشر، فإن البناء هناك عارض يزول بالفك، وفي (كم) لازم.

ثم الفصل بين (كم) ومميزها لم يرد إلا بالظرف، وحرف الجر.

وهذا دليل على أن اتصال العدد بمميزه قريب من اتصال المضاف بالمضاف إليه.

«وقولك: كم لك غلماناً؟ على الحال، وحذف المميز»

/ إذا قلت: كم لك غلماناً؟ فكم: فيه مرفوعة بالابتداء، ولك: خبرها، والمميز محذوف، وغلماناً: نصب على الحال من الضمير المستكن في الجار، أي: كم نفساً لك غلماناً[١]؟ [٤٨٦]

ولو قلت: كم غلماناً لك؟ لكان مشكلاً على مذهب سيبويه لأنه لا يجيز تقديم الحال على الجار، كقولك: زيدٌ قائماً في الدار، ولا يجعل غلماناً مميزاً؛ لأنه جمع.

وتصحّ المسألة على مذهب أبي الحسن، لأنه يجيز: زيدٌ قائماً في الدار.

«الثاني: الخبر، وفائدتها: التكثير، وتضاف فيه إلى المميز مفرداً، وهو الأجود، ومجموعاً، كقولك: كم رجلاً عندي، وكم رجال»

لما كانت كنايةً عن العدد، والعددُ منه ما ينصب مميزه، كأحد عشر، وعشرين، ومنه ما يضاف إلى مميزه إما مجموعاً أو مفرداً، نحو: ثلاثة، ومائة، ولا يعمل غير ذلك، فميزت (كم) بهذين النوعين، أعني النصب والجر، هذا مع إرادة الفرق بين موضعيها وخصت الخبرية بالخفض، حملاً لها على نقيضها، وهي (رب) فتعين الاستفهام للنصب.

والأصل في الخبرية أن تضاف إلى المفرد، لأنها للتكثير، والعدد الذي يدل على

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٢٩.

التكثير، وهو مضاف، فمن شأنه أن يضاف إلى المفرد، كالمائة والألف، فإضافتها إلى الجمع يجذبها إلى العدد القليل، وذلك من الثلاثة إلى العشرة لأنه الذي يضاف إلى الجمع، وذلك مناف لوضعها.

وقد تضاف إلى الجمع فيقال: كم رجال عندي؟ تشبيهاً بالعدد الذي يضاف إلى الجمع، وينبغي أن لا يضيفها إلى الجمع القليل، لأنه مناف للتكثير.

ثم الأكثرون على أن جر الاسم بعد (كم) الخبرية بالإضافة لأن (كم) مبهمة وما بعدها مبين لها، وهو مجرور، فوجب أن يكون الجر بالإضافة، كما بعد مائة وألف.

وعن الخليل أن الجرّ بعدها بإضمار (مِنْ) واستدلوا عليه بكثرة ظهور (مِنْ) بعدها كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ﴾ [الزخرف: ٦][1] و﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤] فحذفت للعلم بموضعها، كما حذفت (رُبَّ) بعد الواو والفاء للعلم بها.

وأنشد أبو عليّ في كتاب الشعر على تصويبه قول الأعشى[2]:

١٦٧١ - يا عَجباً للناس إذْ سُوِّيَا كَمْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا ومِنْ سَاخِرِ[3]

فلو لم يكن التقدير: كم ضاحك، لم يعطف عليه بمِنْ، والذي رأيناه في ديوانه (كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذَا وكَمْ ساخِرِ).

ويجوز حذف حرف الجر إذا عُلم موضعه، على ما تقدم في بابه.

«والنصب بعدها قليل»

بنو تميم ينصبون بعد (كم) الخبرية، فيقولون: كم رجلاً عندي، وكم غلاماً لي، تشبيهاً لها بكم الاستفهامية، ولا بأس بوقوعه جمعاً، فتقول: كم رجالاً عندي؟ كما تقول:

---

(١)(وكم من نبي) في: د، ع وهو سهو

(٢)ديوانه ١٤١، برواية (يا عَجَبَ الدهر مني سُوِّيَا).

(٣)البيت في إيضاح الشعر ٦٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦٤. سُوِّيا: أي: علقمة بن علاثة وعامر بن الطفيل. والبيت من قصيدة هجا فيها علقمة ومدح عامراً في المنافرة التي جرت بينهما.

ثلاثة أثواباً.

وقرئ ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾(١)، ويروى قول الفرزدق(٢):

١٦٧٢ - كَمْ عَمَّةٌ لكَ يا جريرُ وخالَةٍ ... فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي(٣)

برفع (عمة) ونصبها، وجرها.

فإذا رفعت فالرفع في الابتداء، وساغ الابتداء بالنكرة، لأنها وصفت بقوله: لك، و(قد حلبت) هو الخبر.

و(كم) فيه إن كانت استفهامية، فهو يسأل عن الحلبات تهكماً واستهزاءً، أي: كم مرة حلبت عليّ عماتك؟ أو كم حلبة؟ أو كم يوماً أو شهراً؟

وإن كانت خبرية فهو يخبر عن العمة بالحلب مرات كثيرة.

وإذا نصبت جاز أن تكون (كم) استفهامية، فالسؤال عن عدد العمّات والخالات تهكماً.

وجاز أن تكون خبرية، فالتكثير للعمات والخالات.

وإذا جررت لم تكن إلا خبرية، لأنّ الاستفهامية لا تُجرّ مميزها.

«فإن قلت: كم عندي رجلاً، نصبت للفصل»

---

(١) الأنعام: ١٦٠ قرأ يعقوب (عشرٌ) بالتنوين، (أمثالُها) بالرفع صفة لعشر، وعن الأعمش (عشرٌ) بالتنوين (أمثالها) بالنصب، والباقون (عشر) بغير تنوين (أمثالِها) بالخفض على الإضافة، انظر الإتحاف ٢٢٠.

(٢) ديوانه ١: ٣٦١.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، والمقتضب ٣: ٥٨ واللمع ١٤٧، والمقرب ١: ٣١٢، وشرح ابن يعيش ٤: ١٣٣، والمغني ١: ٢٠٢، والعيني ١: ٥٥٠، ٤: ٤٨٩ والتصريح ٢: ٢٨٠، والأشموني ١: ٢٠٧، ٤: ٨٠، ٨١ والهمع ١: ٢٥٤، والدرر ١: ٢١١.

الفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. والعشار: جمع عشراء، وهي الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن عليه عشاره.

يجوز الفصل بين (كم) وبين ما يضاف إليه بالظرف وحرف الجر جوازاً حسناً، وبغيرهما في الضرورة، وحينئذٍ لا يجوز جر المميز للفصل بين المضاف والمضاف إليه، بل يجب النصب حملاً على قولهم: ثلاثة أثواباً، ومائتين عاماً، قال القطاميّ(١):

١٦٧٣ - كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً على عَـدَمٍ إذْ لا أَكَـادُ مِـنَ الإقْتَارِ أَحْتَمِـلُ(٢)

وقال آخر(٣):

١٦٧٤ - تَـؤُمُّ سِـنَاناً وكَـمْ دُونَـهُ مِـنَ الأَرْضِ مُحْـدَوْدِباً غَارُهَـا(٤)

أراد: كم فضل نالني منهم، وكم محدودب غارها دونه من الأرض.

وقد جاء بالجر مع الفصل بالظرف وحرف الجر في ضرورة الشعر. قال الفرزدق(٥):

١٦٧٥ - كَمْ في بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ(٦)

---

(١) ديوانه ٣٠.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٢٩٥، والمقتضب ٣: ٦٠، والإنصاف ٣٠٥، واللمع ١٤٧، وجمهرة القرشي ١٥٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٩، ١٣١، والعيني ٣: ٢٩٨، ٤: ٤٩٤، والأشموني ٤: ٨٢ والهمع ١: ٢٥٥، والدرر ١: ٢١٢، والخزانة ٣: ١٢٢. العدم: فقد المال وقلته. والإقتار: الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته.

(٣) نسب البيت لزهير، ونسب لابنه كعب، ونسب للأعشى، وليس في دواوينهم.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٢٩٥، والمحتسب ١: ١٣٨، والعقد ٣: ٢٠٧، والإنصاف ٣٠٦، وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٩، ١٣١، والعيني ٤: ٤٩١، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥، والأشموني ٤: ٨٣، واللسان (غور).

يذكر ناقته أنه يقصد بها هذا الممدوح على بعد الطريق والطريق محدودب لما به من آكام ومتون. والغار: الغائر على معنى فَعِل، كما قيل في الشائك: شاكٌ. وفي سائر الشيء: سارُه، وفي هائر: هارٌ.

(٥) ليس في ديوانه.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٢٩٦، والمقتضب ٣: ٦٢، والإنصاف ٣٠٤، وشرح ابن يعيش ٤: ١٣٠، ١٣٢، والعيني ٤: ٤٩٢، والأشموني ٤: ٨٢.

الدسيعة: العطية. من دسع البعير بجرته قذف بها. ويقال: الدسيع: الجفنة، وهو كناية عن كرمه. والماجد: الشريف.

وأما ما أنشده سيبويه من قول الشاعر(١):

١٦٧٦ - كَمْ فِيهِمُ مَلِكٍ أَغَرَّ وسُوقةٍ　　حَكَمٍ بِأَوْدِيَةِ المَكَارِمِ مُرْتَدِي(٢)

فقد جر مع الفصل، مع أنه لا يقيم بذلك وزناً ولا قافية، وهذا دليل جوازه في الاختيار أيضاً.

وأما قولُ أبي الأسود الدؤلي(٣):

١٦٧٧ - كَمْ بِجُودٍ مقْرِف نالَ العُلَى　　وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ(٤)

فيُروى بجرّ (مقرِف) على الإضافة، ولم يعتد بالفاصل، وبرفعه على الابتداء، والخبر في الحالتين الفعل الذي بعد مقرف، وبنصبه بـ (كم) وهو المختار للفصل.

/ واعلم أنّا بيَّنا أن (كم) مشبهة بالعدد وكما يقبح تمييز العدد بالصفة على ما سيأتي [٤٨٧] قبح تمييز (كم) بها، فلا يحسن: كم ظريفاً عندي، وأقبح منه: كم طويلاً عندي.

---

(١) هو الفرزدق. ديوانه ١: ٣٥.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٢٩٦ برواية (محتبي) وشرح أبيات سيبويه ١: ٥٠٣.

الأغر: المشهور وأصل الغرة، البياض في الوجه. السوقة: الرعية، يقال للواحد والجمع، وللذكر والأنثى، وتجمع على سُوَق. الحكم: الحاكم.

(٣) وقد نسبه صاحب الأغاني لأنس بن زنيم، وهو في ديوانه ١١٣. ونسب لعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢: ١٠.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٢٩٦ والمقتضب ٣: ٦١، والمقرب ١: ٣١٣ والإنصاف ٣٠٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٣٢، وشرح شواهد الشافية ٥٣، والعيني ٤: ٤٩٣، والهمع ١: ٢٥٥، ٢: ١٥٦، والدرر ١: ٢١٢، ٢: ٢٠٦ والأشموني ٤: ٨٢.

المقرف: النذل اللئيم أبوه. يقول: قد يرفع اللئيم جوده وينزل بالكريم بخله. وعلى هامش (د): (فائدة)، وقيل: هو لأنس بن زنيم، وقبله:

لا تهنّي بعد ما أكرمتَني　　فشديد عادة منتزعة

لا يكن وعدُك برقاً خُلباً　　إنَّ خير البرق ما الغيث معه

ويجوز أن يميزها باسم موصوف كقولك: كم غلاماً صالحاً لك، وكم نخلاً طويلاً لك، وإن شئت: طوالاً لأنك لم تجمع مفسر (كم)، وإنما جمعت صفته، وذلك لا مانع منه.

وتقول: كم نخلاً لك حاملاً، وحاملة وحاملات، بالرفع والنصب فيهن، فالإفراد والتذكير حملاً على لفظ (كم) والتأنيث والجمع حملاً على المعنى لأن (كم) لما فسر بالنخل كانت نخلاً في المعنى، والنخل يجوز إفراد وصفه، وجره وجمعه، فإذا رفعت بـ (كم) مبتدأ، ونخلاً: مميز ولك: صفته، وهو متعلق بمحذوف، أي: كم نخلاً كائناً لك، وحامل: خبر المبتدأ.

وإذا نصبت فـ (لك) خبر المبتدأ، وحاملاً : منصوب على الحال من الضمير المستكن في الجار.

ويقبح أن يكون صفة لـ (نخل) لأنك فصلت بين الصفة والموصوف بالخبر، ولا يبعد جوازه، لأنَّ الخبر يحتاج إليه المبتدأ، فالفصل به كَلَا فصل.

وتقول: كم غيره لك، وكم مثله لك، لأن غيراً ومثلاً لا يتعرفان بالإضافة.

وكم خيراً منه لك، وكم غيره مثله لك، تنصب (غيراً) بـ(كم) وتنصب مثله لأنه صفة لغير.

«وتكون في موضعَيْها مرفوعة، كما مثلنا»

(كم) اسم فلا بدّ لها من إعراب واللفظي محال، لأنها مبينة، فبقي الحكمي وقد ذكرنا أن حقيقة الحكمي[1] أنك متى أزلت المحكوم عليه بالإعراب، ووضعت مكانه ما يقبله لفظه ظهر فيه، فهي إنْ كانت مرفوعة لم تكن إلا مبتدأة أو خبر مبتدأ.

فالمبتدأة كقولك في الاستخبارية: كم غلاماً لك؟ وفي الخبرية: كم رجلاً عندي.

فـ(كم) في الموضعين مبتدأة، والجار والمجرور خبرها، كأنك قلت: أيّ عدد من الغلمان لك؟ وكثير من الرجال عندي.

---

(١)(وقد ذكرنا أن حقيقة الحكمي) ساقط من: ع.

وخبر المبتدأ كقولك: كم ذراعاً ثوبك؟ وكم رجلاً عبيدك؟

وإنما جعلناها خبر مبتدأ لأنها نكرة اجتمعت مع معرفة، ولا يبعد جعلها مبتدأة أيضاً لعمومها، والعموم في الاستفهام أكثر تحقيقاً منه في الخبر. ولا تكون فاعلة، ولا مفعولاً لم يسم فاعله، ولا اسم (كان)، ولا خبر (إنّ)، لأن هذه الأشياء لا بدّ من تقديم العامل عليها، و(كم) لا يتقدم الفعل عليها، لأن الاستفهام لا يرتفع بما قبله، والخبرية محمولة على (رب) وتلك لا يعمل فيها ما قبلها.

«ومنصوبة كقولك: كم ثوباً لبست؟ وكم غلاماً شربت؟»

كم إذا كانت منصوبة كانت مفعولاً به كما مثلنا.

ومصدراً كقولك: كم قمت، إذا أردت كم قومة، وكم جملة حملت، وهي المصدر الذي لم يجانس الفعل.

ومفعولاً فيه زماناً ومكاناً، فالزمان، كقولك: كم يوماً سرت؟ والمكان، كقولك: كم فرسخاً عدوت؟ وهي على كل حال على حسب المميز.

وخبر كان، كقولك: كم صار غلمانك.

وقد يأتي الموضع محتملاً أشياء تقول: كم ضربت، فيجوز أن تريد به المفعول به، أو المصدر، أو الزمان. أو المكان. قال:

١٦٧٨ - فكَمْ قد فَاتَنِي بَطَلٌ كَمِيٌّ ... ويَاسِرُ فِتْيَةٍ سَمْحٌ كريمٌ(١)

وإذا قلت: كم رجلاً أكرمتَه؟ فلك أن تَجْعَلَ (كم) مبتدأة، كقولك: زيد ضربته، أو منصوبة بفعل محذوف، كأنك قلت: كم رجلاً أكرمت أكرمته.

وإذا قدرت الفعل الناصب فقدره بعد (كم) لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٢٩٥ برواية (هضوم) مكان (كريمٌ)، والمقتضب ٣: ٦٢، وهو للأشهب بن رميلة في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٧٥.

ولا يكون مفعولاً معه، لأن واو (مع) لا يتقدم على العامل، فإن قدّمت العامل أعملتَ في (كم) ما قبلها.

ولا يكون مفعولاً له لأن شرطه أن يكون مصدراً حقيقيًّا، ولا حالاً، ولا مستثناة، ولا اسم إن، ولا منفية بلا، والعلة ظاهرة.

«ومجرورة، كقولك: إلى كم بلداً سرت؟ وبكم إنسان مررت؟»

(كم) تكون مجرورة في الموضعين بحرف الجر، كما مثلنا، وبالإضافة كقولك: عبد كم رجل شريت؟ ورزقُ كم رجل أطلقتَ؟

وكقولهم: على كم جذعاً بُنِيَ بيتُك[١]؟

وعن الخليل[٢]: أن من العرب من يخفض جذعاً، والوجه النصب، لأنه ليس موضعَ تكثير، وإنما سؤال واستفهام عن عدد الجذوع.

ومن خفض أضمر (مِنْ) لدخول (على) عوضاً عنها، كما جعلوا (هاء) التنبيه و(ألف) الاستفهام عوضاً من واو القسم في قولهم: لاها الله ذَا[٣]، وآ الله لأفعلن[٤].

ولا ينجر بـ (ربّ) ولا (حتى) لأنهما لا يدخلان عليها، وينجر بـ (مذ، ومنذ) لأنهما يليان الزمان.

و(كم) إذا فسرت بالزمان كانت إيّاه، كقولك: مذ كم قدمت؟ ومذ كم خرجت؟

«ويجوز حذف مميزها في الموضعين، كقولك مستفهماً: كم درهمك؟ ومخبراً: كم جاءني رجل/ أي: كم دانقاً وكم مرةً» [٤٨٨]

قد بينا أن (كم) اسم لعدد مبهم في الخبر والاستخبار فكما يجوز حذف مميز العدد

---

(١)انظر المفصل ١٨٠، وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٨.

(٢)انظر الكتاب ١: ٢٩٣، والشاهد فيه (على كم جذع بيتك مبنيٌّ؟).

(٣)انظر المقتضب ٢: ٣٢١، وشرح الرضي للكافية ٢: ٣٣٥، وانظر السير الحثيث ٤٣٥ في تحقيق جملة «لاها الله، ذا، أو إذًا» فإنه مفيد جدًا.

(٤)انظر الكتاب ١: ٢٩٣ وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٨.

إذا دلّ عليه الدليل، كقوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي: عشرون رجلاً، ومائتي رجل، وإلى مائة ألف نفس، فكذلك يجوز حذف مميز (كم) عند الدليل.

فإذا قلت في الاستخبار: كم درهمُك؟ فـ(كم) مبتدأ، ودرهمك: خبره أو على العكس، والمفسر محذوف مدلول عليه بالحال، والتقدير: كم دانقاً، أو كم قيراطاً درهمك؟

فإن قلت: فأي فائدة في هذا الاستخبار، إذ قد علم أن كل درهم ستة دوانيق، واثنا عشر قيراطاً، وهل هذا في عدم الفائدة إلا بمنزلة قولك: كم سبعاً درهمك؟

قلت: الدراهم إنها اختلفت باختلاف النواحي والأمم، ولهذا قال الفقهاء الدرهم الطبري ثمانية دوانيق، والعراقي ستة دوانيق، فكأنه يسأل عن تعيين جنس الدرهم.

وتقول: كم مالك؟ أي: كم درهماً أو ديناراً مالك؟ وكم غلمانك؟ أي: كم نفساً غلمانك؟

وإذا قلت في الإخبار: كم جاءني رجل، فأنت مستكثر للمرار أو أزمنتها، أو أمكنتها، على حسب ما يدل عليه كلامُك.

قال أبو علي(١): وتقول كم جاءك رجل، فتجعل كم مراراً، فيكون موضعها نصباً بأنها ظرف.

وهذا القول يؤذن بأن المرة إذا انتصبت فهي زمان، كقولك: جئت مرتين، ولا نعرف أن المرة من أسماء الزمان.

ووجه تصحيحه: أن تجعله على حذف المضاف، أي: جئت زمان مرتين، ومرة إذا جعلناها من أسماء الزمان كانت من الظروف المتصرفة، تستعمل ظرفاً كقوله(٢):

---

(١)انظر الإيضاح العضدي ٢٢٤.

(٢)هو علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – كما في اللسان والبداية والنهاية ١١: ١٠٣ ط هجر.

١٦٧٩ - أَفْلَحَ مَنْ كانَتْ لَهُ قَوْصَرَهْ يَأْكُلُ منها كُلَّ يومٍ مَرَّه[(١)]

وغير ظرف، كقوله تعالى: ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [التوبة: ١٣].

وحذف المميز مع الاستفهام حسن، ومع الخبرية قبيح، لما فيه من حذف المضاف إليه وتبقية المضاف[(٢)].

«وتقول: كم رجل جاءك وجاؤوك؟ حملاً على اللفظ والمعنى»

(كم) اسم للعدد، والعدد جملة منقسمة إلى وحدان، وهي مفردة اللفظ، مجموعة المعنى، فإذا أعدت إليها ضميراً جاز لك أن تراعي لفظها منفردة، وهو الأجود، لأنه الظاهر، فتقول: كم رجل جاءك؟ فكم: مبتدأ، وجاءك: خبره، وفيه ضمير يعود على (كم).

وأن تراعي معناه فتجمعه فتقول: كم رجلاً جاؤوك؟ كأنك قلت: أعشرون رجلاً جاؤوك أم ثلاثون[(٣)]؟ وكم رجلٍ جاؤوك؟ كأنك قلت: رجال كثير جاؤوك، وفي التنزيل: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [النجم: ٢٦]، فأعاد الضمير إلى (كم) مجموعاً.

وأما قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فقد ذكر الزجاج: أن (كم) مبتدأ والضمير في (أهلكناها) يعود إلى القرية، وهو صفة لها، والضمير في (هم) عائد إلى أهل قرية المحذوف، لأنَّ التقدير: وكم من أهل قرية، ولم يأت لـ (كم) بخبر في الآية[(٤)].

ثم إنه أجاز أن تكون (كم) في موضع نصب بفعل دلّ عليه (أهلكناها) كأنه قال:

---

(١) الرجز في المنصف ٣: ٨٨، وفتح القدير ٦: ٣٠٠، واللسان (قصر)، والقَوْصَرَة والقَوْصَرَّة مخفف ومثقَّل: وِعاءٌ من قصب يرفع فيه التمر من البواري. قال ابن دريد: لا أحسبه عربياً.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٢٩.

(٣) (كأنك قلت أعشرون رجلاً جاؤوك أم ثلاثون) ساقط من: ع.

(٤) جاء في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٣١٨: «وموضع (كم) رفع بالابتداء وخبرها (أهلكناها)».

وكم من أهل قرية أهلكنا أهلكناها، كقولك: زيداً ضربتُه، وفيه نظر، لأنا إذا جعلنا (أهلكناها) صفة لـ(قرية) فكيف يصح تفسيره لناصب قبل الموصوف؟ ولأن الضمير إذا عاد إلى قرية فليس بينه وبين (كم) تعلّقٌ، فلا يصح أن تكون (كم) في موضع نصب بفعل دل عليه (أهلكناها) كما أنّك إذا قلت: كم من غلام امرأة أكرمتها، لم يصح أن تكون (كم) في موضع نصب دل عليه (أكرمتها) لأن الضمير يعود إلى المرأة، لا إلى (كم).

وذكر الزمخشري في المفصل[١] هذه الآية، واستشهد بها على أنك إذا حذفت مضافاً وبَـقَّيْتَ مضافاً إليه جاز أن تعيد الضمير تارة إلى المضاف المحذوف، وتارة إلى المضاف إليه الثابت.

ويبقى على قوله (كم) بلا خبر أيضاً، ولا خفاء في فساده.

وتقول: كم رجل قائم وقائمون؟ وكم امرأة رأيتها ورأيتهن؟

ويجوز: رأيته مراعاة لجهة (كم) وحدها، وكم جارية مبيعة ومبيعات؟

«وتقول: كم ماكث أخواك»

ماكث: مبتدأ، وأخواك: مرتفع به؛ لاعتماد ماكث على الاستفهام الذي في كم، كما تقول: أقائم أخواك؟ كأنك قلت: أعشرين يوماً ماكث أخواك؟

وكذلك تقول[٢]: متى ذاهب غلاماك؟ وكيف سابقة فرساك؟ وموضع (كم) من الإعراب النصب على أنه ظرف، أو مصدر على حسب ما تقصده، والمميز محذوف تقديره، كم يوماً أو شهراً ماكث أخواك؟

وكذلك تقول: كم سرتَ؟ أي: كم يوماً أو كم ساعة سرتَ؟

---

(١)انظر المفصل ١٨٣.

(٢)من (ماكث مبتدأ) إلى (وكذلك تقول) ساقط من: ع.

«وكم أخواك ذاهبان؟»

أخواك: مبتدأ، وذاهبان: خبره، وكم مرار[1]، أو ظرف، كأنك قلت: كم مرة أخواك ذاهبان؟ أو كم يوماً أخواك ذاهبان؟

ولا يجوز نصب ذاهبين على الحال، لأن السؤال حينئذٍ يكون عن عدد الأخوين، وذلك عبث لأنَّ التثنية معلومة العدد.

/ «وكم قومُك ذاهبون وذاهبين؟» [٤٨٩]

إذا قلت: ذاهبون، بالرفع فقومُك: مبتدأ، وذاهبون: خبره، و(كم) سؤال عن المرار أو الأيام.

وإذا قلت: ذاهبين بالنصب فكم: مبتدأ ، وقومك: خبره، وذاهبين منصوب على الحال، والسؤال عن عدد القوم في حال ذهابهم، كما تقول: أين زيدٌ واقفاً؟ سألت عن استقراره في حال وقوعه، فكذلك سألت عن القوم في حال ذهابهم.

وكذلك إذا قلت: كم نخلك حاملاتٍ؟ بالنصب كان السؤال عن عدد النخل في حال حملها.

«وبكم ثوبُك مصبوغٌ ومصبوغاً»

إذا رفعت (مصبوغاً) كان ثوبك: مبتدأ، ومصبوغٌ: خبره، والجار متعلق به، والسؤال عن أجرة الصِّبْغ، كأنك قلت: أبعشرين درهماً صُبِغَ ثوبُك أم بثلاثين؟

وإذا نصبته كان ثوبُك: مبتدأ، وبكم: خبره، ومصبوغاً منصوب على الحال، والسؤال عن ثمن الثوب حين اشتري مصبوغاً كم كان، وتقول: بكم دارُك مكراةٌ ومكراةً؟ إن رفعت كان السؤال عن الكراء.

وإن نصبت جاز أن يكون السؤال عن ثمنها حال كونها مكراةً، وجاز أن يكون السؤال عن أجرتها، فالحال حينئذٍ تكون مؤكّدة.

---

(١)(مصدر) بدلاً من (مرار) في: ع.

«وكأينْ: ويقال: كاءٍ، مثلُها في التكثير، تقول: كأين رجلاً لقيتُ؟»[(١)]

كأينْ: ليست مفردة لأنها قد جيء بها منونةً، فلو كانت مفردة لكانت معمولة بغير عامل، ولأن تركيب كأين لا أصل له في العربية، بل هي مركبة من كاف التشبيه وأي، وقد خلع عن الكاف معنى التشبيه، ولهذا لم تتعلق بشيء قبلها من فعل، أو معنى فعل، ولكنه أعمل لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وخلع عن (أي) أيضاً جميع معانيها الخمسة، فصارتا كلمة واحدة دالة في معنى ثالث، مغاير لمعنى المفردين، إلا أن فيها لمحة من معنى (أي) التي هي صفة، لأنّك إذا قلت: مررت برجل أيِّ رجل، فإنما تريد به البليغ الكامل في شأنه، وذلك تكثير الرجولية، وهذا مذهب (كأين)، فإنها في التكثير بمنزلة (كم) الخبرية، لكنهم لما لم يمكنهم الجر بها للزوم التنوين لها، نصبوا بها كما ينصب المميز بعد العدد المنون فقالوا: كأين رجلاً لقيت؟ فكأين: في موضع نصب بلقيت لأنه مفعول به.

وإذا قلت: كأين أتاني رجلاً، فكأين: مبتدأ، وأتاني: الخبر، كما تكون (كم) كذلك.

وفيها خمس لغات:

-كأينْ: وهو الأصل.

-وكاء: مثل كاع زيدت الألف بعد كاف التشبيه، وحذفت الياءان المكسورة؛ لأنها طرف، والساكنة لالتقاء الساكنين هي والتنوين، ووزنها كاف إذ لم يبق من (أي) إلا فاء الفعل.

-وكَأْيٍ مثل كَعْيٍ، إما بحذف عين الفعل فوزنها كفل، وإما بحذف لام الفعل؛ لأنها ظرف فوزنها كفَعٍ.

-وكَيْءٍ: مثل كيع بتقديم عين الفعل، لأنها أقرب إلى الهمزة، فوزنها كَعْفٍ، وإما بتقديم اللام فوزنها كلف، وتكون الياء الأخرى قد حذفت إما اعتباطاً، وإما لالتقاء الساكنين.

-وكيءٍ: مثل كَعٍ ووزنها كفٍ.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٣٤.

واللغة الأولى هي الأصل الواردة في القرآن.

وتتلوها الثانية، وبها قرأ ابنُ كثير[1] وهي الكثيرة في الأشعار.

والثالثة والرابعة متقاربتان.

والخامسة أردؤها لبقاء الاسم المعرب على حرف واحد من غير عوض عما حذف، وإنما جرأهم عليه تركيب الكاف، وامتزاجه بها امتزاجاً شديداً، كما قالوا: أيش؟ وأصله: أيّ شيء؟ فلم يبق من شيء إلا الشين الذي هو فاء الفعل، لإضافة (أي) إليه وامتزاجها به.

وإذا وقفت عليها في اللغات حذفت التنوين.

«وأكثر استعمالها مع (من)»

للتوكيد والتعويض من خلع معنى الكلمتين قبل التركيب، ولم يرد في التنزيل إلا هكذا.

«ومنه ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾»

﴿عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: ٨]﴿وَكَأَيِّن مِّن نبي قُتِلَ﴾ [آل عمران: ١٤٧][2]، وقال طرفة[3] أنشده أبو سعيد:

١٦٨٠ - وكائِنْ تَرَى مِنْ يَلْمَعِيٍّ مُحَظْرَبٍ ... ولـيسَ لـه عنـدَ العَـزَائِمِ جُـولُ[4]

---

(١) قرأ ابن كثير (وكائِن) الهمزة بين الألف والنون في وزن كاعن، وهذه القراءة إحدى لغاتها. انظر السبعة ٢١٦، والإتحاف ١٧٩.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر، وكذا يعقوب (قُتِل) بضم فكسر مبنياً للمفعول، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ الباقون (قاتل) على وزن فاعل. انظر الإتحاف: ١٨٠.

(٣) ديوانه ١٨٧.

(٤) البيت في إصلاح المنطق ٨٧، والمعاني الكبير ١: ٥٩٨، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٣٥، والزهرة ١٥، والموشى: ٣١. اليلمعي: الحديد اللسان والقلب.

والمحظرب: الفصيح المتفنّن. يقال: ليس له جُول، أي: غريمة وعقل يمسكه.

وأنشد أبو علي لجرير(١):

١٦٨١ ـ وكَائِنْ بالأَبَاطِحِ من صَدِيقٍ يَرَاني لَوْ أُصِبْتُ هو المُصَابَا(٢)

وقال آخر(٣):

١٦٨٢ ـ وكَائِنْ رَدَدْنا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ يَجِيءُ أمامَ الخيلِ يَرْدِي مُقنعاً(٤)

وقد استعملت أيضاً بغير (مِنْ) كما استعملت (كم) أيضاً بغير (مِنْ) لأنها جارية مجراها، وأيضاً فالمقصود من (مِنْ) التبيين، وذلك يحصل بالنكرة المنصوبة بعدها كما في العدد، ألا ترى أنك تقول: عشرون درهماً، والأصل: عشرون من الدراهم، فصار (من، والجمع، والألف، واللام) نسياً منسيًّا، وقام النكرة المنصوبة مقامها. قال الأعشى(٥):

١٦٨٣ ـ وكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ونِعْمَةً قَدِيماً ولا تَدْرُونَ ما مَنُّ مُنْعِمِ(٦)

«وكذا: مثلها»

أي مثل (كم) في أنّها اسم للعدد وكناية عنه.

قال الخليل(٧): إذا قلت: له عليَّ كذا درهماً، فكأنك قلت: له عندي كالعدد درهماً، وهي في الأصل مركبة من كاف التشبيه، و(ذا) الذي هو اسم الإشارة، فخلع عن الكاف

---

(١) ديوانه ١٧ الصاوي.

(٢) البيت في المقرب ١: ١١٩، وأمالي ابن الشجري ١: ١٠٦، وشرح ابن يعيش ٤: ١٣٥، والمغني ٢: ٥٤٨، والهمع ١: ٦٨، ٢٥٦، ٢: ٧٦، والدرر ١: ٤٦، ٢١٣، ٢: ٩٢ والأشموني ٤: ٨٧، والخزانة ٢: ٤٥٤.

(٣) هو عمرو بن شاس. كما نسب في الكتاب.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٢٩٧، والهمع ١: ٢٥٦ والدرر ١: ٢١٣، المدجج: اللابس السلاح تامًّا. يردي: يمشي الرديان، وهو ضرب من المشي فيه تبختر. والمقنع بالسلاح كالبيضة والمغفر ونحوهما مما يوضع على الرأس.

(٥) ديوانه ١٢٧.

(٦) انظر المغني ٢٤٧، والرواية (ومنةً)، والبحر ٣: ٦٥. المعنى: وكم لنا عليكم من فضل، وكم لنا في رقابكم من نعم، ولكنكم لا تشكرون نعمة المنعمين.

(٧) انظر الكتاب ١: ٢٩٨ وفيه: «له عليّ ألف درهم عرفاً».

معنى التشبيه، وعن (ذا) معنى الإشارة؛ لأن (ذا) يشار به إلى كل مفرد مذكر، فصار بعد التركيب يشار به إلى العدد خاصة، وذلك خلاف ما وضعت له، ولما ثقلت بالتركيب، لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث، ولم يوصف، ولم يدخل عليه حرف التنبيه، فلا يقال: لها (ذا) لأن الكاف ركب معه، فلا يجوز الفصل بينهما، ولكن يقال هكذا، وحينئذٍ يجوز أنْ يشير به إلى غير العدد، وفي التنزيل: ﴿أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢] وقال: مالك بن زيد مَناة[١]:

١٦٨٤ - أَوْرَدَها سَعْدٌ وسَعْدٌ يَشْتَمِلْ ... ما هَكَذَا تُورَدُ يا سَعْدُ الإِبِلْ[٢]

«ومنه: له عليَّ كذا درهماً، وكذا درهمٍ، وكذا درهمٌ، وقضية العربية أن يلزمه في النصب عشرون، وفي الجر مائة، وفي الرفع واحد»

لما كانت (كذا) كناية عن العدد، فإذا قال: له عليّ كذا درهماً، فنصب يلزمه عشرون درهماً، لأن أقل عدد يميز بالمفرد المنصوب وهو غير مركب عشرون.

وبهذا قال أبو حنيفة، ووافقه أبو إسحاق المروزي[٣] من أصحابنا[٤] فيما إذا كان المقرّ عارفاً بالعربية.

ولو قال: له عليَّ كذا درهم، بالجرّ، فقضية العربية أن يلزم مائة درهم، لأنه أقل عدد يميز بالمفرد المجرور. وهو رواية عن أصحاب أبي حنيفة.

---

(١) هو من عدنان جدّ جاهلي، انظر الأعلام ٦: ١٣٥.

(٢) البيت في طبقات فحول الشعراء ١: ٣٠، والعقد ٣: ١٠٨، وجمهرة الأمثال ١: ٩٣، والكشاف عند تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها المزمل﴾ واللسان (شرع) ١٠: ٤٠ والمستقصى ١: ٢.
الاشتمال: إدارة الثوب على الجسد كله، يقول: إن الاشتمال يعوق الرجل عن إحسان عمله، إنما يتطلب العمل التشمير يضرب مثلاً لمن قصر في الأمر ولم يأخذ له أهبته. وسعد هو سعد بن زيد مناة، أخو مالك، وكان مالك هذا آبل أهل زمانه، ثم إنه تزوج وبنى بامرأته فأورد أخوه الإبل فلم يحسن القيام عليها والرفق بها، فقال مالك هذا البيت.

(٣) هو إبراهيم بن أحمد، فقيه انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سُرَيْج (ت ٣٤٠ هـ) في مصر. انظر طبقات الأسنوي ٢: ٣٧٥، والأعلام ١: ٢٢.

(٤) (رحمهم الله) في: ع.

والمشهور من مذهبه أنّه لا يلزم إلا درهم واحد، كما هو مذهبنا المشهور.

وعن بعض أصحابنا أنه يلزمه بعض درهم، وهو اختيار ابن الصباغ[1]، فكأنه قال: كذا من درهم، وهو بعيد، إذ لا دليل على إضمار الحرف.

ولو قال: له عليَّ كذا درهمٌ، بالرفع، يلزمه درهم واحد، بلا خلاف، لأن العدد لا يفسر بالمرفوع، وقد لفظ بدرهم فيلزمه.

وكذا لو قال: عليَّ كذا درهمان، ألزمناه درهمين لأنه مثنى مرفوع، كما إذا قال: درهم بالرفع، والمشهور من مذهبنا أنه يلزمه درهم واحد، سواء نصب أو جرّ أو رفع، فكأنه قال في النصب: أعني درهماً، وفي الجر: تضمر (من) التي للتبيين، وفي الرفع كأنه قال: له عليَّ شيء هو درهم.

ولو قال: له علي كذا كذا درهماً، يلزمه في حكم الإعراب أحدَ عشرَ درهماً، لأنه أول عدد مركب يفسر بمفرد منصوب، وبه قال أبو حنيفة، ووافقه أبو إسحاق في العالِمِ بالعربية.

ولو قال: عليَّ كذا وكذا درهماً، يلزمه في حكم الإعراب أحدٌ وعشرون درهماً، لأنها أول عدد معطوف يميز بمفرد منصوب.

ثم إذا قلت: له عليَّ كذا درهمٍ بالجرّ، فالظاهر أن (كذا) مضافة إلى (درهم) ولو كان أسماء الإشارة لا تضاف، وأنه أجيز إضافتها لكونها كناية عن العدد.

وإذا قلت: كذا درهماً، بالنصب، فانتصابه بما في الكاف من الإبهام، أو بما في (ذا) من الإبهام.

***

---

(١) هو عبد السَّيِّد بن محمد، أبو نصر البغدادي، المعروف بابن الصباغ، فقيه شافعي، برع حتى رجحوه في المذهب على الشيخ أبي إسحاق (ت٤٤٧ هـ) انظر طبقات الأسنوي ٢: ١٣٠، والأعلام ٤: ١٣٢.

«فصل:

(الحكاية) أن تجيء بالقول على استبقاء سيرته الأولى»

الحكاية: في اللغة مصدر قولك: حكيت عنه الكلام حكايةً، وحكوتُ، لغةٌ حكاها الجوهري[١] عن أبي عبيدة، وحكيتُ فعلَه، وحاكيتُهُ إذا فعلتَ مثلَ فعلِه، والمحاكاة المشابهة، يقال: فلان يحكي الشمس حسناً، ويحاكيها بمعنى، وبهذا المعنى هي عند النحويين.

قال صاحب الكشاف[٢]: الحكاية أن تجيء بالقول على استبقاء سيرته الأولى.

ومعنى ذلك أن تورد اللفظ المحكيّ بعينه، من غير تغيير له بزيادة ولا نقصان.

والسيرة: الطريقة يقال: سار بهم سيرةً حسنةً. والحكاية في كلام العرب إما بعد القول، أو بمن أو بأي، أو حكاية الجمل المسمى بها.

ونحن نذكر حكم كل واحد منهما على سبيل الاختصار، بتوفيق الله تعالى.

«فإن كانت بعد القول لم تغير مفرداً كان أو جملة، تقول: قال عمرو: زيدٌ أو زيداً أو زيدٍ، أي لفظ بهذه الكلمة هكذا»

قد ذكرنا أن بني سُليم يُـجْرُونَ القولَ مُـجْرى ظننت[٣].

والأكثرون إنما يفعلون ذلك في استفهام المخاطبَ وأوردنا شواهده في باب ظننت، ويحكون بعد القول، أما الجملة فسنذكر حكمه، وأما المفرد فتحكيه على لفظه، مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً على طريق اعتقاد أن العامل في حكم المنطوق به، كما إذا سمعت رجلاً يقول، زيدٌأو زيداً أو زيدٍ، فتحكي ما سمعت.

---

(١) الصحاح (حكى)٦: ٢٣١٧.

(٢) الكشاف ١: ٨٥ وفيه «الحكاية أن تجيء بالقول بعد نقله على استيفاء صورته».

(٣)انظر المفصل ٢٦١.

«/ ويَنصب القولُ ما يقتضيه من المفردات، كقولك: قلتُ شعراً» [٤٩١]

هذا ليس من الحكاية في شيء، وإنما هو بيان ما ينصبه القول من المفردات، فإنه فعل متعدّ، فتقول: إنه ينصبُ ما يصح أن يكون مقولاً، فتقول: قلت شعراً، وقلت كلاماً حسناً.

فلو قلت: قلت حجراً، صح إن قصدت الاسم، وامتنع إن قصدت المسمّى. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣] فسلاماً: ليس منصوباً بقالوا، وإنما هو منصوب بفعل محذوف، والتقدير: سلمنا تسليماً، فأوقع سلاماً موقع تسليم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ۖ﴾ [هود: ٦٩].

فنصب الأول على معنى البشارة، والمحكي إذا كان معنى الكلام انتصب لا غير، فإذا سمعت قائلاً يقول: لا إله إلا الله، فتقول: قال حقًّا، أو قال صدقاً.

وإذا سمعت مَنْ يقرأ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[التوبة: ٣٠] فتقول: قالوا باطلاً، أو قالوا كذباً، لأنك إذا لم تحك لفظه، تعين إعطاء ما يستحقه من الإعراب، وهو النصب، لأن ذلك الكلام مقول، وسلام الثاني: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أمري سلامٌ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾[النحل: ٣٠][1] فهو منصوب إما بفعل مقدر تقديره: أنزل خيراً أو بنفس القول على باب المعنى، على حد قولهم: قال فلان خيراً، وقال الآخر شرًّا، بخلاف قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[النحل: ٢٤] فرفع على تقدير: هي أساطير الأولين، ولم ينصب، لأنه يصير التقدير: أنزل أساطيرَ الأولين، وهم لم يعتقدوا أنه منزل.

---

(١) (وقال الذين.....) في د، ع، وهو سهو.

«وتقول: قال زيد: أنا منطلق، وهو منطلق، وقلت: أنا منطلق، وأنت منطلق»

العوامل لا تعمل في الجمل، لأنه كلام عمل بعضُه في بعض، فلا يعمل فيه غيره، وإنما يحكم على موضعها بالنصب، فإذا حكيت الجملة بعد القول فلا تغيره، لأنك إذا غيرته لم تكن المقولة، وفي التنزيل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وإذا سمعت زيداً يقول: أنا منطلق، وحكيته قلت: قال زيد: أنا منطلق، ويجوز: قال زيد: هو منطلق، لأنه غائب، وإن كان مخاطباً، جاز أن تقول: قلت أنا منطلق حكاية للفظه، وقلت: أنت منطلق حملاً على خطابه.

وأجازوا أن تقول: قال زيد: إني منطلق، وإنه منطلق، وقلت: إني منطلق، وإنك منطلق، لأنك لم تغير معنى الجملة، وإنما زدت توكيداً في الكلام.

ولا يجوز نعت الأسماء المذكورة في الجمل المحكية، ولا تأكيدها، ولا وصفها، ولا العطف عليها، فإذا حكيت كلام مَنْ يقول: زيد منطلق، فلا يجوز أن تقول: قال فلان زيد الظريف منطلق، ولا زيد نفسه منطلق، ولا زيد وعمرو منطلق، لأن ذلك كله يخرجه عن نفس الحكاية.

ويجوز تقديم الجملة المحكية على القول، لأنها مفعول، والعامل فعل متصرف، إلا إذا بنيت القول للمفعول فقلت: قد قيل زيد منطلق، فلا يجوز: زيد منطلق قد قيل، لأنه أقيم مقام الفاعل، والفاعل لا يُقدَّمُ على الفعل، فكذلك ما أقيم مُقامه.

وأجروا (سمعت) مجرى (قلت) لأن المسموع محكي كالمفعول، قال ذو الرمة[١]:

١٦٨٥ - سَمِعْتُ: الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً   فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ: انْتَجِعِي بِلَالَا[٢]

---

(١) ديوانه ٣: ١٥٣٥.

(٢) البيت في المقتضب ٤: ١٠، والكامل ١: ٣٩٦، والنوادر ٣٢، والعقد ٢: ٣٣٣، والإفصاح ٣٣٠، ودرة الغواص ١٠٥، وأسرار العربية ٣٩٠، والأشموني ٤: ٩٣، والخزانة ٤: ١٧، والتصريح ٢: ٢٨٢.

الانتجاع: التردد في طلب العشب والماء. وعلى هامش ع: أي: يأتون لطلب معروفه.

لا ينشد إلا برفع (الناس) كأنه سمع قائلاً يقول: الناس ينتجعون غيثاً فحكى ما سمع، وصيدح اسم ناقته، فالجملة قد سدت مسد قول محذوف، وأنشد صاحب الكشاف(١):

١٦٨٦ - تَنَادَوْا بالرحيلُ غَداً　　وفي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي(٢)

فرفع (الرحيلُ) على الحكاية، لأن (تنادوا) في معنى (قالوا) كأنه سمع قائلاً يقول: الرحيلُ غداً، فحكاه كما سمعه.

وإذا سمعت رجلاً يلحن فيقول: خاطبت أخوك، جاز أن يحكى كلامه جرياً على سنن القول، وجاز أن يرده إلى الإعراب الصحيح، لأنه الأصل، فتقول: قال فلان خاطبت أخاك.

«وإن كانت بـ(مَنْ) فإن سألت بها عن نكرة، قابلت حركتها بالمجانس من حروف المد، كقولك لمن قال: جاءني رجل: مَنو؟ ورأيت رجلاً: مَنا؟ ومررت برجل: مَني؟ وإذا ثُنِّي، أو جُمع، أو أنث، قلت: مَنان، ومَنَيْن، ومَنُون، ومَنِين، ومَنَه، ومَنْتَان، ومَنْتَيْن، ومَنَاتٍ، ونوّن مَنَان وأخواته، وتاء منات ساكنتان(٣)»

[٤٩٢] / هذا وإن كان استفهاماً لكنه ضرب من الحكاية، وكان القياس أن تعاد الكلمة

وعلى هامش: ع أيضاً: بلال هو ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، قاضي البصرة وواليها، ممدوح ذي الرمة، وكان جواداً.

(١) عند قوله تعالى: ﴿ألم ذلك الكتاب﴾ انظر الكشاف ١: ٨٥.

(٢) البيت في المحتسب ٢: ٢٣٥، وسر الصناعة ١: ٢٣٢، والمقرب ١: ٢٩٣، ودرة الغواص ١٠٩، والخزانة ٤: ٢٣، وشواهد الكشاف، ٤: ٤٢٨. الترحال مصدر جاء على التفعال بمعنى الترحل.

وعلى هامش: ع: والحكاية أبلغ مما لو نصب، لأنها تدل على استقامة هذا الكلام فيما بين الناس، ويدل على أنه آثر الممدوح خلفاً عن كل غيث حين أطبق الناس على طلب الغيث. وقوله (وفي ترحالهم نفسي) مبالغة حسنة؛ لأنه أبلغ من أن يقول: نفس تهلك ونحوه. وأما قولهم (تنادوا بالرحيل) فالاستدلال فيه على الرفع والنصب على ارحلوا الرحيل، فحكى المنصوب في لفظ القائل.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٤.

جمعاً بالألف واللام، أو تضمر، لأنها صارت معهودة، لتقدم ذكرها، إلا أنهم عدلوا عن ذلك، لئلا يتوهم أنه معهود غير الأول، فزادوا على (من) في الوقف زيادة تُؤذن بأنه قد يقدم كلام هذا إعرابه، وأن القصد إليه لا إلى غيره، وكانت تلك الزيادة من حروف المد واللين، لأنها تجانس الحركات، فقابلوا كل حركة في لفظ المذكر بما يجانسه من هذه الحروف، فزادوا في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً وفي الجرّ ياء.

فإذا قال القائل: هذا رجلٌ، قلت: مَنو؟

وإذا قال: رأيتُ رجلاً، قلت: مَنا؟

وإذا قال: مررتُ برجل، قلت: مَني؟

وإذا قال: هذان رجلان، قلت: مَنانِ؟

وإذا قال: رأيتُ رجلين، أو مررت برجلين، قلت: مَنين؟

وإذا قال: هؤلاء رجالٌ، قلت: مَنُون؟

وإذا قال: رأيت رجالاً، أو مررت برجالٍ، قلت: مَنين؟

وإذا قال: هذه امرأةٌ، أو رأيتُ امرأة، أو مررتُ بامرأة، قلت: مَنَهْ، أو منت، كما تقول: ابنة، وبنت.

وإذا قال: هاتان امرأتان، قلت: مَنتان؟

وإذا قال: رأيت امرأتين، ومررت بامرأتين، قلت: مَنـتَيْنْ؟ بإسكان الياء والنون، كأنه ثَنَّى مَنتَ، فقال: منْتان كبِنتان وثِنتان.

وإذا قال: جاءتني نساء، أو رأيت نساءً، أو مررت بنساء، قلت: مناتْ؟ بإسكان التاء، وهذه الزيادة ليس إعراباً لما دخلت عليه، وإنما هي علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم، وذلك لأن (مَنْ) إنما بنيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام، وذلك مستمر فيها، فاستمر البناء لاستمراره.

وإنما حركت في (مَنه) لأن هاء التأنيث يفتح ما قبلها، وحركت في غير ذلك، لالتقاء الساكنين، وضمت مع الواو، وفتحت مع الألف، وكسرت مع التاء، طلباً للمشاكلة، وفتحت مع نون التثنية على قياس الباب.

«والوصل يزيل العلامات فتقول: مَنْ يا فتى[1]؟ في جميع ذلك، وقوله: مَنُون أنتم، ضرورة»

الدليل على أن هذه العلامات ليست إعراباً أن الإعراب يثبت في الوصل، ويزول في الوقف، وهذه العلامات على عكس ذلك، فإنها ثبتت في الوقف كما بينا، فإذا وصلت زالت وعادت (من) إلى حالها من البناء على السكون، فتقول: مَنْ يا فتى؟ سواء كان المستفهم عنه مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

فإذا قال: رأيت رجلاً وامرأة، قلت: مَنْ، ومَنَهْ؟

وإن بدأ بالمؤنث قلت: مَن، ومَنا؟

وإذا قال: مررت بامرأة، وكلمت رجلين، قلت: مَنْ ومَنَين؟ وهكذا أبداً تسقط العلامة من الأول، لأنه موصول بالثاني، وتثنيها مع الثاني للوقف، وهكذا إن جمعت أكثر من ذلك، فلا تلحق العلامة إلا بالأخير الذي تقف عليه. هذا مذهب سيبويه والخليل.

وأجاز يونس[2] إلحاق العلامة في الوصل، وقاسه على (أي) وزعم أنه سمع عربياً يقول: ضرب مَنٌ مَنًا: واستدل بقول شُمَيْرِ بن الحارثِ الغساني[3]:

١٦٨٧ ـ أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنونَ أنتم فَقَالُوا: الجِنَّ، قلتُ: عِمُوا ظَلَامَا[4]

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٠٢.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٠٢.

(٣) أنشد أبو زيد البيت منسوباً لشُمَيْر بن الحارث الضَّبي.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٠٢، والنوادر ١٢٣، والمقتضب ٢: ٣٠٧، والخصائص ١: ١٢٩، والمقرب ١: ٣٠٠، وشرح ابن يعيش ٤: ١٦، والعيني ٤: ٤٩٨، ٥٥٧، والتصريح ٢: ٢٨٣، والهمع ٢: ١٥٧، ٢١١، والدرر ٢: ٢١٨، ٢٣٧، والأشموني ٤: ٩٠، ٢٢٠، والخزانة ٣: ٢ -٧. وورد البيت في قصيدة حائية (عموا صباحاً) منسوباً لجذع بن سنان الغساني (جاهلي).

هكذا أنشده أبو زيد، وهو المشهور، وبعده:

١٦٨٨ - فقلت: إلى الطعام، فقال مِنْهُمْ فريـق: نحسُـدُ الأَنْـسَ الطَّعَامَـا(١)

ورواه بعضهم: (عموا صباحاً) وأنشد قبله:

١٦٨٩ - نَزَلْتُ بِشِعْبِ وَادِي الجنِّ لـمَّا رأيـتُ الليـلَ قَـدْ نَشَرَ الـجَنَاحَا(٢)

قلنا: أمّا القياس على (أي) فالفرق أن أيًّا معربة، ومَنْ مبنية، فهي أقل تمكناً وأمنع من قبول التصرف.

وأما قوله: ضَرَبَ مَنٌ مَنَّا، فقد خلعوا مِنْ (مَنْ) الدلالة على الاستفهام، حتى صارت اسماً كسائر الأسماء، كما جردوا (أيًّا) من الاستفهام حيث وصفوا بها، فقالوا: مررت برجلٍ أيِّ رجل، ونظائره كثيرة، والشعر محمول على الضرورة.

وفيه شذوذان: إثبات الزيادة في الوصل وحقها الحذف، وفتح النون وحقها السكون.

قال أبو اسحاق: اعتقد الشاعر الوقف على (مَنْ) فأثبت العلامة، ثم أتى باسم بعده، فقال: أنتم، أي: أنتم المقصودون بهذا الاستفهام.

وسمع(٣) بعض العرب من يقول: كنت معهم، فقال مَعَ منين؟ وهو شاذ أيضاً.

«ومنهم من يقول: مَنُو ومَنَا ومَنِي، في(٤) كل حال»

أي: سواء كان المسؤول عنه مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، فيفردون

---

(١) انظر النوادر ١٢٤، والخزانة ٣: ٤.

(٢) انظر البيت في العيني ٤: ٤٩٩، والخزانة ٣: ٦، والأشموني ٤: ٩١، نشر الجناحا: أي ظلمته المشبهة بالجناح.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤١٢.

(٤) (على) في: ع.

من على أصلها، من كونها تصلح للمذكر والمؤنث المفرد فيهما والمثنى والمجموع، ويكتفون بما ضمنوه من علامات إعراب الاسم المسؤول عنه.

[٤٩٣] / «وإنْ سألت بها عن عَلم حكيت، كما نطق به عند أهل الحجاز، فقلت لمن قال: جاء في زيد، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد: مَنْ زيدٌ، ومن زيداً، ومن زيدٍ؟ وبنو تميم يرفعون في كل حال»

إذا حكيت العَلم اسماً كان أو كنية أو لقباً، كزيد، وأبي عمرو، وبطة.

فمذهب أهل الحجاز أن تجريه على إعرابه السابق، فإذا قال الرجل: جاءني زيد، أو قام أبو محمد، قلت في جوابه مستثبتاً: مَنْ زيدٌ؟ ومَنْ أبو محمد؟

وإذا قال: رأيت زيداً، أو كلمت أبا محمد، قلت: مَنْ زيداً؟ ومَنْ أبا محمدٍ[١]؟

وإذا قالت: مررتُ بزيدٍ واحد من أبي محمد، قلت: مَنْ زيدٍ؟ ومَنْ أبي محمد؟

وذلك لأنَّ العلم قد يعرض فيه من التنكير بالمشاركة فجاؤوا بلفظه وإعرابه، لئلا يتوهم المسؤول عنه أنه يسأل عن غير مَنْ ذكره من الأعلام.

ولا كذلك غير العلم من المعارف، إذ لا يتوهم فيه التنكير بالشركة.

وكان القياس في النكرة أيضاً الحكاية، لإزالة توهم الشركة، كما في العَلَم، إلا أنه لما لم يمكن إعادة لفظ النكرة إلا بزيادة اللام للعهد، إذ قد جرى ذكره، واللام مخلّ بالحكاية، إذ لا يكون إعادة الأول بعينه، عدلوا إلى زيادة حرف المد على من.

وأما العَلَم فلا يحتاج فيه إلى إعادة اللام فأعيد لفظه.

وبنو تميم[٢]: يرفعون في كل حال، ويقولون في جواب مَنْ قال: جاءني زيدٌ، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيدٍ: مَنْ زيدٌ، بالرفع، كما لو قال ابتداء: مَنْ زيدٌ؟ من غير جريان الحكاية، وبالقياس على غير العَلَم من المعارف.

---

(١) (قلت من زيداً ومن أبا محمد) ساقط من: ع.

(٢) انظر المقتضب ٢: ٣١٠، وشرح ابن يعيش ٤: ١٩.

فـ (مَنْ) مبتدأ، وزيدٌ: الخبر، أو على العكس.

وكذلك إذا قلت في لغة أهل الحجاز: مَنْ زيداً؟ ومَنْ زيدٍ؟ فـ(مَنْ) مبتدأ والمنصوب والمجرور بعده مرفوع الموضع بأنه خبره.

فلغة بني تميم بمنزلة قولك: جاءني القوم، ولغة أهل الحجاز بمنزلة قولك: جاءني القومُ كلّهم، فإن التأكيد يزيل توهم اللبس، كما تزيله الحكاية.

قال سيبويه[١]: أهلُ الحجاز حكوا ما تكلم به المسؤول عنه.

ولغة بني تميم أقيسُ، وذلك لأنه جرى على معهود الاستفهام في استغناء المعرفة عن العلامة، ولأنه لا يلزم من كون الاسم معرباً إعراباً خاصًّا في كلام المسؤول عنه أن يكون معرباً في كلام السائل بذلك الإعراب، فإن العاملَيْن مختلفان.

«فإن وصفه أو عطف وذكرت الصفة والعطف،
أو ذكرت العاطف مع (مَنْ) فالرفع على اللغتين»

إذا قال: رأيت زيداً العاقل، أو رأيت زيداً وعمراً، قلت: مَنْ زيدٌ العاقلُ؟ ومَنْ زيدٌ وعمرو؟ بالرفع على اللغتين، لزوال اللبس، وحصول العِلْم، فإنك إنما تريد الاستفهام عن المذكور، حيث جرى ذكر الصفة والعطف في الكلامين.

وكذلك إذا جئت بالعاطف مع (من) فقلت في سؤال من قال: رأيت زيداً: ومن زيد؟ فـ(من زيد) رفعت، لأن العاطف يؤذن بأنك عطفت على كلامه، فاستغنيت عن الحكاية.

وأجاز يونس: الحكاية على لغة أهل الحجاز في جميع ذلك.

قال سيبويه[٢]: سألت يونس عن سؤال مَنْ قال: رأيت زيدَ بنَ عمرو، فقال:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٠٣.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٠٤.

أقول: من زيدَ بنَ عمرٍو؟ على الحكاية في قول أهل الحجاز، لأنها كالكلمة الواحدة ومن نوّن رفع كما في سائر الصفات.

«وغيرُ العَلَم من المعارف مرفوع»

وذلك كالمضاف والمعرّف باللام، فإذا قال: رأيت أخاك، أو مررت بالرجل، قلت: مَنْ أخوك؟ ومَنْ الرجلُ؟ بالرفع.

إنما اختصت الحكاية بالأعلام لما سبق ولكثرة ورودها، وسعة استعمالها في المخاطبات والمحاورات، ولأن الحكاية ضرب من التغيير لما فيها من العدول عن مقتضى عمل العامل، والأعلام مختصة بالتغيير من الترخيم وغيره، والتغيير يؤنس بالتغيير.

وكان يونس(١) يجري الحكاية في جميع المعارف، كما في الأعلام، فتقول: مَنْ أخاك، ومَن الرجل؟

وحكى سيبويه عن بعض العرب: دَعْنا مِنْ تمرتان، كأنه قال: ما عنده تمرتان، فحكَى قولَه.

وقال سمعتُ عربياً يقول لرجل سأله: أَلَيْسَ قُرَشِيًّا؟ فقال: ليس بقرشيًّا، حكاية لقوله(٢).

والمختار الرفع في جميع المعارف ما خلا الأَعْلام، وما حكاه شاذٌّ، فإذا قال القائل: رأيت زيدَيْن أو زيدِينَ، قلت: مَنَيْنْ أو مَنِيْنْ؟

فإن قال: رأيت الزيدَيْنِ أو الزيدِينَ، قلت: مَنِ الزيدان؟ ومَنِ الزيدُون؟

فإن قال: رأيت رجلاً أو امرأة، قلت: مَنَا ومَنَهْ؟

فإن قال: رأيت الرجل أو المرأة، قلت: مَنِ الرجل؟ ومَنِ المرأة؟

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٠٣.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٠٣ والمقتضب ٢: ٣٠٩.

قالوا: / ولما كان السؤال في المعرفة واقعاً عن صفتها أعيد لفظها، لأنه لا بدّ من ذكر [٤٩٤]| الموصوف مع الصفة، والسؤال في النكرة واقع عن ذاتها، فلم تحتج إلى إعادة ذكرها، لأنه كذكر الموصوف وحده.

بيان ذلك: أنه إذا قال: جاءني زيد، وسألت عنه لعروض شركة فيه وقلت: مَنْ زيدٌ؟ فإنك تطلب الصفة المميزة له عمن يشاركه في الاسم، بأن يقول: العالم، أو الطويل، أو ابن عمرو.

وإذا قال: جاءني رجل، فقلت: مَنُو؟ فإنما سألته عن شائع في الجنس، ليخصه لك بالعلم أو غيره من معرفات ذاته. هذا حاصل ما فرقوا به.

«وإن سألت عن نسب العَلَم قلت: المَنِيُّ، وتؤنث وتثنّي وتجمع»

إذا قال القائل: رأيت زيداً، وهو مشترك بين اثنين أو أكثر، وأردت تعيينه قلت: المَنِيّ؟ جئت بـ (مَنْ) لأنك سألت عن عاقل، وجئت بياءَي النسب، لأنك سألت عنه منسوباً، وجئت بالألف واللام، لأنك سألت عن صفة يعبر عنها بالألف واللام، كأنك قلت: العلوي أم العباسي؟ ويُذَكّر ويُؤنث ويُثنى ويُجمع.

فإذا قال: جاءني زيد وعمرو، قلت: المَنِيّان؟ وكذلك المنيون والمنية والمنيتان والمنيات؟ وهذا السؤال إنما يكون إذا قصدت النسب إلى الآباء والأمهات، فلا يجوز أن تقول: الـمَنِيّ، وأنت تعني البصري أو الكوفي، وذلك لأن أكثر أغراض العرب المسألةُ عن الأنساب، فعلى هذا لو قيل: رأيت لاحقاً، وأريد البعير، وأردت السؤال عن صفته، فقياسه أن تقول المائيَّ والماوِيَّ لأن (ما) لما لا يعقل[1].

«وإعرابه كإعراب المسؤول عنه»

فإذا قال: رأيتُ زيداً، فقلت: الـمَنِيَّ، بالنصب.

وإذا قال: مررتُ بزيد، قلت: الـمَنِيِّ، بالجرّ.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٢١.

وكذلك التثنية والجمع والتأنيث، كما لو صرحت بالعلويّ أو العباسيّ، فإنك تعربه بإعراب ما تقدم. هذا هو الأكثر.

«ويجوز الرفع»

أي: على كل حال، على إضمار مبتدأ، كأنك قلت: أهو العلويّ أم العباسيّ؟ كما إذا قيل: كيف أنت؟ فقلت: صالح، أي: أنا صالح.

«وإن كانت بـ (أي) جئت في النكرة بـ (أي) وحدها، حاكياً إعراب ما تقدم، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتسقط في الوقف التنوين، وتسكن النون»

أي: يسأل بها عن ذوي العِلْم وغيرهم، بخلاف (مَنْ) فإنها مختصة بذوي العِلْمِ.

فإذا سألت بها عن نكرة حكيت الإعراب والتذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، فإذا قال: جاءني رجل، قلت: أيٌّ يا فتى؟ وإذا قال: رأيت رجلاً، قلت: أيًّا يا فتى؟ وإذا قال: مررت برجل، قلت: أيٍّ يا فتى؟

وكان الأصل أن تقول: أيّ الرجل؟ لأن النكرة إذا أعيدت عُرِّفت باللام للعهد، فاقتصروا على (أي) للإيجاز، ولئلا يتغير نظم الكلمة باللام، وأعربوها بإعراب الاسم المتقدم، ليعلم أنه المقصود دون غيره.

وإذا قال: جاءني رجلان، قلت: أيّانْ؟

وإذا قال: رأيت رجلين أو مررت برجلين، قلت: أيَّـيْنْ؟

وإذا قال: جاءني رجال، قلت: أيُّونْ؟

وإذا قال: رأيت رجالاً أو مررتُ برجالٍ، قلت: أيِّينْ؟

وإذا قال: جاءني امرأة، أو رأيت امرأة، أو مررت بامرأة، قلت: أية يا فتى، وأيةَ يا فتى، وأية يا فتى؟

وإذا قال: جاءتني امرأتان، قلت: أيَّتَانْ؟

وإذا قال: رأيت امرأتين، أو مررت بامرأتين، قلت: أَيَتَيْنْ؟

وإذا قال: جاءتني نساء، أو رأيت نساء، أو مررت بنساء، قلت: أَيَّاتْ؟ وأَيَّاتٌ؟

وكل هذه العلامات إعرابية، تثبت في الوصل دون الوقف، لأن أيًا اسم معرب بخلاف (من) فإذا وقفت على المذكر المفرد مرفوعاً أو مجروراً حذفت التنوين والحركة.

وإن وقفت عليه منصوباً أبدلت من تنوينه ألفاً، فقلت: أيًا، وتقف على تاء التأنيث بالهاء في الأحوال، وتحرك نون التثنية والجمع جمع المؤنث في الوصل، وتسكنها في الوقف.

ثم إذا قلت: (أيا) في جواب من قال: رأيت رجلاً، فـ (أيا) في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أيًا من ذُكر، أو أيا المذكور، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والنصب في لفظه، على حكاية إعراب الاسم المتقدم، كما أنك إذا حكيت بـ (من) العَلَم، وقلت في حكاية مَنْ قال: رأيت زيداً: مَنْ زيداً؟ فهو في موضع رفع بأنه مبتدأ، أو خبر مبتدأ، وإن كان منصوباً على الحكاية.

وكذلك إذا قلت: (أيٍّ) بالجر، في جواب من قال: مررت برجل، في موضع رفع بالابتداء، وخفضه حكاية إعراب الاسم المتقدم.

فإذا قلت: (أيٌّ)، بالرفع، في جواب من قال: جاءني رجل، فرفعه على الحكاية، لأنك إنما تستفهم عما وَضَعَ المتكلم كلامه عليه، وليس هو الذي يوجبه للابتداء، وإنما في محل مبتدأ، ولهذا ذهب بعض النحويين إلى أن حركاتها ليست إعراباً، بل هي للحكاية، وكونها للحكاية لا ينافي كونها إعراباً، فإن معنى الحكاية التبعية، فهي كحركات التوابع.

/ «ويجوز إفرادُ (أي) وتذكيرُها على كل حال مع حكاية الإعراب» [٤٩٥]

(أي) مع حكاية إعراب الاسم المتقدم، فتقول: (أيٌّ) في الرفع، سواء كان المسؤول عنه واحداً أو اثنين أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً، و(أيًا) في النصب، و(أيٍّ) في الجر، وذلك لأن لفظ (أي) يجوز أن يقع على الاثنين والجماعة بلفظ واحد، ويقع على المؤنث بلفظ المذكر، كما كانت (من) كذلك.

قال أبو العباس[(١)]: وإن شئت لم تحك البتة، واستأنفت، ورفعت على الابتداء، فقلت: أيٌّ يا فتى؟ بالرفع على كل حال، لأنك لو أظهرت الخبر فقلت: أيٌّ مَنْ ذَكَرْتَ؟ أو أيٌّ هو؟ لم يكن (أي) إلا مرفوعاً.

«وجئت في المعرفة بها مرفوعين، فإذا قال: جاءني زيد، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد، قلت: أيٌّ زيد؟»

إذا استثبت بـ (أيّ) عن معرفة لم يكن بد من الإتيان بها، أي بـ (أي) مع المعرفة التي تستثبته عنه مرفوعين أبداً. فإذا قال: جاءني زيد، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد، قلت: أي زيد، بالرفع فيهما على كل حال، فَصَلوا بين المعرفة والنكرة، لاختلاف حالهما في السؤال، لما تقدم أن السؤال في النكرة عن ذاتها، وفي المعرفة عن صفتها.

وإنما رفعت الظاهر مع (أي) في كل حال، يستوي في ذلك لغة أهل الحجاز وبني تميم، لأن أيًا معربة يظهر فيها الإعراب، وإعرابها رفعٌ أبداً، لكونها مبتدأة، فكرهوا أن يأتوا بها يخالفها في الإعراب، فأتوا بها يشاكلها بخلاف (مَنْ) حيث كانت مبنية لم يظهر فيها الإعراب، فلا بأس بمخالفة إعراب ما بعدها لإعرابٍ يستحقه بالرفع ألا ترى أنَّهم أجازوا: إنهم أجمعون ذاهبون، فرفعوا (أجمعين) على الموضع لـمّا لم يظهر في المكنيّ الإعرابُ. ولم يجيزوا: إن القوم أجمعون ذاهبون[(٢)]، لظهور الإعراب في القوم.

قال أبو العباس[(٣)]: ولو قال قائل: أيٌّ يا فتى، على إرادة أيُّ عبد الله، أي: أنه مما ينكِّره. وهو عنده شائع جاز، وليس بالوجه، فإذا قال: رأيت إخوتك أو الرجلَيْن؟ فتقول: أيّ أخواك؟ على اللفظ، وأيّ أَخَوَايَ؟ على المعنى.

---

(١) انظر المقتضب ٢: ٣٠٣.

(٢) قال الدسوقي: لا يصح أن يكون (أجمعين) توكيداً لاسم (إن) إذا راعيت اللفظ، ولا على المحل؛ لأنه لا بدّ من وجود المحرز، والمحرز قد زال. وإنما هو توكيد لمبتدأ محذوف أي أنهم هم أجمعون، أو أنه توكيد له على التوهم، أي توهم أن (إن) لم تذكر. انظر شرح ابن يعيش ٨: ٦٩، والمغنى ٢: ٥٢٧، ٥٣١، وحاشية الدسوقي على المغني ٢: ١٥٨.

(٣) انظر المقتضب ٢: ٣٠٤.

ويجوز أن يقول: أيان أخواك، وأيآن أخواي، وأيّ الرجلان، وأيّان الرجلان؟

وإذا قال: جاءني الرجال، أو رأيت الرجال، أو مررت بالرجال، قلت: أيٌّ الرجال؟ وأيُّون الرجال؟ تفرد (أيّا) وإن شئت ثنيت أو جمعت، وذكرت مع المؤنث، وإن شئت أنّثت.

«وإذا قلت: رأيت زيداً وحمارين، قلت: مَنْ زيداً وأيين»

إنما ذكر مَنْ يعلم ومَنْ لا يعلم استثبت كل واحد على ما يستحقه.

فإذا قلت: رأيت زيداً وحمارين، قلت: من زيداً وأيين؟ فتنصب زيداً مع (من) في لغة أهل الحجاز، وترفعه في لغة بني تميم، وجئت بـ (أيين) مثنى أو منصوباً لحكاية الحمارين.

وإن شئت قلت: أي زيدٌ وأيين، فترفع زيداً مع (أي) في اللغتين.

ومنهاج هذا واضح تبني عليه ما أردت من المسائل.

«والجملة المسمى بها تحكى، فإذا سميته: قام زيد، لم تغير قام ولا زيداً»

قد ذكرنا أن العرب قد سمت بالجملة الفعلية، نحو: تأبط شرًّا، وبَرَقَ نحرُه، وشابَ قرناها، ولم تسم بالجملة الاسمية، وإنما يَذْكُرُه النحويين للرياضة.

فالجمل المسمى بها تُحكى ولا تغيرها العوامل، لما ذكرنا أنها لا تعمل في الجمل، لأنّها جارية مجرى الأمثال، والأمثال لا تتغيّر، فلو سميته بقولنا: قام زيد، قلت: جاءني قام زيد، ورأيت قام زيدٌ، ومررت بقام زيدٌ، فلا تغير قام ولا زيداً في الأحوال، وإنما تكون الجملة في موضع رفع أو نصب أو جرّ، كما قالوا: جاءني تأبطَ شرًّا، ومررت بتأبط شرًّا.

«ولا تُثَنَّى ولا تُجمع ولا تُصغر»

ولا تغير بحال إلا في النسبة، فإنهم قالوا في النسبة إلى تأبط: تأبطيّ، لأن النسب كثيرة التغيير والشذوذ، والتغيير يؤنس بالتغيير.

قال سيبويه(١): ولو زعم أنك تُثنّي من هذا شيئاً وتجمعه، قيل له: كيف تُثَنِّي رجلاً سميته:

١٦٩٠ - .... أَحَقُّ الخَيلِ بالرَّكْضِ المعارُ؟(٢)

وكيف تجمعه، وكيف تُثني رجلاً سميته:

١٦٩١ - قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ ومَنْزِلِ؟ ....(٣)

وكيف تجمعه؟ وطول عليه القصة، لتبين له فساد ما ذهب إليه.

وأجاز الجرمي: تثنية سيبويه وعمرويه، وجمعها، فتقول: السيبويهان،والعمرويهان،

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٦٥.

(٢) عجز بيت وصدره (وجدْنا في كتاب بني تميم).

ويروي لبشر بن أبي خازم، ويروي للطرماح. والبيت في الكتاب ٢: ٦٥، والكامل ١: ٣٩٦، وسر الصناعة ١: ٢٣٦، والمقتضب ٤: ١٠ وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٤٣٩ ومجمع الأمثال ١: ٢٠٣، وعيون الأخبار ٣: ١٤٢، والصحاح (عير) ٢: ٧٦٣، والمخصّص ٦: ١٨٥.

قال الجوهري: «عار الفرس، أي انفلت وذهب هاهنا وهاهنا عن مرحه، وأعاره صاحبه فهو مُعَارٌ، ثم ذكر البيت، وقال بعده: قال أبو عبيدة: والناس يَرَوْنَه (المُعَارُ) من العارية، وهو خطأ».

وقال ابن جني: «المعار هاهنا: السمين، هكذا قال أبو حاتم».

(٣) صدر بيت وعجزه (بِسقْطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَل). والبيت مطلع معلقة امرئ القيس. وهو في ديوانه: ٨، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع: ١٥، والكتاب ٢: ٢٩٨، ومجالس ثعلب ١٠٤، ومجالس العلماء ٢٧٣، والمنصف ١: ٢٢٤، والمحتسب ٢: ٤٩، والإنصاف ٦٥٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٩ وشرح ابن يعيش ٤: ١٥، ٩: ٣٣، ٧٨، ٨٩، ١٠: ٢١، والمغني ١: ١٧٤، ٣٩٤، والعيني ٤: ٤١٤، والأشموني ٣: ٣٠٩، والتصريح ٢: ١٣٦، والهمع ٢: ١٢٩، والدرر ٢: ١٦٦، والخزانة ٤: ٣٩٧، وشرح شواهد الشافية ٢٤٢. قِفا: يحتمل أن يكون خاطب رفيقين له. أو يكون خاطب رفيقاً واحداً وثَنَّى، لأن العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين، أو يكون أراد (قفن) بالنون، فأبدل الألف من النون، وأجرى الوصل على الوقف، وأكثر ما يكون هذا في الوقف، وربما أجرى الوصل عليه. وكان الحجاج إذا أمر بقتل رجل قال: «يا حرسي اضرِبَا عنقَه» أي: اضرِبَنْ. (السِّقط) فيه ثلاث لغات: وهو منقطَع الرمل. واللِّوى: حيث يلتوي ويرِقّ، والدَّخول وحومَل: بلدان.

والسيبويهون، والعمرويهون. وهذا على مذهب من أعرب سيبويه وعمرويه، بخلاف الجمل، فإنها لا تعرب أصلاً، فلا يجوز تثنيتها ولا جمعها بلا خلاف.

«وإنما تقول في التثنية والجمع: جاءني ذَوَا قام زيد، وذَوُو قام زيد»

إذا أردت تثنية الجمل المسمى بها أو جمعها، أتيت بمضاف قبل التثنية والجمع أو باسم تكون الجملة بعده مفسرة له، فتقول: جاءني ذوَا قام زيد، وذوو قام زيد، أو جاءني رجلان، اسمهما قام زيد، وجاءني رجال أسماؤهم قام زيد.

[٤٩٦] / «ولو سميته: الحقُّ واضح، جاز أن تقول: يا الحق واضح»

لما كانت الجملة المسمى بها بمنزلة الكلمة المفردة، عوملت معاملة الأسماء المفردة، من غير إحداث تغيير فيها، فلو سميته بقولنا: الحقُّ واضح، جاز أن تقول: يا الحق واضح، فتجمع بين حرف النداء والألف واللام، لأنك لم تدخلها لتعرف الجملة، وإنما هي من نفس الجملة المحكية، فخالفت الألف واللام في (الرجل) لأنها للتعريف، وفي الحسن والعباس، لأنها لِلَمْح الصفة، فقد دخلت لمعنى لولاها لم يحصل.

وأمّا في الجملة المسمّى بها، فهي فيها ليست من حروف المعاني، وإنما هي من حروف المباني، بمنزلة الجيم من جعفر.

هكذا قاله المبرد، وأنكره الرماني، وقال: هذا بمنزلة العباس والمطلب في التسمية، فكما لا يجوز يا العباس ويا المطلب لا يجوز: يا الحقُّ واضح.

وما ذكره الرماني، موافق لنص سيبويه[١]، فإنه نص على أنك لو سميت رجلاً بالذي رأيته، لم تغيره، ولم يجز أن تناديه، وخالفه المبرد فيه أيضاً كما ذكرنا.

---

(١) وفي الكتاب ٢: ٦٨ «وإذا سميته رجلاً: الذي رأيتُه، والذي رأيتُ، لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسماً، لأن الذي ليس منتهى الاسم، وإنما منتهى الاسم الوصل..» ثم قال: «والذي مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو: الحارث، فلا يجوز فيه النداء، فلا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً..».

«وإذا سميته بواو العطف، وما بعدها من الأسماء حكيتهما[(١)]»

إذا سميته بالعاطف مع المعطوف، كما إذا سميته بقولنا: (وعمرو)، من قولنا: جاءني زيد وعمرو، حكيته فقلت: جاءني وعمرو، ورأيت وعمرو، ومررت بِوَعَمْرو.

وكذلك إذا نقلته من منصوب أو مجرور، كما إذا سميته بـ (وعمراً) من قولنا: رأيت زيداً وعَمْرًا، أو بـ (عمرو) من قولنا: مررت بزيد وعمرو، وحكيته، فقلت في المنصوب: جاءني وعمراً، ورأيت وعمراً، ومررت بوعمراً، وفي المجرور: جاءني وعمرو، ورأيت وعمرو، ومررت بوعمرو.

ولو سميته بجار ومجرور[(٢)]، فإن كان الجار على أكثر من حرف واحد، كما إذا سميته، بقولنا: (مِنْ زيدٍ) من قولنا: أخذت مِنْ زيد، جاز أن تحكيَه فتقول: جاءني مِنْ زيدٍ، ورأيت مِنْ زيدٍ، ومررت بمِنْ زيدٍ.

وجاز أن تعرب الحرف وتشبهه بالمضاف والمضاف إليه، فقلت: جاءني مِنُ زيد، ورأيت مِنَ زيد، ومررت بمِنِ زيد.

وإن كان الجار على حرف واحد، كما إذا سميته فرفعك بزيد أو لزيد، فالأجود الحكاية، وتركه على حاله، لأنه بعيد من الأسماء، لكونه على حرفٍ واحد، وإن أعربت زدت على الحرف حرفي مَدّ من جنس حركته، فَمَاثل الأسماء المعربة، فقلت: جاءني بِيٌّ زيد، ورأيت بِـيَّ زيدٍ، ومررت بِبِيِّ زيد، وكذلك لِـيَّ زيد.

وقال أبو سعيد: تقول لَأُزَيْد، لأن لام الجر أصلها الفتح، فلما لحقها التغير لمعنى من المعاني أُعيدت إلى أصلها بخلاف ما إذا سميت باللام من قولنا: ليقم زيد، فإنها تبقى مكسورة بلا خلاف.

---

(١) انظر المقتضب ٤: ١٤.

(٢) انظر المقتضب ٤: ١٤، والهمع ٢: ١٥٥، وحاشية الصبان ١: ١٧٢.

فإن سميته بـ (عَمَّ) من قولنا ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] فإن حكيت قلت: جاءني عمَّ، ورأيت عَمَّ، ومررتُ بعمَّ، لأنه عامل ومعمول فهو كالجملة.

وإن أعربت قلت: هذا عَنُ مَاءٍ، ورأيت عَنَ ماءٍ، ومررت بعَنِ ماءٍ، لأنك لما أعربت النون من (عن) حَرَّكْتَها، فزال إدغامها، فزالت عن أصل وضعها، ولحقت بالأسماء فعادت إلى (ما) ألفُها.

وليس في الأسماء المعربة ما هو على حرفين، والثاني حرف لين، فزيد عليها حرف من جنسها، وقلبت همزة، لتطرفها ووقوع الألف قبلها.

وإن سميته بـ (قلما، أو كأنما، أو حيث ما) فليس فيه إلا الحكاية، لأنهما حرفان.

وإن سميته بـ(زيدان) أعربته وأدخلت الإعراب في النون، لأن التسمية بالمثنى ترفع معنى التثنية فجرى مجرى سلمان وعثمان، ومنعت صرفه، كمنعه، وقد جوزوا حكايته رعاية للفظِ التثنية.

وحكم الجمع السالم حكمُ التثنية إلا أنَّ الجمع إذا أعربت نونه قلبت واوه ياء على كل حال، وصرفته ما لم يصحب التعريفَ علةٌ أخرى من تأنيث وغيره، مثل فلسطين وقنسرين. وإن فتحت نونه لم يدخله التنوين.

ولو سميته بجوارٍ وغواشٍ فحكمه حُكم ما قبل التسمية فتنونه في حال الرفع والجر، وتمنعه الصرف في حال النصب، سواء سميت به مذكَراً أو مؤنثاً.

وكذلك حكم قاضٍ وغازٍ إذا سميت به مؤنثاً. وإن سميت به مذكراً صرفته على كل حال.

ولو سميته بالذي والتي فحكمُه حكم الشَّجي والعمي، لأنه منقوص.

وإن سميته بضرب أو يضربُ، فإن نويت معه فاعلاً حكيته، وإلا أعربته.

ولو سميته بـ(يدعو ويغزو) فيجب تغييره، إذ ليس في كلامهم اسم مفرد معرب آخره واو قبلها حركة، فبدل ضمة الواو ياء، وتلحقه التنوين عوضاً من نقصان البناء،

وتصرفه في حال الرفع والخفض، وتمنعه الصرف في حال النصب، كما تفعل ذلك بجوارٍ تقول: هذا يغزٍ ويدعٍ، ومررت بيغزٍ ويدعٍ، ورأيت يغزيَ، ويدعيَ.

فإن نكرته صرفته فقلت: رأيت يغزيًا ويدعيًا، كما يفعل ذلك بأحمدَ ويزيدَ.

ولو سميت رجلاً بـ(قم أو خف أو بع) رددت ما ذهب منه قبل التسمية فتقول: هذا قوم، وخاف، وبيع، لأن العين إنما حذفت لسكون اللام للأمر، فإذا سمي به أعرب وتحركت اللام بحركات الإعراب، فعاد ما كان قد حذف لالتقاء الساكنين.

ولو سميته بـ(سَل) مخففًا من (اسأل) فلا تعيد الهمزة لأنها إنما حذفت للتخفيف فلا تعود في التسمية لبقاء علة الحذف، فتقول: هذا سَلٌ، كما تقول: هذا دَمٌ ويَدٌ.

«وتحكى الجمل التي في صدور السور[(١)] فتقول: سمعت ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] وقرأت ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١]»

/ فلا تعمل فيه العوامل لفظاً وإنما تعمل فيه تقديراً وذلك بأن تكون الجملة اسماً للسورة أو تكون على حذف مضاف، كأنك قلت: سمعت سورة ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ وقرأت سورة ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾. [٤٩٧]

وأما حروف المعجم في أوائل السور فقد ذكرنا في باب ما لا ينصرف أنَّ منها ما كان حرفاً واحداً كـ ﴿قٓ﴾ [ق: ١] و﴿صٓ﴾ [ص: ١] أو حرفين كـ ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١] جاز أن تحكيه وأن تجعله اسمَ السورة فتعربه.

وما كان ثلاثة كـ ﴿طسٓمٓ﴾[(٢)] جاز جعله كحضرموت وحكايته وليس في ﴿الٓمٓ﴾[(٣)] و﴿الٓمٓرۚ﴾ [الرعد: ١] و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] إلا الحكاية.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٠ «هذا باب أسماء السور».

(٢) الشعراء، والقصص: ١.

(٣) البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة: ١.

«وتحكى الأسماء المكتوبة على الدنانير والفصوص، فتقول: رأيت على ديناره أبو العباس
ومنه: يلوحُ على وجهه جعفرا»

إذا رأيت في فصِّ خاتمة اسماً علماً أو كنية حكيته بإعرابه الذي هو فيه، لأنه إن كان مرفوعاً فهو في الحقيقة خبر مبتدأ، تقديره: أنا أبو العباس، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل، فكأنه قال: أقصد أبا العباس، فهو إذاً جملة، والجملة تُحكى ولا تغير.

أنشد ابن بابشاذ:

١٦٩٢ - وأصفرَ من ضربِ دارِ الملوكِ ... يلوحُ على وَجهه جعفرَا(١)

فحكاه كما رآه، وتقديره أقصد جعفرًا، وقد يقال: إنه انتصب بما دل عليه (يلوح) لأن الشيء إذا لاح فقد رُئِيَ فكأنه قال: ترى جعفراً، وقد يقال: إنه منصوب بالضرب، كأنه قال: من ضرب أصحاب دار الملوك اسم جعفر. وهو فاسد، لأن قوله: يلوح على وجهه يكون فاصلاً بين المصدر وما يتعلق به، وهو أجنبي منه.

وإن رأيت فيه صورة حيوان أعربته فقلت: رأيت على خاتمه أسداً، إذا كان عليه صورة أسد منقوشاً، لأنه مفرد غير مقدر بالجملة.

وتقول: رأيت في خاتمة زيد مكتوباً ومكتوبة، فالتذكير حملاً على الكلام، والتأنيث على الكلمة.

«وإذا لم تسمّ بالحرف وأخبرت عنه أو أدخلت عليه العوامل فلك الحكاية والإعراب
تقول: أليت لا ينفع، وليت لا ينفع»

لحروف المعاني وحروف المباني، وهي حروف التهجي ثلاثة مواضع:

الأول: أن تسمّيَ بها والأصل في الباب أنك إن سميت بما له نظير في الأسماء

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ٩٩، وتعليق الفرائد ٤: ٢٠٧، والمساعد ١: ٣٨٠. يصف ديناراً نُقش فيه اسم جعفر البرمكي منصوباً.

المتمكنة أعربته، وإن لم يكن له نظير ألحقته بزيادة حرف المد واللين بما له نظير في الأسماء ثم أعربته.

فإن سميت بحرف ثنائي صحيح الآخر، نحو: مِنْ، وعن، وهل، وبل، أعربته وقلت: هذا مِنٌ، ورأيت مناً، ومررت بِمِنٍ، فإنه كيَدٍ ودمٍ.

وكذلك حكم إذ وكم، وكذلك الثلاثي والرباعي، نحو: أجل ولكن، فإن نظيرهما جبل وعامر.

وإن سميت بثنائي آخره حرف علة زدت عليه مثلَه، فقلت في لَو: لَوٌّ، وفي كي: كيٌّ، وفي في: فيّ، وفي لا: لاء، بقلب الألف الثانية همزة، كما قلبتَها في كساء ورداء.

وكذلك تقول في ذو الطائية: ذُوٌّ، وإنما ردت عليه حرف علة، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة اسم ثنائي آخره حرف مد ولين، وإنما يكون ذلك في الحروف والأسماء غير المتمكنة، نحو: هو وهي.

وإن سميته بـ (إلى أو على)، وكذلك (إذا ولدى)، أعربته إعراب عصا، وثنيته بالواو لأنهم لم يميلوها.

وإن سميته ببلى ثنيته بالياء للإمالة.

وإن سميته بلولا، ولوما، ولـمّا، لم تعربه لأنها مركبة غير مضافة.

وأما قولهم: سألتك حاجتك فلَوْلَيْتَ فيها، أي قلت فيها: لولا[1]، لا يدل على إفراد (لولا) وإنما اشتقوا من لفظة (لولا) فعلاً كما قالوا: سبحل وحمدل، إذا قال: سبحان الله، والحمد لله.

وإن سميته بالقاف من قفل، وبالضاد من ضرس، والزاء من زيد، زدت واوَين وياءَين وألفَين، فقلت: هذا قوٌّ، ورأيت ضِيًّا، ومررت بزَاءٍ.

---

(١) انظر الخصائص ٢: ٣٤ واللسان (إمالا) (١٥: ٤٧١) صادر.

الثاني:أنْ تبقيها على حرفيتها ولم تخبر عنها، ولم تدخل عليه العوامل، فحكمها أن تحكيها على لفظها مبنيات على السكون فتقول: ألف، با، تا، ثا، جيم، حا، خا، دال، ذال، را.

وفي (زاي)[١] لغتان الأكثر زاي بياء بعد الألف، كما تقول: واو بواو بعد الألف، ومنهم من يقول: زي بوزن كي، وقد حكى فيها زاء مقصورة وممدودة.

وهذا حكم حروف المعاني، كما تعد حروف الإضافة مثلاً: فقلت: من، إلى، في، حتى، وهذا كأعدادٍ إذا أمليتها على الحاسب، فقلت: واحدْ، اثنانْ، ثلاثهْ، أربعهْ، فبنيتها على السكون، لعدم المعاني الموجبة للإعراب.

ويؤيد ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: ثَلَاثَهَ أَرْبَعَهْ[٢].

وأثبتوا هاء ثلاثة على لفظها، ولم يقلبوها ياء، مع أنها متحركة، وذلك دليل قصدهم الوقف عليها، ولم يلتفتوا إلى اتّصال ما حقه الانفصال بها.

/ الثالث:أن تدخل عليها العوامل، أو تخبر عنها، فلك فيها لغتان: [٤٩٨]

إحداهما: الحكاية، وهو إبقاؤها على بنائها، فتقول: (نعم) حسن، رعاية لحرفيتها، ولأنها بمنزلة صوت يصوّته الإنسان، و (لا) قبيح. قال المثقب العبدي[٣]:

١٩٦٣ـ لا تَقُولَنْ إذَا مَا لَمْ تُرِدْ ... أن تُتِمَّ الوعْدَ في شَيْءٍ: نَعَمْ

حَسَنٌ قَوْلُ (نَعَمْ) مِنْ بعدِ(لا) ... وقبيحٌ قول (لا) بعد (نَعَمْ)

إنَّ (لا) بعدَ (نَعَمْ) فاحِشَةٌ ... فبـ(لا) فابْدَأْ إذا خِفْتَ النَّدَمْ[٤]

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٤.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣٤ (ثَلَثَهْ رْبَعَهْ) في: د، ع.

(٣) ديوانه ٢٢٧ – ٢٢٨.

(٤) الأبيات في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٢٧٠، ومجمع الأمثال: ١: ٩٨ -٩٩، مع المَثَل :"بئس الردف (لا) بعد نعم".

وقال جميل[١]:

١٦٩٤ - بُثَيْنُ الْزَمِي (لَا) إنَّ (لَا) إنْ لَزِمْتِهِ ... عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أيُّ مَعُونِ[٢]

الثانية: أن تدخلها في حيز الأسماء وتقربها، فحينئذٍ حكمهاحكمها إذا سميت بها، فيمل منها ما كان مقصوراً، تقول: هذه كافٌ صحيحةٌ، وكتبت جيماً حسنةٌ قال[٣]:

١٦٩٥ - .... كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ ومِيمُهَا[٤]

وقال يزيد بن الحكم يهجو النحويين:

١٦٩٦ - إذا اجْتَمَعُوا على ألفٍ وياءٍ ... وواو هاجَ بينهمُ جدالُ[٥]

وقال أبو طالب[٦] عمُّ النبيّ، عليه السلام:

١٦٩٧ - ليتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بنَ أبي عَمْـ ... ـرٍو ولَيْتٌ يقولُها المَحْزُونُ[٧]

---

(١) ديوانه ١٠٥.

(٢) البيت في المقتضب ٤: ٢٩٤، والخصائص ٣: ٢١٢، والمنصف ١: ٣٠٨، والمحتسب ١: ١٤٤، والاقتضاب ٤٦٩، وشرح شواهد الشافية ٦٧، واللسان (عوف).

(٣) هو الراعي. ديوانه ٢٥٨.

(٤) عجز بيت وصدره كما ذكر الأعلم (أهاجَتْكَ آياتٌ أبانَ قديمُها) ورواية اللسان (أشاقَتْكَ أطلالٌ تَعَفَّتْ رسومُها) وهو في الكتاب ٢: ٣١، والمقتضب ١: ٢٣٧، ٤: ٤٠، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٩، واللسان (كوف) والمخصص ١٧: ٤٩. شبَّه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم.

(٥) البيت في المقتضب ١: ٢٣٦، ٤: ٤٣، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٩، والخزانة ١: ٥٣، ويقصد حروف العلة وإعلالها (يزيد بن أم الحكم) في: د، ع.

(٦) ديوانه ١٦٨.

(٧) البيت في الكتاب ٢: ٣٢، والاشتقاق ١٦٦، وشرح الكافية الشافية ١: ٤٧٧، واللسان (شعر)، والخزانة ٤: ٣٨٦. «مسافر بن أبي عمرو» سيد جواد، كان يهوى هند بنت ربيعة بن عبد شمس، فخطبها بعد أن طلقها «الفاكه بن المغيرة» فلم ترض ثروته وماله، فوفد على «النعمان» يستعينه على أمره ثم عاد فكان أول من لقيه =

وقال أبو زيد الطائيّ[١]:

١٦٩٨ - لَيْتَ شِعْرِي وأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ ... إنَّ لَيْتاً وإنَّ لَوًّا عَنَاءُ[٢]

فشدد الواو لما ذكرنا، وقال النمر بن تولب[٣]:

١٦٩٩ - عَلِقَتْ لَوًّا تُرَدِّدُه ... إنَّ لَوًّا ذاك أعيانا[٤]

وقال آخر:

١٧٠٠ - أُلامُ علَى لَوٍّ ولَوْ كنتُ عالماً ... بِأَذْنَابِ لَوٍّ لم تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ[٥]

وكذلك إذا عطفت، لأنه نظير التثنية، فإذا قيل لك: ما هجاء بكرٍ؟ فإن لم تعطف بنيت وقلت: با، كافْ، رَا.

وإن عطفت أعربت فقلت: باء، وكاف، وراء، قال:

= أبو سفيان فأعلمه بتزويجه من هند فدخله من ذلك ما اعتلَّ معه حتى استسقى بطنه وكوى، فلم يزده الكيّ إلا ثقلاً، فخرج يريد مكة فمات بموضع يقال له: هبالة، ونُعِيَ إلى قريش، وكان صديقاً لأبي طالب فرثاه بأبيات منها هذا البيت وبعده:

أيُّ شيءٍ دهاكَ أو غالَ مَرْآ ... كَ وهل أقدمتْ عليك المَنُونُ

مسافر: منادى مبني على الضم، ويجوز فتحه لوصفه بابن المضاف على ما هو كالعلم لشهرته به

(١) ديوانه ٢٤.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٣٢، والمقتضب ١: ٢٣٥، ٤: ٣٢، ٤٣، ودرة الغواص: ٣٢ وشرح ابن يعيش ٦: ٣٠، ١٠: ٥٧، والخزانة ٣: ٤٥، ٨٩، ٢٨٢. يعني أن أكثر التمني يكذب صاحبه، ويعنيه ولا يبلغ فيه مراده.

(٣) ديوانه: ١٢٠ برواية (عَلِقَتَ لَوًّا تُكَرِّرُها).

(٤) البيت في المقتضب ١: ٢٣٥، وسر الصناعة ٢: ٧٨٧، والأشباه ٣: ٧٩، والمخصص ١٧: ٥٠، ٥١، واللسان (أمالا) والتاج (لو) ويروي (حاولت لو أقفلت لها). والبيت من قصيدة يردّ بها على زوجته بعد أن عزلته لكرمه.

(٥) البيت في الكتاب ٢: ٣٣، والمقتضب ١: ٢٣٥، وشرح ابن يعيش ٦: ٣١ والهمع ١: ٥، والدرر ١: ٣، أذناب لو: عواقبها.

١٧٠١- كافاً وميماً ثم سيناً طاسماً(١)

* * *

(١) الرجز في الكتاب ٢: ٣١، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٩، والمخصص ١٧: ٤٩.
وشبه آثار الديار بحروف الكتاب، على ما جرت به عادة شعرائهم. والطاسم: الدارس.
ويروى (كَافاً وميمَينْ وسيناً طاسماً) على هامش: ع: (فائدة) إن قيل: زعمتم أن الحروف لا يدخلها الإعراب البتة وقد دخلها في قول الشاعر:

ليت شعري................. البيتَ

وقول أبي طالب:

ليت شعري................. البيتَ

وقول الآخر:

ألام على لوّ ولو كنت عالماً ... بأعقابِ لو لم تفتْني أوائلُه

فليت ولو في هذه الأبيات معربان، وهما حرفان، وقد دخلا الإعرابُ الحروفَ؟
الجواب: إن ليتاً ولوًّا في هذه الأبيات ليسا حرفين، بل هما اسمان للحرفين المعلومين، يدلك على ذلك أنهما لم يدلا على معنى في غيرهما، بل ولا على معنى في أنفسهما وحكم بهما بحكم الأسماء فنُوّنا وأُعْرِبا، قالوا: وكذلك كل حرف نقل عن الحرفية وجعل اسماً. ومنه قول يحيى بن أكثم يمدح بها المأمون:

كأنك في الكتاب وجدت لاءً ... محرمة عليك فلا تحلّ

«فصلٌ:

في معاني كلم لم تَسْبِق إذْ، وإذا، ظرفا زمان»

قد دللنا على اسمية (إذ، وإذا) في صدر الكتاب.

«(إذ) للماضي»

(إذ): لما مضى من الزمان، فإن قلت: هذا يبطل بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۞ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ[1]﴾[غافر: ٧٠-٧١] أعمل فيه الفعل الذي هو للاستقبال المحض، لدخول سوف، فلو كان (إذ) للماضي لصار بمنزلة قولك: سوف أقوم أمس، وأنه محال، وبقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[الزخرف: ٣٩] أراد باليوم يوم القيامة، وهو مستقبل.

فإن جعلت (إذ) للماضي فقد أبدلت الماضي من المستقبل، فصار بمنزلة قولك: أقوم غدًا أمس.

قلت: أما الآية الأولى: فإخبار الله تعالى صدق وحق، وَعْداً كان أو وَعِيداً، فهو كالموجود الواقع، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤] ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف. ٥٠] جاء به على لفظ الماضي، مع أنه إخبار عما يكون يوم القيامة.

وأما الآية الثانية: فقد قال أبو علي: إن الدنيا والآخرة في علم الله تعالى شيء واحد مستقبلها كماضيها.

أو نقول: المراد ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم، فحذف المضاف لأمن اللبس إذ قد علم أن (إذ) لا تكون للمستقبل، فلا بد من تقدير المضاف.

«وتدخل على الجملتين، نحو: ﴿إذ دخلوا على داود﴾ وجئتك إذِ الحجاج أمير﴾، وجئتك إذِ الحجاج أمير»

---

(١) «تعلمون» في د، ع.

تضاف (إذ) إلى الجملة الاسمية، كقولك: جئتك إذ الحجاجُ أمير، قال:

١٧٠٢ - بلادٌ بها كُنَّا وكنا نُحبُّها إذِ الناسُ ناس والبلاد بلادُ(١)

وتضاف إلى الفعلية ماضياً كان الفعل أو مضارعاً، إلا أنه إذا كان معك فعل ماض استحبوا إيلاءه، ليتشاكَلَ معناهما. وفي التنزيل: ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ﴾ [ص: ٢٢] ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠]، واستقبحوا: جئتك إذ زيد قام؛ لأن خبر المبتدأ مضى الجملة، فلا حاجة إلى (إذ)، وما بعد (إذ) في موضع خفض بإضافة (إذ) إليها، إذ كانت زمانًا، والزمان يضاف إلى الجمل، نحو: جئتك زمن زيد أمير، وزمن قام زيد، وزمن يقوم زيد.

والغرض من الإضافة البيان؛ لأنها مبهمة، وتستعمل منصوبة ظرفاً، فيجوز حينئذ مجيء الفعل قبلها، كقولك: جئتك إذ قام زيد.

ومجيئها بعدها أكثر، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ﴾ [ص: ٢٢] فقالوا: هو العامل في (إذ).

«وتعوض التنوين من المضاف إليه، نحو: يومئذ»

الأصل أن تضاف (إذ) إلى جملة، فلما حذفت الجملة للعلم بموضعها عوض منها التنوين، اختصاراً فقالوا: يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ.

ومما يدلك على الاختصار قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ١ - ٤].

والأصل: يوم إذ تزلزل الأرض زلزالها، وتخرج الأرض أثقالها، ويقول الإنسان مالها،/ فحذفت هذه الجمل الثلاث، وناب منابها التنوين، فاجتمع ساكنان: الذال، [٤٩٩] والتنوين، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، فالكسرة فيه كالكسرة في (صه، ومه) لالتقاء الساكنين، وإن كانت (إذ) في موضع جر بإضافة ما قبله إليه. وعن أبي الحسن أن كسرة ذال

---

(١) البيت في الخصائص ٣: ٣٣٧.

(إذ) كسرة إعراب بإضافة ما قبله إليه، وأبطله عبد القاهر بقول أبي ذؤيب الهذلي[١]:

١٧٠٣ - نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرو بِعَاقِبَـــةٍ وأنـــتَ إذٍ صَـــحِيحُ[٢]

الكسرة فيه كسرة التقاء الساكنين، وليست بجر، إذ ليس قبلها شيء يضاف إليها، ويسمى هذا التنوين تنوين العوض.

«و(إذا) للمستقبل وتختص بالفعلية، كقوله:
﴿والليلِ إذ يغشى ۞ والنهار إذا تَجَلَّى﴾»

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، ويجب إضافتها إلى الجملة الفعلية فقط، والأصل أن تضاف إلى الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩] وتضاف إلى الفعل الماضي اتساعاً كما أضيفت (إذ) إلى المضارع اتساعًا.

وجاء الأمران في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۞ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١، ٢] وإذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

فمذهب سيبويه أنه مرتفع بالابتداء، وخبره يجب أن يكون فعلاً.

ومذهب جمهور النحويين أنه مرتفع بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر. وقد تقدم هذا كله.

وحالها في عمل الفعل فيها كحال (إذ) فيقع الفعل قبلها وبعدها.

وقد اجتمع الأمران في قول أبي ذؤيب[٣]:

---

(١) ديوان الهذليين ١: ٦٨.

(٢) البيت في الخصائص ٢: ٣٧٦، وشرح السكري ١: ١٧٢، وشرح ابن يعيش ٣: ٢٩، ٩: ٣١، والمغني ١: ٩١، والخزانة ٣: ١٤٧. بعاقبة: يريد بشَبابٍ في آخرِ الزمان، أراد وأنت إذ الأمر ذاك. ويروى (بعافية).

(٣) ديوانه ١: ٣.

١٧٠٤ ـ والنفسُ راغبةٌ إذا رغّبتها ... وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقنعُ(١)

«وقد يقعان للمفاجأة، تقول: خرجت فإذا زيد بالباب،
وبينا زيد قائم إذ أقبل عمرو»

قد تكون (إذا) للمفاجأة فتكون فيه من ظروف المكان، نحو: خرجت فإذا زيد قائم وقائماً، فإن رفعت قائماً فزيد المبتدأ، وقائم: الخبر، و(إذا) ظرف مكان عمل فيه الخبر، كما تقول: في الدار زيد قائم، والمراد بحضرتي زيد قائم، أي: فاجأني عند خروجي، وإن نصبت قائماً فـ(إذا) هو الخبر؛ لأن ظرف المكان يقع إخباراً عن الجثث، وقائماً: حال من الضمير في الظرف، والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل، كما تقول: في الدار زيد قائماً، وخرجت فإذا زيد بالباب، أي: فكان استقرار زيد بالباب.

وأما قولهم: بينا زيد قائم إذ أقبل عمرو، وبينما نحن بمكان كذا إذ طلع فلان علينا.

فقد قيل: (إذ) للمفاجأة، كما كانت (إذا) كذلك، وكان الأصمعي لا يرى إلا طرح (إذ) من جواب بينا وبينما، وكان يستضعف الإتيان بها، لأجل أن (بينا) هي بين، والألف إشباع عن فتحة النون، وهي متعلقة بالجواب، فإذا أتيت بـ (إذ) وأضفتها إلى الجواب لم يجز إعماله فيما تقدم عليه.

وأجيب: بأن الظرف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها. وقيل: إنها تجعلها زائدة، فلا تكون مضافة. وتمام هذا البحث قد مرّ في الظرف.

«و(لما) ظرف زمان إذا وليت الماضي، كقولك: لما جئت جئت»

ومعناها معنى (حين) وهو الزمن المبهم، وهي مبنية؛ لأنها فيها، واحتياجها إلى جملة بعدها، كإذ وإذا، وهي مركبة من (لم) النافية و(ما)، فحصل لها بالتركيب معنى لم يكن لها

---

(١) البيت في شرح السكرى ١: ١١، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٦٩٣ والمغنى ١: ٩٧، والهمع ١: ٢٠٦، والدرر ١: ١٧٤. وهو من عينيته المشهورة في رثاء أولاده.

وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء، وفي التنزيل: ﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمْ﴾ [يوسف: ٦٥].

وقيل: حرف، إذ لم يثبت لها علامةٌ اسمية.

«و(قَطُّ) بضم الطاء مشددة ومخففة: لاستغراق الماضي، تقول: ما رأيته قط»

ولا يجوز: ما أفعله قط، وهي مبنية على الضم؛ لأنها ظرف، وأصل الظروف أن تكون مضافة كأخواتها، فلما قطعت عن الإضافة بنيت على الضم، كـ(قبل، وبعد).

وقيل: بنيت؛ لأنها أشبهت بالاستغراق لام التعريف، وحركت لالتقاءالساكنين، وضمت؛ لأنها أشبهت الغايات بمنع الإضافة.

وقد يقال: (قُطُّ) بضم القاف والطاء، للاتباع نحو شُدُّ ومُدُّ.

وقد تحذف إحدى الطائين تخفيفاً وتبقى الحركة بحالها تنبيهاً على أصلها، كما قالوا: رب، حين خففوها أبقوا الفتحة دلالة على المحذوف.

ومنهم من يضم القاف في المخفف أيضاً للإتباع. وهو قليل.

«و(عَوْضُ) بالفتح، والضم: لاستغراق المستقبل»

تقول:لا أفعله عوضُ، وعوضَ لا أفارقك، أي: لا أفارقك أبداً، كما تقول: ما فارقتك قط.

وعلة بنائه وضمه ما ذكرناه، في (قط) ومن فتح طلب الخفة.

[٥٠٠] وروي فيها الكسر أيضاً، لالتقاء الساكنين/ فإن أضفته أعربته تقول: لا أفعله عوض العائضين، أي: دهر الداهرين، فيكون منتصباً على الظرف، ويسمى الدهر عوضاً مأخوذاً من لفظ العوض ومعناه؛ لأن الدهر لا يمضي منه جزءٌ إلا ويخلفه جزء آخر، فصار الثاني كالعوض من الأول.

قال الفند:

١٧٠٥- ولولا نَبْلُ عَوْضٍ في حُظُبَّايَ وأوصالي

لَطَاعَنْــــتُ صُــــدُورَ الخَيْـــــــ ـــــلِ طَعْنَــاً لــيس بــالآلي(١)

أي: ولولا نبال الدهر في مفاصلي وجسمي، وقيل: الحُظُبَّى عرق في الصدر.

وأما قول الأعشى(٢):

١٧٠٦ - حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَـوْلَ عَـوْضٍ وأنصـابٍ تُـركنَ لـدى السـعِيرِ(٣)

فعوضٍ ها هنا: صنم لبكر بن وائل، والسعير: صنم لعنزه.

«ولا يستعملان إلا في المنفي»

أي: لا تستعمل (قط، وعوض) إلا في النفي، وأكثر استعمال (عوض) في القسم.

قال الأعشى(٤):

١٧٠٧ - رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا بِأَسْـحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لا نَتَفَـرَّقُ(٥)

«وأولو، وألات: يعربان إعراب الزيدين، والهندات، كقوله:
(نحن أولو قُوَّةٍ) (وأُلَاتُ الأَحْمَالِ)»

أولو: جمع ذو، وألات جمع ذات، بمعنى: صاحب وصاحبة، على غير لفظها كالنساء في جمع المرأة.

---

(١) انظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٣٨، والهمع ١: ٢١٣، والدرر ١: ١٨٣، والخزانة ٣: ٢٠٠، واللسان ٢: ٣١٢. ويروى (حظنباي) ويروى (خَضُمَّاني) العوض: الدهر.

(٢) ليس في ديوانه. ونسبه في اللسان (عوض) إلى رشيد بن رميض العنزي.

(٣) البيت في المغنى ١: ١٦٢. المائرات: دماء القرابين.

(٤) ديوانه: ٢٢٥.

(٥) البيت في الخصائص ١: ٢٦٥، والإنصاف ٤٠١، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٧، والمغنى ١: ١٦١، ٢٣٠، ٢: ٦٥٤، والهمع ١: ٢١٣، والدرر ١: ١٨٣.

بأسحم داج: يحتمل أن يكون المقصود هو الليل، أو يكون المقصود هو حلمة الثدي ويقصد الثدي رضعاً منه. عَوْضُ: أي: أبد الدهر. والمعنى: هما أخوان قد رضعا ثدي أم واحدة، وتحالفا بحرمة الثدي الذي رضعا، لا يفترقان.

وكان القياس أن يكون واحدهما أل كعم وشج، وفي التنزيل: ﴿نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [النمل: ٣٣] و﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ﴾[فاطر: ٢]و﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

ولزمها الإضافة كما تلزم إضافة (ذو)، إذ المقصود منها وصف الأسماء بالأجناس.

«و(قد) لتقريب الماضي، وتقليل المضارع»

قد: يسمى حرف تقريب، فإذا دخل على الماضي كان لتقريبه من الحال، فإنك إذا قلت: قام زيد. فقد أخبرت بقيامه في الزمان الماضي، قريباً كان ذلك الزمان من الحال أو بعيداً، فإذا قرنته بـ (قد) فقد قربته من الحال، ولهذا يحسن وقوع الماضي حالاً إذا قرنت به (قد) وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[ق: ٣٨] و﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩، وهود: ٢٥] ونظائره، فلأنَّ ما يُقْضَى وإنْ بَعُدَ فهو في علم الله تعالى، كالموجود القريب.

أو يكون المراد يمكن مضمونه في نفس المخاطب، أي: اجعل أيها المخاطب هذا الأمر في نفسك كالقريب العهد.

وإذا دخلت على المضارع ففائدتها تقليل وقوعه.

ومن أمثالهم: إن الكذوب قد يصدق[١]، وإن الجواد قد يَعْثُرُ[٢]. يريدون قلة صدق الكذوب، وعثار الجواد، وذلك لما بين التقريب والتقليل من المناسبة، فإن من التقريب تقليل المسافة.

وأما قوله تعالى:﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾[الأحزاب: ١٨] و﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ

---

(١) انظر مجمع الأمثال ١:١٧.

(٢) يضرب مثلاً للرجل الصالح يَسْقُط السَّقْطة، ويقولون: لكلّ حُسامٍ نبوةٌ، ولكل جوادٍ كَبْوَةٌ، ولكل حليم هَفْوَةٌ، ولكلّ كريمٍ صَبْوَةٌ. انظر جمهرة الأمثال ١:٣٠٨.

﴿الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] فقدقال في الكشاف[١] (قد) ها هنا بمعنى ربما الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته، كقوله[٢]:

١٧٠٨ - أَخِي ثِقَةٍ لا تُهْلِكُ الخَمْرُ مالَه ... ولكنَّه قَدْ يُهْلِكُ المَالَ نائلُهْ

وقال الهذلي[٣]:

١٧٠٩ - قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[٤]

وقال ذو الرمة[٥]:

١٧١٠ - قَدْ أَعسِفُ النازحَ المَجْهُولَ مَعْسِفُهُ ... في ظِلِّ أغْضَفَ يدعو هَامَهُ البُومُ[٦]

فالشاعر في هذا كله متمدح ولا يتمدح بالقليل.

---

(١) انظر الكشاف ٢: ١٤.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه بشرح ثعلب ١٤١. نائله: عطاؤه.

(٣) البيت نسب إلى عبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٦٤. ولقد تداول الشعراء هذا البيت، فبعضهم أخذ المصراع، وبعضهم أخذه تماماً بلفظه، وبعضهم أخذ معناه. ولقد نسبه الزنجاني للهذلي كما في الكتاب وابن يعيش، وذكر الشنتمري أنه شماس، ولا وجود له في الهذليين لا شعراً ولا ذكراً.

(٤) البيت في الكتاب ٢: ٣٠٧، والمقتضب ١: ٤٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٢١٢، وشرح ابن يعيش ٨: ١٤٧ والمغنى ١: ١٨٩ والهمع ٢: ٧٣ والدرر ٢: ٩٨ والخزانة ٤: ٥٠٢. القرن: الكفء والنظير في الشجاعة. مصفراً أنامله: أي ميتاً، وخص الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع، وفيها أظهر. مجت: من المج وهو رمي السائل وصبه، وأصل المج من الفم. والفرصاد: التوت، شبه الدم بحمرة عصارته.

(٥) ديوانه ١: ٤٠١.

(٦) البيت في الاقتضاب ٢٩٤، ٤٤٧، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ١٣٠، والأضداد لابن الأنباري: ٣٠٤، والمخصص ٩: ٣٤، والخزانة ٣: ١٩٤، والصحاح واللسان والتاج (ظلل، هوم) أعْسِفُ: آخُذُ في غير هُدًى. النازح: الخرقُ البعيد. المجهول: الذي لا يُهتدى لطريقه. في ظل أغْضَفَ: أي تحت الليل دائماً، سماه أغضفَ لتثنّيه على الأرض وسقوطه. يدعو هامَه البومُ: أي: يتجاوب هامُه وبومُه. والهام: ذكر البوم. وأنثاه. الصدى.

قال الخليل[١]: قد فعل كلام لقوم ينتظرون الخبر، يعني بهذا أن قولك (فعلت) تخاطب من ينتظر كلامك ومن لا ينتظر.

وقولك: (قد فعلت) لا تخاطب به إلا من ينتظر كلامك.

ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة ينتظرون الصلاة.

وهذا معنى قول سيبويه[٢]: أما (قد) فجواب (هل فعل) أي: أنها تكون للتوقع، وقد تجيء لتجويز الأمرين، كما تقول: قد يقوم وقد لا يقوم.

ولا يجوز الفصل بين (قد) والفعل، لأنه كالجزء منه، فلا تقول: قد زيداً رأيت، ويجوز: قد زيداً رأيته؛ لأن زيداً منصوب بفعل محذوف مقدر إلى جانب (قد).

ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم كقولك: قد والله أحسنتُ إليك، وقد لعمري بت ساهراً[٣]، وقال قيس بن ذريح:

١٧١١ - ألا لا لُبَيْنَى اليومَ يا قَلْبِ فاعْتَرِفْ ... فقد وإله الناس كُنْتَ بها كَلِفْ

وذلك لأن القسم توكيد فالفصل به كلا فصل.

«ويجوز حذف الفعل بعدها ماضياً كقوله: فكأن قد»

قد:بمنزلة(لمّا)في جواز الاكتفاء بها، وحذف الفعل بعدها، لدلالة الكلام عليه، قال النابغة[٤]:

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٠٧.

(٢) وفي الكتاب ٢: ٣٠٧ وأما (قد) فجواب لقوله: لما يفعل، فتقول: قد فعل.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٤٨، وفيه «الرواية أحسنتَ بفتح التاء» وبت بضم التاء، وقد ضبطت «أحسنتُ» بالضم في: د.

(٤) الذبياني، ديوانه: ٣٠.

١٧١٢ - أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[1]

وأنشد أبو سعيد:

١٧١٣ - أفي اليوم تقويضُ الأحبَّةِ أوغَدِ وَلَمَّا تُبِنْ وجهاً لَهُمْ وكَأَنْ قَدِ

وفي رسالة الحسن البصري، إلى عمر بن عبد العزيز - رحمها الله[2] -:

فعش ولا تغتر فكأن قد. والسلام.

أراد: وكأنها قد زالت، وقد أبنت، وفكأنك قدمت.

وإنما حكمنا بأن الفعل المحذوف بعدها ماض؛ لأن مثل هذا لا يجيء إلا في مواضع تقريب الوقوع، وذلك لا يكون إلا في الماضي.

«/ وأي: للتفسير» [٥٠١]

أي: يسمى حرف تفسير، وحرف تعبير؛ لأنه تفسير لما قبله، وعبارة عنه.

وشرطه: أن يقع بين جملتين مستقلتين، تكون الثانية هي الأولى في المعنى كما تقول في قولنا: ركب زيد بسيفه[3]، أي ركب وسيفه معه، وفي قولك: رميته، أي: ألقيته، فقولك: وسيفه معه، هو في المعنى: بسيفه، وألقيته هو رميته في المعنى، وكما تقول في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه، كأنك قلت: تفسيره من قومه، أو معناه من قومه.

---

(١) البيت في الخصائص ٢: ٣٦١، ٣: ١٣١، وشرح ابن يعيش ٨: ٥، ١١٠، ١٤٨، ٩: ١٨، ٥٢، والمغنى ١: ١٨٦، ٣٧٨، والعيني ١: ٨٠، ٢: ٣١٤، والأشموني ١: ٣١، والهمع ١: ١٤٣، والدرر ١: ١٢١، والهمع ٣: ٢٣٢.

ويروى (أَزِفَ). أَفِد: دنا وقَرُبَ. وأَزِف: نقص وقت المُقام، ودنا وقْتُ الرحيل.

وكأن قدِ، أي: وكأن قد زال. ويروى (برحالها).

(٢) (رحمها الله وايانا) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٤٠.

وقيل[1]: إن (أي) ها هنا اسم من أسماء الأفعال مسماه عُوا، ولو كان كذلك لكانت مستقلة بنفسها كصه ومه، وليس كذلك؛ لأنه لا يفهم لها معنى حتى تضاف إلى ما بعدها، قال الشاعر:

١٧١٤ - وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أي أنتَ مُذْنِبٌ ... وتَقْلِينَنِي لكنَّ إِيَّاكَ لا أَقْلِي[2]

فجعل قوله: (أنت مذنب) تفسيرًا لقوله (ترمينني بالطرف) فإن معناه: تنظرين إليَّ نظر مغضب، ولا يكون ذلك إلا عن ذنب.

وفي (لكن) ضمير الشأن مضمر، و(إياك) مفعول (أقلي) أو يكون التقدير: لكنني إياك لا أقلي.

وقد يفسر الكلام بـ (إذا) تقول: عسعس الليل، إذا أظلم، فتجعل أظلم تفسيراً لعسعس، لكنك إذا فسرت جملة فعلية مضافة إلى ضمير المتكلم بـ(أي) ضممت تاء الضمير فتقول: استكتمته سري، أي: سألتُه كتمانه، بضم تاء (سألته) لأنك تحكى كلام المعبر عن نفسه، وإن فسرتها بـ (إذا) فتحت، فقلت: إذا سألته كتمانه لأنك تخاطبه، إذ أنك تقول ذلك الفعل، ولهذا قال بعض النحويين:

إِذَا كَنَيْتَ بأَيْ فِعْلاً تُفَسِّرُهُ ... فَضُمَّ[3] تاءَكَ فيه ضَمَّ مُعْتَرِفِ

وَإِنْ تكن بإذا يومًا تُفَسِّرُهُ ... ففتحةُ التاءِ أمرٌ غيرُ مختلفِ[4]

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٤٠، وفيه «وقد ذهب قوم إلى أن (أي) هنا اسم من أسماء الأفعال، ومسماه عوا وافهموا، كصه ومه، وليس الأمر على ما ظن هؤلاء، لأن صه ومه يدلان على معنى في أنفسهما إذا أفردا، وهو أسكت واكفف، وليس كذلك (أي) لأنها لا يفهم لها معنى حتى تضاف إلى ما بعدها.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٨: ١٤٠، والمغنى ١: ٨٠، ٢: ٤٤٧، ٤٦١، والهمع ١: ١٤٨، ٢: ٧١، والدرر ١: ٢٠٧، ٢: ٨٧ والخزانة ٤: ٤٩٠.

(٣) من (تاء سألته لأنك تحكى) إلى (فضم) ساقط من ع.

(٤) المعنى: يصح لك في (التاء) بعد «إذا» الفتح والضم بحسب متعلقها المذكور أو المحذوف، فإن كان المتعلق (تقول) فتحت التاءَ، وإن كان (أقول) ضممت التاءَ والمعول على ما بعد «أي» هو ما قبلها، فإن كان ما قبلها مضمومًا ضم ما بعدها أيضاً، وإن كان مفتوحاً فتح أيضاً. انظر حاشية العطار على الأزهرية ص٩،=

و(أن) تجيء مفسرة كقوله: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ﴾[ص: ٦] أي: يفسر بها على كل حال، وأنِ المخففة المفتوحة إذا جاءت مفسرة فإنها تفسر بثلاثة شروط:

- أن يكون الفعل الذي تفسره بمعنى القول، تقول: أشرت إليه أن أفعل؛ لأن الإشارة بمعنى القول، وفي التنزيل: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾[الصافات: ١٠٤] لأن النداء قول.

- وأن لا يتصل بـ(أن) شيء من صلة الفعل الذي تفسره؛ لأنه إذا اتصل به شيء من ذلك صار من صلته، ولم يكن تفسيراً له؛ لأن التفسير إنما يكون بجملة غير الأولى، وذلك نحو قولك: أوعزت إليه أن قم، وكتبت إليه بأن قم، فالباء ها هنا متعلقة بالفعل، فتكون من جملته.

- وأن يكون ما قبلها كلاماً تامًّا، لما ذكرنا، وما بعدها جملة مفسرة لجملة قبلها، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[يونس: ١٠] فيمن خفَّف نون (أن): إنها مخففة من الثقيلة، أي: أنه الحمد لله، وليست تفسيراً إذ ليس قبلها جملة تامة(١).

ومما جاءت فيه (أن) مفسرة قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡ﴾[ص: ٦](٢). معناه أي: امشوا؛ لأن انطلاقهم عن مجلس التقاول لا بد من أن يكون مع قول وتفاوض فيما جرى لهم، فقام (انطلاقهم) مقام قولهم: امشوا واصبروا على آلهتكم.

وقيل: المراد وانطلق الملأ منهم قائلين: أن امشوا، ولا حاجة إلى هذا الإضمار.

ثم قيل: المراد من امشوا أي انموا واكثروا واجتمعوا، من قولهم: مشت المرأة تمشي مشاء، بالمد، إذا كثر نسلها.

=وتقريرات محمد الأنبابي عليها.

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٤٢.

(٢) وانظر الكتاب ١: ٤٧٩، والمقتضب ١: ٤٩.

قال الحطيئة[١]:

١٧١٦ - فَيَا مَنْ وسْطَهُمْ ويُقيمُ فيهم وَيَمْشِي إنْ أُرِيدَ به المَشَاءُ[٢]

والذي عليه الأكثر: أنه من المشي، وهو الحركة السريعة، لئلا يسمعوا القرآن وكلام النبي - عليه السلام - ويعاينوا براهينه كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْاْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾[الإسراء: ٤٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾[المائدة: ١١٧] أي مفسرة أمرتني به؛ لأن الأمر في معنى القول.

وكون (أن) مفسرة اختص به البصريون، ولا يعرفه الكوفيون، وقالوا في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ﴾: إنها مع الفعل بتأويل المصدر في موضع نصب أي: انطلقوا بالمشي.

«ومصدرية، كقولك: بلغني أن جاء زيدٌ، وأريد أن تقوم»

أن: حرف مصدري، أي: تكون هي وما بعدها في حكم مصدر، يحكم على موضعه بالإعراب، وهي مختصة بالأفعال، ولذلك عملت فيها، فإذا دخلت على الماضي كان المصدر ماضياً، وإن دخلت على المضارع أخلصَتْه للاستقبال، تقول: بلغني أن جاء زيد، أي: بلغني مجيء زيد في الزمان الماضي، وأريد أن تقوم، أي: أريد قيامك فيما يأتي من الزمان، وفي التنزيل: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إلا أن قالوا﴾[٣][العنكبوت: ٢٤] فمن رفع الجواب كان (أنْ قالوا) هو الخبر، أي: إلا قولهم، ومن نصبه كان (أن قالوا) هو الاسم، وجواب قومه خبر مقدم.

/ وقال الكوفيون: إنَّ (أنْ) قد تجيء بمعنى (إذ) كقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١، ٢]. [٥٠٢]

---

(١) ديوانه: ٥٥ برواية (فَيَبْني مَجْدَهَا ويُقيمَ فيها. ويُمْشِي...)

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٨: ١٤١. وهو في مدح بغيض.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٤٣.

وهي عند البصريين في موضع نصبٍ على أنها مفعول له، أي: لأن جاء الأعمى فهي المصدرية.

وقالوا أيضاً: أنها تكون بمعنى (لو) واستدلوا بقراءةٍ شاذة في قوله تعالى: ﴿لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[الأنبياء: ١٧] بفتح أنْ.

«وزائدةً، بعد (لما) كقوله: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾»

الحروف التي يكون دخولها كخروجها، وإنما يؤتى بها تأكيداً للكلام من غير إحداث معنى، يسميها البصريون حروف الزيادة، وحروف الإلغاء، والكوفيون حروف الصلة، وحروف الحشو.

وبعضهم يسميها حروف التوكيد، فـ(أنْ) تزاد بعد (لما) كقولك: لما أن جاء زيد قمت، والمراد: لما جاء زيد قمت، قال تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ﴾ [العنكبوت: ٣٣] فـ(أنْ) فيه زائدة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ﴾[هود: ٧٧] فجاء بغير (أنْ) والقصة واحدة.

وكذلك في قوله: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾[يوسف: ٦٦] (أن) فيه زائدة، وقال الشاعر:

١٧١٧ - ولما أنْ رأيتَ الخيلَ قُبْلًا تُبارِي بالخُدُودِ شبا العَوَالِي[1]

«وقبل (لو) في جواب القسم، كقولك: أما والله أن لو فعلت لفعلت»

ولا تقع جواباً في غير ذلك.

«و(إن) تجيء نافية للحال، كقولك: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا﴾[الكهف: ٥]»

---

(١) البيت للخنساء كما في الصحاح ٥: ١٧٩٦، واللسان (قبل) ١٤: ٥٨، وفيه: قال ابن بري: البيت لليَلَى الأخيَلِيَّة، قالته في فائض بن أبي عقيل، وكان قد فرّ من تَوْبَة يوم قتل، والصواب في إنشاده (ولما أن رأيتَ) بفتح التاء لأن بعد البيت:

نَسِيتَ وصالَه وصَدَدْتَ عنه كما صَدَّ الأزبُّ عن الظِلالِ

إن المكسورة الخفيفة لها أربعة مواضع:

الجزئية، والمخففة من الثقيلة، والنافية، والزائدة المؤكدة.

فإذا كانت نافية فمجراها مجرى ما في نفي الحال إذا دخلت على المضارع، وفي نفي الماضي المقرب من الحال إذا دخلت على الماضي.

وهي تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية.

وفي التنزيل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[الملك: ٢٠] و﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: ٢٩] و﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[الكهف: ٥].

ويتلقى بها القسم كما يتلقى بـ (ما)، وفي التنزيل: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾[فاطر: ٤١]، أي: ما أمسكهما، وتقول: إن زيد قائم، كما تقول: ما زيد قائم.

ولم يجز سيبويه[١] والفراء[٢] إعمالها عمل ليس؛ لأنها حرف نفي غير مختص.

وأجاز المبرد[٣] والكسائي إعمالها قياساً على (ما)؛ لأنها مثلها في المعنى، فأجازوا: إن زيد قائماً، كما جاز: ما زيد قائماً، وأنشد:

١٧١٨ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاّ على حزبه الملاعِينَ[٤]

والصحيح مذهب سيبويه، وإعمال (ما) مخالف للقياس فالقياس على ما خالف

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٧٥.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١١٢.

(٣) انظر المقتضب: ٢: ٣٦٢.

(٤) البيت في الشذور ٢٧٨، والعيني ٢: ١١٣، والأشموني ١: ٢٥٥، والهمع ١: ١٢٥، والدرر ١: ٩٦، والتصريح ١: ٢٠١، والخزانة ٢: ١٤٤.

يروى عجز البيت على صور مختلفة، إحداها التي رواه بها المؤلف، والثانية (إلا على أضعف المجانين) والثالثة (إلا على حزبه المناحيس). يصف رجلاً بالعجز وضعف التأثير.

القياس غير مستقيم، وما أنشدوه غير معروف، وكأنه مولد، ولعل المبرد يعتضد بقراءة سَعيد بن جُبَيْر وقد حكاها صاحب الكشاف: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤][1] أي: ليسوا عباداً أمثالكم، يعني: بل أقل منكم بدليل قوله: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ﴾ [الأعراف: ١٩٥] الآية.

«وزائدةً، كقولك: ما إن قامَ زيد، وانتَظرني ما إِنْ جلسَ القَاضي»

الغالب على (إن) المزيدة أن تزاد بعد (ما) النافية توكيداً للنفي، تقول: ما إن رأيته، والمراد ما رأيته. قال دريد بن الصمة:

١٧١٩ - ما إِنْ رأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِه ... كاليَوْمِ طَالِيَ أَيْنُقٍ جُرْبِ
مُتَبَذِّلاً تَبْدُو مَحَاسِنُهُ ... يَضَعُ الهِنَاءَ مواضعَ النُّقْبِ[2]

وقال النابغة[3]:

١٧٢٠ - ما إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ... إِذًا فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي[4]

وذهب الفراء[5]: إلى أن (إن) ليست زائدة، بل هي للنفي ترادف النفي على النفي، مبالغة له وتأكيداً، كما ترادف اللام مع (أن) تأكيداً للإيجاب في قولك: إنّ زيداً لقائم. وهذا فاسد، إذ لو كان (ما، وإن) نافيتين لانعكس المعنى إلى الإيجاب؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، وغالى في ذلك حتى أجاز: لا إن ما، فتكون الثلاثة للنفي، وأنشد

---

(١) انظر الكشاف ٢: ١٣٨.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٨٢، ٨: ١٢٨، ١٢٩، وأمالي القالي ٢: ١٦١، والمغنى ٢: ٧٥٧. أينق: جمع ناقة. الهناء: من هنا البعير الأجرب إذا طلاه بالهناء، وهو القطران.

(٣) أي الذبياني. ديوانه: ٢٠.

(٤) قوله (فلا رفعت سوطي إليّ يدي) أي: شلت يده، وأشلها الله.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٢٩.

بيت النابغة[١]:

١٧٢١ - إلاّ أَوَارِيُّ لا إنِ مـــا أُبَيِّنُهــــا والنُّــؤْيُ كَـالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَــدِ[٢]

والصحيح الأول، وقد تزداد مع (ما) المصدرية بمعنى الحين والزمان، تقول: انتظرني ما إن جلس القاضي، تريد: ما جلس القاضي، أي زمان جلوسه.

قال[٣]:

١٧٢٢ - وَرَجِّ الفَتَى للخير ما إنْ رأيتَـه عـلى السِـنِّ خـيراً مـا يـزالُ يزيـدُ[٤]

وقد تزاد مع (لا) قال:

١٧٢٣ - يا طائر البين لا إن زِلْت ذا وَجَلٍ مـــن المُقَـــنَّص والقَنَّـــاصِ محجوبـــا

وقال الكسائي: (إن) قد تجيء بمعنى (قد) كقوله: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩].

وعندنا هي شرطية، معناها استبعاد تأثير الذكر في الكافرين والمنافقين كما تقول للواعظ: عظ الفاسقين إن سمعوا منك، فقصد بالشرط استبعاد ذلك وأنه لن يكون.

---

(١) أي: الذبياني. ديوانه: ٣ برواية (لأيا ما)

(٢) البيت في الكتاب ١: ٣٦٤، ومعاني الفراء ١: ٢٨٨، ٤٨٠، والمقتضب ٤: ٤١٤ والإنصاف ٢٦٩، والهمع ١: ٢٢٥، ٢: ١٥٨، والدرر ١: ١٩١، ٢: ٢٢٢.

الأواري: محابس الخيل، واحدها آري، وهو من تأريت بالمكان: تحبست به.

والنؤي: حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء. المظلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة؛ لأنها في فلاة، فظلمت لذلك، والظلم: وضع الشيء في غير موضعه. عنى أن حفر الحوض لم يعمق، فذلك أشبه للنؤي به. والجلد: الصلبة، ولذا لم يتيسر تعميق الحفر.

(٣) هو المعلوط بن بدل القريبي.

(٤) البيت في الكتاب ٢: ٣٠٦، والخصائص ١: ١١٠، والمقرب ١: ٩٧، والسمط ٤٣٤، وشرح ابن يعيش ٨: ١٣٠، والمغنى ١: ٢٢، ٣٧، ٣٣٧، ٢: ٧٥٦، والعيني: ٢:٢، والتصريح ١: ١٨٩، والهمع ١: ١٢٥، والدرر ١: ٩٧ والأشموني ١: ٢٣٤.

وعلى هامش: د: (فائدة) أي: رج الخير له إذا رأيته يزداد على السن والكبر خيراً، وخيراً: نصب على التمييز.

وقال الكوفيون: تجيء بمعنى (إذ) كقوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

وعندنا: هي أيضاً شرطية، متعلقة بالنهي أو بالأعلون(١)، أي: إن كنتم مصدقين بما يعدكم الله به، من الغلبة على الكفار.

«و(ما) تجيء مصدرية، كقولك: أعجبني ما صنعت، أي: صنيعك»

ما: تجيء مصدرية، تكون هي والفعل الذي بعدها في موضع مصدر، يحكم عليه بالإعراب، وتدخل على الاسمية أيضاً، تقول: أعجبني ما أنت صانع، أي صنيعك ولذلك لم تعمل.

ومنهم من منع ذلك وقال: إذا دخلت على الاسمية كانت بمعنى الذي،/ وإنما [٥٠٣] جعلوا (ما) والفعل بمعنى المصدر، ليدلوا على الزمان المعين من لفظ الفعل، إذ المصدر لا دلالة له على الزمان المعين، ولهذا تسمى (ما) هذه الزمانية.

ثم مذهب سيبويه(٢) أنها حرف كـ(أن) المصدرية، فلا يكون في (صنعت) من قولك: أعجبني ما صنعت، ضمير عائد إلى (ما) ويلزمه أن يجيز: أعجبني ما ضربت زيداً، كما تقول: أعجبني إن ضربت زيداً.

---

(١) من (إن كنتم مؤمنين) إلى (أو بالأعلون) ساقط من: ع.

(٢) في الكتاب ١: ٣٦٧: «ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نَقَصَ، وما نفعَ إلا ما ضرَّ. فما مع الفعل بمنزلة اسم، نحو: النُّقصَان والضَّرَر كما أنك إذا قلت: ما أحسنَ ما كلّم زيداً، فهو ما أحسنَ كلامَه زيداً، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (الا) في ذا الموضع، كما لا يجوز بعد ما أحسنَ بغير (ما).
وفي الكتاب ١: ٤١٠: ومن ذلك قولهم: ائتني بعد ما تفرغ، فـ(ما) وتفرغ بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة..
وفي الكتاب ١: ٣٧٧ وتقول: أتاني القوم ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً فـ (ما) هنا اسم، وخلا، وعدا صلة له... ويريد سيبويه بقوله: «و(ما) هنا اسم» أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهي حرف عنده، وكذلك قال المبرد في المقتضب ٤: ٧٨ ٦: «لأن (ما) اسم فلا توصل إلا بالفعل نحو: بلغني ما صنعت، أي: صنيعك...

قال المبرد[١] وكان يقوله.

وذهب الأخفش[٢] إلى أنها اسم، فإن كانت معرفة فهي بمنزلة (الذي) وما بعدها صلته، وإن كانت نكرة كانت بمعنى (شيء) وما بعدها صفة لها، وعلى التقديرين لا بد من عائد يعود إليها، فيكون التقدير في المثال المذكور: أعجبني ما صنعته.

ولا يجوز عنده: أعجبني ما قمت، إذ لا يصح تقدير ضمير فيه؛ لأن الفعل غير متعد.

قالوا: ومما يؤيد مذهب سيبويه قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[البقرة: ٣] إذ لا يصح تقدير ضمير في (رزقنا) لأنه قد استوفى مفعوله.

وقوله: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[التوبة: ١١٨] فإن الفعل لازم لا يقدر فيه ضمير. وكذلك قول الشاعر:

١٧٢٤- يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليالي   وكـان ذَهَـابُهُنَّ لـه ذَهابـا[٣]

ولا عائد إلى (ما) لأن الفعل لازم. وقال الآخر:

١٧٢٥- يا ربَّ ركبٍ أناخُوا بعد ما نَصَبُوا   مـن الكـلالِ ومـا حَلُّـوا ومـا رَحَلُـوا[٤]

ولا ضمير فيها.

«وزائدة، كقولك: أما أنت منطلقاً انطلقت[٥]، وغضبت من غير ما جُرمٍ، ومبهمة، كقولك: جئت لأمرٍ[٦] ما»

---

(١) انظر المقتضب وحواشيه ٣: ٢٠٠.

(٢) انظر المقتضب ٣: ٢٠٠.

(٣) البيت في شرح ابن يعيش ١: ٩٧، ٨: ١٤٢، والهمع ١: ٨١، والدرر ١: ٥٤، والتصريح ١: ٢٦٨.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ١: ٩٧، ٨، ١٤٢، والهمع ١: ٨١، والدرر ١: ٥٤، والتصريح ١: ٢٦٨.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣٢.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣١، ١٣٣.

قد زيدت (ما) في الكلام، إما كافة، وهي: أن تكف ما تدخل عليه عما كان يعمل قبل دخولها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾[النساء: ١٧١] و﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨] و﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[الحجر: ٢] وقلما يقوم، ومنه: أينما، ومتى ما.

و(إما) غير كافة بل مؤكدة، وهي على ضربين:

الأول: أن تزاد عوضاً، كقولك: (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) و(إما زيد ذاهباً ذهبتُ معه).

قال سيبويه[(١)]: أصله (أن ما)، فأدغمت النون في الميم، ومعناه: التعليل أي: أنطلق لانطلاقك، وتقدير إعرابه: لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذفت (كان) وقد كان ضمير المخاطب متصلًا بها، فلما حذفت انفصل وهو أنت، وزيدت (ما) زيادة لازمة عوض من الفعل المحذوف، وحذفت اللام الجارة؛ لأن حروف الجر تحذف مع (أنْ) و(أنَّ) كثيراً.

ولا يجوز الجمع بين (ما) و(كان) عند سيبويه، ويجوز عند المبرد فتقول: (أما كنت منطلقاً انطلقت).

والكوفيون يجعلون أن المفتوحة ها هنا شرطية، فلا يقدرون اللام الجارة معها، ومن ذلك قول الهذلي[(٢)]:

١٧٢٦ - أبـا خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ   فَـإِنَّ قَـوْمِيَ لَمْ تَـأْكُلْهُمُ الضَّـبُعُ[(٣)]

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٤٨، ٤٧٤، ٢: ٦٧.

(٢) نسبه للهذلي كما نسبه ابن يعيش، ولا وجود له في ديوان الهذليين ولا في شرح السكري وإنما هو للعباس بن مرداس السلمي يقوله في خفاف بن ندبة، وكنيته (أبو خراش)

(٣) البيت في الكتاب ١: ١٤٨، والخصائص ٢: ٣٨١، والمنصف ٣: ١١٦، والمقرب ١: ٢٥٩، والإنصاف ٧١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤، ٣٥٣، ٢: ٣٥٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٩، ٨: ١٣٢، والمغنى ١: ٣٤، ٦١، ٢: ٤٨٩، ٧٧٥ والشذور ١٨٦، والعيني ٢: ٥٥، والأشموني ١: ٢٤٤، ٤: ٤٩، والهمع: ١٢٣ والدرر ١: ٩٢، والتصريح ويس ١: ١٩٥، وشرح القطر ١٩٤، والخزانة ٢: ٨٠، ٤: ٤٢١. النفر: رهط الرجل. الضبع: السنة المجدبة، وإذا أجدبوا ضعفوا، وسقطت قواهم فعاثت فيهم الضباع والذئاب. أي: إن كنت عزيزاً كثير القوم فإنني مثلك، قومي موفورون لم تطح بهم السنون.

فـ(ذا نفر) منتصب؛ لأنه خبر كان، والمعنى: لأن كنت ذا نفر، كما بينا في قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت، والضبع السنة المجدبة، واللام مع (أن) محذوفة وهي متعلقة بـ(تأكلهم) أو بفعل يدل عليه، وأما ما أنشده الزمخشري[١]:

١٧٢٧ ـ إمّا أَقَمْتَ وأمّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلأُ ما تأتِي وما تَذَرُ[٢]

فإن الأولى شرطية، وما زائدة لتوكيد الشرط، وأن مصدرية، وأنت مرفوع بكأن التي ما عوض في اللفظ منه، ومرتحلاً خبر (كان) وأنشد أبو سعيد:

إما أقمت وأما كنت مرتحلاً. فيكون قد عطف فعلاً على فعل، وكرر حرف الشرط.

والثاني: أن تزاد غير عوض، بل إما لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة، كقولك: غضبتمن غير ما جرم[٣]، والمراد من غير جرم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فنفوذ الجار إلى ما بعدها دليل على أنها ملغاة زائدة.

وكقوله: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨] ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٤] و ﴿كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

ولا يجوز أن تكون (ما) فيها نافية؛ لأن النافية لا يعمل ما بعدها لما قبلها، وأما الإبهام والمبهمة هي التي تقرن بالاسم النكرة فتزيده شياعاً، كقولك: جئت لأمرٍ ما، والمراد ما جئت إلا لأمر، وهو شبيه بقولهم: شر أهر ذا نابٍ[٤] أي: ما أهر إلا شر، كأن شخصاً جاء في غير الوقت المعتاد فقيل له ذلك، وأعطى (ما) أي: أي شيء كان.

وقيل: هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦].

---

(١) انظر المفصل: ٧٤.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٢: ٩٨، والمغنى ١: ٣٤ والخزانة ٢: ٨٢.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣٣.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣٣.

وقيل: إنها زائدة، للتوكيد. وقال (أبعين ما أرينك[١]) أي: بعين أرينك، وهو مثل يضرب في استعمال الرسول.

قال الغوري[٢]: أي: اعجلْ، وكن كأني أنظر إليك[٣].

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[الذاريات: ٢٣] فقد قرأ حمزة والكسائي (مثلُ) بالرفع على الصفة لحق، وفتحه الباقون[٤].

أما على مذهب سيبويه[٥]، فلإضافته إلى غير متمكن وهو (أنكم) و(ما) زائدة للتوكيد.

وقال أبو عثمان: بني (مثل) مع (ما) جعلوهما كخمسة عشر، وإن كانت (ما) زائدة وأنشد:

١٧٢٨ - وتَداعَى مَنْخِراهُ بدَمِ ... مثلَ ما أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ[٦]

وفيه ضعف، لقلة بناء الاسم مع الحرف الزائد، بخلاف قولك: لا رجل، فإن الحرف ليست بزائدة.

---

(١) تقدم وانظر الكتاب ٢: ١٥٣، وشرح ابن يعيش ٨: ١٣٤.

(٢) هو محمد بن جعفر بن محمد الغوري، أبو سعيد، من أئمة اللغة، صنّف ديوان الأدب في عشرة مجلدات ضخام، أخذ كتاب الفارابيّ، وزاد عليه في أبوابه وأبرزه في أبهى أثوابه، فصار أولى به منه؛ لأنه هذبه، وزاد فيه ما زيّنه وحلاه. انظر معجم الأدباء ١٨: ١٠٤، والبغية ١: ٧٠.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣٤.

(٤) النصب على الحال من الضمير المستكن في (لَحَقٌّ)؛ لأنه من المصادر التي لا توصف والعامل فيها حق أو الوصف لمصدر محذوف، أي: لأنه لحقّ حقًّا مثل نطقكم.

وقيل: هو نعت لحقّ، وبنى على الفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو ما إن كانت بمعنى شيء، وإن وما في حيزها إن جعلت مزيدة، للتأكيد. انظر الإتحاف ٣٩٩.

(٥) انظر الكتاب ١: ٤٧٠.

(٦) للنابغة الجعدي. يصف فرساً. شعره (٨٧) والبيت في المقرب ١: ١٠٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٦، وشرح ابن يعيش ٨: ١٣٥، واللسان (حمض). حُمّاض: نبت له نَوْرٌ أحمر.

وقال الجرمي[١]: هو حال من النكرة، وهو (حق) وهو ضعيف.

وقيل: حال من الضمير المرفوع في قوله: لحق.

/ «ولا: لنفي المستقبل[٢]» [٥٠٤]

فإذا قيل: هو يفعل، أو زيد يقوم غداً، فنفيه لا يفعل ولا يقوم، وكذلك إذا قيل: ليفعلن، فنفيه، لا يفعل؛ لأن النون تصرف الفعل إلى الاستقبال.

«وقد ينفى به الماضي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[القيامة: ٣١]»

أي: لم يصدق ولم يصل.

وكقوله: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾[البلد: ١١] أي: لم يقتحم العقبة.

وفي الحديث: (أيودَى من لا شرب ولا أكل ولا صاح ولا استهل[٣]) وقال الشاعر[٤]:

١٧٢٩- وأيُّ أمرٍ سيِّءٍ لافعلَهْ[٥]

وقال:

١٧٣٠- إن تغفرِ اللهم تغفِرْ جمَّا وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألمَّا[٦]

حملوا (لا) في ذلك كله على (لم) في المعنى لا في العمل.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣٥.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٠٨.

(٣) رواه أبو داود في سننه ٢: ٤٩٧ (كتاب الديات - باب دية الجنين)، ومالك في الموطأ (كتاب العقول - عقل الجنين) وانظر أصول ابن السراج ١: ٤٨٨، والمغنى ١: ٢٦٨.

(٤) هو شهاب بن العيِّف. (جاهلي) وقيل: لعامر بن العيف أخي شهاب. جاء ذلك في الخزانة.

(٥) الرجز في الكشاف في تفسير سورة البلد، والإنصاف ٧٧، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٩، والمغني ١: ٢٦٨، والخزانة ٤: ٢٢٨.

(٦) تقدم الرجز برقم (٢٨٦).

«وللدعاء، كقولك: لا رعاه الله[١]»

ولا قام زيد ولا قعد، تريد الدعاء عليه، وهو مجاز من قبيل وضع الماضي، موضع المضارع، فإن حق هذا الكلام أن يكون نفياً لقيامه وقعوده.

«وقد تجيء زائدة، كقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ و ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾»

قد تزاد (لا) مؤكدة ملغاة كما[٢] كانت (ما) كذلك؛ لأنها أختها في النفي، وكلاهما تعمل عمل ليس، قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩].

والمعنى: ليعلم، إذ لولا ذلك لالتبس المعنى. وقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]

أي: أن تسجد لأنه لم يمتنع من عدم السجود، وإنما امتنع من السجود.

وتزاد في القسم، كقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، أي: فأقسم، وعلى ذا قوله ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، وكذلك قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] واستبعد[٣] بعضهم مجيء (لا) زائدة مؤكدة أوّلًا، إذ التأكيد يكون بعد المؤكد، وجعل (لا) ردًّا لكلام المشركين قبلها، فكأنهم أنكروا البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كما زعمتم ثم قال: أقسم بيوم القيامة، وعلى هذا تقف عليها، ثم تبتدئ بقوله: أقسم، وهو ضعيف، بل المعنى على زيادتها، فإن القرآن كالجملة الواحدة، وبعضه متصل ببعض، ولهذا قد يذكر الشيء في سورة، ويجيء جوابه في أخرى، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

وزيدت بين المضاف والمضاف إليه، كقول العجاج:

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٠٩.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣٦.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣٦.

١٧٣١- في بِئْــرِ لا حُــورٍ سرى ومــا شَــعَرْ(١)

والمراد في بير حور، أي: هلكة، وزيدت بعد كي.

قال عامر بن الطفيل:

١٧٣٢ - أردتُ لكـيلا يَعْلَـمَ اللهُ أنَّنِـي صَـبَرْتُ، وأَخْشَـى مِثْـلَ يَـوْمِ المُشَـقَّرِ(٢)

أي: لكي يعلم الله.

ومن مواضع زيادتها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[فصلت: ٣٤] والمعنى لا تستوي الحسنة والسيئة؛ لأن (استوى) من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كاختصم واصطلح. وقالوا: ما جاءني زيد ولا عمرو، فـ(لا) الثانية لتحقيق النفي وتأكيده، إذ لو أسقطتها لم يختل المعنى.

وقال الرماني: ليست بزائدة، إذ لو أسقطتها احتمل أن تكون إنما نفيت اجتماعهما في المجيء، لا مجيء كل واحد منهما، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧، ١٦٨] وقال الأحوص(٣):

١٧٣٣ - ويَلْحَيْنَنِـي في اللَّهْـوِ أَلَّا أُحِبَّـهُ ولِلَّهْـوِ دَاعٍ دَائِـبٌ غَـيْرُ غافِـلِ(٤)

وقال آخر(٥):

---

(١) الرجز في مجاز القرآن ١: ٢٥، ١: ٢١١، والخصائص ٢: ٤٧٧، والتكملة للصغاني (ح و ر) ٢: ٤٨٤، وشرح ابن يعيش ٨: ١٣٦، والبيان للأنباري ١: ٣٥٦، والتقفية ٤٠٠، وتهذيب الألفاظ ٤٤، والخزانة ٢: ٩٥، ٤: ٤٩٠ واللسان (لا) ٢٠: ٣٥٤، والأضداد لابن الأنباري ٢١٥.

(٢) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٤٨٨، والعقد ٦: ٦٨ وجمهرة الأمثال ١: ٣٤٧. المدينة بِهَجَر، ويوم المشقر: يوم كان فيه بلاءٌ وشرٌّ.

(٣) ديوانه: ٢١٤.

(٤) البيت في مجاز القرآن ٢٩٤، والكامل ١: ٧٤، والأضداد لابن الأنباري ١٨٦ والبحر ١: ٢٩، وتفسير الطبري ١: ٦٣، ٥: ١٣٨ (بولاق)، والمغنى ١: ٢٧٤ وَلَحَيْتُ الرجل أَلْحَاهُ لَحْيًا، إذا لمته، فهو مُلْحِيٌّ.

(٥) هو أبو النجم، أو رؤبة.

١٧٣٤ ـ وما أَلُومُ البِيضَ ألاَّ تَسْخَرَا وقد رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرَا(١)

وذكر بعض النحويين لـ (لا) اثني عشر وجهًا:

- النهي، نحو: لا يقم.
- والخبر، نحو: لا أقوم.
- والعطف، نحو: قام زيد لا عمرو.
- والتبرئة، في اصطلاح الكوفيين، وهو النفي العام عند البصريين، نحو: لا مال لزيد.
- وجواب القسم، نحو: والله لأفعلن.
- وجواب الاستفهام، إذا قيل: هل خرج زيد؟ قلت: لا.
- وتوكيد الجحد، نحو: ما قام زيد ولا عمرو.
- والدعاء، نحو: لا قمت ولا مشيت.
- وبمعنى (لم) وذلك إذا دخلت على الفعل الماضي.
- وبمعنى ليس، نحو: لا رجل في الدار.
- ولتغير (لو) عن حالها، نحو: لولا زيد لأكرمتك.
- وزائدة.

«وقالوا: جئتُ بلا زاد»

ذهب بعضهم إلى أن (لا) قد تكون اسماً بمعنى (غير)، وذلك إذا دخل عليها حرف الجر، كقولك (خرجت بلا زاد) و(غضبت من لاشيء[٢]).

---

(١) الرجز في المقتضب ١: ٤٧، والخصائص ٢: ٢٨٣، ومجالس ثعلب ١٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣١، والمخصص ٢: ١٥٧، والجمهرة ٣: ٣٣٤، ٤٧٠، واللسان (قفندر). الشمط: الشيب. والقَفَنْدَر: القبيح المنظر.

(٢) انظر الجنى الداني ٣٠٦، والمغنى ١: ٢٧٠.

قالوا وكذلك هي في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[البقرة: ٦٨] ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]﴿لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾[الواقعة: ٤٤].

والمشهور أنها لا تكون اسماً البتة، ولكنها لشدة الامتزاج بما بعدها، حتى أنها جعلت هي وما بعدها بمنزلة كلمة واحدة.

وقد حكي عن العرب: فعل كلا فعل. وقال ذو الرمة[1]:

١٧٣٥ - بنُؤْيٍ كلا نـؤْيٍ وأورقَ حائلٍ　　تَلَقَّـطَ عنـه آخـرون الأثافيـا[2]

«وها، وألا، وأمّا: حروف تنبيه، تقول: ها إن زيداً منطلق، وألاَ لا تفعل، وأما والله لأفعلن[3]»

التنبيه: مصدر نبهته إذا أيقظته، وهذه الحروف إذا صوت بها تنبه السامع، فأقبل على من يخاطبه، وأصغى إلى ما يخاطبه به، ولا يقع بعدها إلا كلام تام. فإذا قلت: ها إن زيداً منطلق، فقد نبهت المخاطب على انطلاق زيد، قال النابغة[4]:

١٧٣٦ - هَا إنْ تا عِـذْرَةٌ لَـوْ أَنَّهَـا قُبِلَـتْ　　فَـإنَّ صَـاحِبَهَا قَـدْ تَـاهَ فِي البَلَـدِ[5]

---

(١) ديوانه: ٢: ١٣٠١.

(٢) الرجز في شروح السقط ١٣٣٦، والأساس (لقط). بنؤي كلا نؤي، أي: قد دَرَس يقال: هذا شيء كلا شيء، وقيل: النؤي: الحاجز حول البيت عن دخول المطر، أي: ليس بشيء. أورد: يريد الرماد. حائل: أتى عليه حول. تلقط عنه آخرون.

الأثافيا: أي: أخذوا الأثافي فطبخوا بها في مكان آخر. وعلى هامش د. وقبله:

فما كـدن لأيـاً بـين جوعـاء مالـكٍ　　وبـين الصـفا يُعْـرَفْنَ إلا تَمَارِيَـا

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١١٣.

(٤) أي: الذبياني. ديوانه: ٢٦.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٨: ١١٣، وشرح شواهد الشافية ٨٠، والخزانة ٢: ٤٧٨، ٤: ٤٧٨.

عِذْرة: مثل ركبة. وفي المصباح: عَذَرته فيما صنع عُذْراً، من باب ضرب، رفعت عنه اللوم، فهو معذور: أي غير مَلُوم. والمعنى: إن لم تقبل عذري فترضى عني فإني أضل في البلدة التي أنا فيها لما أنا فيه من عظيم الدهشة الحاصلة من وعيدك.

ويروى: إن لم تكن قبلت، وإلا تكن نفعت.

/ وألا، وأما: مركبتان من همزة الاستفهام، و(لا، وما) النافيتين والتركيب غيرهما [٥٠٥] عن معناهما الأول: وأفادهما التنبيه، فلا يليها الاسم والفعل والحرف، تقول: ألا زيد قائم، وألا إن زيداً قائم. وفي التنزيل: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

ولتغير معناها جاز أن تليها (لا) النافية، كقول عمرو بن كلثوم:

١٧٣٧ - ألا لا يجهلَنْ أحدٌ علينا ... فنجهلَ فوقَ جهلِ الجاهلينا[١]

وأمَا: تنبيه وتحقيقٌ للكلام الذي بعدها، وهي للحال والاستقبال تقول: أما إن زيداً عاقل، تريد: أنه عاقل، على الحقيقة لا على المجاز، قال أبو صخر الهذلي:

١٧٣٨ - أما والذي أبكى وأَضْحَكَ والذي ... أمات وأحْيَا والذي أَمْرُهُ الأَمْرُ[٢]

كأنه نبه المخاطب على استماع قسمه وتحقيقه.

وقد يكون (أما) بمعنى (حقًّا) فتفتح (أن) بعدها، تقول: أما أنه قائم فلا تكون ها هنا حرف ابتداء، ولكنها في تأويل اسم مقدر تقدر الظرف، أي: أفي حق[٣] أنك قائم،

هذا البيت من قصيدة للنابغة اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة بعد أن هرب منه إلى ملوك غَسَّان لما اتُّهِمَ بامرأته المتجردة، وأراد قتله، وأرسل إلى النعمان قصائد يَتَنَصَّل بها عما اتهم به، ويعتذر إليه عن هروبه وإقامته عند ملوك غسان.

(١) البيت من معلقة عمرو، وهو في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٤٢٦، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ٢: ٨٣٤، وشرح ابن يعيش: ٨: ١١٥.

فنجهل فوق جهل الجاهلينا، معناه فنهلكه ونعاقبه بما هو أعظم من جهله، فنسب الجهل إلى نفسه، وهو يريد الإهلاك والمعاقبة، ليزدوج اللفظان، فتكون الثانية على مثل لفظ الأولى، وهي تخالفها في المعنى؛ لأن ذلك أخفُّ على اللسان وأخصر من اختلافهما.

(٢) البيت في شرح السكري ٢: ٩٥٧، وشرح المرزوقي للحماسة ٧٣٠، وشرح التبريزي للحماسة ٢: ١٢٦، وشرح ابن يعيش ٨: ١١٤، والمغني ١: ٥٦، ٧١، والهمع ٢: ٧٠، والدرر ٢: ٨٧.

(٣) (تقدير الظرف، أي: إني أحق) في: ع، وفي: د عليه رطوبة، وما أثبته فمن شرح ابن يعيش ٨: ١١٥.

وتكون أن وما بعدها مبتدأ عند سيبويه، ومرفوعاً بالظرف عند أبي الحسن[١].

وأما قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُنفِقُوا﴾ [الحديد: ١٠][٢]، وقول حسان[٣]:

١٧٣٩ - حَارِ بنَ كَعْبٍ أَلا الأَحْلامَ تَزْجُرُكُمْ عَنِّي وأنتُمْ من الجُوفِ الجَمَاخِيرِ[٤]

فـ (ألا) ليست للتنبيه، وإنما هي همزة الاستفهام، للإنكار، دخلت على (لا) وهي على ما كانت عليه من النفي، وفيها تعجب.

وكذلك قولك: ألاَ أكرمت زيداً، وفيها تحضيض، وألاَ ماءً أشربه، وفيها تمن، وكذلك (أَمَا) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾[الصافات: ٥٧] وفي قول الشاعر:

١٧٤٠ - أَمَا صَحَا أَمَا انتهَى أما ارعوى أمـا رأى الشيبَ بفَوْدَيه بَدَا

فـ (ما) فيها نافية على ما كانت عليه، وهي بمنزلة (ألم) في قولك: ألم تسمع، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤].

«وقد يقال: (أَمَ) بحذف الألف»

روى عن العرب: أَمَ والله لأفعلن[٥]، يريدون أما والله، فحذفوا الألف تخفيفاً، ومن كلام هجرس بن كليب[٦]: أَمَ وسيفي وزِرَّيْه، ورمحي ونَصْليه، وفرسي وأذنيه، لا

---

(١) هذا في شرح ابن يعيش ٨: ١١٥.

(٢) (ألا تنفقون) في د، ع، ولا وجود له في القرآن الكريم.

(٣) ديوانه: ١٧٨.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٢٥٤، والمقتضب ٤: ٢٣٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٠ وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٢، والعيني ٢: ٣٦٢، والخزانة ٢: ١٠٤، هجا بني الحارث بن كعب، رهط النجاشي الشاعر. الجوف: جمع أجوف وهو الذي لا رأي له ولا حزم. والجماخير: جمع جمخور، وهو الضعيف العقل.

(٥) هذا مذكور في شرح ابن يعيش ٨: ١١٦.

(٦) التغلبي الوائلي، فارسي جاهلي، يروى له شعر، وله بعد مقتل أبيه «كليب» الذي كانت بسببه حرب البسوس بين حيي بكر وتغلب ابني وائل، وربته أمه في بيت خاله «جساس» قاتل أبيه، ودامت الحرب طويلًا، وانتهت بمقتل جساس على يد هجرس،وقيل: جرح في المعركة ومات بجرحه. انظر الأعلام ٩: ٦٧.

يدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر إليه[١].

وهو شاذ في الاستعمال، فإنه في غاية القلة والندرة، وفي القياس أيضاً فإن الحذف في الحروف بعيد جدًّا؛ لأنه نوع من التصرف، والحروف لا تصرف لها، لعدم اشتقاقها، ولأنها وضعت نائبة على الأفعال، دالة على معانيها للاختصار، فهمزة الاستفهام أغنت عن (أستفهم) و(ما) النافية أغنت عن (أنفي)، فلو حذف فيها شيء للاختصار لكان اختصاراً للمختصر، وذلك إجحاف مع أن الألف خفيفة غير مستقلة ألا ترى أن من قال ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[الكهف: ٦٤] فحذف الياء في الوقف تخفيفاً لم يحذف الألف في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۞ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١، ٢] لخفتها، والذي حسن الحذف ها هنا قليلاً دلالة الفتحة عليها، كما قالوا: يا أبت، في يا أبتاه، ودلالة القسم عليها، إذ كانا يتصاحبان كثيراً مع أن حذف الألف أخف من وجودها.

وقد حمل ابن جني قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً﴾[٢] [الأنفال: ٢٥]. في قراءة علي وزيد – رضي الله عنهما – على أن المراد: لا تصيبن على حدّ قراءة الجماعة، فحذف الألف تخفيفاً.

وقد يبدل من همزة (أما: هاء) فيقال: هَمَا والله، وَهَم والله، كما قالوا: هياك في إياك.

وبعضهم يبدل منها عيناً فيقول: عَمَا والله، وعَمَ والله[٣].

«وأكثر ما تدخل ها على أسماء الإشارة والمضمرات،
كقولك: هذا، وها أنذا، وها هو ذا»

إنما دخولها على أسماء الإشارة؛ لأنها أسماء مبهمة، لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها، كما افتقرت إلى الصفة.

---

(١) هذا في شرح ابن يعيش ٨: ١١٦، ١١٧ مع سرد حكاية تناسب المقام.

(٢) قرأ عليّ وزيد بن ثابت وابن مسعود وأبو جعفر ومحمد بن علي والربيع بن أنس وأبو العالية وابن جمّاز: (لَتُصِيبَنَّ). انظر الشواذ ٤٩، والمحتسب ١: ٢٧٧. (لا تصيبن) في ع.

(٣) انظر المفصل ٣٠٩، وشرح ابن يعيش ٨: ١١٦.

وإذا قلت: ها أنا ذا، فـ(ها) عند سيبويه[١] داخلة على المضمر، الذي هو (أنا) لشبه المضمرات بالمبهمات.

وعند الخليل[٢]: هي داخلة على المبهم، والتقدير عنده: هذا أنا، فأوقعوا (أنا) بين حرف التنبيه وبين المبهم.

و(هذا أنا) يقوله المتكلم إذا قدر أن المخاطب يعتقده غائباً، فيقول: ها أنا ذا، أي: أنا حاضر غير غائب.

وهكذا الكلام على قولك: ها أنت ذا، وها هو ذا، في الخلاف بين سيبويه والخليل.

وفي التنزيل: ﴿ هَٰأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ [٣]﴾ وقد تكلمنا على هذه الأسماء في موضعه.

«ونَعَم: لتصديق الخبر، ولما بعد حرف الاستفهام موجباً ومنفيًّا، وللعدة في الطلب»

حروف التصديق والإيجاب هو (نعم، وأجل، وجير، وإن، وبلى، وأي).

فنعم: تصديق وعده، كما قال سيبويه[٤]، فإذا وقعت بعد الخبر كانت لتصديق ما تقدم وتحقيقه من إيجاب أو نفي من غير أن ترفع ذلك وتبطله.

/ فإذا قال القائل: أخرج زيد؟ فقلت: نعم، كان معناه أنه قد خرج، وإن قلت: لا، [٥٠٦]
كان معناه أنه لم يخرج، فإن قال: ما خرج زيد، أو أما خرج زيد؟ فقلت: نعم، كان معناه لم يخرج.

فنعم: تحقق ما بعد همزة الاستفهام، موجباً كان أو منفيًّا، وإن وقعت بعد طلب كانت عدة.

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٧٩، وشرح ابن يعيش ٨: ١١٦.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٧٩، وشرح ابن يعيش ٨: ١١٦.

(٣) النساء: ١٠٩، محمد: ٣٨.

(٤) الكتاب: ٢: ٣١٢.

فإذا قال القائل: أتزورني؟ فقلت: نعم، كان معناه: أزورك.

وفي نعم لغتان: فتح العين وهو الأكثر، وكسرها فرقاً بينها وبين النعم التي هي الإبل، وقد جاءت في كلام النبي - عليه السلام - وكلام الصحابة، منهم عمر، وعلي، وابن الزبير، وابن مسعود[١].

وأجاز أبو علي: كسر النون إتباعاً للعين، فتقول: نِعِم[٢].

وعن النَّضْر بن شُمَيْل[٣]: أن (نَحَم) بالحاء[٤] لغة ناس من العرب يبدلون الحاء من العين، لأنها تليها في المخرج، وهي أخف من العين؛ لأنها أقرب إلى حروف الفم.

«وأجل، وجير، وإنَّ: لتصديق الخبر[٥]»

أجل: كنعم في التصديق، ويختص بالواجب، يقول القائل: قد أتاك زيد فتقول: أجل.

وقال الأخفش[٦]: استعمال (أجل) من غير الاستفهام أفصح، فإذا قال: أنت سوف تذهب، فقلت: أجل، كان أحسن من (نعم)، وإذا قال: أتذهب؟ فقلت: نعم، كان أحسن من (أجل).

وجير: في الغالب حرف معناه التصديق للخبر، كأجل، أنشد أبو الفتح:

---

(١) (رضي الله عنهم) في: ع.

(٢) ذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة، وحكي عن أبي عمرو قال: لغة كنانة (نِعَم) بالكسر. انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٢٥.

(٣) المازني التميمي، أبو الحسن، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة. أخذ عن الخليل، وعنه أبو عبيدة القاسم بن سلاّم، واتصل بالمأمون فأكرمه (ت ٢٠٣ هـ) بمرو. انظر جمهرة أنساب العرب ٢١١، ونزهة الألباء ٨٥، وبغية الوعاة ٢: ٣١٦، والأعلام ٨: ٣٥٧.

(٤) (بالحاء المهملة) في: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٢١.

(٦) انظر الصحاح ٤: ١٦٢٢، والجنى الداني ٣٥٤، والمغنى ١: ١٥.

١٧٤١ - إني أراكَ هارباً من جَوْرِ مِنْ هَدَّةِ السُّلْطانِ قُلْتُ جَيْرِ[١]

وقال الجوهري[٢]: قولهم: جَيْرِ لا آتيك، بكسر الراء: يمين للعرب، معناها: حقًّا، ومنه قول الآخر:

١٧٤٢ - إنَّ الذي أَغْنَاكَ يغنيني جَيْرِ واللهُ نَفَّاحُ اليَدَيْنِ بالخَيْرِ[٣]

وربما جمع بين (أجل) و(جير) للتأكيد، أنشد الجوهري[٤]:

١٧٤٣ - وقلنَ على الفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبيحَتْ دعاثِرُه[٥]

وأكثر ما تستعمل في القسم، تقول: جير لأفعلن، أي: نعم والله، وقد يكون اسم فعل معناه (اعترف) ولهذا ينون للتنكير، كصهٍ ومهٍ، قال:

١٧٤٤ - وقائلةٍ: أسيتَ، فقلتُ: جيرٍ أسيٌّ أنه من ذاكَ إنَّه[٦]

وبناؤها للحرفية، ولوقوعها موقع الفعل، وتحريكها لالتقاء الساكنين، وكسرتها

---

(١) الرجز في الهمع ٢: ٤٥، والدرر ٢: ٥٣، واللسان (جير) ٥: ٢٢٨.

(٢) الصحاح (جير) ٢: ٦١٩.

(٣) الرجز في الإنصاف ١: ٤٠٠.

(٤) الصحاح (جير) ٢: ٦١٩.

(٥) يروى البيت لـ «مضرس الأسدي» ويروى لـ «طفيل بن عوف» كما في الخزانة ٤: ٢٣٥، والبيت في مجالس العلماء ٢٢، وشرح ابن يعيش ٨: ١٢٢ والمغنى ١: ١٢٨، والعيني ٤: ٩٨، والهمع ٢: ١٢٥، والدرر ٢: ١٥٨، واللسان (جير) ٥: ٢٢٨. الفردوس: ماء لبني تميم عن يمين الحاج من الكوفة. والمشرب: موضع الشرب. والهاء في «دعاثره» تعود على لفظ الفردوس، أو على مشرب، وهو جمع دعثور، والدعثور: الحوض المثلم، وقياسه: دعاثير، وحذفت اللام ضرورة.

يعني: أن النساء قلن: إن ارتحلنا عن هذه الماء فإن أول مشرب نرده الفردوس.

(٦) البيت في المغني ١: ١٢٨، والهمع ٢: ٤٤، ٧٢، والدرر ٢: ٥٢، ٨٩، والخزانة ٤: ٢٣٨. وقائلة: الواو واو (رب). الأسى: الحزن. أي: أنني أسى من أجل ما لقي بنو أسد بسبب التزوج بالغريبات من المصائب، فاسم الإشارة راجع إلى ما لقي بنو أسد بسببهن. وإنه، بمعنى: نعم. والهاء للسكت.

لذلك، ولم تفتح كما فتح (أين) لقلة استعمالها، وقد يفتح راؤها أيضاً للخفة إذا كانت حرفاً، ولم تفتح إذا كانت اسم فعل.

وإنّ: المشددة المكسورة تكون أيضاً بمعنى: نعم، وذلك مناسب لمعناها، إذا دخلت على المبتدأ والخبر، وهو التحقيق، قال الشاعر:

١٧٤٥ ـ **قالوا: غدرتَ، فقلت: إنّ، وربّما   نـال المُنـى وشـفَى الغلِيـلَ الغـادر**

وإذا وقفتَ عليها ألحقتها هاء السكت، يقول القائل: قد أتاك زيد، فتقول: إنَّهْ، أي: أجل.

قال ابن قيس الرقيات:

١٧٤٦ ـ **بَكَـرَ العَـواذلُ في الصَّبو   ح يَلُمْنَنِـي وأَلُـومُهُنَّـهْ**
وَيَقُلْـنَ: شَـيْبٌ قَـدْ عَـلاَ   كَ وقـد كَـبِرْتَ، فقلـتُ: إنَّـهْ(١)

ويجوز ها هنا أن تكون الهاء ضمير الشيب، وإنّ: هي الداخلة على المبتدأ والخبر.

«و(بلى) للإيجاب بعد النفي في الجواب»

بلى: لا تأتي إلا بعد النفي، وحينئذ ترفع النفي وتبطله، وتجعل الكلام إيجاباً، يقول القائل: ألم يقم زيد؟

فإن قلت: بلى، كان معناه أنه قد قام، وإن قلت: نعم كان معناه أنه لم يقم، وفي التنزيل: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣، ٤]، أي: نجمعها.

وفيه: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[الأعراف: ١٧٢] أي: أنت ربنا، ولو قال: نعم، كان كفراً.

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٧٥، والبيان والتبيين ٢: ٢٧٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٢، وشرح ابن يعيش ٦:٨، ١٢٢، ١٢٥، والمغني ١: ٣٧، ٢: ٧٢٣ والخزانة ٤: ٤٨٥، واللسان (أنن). الصبوح: الخمر.

وعن بعض المتأخرين جواز وقوع نعم موقع بلى[١]، وهو خلاف نص سيبويه[٢].

ومذهب البصريين إفرادها وهو الأصل.

وقال الكوفيون: هي (بل) العاطفة، زيدت عليها الألف، للتأنيث كما زيدت التاء على (لا، ورب) ثم فالألف فيها كالألف في (حبلى) ولهذا أُميلت.

واحتجوا بأنها تعطف ما بعدها على ما قبلها، كما تعطف (بل) وهو ضعيف.

«و(إي) حرف تصديق، يجلب بها الاستفهام مشفوعة بالقسم، كقوله: ﴿أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣]».

وتقول: إي والله، وإي لعمري، وهمزتها مكسورة، والياء فيها ساكنة على القياس.

«وتقول: إيَ الله، بفتح الياء وإسكانها وحذفها، وبنصب اسم الله، وقد يجر[٣]»

إذَا جِئْتَ بَعْدَ (إي) باسم الله من غير حرف القسم، فالأفصح فتح الياء، فتقول: إيَ اللهَ، لالتقاء الساكنين، كما قالوا: من الله، ولم يكسروها استثقالاً للكسرة بعد كسرة الهمزة، وإن كانوا قد استثقلوا الكسرة على النون، للكسرة قبلها، مع أن النون حرف صحيح، فلأن يستثقلوها على الياء المكسور ما قبلها، كان أحرى.

ومنهم من يقول (إيْ الله) فيشبع مدة الياء، ويجمع بين ساكنين، لوجود شرطه.

/ ومنهم من يحذف الياء، لالتقاء الساكنين، فيقول: إِ الله بكسر الهمزة وهي أقلها. [٥٠٧]

والأفصح في اسم الله من قولك (إي الله) النصب؛ لأن (إي) ليست عوضاً عن حروف القسم، إنما هو جواب لمن سأل عن الخبر، فقلت: إي لله لقد كان كذا بخلاف قولك: ها الله، حيث خفضت، فإن (ها) عوض عن واو القسم، ولذلك لا يجامعها.

ومنهم من يجر، لبنائه إي عن حرف القسم.

---

(١) كذا في شرح ابن يعيش ٨: ١٢٣.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣١٢.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٢٥.

«وحروف التصديق تنوب مناب الفعل»

لما ذكرنا في صدر الكتاب أن الحرف لا يستقل بالإفادة، بل لا يفيد إلا في غيره، لزم أن يكون مصحوباً لغيره.

ثم ذكرنا أن حروف التصديق، وهي (نعم، وأجل، وجير، وإنّ، وبلى، وإي) تفدن مفردات، فربما توهم متوهم أن تلك الإفادة إنما حصلت من الحروف، وليس كذلك، بل تلك الفائدة إنما حصلت بما سبق من الكلام، فإذا قال القائل: أقام زيد، فقلت: نعم، كان معناه: نعم قد قام، وإنما حذف في الجواب لدلالة ما سبق عليه، فنابت هي عن الجملة المذكورة، كما نابت (يا) عن أنادي ونظائره.

«وكَلاّ: ردع وزجر[1]»

(كلّا) حرف على أربعة أحرف: كأمّا وحتى، وينبغي أن تكون ألفه أصلاً؛ لأنا لا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الألف في الحروف زائدة.

قال سيبويه[2]: كلّا: ردع وزجر.

قال الزجاج[3]: كلّا ردع وتنبيه، فإذا قال لك قائل شيئاً تنكره، كما إذا قال لك: فلان يبغضك، قلت: كلا، أي ارتدعْ عن هذا وتَنَبَّهْ على الخطأ فيه، قال تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾[الفجر: ١٦] ثم قال ﴿كَلَّاۖ﴾[الفجر: ١٧] أي: ليس الأمر كذلك؛ لأنه قد توسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار، وقد يضيق من يكرمه كالأنبياء والأولياء.

وفيه نظر؛ لأنه لو كان بمعنى ارتدع وانزجر لكان اسم فعل، بل الحق ما قاله سيبويه، إذ ليس معنى الردع والزجر إلا رد قوله وإبطاله.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٦.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣١٢، والمغنى ١: ٢٠٥.

(٣) انظر تهذيب اللغة ١٠: ٢٦٤.

وقال أبو حاتم[١]: كلّا في القرآن على ضربين:

- على معنى الرد للأول بمعنى (لا) فحينئذ يحسن الوقف عليها.
- وعلى معنى (ألا) التي للتنبيه يستفتح بها الكلام.

قال بعض المفسرين[٢] في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦] معناه حقًّا، وهذا قريب من معنى (ألا)[٣] وقد يحسن الوقف عليها.

وقال الفراء[٤]: كلّا: مركبة من (لا) الناهية، وكاف التشبيه[٥]، وجعلا كلمة واحدة، وشددت اللام، لتخرج الكاف عن معنى التشبيه، وهي عنده حرف رد يكتفى بها، كنعم، وبلى، وتكون صلة لما بعدها،كقولك: كلاّ وربِّ الكعبة، بمنزلة إي ورب الكعبة. وفي التنزيل: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾[المدثر: ٣٢].

«واللام الموطئة للقسم، هي الأولى من قولك: والله لئن أكرمتني لأكرمتك»

هذه اللام تسمى لام الشرط، ولام الجزاء، لدخولها على حرف الشرط، واللام الموطئة للقسم؛ لأنه يعقبها جواب القسم، وليست هي جواباً للقسم؛ لأن القسم لا يجاب بالشرط، كما لا يجاب الشرط بالقسم. وذلك لما بينهما من المناسبة من جهة احتياج كل واحد منهما إلى جواب، لتصير الجملتان كالجملة الواحدة، بل هي زائدة مؤكدة مشعرة باستقبال جواب القسم.

واللام الثانية: هي جواب القسم، واعتماد القسم عليها لا عمل للشرط فيها لما

---

(١) كذا في التهذيب ١٠: ٣٦٤.

(٢) كذا نسبه ابن الأنباري للمفسرين. التهذيب ١٠: ٣٦٤.

(٣) احتج أبو حاتم السجستاني في أنّ (كَلّا)بمعنى (ألاَ) بهذه الآية. قال: فمعناه (ألا). التهذيب ١٠: ٣٦٥.

(٤) انظر الجنى الداني ٥٢٦.

(٥) وكلا: مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية. انظر المغنى ١: ٢٠٥.

تقدم أن الشرط والقسم إذا اجتمعا فأيهما سبق كان الجواب له، وفي التنزيل: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾[الاسراء: ٨٦] وقال زهير[١]:

١٧٤٧ - لَئِنْ حَلَلْتَ بجَوٍّ في بني أَسَدٍ   في دِينِ عَمْرٍو وحالَتْ بَيْنَنَا فَدَكُ

لَيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذِعٌ   باقٍ كَمَا دَنَّسَ القُبْطِيَّةَ الوَدَكُ[٢]

ويدل على زيادة الأولى جواز سقوطها كما قال:

١٧٤٨ - فإنْ لم تغير بعض ما قد صنعتم   لأَنْتَحِيَنْ للعظْم ذُو أَنَا عارِقُه[٣]

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ ﴾[الروم: ٥١]، فإنه أوقع الماضي موقع المستقبل، والمعنى لنظلن كما قال الحطيئة[٤]:

١٧٤٩ - شَهِدَ الحُطيئةُ حين يَلْقَى رَبَّهُ   أنَّ الوَلِيدَ أحقُّ بالعُذْرِ[٥]

واللام الأولى من قوله: ﴿ولقد علموا لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ ﴾[البقرة: ١٠٢] جواب القسم، والتقدير: والله لقد علموا، والثانية لام الابتداء.

---

(١) ديوانه بشرح ثعلب: ١٨٣.

(٢) جوّ: وادٍ. دين عمرو: طاعته. فَدَك: قريةٌ في الحجاز بينها وبين المدينة يومان. القذع: القبيح. القبطية: كل ثوب أبيض. الوَدَك: الدسم.

يريد: لئن حللت بحيث لا أدركك تحت راية هذا الملك العظيم ليردن عليك هجوي ولأدنسنّ به عرضك كما يدنس الودك القبطية.

(٣) تقدم برقم (١٠١١).

(٤) ديوانه: ١٧٩.

(٥) البيت في السمط ٢: ٦٧٤، والأغاني ٤: ١٧٦ (الساسي) الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخو عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لأمه كان يشرب الخمر وقد ضربه «عليّ» كرم الله وجهه بطلب من عثمان فقال الحطيئة ذلك.

«ولام الابتداء هي اللام المفتوحة الداخلة على الاسم والفعل المضارع لتوكيد مضمون الجملة، نحو: لزيد منطلق، وإن ربك ليحكم بينهم»

هذه اللام[١] أكثر اللامات تصرفاً، ومعناها التوكيد، وتحقيق معنى الجملة، وإزالة الشك، وهي مفتوحة، وذلك مقتضى القياس[٢] فيها. وفي كل ما جاء على حرف يبتدأ به، إذ يجب تحريكه ليمكن الابتداء به،وكانت الفتحة أخف الحركات.

وهذه اللام تدخل على المبتدأ، كقولك: لزيد منطلق، وليست هي لام القسم، لأنك إنما تقصد تحقيق خبرك من غير يمين، بخلاف ما إذا وقعت في الفعل المستقبل وصحبتها إحدى النونين فهي لام القسم، ذكر القسم قبلها أو لم يذكر.

/ وفي التنزيل: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[الحجر: ٧٢] ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]. [٥٠٨]

وقال امرؤ القيس[٣]:

١٧٥٠ - ليومٍ بذاتِ الطَّلحِ عند مُحَجَّرٍ أحبُّ إلينا من لَيَالٍ على أُقُرْ[٤]

وهي التي تعلق أفعال القلب عن العمل كقولك: علمت لزيد منطلق، ولا تدخل على الخبر إلا أن تدخل إنّ المثقلة، فيلزم تأخير اللام إلى الخبر، كقولك: إنّ زيداً لمنطلق.

وكذلك إذا كان الخبر فعلاً مضارعاً، كقولك: إن زيداً ليقوم، أو ظرفاً، كقولك: إن زيداً لفي الدار، وتقدر تعلق الظرف بمستقر لا باستقر، كما لو قدروا إذا وقع صلة للذي باستقر لا بمستقر، ولا تدخل إذا كان الخبر فعلاً ماضياً.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٢٥.

(٢) (للقياس) في: ع.

(٣) ديوانه: ١٠٩ برواية (ليال).

(٤) ذات الطلح: أرض فيها شجرة الطلح، محجر: ببلاد طيّئ. وأقر: جبل لبني مرة.

وقد تقدم هذا كله في باب (إنّ) وذكرنا الخلاف في أن المضارع حينئذ يكون للحال أو يبقى على إبهامه.

واعلم أن بعض النحويين قد ذكر للام أحداً وثلاثين[١] وجهاً، وذلك أنّ اللامات ثمان:

الأولى: لام الإضافة، فذكر أنها تجيء على عشرين وجهاً: للاختصاص، وللملك، وللتعليل، وللعاقبة، وللتعجب، وبمعنى إلى، وزائدة، وهذه السبعة قد ذكرناها في حروف الجر.

وبمعنى (على) كقولك (سقط لوجهه)، وفي التنزيل: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الاسراء: ١٠٧] ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣] وقال الشاعر[٢]:

١٧٥١ - تَنَاولت بالرُّمْحِ الطويل ثيابه ... فَخَرَّ صريعًا لليدينِ وللفم[٣]

وبمعنى (مع) كقول متمم بن نويرة:

١٧٥٢ - فلما تَفَرَّقْنَا كَأنّي ومالكاً ... لطُولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا[٤]

وبمعنى (بعد) نحو: ﴿أقم الصلاة لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] و(صوموا لرؤيته)[٥] وكتبت لثلاث خلون.

---

(١) انظر اللامات للزجاجي، وشرح ابن يعيش ٩: ١٧ - ٢٧، والجنى الداني ١٤٣ - ١٧١، والمغنى ٢٢٨ - ٢٦١.

(٢) هو جابرُ بنُ حُنَيٍّ التَّغْلِبِيُّ (جاهلي) برواية (تناوله بالرمح، ثم أَثْنَى له) أي: انثنى.

(٣) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٩٥٥، والمغنى ١: ٢٣٣.

تناولت: طعنت. خر: سقط.

(٤) البيت في شرح اختيارات المفضل ٣: ١١٧٧، والجنى الداني ١٤٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧١، والمغنى ١: ٢٣٤، والأشموني ٢: ٢١٨، والهمع ٢: ٣٢، والدرر ٢: ٣١. يرثي أخاه. وقتله ضرار بن الأزور الأسدي، أمره بقتله خالد بن الوليد.

(٥) رواه البخاري في صحيحه (كتاب الصوم - باب قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا..) ومسلم في صحيحه (كتاب الصيام) وانظر شرح النووي لمسلم ٧: ١٩٠. قال الطيبي: اللام للوقت.

وبمعنى (من) كقولك: سمعت لزيد صياحاً.

وبمعنى (في) كقولك: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الأنبياء: ٤٧].

وللتعدية، كقولك: شكرت لزيد ونصحت له.

وللتبيين، وهي التي تدخل بعد الأسماء والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة نحو: رعياً له وسقياً، وقوله: ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾[الملك: ١١].

قال سيبويه: مجراها في التبيين مجرى الباء في قولك: مرحباً بك. وقال أبو النجم:

١٧٥٣ -واهــاً لِرَيَّــا ثــم واهــاً وَاهَــا(١)

فإن قلت: ويل لزيد كانت لام الاستحقاق.

ولتوكيد الإضافة، كقوله:

١٧٥٤ -يا بؤس للحرب(٢)..........

ويا ويح لزيد(٣)، ولا أباك.

وللاستغاثة به، وللاستغاثة من أجله، كقولك: يا زيد لعمرو، ولام كي كقولك: لتكرمني.

---

(١) تقدم الرجز برقم (١٥١٧).

(٢) قطعة من بيت لسعد بن مالك، وقد ذكر هذه القطعة سيبويه في الكتاب ١: ٣١٥، والبيت بتمامه:

يــا بُــؤسَ للحــرب التــي وضــعت أراهــطَ فاســتراحوا

والبيت في الأصول ١: ٤٧٤، والخصائص ٣: ١٠٦، والمحتسب ٢: ٩٣، وشرح النحاس لأبيات سيبويه ٧٧، وشرح المرزوقي للحماسة ٥٠٠، وشرح التبريزي ٢: ٢٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧٥، ٢: ٨٣، والجنى الداني ١٥١، والمغنى ١: ٢٣٨، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠، ١٠٥، ٤: ٣٦، ٥: ٧٢، وشرح السيوطي لشواهد المغنى ٢: ٥٨٢. والشاهد إدخال اللام في (الحرب) توكيداً، والمراد يا بؤس الحرب، بالإضافة.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٨٣.

ولام الجحود، وتسمى لام النفي، ولا تقع إلا بعد كان وما تصرف منها، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وأما قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾[الأنعام: ٧١] فهي لام كي، وليست بلام الجحد، وإن تقدمتها (ما) لأن (ما) ها هنا غير نافية للفعل، لدخول إلا بعدها وعود الكلام إيجاباً.

وبمعنى أن، كقولك: (أريد لأسلم عليك) وأردت لأهدم الحائط، وفي التنزيل: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٣]و﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾[الصف: ٨]﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [البينة: ٥].

ولا تكون هذه اللام إلا بعد أمرت، وأردت؛ لأنهما يطلبان المستقبل. ولا تقول: ظننت لأقوم؛ لأن ظننت يصلح مع الماضي أيضاً، كقولك: ظننت أن قمت.

الثانية: لام التعريف وهي على خمسة أوجه، على ما تقدم في موضعها.

الثالثة: لام جواب القسم، كقولك: والله لأفعلن.

الرابعة: الموطئة للقسم.

الخامسة: لام جواب (لو، ولولا) وقد تقدم أنها عند جماعة، لام التأكيد، وعند جماعة لام القسم، وعند جماعة مستقلة.

السادسة: لام الأمر، نحو: ليقم زيد.

السابعة: لام الابتداء.

الثامنة: اللام الفارقة، كقوله:﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق: ٤] وليست هي لام الابتداء؛ لأن تلك تسقطها إن شئت، وهذه لازمة لا يجوز إسقاطها.

وقد شرحنا هذه اللامات كلها في مواضعها.

«وحروف اللين تزاد في آخر الكلم الثلاث، لإنكار أن يكون الأمر على ما ذكر، أو على خلافه»

الأصل في هذه الزيادة أن القائل إذا أخبر بما يستغرب وقوعه ويستبعد فيذكر هذه الزيادة، لإنكار أن يكون الأمر على ما ذكر، كما إذا قال قائل: أتاك زيد، وزيد ممتنع الإتيان أو متعذره، فتنكره لبطلانه عندك، وإن أخبر بما هو المألوف المعروف، فلإنكار أن يكون الأمر على خلاف ذلك، كما إذا كان عادة زيد يأتيك فتنكر سؤاله عنه، كما حكى سيبويه[١] أنه سمع رجلاً من أهل البادية، قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه! منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج.

وقوله: أنا إنيه، جاء به على المعنى؛ لأن المضمر الفاعل في (أتخرج) للمخاطب وهو الذي أنكر وهو الذي أنكر رأيه فصار المتكلم هو المخاطب، فجاء به على المعنى.

/ «فإن كان آخر الكلمة متحركاً تبعت الزيادة الحركة، تقول لمن قال: جاءني عمرُ، أو رأيت عثمانَ، أو مررت بحذام: أعمروه، وأعثماناه، وأبحذاميه، وإن كان ساكناً حرك بالكسر، ثم تبعته الياء، كقولك: أزَيْدُنِيه[٢]» [٥٠٩]

هذه الزيادة مدة تتبع حركة ما قبلها إن كان متحركاً، ليعلم أنك إنما استفهمت عن الذي جرى ذكره، فإن كان مضموماً كانت الزيادة واواً، كقولك في جواب من قال: جاءني عمر: أعمروه.

وإن كان مفتوحاً كانت الزيادة ألفاً، كقولك في جواب من قال: رأيت عثمانَ: أعثماناه.

وإن كان مكسوراً كانت الزيادة ياء، كقولك في جواب من قال: مررت بحذام: أبحذاميه، على حدِّ ما يفعل بزيادة الندبة.

---

(١) الكتاب ١: ٤٠٦، والجنى الداني ٢٣١.

(٢) انظر الجنى الداني ٢٠٥، والمغني ١: ٤١٣.

وإن كان ما قبل الزيادة ساكناً قدرت الزيادة ساكنة، ثم كسرت الساكن الأول لالتقاء الساكنين، وجعلت الزيادة ياء من جنس الكسرة، كقولك في جواب من قال: هذا زيد: أَزَيدُنيه، فالدال مضمومة محكية، وحركتها إعراب، والتنوين محرك بالكسر، وحركتها بناء لالتقاء الساكنين.

وكذلك النصب والجر، كقولك في ضربت زيداً: أَزَيْدَنِيه بفتح الدال، وفي مررت بزيد: أبزَيْدِنيه، بكسر الدال والهاء في هذا كله لبيان حرف المد، وهي ساكنة أبداً؛ لأنها للسكت.

«وتزاد (إن) بينهما فيقال: أَزَيْدٌ إِنيه، وآ الأميرُ إِنيهْ»

الزيادة نوعان:

ـ متصل، وهو ما ذكرنا.

ـ ومنفصل، وهو (إن) مخففة مكسورة، تزاد بينهما، أي: بين حرف المد وبين آخر الكلمة، لتوكيد الإنكار، وتكسر نونها لالتقاء الساكنين، ويبقى الاسم الأول على إعرابه، فتقول لمن قال: هذا زيد: أزيدٌ إنيه ولمن قال رأيت زيداً: أزيداً إنيه، ولمن قال: مررت بزيد: أبزيدٍ إنيه، وتقول آ الأميرُ إنيهْ، فتمد الألف كما في قوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[يونس: ٥٩]، لئلا يلتبس الخبر بالاستخبار.

ـ واعلم أن محل علامة الإنكار آخر الكلمة، ومنتهاه لا يلحق الحشو أصلاً، فيقع بعد المعطوف وبعد المفعول، وبعد النعت، فتقول لمن قال: رأيت زيداً وعمراً: أزيداً وعمرنيه، ولمن قال: ضربت عُمَرَ: أعمراه، ولمن قال: ضربت زيداً الطويل أزيداً الطويلاه، ولمن قال: أنا ذهبت: أذهَبْتُوه.

وإذ قيل: من يفعل هذا؟ فقال قائل: أنا، قلت: أَنَاهْ، وإن شئت: أنا إنيهْ.

«وكل ذلك يحذف في الوصل، فيقال: أزيداً يا فتى»

مدة الإنكار من زيادات الوقف، فلا تثبت في الوصل، فهو نظير الزيادة في (من) إذا استفهمت عن النكرة في الوقف، نحو: مَنو، ومَنَا، ومَني؟

فتقول لمن قال: رأيت زيداً: أزيداً يا فتى؟ تركت العلامة من زيد، لوصلك إياه بما بعده، كما تركت حروف اللين في: مَنو، ومَنَا، ومَنِيَ؟ في الوصل، ولا تلحق هذه العلامة بقولك: يا فتى؛ لأنه ليس من حديث المسؤول عنه، فتنكر ذلك عليه.

«وتزاد حروف اللين، للتذكر أيضاً، نحو: قاما زيد، ويذهبو عمرو، وفي الداري محمد، وكمي مالك»

تزاد حروف المد[1] بعد الكلمة إذا أراد المتكلم التلفظ بما بعدها، ونسي ولم يرد أن يقطع الكلام فيمد حركة آخر الكلمة إن كان متحركاً، فينشأ من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، كما إذا أراد أن يقول: قام زيد، فلما تلفظ بـ (قام) نسي (زيداً) فمد فتحة الميم، فنشأت منها ألف، فقال: قاما زيد.

وهكذا الكلام في قولك: يذهبو عمرو، وفي الدارى محمد.

وإن كان آخر الكلمة ساكناً حركته بما يتحرك عند التقاء الساكنين، كما تفعل في القافية، فإن القافية موضع مدّ واستطالة، كما أن التذكر موضع استشراف وتطاول إلى المتذكر، فإذا وقفت على (قد) من قولك: قد قعد، كسرته فقلت: قَدِي[2] كما قال:

١٧٥٥- .... فَكَأَنْ قَدِ[3]

لأن (قد) تكسر، لالتقاء الساكنين، كقولك: قد احمر البسر، وإن وقفت على (مِنْ)

---

(١) انظر الجنى الداني (واو الإنكار: ١٩٨، وواو التذكار ١٩٩، وألف الإنكار ٢٠١).

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣٠٤، والجنى الداني (الياء للتذكار: ٢٠٥).

(٣) قطعة من بيت للنابغة الذبياني تقدم برقم (١٧١٢).

من قولك: أخذت من زيد، جاز أن تقول: مِنَا ومِني؛ لأن (مِنْ) قد تفتح لالتقاء الساكنين[١]، نحو: مِنَ الرجل، وقد تكسر، نحو: مِنِ ابنك.

وإذا وقفت على (مذ) قلت: مذ، ولأن (مذ) يضم إذا لقيه ساكن؛ لأن أصله (مذُ) بالضم.

قال سيبويه[٢]: وسمعنا من يوثَق به يقول: هذا سَيْفُنِي، يريد هذا سيفٌ حادٌ وماض، ونحوهما من الصفات، فنسي ومدَّ متذكّراً، وكسر كما كسر دالَ (قَدْ)[٣]، في قوله: (وكأن قَدِ).

وكذلك إذا أردت أن تقول: هذا ضارب زيداً فنسيت (زيدًا) فأردت أن تتذكر، قلت: ضاربني.

تنبيه:

يحرك التنوين لالتقاء الساكنين في نحو: زيد العاقل، وأزيدنيه، في الإنكار، وسيفني، في التذكير. وإذا ألقى عليه حركة الهمزة، نحو: زيد أبوك.

***

(١) من (كقولك قد احمر) إلى (الساكنين) ساقط من: ع.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣٠٣ – ٣٠٤.

(٣) كذا في: ع، وهو الموافق لما في الكتاب (فقد) في: د.

[٥١٠] «/ فصل:

كلمات العدد اثنتا عشرة»

العدد: بمعنى المعدود، من قولك: عددت الشيء أعده عدًّا، إذا أحصيته، كالقبض بمعنى المقبوض.

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾[الكهف: ١١] هو مصدر.

وقال بعض العلماء: العدد جملة منقسمة إلى آحاد.

وقال بعضهم: العدد أمثال الواحد، وعلى التقديرين لا يكون الواحد عدداً، وإنما هو جزء العدد، وجزء الشيء لا يكون نفس ذلك الشيء. وأسماؤه اثنا عشر.

«وهي: الواحد، والاثنان، والثلاثة إلى العشرة، والمائة، والألف. وما عداها متشعب منها»

أي: متشَّى منها، وهو إما مركب كأحد عشر، وإما معطوف كأحد وعشرين، وإما مثنى كمئتين، وإما مضاف كثلاثمائة.

وإما مشتق مضاعف، كثلاثين، الذي هو عبارة عن (ثلاثة) عشر مرات.

ومراتب العدد الأصول ثلاث: آحاد وعشرات ومئات. وما عداها فرع عليها، فإنها آحاد ألوف، وعشرات ألوف، ومئو ألوف، وألوف ألوف، إلى ما لا نهاية له. وكل مرتبة منها تسعة عقود.

ومن النحويين والحُسَّاب من يقول: أصول المراتب أربع:

آحاد، وعشرات، ومئات، وألوف. والتحقيق ما تقدم. وخواص هذه المراتب كثيرة، مَنْ أراد معرفتها فعليه بكتبنا الرياضية، ولا تعلق للنحوي بذلك.

«وتقول في المؤنث: واحدة، واثنتان، وثنتان»

إنما بدأنا بالآحاد؛ لأنها الأصل لما بعدها، وما بعدها متفرع عليها، وبدأنا بالواحد لأنه أصل جميع الأعداد، وهو أول العدد، ويستعمل في الكلام على وجهين:

أحدهما: أن يكون اسماً علماً على هذا المقدار، كسائر أسماء العدد. ولا يجرى صفة على ما قبله جري الصفة المشتقة.

والثاني: أن يكون وصفاً صريحاً، مأخوذاً من الوحدة، تقول: مررت برجل واحد، وفي التنزيل: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[فصلت: ٦] وإذا جرى على مؤنث أنث، نحو: مررت بامرأة واحدة.

قال الفراء[١]: ويقال: أنتُم حيٌّ واحدٌ، وحيٌّ واحِدُونَ، كما يقال: شِرْذِمَةٌ قليلون. وأنشد للكميت:

١٧٥٦ - فَضَمَّ قَوَاصِيَ الأَحْيَاءِ منهم ... فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ واحِدِينا[٢]

وواحد في الأصل: فاعل من الوَحْدَة، وهي الانفراد، يقال: وَحَدَ الشيء يَحِده حِدَة، فهو واحد[٣].

قال ثعلب: واحد وَوَحَد، بمعنى واحد[٤]، قال النابغة[٥]:

١٧٥٧ - كَأَنَّ رَحْلي، وَقَدْ زَالَ النَّهارُ بِنَا ... بِذِي الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ[٦]

---

(١) الصحاح (وحد) ١: ٥٤٥.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٦: ٣٢، والصحاح واللسان (وحد).

(٣) انظر الصبان ٤: ٧٣.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٦.

(٥) أي: الذبياني. ديوانه: ٦.

(٦) البيت في الخصائص ٣: ٢٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧١، وشرح ابن يعيش ٦: ١٦.
روى الأصمعي «بذي السليل» موضع زال النهار: انتصف.

والهمزة في (أحد) بدل من الواو، وألفها للتأنيث، فلو صغرته قلت: أحيدى عشرة، وقد أنثوا أحداً على غير بنائه، قالوا: إحدى.

ولا يستعملونه إلا مضموماً إلى غيره، فلا يقال: جاءني أحد، ولا رأيت إحدى، وليس (أحد) هذه بالتي في قولك: ما جاءني أحد، لأن معنى تلك العموم والكثرة، ولذلك لا تستعمل إلا في النفي كعريب وديار.

وهمزتها أصل ولا تثنى ولا تجمع؛ لأن معناها يدل على الكثرة، فاستغني بها عن التثنية والجمع، بخلاف (أحد) في العدد، فإنها تجمع على أحد.

وأما اثنان فمحذوف اللام كابنين، ولامه ياء، لأنه من ثنيت الشيء إذا عطفته، فالهمزة في أوله كالعوض من المحذوف، والمؤنث (اثنتان) ألحقوا التاء للتأنيث كما قالوا: ابنتان، وإن شئت قلت: ثنتان، كما تقول: بنتان، ثم قيل: إن التاء فيها بدل من لام الكلمة كما في بنتين.

وقيل: إنها للإلحاق بجذع كأنه تثنية ثنت، وإن لم يستعمل، قال الشاعر[(١)]:

١٧٥٨ - فقبلتها ثنتين كالثلج منهما ... وأخرى على لوح أحرّ من الجمر[(٢)]

وقال آخر:

١٧٥٩ - فقلت مهلاً لا تلومي ياهُنَه ... أنا ابن ثنتين وتسعينَ سنهْ

ولا واحد لها من لفظها، اكتفاء عنه بواحد، ويعرب إعراب الزيدَيْن، وفي التنزيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾[النحل: ٥١] و﴿أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾[غافر: ١١].

وقد حذف الشاعر النون منها ضرورة، فقال:

---

(١) هو أبو العَمَيْثَل «عبد الله بن خالد» كما في الخزانة ٢: ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢) البيت في أمالي القالي ١: ٩٨، والبيان والتبيين ١: ٢٨٠، والخزانة ٢: ٣٠٩ ويروى (وكلمتها ثنتين كالماء منهما).

١٧٦٠ - لنا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثلاث فبعضها لأولادنا ثِنْتَا وفي بيتنا عَنْزُ(١)

«والواحد، والاثنان، مذكرين ومؤنثين، لا يضافان إلى المعدود، بل يقال: رجل، ورجلان، وامرأة، وامرأتان»

الواحد والاثنان: غير محتاج إليهما على الحقيقة؛ لأنك تأتي بالاسم مفرداً ومثنى، كقولك: زيد وزيدان، وهند وهندان، ورجل ورجلان، وامرأة وامرأتان، فيحصل لك الدلالة على الجنس والمقدار.

وإنما تحتاج إلى العدد في الثلاثة وما فوقها؛ لأن صيغ الجمع، كرجال وزيدين، وهندات، لا تدل على تعيين المقدار فجيء بأسماء الأعداد مقرونة بالمعدودات، فقالوا: ثلاثة رجال، فحصل من الثلاثة الدلالة على المقدار، ومن الرجال الدلالة على الجنس، فهو بمنزلة رجلان/ واستعمل الشاعر القياس المرفوض للضرورة، فقال(٢): [٥١١]

١٧٦١ - كأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ(٣)

وكان قياس الاستعمال أن يقول: حنظلتان.

«وتضيف الثلاثة إلى العشرة إلى جموع القلة، بإثبات التاء في المذكر، وحذفها في المؤنث، فتقول: ثلاثة أعبد، وأربع نسوة، وستة بنين، وثماني بنات، وثمان كقاض، وعشرة غلمة، وعشْر جوار، تسكن الشين في المؤنّث»

لما لم يجتمع في الثلاثة وما بعدها العدد والنوع افتقر الحال إلى أن يضم إليه ما يدل على نوع المعدود، ويكون تفسيراً له.

---

(١) البيت في الخصائص ٢: ٤٣٠، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٣٠٥، لبن: جمع لبون، وهي ذات اللبن غزيرة كانت أو بطيئة.

(٢) هو خطام المجاشعي، وقيل غيره.

(٣) الرجز في الكتاب ٢: ١٧٧، ٢٠٢، والمقتضب ٢: ١٥٦، وإصلاح المنطق ١٨٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠، وشرح ابن يعيش ٤: ١٤٤، ٦: ١٦، ١٨، والشذور ٤٥٨، وشرح الهروي للفصيح ٨٥، والتنبيهات ٢٩١، والعيني ٤: ٤٨٥، والتصريح ٢: ٢٧٠، والهمع ١: ٢٥٣، والدرر ١: ٢٠٩.

فمنه ما يفسر بالنكرة المنصوبة، وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وقد شرحناه في باب التمييز.

ومنه ما يفسر بالإضافة، وهو ما فيه تنوين؛ لأن التنوين ضعيف لسكونه، فجاز أن يعاقبه المضاف إليه، والمضاف إليه على نوعين:

مفرد ومجموع، فما كان لأدنى العدد، وهو من ثلاثة إلى عشرة أضيف إلى أبنية جمع القلة، لتشاكله.

وسيأتي أن أبنية القليل ستة[(١)]: أَفْعُل، وأَفْعَال، وفِعْلة، وأَفْعِلَةٌ، كأكلب، وأثواب، وصبية، وأرغفة، وجمع المذكر بالواو والنون، وجمع المؤنث بالألف والتاء، كالزيدون والهندات، تقول: عندي ثلاثة أفرخ، وأربعة أجمال، وخمسة غلمة، وستة أرغفة، وتسعة أحمدين، وعشر مسلمات.

وإنما جرت الإضافة ها هنا، لأن الثاني ليس الأول من كل وجه، لأن الأول عدد، والثاني معدود، والعدد غير معدود، كما أن الأجزاء غير المجزأ.

وإنما وجب أن يضاف ما كان من الثلاثة إلى العشرة إلى الجمع؛ لأنا قد ذكرنا في باب الإضافة أن هذه الإضافة حقيقية بمعنى (من) فالأول بعض الثاني، فلو أضيف إلى الواحد، لتوهم أن العدد بعض الواحد إذا كان مما يتجزأ، فلو قلت: خمسة درهم، لظن أن الخمسة من حباته، أو من قراريطه، فأضيف إلى الجمع، ليزول اللبس، فإن لم يكن له بناء قلة أضيف إلى بناء الكثرة ضرورة، فيقال: عندي ثلاثة كتب، وخمسة شسوع[(٢)]، ورأيت عشرة مساجد.

وإذا جاز أن يستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو: رسن وأرسان، وقلم

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٩.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٤١، ١٤٢، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٥. الشسوع: واحدة شسع النعل، والشسع: قبال النعل. القاموس (الشسع) ٣: ٤٥.

وأقلام، ولم يقولوا: رسوم ولا قلوم، فأحرى أن يستغنى بالجمع الكثير عن القليل؛ لأنه داخل فيه[١] فعلى هذا لا تقول: عندي ثلاثة كلاب[٢] لأن له بناء قلة، وهو: أكلب، إلا في ضرورة شعر، وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: ٢٢٨] مع أن له جمع قلة.

وفي الحديث «دَعِي الصلاةَ أيام إقرائك»[٣] فقد أوقع جمع الكثرة موقع القلة على الاتساع، لاشتراكهما في الجمعية[٤].

قال الخليل[٥]: شبهوه بثلاثة قرود، يريد أنهم شبهوا ما يستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل.

فإذا أضيف الثلاثة إلى العشرة إلى المعدود، فإن كان المعدود المضاف إليه مذكراً ألحقت التاء، وإن كان مؤنثاً حذفت التاء، على خلاف قياس سائر الأبواب، فتقول: ثلاثة رجال، وأربع نسوة، وفي التنزيل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[الحاقة: ٧].

وعلل ذلك من ثلاثة أوجه:

---

(١) أي: في معناه.

(٢) وفي الكتاب ٢: ١٧٦ «وقد يجيء خمسةُ كِلاَب»، يراد به خمسةٌ من الكلاب، كما تقول: هذا صوتُ كلابٍ، أي: هذا من هذا الجنس. وكما تقول: هذا حبُّ رُمَّانٍ.

(٣) رواه أبو داود في سننه: ١: ٦٤ (كتاب الطهارة - باب في المرأة تستحاض..) بنحوه. والنسائي في سننه ١: ١٨٣ (كتاب الحيض والاستحاضة - ذكر الإقراء) بنحوه. وانظر مشارق الأنوار ٢: ١٧٥.

(٤) ذكر أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال في قول الله - جل وعز - ﴿ثلاثة قروء﴾ جاء هذا على غير قياس، والقياس: ثلاثة أقْرُؤ. قال: ولا يجوز أن تقول: ثلاثة فلوس، إنما يقال: ثلاثة أفلس، فإذا كثُرَتْ فهي الفُلوس. قال: ولا يقال: ثلاثة رجال، إنما هي ثلاثة رَجْلَة، ولا يقال: ثلاثة كلاب، إنما هي ثلاثة أكلُب. قال أبو حاتم: والنحويون في قول الله - جل وعزّ - ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ أراد ثلاثة من القروء. كذا في تهذيب اللغة (قرا) ٩: ٢٧٢.

(٥) وفي الكتاب ٢: ٢٠٢ «وسألت الخليل عن (ثلاثةُ كلابٍ)، فقال: يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قُرودٍ، ونحوها، ويكون ثلاثة كِلابٍ على غير وجهِ ثلاثةُ أكْلُبٍ، ولكن على قوله ثلاثةٌ من الكلاب، كأنك قلت: «ثلاثةُ عَبْدِي اللهِ». ويكون النص في شرح ابن يعيش ٦: ٢٥ «قال الخليل: شبهوه بثلاثة قروء» خطأ.

الأول: أن المذكر هو الأصل فزيدت معه التاء؛ لأنه يحتمل الزيادة، والمؤنث فرع، فثقل، فلم تزد معه التاء، ألا ترى أنهم لما فرقوا بين المنصرف وغير المنصرف زادوا التنوين على المنصرف لخفته.

الثاني: أن جموع التكسير لا فرق فيها بين المذكر والمؤنث إلا في القليل، فأرادوا الفرق بينهما، وكان المذكر أحمل للزيادة.

الثالث: أن أصل العدد قبل تعليقه على معدود أن يكون بالتاء، نحو ثلاثة وأربعة ونحوهما، وذلك لقوة التضعيف، إذ لا شيء فيه من قوة التضعيف ما في العدد، فصار التاء فيه كما في: علاّمة ونسّابة، ولأن العدد شيء ثابت في الذهن، فهو بمنزلة ما لا يعقل، والإخبار عما لا يعقل كالإخبار عن المفرد المؤنث، فجعل ذلك للمذكر الذي هو الأصل، وجعل الفرعوهو إسقاط التاء للفرع الذي هو المؤنث.

وقال أبو علي: إن أصل العدد وأوله بالتاء من حيث إنه جماعة، والجماعة مؤنثة، والمذكر قبل المؤنث، فأَعْطَوُا الأولَ الأولَ للمشاكلة، ثم زيادة التاء مع المذكر ليس بتذكير، بل هو التأنيث، فهو مؤنث بعلامة وطرحها مع المؤنث ليس بتأنيث، بل هو كطرحها من عين وأتان، وهما مؤنثان.

وقال العبدي: دخلت التاء في عدد المذكر مخلوعاً عنها معنى التأنيث، ولم يقصد إلا مجرد التمييز.

/ وإنما فعلوا ذلك، لأنهم كانوا يسمون المذكر بالأسماء المؤنثة بالتاء كحمزة [٥١٢] وطلحة، وكانت واقعة على الجنس والعلم، كرهوا أن يعربوا باب (ليس) فقالوا: ثلاث طلحات، إيذاناً بإرادة الشجر، وثلاثة طلحات بإرادة الأناسي.

ولما كانوا يسمون المذكر باسم المؤنث كرهوا اللبس، فقالوا: ثلاثة أزياد، في المسمين بزيد، وثلاث أزياد في المسميات بزيد.

وأما الواحد والاثنان، فقد سلك فيهما قياس التذكير والتأنيث، فقيل في المذكر: واحد واثنان، وفي المؤنث: واحدة واثنتان وثنتان، على قياس قاعد وقاعدة وقائم وقائمة.

وستة أصلها سدسة، لقولهم في التصغير: سديسة، ويقال: أسدس القوم إذا صاروا ستة، وسادسهم فلان، فأبدلت السين من سدسة تاء، ثم أدغمت فيها الدال[١].

وثمانية أصلها ثمنية منسوب إلى الثمن[٢]، وقولهم: ثمنت القوم أثمِنهم، بالكسر إذا كانت ثامنهم؛ لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية، فهو ثمنها. ثم فتحوا أوله تغييراً للنسب، كما قالوا: أُفُقِيّ، وحذفوا إحدى يائي النسب وعوضوا منها الألف كما قالوا: ثمان. ولما صارت الياء طرفاً صار حكمه حكم قاض، تثبت ياؤه في الإضافة، وتسقط مع التنوين في الرفع والجر، وتثبت في النصب، تقول: جاءني ثماني نسوة، ومررت بنسوة ثمان، ورأيت نسوة ثمانياً.

وتقول: عشَرة رجال، فتحرك الشين، وعشْر نسوة، فتسكنها؛ لأن التأنيث فرع ثقيل، ولهذا إذا انضم إليه سبب آخر منع الصرف، فخفف بتسكين الشين، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].

«وقوله: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ لأنه في معنى الجمع»

يضاف العدد إلى الأسماء الآحاد التي معناها الجمع، والقياس أن يجوز حينئذ تذكير العدد وتأنيثه، حملاً على اللفظ والمعنى، لكن الاستعمال أنه كان جمعاً لمن يعقل كالرهط، والنفر، والبشر، والقوم، والرحلة، ذكّر وألحقت التاء في عدده، وفي التنزيل: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[النمل: ٤٨] وهو ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة، والجمع أرهط وأرهاط وأراهط وأراهيط.

---

(١) انظر الصحاح (ستت) ١: ٢٥١.

(٢) انظر الصحاح (ثمن) ٥: ٢٠٨٨.

وإن كان جمعاً لما لا يعقل، كالخيل، والشاء، والبقر، والذود، والبط والحمام، والدجاج، أنث ولم تلحق التاء في عدده، قال[١]:

١٧٦٢ ـ ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي[٢]

وقالوا: ثلاثة أشياء، وأنه واحد عند سيبويه؛ لأنه يَصْدُقُ على من يعقل وعلى ما لا يعقل، فغلِّب جانب من يعقل.

ولا يضاف العدد إلى الصفة المحضة؛ لأن الغرض من إضافة العدد بيان النوع، ولا يصل ذلك بالإضافة إلى الصفة، ألا ترى أنك إذا قلت: عندي ثلاثة طوال، لم يدل على نوع معين، لأن الطول يشترك فيه أنواع كثيرة، إذ يجوز أن يكون إنساناً أو فرساً أو ثوباً إلى غير ذلك من الأجناس التي توصف بالطول.

فإن قلت: عندي ثلاثة ظريفين، وخمسة رجال كُتَّاب، وعشرة نسوة ضاحكات، ولهذا فرق أبو علي[٣] بين الصفة المخصوصة بنوع واحد وبين غيرها، فقال: في صفة اسم الإشارة: وقد يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامة فيقال: مررت بهذا الطويل، وأحسن من ذلك أن تكون صفة مقصورة على جنس كالعاقل، والكاتب، والضاحك. هذا كلامه. فقد عرفت أن الأحسن أن لا تضيف العدد إلى الصفة، بل تتبعه، فتقول عندي ثلاثة ظريفون، وخمسة قرشيون.

وعليه قول النحويين: ثلاثة مفعولين، فإن أتيت بالموصوف أضفته وجررته صفته

---

(١) قيل: هو الحطيئة، وقيل هو رجل من بني عامر بن صعصعة. كما في الخزانة ٣: ٣٠١.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ١٧٥، ومجالس ثعلب ٢٥٢، والخصائص ٢: ٤١٢، وأمالي الزجاجي ٢٣٣ – ٢٤٤، والإنصاف ٧٧١، والأشموني ٤: ٦٣، والعيني ٤: ٤٨٥، والهمع ١: ٢٥٣، ٢: ١٤٩، ١٧٠، والدرر ١: ٢٠٩، ٢: ٢٠٤، ٢٢٤ والتصريح ٢: ٢٧٠، والخزانة ٣: ٣٠١. ملحق ديوان الحطيئة ٢٧٠.

الذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة. ويعني بثلاثة الأنفس نفسه وزوجته وابنته، وبالذود ثلاثاً من النوق كان يقوم بها على عياله، ففقد إحداها.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٧٩.

أيضاً، وإن شئت رفعت[١] فتقول: عندي ثلاثة رجال قرشيين، وإن شئت قرشيون، كأنك قلت: هم قرشيون.

«وقوله: «عَشْرُ أَمْثَالُهَا» حمل على المعنى توسعاً؛ لأنهنّ حسنات، كما تقول: ثلاثة أنفس، لأن النفس إنسان»

اعلم أنه إذا اختلف اللفظ والمعنى في التذكير والتأنيث، فإن كان اللفظ موضوعاً لأحد الجنسين على التعيين راعيت المعنى، فقلت: عندي ثلاثة طلحات، وأربعة حمزات في المسمين بطلحة وحمزة، فإن التاء فيها ليست للتأنيث، بل هي بمنزلة بشرى اسم رجل، ولهذا لا يجوز إلحاق التاء في (فعلة) فلا تقول: قامت طلحة ولا بشرى أقبلت.

وتقول: هؤلاء ثلاث طوالق، وإن كان واحدها وهو طالق مذكراً، لأنه مؤنث في المعنى.

وتقول: هذه ثلاثة سجلات، وأربعة حمامات، وخمسة إصطبلات، وسبعة سرادقات، لأن وحدانها مذكرة.

/ وإن كان اللفظ عامًّا يشمل المذكر والمؤنث راعيت جهة اللفظ، لتعارض المعنى [٥١٣] فتقول: هذه ثلاثة أشخص، فتذكر، وإن عنيت نساءً؛ لأن الشخص مذكر، وهذه ثلاث شياه، فتؤنث، وإن عنيت مذكراً لتأنيث اللفظ، هذا هو الأكثر في الاستعمال، وقد جاء الحمل على المعنى وهو قليل، وفي التنزيل: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[الأنعام: ١٦٠]، أنث المِثل، وهو مذكر؛ لأن المراد بالأمثال الحسنات، ولأنه مضاف إلى ضمير المؤنث، كما قرئ: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[يوسف: ١٠][٢] أنّث بعضاً لإضافته إلى مؤنث. قال عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) كذا في د، ع، وأرى أن صواب العبارة «.. وجررت صفته، وأن شئت رفعت.»

(٢) قال أبو حيان في البحر ٥: ٢٨٤: قرأ الحسن ومجاهد وقتادة، «تلتقطه» بتاء التأنيث أنث على المعنى كما قال:

إِذَا بعـــضُ السِّـــنِينَ تَعَرَّقَتْنَـــا ... كفَـــى الأَيْتَـــامَ فَقْـــدُ أَبِي اليَتِـــيمِ

انظر الشواذ ٩٢، والإتحاف ٢٦٢.

١٧٦٣ - فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتَ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبانِ ومُعْصِرُ(١)

أنث الشخص حيث أراد به النساء، كما قال أخر:

١٧٦٤ - قامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ
تَرَكْتَنِي في الدار ذا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِرُ(٢)

فقال: ذا غربة، لأن المرأة إنسان.

وقالوا: ثلاثة أنفس، فذكروا حيث أرادوا به الإنسان، وقد أنشدنا شاهده.

وقال عبد القاهر: النفس يذكر ويؤنث، والتذكير شائع عندهم، وإن كان العامة لا تعرفه، ألا ترى أن قراءة الأكثر: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا﴾[الزمر: ٥٩](٣) على خطاب المذكر، مع أن الضمير عائد إلى النفس في قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[الزمر: ٥٦] والكسر ليس بالأعرف في القراءة. هذا كلامه(٤).

وتقول: هذه ثلاثة دواب، فتذكر كأنك قلت: ثلاثة أشياء دواب؛ لأن دابة في الأصل صفة فاعلة في دب يدب، وثلاثة دواب، فيؤنث نظراً إلى لفظ دابة، لأنها لم تستعمل استعمال

---

(١) البيت في الكتاب ٢: ١٧٥، والمقتضب ٢: ١٤٨، والخصائص ٢: ٤١٧، والمقرب ١: ٣٠٧، والإنصاف ٧٧٠، والأشموني ٣: ٦٢، والعقد ٢: ٤٨٤، والعيني ٤: ٤٨٣، والتصريح ٢: ٢٧١، ٢٧٥، والخزانة ٣: ٣١٢. المجن: الترس. الكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود. المعصر: الجارية أول ما أدركت وحاضت، يقال: قد أعصرت، كأنها دخلت عصر شبابها. دون: بمعنى قدام.

(٢) قالتها أعرابية، انظر العقد ٣: ٢٥٩، والإنصاف ٥٠٧، ٧٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٦٠، وشرح ابن يعيش ٥: ١٠١، واللسان (عمر).

(٣) قال أبو حيان في البحر ٧: ٤٣٦: (قرأ الجمهور «قد جاءتكَ» بفتح الكاف وفتح تاء ما بعدها خطاباً للكافر ذي النفس. وقرأ ابن يعمر والجحدري وأبو حيوة والزعفراني وابن مقسم ومسعود بن صالح والشافعي عن ابن كثير ومحمد بن عيسى في اختياره وعن نصير والعبسي بكسر الكاف والتاء خطاب للنفس، وهي قراءة أبي بكر الصديق وابنته عائشة - رضي الله عنهما - وروتها أم سلمة عن النبي (ﷺ).

(٤) انظر المقتصد في شرح التكملة ١: ٥١٠.

الصفات إذ لم يقل: هذا فرس دابة، وإنما استعملت استعمال الأسماء. وفي التنزيل: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾ [النور: ٤٥] قال الجوهري(١): وقولهم: سبع في ثمان، كان حقه أن يقال: في ثمانية؛ لأن الطول يذرع بالذراع وهي مؤنثة، والعرض يشبر بالشبر، وهو مذكر، وإنما أنثه لما لم يأت(٢) بذكر الأشبار. وهذا كقولهم: صُمْنَا من الشهر خمساً، وإنما يراد بالصوم الأيام دون الليالي، ولو ذكرت الأيام لم تجد بدًّا من التذكير(٣).

وإذا اجتمع على العدد مفسران راعيت الأسبق منهما، تقول: عندي ثلاث من البط ذكور، أنثت العدد لتأنيث البط، لأن واحده بطة، وثلاثة ذكور من البط تثبت الهاء، لأن المقدم مذكر، وكذلك إذا تقدم المعدود على العدد راعيته، فقلت: عندي من البط ثلاث ذكور، وعندي ذكور ثلاثة من البط.

«فإذا جاوزت العشرة ضممت النيف إليها وبنيتهما على الفتح، إلا الصدر من اثنين عشر، واثنتي عشرة، فإنك تعربه إعراب التثنية، وتبنى العشرة على الفتح، وتنزله منزلة نون التثنية، ولذلك لا يضاف إضافة أخواته»

قال الجوهري(٤): النَّيف: الزيادة، تشدد وتخفف، وأصله الواو، يقال: عشرة ونَيْفٌ، ومائةٌ ونَيْفٌ، وكل ما زاد على العَقْدِ فهو نَيِّفٌ حتى يبلغ العَقْد الثاني.

ومنه: نَيَّفَ فلانٌ على السبعين، أي: زاد. وأَنَافَتِ الدراهمُ على المائة، أي: زادت، وكأنه

---

(١) الصحاح (ثمن) ٥: ٢٠٨٩ وفيه: «وقولهم: الثوب سَبْعٌ في ثَمانٍ، كان حقه أن يقال: ثمانية..»

(٢) وفي الصحاح (أنثوه لما لم يأتوا).

(٣) وفي الصحاح (ولو ذكر الأيام لم يجد بدًّا من التذكير) وعلى هامش ع: جملة هذا الباب أنه إذا اجتمع فيه مفسران، مذكر ومؤنث راعيت الأسبق منهما، وجعلت الحكم بقضية التقديم، ومن هنا قال بعض الفقهاء: إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق اليوم غداً، أن الحكم يتعلق باليوم لتقدمه، فيقع الطلاق في الحال، فكذلك إذا قلت في هذا الباب: له ثلاث من البط ذكوراً، سقطت الهاء لتقدم المفسر المؤنث وهو البط، ولو قلت: له ثلاثة ذكور من البط، أثبت الهاء؛ لأن المفسر مذكر، وهكذا الحكم إذا تقدم المعدود قبل العد، قلت: عندي من البط ثلاث ذكور، وعندي ذكور ثلاثة من البط؛ لأن الثاني قد صار بدلاً من الأول.

(٤) الصحاح (نيف، نوف) ٤: ١٤٣٦.

من نافَ الشيءَ يَنُوفُ، إذا طال وارتفع، لأن العَقْد قد طال به، أو من أناف على الشيء ينيف، أي: أشرف. لأن أول ما يشرف على العقد الواحد، ثم لا يزال العدد كله مشرفاً حتى ينتهي إلى عقد آخر.

وأما البِضْع، بكسر الباء، وقد يفتح، فهو ما بين الثلاث إلى التسع، من غير تحديد، فلا يكون للواحد، ولا للاثنين، ولا للعشرة، تقول: ﴿بِضْعَ سِنِينَ﴾[يوسف: ٤٢] وبضعةَ عَشَرَ رَجُلاً، وَبِضْعَ عَشرةَ امرأةً، فإذا جاوزتَ لفظ العشرة فذهب البِضْعُ، فلا تقول بِضْعٌ وعشرون. قاله الجوهري[١]. وأجازه غيره. ويعضده ما روي في الحديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة[٢]» وهو مأخوذ من البضع، وهو القطع؛ لأنه قطعة من العدد.

وحكى ابن دَرَسْتَوَيْه[٣]: أن قوماً قالوا: إن البضع والنيف يراد بهما ما دون الخمسة، وهو غير معروف، إذا عرفت هذا فأحد عشر إلى تسعة عشر إلا اثني عشر مبنية على الفتح، أعني الاسمين كليهما، أما بناء الأول فلأنه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وأما بناء الثاني فلتقدير حرف العطف معه، فإن خمسة عشر مثلاً، أصله خمسة وعشرة فحذفت الواو وركبوا أحد الاسمين مع الآخر، وجعلوها كالاسم الواحد الدال على مسمى واحد، فجرى مجرى سائر الأسماء المفردة، نحو: خمسة وستة؛ لأنه أخص مع أنه أفاد بعد التركيب ما أفاده قبل التركيب.

وإنما قلنا هذا، لئلا ينتقض ببعلبك ونحوه، فإنه ركب وأعرب؛ لأنه بعد التركيب صار علماً مفيداً ما لم يفده قبله، فجرى مجرى الأسماء المفردة، ولا ينقص من تعليل البناء بما زاد على العشرين والثلاثين ونحوهما؛ لأن مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة،

---

(١) الصحاح (بضع) ٣: ١٢٨٦.

(٢) رواه مسلم في صحيحه ١: ٦٣ (كتاب الإيمان).

(٣) هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان، أبو محمد النحوي، فارسي الأصل، أخذ عن المبرد وابن قتيبة، وعنه عبيد الله المرزباني (ت ٣٤٧ هـ) في بغداد. انظر طبقات النحويين ١١٦، ونزهة الألباء ٣٨٣، وإنباه الرواه ٢: ١١٣. والأعلام ٤: ٢٠٤.

وإعرابه كإعرابه، والتركيب لا يتطرق على المثنيات والمجموعات، وإنما يأتي ذلك في المفردات فلذلك لم يركب النيف.

/ وبني على الحركة لأن له أصلاً في التمكين، والبناء عارض فعوض من تمكينه بأن بني [٥١٤] على الحركة تمييزاً عما بني، ولا أصل له في التمكن، نحو: من، وكم، وفتح طلباً للخفة فإن الاسم طال بالتركيب، ولأن الكلمة الثانية بمنزلة تاء التأنيث، وما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً.

وأما اثنا عشر فلم يبن لبقاء علامة الإعراب فيه، وهو ألف التثنية، والبناء مع علامة الإعراب محال، ولأنه ليس في الكلام اسم مثنى بنى مع غيره، وقالوا: ولأنه يقال في المؤنث: اثنتا عشرة[1]، فلو بُنيا وجُعلا اسماً واحداً لوقعت تاء التأنيث حشوة وعجزه، وينتقض هذا بقولنا: المسألة الثالثة عشرة.

وقال ابن درستويه: هو مبني. وهو غريب.

وأما عشر من اثني عشر فإنه حلَّ محل التنوين من اثنين ولذلك لا يقال: اثنا عشرك، كما تقول: أحد عشرك، وخمسة عشرك، لأن نون التثنية مانع من الإضافة، ولو أسقطنا عشرة لم يُدْرَ أن الإضافة إلى اثنين أو إلى اثني عشر؛ ولأنك لو سميت باثني عشر لقلت في ترخيمه: يا اثن، فحذفت حرف العلة مع عشرة، كما لو سميته باثنان قلت في ترخيمه: يا اثن، فحذفت الألف مع النون وبني عشرة فيه؛ لأنك لما أسقطت النون من اثنين في قولك: اثنا عشر، مع أنه ليس ها هنا إضافة توجب حذفه، إذ ليس المعنى اثنان لعشرة، واثنان من عشرة، وإنما المعنى اثنان وعشرة، فلما تضمنت معنى الواو بنيت كبنائها مع أحد عشر وأخواتها.

«وتقول: أحد عشر كوكباً، وإحدى عشرة امرأة، واثنا عشر شهراً، واثنتا عشرة عيناً، فتذكر الاسمين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث»

لما نزعوا التاء من عشرة مع المذكر من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وأثبتوها مع المؤنث،

---

(١) من (وهو ألف التثنية) إلى (عشرة) ساقط من: ع.

لما يذكر بعد هذا عملوا في أحد عشر واثني عشر هذا العمل، ليجري الباب على منهاج واحد، وأتوا بأحد واثنين مع المذكر على التذكير، ومع المؤنث على التأنيث، إذ ليس حكمها حكم الثلاثة فما فوقها، لما ذكرنا، فتقول: أحد عشر رجلاً، واثنا عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة، واثنتا عشر امرأة. وفي التنزيل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف: ١٢]و﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] و﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] و﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ(١) اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

وإنما جمعوا في إحدى عشرة، واثنتي عشرة بين تأنيثين، أما إحدى فتأنيثه بالألف، والألف بمنزلة بعض حروف الكلمة، لم يسقطوها في الجمع، نحو: حبلى وحبليات وحبالى، وأسقطوا التاء نحو: قصاع، ومسلمات، فلذلك جمعت مع التاء.

وأما (اثنتان) فليس بتأنيث اثنين، وإنما هو تأنيث بني الاسم عليه، فلا ينفرد له واحد من لفظه، فالتاء فيه ثابتة، وإن كان حقها الحذف كما قالوا: مِذْرَوَان(٢)، وَعَقَلْتُهُ بِثِنَايَيْنِ(٣)، ولأن اثنين في معنى ثنتين، وليس التاء في ثنتين لمحض التأنيث، بل هي للإلحاق، ولم يمتنع من اجتماعها مع تاء التأنيث.

«وحكم الثلاثة إلى التسعة ها هنا حكمها قبل التركيب، وتذكر العشرة مع المذكر، وتؤنثها مع المؤنث، فتقول: ثلاثة عشر رجلاً، وثماني عشرة امرأة، بإسكان الشين وكسرها، وإسكان الياء، وفتحها، وشذَّ حذفُها مع فتح النون»

تذكير المركبات من العدد وتأنيثها على منهاج المفرد، فتثبت الهاء في الثلاثة والأربعة إلى التسعة إذا كان مركباً مع العشرة في المذكر، وتسقطها في المؤنث، وتسقط التاء من عشرة مع المذكر لئلا يجتمع علامتا تأنيث من جنس واحد، وتثبتها في المؤنث بحكم

---

(١) من (واثنتا عشرة) إلى (منه) ساقط من: ع.

(٢) يقال: فلان يَنْفُضُ مِذْرَوَيْه، وهما ناحيتاه، وإنما يوصف بالخيلاء. انظر شرح ابن يعيش ٦: ٢٦.

(٣) المعنى أن تشد يديه بطرفي حبل، فهو حبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير، وبالطرف الآخر اليد الأخرى، ويقال لذلك الحبل: الثناية. وانظر شرح ابن يعيش ٦: ٢٦.

الأصل، إذ لم يوجد ما يوجب حذفها، فتقول: ثلاثة عشر رجلاً، وأربع عشرة امرأة. وفي التنزيل: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]وقال جرير(١):

١٧٦٥ - فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لا أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادِي(٢)

فصلَ ها هنا بين العدد ومميزه، وهو ضرورة لا يجوز مثله في اختيار الكلام، وشين (عشَرة) مفتوحة مع المذكر بلا خلاف.

وأما مع المؤنث فيسكنها أهل الحجاز، من إحدى عشرة إلى تسع عشرة للتخفيف، ويكسرها بنو تميم لتكون على غير بنائها حين كانت مفردة؛ لأن العدد موضوع على التغيير، وهذا على عكس اللغتين، فإن أهل الحجاز يحركون الثاني من نحو: عضد، وفخذ، ونبقة، ونفثة.

وبنو تميم(٣) يسكنونه ها هنا، عكسوا ذلك.

وقرأ الأعمش(٤)«اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا(٥)» بفتح الشين على الأصل وأنكره أهل اللغة.

ومن العرب من يسكن العين من أحد عشر إلى تسعة عشر، إلا اثني عشر، وقد ذكرناه في باب ما لا ينصرف.

وأما ثماني عشرة، فالأكثر فتح تائها إجراء لها مجرى أخواتها، كثلاثة عشر، وقد تسكن تشبيهاً بالياء في معدي كرب وقاليقلا، ولا يجوز إسقاطها، لانتفاء ما يوجب الحذف. وشذ قول الأعشى(٦):

---

(١) ديوانه ١: ٥٠٧.

(٢) البيت في المقتضب ٣: ٥٦.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٢٧.

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدي - بالولاء - أبو محمد، الملقب بالأعمش، تابعي، أصله من الري، ومنشؤه ووفاته في الكوفة، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض (ت ١٤٨ هـ) انظر تاريخ بغداد ٩: ٣، ولطائف الإشارات ١: ٩٩، والأعلام ٣: ١٩٨.

(٥) الأعراف: ١٦٠. كذا في البحر ٤: ٤٠٦، وفيه: وقرأ الجمهور بالإسكان وهي لغة الحجاز.

(٦) ليس في ديوانه ولا في قصيدته العينية:

بَانَتْ سُعَادُ وأَمْسَى حَبْلُهَا انْقَطَعَا واحْتَلَّتِ الغَمْرَ فالجُدَّيْنِ فالفَرَعَا

١٧٦٦ - فلأشربنَّ ثمانِياً وثمانِياً ... وثمانَ عَشْرَةَ واثنتينِ وأرْبَعاً(١)

حذف الياء وفتح النون، وهو على لغة من قال:

- رأيت الأيد بالأيدي.

قال(٢):

١٧٦٧ - فَطِرْتُ بِمُنْصَلِي في يَعْمَلاَتٍ ... دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا(٣)

[٥١٥] / «ويميز المركب بمفرد نكرة منصوب»

لأن المفرد أخف من الجمع، والنكرة أخف من المعرفة، والنصب أخف، ولم تضف؛ لأن الإضافة تفضي إلى التباس التميز بالملك في مواضع، ألا ترى أنك إذا قلت: خمسة عشر رجل، لم يدر أن الخمسة عشر رجال، أو غير رجال، وهي ملك لرجل، وهذا التعليل منقوض بقولنا: ثلاثة رجال، أو مائة رجل، فإنه التبس التمييز بالملك، بل الصواب أن يقال: إنما امتنع إضافة المركب لأن شطريه جريا مجرى الاسم المفرد، والمضاف والمضاف إليه يتنزلان منزلة الاسم الواحد، فلو أضفنا المركب لجعلنا أشياء كالشيء الواحد، وهذا ليس موجوداً في كلامهم ولا يلزم على هذه الإضافة إلى المالك، كقولك: هذه خمسة عشرك؛ لأن الإضافة إلى المالك ليست بلازمة كلزوم المميز، فكان كقولك: هذا حضرموت زيد، وبعلبك الأمير.

ونسبه البطليوسي لأعشى بكر.

(١) البيت في المقرب ١: ٣٠٩، والفاضل ٢١، والاقتضاب ٣٦٥، ودرة الغواص ١٦٤، والأشموني ٤: ٧٢، واللسان (ثمن) ١٦: ٢٣١.

(٢) هو مضرس بن ربعي الفقعسي، كما في اللسان (يدي).

(٣) البيت في الكتاب ١: ٩، ٢: ٢٩١، والخصائص ٢: ٢٦٩، ٣: ١٣٣، والمنصف ٢: ٧٣، والإنصاف ٥٤٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٧٢، والمغنى ١: ٢٤٨. اليعملة: الناقة القوية على العمل. السريح: جلود تنعلها الإبل إذا حفيت، واحدتها سريحة.

فإن قلت: فهلا جاز خمسة عشر دراهم، كما جاز: هو أفره الناس عبيدا[١]؟

قلت: المقصود من مميز العدد بيان النوع فحسب، لأن الكمية معلومة من العدد، فأغنى فيه الواحد عن الجمع بخلاف قولهم: هو أفره الناس عبداً أو عبيداً، فإنك لو أفردت كان مقصودك واحداً، وإن جمعت كان جمعاً، فلولا جمع المفسر حين أردت الجمع لم يعلم مرادك. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] جمع المميز للإيذان بأن خسرانهم ليس من جهة واحدة بل من جهات شتى.

«والعشرون إلى التسعين: صيغ مرتجلة للجمع، معربة إعراب الزيدين، واقعة على المذكر والمؤنث، كقوله: ﴿سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ و﴿ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾»

إذا ضوعف أدنى العقود، وهو العشرة اشتق له اسم من لفظ العشرة، وأعرب إعراب الزيدين، وذلك عشرون، وكذلك فعلوا بالثلاثة إلى التسعة، حيث قالوا: ثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون.

والاثنان هجر جانبه في موضعين:

أحدهما: أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها، فقيل: ثلث، وربع، إلى العشر. ولم يقولوا في الاثنين: ثنى، وإنما قالوا: نصف؛ لأن معنى جعل الشيء نصفين أن يقسم قسمين متساويين، فقيل لكل قسم: نصف مأخوذ من النصف بمعنى الإنصاف.

والثاني: أن العقود من الثلاثة إلى العشرة بنوا فيها صيغ الجمع من الثلاثين إلى التسعين، ولم يقولوا من الاثنين: ثنيون، وذلك لأنهم وضعوا لعشر عشرات مائة، كما وضعوا لعشر تسعات: تسعين.

فلو قالوا: ثنيون مكان عشرين لم يكونوا قد بنوا من لفظ العشرة صيغة جمع، فأرادوا أن لا يخلو بها.

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٠٥.

وكسروا أول عشرين دلالة على إرادة ثنتين[١].

وقيل: إنما كسروه للدلالة على التأنيث، وجمعوه بالواو والنون، للدلالة على التذكير فقد ثبت فيه العلامتان، واكتفوا بإثبات الدلالتين في عشرين الذي هو أول هذه العقود عن إثباتها في الثلثين وما بعده.

وقيل: إن ثلاثاً من ثلاثين هي ثلاث التي للمؤنث، والواو والنون لوقوعه على المذكر، ففيه الدلالتان[٢]، وكذلك الكلام فيما بعده.

وجاء في الشعر (خمسون) بكسر الميم. أنشد أبو زيد في نوادره:

١٧٦٨ - عَلامَ قَتْلُ مُسْلِمٍ تَعَبَّدَا   مُذْ سَنَةٌ وخَمِسُونَ عَدَدَا[٣]

وهو ضرورة.

وهذه كلها صيغ مرتجلة موضوعة على صورة الجمع، مشبهة بجمع السلامة، كما شبه فلسطون، ونصيبون بذلك، إذ لو كان ثلاثون مثلاً جمع ثلاثة، لوجب أن يقال في تسعة: ثلاثون، ويستوي فيها المذكر والمؤنث ممن يعقل وما لا يعقل، تقول:

عشرون رجلاً، وثلاثون امرأة، غلبوا في ذلك المذكرين العاقلين، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] قال الشاعر:

---

(١) وفي شرح ابن يعيش ٦: ٢٨ «وقال قوم إنما كسروا الأول من عشرين لأنهم قالوا: ثلاث عشرات ثلاثون، وفي أربع عشرات أربعون، فكأنهم جعلوا ثلاثين عشر مرات ثلاثة، وأربعين عشر مرات أربعة إلى التسعين، فاشتقوا من الآحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد، فكان قياس العشرين أن يقال: اثنون واثنين لعشر مرار اثنين فكنا ننزع اثن من اثنين ونجمعه بالواو والنون، واثن لا يستعمل إلا مثنى فاشتقوه من لفظ العشرة، وكسروا عينه إشعاراً بإرادة لفظ اثنين. فاعرفه.

(٢) أي فيكون قد جمع لفظ التذكير والتأنيث وأخذ من كل واحد بنصيب. وانظر شرح ابن يعيش ٦: ٢٨.

(٣) الرجز في النوادر ١٦٥، والخصائص ٢: ٧٧، والمحتسب ١: ٨٦، والهمع ٢: ١٥٧، والدرر ٢: ٢١٤، واللسان (يوم).

١٧٦٩ - دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ ما كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَا لاَ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ(١)

أي: الأخ والأخت، وعلى هذا تقول: جاءني أخوان أحدهما حائض، ورجلان أحدهما حامل، وكهلان أحدهما طامث، وشيخان أحدهما نفساء، يريد: أخاً وأختا، ورجلاً وامرأة، وكهلاً وكهلة، وشيخاً وشيخة.

ومميز العدد من العشرين إلى التسعين مفرد، كقولك: عشرون رجلاً، وفي التنزيل: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[الأعراف: ١٥٥] و ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[النور: ٤].

ويجوز حذف المميز إذا دلَّ دليل عليه، وفي التنزيل: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾[الأنفال: ٦٥]أراد عشرون رجلًا، وأما قولها:

١٧٧٠ - إنّ جِرِي أضيق من تسعين مثلُ خروفٍ أبلقٍ سمينِ

فليس على حذف المميز، وإنها أرادت عقد تسعين، وهو أن تعطف رأس السبابة وتجعله بين أصل الإبهام ثم تعطف جانب الإبهام على جانب السبابة، ولا خفاء في ضيقه.

«وتعطفها على النيف»

لما ذكرنا أن التركيب لا يجوز.

«وله حكمه مع المذكر والمؤنث، تقول: خمسة وثلاثون رجلاً، وتسع وتسعون نعجة»

[٥١٦] / أي: إذا زدت على العشرين وما بعدها نيفاً جرى مجراه، وهو غير نيف، تقول: أحد وعشرون رجلاً، وإحدى وثلاثون جارية، واثنان وأربعون عبداً، واثنتان وخمسون جارية، وثلاثة وستون بستاناً، وأربع وسبعون داراً، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]وقال لبيد(٢):

---

(١) البيت في الكامل ١: ١٠٩، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٧.

(٢) ذيل ديوانه: ٢٢٥.

١٧٧١ـ قامت تَشَكَّى إليَّ النفس مجهشةً وقد حملتُكِ سَبْعًا بعد سَبْعِينَا(١)

«وتضاف المائة والمائتان إلى مفرد ومجرور، فيقال: مائة درهم ومائتا دينار»

إذا تجاوزتَ التسعة والتسعين استأنفت عقداً، وهو المائة، وهو عبارة عن عشر عشرات، كما أن العشرة عشرة آحاد، وأصلها مِئًى كمِعًى، فحذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث بعده.

ومنه قولهم: أمْأَتِ الدارُ، إذا صارت مِائَةً، وإذا جمعت بالواو والنون قلت: مِئُونَ، بكسر الميم، وبعضهم يقول: مُؤُونَ، بالضم.

قال الأخفش(٢): ولو قلت: مِئَاتٌ، مثل مِعَاتٍ، لكان جائزاً، وأصلها: مِئآت. وقد جاء الشاعر بها على الأصل حين اضطر فقال(٣):

١٧٧٢ـ قد كنتُ أحسب إخواني ذوي ثقةٍ حتى ألَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

فقلت والمرء تخطئه منيته إذ في عطائهم إياك ميئاتُ(٤)

وحكم مائة الإضافة إلى المفرد، كقولك: مائة غلام، ومائتا جارية، وإنما أضيفت، لأنها أشبهت العشرة؛ لأنها عشر عشرات، كما أنّ العشرة عشرة آحاد، وكان حقها أن تضاف إلى جمع الكثرة، لكونها عدداً كثيراً، ولكنها أضيفت إلى المفرد؛ لأنها شابهت التسعين، لأنها تليها، كما أن العشرة شابهت التسعة، لكونها تليها، وتلك تميز بالمفرد، فكذلك هذه، فإن ثنيت المائة أضفت كإضافة المائة فقلت:

---

(١) البيت في العقد ٢: ٧٧ (وفود الشعبي على عبد الملك بن مروان) برواية: (النفسُ مُوهَنَةً)، والأغاني ١٤: ٩٣ (بولاق) مجهشة: فزعة تريد البكاء.

(٢) انظر الصحاح (مأى) ٦: ٢٤٨٨.

(٣) هو تميم بن أبي مقبل. قاله ابن هشام، أو أبو شنبل الأعرابي. قاله في المحكم. كما في العيني ٢: ٣٧٦ وليس في ديوان ابن مقبل.

(٤) انظر الشذور ٣٥٧، والأشموني ٢: ٢٣، والهمع ١: ١٤٨، والدرر ١: ١٣٠.
ويروى (والمرء قد تخطئه منيته. أدنى عطيته).

مائتا غلام، ومائتا جارية، فتحذف النون للإضافة إلى مميزها.

ويجوز في ضرورة الشعر قطع الآحاد والمئات عن الإضافة، وتنوينها، وإثبات نون المائتين، فتقول: ثلاثة أثواب، على الإتباع والبدل، وثلاثة أثواباً، على التمييز، أنشد سيبويه:

١٧٧٣ - إذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عامًا فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ[(١)]

وروى: (فقد ذهب اللذاذة)

وقيل: إن هذا لم يسمع إلا في هذا البيت.

ويروى: (تسعين عاماً)، فلا يكون فيه شاهد، وهو ضعيف، لأن هذا الشعر للربيع بن ضبع الفزاري، وكان قد نيف على المائتين. وقال آخر[(٢)]:

١٧٧٤ - أَنْعَتُ أعياراً رَعَيْنَ الخَنْزَره في كل عينٍ مائتانِ كَمَرَهْ[(٣)]

ويروى: (أَنْعَتُ عِيراً من حَمِيرِ الخنزره)

وقيل: إنه مصنوع، وعكس هذا حذف النون من غير إضافة للضرورة.

قالت العرب على لسان الحجلة: قطا قطا، إن قفاك أمعطا، بيضُك ثنتان وبيضِي مائتا[(٤)].

أراد مائتان فحذف النون، كما حذف نون (المئين) في قوله:

١٧٧٥ - حيدة خالي ولقيطٌ وعَلِي وحاتِمُ الطائيُّ وهابُ المِائِي[(٥)]

أي: المئين.

---

(١) تقدم البيت برقم (٥٢٥).

(٢) هو الأعور بن براء الكلبي. انظر معجم البلدان (خنزرة) ٣: ٤٧١ - ٤٧٢.

(٣) الرجز في الكتاب ١: ١٠٦، ٢٩٣، ٢: ١٨٥، والمخصص ١٧: ١٠٦ وشرح ابن يعيش ٦: ٢٤. خنزرة: هضبة عظيمة في ديار الضباب. يهجو أم زاحر بأن تلك الحمر وثبن عليها، وهن مئتان في العد.

(٤) هذا نثر، وليس برجز؛ لأنه لا يستقيم فيه وزن الرجز. انظر البحر ١: ٣٣٢ والمغنى ١: ٢٣٨.

(٥) تقدم البيت برقم (١١١٥).

«وتقول: ثلاثمائة رجل، إلى تسعمائة، بغير تاء»

إذا تجاوزت المائتين جئت بالثلاثة إلى التسعين، مضافة إلى مفردها، كقولك: ثلاثمائة عبداً، وأربعمائة جارية، فتحذف التاء من العدد القليل؛ لأن المائة مؤنثة، فثلاثة تفسرها المائة، فهي مئون لا آحاد، ومائة يفسرها العبد والجارية وهي في الحقيقة تفسير للثلاثة التي هي المئون.

وكان القياس أن يقال: ثلاث مئين، وأربع مئين؛ لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع.

قال سيبويه[1]: شبَّهوه بعشرينَ وأَحَدَ عَشَرَ. يريد أنهم بينوه بواحد كما بينوا أحد عشر وعشرين بواحد، لما بينهما من المشابهة والمناسبة، وذلك لأنك إذا جاوزت أخوات العشرين صرت إلى عقد ليس لفظه من جنس لفظها، وهو الألف، ولهذا قالوا: ثلاثة آلاف، فأضافوا إلى الجمع، لأنهم يقولون: عشرة آلاف وكان عشرة على منهاج ثلاثة. قال سيبويه[2]: وليس بمستنكَرٍ في كلامهم أن يكون اللفظُ واحداً والمعنى جمعاً، وذلك عند عدم اللبس. أنشد سيبويه:

١٧٧٦ ـ كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا ... فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[3]

وقال آخر[4]:

١٧٧٧ ـ لا تنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينَا ... في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقَدْ شَجِينَا[5]

---

(١) انظر الكتاب: ١: ١٠٧، وشرح ابن يعيش ٦: ٢١.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٠٧، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٢.

(٣) تقدم البيت برقم (٨٣).

(٤) هو المسيب بن زيد مناة الغنوي، كما في الشنتمري واللسان (شجا).

(٥) الرجز في الكتاب ١: ١٠٧، والمقتضب ٢: ١٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٥، ٧٤٨، ٧٩٠، والمحتسب ١: ٢٤٦، والمخصص ١: ٣١، ١٠: ٣٠، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٢، والخزانة ٢: ١٠٥، ٣: ٣٧٩.

وقال آخر[١]:

١٧٧٨ - بها جِيَفُ القتلى فأما عِظَامُها فَبِيضٌ، وأمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ[٢]

أرادوا في بعض بطونكم، وفي حلوقكم، وأما جلودها وأما قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤] وقوله: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج: ٥]، فإنما أفرد؛ لأنهما قد أخرجا مخرج التمييز/ وقد جاء في ضرورة الشعر: ثلاث مئينَ، على [٥١٧] القياس؛ لأن الشاعر يفسح له في مراجعة الأصول المرفوضة[٣].

قال الفرزدق[٤]:

١٧٧٩ - ثلاثُ مِئِينَ للمُلوكِ وفي بها رِدَائِي وجَلَّتْ عن وُجوهِ الأَهَاتِمِ[٥]

وقال عمرو بن حُمَمَة الدوسي[٦]:

---

(١) هو علقمة الفحل. ديوانه: ٤٠.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٠٧، والمقتضب ٢: ١٧٣، واشتقاق أسماء الله ١٢٠، والإفصاح ٣٧٢، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٥٨٨، والملاحن ٢٥، والخزانة ٣: ٣٧٩. ويروى (بها جيف الحسري) ويروى (فطيب) جعل عظامها بيضاً لقدم عهدها، أو لأن السباع والطير أكلت ما عليها من اللحم فبدا وضحها، صليب: يابس لم يدبغ. يصف أرضاً فلاةً قطعها إلى الممدوح.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٢٣.

(٤) يمدح سليمان بن عبد الملك، ويهجو قيساً وجريراً. ويروى:

فدًى لسيوفٍ من تميم وفي بها ردائي، وجلَّت عن وجوهِ الأهاتِمِ

(٥) البيت في المقتضب ٢: ١٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤، ٦٤، وشرح ابن يعيش ٦: ٢١، والعيني ٤: ٤٨٠، والأشموني ٤: ٦٥، والتصريح ٢: ٢٤، ٦٤ وفي الخزانة ٣: ٣٠٢ «قيل عزم ثلاث ديات فرهن بها رداءه وكانت الدية مئة من الإبل. جلت: كشفت تلك المتون المرهون بها ردائي حين أديتها العار عن وجوه الأهاتم، يعني بهم بني الأهتم بن سنان.

وليس رهن البردة لأنها تقام ثمن الإبل، بل لأن الشريف إذا رهن شيئاً لا بد له من فكاكه لئلا يلزمه العار».

(٦) من الأزد، معمَّر، من حكام العرب في الجاهلية، والصحيح أنه مات قبل الإسلام. انظر الأعلام ٥: ٢٤٤.

١٧٨٠ - ثلاث مِئِينَ قد مررن كَوَامِلاً وها أنا هذا أشتهي مَرَّ أَرْبَعِ[١]

وقال بعض الصحابة[٢]:

١٧٨١ - ثلاثةُ آلافٍ، ونحنُ نَصِيَّةٌ ثَلاَثُ مِئِينَ، إنْ كَثُرْنَا وأَرْبَعُ[٣]

وحذف «حسان» همزة مئين، للضرورة، فقال[٤]:

١٧٨٢ - وذلك أنَّ أَلْفَكُم سواء بواحدِنَا نعم أيضاً وَمِئِينُ[٥]

«وقوله: ﴿عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ و﴿ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ على البدل»

الأسباط: جمع سبط، وهو ولد الولد، والأسباط في بني إسرائيل، كالقبائل من العرب.

وقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[الأعراف: ١٦٠]فإنما أنث؛ لأنه أراد القبيلة أو الفرقة، كما قال الشاعر[٦]:

١٧٨٣ - وَإِنَّ كِلاَباً كلَّها عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ من قبائِلها العَشْرِ[٧]

---

(١) البيت في المقتضب ٢: ١٧٠، وسر الصناعة ٢٥٠.

(٢) هو «كعب بن مالك» وهو من بني سَلِمَةَ، قاله يومَ أُحُد في كلمة، وهو شاعر مجيد، وهو أحد الثلاثة الذين تَخَلَّفُوا عن تَبُوك، فتاب الله عليهم، كما في سورة التوبة: ١١٨، وشهد العقبة.

(٣) البيت في طبقات فحول الشعراء ١: ٢٢٠. ثلاثة آلاف: عدة قريش يوم أحد. وعدة المسلمين: سبعمئة. والنصيَّة: الخيار والأشراف. ومنه انتصى الشيء: اختاره، كأنه اختار نواصيه وأكرم ما فيه.

(٤) ديوان حسان: ٣٢٠.

(٥) البيت في الهمع ٢: ١٥٦، والدرر ٢: ٢١٠.

(٦) هو النواح الكلابي.

(٧) البيت في الكتاب ٢: ١٧٤، والمقتضب ٢: ١٤٨، والخصائص ٢: ٤١٧، والإنصاف ٧٦٩، والعقد ٢: ٤٨٤، ودرة الغواص ٤٠، والعيني ٤: ٤٨٤، والأشموني ٤: ٦٣، والهمع ٢: ١٤٩، والدرر ٢: ٢٠٤. هجا رجلاً ادعى نسبه في بني كلاب. الشاهد فيه: قوله عشر أبطن، حيث قال: عشر أبطن، وكان القياس: عشرة أبطن؛ لأن البطن مذكر، لكنه كنى بالأبطن عن القبائل، بدليل قوله (من قبائلها العشر).

أنث العدد وها ببطن إلى القبيلة. ثم أخبر أن الفِرق أسباط وليس الأسباط بتفسير، ولكنه بدل من اثنتي عشرة. وأمما: نعت لأسباط.

وقال الفراء: إنما أنث اثنتي عشرة ذهاباً إلى الأمة في قوله أمماً.

قيل: إن الأسباط مميز، وعذرته أنه لو قال: (سبطاً) لتوهم أنه واحد؛ لأن السبط يقع على الواحد أيضاً، فجمع ليعلم أن المراد بالأسباط القبائل، لا آحاد الرجال.

وقوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[الكهف: ٢٥]، فسنين نصب على البدل من ثلاثمائة، وليس بتمييز.

قال الزجاج[١]: ولا يجوز أن يكون تمييزاً؛ لأنه لو كان تمييزاً لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسع مائة سنة؛ لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد، وأقل الجمع ثلاثة فيكون كل واحد من ثلاثمائة ثلاث سنين، وهذا التعليل ينتقض بقولنا: ثلاثة دراهم، فإنه تمييز بالاتفاق، ويلزم على زعمه أن يكون تسعة دراهم. وهو باطل بالاتفاق.

وقد قرئ ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾[٢] [الكهف:٢٥]، بالإضافة والمضاف إليه في مثل هذا مميز في الحقيقة، وإن كان مجروراً بالإضافة، ولم يكن حمله على البدل ها هنا، وإنما وضع السنين موضع السنة؛ لأن السنة أيضاً في معنى الجمع، لكونها عبارة عن الجنس كله، وإنما حملناه في القراءة الأولى على البدل، لأنا رأيناه أولى من التمييز.

وأجاز الفراء أن يكون تمييزاً على حد قول عنترة[٣]:

١٧٨٤ - فيها اثنتانِ وأربعونَ حَلوبةً ... سوداً كخافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ[٤]

---

(١) كذا في شرح ابن يعيش ٦: ٢٤.

(٢) قرأ حمزة والكسائي بالإضافة من غير تنوين. وقرأ باقي السبعة «وثلاثمائةٍ» منوّناً. انظر السبعة: ٣٨٩.

(٣) ديوانه: ١٩٣.

(٤) البيت في نقائض جرير والأخطل ١٣٦، والمخصص ٧: ٣٦، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٤. خافية، ويجمع على خواف. قال الأصمعي: هي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح. الأسحم: أي: الأسود من السحمة وهي السواد.

فسوداً: جمع، وهو تمييز؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. وفيه نظر، لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل، ألا ترى أنك تقول: يا زيد الظريف، ولو قلت: يا الظريف. لم يجز.

«وتضيف الألف ومثناه وجمعه إلى المفرد، فتقول: ألف درهم، وألف دينار، وثلاثة آلاف رجل، وخمسة آلاف امرأة، تؤنث الثلاثة إلى العشرة، لأن الألف مذكر، ويجمع الألف»

إذا تجاوزت تسعمائة وتسعة وتسعين استأنفت عقداً آخر، وهو الألف.

وحكمه الإضافة إلى المفرد، كقولك: ألف بستان، وألف دار، وإنما ميز بالمفرد؛ لأنه يلي تسعمائة وتسعة وتسعين، وذلك يميز بالمفرد وإنما أضفت لأنه أشبه بالمائة من حيث إن الألف عشر مئات، كما أن المائة عشر عشرات، وتثنى، فتقول: ألفان وألفين، وتضيف إلى المميز، فتقول: هذه ألفا قميص، وأخذت ألفي جبة، فإذا تجاوزت الاثنين جمعت على آلاف، وأضفت عدد الآحاد إليها، وفي التنزيل: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ﴾[آل عمران: ١٢٤]و﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ﴾[آل عمران ١٢٥:١]وإنما أدخل التاء في العدد لأن الألف مذكر، بدليل قولك: هذا ألف واحد، وألف كامل. قال:

١٧٨٥ - الواهب المائةَ التي وفي بها ... تسعَ المئين فَتَمَّ أَلْفٌ أَقْرَعُ

أي: كامل، وقال بُجَيْر بن زُهَير(١):

١٧٨٦ - صَبَحْنَاهُمْ بِجَيْشٍ من سُلَيْمٍ ... وأَلْفٍ من بني عثمانَ وافِ(٢)

وأما قولهم: إن في دراهمك ألفًا بيضًا(٣)، وهو حمل على المعنى، وإنما جمعت الألف لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يميز بالجمع.

---

(١) هو بجير بن أوس بن أبي سُلمى، ويقال: هو بجير بن زهير بن أبي سلمى. انظر المؤتلف والمختلف ٧٥.
(٢) البيت في المقتضب ٢: ١٨٤، والمؤتلف والمختلف: ٧٥، الروض الأنف ٢: ٢٨٢.
(٣) الكتاب ١: ٢٧٢، ٢٩٢، وفيه «عليه مائةٌ بيضاً».

«وما بعد الألف من العدد مكرر، تقول: أحد عشر ألف درهم، ﴿خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[المعارج: ٤] وهلم جرّا»

لم يخترع العرب للعدد اسماً آخر بعد الألف، بل اكتفوا بالاثنى عشر اسماً وتصاريفها، لأن الأعداد غير متناهية، فلو وضعوا لكل معدود اسماً أو لأكثره، لاستغرق كثيراً من اللغة، فتقول: أحد عشر ألف جارية، فتذكر العدد؛ لأنه مميز بالألف، وهو مذكر/ وتقول: عشرون ألفاً وخمسة وعشرون ألفاً، فتؤنث الخمسة، لتذكير الألف، سواء [٥١٨] كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً. قال لَقيط(١):

١٧٨٧ - أَتَاكُمْ مِنْهُمُ سِتُّونَ أَلْفاً يُزَجُّونَ الكَتَائِبَ كَالجَرَادِ(٢)

وقال آخر(٣):

١٧٨٨ - ثَمانُونَ أَلْفاً ولم أُحْصِهِمْ وقَدْ بَلَغَتْ رَجْمَهَا أو تزيدُ(٤)

ثم تقول: مائة ألف، ومائتا ألف، وثلاثمائة ألف، وتسعمائة ألف، وفي التنزيل: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾[الصافات: ١٤٧]ثم تقول: ألف ألف، تضيف الألف إلى مثله، وتكرر لفظ الألف على حسب الحاجة. قال أبو ذؤيب:

١٧٨٩ - لَوْ زِيدَ فيهِمْ أَلْفُ أَلْفٍ لم يَزِدْ(٥)

وقوله: وهلم جرّا، يريد قس على هذا أبداً، يقال: كان ذلك عام كذا وهلم جرّا إلى اليوم، وهو نصب على الحال عند البصريين، أي: هلم جارين، أي مثبتين.

---

(١) هو لقيط بن يَعْمُر بن خارجة الإيادي، شاعر جاهلي فحل من أهل الحيرة. (ت نحو ٢٥٠ ق.هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ١٩٩، والأعلام ٦: ١٠٩

(٢) البيت في الشعر والشعراء ١: ١٩٩.

(٣) هو الأَخْرَم السُّنْبِسِيّ.

(٤) البيت في شرح التبريزي للحماسة ٢: ٧٨، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٦٠٢.

(٥) الرجز في شرح السكري ١: ٢٣٣.

وعلى المصدر عند الكوفيين؛ لأن في هلم معنى جروا.

«وإذا بنيت اسم الفاعل من العدد ذكّرته مع المذكر، وأنثته مع المؤنث، فتقول:الفصل الأول والثالث، والمسألة الأولى والثانية»

إذا اشتق من العدد اسم الفاعل فيستعمل على ثلاثة أوجه:

الأول:أن لا يضاف أصلاً بل تجعله صفة مشتقة، حكمه حكم سائر الصفات، يذكَّر مع المذكَّر، ويؤنث مع المؤنث، فتقول: الفصل الأول، والمسألة الأولى، فالأولى من مضاعف الفاء والعين، ولم يشتق منه فعل، وإنما جاء منه أسماء يسيرة، قالوا: كوكب، ودودن، وهو أفعل؛ لأن مؤنثه على فعلى، نحو: الأولى، والكلام عليه في صرفه وعدم صرفه قد تقدم في موضعه.

ولم يقولوا: الفصل الواحد، كما قالوا: الفصل الثاني، واستغنوا بقولهم: الفصل الأول؛ لأن الواحد اسم فاعل من وحد، أي: انفرد، فلما كان معناه الانفراد لم يفتقر إلى وجود غيره، واشتقوا من بقية الأعداد فقالوا: الفصل الثاني والثالث، والمسألة الثانية والثالثة، إلى العاشرة والعاشرة، والأصل في هذا أن يضاف اسم الفاعل المشتق من العدد إلى ما يوافقه في اللفظ، فيقال: ثالث ثلاثة، ورابع أربعة، أي: واحد هذه العدة.

ثم حذف المضاف إليه للإيجاز والاختصار، وعرفوا اسم الفاعل باللام فقالوا: الثاني والثالث ونظائره.

«وإن ركبتَه مع العَشَرة ذكّرت الاسمين مع المذكر، وأنثتهما مع المؤنث، وبنيتهما على الفتح، فقلت: القول الرابع عشر، والقاعدة الخامسة عشر، وكذلك الحادي عشر، والحادية عَشْرة والحادي والعشرون، والحادية والثلاثون»

إذا تجاوزت العشرة ركّبت الاسمين من الحادي عشر إلى التاسع عشر، وبنيتهما على الفتح، كما ركبتهما في العدد، وبنيتهما على الفتح. وإن كان المعنى الموجب لبنائهما هناك غير موجود هاهنا إذ ليس المعنى من قولك: الفصل الخامس عشر الفصل الخامس وعشر،

وإنما المعنى أنه واحد من العدد الذي هذا مشتق منه، فأجرى عليه، وذكَّرت الاسمين مع المذكر، وأنثتهما مع المؤنث.

أما المصدر فَلِما بينا أنه صفة مشتقة جارية على المضارع.

وأما عشر فلأنه ما قبله بمنزلة عدد واحد لأجل التركيب، فذكِّر بتذكيره، وأنث بتأنيثه، فتقول: الفصل الحادي عشر، وهو مقلوب واحد فاؤه في موضع اللام، تقديره: حادِو، قلبت الواو ياء، لتطرفها وانكسار ما قبلها، فوزنه عالف، كما قالوا، شاكي السلاح، وأصله شائك، والمسألة الحادية عشرة، والقول الرابع عشر، والمسألة الخامسة عشرة، وتسكن ياء (الحاديْ) من قولك: الحادي عشر، كما أسكنتها في معدي كرب، وقاليقلا، حيث جعلتهما بالتركيب، كاسم واحد.

ويجوز فتحها إجراء مجرى أخواته.

وهكذا الكلام في ياء الثاني من قولك: الثاني عشر، فإذا تجاوزت التاسع عشر، ذكّرت العدد القليل مع المذكر، وأنثه مع المؤنث، ولا يظهر التذكير والتأنيث فيما بعده، ولأنه في المذكر والمؤنث على لفظ واحد، فتقول: الفصل الحادي والعشرون والخامسة والخمسون، ولا يخفى التصوير بعد هذا.

«وتضيفه إلى ما هو منه، كثاني اثنين، وثالث ثلاثة، أي:
أحد هذه العدة، وليس فيه إلا الجر»

الاستعمال الثاني: أن تضيف العدد إلى ما يوافقه، ويكون معناه واحداً من جماعة معدودة بتلك العدة، فتذكِّره وتؤنثه على حسب الموصوف، وتذكّر العددبعده، وتؤنث على حسب المعدود، فتقول: هذا ثانـيَ اثنين، أي: أحد اثنين، وهذه ثانية اثنين، وهذا ثالث ثلاثة، تسقط التاء من ثالث، لأنه اسم فاعل، جرى على مذكَّر، كضارب وتثبتها في ثلاثة، لأنه عدد مضاف إلى مذكر في التقدير، إذ المعنى: ثالث ثلاثة رجال،:/ وهذه رابعة [٥١٩]
أربع، فتثبت التاء في رابعة، لأنه صفة مؤنث، كضاربة، وتسقطها من أربع؛ لأنه عدد مضاف إلى مؤنث في التقدير، إذ المعنى رابعة أربع نسوة، وتقول: هذا رابع أربعة، إذا كان

هو وثلاث نسوة تغليباً لجانب التذكير، وليس في هذا الوجه إلا الإضافة، والإضافة فيه محضة، لأنه في معنى أحد ثلاثة، أو بعض ثلاثة، وفي التنزيل: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[التوبة: ٤٠] و ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣] ولما كان بمعنى واحد لم يجز إعماله، كما لا يجوز إعمال واحد؛ لأنه ليس مأخوذاً من فعل عامل[١].

وأجاز ثعلب[٢] إعماله، فيقال: (ثالثٌ ثلاثةً) بالتنوين، وليس بمعروف قياساً ولا استعمالاً.

وليس في قولك: هذا ثان لاثنين، ولا اثنين ثالث، دليل على الإعمال؛ لأن الأسماء التي لا تعمل أصلاً تقع هذا الموقع، كقولك: هذا غلام لرجل، وهذا لرجلين غلام.

ولا يقال: هذا غلام رجلين، بالإعمال.

فإذا تجاوزت العاشر والعاشرة فلك فيه، ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقول هذا حادي عشر وثاني عشر، والأصل: حادي أحد عشر، وثاني اثني عشر، فحذف حادي وثاني، تخفيفاً، وهو مراد فيجوز حينئذ في الحادي والثاني إسكان الياء على أنه في موضع رفع، كما تقول: هذا قاضي بغداد، فتقول على هذا: ثالث عشر ورابع عشر، وحادية عشر وثانية عشر، تعرب الأول بوجوه الإعراب، وتضيفه إلى الثاني.

ويجوز فتح الياء على أنه مبني مع ما بعده، على جعل المضاف قائماً مقام المضاف إليه، فتقول على هذا: حادية عشر وثالث عشر، بالبناء.

الثاني: أن تأتي بثلاثة أسماء، فتقول: هذا حادي أحد عشر، وثاني اثني عشر، وثالث

---

(١) كذا في شرح ابن يعيش ٦: ٣٦.

(٢) قال في الكافية:

وَثَعْلَبٌ أجازَ نحوَ رابعُ أربعةً ومَالَهُ مُتَابعُ

وقد نسب الأشموني الجواز للأخفش وقطرب والكسائي وثعلب. فيجوز عندهم إضافة الأول إلى الثاني، ونصبه إياه كما يجوز في ضارب زيد. انظر الأشموني والصبان ٤: ٧٤.

ثلاثة عشر، والأصل: هذا حادي عشر أحد عشر، وكذا نظائره فاستثقلوا أن يأتوا بأربعة أسماء، فحذفوا الاسم الثاني من الأول تخفيفاً، إذ المعنى معلوم، فالاسم الأول معرب، يجري بوجوه الإعراب، إذ لا تركيب فيه لامتناع جعل ثلاثة أسماء كاسم واحد، والآخران باقيان على بنائهما، وهما في موضع جر بالإضافة.

الثالث: وهو أكملها لفظاً أن تقول: هذا حادي عشر أحد عشر، وثاني عشر اثني عشر وثالث عشر ثلاثة عشر، تبني الاسمين الأولين، وتجعلهما كاسم واحد، وكذلك الآخران ويكون الآخران في موضع جر بإضافة الأولين إليه؛ لأن الأربعة بمنزلة: ثالث ثلاثة، ولم يذكروا في العشرين وما بعدها اسماً مشتقاً.

وقال بعض أهل اللغة[1]: عَشَّرَنَ وثَلَّثَنَ، إذا صار له عشرون أو ثلاثون، وكذلك إلى التسعين. واسم الفاعل من هذا مُعَشِّرِن ومُتَسْعِنْ. وهو غريب.

«وإلى ما دونه: كقولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، أي: جاعلها على العدد الذي هو منه، وهذا كاسم الفاعل يضاف إلى الماضي، ويجوز إضافته وإعماله في الحال والاستقبال»

الاستعمال الثالث: أن يضاف إلى مخالفه، وحق المخالف أن يكون ما قبله من العدد، كقولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، أي: مصير اثنين ثلاثة، ومصير ثلاثة أربعة، وفي التنزيل: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة: ٧]، وفيه ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[الكهف: ٢٢].

فهذا اسم فاعل جار على الفعل، والمعنى: ثلثَهم وربعَهم وخمسَهم، بفتح العين فيها كلها في الماضي، وكسرها في المستقبل، إلا في يربعهم ويسبعهم ويتسعهم، فإنك تفتحه، لأجل حرف الحلق، ويدل على أن فيها معنى الفعل قولهم: رابعة وخامسة، كما تقول: قائمة وضاربة، فيجوز أن تنون وتنصب ما بعده، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، كغيره من أسماء الفاعلين، فتقول على هذا: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة.

---

(١) وذكر هذا النص الأشموني ٤: ٧٧، وانظر القاموس (عشر) ٢: ٨٩. عَشَّرَنَه: جعله عشرين، نادر.

والأكثر في كلام العرب الإضافة، فتكون غير محضة؛ لأنها في نيَّة الانفصال، فإن أردت الماضي فليس إلا الإضافة، وتكون محضة، كما تقدم في إعمال الفاعل.

وأجاز بعضهم: ثاني واحد، وثان واحداً، والذي قال سيبويه[١] إن ذلك من الثلاثة إلى العشرة، قال: ألا ترى أنك لا تسمع أحداً يقول: ثنيت الواحد، ولا ثاني واحد.

فإذا جاوزت العشرة لم يجز التركيب على هذا الوجه عند الأخفش والمبرد والمازني وأبي علي والزمخشري[٢]. وهذا هو الصحيح؛ لأنك إذا قلت: رابع ثلاثة، فإنما تجريه مجرى (حارب) ونحوه من أسماء الفاعلين، فإن المعنى: كانوا ثلاثة فربعهم، ثم قلت: هو رابعهم.

ولا يبنى اسم الفاعل من اسمين مختلفي اللفظ.

وأجاز بعض النحويين ذلك، ويقال: إنه مذهب سيبويه[٣]/ فتقول على قياس [٥٢٠] قوله: هذا رابع عشر ثلاثة عشر، أي الذي صير ثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه، كما أنك إذا قلت هو: رابع ثلاثة، فمعناه الذي صير الثلاثة أربعة بنفسه.

وتقول أيضاً: رابع ثلاثة عشر، على ما تقدم، ولا تقول: رابع عشر، للبس.

«وتعرف في العدد المفرد، والمضاف إليه، وإن بعد، وصدر المركب والمعطوف والمعطوف عليه، فتقول: الواحد والاثنان، وثلاثة الأثواب، وتسع مائة الدينار، والأحد عشر رجلاً، والخمسة عشر ألف درهم، والخمس والثلاثون عمامة، والتسعة والتسعون ألف دينار»

إذا أردت تعريف شيء من العدد باللام، فإن كان مفرداً فتعريفه ظاهر، فتقول: الواحد والاثنان والثلاثة إلى العشرة والعشرون والمائة والألف، نحو قولك:

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٧٢.

(٢) انظر الفصل ٢١٦، وشرح ابن يعيش ٦: ٣٦.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٧٣.

خذ السبعة، وهات العشرين، ونظائرها:

وتقول: العشرون درهماً، كما تقول: الضاربون زيداً.

وأجاز الكسائي: العشرون الدرهم، وهو بعيد، لما فيه من تعريف المميز، ولأن قبله نون الجمع، وهو منفصل عما بعده، بخلاف: الثلاثة الدراهم، عند من أجازه، لأن الثاني هناك متصل بالأول ومن تمامه.

وإن كان مضافاً عرّفت المضاف؛ لأن المضاف إلى المعرفة معرفة، فتقول: ثلاثة الأثواب، وعشر العمائم، ومائة الدرهم، وألف الثوب، وإذا كان غلام الرجل، متعرفاً بالثاني مع أنه غيره، فهذا أولى، إذ الأول ها هنا هو الثاني. قال الفرزدق[1]:

١٧٩٠ - مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... يسمو فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[2]

وقال ذو الرمة[3]:

١٧٩١ - أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الأَزْمُنُ اللائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وَهَلْ يَرْجِعُ التَسْلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ... ثَلَاثُ الأَثَافِي والدِيارُ البَلَاقِعُ[4]

---

(١) ديوانه ١: ٣٠٥، في مدح آل المهلب.

(٢) البيت في المقتضب ٢: ١٧٦، وإصلاح المنطق ٣٠٣، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢١، ٦: ٣٣، والمغنى ١: ٣٧٣، والعيني ٣: ٣٢١، والأشموني ١: ١٨٧، ٢: ٢٢٨، والهمع ١: ٢١٦، ٢: ١٥٠، والدرر ١: ٢١٨٥،٢: ٢٠٦، والتصريح ٢: ٢١. يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل: أدرك خمسة الأشبار، وهو مَثَلٌ. وقيل: أراد طول السيف؛ لأنه منتهى طوله في الأكثر. وقيل: معناه ارتفع وتجاوز حد الصبا.

(٣) ديوانه ٢: ١٢٧٣ - ١٢٧٤.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٧٨، والمقتضب ٢: ١٧٦، ٤: ١٤٤، والكامل ١: ٥٧، وأسرار العربية ٣٥٢، وشرح ابن يعيش ٥: ١٧، ٦: ٣٣، والمخصص ٩: ٦٣ وإصلاح المنطق ٣٠٣، ودرة الغواص ٥٦، والأشباه والنظائر ٢: ١٢٤، والهمع ٢: ١٥٠، والدرر ٢٠٦:٢، والأشموني ١: ١٨٧. الأزمن: جمع الزمن وهو جمعٌ في أدنى العدد، وكذلك الأزمان، والكثير: الأزمنة. ومنزلتاها: حيث كانت تنزل، يعني: الشتاء والصيف. العمى: ها هنا الجهل. البلاقع: الأرض القفر التي لا شيء فيها. كأنه لما خاطب المنازل استحيا، فقال: وكيف تجيبني أحجار.

هذا هو استعمال الفصحاء.

وروى الكسائي:[١] الخمسة الأثواب، بتعريف العدد والمعدود، والجمع بين الألف واللام، والإضافة على التشبيه بالحسن الوجه.

والفرق أن الإضافة في (الحسن الوجه) في نية الانفصال، والتقدير: الحسن وجهه، فيجوز أن يجتمع مع اللام، ولا كذلك: الخمسة الأثواب.

وعن أبي زيد أن قوماً من العرب غير فصحاء يقولونه، يعني: الخمسة الأثواب، وهؤلاء لا يقولون: النصف الدرهم، والثلث الدينار، فعدم اطراده دليل ضعفه.

فإن قلت: الخمسة الأثواب، فرفعت (الأثواب) على أنه بدل من الخمسة جاز بالاتفاق، وكذلك المائة الدراهم، والألف الدراهم. ولا يجوز: المائة الدرهم، لأن الدرهم لا يكون بدلاً من المائة.

وقوله: تعرّف المضاف إليه، ليس على إطلاقه بل إذا أمكن ذلك، حتى لو قلت: عشرون ألف رجل، وخمسة عشر ألف غلام، فلا تعرّف المضاف إليه، لأنك لو عرفته لتعرّف المضاف، وأنه غير جائز؛ لأنه مميز منصوب، بل تعرف العدد فتقول: العشرون ألف رجل، والخمسة عشر ألف غلام، وتقول: خمسة آلاف دينار، ومائة ألف ثوب، فيجوز تعريف الدينار والثوب؛ لأن مميز الخمسة والمائة قد يكون معرفة.

وقوله: وإن بعد، يعني: وإن تراخى المضاف إليه، فإنك تعرّف الاسم الآخر، فيسري التعريف إلى الأول، سواء كان بينهما اسم، كقولك: خمسمائة الألف، وتسعمائة الدينار، أو اسمان، كقولك: خمسمائة ألف الدينار، أو ثلاثة أسماء، كقولك: خمسمائة ألف دينار الرجل، أو أربعة أسماء، كقولك: خمسمائة ألف دينار غلام الأمير، فتعرف الغلام بالإضافة إلى الأمير، والدينار بالإضافة إلى الغلام، وألف بالإضافة إلى الدينار، ومائة بالإضافة إلى الألف، وخص بالإضافة إلى المائة، فكلما قرب المضاف من الألف واللام كان تعريفه أشد؛ لأنه ينزل منزلته لقربه منه.

---

(١) انظر المفصل ٢١٦، وشرح ابن يعيش ٦: ٣٣.

وإن كان مركّباً، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، عرّفت الاسم الأول فقلت: الأحد عشر رجلاً، والاثنتا عشرة جارية، والخمسة عشر ديناراً، والتسع عشر عمامة، لأنهما بالتركيب صارا كالاسم الواحد، فيجب إلحاق اللام أوله، كالاسم المفرد، والثاني فيه بمنزلة بعض الكلمة، فلا تلحقه اللام، فلا تقول: الخمسة العشر، ولا تلحق المميز لأنه لا يكون إلا نكرة. قال ابن أحمر الباهلي:

١٧٩٢ - تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوَارِي ... وَجُنَّ الخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا[١]

فأدخل اللام على أول المركب.

وحكي أن قوماً من العرب يعرِّفون الاسمين، فيقولون: الخمسة العشرة درهمًا[٢].

ووجهه: أنهما في الحقيقة اسمان، والعطف مراد فيهما، ولو صرحت بالعطف لم يكن بد من تعريفهما، فكذلك إذا كان مضمناً معناه. وهو ضعيف لما بينّا.

وقوم من العرب يعرِّفون الصفة والمميز فيقولون: الخمسة عشر الدرهم، كما قال[٣]:

١٧٩٣ - .... وطِبْتَ النفسَ.........................[٤]

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٥٢، والتنبيهات ٢٦٢، والإنصاف: ٣١٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٢١، والصحاح (فقا) ١: ٦٣، والخزانة ٣: ١٠٩. يقال: تفقأ الدمل والقرح، وتفقأت الصحابة عن مائها، أي: تشققت، أو تبعجت بمائها. والقلع: قطع من السحاب كأنها الجبال، واحدته: قلعة، ويقال: القلعة من السحاب التي تأخذ ناحية من السماء، والسواري: جمع سارية، وأراد بها ها هنا السحابة التي تأتي ليلاً، والخازباز: ضرب من النبات، وجنونه: طوله وسرعة نباته، ويقال: الخازباز هاهنا نوع من ذباب العشب يطير في الربيع، يدل على خصب السنة، وجنونه: هزجه وطيرانه.

(٢) هو مذهب الكوفيين والأخفش.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٣٣.

(٤) قطعة من بيت لـ «راشد بن شهاب» والبيت بتمامه:

رأيتــك لمــا أن عرفــتَ وجوهَنــا ... صَدَدْتَ، وطِبْتَ النفسَ، يا قَيْس، عن عَمْرِو

وقد تقدم برقم (٥٤٠، ٥٥٠).

وقوم من الكُتّاب[١] يدخلون اللام على الأسماء الثلاثة، فتقول: الخمسة العشر الدرهم. وكلاهما فاسد، لما فيه من تعريف المميز.

وإن كان معطوفاً عليه، كالأحد والعشرين مثلاً/ : عرَّفت الاسمين كليهما؛ لأن [٥٢١] حرف العطف فصل بينهما، فلا يتعدى تعريف أحدهما إلى الآخر، فتقول: الأحد والعشرون رجلاً، والإحدى والثلاثون امرأة، والسبعة والثمانون رجلاً، والتسع والتسعون نعجة.

«ومن العدد التاريخ»

قال ابن فارس: (تاريخ الكتاب) كلمة مُعَرّبة معروفة، يقال: تأريخ، وتَوْريخ، وأرَّخْتُ الكِتَابَ، ووَرَّخْتُهُ بمعنىً[٢].

وحقيقة التاريخ ذكر ابتداء مدة الشيء، ليعرف بذلك مقدار ما بين الابتداء، وبين أي وقت شئت.

وقال ابن درستويه: اشتقاقه من الإرخ، وهي البقرة الوحشية البيضاء، والجامع بينهما الشهرة، وكانت العرب قبل الإسلام تؤرخ بالحوادث، كعام الفيل وغيره، واستمر ذلك إلى عهد عمر بن الخطاب[٣]- رضي الله عنه - فلما رأى الفرس يؤرخون بالسنين شاور المسلمين في تعيُّلِهِم، فاتفقت آراؤهم على التأريخ من سنة الهجرة، واختاروا أولها وهو المحرم، فتقدموا الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة.

لأن النبي - عليه السلام - بلغ المدينة لاثنتي عشرة ليلة، خلت عن شهر ربيع الأول[٤].

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٣٣.

(٢) انظر الصحاح (أرخ) ١: ٤١٨.

(٣) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، لقبه النبي -صلى الله عليه وسلم- بالفاروق، وكناه بأبي حفص (ت ٢٣ هـ) انظر الحلية ١: ٣٨، والأعلام ٥: ٢٠٣.

(٤) انظر الكامل للمبرد ٢: ٤٨٨.

«وهو في الغالب بالليالي، دون الأيام[(١)]»

كان القياس أن يؤرخ بالأيام دون الليالي، تغليباً للمذكّر على المؤنث، ولكن كانت شهورهم قمرية، وأولها يكون بالليل، فلو أرخوا بالنهار لتعطل ليلة عن التاريخ، وراعوا الأسبق أيضاً، وإذا اجتمع المذكّر والمؤنث غُلب المذكر، فتقول: أخواك زيد وهند والهندات وزيد خرجوا، إلا في التاريخ على ما بينا، وفي قولهم: ضبعان إذا أنثوا ضبعاً وضبعاناً، ولم يقولوا: ضبعانان، وقد يؤرخ بالأيام، كما يفعله العصريون، فإذا قلت: لخمس خلون، فالمراد الليالي والأيام داخلة معها. وفي التنزيل: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[البقرة: ٢٣٤]وقال الشاعر:

١٧٩٤- أَشَوْقًا وَلَمَّا تَمْضِ غَيْرُ لَيْلَةٍ فكيفَ إذا سَارَ المَطِيُّ بِنَا عَشْرَا[(٢)]

فإن كانت الليالي أنقص من الأيام، أو الأيام أنقص منها بينت، كما جاء في التنزيل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[الحاقة: ٧].

وإن قلت: سرت عشراً بين يوم وليلة، غلّبت المؤنث أيضاً. قال[(٣)]:

١٧٩٥ - فطافتْ ثلاثاً بين يوم وليلةٍ وكان النَّكِيرُ أنْ تُضِيفَ وَتَجْأَرَا[(٤)]

ومنهم من أجاز تغليب المذكر، على القياس المشهور في غيره.

---

(١) انظر الأشموني والصبان ٤: ٧٨.

(٢) البيت في جمهرة الأمثال ٢: ٣٦٤. والمضنون به على غير أهله: ١١٣. وهو من قبيل المثل يقال للرجل يَجْزَعُ قبل أن يَسْتَحكم ما يَجْزَع منه. وفي المثل: هذا ولمَّا تَرِدِي تِهامَةَ.

(٣) هو النابغة الجعدي. ديوانه: ٦٤.

(٤) البيت في الكتاب ٢: ١٧٤، والمقرب ١: ٣١١، والخزانة: ٣: ٣١٧. الإضافة: الإشفاق والحذر. والجؤار: الصياح. يذكر بقرة فقدت ولدها، فطافت ثلاث ليالٍ وأيامها تطلبه، وليس لديها من نكير - أي استنكار - لما رزئت به في ولدها إلا أن تضيف وتجأر.

«فتقول: كتبته لُغرّة شهر كذا ومُسْتَهَلّه ومُهَلّه»

واستهلاله وإهلاله، هذا إذا كتبته في الليلة الأولى، ولم يكتبوا: لليلة خلت، أو مضت؛ لأنهم فيها، ولم تمض.

وغُرَّة كل شهر أوله، وأكرمه، والغرر: ثلاث ليال من أول الشهر، ويقال: أهلَّ الهلال، واسْتُهِلّ على ما لم يسم فاعله.

ويقال أيضاً: اسْتَهَلَّ، على البناء للفاعل، وهو بمعنى تبين.

ولا يقال: أَهَلَّ، ويقال: أهللنا عن ليلة كذا.

ولا يقال: أهللناه فَهَلَّ، كما يقال: أدخلناه فدخل، وهو قياسه.

«ثم لليلة خلت أو مضت، ولليلتين خلتا أو مضتا، ولثلاث خلون، أو مضين، إلى العشر»

إذا أرخت في اليوم الأول قلت: لليلة خلت أو مضت؛ لأنها قد ذهبت.

وقال عبد القاهر: لم يكتبوا: لليلة خَلَتْ، أصلاً وإن كان لا يمتنع ذلك بعد انقضائها، بل يكتب: غرة شهر كذا، فإنه أبلغ في التحقيق، بخلاف اليوم الثاني فإنهم يكتبون: لليلتين خلتا؛ لأنه خرج عن أن يكون غرة[1]. ولعله يتمسك بقول أبي علي: وإذا بقيت من الشهر ليلة، قالوا: كتبت سَلْخ شهر كذا، ولم يكتبوا: لليلة بقيت، كما لم يكتبوا: لليلة خلت، ولا مضت، وهم في الليلة، جعلوا الخاتمة في حكم الفاتحة. حيث قالوا: غُرة شهر كذا، ولم يقولوا: لليلة خَلَتْ ولا مضت، لأنهم فيها بعدُ، ولم تمض، فإنه فسر قوله: جعلوا الخاتمة في حكم الفاتحة، بأن معناه أنهم كما لم يستعملوا الليلة الواحدة في الانتهاء، لم يستعملوها في الابتداء.

---

(١) انظر المقتصد في شرح التكملة ١: ٥٠٠ بتصرف.

وكلام أبي علي لا يدل على هذا المعنى، وإنما يدل على أنه لا يقال في الليلة الأولى: خلت ومضت؛ لأنها لم تمض بعدُ، لا على أنه لا يقال أصلاً.

وأجاز ابن درستويه: أن يقال في اليوم الأول، كما يفعله العصريون.

وإذا أرخت في الليلة الثانية لم تقل: لليلتين خَلتا أو مضتا؛ لأن الليلة الثانية لم تمض، فإن أرخت في اليوم الثاني قلته، وإن شئت قلت: في اليوم الثاني، فإن أرخت في الليلة الثالثة قلت: لليلتين خلتا، ولم تقل: لثلاث خَلَوْنَ، لأن الثالثة لم تمض، وتقوله في اليوم الثالث، وإن شئت قلت في اليوم الثالث. وهكذا إلى العشر.

«ثم لإحدى عشرة ليلة خلت أو مضت»

وهكذا إلى خمس عشرة ليلة خلت أو مضت من شهر كذا، ولا يقال: لنصف خلا أو مضى؛ لأنه لم يمض.

«وفي خمسة عشر لمنتصف شهر كذا»

ولنصف شهر كذا، وللنصف من شهر كذا، وهو من قولهم: نصفت الشيء أي: بلغت نصفه فانتصف هو، ولا يقال: لنصف مضى أو بقي؛ لأنه لم يمض بعدُ، والباقي أكثر من النصف.

«ثم لأربع عشرة ليلة بقيت، ولعشر بقين»

إذا جاوزت نصف الشهر قلت: لخمس عشرة ليلة بقيت، أو لخمسة عشر يوماً بقيت/ وفي اليوم السادس عشر: لأربع عشرة ليلة بقيت، وفي اليوم العشرين: لعشر بقين. [٥٢٢]

ومنهم من يتحرى مخافة الخطأ فيقول مستظهراً: لعشر إن بقين، وذلك إنما يصدر عن جاهل بالنجوم، لأن من كان عرَّافاً بها أدرك غُرة الشهر المقبل فما يتحرى.

وبعضهم يجريه على مثال الأول، فيقول: لخمس وعشرين ليلة بقيت، والمذهب الأول وهو استعمال خلت وخلون من أول الشهر إلى منتصفه، وبقيت وبقين من بعد النصف.

وكذلك المذهب في إفراد خلت ومضت وبقيت، مع العدد المركب، كقولك: لإحدى عشرة ليلة خَلت واثنتي عشرة ليلة بقيت، حملاً على لفظ المفسر، وجمعه مع العدد القليل، كقولك: لثلاث مضين، ولأربع خلون، لأن هذا العدد يضاف إلى الجمع، فكأنك قلت: لثلاث ليال مضين، ولأربع ليال خلون.

ويجوز العكس أيضاً، لأن العدد المركب جمع، ولأن الإفراد أخف، ولا يضعون موضع خَلَتْ ومَضَتْ: تخرمت، ولا تصرمت، ولا ذهبت، وإن كن في معناها.

وأجاز ابن درستويه: أن يوضع (غبر) موضع (بقي).

«ثم سَلْخ شهر كذا»

إذا بلغت آخر الشهر قلت: كتبت سلخ كذا، وسلوخه، ومنسلخه، وانسلاخه، وهو في الأصل مصدر قولك: سَلَخْتُ الشهر إذا أمضيته وصرتَ في آخره، أنشد الجوهري للبيد[1]:

١٧٩٦ - حَتَّى إذَا سَلَخَا جُمَادَى سِتَّةً   جَزَآ فَطَالَ قِيَامُهُ وقِيَامُهَا[2]

فأقيم مقام الزمان، على حدّ قولهم: جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم، كأنه قيل: كتبنا وقت سلخ شهر كذا، فسلخ: مصدر أضيف إلى المفعول، كقولك: عجبت من ضرب زيد، تريد من ضربك زيداً، أو من أن ضرب زيد.

وقد يكتبون أيضاً: كتبته لسَرَار الشهر[3]، وهو بفتح السين وكسرها، آخر ليلة فيه.

---

(١) ديوانه: ١٦٩، والصحاح (سلخ) ٢: ٤٢٣ برواية (صيامُهُ وصيامُها).

(٢) البيت من معلقة لبيد، وهو في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٥٤٤، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ٣٨٨.

سلخا: يعني العير والأتان خرجا. ويروى (جَزءا) ويكون المعنى اكتفاء بالرطب. ومن رواه (جَزَآ) عنى: اكتفيا بالرطب عن الماء.

(٣) انظر الأشموني والصبان ٤: ٧٨.

وكذلك: سرر الشهر، وهو مشتق من قولهم: استمر القمر، أي: خفي ليلة السرار، وربما كان ليلة، وربما كان ليلتين، ولم يكتبوا الليلة بقيت؛ لأنه قد مضى بعضها.

***

«فصل:

(النسب): إضافة الشيء إلى غيره معنى بإلحاق ياء شديدة مكسور ما قبلها»

النَّسَب، والنِّسْبُ، والنِّسْبَةُ، بمعنى واحد[١].

يقال: نسبته إلى أبيه، من باب طلب، أي: عزوته إليه، ونسبني فلان فانتسبت له، أي سألني على النسب، أو حملني على الانتساب ففعلت.

وسيبويه[٢] ترجم هذا الباب بـ(باب الإضافة)، وهو معناه في اللغة، فإنها إضافة من جهة المعنى، وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ، وذلك أنك في الإضافة تذكر اسمين، وتضيف أحدهما إلى الآخر، نحو: غلام زيد، وصاحب عمرو. وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده، ثم تزيد عليه زيادة تدل على النسب.

ومعناه عند النحويين: عبارة عن إضافة الشيء إلى غيره من جهة المعنى، بإلحاق ياء مشددة مكسور ما قبلها آخرَ المضاف إليه.

ويستوي في ذلك الآباء والأمهات والأحياء والبلدان والصناعات، تقول: زيديّ، وفاطميّ، وتميميّ، ودمشقيّ، ونحويّ.

والغرض منه: أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة.

وفائدتها: فائدة الصفة[٣].

وإنما افتقر إلى علامة لأنه معنى حادث في الاسم، فلا بد له من علامة، كالتثنية والجمع والتأنيث، وكانت العلامة من حروف اللين لأنها الجديرة بالزيادة لخفتها، وأنه

---

(١) الصحاح (نسب) ١: ٢٢٤.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٦٩.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٤١.

مألوف زيادتها، وكانت الياء أولى؛ لأنهم لو زادوا الألف لالتبس بالمقصور، ولو زادوا الواو لثقلت عليهم.

وإنما شددوا الياء؛ لأنهم لو خففوها حذفت لالتقاء الساكنين، فزالت علامة النسب، ولالتبست بياء المتكلم، وحركوا ما قبلها لسكون الياء الأولى، وكسروه ليدلوا على شدة امتزاج الاسم بالعلامة، كما قالوا (ضربوا) فضموا الباء، لشدة اتصال الفعل بالفاعل، ولأنه لو فتح ما قبلها لالتبس بالمثنى، والضمة ثقيلة فتعينت الكسرة.

وذهب الكوفيون: إلى أن هذه الياء اسم في موضع جر بإضافة الاسم المنسوب إليه، واحتجوا بما رُوِيَ عن العرب: رأيت التيمي تيمِ عديّ[1]، بجر تيم، على أنه بدل من الياء في (التيمي)، والاسم لا يكون بدلاً إلا من الاسم. وهذا فاسد؛ لأن الياء حرف دال على معنى النسب، فكانت حرفاً، كتاء التأنيث الدالة على معنى التأنيث، وليست كناية عن مسمى، فيكون لها موضع من الإعراب، مع أن الاسم الذي له موضع من الإعراب هو الذي يتعذر ظهور الإعراب في لفظه، فيحكم على محله، وها هنا يمكن إظهاره في لفظه، فلو كان له إعراب لظهر.

[٥٢٣] / وأما ما حكوه إن صح فهو محمول على حذف مضاف، كأنه لما ذكر التيميّ دل ذكره إيّاه على صاحب، فأضمره للدلالة عليه، كأنه قال: صاحب تيم عديّ، أو ذا تيم عديّ.

ثم حذف المضاف وأبقي المضاف إليه على إعرابه، كما قالوا: ما كلُّ سوداءَ تَمْرَةً ولا بيضَاءَ شحمةً، وقد تقدم في موضعه.

«ويصير الجامد به صفة، ولذلك تؤنث، فيقال: عِمامة كوفية.
ويُعْمَل فيقال: مررت برجل هاشميٍّ أبوه»

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٤٢.

النسب يُحدث في الاسم المنسوب تغييرات، إما في اللفظ، وهو زيادة يائي النسب في آخره، وكسر ما قبلها، وجعل اليائين منتهى الاسم، وحرف الإعراب.

وإما في المعنى(١)، وهو أنك إذا نسبت إلى علم استحال نكرة، وصار بمنزلة المشتق، يرفع فاعلاً مضمراً أو مظهراً، تقول: مررت برجل هاشميٍّ أبوه، كما تقول: مررت برجل ضارب أبوه، فقد جرى صفة على النكرة وأعمل، وتقول: رأيت امرأة تميمية، كما تقول: امرأة عاقلة، فأنثته.

ثم التغيير على ضربين:

أحدهما: قياسي مطَّرد، لكثرته عنهم فيجري لذلك مجرى رفع الفاعل، ونصب المفعول، **والآخر:** ما لا يطرد فيه القياس، فيحفظ ولا يتجاوز عنه.

«ومنه حقيقي، كزيديّ، وغيره، كَبُرْدِيّ»

ياء النسب شبيهة بتاء التأنيث، من جهة أن كل واحد منها أحدثتْ فيما دخلت عليه معنى لم يكن، فصار الاسم بالعلامة مركباً من العلامة فيه، فصارا كالجزء فيما دخلتا عليه، وحرف إعرابه.

---

(١) قسم بعضهم تغييرات النسب إلى ثلاثة:

الأول: لفظي: وهو إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

الثاني: معنوي: وهو صيرورة المنسوب إليه اسماً للمنسوب، بعد أن كانت تصدق على البلد مثلاً، صارت بعد إلحاق الياء المشددة بها، تصدق على الرجل المنسوب إليها.

الثالث: حكمي: وهو معاملة المنسوب معاملة المشتق في رفعه الظاهر والمضمر، وفي الوصف به إلخ: فكلمة (دمياطي) في قولك: «سافر معي رجل دمياطي» صفة لرجل، وفيها ضمير يعود على الرجل الموصوف، وهذا الضمير يعرب فاعلاً أو نائب فاعل؛ لأن معنى (دمياطي) منتسب أو منسوب إلى دمياط.

ومثال رفعه للظاهر: جاء رجل دمياطيٌّ خالُه، ولا يعمل في غير المرفوع، فلا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى اللازم، ولا يعمل في غير مخصصه إلا في ظرف نحو: أنا عربي أبداً، وأنا قريشي أبداً، أو حال نحو: هو عربي مقيماً مع العرب، وأنت قرشي خطيباً، وهو تميمي متفاخراً. انظر التعريف بفن التصريف: ٦٧،

وكما أن التأنيث يكون حقيقيًّا كالمرأة، وغير حقيقي كالغرفة، فكذلك النسب قد يكون حقيقيًّا، وهو: ما دلّ على نسبة إلى جهة من الجهات المذكورة.

وغير حقيقي وهو: أن يكون لفظه كلفظ المنسوب من غير أن يدل على نسبته إلى شيء مما ذكرنا، كبَرْنِي، وبَرْدِيّ، وبُخْتِيّ، وكرسيّ، ألا ترى أن كرسيًّا من كرسيَ ليس باب ولا بلدة ولا شيء مما ينسب إليه، ولهذا لا يوصف به[١].

والبَرْدِيُّ: بفتح الباء، نبات معروف، وبضمها من أجود التمر[٢].

وكذلك قالوا في الصفة: أحمريّ في أحمر، ودواريّ في دوار. قال العجاج[٣]:

١٧٩٧ - والدهر بالإنسان دوَّارِيّ[٤]

«وتجيء ياؤه للتوحيد، كروميّ بمنزلة التاء في تمرة»

مما يشبه الياء التاء، إنه يفصل بها الواحد من الجنس، فكما يقال: تمرة وتمر، وشعرة وشعر، كذلك قالوا في الواحد: روميّ وزنجيّ ومجوسيّ. وفي الجمع: روم وزنج ومجوس.

«ثم إنك في النسب تحذف تاء التأنيث، فتقول: مكيّ»

إذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث حذفتها، فتقول في النسبة إلى مكة وفاطمة: مكّيّ وفاطميّ؛ لأن يائي النسب لما شابهتا تاء التأنيث لم يجمع بينهما، كما لم يجمع بين علامتي تأنيث، ولا علامتي نسبة، ولأنهم لو أثبتوها فقالوا: مكتيّ، لوقع تاء التأنيث حشواً، ولاحتاجوا أن يجمعوا بينها وبين تاء أخرى إذا أنثوا المنسوب، كقولهم: امرأة

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٤٣.

(٢) انظر الصحاح (البرد) ١: ٤٤٤، والقاموس (البرد) ١: ٢٧٧.

(٣) ديوانه: ٣١٠، وقبله (أطربا وأنت قِنَّسْرِيُّ).

(٤) الرجز في الخصائص ٣: ١٠٤، والمنصف ٢: ١٧٩، والمحتسب ١: ٣١٠، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٩، والتمام ١٢١، والمقرب ٢: ٥٤، والمسلسل ١٣٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٣٩، والمغني ١: ١٢، ٢: ٧٥٨، والأشموني ٤: ٢٠٣ والهمع ١: ١٩٢، ٢: ١٩٨، والدرر ١: ١٦٥، ٢٣٠، واللسان (دور، قنسر). القنسري: المُسِنُّ الكبير القديم. ودواري: دائر. يوبخه بذلك.

مكِّيَّة، وإنه ممتنع(١).

«وتفتح العين المكسورة في مثل: نَمَرِي وإبَلِي، ودُؤَلِي، وَشَقَرِيّ»

إذا نسبت إلى اسم ثلاثي مكسور العين، كنمر، وإبل، والدئل، فتحت عينه فقلت: نَمَرِيّ، وإبَلِيّ ودُؤَلِيّ، كرهوا توالي اليائين، والكسرتين أو الكسرات، والمؤنث من ذلك كالمذكر.

تقول في النسبة إلى شَقِرَة: شَقَرِيّ، فتحذف التاء وتفتح العين. لما ذكرنا، ومنهم من أجاز الكسر في نحو: إبِلِيّ، للإتباع، لأن اللسان يعمل في جهة واحدة، فلا يثقل.

وقول الكُتَّاب: الثياب المَلِكية، بكسر اللام خطًّا، والصواب الفتح.

«وليس في: عُلَبِطِيّ وقُذَعمِلِيّ، إلا الكسر»

إذا نسبت إلى اسم على أربعة أحرف ثانية متحرك، كعُلَبِط(٢)، وهو الضخم، أو على أكثر من أربعة أحرف، كقذعمل، وهو الضخم من الإبل، ومستخرج، لم تغير الكسرة البتة ولا تشبهه بـ (نمر) لبعده منه، ولأنه قد تقدم قبلها من الصدر ما يقاومه العجز، فصار بمنزلة كلمتين.

«وفي: تَغْلَبِيّ(٣)، الوجهان»

إذا نسبت إلى اسم على أربعة أحرف ثانيه ساكن، فالجيد بقاء الكسرة، تقول: تغلبيّ، ومغربيّ، وزبرجيّ؛ لأن عدد حروف الاسم كثيرة فلا تجدي عليه الخفة وَضْعُ حركة مكان حركة، ولأن الساكن حجز بين المتحركين فخف اللفظ.

ومنهم من يفتح فيقول: تغلَبي ومغرَبي، وهي لغة العامة، فراراً من توالي الكسرتين واليائين، ولأن الثاني ساكن، فهو كالمعدوم، فصار كـ(نمر).

---

(١) انظر الكتاب: ٢: ٧٣، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤٥ وشرح الرضي للشافية ٢: ٦.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٧٣، وشرح الرضي للشافية ٢: ١٨.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٧١، ٧٢، وشرح الرضي للشافية ٢: ١٩.

/ أنشد يعقوب(١): [٥٢٤]

١٧٩٨ - أَلْيَنُ مَسّاً مِنْ حَوَايَا البَطْنِ مِنْ يثربيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ(٢)

«وتقلب الألف الثالثة واواً، كعصويّ وَرحَوِيّ(٣)»

إذا نسبت إلى الاسم المقصور:

فإن كان ألفه ثالثة قلبتها واواً، سواء كانت من بنات الواو، أو من بنات الياء، تقول في عصا: عصوِيّ، وفي رحًى رحوِيّ.

أما إثباتها فلأنها بدل من أصل، فحذفها إجحاف بالاسم لنقصه عن أقل الأصول، وقلبها واواً، لأن بعدها يائي النسب، فلو قلبتها ياء مع أن قبلها حركة لتوالت حركتان، وثلاث ياءات، ولأنه يصير في بعض المواضع إلى توالي أربع ياءات لو قلبتها ياء، نحو النسبة إلى (الحيا) بمعنى المطر.

وليست واو عصويّ بالتي أبدلت منها ألف عصا، بل هي بدل من الألف لقولهم: رَحَوِيّ.

ولو نسبت إلى قناة، وفتاة، وحصاة، قلت: قنويّ، وفتويّ، وحصويّ، لأنك تحذف التاء فتصير مقصوراً.

«وفي الرابعة المنقلبة، الإبدال حسن من الحذف كمَلْهوِيّ ومَلْهِيّ(٤)»

---

(١) انظر إصلاح المنطق ١٦١.

(٢) الرجز في المخصص ١٤: ١٨، وشرح ابن يعيش ١: ٨٢، والعيني ٤: ٤٦، واللسان (قذذ، تقن، خشن).
قِذاذ: جمع قُذ، وهو جمع أَقَذ، وهو السهم الذي لا ريش عليه.

(٣) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٣٨.

(٤) إن كانت ألف المقصور رابعة في كلمة، وثانيها ساكن، جاز ثلاثة أوجه:
١ - حذفها، مثل مَلْهِيّ. ٢ - وقلبها واواً، مثل: مَلْهَوِيّ.
٣ - وزيادة، ألف قبل الواو المنقلبة عن الألف، مثل: مَلْهَاوِيّ.
انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٤٠.

إن كانت رابعة والحرف الثاني ساكن:

فإن كان بدلاً من أصل، كملهى ومعزى، فالجيد إقرارها، وإبدالها؛ لأنها بدل من أصل، فهي كالأصل فتقول: مَلْهَوِيّ ومِعْزَوِيّ.

ويجوز الحذف، تقول: مَلْهِيّ[1]، ومِعْزِيّ؛ لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول.

«وفي الزائدة العكس، كدُنيِيّ، ودُنْيَوِيّ، وقد يقال: دُنْيَاوِيّ»

إن كانت الألف الرابعة زائدة للتأنيث، نحو حُبْلَى، وسَكْرى، ودنيا، فالجيد حذفها؛ لأنها كالتاء في الدلالة على التأنيث، تقول: حُبْلِيّ، وسَكْرِيّ، ودُنْيِيّ، كما تقول في: جمعة وطلحة: جُمْعِيّ، وطَلْحِيّ.

ومنهم من يشبهها بألف مِعْزَى، ومَلْهًى، لكونها رابعة، فيثبتها ويقلبها واواً، فيقول حُبْلَوِيّ وسَكْرَوِيّ ودُنْيوِيّ[2].

ومنهم من يشبهها بالألف الممدودة، فيقول:

حُبْلَاوِيّ، وسكراويّ، ودنياويّ، كما تقول: صحراويّ.

وقول الزمخشري[3]: وأن يُفصَل بين الواو والياء بألف، كقولك: دُنْيَاوِيّ.

يوهم أن الألف إنما زيدت للفصل بين الواو والياء، وليس كذلك، بل إنها إنما زيدت للفرق بينه وبين ملهويّ، ولهذا قالوا: حبلاويّ.

وإن كانت للإلحاق، كأَرْطَى، أبدلتها تشبيهاً بالأصل، فقلت: أَرْطَوِيّ كمَلْهَوِيّ،

---

(١) في الكتاب ٢: ٧٧: «فإن قلت في ملهًى: مَلْهِيٌّ، لم أر بذلِكَ بأسا...»

(٢) انظر الكتاب ٢: ٧٧، وشرح الرضي للشافية ٢: ٤٠.

(٣) انظر المفصل ٢٠٨.

وإن شئت حذفتها تشبيهاً بألف التأنيث؛ لأنها زائدة مثلها فقلت: أَرْطِيّ، كحبليّ[١].

وحكى أبو زيد: أَرْطَاوِيّ، شبهوها بالألف الممدودة كصحراوِيّ.

«وجَمَزِيّ كحُبَارِيّ[٢]»

إذا كانت الألف رابعة والحروف الثلاثة التي قبلها متحركات، كجَمَزِيّ، وبَشَكِيّ، وهما ضربان من السير، فالألف فيها في حكم الخامسة، يجب حذفها فتقول:

جَمَزِيّ، وبَشَكِيّ، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر، ألا ترى أن من صرف هنداً ودعداً لم يصرف سقر، وقَدَم علمين لأن الحركة صيّرته في حكم زينب وسعاد.

«وفي الخامسة فصاعداً الحذف لا غير كمُصْطَفِيّ، ومُسْتَقْصِيّ، ومُصْطَفَوِيّ خطأ»

إذا كانت الألف خامسة أو سادسةً وجب حذفها، أصلية كانت أو زائدة؛ لأن إثباتها يفرط في طول البناء، تقول في مصطَفَى: مُصْطَفِيّ، وفي حُبَارَى: حُبَارِيّ، وفي مستقصَى اسم مفعول من الاستقصاء: مُسْتَقْصِيّ، وفي شقارى: شقارِيّ.

وقول العامة: مصطفوِيّ، خطأ.

«وفيها ياؤه ثالثة مكسور ما قبلها، عَـمَوِيّ وشَجَوِيّ[٣]»

إذا نسبت إلى اسم المنقوص:

فإن كانت ياؤه ثالثة، نحو: عَمٍ، وشَجٍ، عاملته معاملة (نمر) بإبدالك من كسرته

---

(١) إن كانت ألف المقصور رابعة فإن كانت ألفه للتأنيث نحو: (حبلى) فالأشهر حذفها، وإن كانت أصلية، أو للإلحاق، أو منقلبة، فالأشهر القلب واواً دون الحذف. انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٣٩.

(٢) وفي الكتاب ٢: ٧٧ «وأما جَمَزى فلا يكون جَمَزَوِيٌّ ولا جَمَزاوِيٌّ، ولكن جَمَزِيٌّ، لأنها ثقلتْ وجاوزتْ زنه ملهًى، فصارت بمنزلة حُبارَى لتتابع الحركات. ويقوِّي ذلك أنّك لو سميت امرأة قَدَماً لم تصرفها كما لم تصرف عَنَاقَ» وانظر شرح الرضي للشافية ٢: ٣٩، ٤٢.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٥٠ وشرح الرضي للشافية ٢: ٤٢.

فتحة، فيصير: عميّ، وشجو، فتقلب آخره ألفاً، لتحركه وانفتاح ما قبله، فيصير كعصاً ورحى، فتبدل من ألفه واواً، كما فعلته هناك، فتقول: عَمَوِيّ، وشَجَوِيّ.

«وفي الرابعة (قاضيّ) أحسن من (قاضوِيّ)[1]، وقضوِيّ خطأ»

إن كانت ياء المنقوص رابعة، نحو: قاض، ومعط، ويرمي، إذا سميت به عاملته معاملة (تغلب) فمن قال: تغلِبِيّ، فكسر قال: قاضيّ، ومعطيّ، ويرميّ/ حذف لام [٥٢٥] الفعل، لأن إثباتها يوجب تحريكها بالكسر، وقبلها حرف مكسور، وبعدها ياءان، وذلك شديد للاستثقال.

ومن قال: (تغلَبِيّ) بقبح فتح الغين تغلبًا فانقلبت اللام ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الاسم مقصوراً، فقلبت ألفه في النسبة واواً، فقيل: قاضوِيّ، ومعطوِيّ.

وقول العامة: قضوِيّ خطأ.

وكذلك إذا نصبت إلى ناجية قلت: ناجِيّ، ونَاجَوِيّ؛ لأنك تحذف التاء فتصير كقاضٍ، وكذلك إلى الحانية، وهي البقعة الجامعة للشرب، من حنوت إذا عطفت لأنها تحنو عليهم كما تحنو الأمُ على ولدها. قلت: حانِيّ، وحانوِيّ، قال علقمة بن عبده[2]:

١٧٩٩ - كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الأَعْنَابِ عَتَّقَهَا   لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حُومُ[3]

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٤٣، ٤٤.

(٢) ديوانه: ٦٨.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ٧٢، والمحتسب ١: ١٣٤، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٦٢٠، والمقرب ٢: ٦٥. يصف خمراً، والكاس: الخمر في إنائها. وعنى بالعزيز ملكاً من ملوك الأعاجم. عتقها: تركها حتى عتقت فَرَقَّت. وأربابها: أصحابها. والحانية: الخمارون. حوم: سود، أي: من أعناب سود، ويقال: الحوم جمع حائم: وهو الذي يقوم على الخمر ويحوم حولها. وعلى هامش د: قبله أنشد، المفضل:

قد أشهَدُ الشَّرب فيهم مِزْهَرٌ رَنِمٌ   والقومُ تَصْرَعُهُمْ صهباء خُرطومُ

وأنشد سيبويه:

١٨٠٠ ـ فكيف لَنَا بالشُّرْب إنْ لم تكن لَنَـا ... دَرَاهِـمُ عنـد الحَـانَوِيِّ ولا نَقْـدُ[(١)]

«وفي الخامسة فصاعداً مشترى ومستَقصِيَ[(٢)]»

إذا كانت ياء المنقوص خامسة، أو سادسة حذفتها في النسبة.

تقول في مشترٍ، ومستقصٍ: مُشْتَرِيّ، ومستَقْصِيّ؛ لأن إثباتها يفرط في طول البناء وامتداده، ولأنا حذفنا الألف إذا كانت خامسة أو سادسة، مع خفتها، فالياء أولى بالحذف.

«وفي مُحَيٍّ: مُحَوِيٍّ، ومُـحَيِّيّ[(٣)]»

مُحَيّ: اسم فاعل من حيّا يُحيي، فاجتمع ثلاث ياءات فاستثقلوا اجتماعها مع يائي النسب، فحذفوا إحدى الياءات الثلاث، وكانت الأولى أولى بالحذف لسكونها، فصار محيي فوليت الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها، فانقلبت ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسقطت الياء التي هي لام الفعل بعد دخول يائي النسب لالتقاء الساكنين، وانقلبت الألف واواً، فصار مُحَوِيّ كَأُمَوِيّ.

ومن قال في أمية: أُمَيِّيّ، قال مُحَيِّيّ، حذف الياء التي هي لام الكلمة، لوقوعها خامسة، فبقي مُحَيّ كأمي، فأدخل عليه يائي النسبة، فيقول: مُحَيِّيّ، فيجتمع أربع ياءات ولم يستثقلوه، لسكون الأولى والثالثة.

---

(١) اختلف في قائله، قال الأعلم في شرح شواهد الكتاب: أنشد للفرزدق، وقيل لأعرابي، وقيل لذي الرمة. انظر ملحقات ديوان ذي الرمة ٣: ١٨٦٢، وهو في الكتاب ٢: ٧١، والمحتسب ١: ١٣٤، وشرح ابن يعيش ٥: ١٥١، والعيني ٤: ٥٣٨، والأشموني ٤: ١٨٠، والتصريح ٢: ٣٢٩، واللسان (حنا) ويروى (دوانيق ودنانير، ودراهم).

(٢) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٤٥.

(٣) وفي الكتاب ٢: ٨٧ «وتقول في الإضافة إلى مُحَيٍّ: مُحَيِّيٌّ، وإن شئت قلت: مُحَوِيٌّ»، وانظر شرح ابن يعيش ٥: ١٥١، وشرح الرضي للشافية ٢: ٤٥.

وكذلك الحكم إذا نسبت إلى: محيي، اسم المفعول منه، لأنك تحذف الألف المنقلبة عن الياء، لوقوعها خامسة، ثم تكسر الياء لأن ما قبل يائي النسب لا يكون إلا مكسوراً، فتقول: مُحَيِّيٌّ بأربع ياءات.

«وفي تَرْقُوَةٍ: تَرْقِيٌّ»

تحذف تاء التأنيث من ترقوة للنسب فتبقى تَرْقُو، فتقلب الواء ياءً، لوقوعها طرفاً وقبلها ضمة، إذ ليس ذلك في الأسماء المتمكنّة كما قالوا: أدلٍ وأجْرٍ، فصار ترقي، فنسب إليه، بحذف الياء، لالتقاء الساكنين، فتقول: تَرقِيّ، وحكي: تُرْقَوِيّ، أثبتوا الواو مع يائي النسب، كما أثبتوها مع تاء التأنيث، لوقوعها حشواً في الكلمة.

«وفي ظبي وظَبيَة، وغزوٍ وغزوةٍ: ظَبْيِيّ، وغزْوِيّ. وقال يونس[1] في ظَبْيَة: ظَبَوِيّ، كما قالوا: قَرَوِيّ»

إذا كان الاسم على (فَعْل) ساكن العين، لامه ياء أو واو، وليس في آخره تاء التأنيث، كظبي، ودلو، فالنسبة إليه على لفظه، من غير تغيير شيء بلا خلاف؛ لأنه في حكم الصحيح، يتصرف بوجوه الإعراب قبل النسبة، فلم يتغير كما لم يتغير الصحيح.

وإذا جاز اجتماع أربع ياءات في: أُمَيِّيّ، كان هذا أولى بالجواز.

فإن كان فيه تاء التأنيث نحو: ظبية ودمية وفتية وغزوة وعروة ورشوة.

فالخليل وسيبويه[2] يجريان في ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه، لسقوط تاء التأنيث للنسبة، فيقولون: ظَبْيِي ودُمْيِي وفَتْيِيّ وغَزْوِيّ وعُرْوِيّ ورِشْوِيّ.

وقالوا في بني جَزْوَة: جِزْوِيٌّ[3].

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٤٧.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٤٧، ٧٥.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٧٥.

وكان يونس[١] يغير ما فيه تاء التأنيث ويفتح الثاني الساكن، وهو عين الكلمة ويقلب الياء واواً وتبقى الواو بحالها، فيقول: ظَبَوِيٌّ، ودُمَوِيّ، وفِتَوِيٌّ، وغَزَوِيّ، وعُرَوِيّ، ورِشَوِيٌّ.

ولم يذكر يونس عليه حجة، وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو.

وقال محتجًا له: كأنهم شبهوها حين دخلتها الهاء بفَعِلة مكسور العين؛ لأن اللفظ بفَعْلَة ساكنة العَيْن، وفَعِلَة مكسورتها من بناء الياء سواء، أي أنّ ظبيَةً ودُميةً وفتيَةً، كأنها ظَبِيَةٌ ودُمِيَةٌ وفِتِيَةٌ، ثم أسكنوا العين، كما يقال في عِمَيَة: عَمْيَةٌ، أسكنوا العين كما أسكنوه في: فَخِذ، وعُصِر، وإبِل، وهذا أولى بالإسكان من أجل الياء، فلما نُسِبَ إليه وحركوا العين ردًا له إلى الأصل، فوجب حينئذٍ فتحها، وقلب الياء واواً كما تقول في عَمِيَة: عَمَوِيّ،/ فلما كان تقدير الحركة قبل الياء يفيدنا خفة في اللفظ، وهو فتح ما قبل الياء ألفاً [٥٢٦] ثم قلبها واواً حتى صار عموي، ويصير اللفظ أخف من عمى، ولا يفيدنا قبل الواو؛ لأن الواو باقية لم تغيره.

وردّ الزجاج على الخليل احتجاجه ليونس، وقال: لا يصح تقدير تحريكه في دمية وفتية، إذ ليس في الأسماء فُعِلة، ولا فَعِلة. وقال الخليل: إن يونس قاس ما سمع عن العرب، ذلك أنهم قالوا في النسبة إلى قرية وبني زِنْية: قروي وزِنَوِيّ، وذلك شاذ عند سيبويه[٢].

والقياس: قربيّ وزنييّ.

«وفي طيّ، وليّة: طَوَوِيّ، ولَوَوِيّ»

طي، ولية: مصدَرًا طوى يطوي، ولوى يلوي، فالعين واواً، واللام ياء، والأصل فيه: طوي ولَوْيَةٌ، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فلما نسبوا إليهما استثقلوا اجتماع أربع ياءات

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٧٤، وشرح ابن يعيش ٥: ١٥٣. وشرح الرضي للشافية ٢: ٤٧.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٧٥، وبنو زنية: حي من العرب.

ففتحوا عين الفعل فانفك الإدغام وعادت العين إلى أصلها، وهو الواو، ثم انقلبت الياء التي هي لام ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبوها واواً للنسبة، فقالوا: طووِيّ ولَوَوِيّ.

ومن قال: أُمَيِّيّ، قال: طَيِّيّ، ولَيِّيّ[١].

«وفي حَيَّة: حَيَوِيّ»

العين واللام في حية ياء، فلما فتحوا العين انقلبت اللام ألفاً، لأن اللامَ أقبلُ للتغيير، ثم قلبوها واواً، وقالوا: حَيَوِيّ، ومن قال: أميّيّ قال: حَيِّيّ[٢].

«وفي علي، وقُصَيٍّ، وضَريَّة، وأُمية: عَلَوِيّ وقُصَوِيّ وضَرَوِيّ وأُمَوِي، وقد يقال: أُمَيِّيٌّ»

إذا كان الاسم على فَعيل، أوفُعيل، أو فَعيلة أو فُعيلة من المعتل اللام، كعليّ، وقصي، وضريّة، وهي قرية لبني كلاب على طريق البصرة، بالقرب من مكة.

وأمية: حذفت تاء التأنيث، للنسبة، ثم حُذِفَتِ التاء الساكنة التي قبل الطرف؛ لأنها ضعيفة بالسكون وبالزيادة، لأنها ياء فعيل، أو ياء التصغير، فإن كان قبلها كسرة، أبدلت فتحة، وإن كانت فتحة أقرت، فتنقلب الياء الأخيرة ألفاً، كما في عَم وشَج فتبدلها واواً، فتقول: علويّ، وقُصَويّ، وضَرَوِيّ، وأُمَوِيّ[٣]. وإنما حذفت الياء الثالثة لئلا يجتمع أربع ياءات.

ومن العرب من يحتمل ذلك، ويقول: عُلَيِّيّ، وقُصيي، وأُمَيِّي، والذي جَرَّأهم عليه سكون الأولى والثالثة، فلم يتوال ياءان متحركان، فخف اللفظ للسكون المتخلل، مع أن الياء المشددة تجري مجرى الحرف الصحيح، ولذلك تعرب الكلمة إعراب الصحيح وهو قليل، ولهذا دخل عليه لفظة (قد) في المختصر، فقال: وقد يقال: أميّيّ إيذاناً بقلته.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٧٣، وشرح الرضي للشافية ٢: ٥٠.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٧٣.

(٣) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٢٠.

ومنهم من يقول: أَمَوِيّ[١]، بفتحتين، طلبًا للخفة، وهو شاذ.

وقالوا في النسبة إلى تحية تَحَوِيّ[٢]، وأصل تحيّة: تَحْيِيَة، على (تَفْعِلة) كتَحْلية، وتَرْوية، فنقلت حركة الياء إلى الحاء، وأدغمت الياء في الياء، فصار لفظها كلفظة (فعيلة) فنسبوا إليها كما نسبوا إلى ضرية، شبهوا الياء الزائدة بالأصلية، والأصلية بالزائدة.

«وفي الشافعي: شافعيّ، وشفعويّ خطأ»

إذا نسبته إلى منسوب بقيته على لفظه، فإذا نسبت إلى تميميّ، وهجريّ، وشافعيّ فيكون اللفظ واحداً، والتقدير مختلف.

وذلك أنك حذفت الياء الأولى التي للنسب، وأحدثت ياء أخرى غيرها؛ لأنه لا يجمع بين علامتي نسب، كما لا يجمع بين علامتي تأنيث مع ما في ذلك من الثقل، واجتماع أربع ياءات.

والدليل على الياءين اللتين بعد النسبة غير الياءين اللتين قبلهما، أنك إذا سميت رجلاً بخاتيّ[٣] لم تصرفه، فإذا نسبت إليه قلت: بخاتي مصروفاً، ولو كانت الياءات هما اللتان قبل التسمية لم تصرفه، ومن لحن العامة أنهم يقولون: شفعوِيّ.

«وفي مرميّ: مرميّ»

على تشبيه مرميّ بالمنسوب، من حيث إنّ آخره ياء مشدّدة، قبلها مكسور، فصار لفظُه بعد النسب كلفظه قبله.

«ومَرْمَوِيٌّ[٤]»

---

(١) وفي الكتاب ٢: ٦٩ «وسمعنا من العرب من يقول: أَمَوِيٌّ. فهذه الفتحة كالضمة في السُّهْل إذا قالوا: سُهْلِيٌّ» وانظر شرح الرضي للشافية ٢: ٣٠.

(٢) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٢٠.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٧١، وشرح ابن يعيش ٥: ١٥٤، ١٥٥.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٥٤، ١٥٥.

لأن أصل مرميّ: مرمويّ، على مفعول من الرمي، فلما نسب إليه استثقلوا اجتماع أربع ياءات، فحذفوا الياء الأولى المبدلة عن واو مفعول، لكونها زائدة، فصار اللفظ (مرمي) منقوصاً، مثل يرمي، فقلت في النسبة إليه: مرمويّ، كما تقول في النسبة إلى يرمي وحاني: يرمويّ، وحانويّ.

«وفي دَوٍّ: دوّيّ وكوّيّ»

فلا تغيرهما بل تنسب إليهما على لفظهما/ لأن التغيير في: طيّ، وليّة، إنما كان لاجتماع أربع ياءات، وهو منتف ها هنا، وأما قول ذي الرمة[1]: [٥٢٧]

١٨٠١ - داوِيَّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُما ... يَمٌّ تَراطَنَ في حافاتِهِ الرُّومُ[2]

فقيل: أراد دوّية، أبدل من الواو الأولى ألفاً، لانفتاح ما قبلها، كأنه اكتفى بأحد الشرطين.

وقيل: إنه بني من الدوّ اسماً على زنة فاعل[3]، ثم قلبت اللام ياء، لانكسار ما قبلها، ثم نسب إليه.

والدوّ: موضع مخصوص. والدوّ أيضاً المفازة، والكوة، بالفتح والضم ثقب البيت، والجمع كواة وكوّى وكُوّى، ويستعار أيضاً لمفاتح الماء إلى المزارع، فيقال: كوى النهر.

«وفي سيّد[4] وحمير: سَيْدِيّ وحُمَيْرِيّ، بالتخفيف»

إذا كان قبل الطرف ياء مشدودة مكسورة، كسيّد، وميّت، وأسيد، تصغير أسود، وحمير تصغير حمار، حذفت المكسورة وأبقيت الساكنة التي قبلها، لأنك لو أبقيتها لجمعت

---

(١) ديوانه ١: ٤١٠.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ١٥٤، ١٠: ١٩. داوية: مفازة مستوية. الدجى: سواد الليل. اليَمُّ: البحر. حافاته: جوانبه. تراطنهم: كلامهم، وفي (الأساس) ورطن له يرطن: كلمة بالأعجمية، وتراطنت الفرس.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٥٤، وفيه «... على زنة فاعلة».

(٤) انظر الكتاب ٢: ٨٦.

بين ياء مشددة مكسورة، وحرف مكسور، وياءين، وذلك ثقيل.

وخصوا المتحركة بالحذف؛ لأنه أبلغ في التخفيف، لأن الساكنة أخف من المتحركة، ولأنهم يحذفونها أيضاً في تخفيف ميت وهين، فيقولون: مَيْت، وهَيْن، فخففوا في النسب على منهاجه.

وإن صغرت تميماً قلت في تحقيره: تميمي كحُسَيْنِيّ، وأصله: تميمي، كحميري، فحذفت الياء المكسورة لما ذكرنا.

وأما (مُهَيِّم)[1] فإن كان اسم فاعل، من هَيَّمَهُ الحب، فالنسبة إليه: مُهَيْمِيّ بالتخفيف، كأُسَيْدِيّ.

وإن كان تصغير (مُهَوِّم) اسم فاعل من هَوَّمَ يُهَوِّمُ، إذا نام.

وذلك أنك إذا صغرته حذفت إحدى الواوين؛ لأنها زائدة، يخرج بها الاسم عن بناء التصغير، كما تحذف إحدى الدالين من (مُقَدِّم) فيصير: مهيوم، فقلبت الواو ياء، لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها كما قلبتها من أسيِّد.

ثم لك أن تعوض من المحذوف فتقول: مُهَيِّم، وأن لا تعوض، فإذا نسب إليه لزم التعويض، فتقول: مُهَيِّيمِيّ، ففيه خمس ياءات:

الأولى، للتصغير، والثانية بدل من العين، والثالثة للتعويض، والأخريان للنسب.

وإنما ألزمته العوض أنك لو لم تعوض لقلت: مُهَيِّم، كحُمَيِّر، فتحتاج أن تقول: مُهَيْمِيّ، بالتخفيف، كأُسَيْدِيّ، وفي هذا إجحاف للكلمة.

«وفي سعيد وعُقَيْل وسدوم: سَعيديّ وعقيليّ وسَدُوسيّ»

إذا كان الاسم على فَعِيل أو فُعَيْل أو فَعُول، كالأمثلة، فلا تغيره في النسبة، ولا تحذف ياء فعيل؛ لأن الكلمة لم يتطرق إليها حذف، فلم تضعف، ولذلك تقول في النسبة

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٨٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤٧، وشرح الرضي للشافية ٢: ٣٣.

إلى عدو: عَدوِّيّ، فلا تغيره؛ لأنه لم تجتمع فيه الياءات التي اجتمعت في: عِلِيّي، لاجتماع الأمثال، وها هنا قد حصلت المخالفة بالواو فلم يحتج إلى التغيير.

وسَدُوم، بفتح السين، مدينة من مدائن قوم لوط.

وفي المثل: أَجْوَرُ من قاضِي سَدُوم[١].

أورده الجوهري[٢]، بالدال غير المعجمة.

ونقل الأزهري عن أبي حاتم أنه بالذال المعجمة، قال: وهو الصحيح عندي.

وقال الزمخشري: هو اسم ملك من بقايا اليونانية، غشوم كان بمدينة يبرين من أرض قنسرين.

«وفي حنيفة وجهينة: حَنَفِيّ وجُهَنِيّ[٣]»

إذا كان الاسم على فَعِيلَة، أو فُعَيْلَة، نحو: حنيفة، وربيعة، وبجيلة، وقريظة، وجهينة، وهي أسماء قبائل حذفت تاء التأنيث للنسبة، وحذفها طرق على الكلمة الحذف والضعف، فحذفت الياء الثالثة الساكنة أيضاً؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير، ثم فتحت عين فعيلة كما فتحت عين نمر، وبقيت فتحة عين فعيلة، فقلت: حنفيّ، وربعيّ، وبجليّ، وقرظيّ، وجهنيّ.

«وفي شديدة وطويلة: شَدِيدِيّ وطَوِيلِيّ»

إذا كانت فَعِيلة أو فُعَيْلة مضاعفة أو معتلة العين لم تحذف الياء. فتقول: شديدِيٌّ[٤]،

(١) انظر المَثَل في درة الغواص: ٤٤، وجمهرة الأمثال ١: ٣٣٣، ومجمع الأمثال ١: ١٩٠، والمستقصى ١: ٥٦.

(٢) قال الجوهري: وسَدوم: بفتح السين: قرية قوم لوط - عليه السلام - ومنها قاضي سَدُومَ. قال الشاعر:

كذلك قومُ لوط حين أمسَوْا كَعَصْفٍ في سَدُومِهِمُ رَمِيمِ

انظر الصحاح (سدم) ٥: ١٩٤٩.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٤٦.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٨٠.

كما قالوا في بني حويزة، قبيلة من التيم: حَوَزِيّ[١]؛ لأنهم لو حذفوا الياء منها لقالوا في شديدة: شديدي فيتوالى مثلان، وهو ثقيل، ولقالوا في طويلة: طالِيّ، وفي حويزة، حازِيّ، تنقلب الواو ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها فيتغير اللفظ الواحد.

قال الشيخ: لو كانت فعيلة من بناء الواو على لفظ التصغير نحو: سُوَيْقَة، قلت في النسب إليها: سُوقي؛ لأن الواو المفتوحة إذا انضم ما قبلها لم يعتل، ألا ترى أنهم قالوا: رجل لومة ونومة، وقالوا في جمع سورة: سُوَر.

«وفي حلوبة: حلبيّ عند سيبويه[٢]، كما قالوا في شنوءة: شَنَئِيّ[٣]، وعند المبرد: حلوبيّ»

سيبويه يحذف واو فَعُولة ويبدل من ضمة عينها فتحة/ فتقول في النسبة إلى حلوبة، وركوبة، وعدوة: حَلَبِيّ، وَرَكَبِيّ، وَعَدُوِّيّ، قياساً على ياء فعيلة وفعيلة، فإنها تحذف بالاتفاق، ولأنهم في النسبة إلى شنوءة وهي قبيلةشنئي وهذا نص في محل النزاع. [٥٢٨]

والمبرد لا يحذف الواو بل يقول: حلوبيّ، وركوبيّ، وعدويّ، ويحمل شنئيًا على الشذوذ.

وفرق بين الواو والياء بأنك تقول في النسبة إلى عدوّ: عدويّ، وإلى عَدِيّ: عَدويّ، فيجمع بين واوين ويائين، ولا يجمع بين أربع ياءات، ويقول بالنسبة إلى سمر: سمرِيّ فلا تُغير ضمة عينها كما تُغير كسرة (نمِر) حيث قلت: نَمَرِيّ؛ لأن المستثقل اجتماع الياءين مع الكسرة، فلما خالفت الضمة الكسرة لم يغيروها.

«وفي أجأ: أجائيّ»

إذا كان آخر الكلمة همزة ليس قبلها ألف، كأجأ، وهو أحد جبلي طيِّئ فتقول في

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٧١، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤٦، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٥.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٧٠، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٤.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٧٠، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤٨، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٣.

النسبة إليه: أجائيّ فلا تغير الهمزة؛ لأنها حرف صحيح، وهي ها هنا لام الفعل.

«وفي صحراء وزكرياء: صحراوِيّ وزكرياوِيّ»

إذا كان آخر الكلمة همزة قبلها ألف.

فإن كانت الألف بدلاً من عين الفعل فالكثير إقرار الهمزة، تقول في شاء: شائيّ[١]، وقد يقال: شاوِيّ، قال[٢]:

١٨٠٢ - لا ينفع الشاويَّ فيها شاتُهُ ولا حِمَارَاهُ ولا عَلاَتُهُ[٣]

وإذا كانت الألف زائدة فإن كانت الهمزة للتأنيث، نحو صحراء وخُنْفَساء، قلبتها واواً، تقول: صحراويّ وخنفساويّ، وذلك لأن حذفها غير ممكن، إذ لو حذفتها لحذفت الألف قبلها، فيكون الألف إجحافاً بالكلمة، ولأن علامة التأنيث ها هنا قوية بالحركة بخلاف العلامة في حبلى، حيث حذفتها لأنها ضعيفة بالسكون وإنما قلبتها، لئلا تقع علامة التأنيث حشواً، وإنما قلبتها واواً، لئلا تجتمع الياءات.

وتقول في زكريا: زكرياوِيّ[٤]؛ لأنهم عربوه جرى مجرى كلامهم، والهمزة في مثل هذا في كلامهم للتأنيث.

قال أبو علي: همزة زكرياء ليست للإلحاق، إذ ليس في الأصول شيء يكون هو ملحقاً به، ولا هي منقلبة عن أصل؛ لأن الواو والياء لا يكونان أصليين. فيما كان على أربعة أحرف، فبقي أن يكون للتأنيث.

وكذلك تقول في قاصعاء ومعلوجاء: قاصعاوِيّ ومعلوجاوِيّ، ولا يقع أكثر

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٥٧.

(٢) هو «مبشّر بن هُذَيل الشَّمْخِي» كما في اللسان.

(٣) الرجز في المنصف ٢: ١٤٦، ٣: ٧١، والمخصص ١٢: ٢٥٨، ١٥: ١١٩، وشرح ابن يعيش ٥: ١٥٦، والأشموني ٤: ١٨٩، واللسان (شوا) الشاوي: صاحب الشاء.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٧٩.

من سابعه.

«ولكن في (قُرّاء، وكساء، وعلباء) الهمزة والواو»

إذا كانت الهمزة ليست للتأنيث.

فإن كانت أصلاً، نحو: قراء، فالجيد إقرارها؛ لأنها لام الفعل، تقول: قُرَّائِيّ.

قال سيبويه: إذا أضفت إلى ممدود منصرف، فالقياس أن تقره على حاله؛ لأن الياءين لم يبلغا غاية الاستثقال.

ومنهم من يقول: قراوِيّ، تشبيهاً بهمزة صحراء، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

وإن كانت الهمزة بدلاً، نحو: كساء، ورداء، وقضاء، التي أصلها كساو، ورداي، وقضاي، فالجيد إقرارها، تقول: كساوِيّ، وردائيّ، وقضائيّ.

ومنهم من يبدلها واواً تشبيهاً بهمزة صحراء، وإبدالها أولى من إبدال همزة قرّاء، لأنها ليست بأصل.

وكذلك إذا كانت الكلمة مؤنثة، والهمزة فيه ليست لتأنيث الكلمة، كالسماء، وحراء، فالإقرار أجود.

ويجوز القلب، وإن كانت للإلحاق، نحو همزة: علباء، فالكثير (علبائي) بالهمزة، لأن الاسم منصرف كقرّاء.

ومنهم من يقول: علباوِيّ، كصحراوي، وهو أولى من كساوِيّ لأن همزته زائدة، فهي أشبه بهمزة صحراء، فالقلب في (حمراوِيّ) أقوى منه في (علباوِيّ) وهو في (علباوِيّ) أقوى منه في (كساويّ) وهو في (كساويّ) أقوى منه في (قراوي)[1].

«وفي سِقاية وشَقاوة: سِقَائِيّ وشَقَاوِيّ[2]»

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٥٤.

(٢) انظر الكتاب: ٢: ٧٥، ٧٦، وشرح الرضي للشافية ٢: ٥٩.

إذا كان لام الكلمة ياء أو واواً وقبلها ألف زائدة وبعدهما تاء التأنيث، فقبل النسب تصح اللام ولا تقلب همزة، لأن الاسم بني على التأنيث، فلم تقع الياء طرفاً، فإذا نسبت إليها أسقطت التاء وقلبت اللام همزة إن كانت ياء، كسقاية، وغطاية فقلت:

سقائيّ، وغطائيّ، كما تقول: كسائيّ وردائيّ، ومن قال: كساويّ ورداويّ قال: ها هنا: سقاوِيّ، وغطاوِيّ.

وإن كانت اللام واواً نحو: شقاوة وغباوة، فلا تغيرها في النسب، بل تقرها على حالها، لأنَّا نفر إلى الواو من الهمزة، فإذا ظفرنا بها لم نعدل عنها.

قال جرير في النسبة إلى سماوة، وهو موضع ناحية العواصم، أنشده سيبويه:

١٨٠٣- إذا هَبَطْنَ سَمَاوِيّاً مَوَارِدُهُ   من نحوِ دُومَةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِي[١]

[٥٢٩] / «وفي راية: رابيّ، ورائيٌّ، ورَاوِيّ[٢]»

في النسبة إلى: راية، وهو العلم، وثاية، وهي مأوى الإبل والغنم حول البيوت، وطاية، وهي السطح، ومربد التمر، ثلاثة أوجه:

أقيسها إبقاء الياء على حالها؛ لأنك لو طرحت تاء التأنيث أبقيت الياء ولم يلزم الهمز[٣]؛ لأن ألف قبل الياء أصل غير زائد، وقلبها همز تشبيهاً بكساء ورداء، لوقوعها

---

(١) البيت في ديوان جرير ٧١٦ برواية:

أتين على السماوة بعد خَبْتٍ   قليلٌ ما تأَتّينا قليل

والكتاب ٢: ٧٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٥٧ أي: إذا هبطت الإبل مكاناً من السماوة، وهي أرض بعينها، ووردت ماءه لم أقم فيه، وذلك شوقاً إلى أهلي وحرصاً مني على اللحاق بهم. ودومة خبت: موضع بعينه. والتعريس: نزول المسافر في آخر الليل.

(٢) انظر الكتاب: ٢: ٧٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٥٦، وشرح الرضي للشافية ٢: ٥١.

(٣) (الهمزة) ف: ع.

طرفاً بعد ألف ساكنة، وإبدالها واواً على حد كساوِيّ.

«وتقول فيما حذفت فاؤه: عِدِيّ[١]»

إذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه نحو: عِدَة، وزِنَة، ورِقَة، وصِلَة، وأصلها: (وعدة، ووزنة، وورقة، ووصلة): عِدِيّ وزِنِيّ، ورِقِيّ، وصِلِيّ، فتحذف تاء التأنيث للنسبة، ولا تعيد المحذوف، لأنه أول الكلمة، وهو بعيد من ياء النسب، فلو ظهر لم يتغير بدخول ياء النسب، كما يتغير لام الكلمة بالكسر منأجل الياء.

ويؤيده أن العرب لم ترد الفاء المحذوفة في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا غيرهما، فلم يقولوا: وعدتان، ولا وعدات، كما قالوا:أخوات وسنوات.

وقوم من العرب يعيدون الفاء المحذوفة، ويؤخرونها إلى موضع اللام، فيصير في التقدير عداً، فيقلبون الألف واواً للنسبة،فيقولون: عِدَوِيّ، وزِنَوِيّ. وهو مذهب الفراء، على ما حكاه الجوهري[٢].

«إلا المعتل اللام، نحو: شية، فإنك تقول فيه: وِشَوِيّ، عند سيبويه[٣]، ووِشْيِيّ عند أبي الحسن»

إذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه، وهو معتل اللام، نحو: شية، ودية، وأصلها: وشية، وودية، من قولهم: وشيت الثوبَ إذا رقمته ونقشته، وشياً وشية، ووديت المقتول أديه، إذا أعطيت ديته، فتحذف التاء للنسبة، فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف لين، وذلك لا يكون في اسم متمكن، فلا بد من زيادة حرف يصير إلى ما عليه الأسماء المتمكنة، فكان ردّ الفاء المحذوفة أولى، فتردها.

تقول على مذهب سيبويه: وِشَوِيّ، ووِدَوِيّ، لأن الواو المعادة مكسورة، والعين

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٨٤، ٨٥، وشرح ابن يعيش ٦: ٢، وشرح الرضي للشافية ٢: ٦٢.

(٢)انظر الصحاح (وعد) ١: ٥٤٨.

(٣)انظر الكتاب ٢: ٨٥، وشرح ابن يعيش ٦: ٢، وشرح الرضي للشافية ٢: ٦٣.

مكسورة أيضاً في: شية ودية.

ومذهبه أن الاسم إذا دخله حرف، ولزم الحرف المجاور للمحذوف حركة، ثم رد المحذوف لعلة أو ضرورة، فإنك تبقي الحركة فيه، ولا تزيلها، ولا ضرورة في إزالتها، وإبقاؤها يكون دليلاً على أنه كان قبل الرد متحركًا، فصارت الكلمة في التقدير: وشي، فتبدل من الكسرة فتحة، كما في نمر، ومن الياء ألفاً، ثم تقلب الألف واواً كما في: عمٍ، وشجٍ.

وأبو الحسن يرد الكلمة إلى أصلها عند ردّ ما سقط منها، لأن الحركة إنما عرضت للحذف، فإذا أعيد المحذوف زالت[1] علة الحركة، فوجب رد الكلمة إلى أصلها، فتقول: وشييّ، كما تقول في النسبة إلى ظبية: ظبيي.

ومن قال في عدة: عِدَوِيّ، قال في شية: شِيَوِيّ. حكاه يونس عن العرب.

«وفيما حذفت عينه، مُذِيّ وسهيّ[2]»

لا ترد العين المحذوفة في النسبة لبعد العين من ياء النسب، على ما ذكرنا. فلو نسبت إلى رجل سميته بـ(مذ) لقلت: مذيّ، ولا تقول: منذيّ.

وأما السه بمعنى: الاست، ففيه ثلاث لغات: است، وست، وسه.

وأصلها: سته؛ لأنك تقول في تصغيره: سُتَيْهَة، وفي تكسيره: استاه فمن قال: است أوست، حذف اللام، والنسبة إليه كالنسبة إلى ابن، فتقول: استيّ، وستهِيّ.

ومن قال: سه، حذف العين، فيقول: سهيّ، كعدِيّ.

وعد الزمخشري[3]: استاً، مما يجب ردّ محذوفه، وهو الهاء، فيقال: ستهيّ. وليس كذلك، لما بينا أنه كابن، فأنت مخير فيه إن شئت أبقيت الألف ولم ترد المحذوف، فتقول:

---

(١)(زال) في: د.

(٢)انظر شرح ابن يعيش ٦:٢، وشرح الرضي للشافية ٢: ٦٣.

(٣)انظر المفصل: ٢١٠، وشرح ابن يعيش ٦:٢.

اسْتِيٌّ، وإن شئت حذفت الألف ورددت المحذوف، فقلت: سَتَهِيّ[١].

«وفيما حذفت لامه معوضاً بالهمزة: ابنيّ، وبنويّ[٢]»

إذا كان المحذوف اللام، وقد عوض عنه بالهمزة، فإن شئت نسبت إليه على اللفظ، فقلت في ابن (وأصله: بنو): ابنيّ، لأن الأصل قد رفض، وقد عوّض عن المحذوف، فلا حاجة إلى ردّه.

وإن شئت رددت المحذوف، وأسقطت العوض، فقلت: بنويّ، كما قالوا في الجمع: بنون، ولم يقولوا: ابنون.

ولا يجوز أن تقول: ابنويّ، لما فيه من الجمع بين العوض، والمعوض.

وكذلك إذا نسبت إلى اسم قلت: اسميّ، وإن شئت سِمويّ- بكسر السين - لأن أصله سمو، وتفتح الميم على مذهب سيبويه، وتسكنها على قول أبي الحسن.

«وغير معوض معاداً في الإضافة: أخويّ[٣]، وغير معاد: يديّ، ويدوِيّ، أو يدئيّ على القولين»

إذا كانت الكلمة محذوفة اللام:

فإن أعيدت اللام في الإضافة، أو التثنية أو الجمع بالألف والتاء، فتعاد هاهنا فتقول في النسبة إلى: أب، أخ، وحم، وهَن: أبويّ، أخويّ، وحمويّ، وهنويّ[٤]، ولأن هذه الكلمة تُردّ لاماتها في الإضافة والتثنية والجمع، والنسب أكثر تغييرًا منها، فهو أقوى على الرد، وإن لم ترد في شيء من ذلك، كيد، ودم، قلت: يديّ، ودميّ، فلا ترد لقولهم: يدانِ، ودمانِ.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٨١.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٨١، وشرح ابن يعيش ٦:٢، وشرح الرضي للشافية ٢: ٦٤، ٦٧.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٨٠، وشرح ابن يعيش ٦: ٢، وشرح الرضي للشافية ٢: ٦٤.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٨٠، ٨١، وشرح ابن يعيش ٦: ٣، وشرح الرضي للشافية ٢: ٦٤، ٦٥.

وإن شئت قلت: يدويّ، ودموِيّ، لقولهم: يديان، ودميان، والنسبة أقوى على الردّ/ فتبقى العين على حركته، فتنقلب اللام ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلبها [٥٣٠] واواً للنسبة.

وتقول على قول أبي الحسن:يدْئيّ، بسكون العين، لأن أصلها:يَدْي، بسكون الدال، لجمعهم على أيدي، وأفعل بابه (فَعْل) ككلب، وأكلب، وفلس، وأفلس.

وإذا سكن العين سلم اللام من القلب، فبقيت ياء كما كانت.

وكذلك تقول في النسبة إلى غد: غَدَوِيّ، بفتح الدال، عند سيبويه، وبسكونها عند أبي الحسن، لأن أصله: غدو، بسكون الدال، يدل عليه قولُ لبيد(١):

١٨٠٤ – وما الناسُ إلا كالدّيارِ وأهْلُها ... بِها يَوْمَ حَلُّوهَا وغَدْواً بَلاقِعُ(٢)

«وفي بنت: بنوِيّ، عند سيبويه، وبِنْتِيّ، عند يونس(٣)»

أصل بنت، وأخت: بنوة، وإخوة، على (فَعَلَة) فنقلوها إلى (فِعْل وفُعْل) وأبدلوا من اللام تاء، فالتاء فيهما ليست للتأنيث،لسكون ما قبلها.

هذا مذهب سيبويه، ولهذا قال: لو سميت بها رجلاً لصرفتها، ولو كانت للتأنيث لما انصرف، فإذا نسبت إليها حذفت التاء، لأنها مشبهة بتاء التانيث من حيث إنها لم تقع إلا على مؤنث، ولهذا الشبه حذفت في بنات، ولما حذفوها أعادوا اللام لحذف البدل، كما أعادوها في بنية، وأخية، وأخوات، فقالوا: بنوِيّ، وأخوِيّ، كالمذكر.

ويونس: أجرى التاء فيها مُجرى الحروف الأصلية، فيقال: بنتيّ، وأختيّ.

وذهب السيرافي: إلى أن التاء في (بنت) ونحوها علم التأنيث، واستدل بسقوطها في

---

(١)ديوانه: ٨٨

(٢)البيت في الكتاب ٢: ٨٠، والمنصف ١: ٦٤، ٢: ١٤٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٥، وشرح ابن يعيش ٦: ٤.

أي الديار يعمرها أهلها مرة وتقفر منهم مرة. والبلاقع: الخالية المتغيرة، واحدها بلقع.

(٣)انظر الكتاب ٢: ٨٢، وشرح ابن يعيش ٦: ٥، وشرح الرضي للشافية ٢: ٦٨.

جمع السلامة، قال: وأما سكون ما قبلها فإنه أريد بها الإلحاق.

«وفي كِلتا: كِلَوِيّ، وكِلْتِيّ(١)، على المذهبين»

قد ذكرنا في فصل التوكيد أن أصل كلتا: كلوى، كذِكرى، فالتاء فيه بدل من لام الفعل، كتاء(بنت) فالنسبة إليه على مذهب سيبويه: كِلَوِيّ، بحذف ألف التأنيث، وقلب التاء إلى أصلها، وهو الواو، وتحريك اللام؛ لأنه صح تحريكها في كلا وقياس قول يونس: كلتيّ.

وقول الزمخشريّ(٢) في كلتا: كلتيّ، وكلتوِيّ، على المذهبين - يعنى مذهب يونس وسيبويه - سهو منه، أو تحريف من الناسخ، والصواب ما ذكرناه.

وأما (كلتوى) فإنما يصح على مذهب الجرمي(٣) حيث ذهب إلى أن كلتا (فِعْتَل) وقد أبطلناه.

ويفسد هاهنا أيضاً، من حيث إنه أثبت تاء التأنيث على زعمه في النسبة.

«وفي ماء: مائِيّ وماوِيّ(٤)»

أصل ماء: مَوَه، لقولهم: ما هت الركية تموه، فأبدلوا من الواو ألفاً، ومن الهاء همزة، فالنسب إليه كالنسب إلى كساء، تقول: مائيّ وماويّ، لأن الهمزة بدل، وقد سمو المرآة: ماوية، لصفائها.

ولو سميت رجلاً بـ (لا) فمن قال: تزيد عليه ألفاً فتجتمع ألفان فتبدل من الثانية همزة، فتقول في النسبة إليه: لائيّ، ولاوِيّ، لأن الهمزة بدل.

ومن قال: تزيد الهمزة من أول مرة، قال في النسب إليه: لائيّ، بالإقرار، ومن قال:

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٠٨، وشرح ابن يعيش ٦: ٥، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٠.

(٢) انظر المفصل: ٢١٠.

(٣) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٧٠.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٨٤.

لاوِيّ، فهو كقراوِيّ.

«وفي شاة: شاهيّ[(١)]»

لأنك تحذف تاء التأنيث، فيبقى الاسم على حرفين، ثانيهما حرف لين، وذلك لانظير له، فرد الساقط، وهو الهاء، لأن أصل شاة: شوهة؛ لأنك تقول في تصغيره، شُوَيْـهَة، وفي تكسيره: شياه، فتقول: شاهيّ.

«وفي ذات مال: ذَوَوِيّ[(٢)]»

لأنك تحذف تاء التأنيث، وترد (ذو) إلى أصلها، وهو ذوى، كعصا، فتقول: ذووي، كعصوِيّ.

«وقولهم: ذاتِيّ، وذواتِيّ، ونوبتيّة، خطأ»

والصواب: ذَوَوِيّ، وذَوَوِيّ، ونَوبي، بحذف تاء التأنيث، وردّ الكلمة إلى أصلها، على ما ذكرناه.

«وفي بعلبك: بعليّ[(٣)]»

ينسب إلى الصدر من المركب، لما تقدم أن الاسم الثاني بمنزلة تاء التأنيث فيحذف في النسبة، فتقول في النسبة إلى: بعلبك، وحضرموت، ومعدي كرب: بَعْلِيّ، وحَضْرِيّ، ومعديّ.

وكذلك إذا سميت رجلاً باثني عشر: ثنويّ، فيمن قال في ابن: بنوي. واثني، فيمن قال ابني، شبهوا (عشرًا) من: اثني عشر، بالنون من اثنين، لكونها واقعة موقعها، فتحذف هذه في النسب، كما تحذف تلك، ولا يجوز أن تضاف إليه وهو عدد، لأنه يلتبس بالمنسوب إلى اثنين[(٤)].

---

(١)انظر الكتاب ٢: ٨٤.

(٢)انظر الكتاب ٢: ٨٣.

(٣)انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٧٢.

(٤)من(لكونها واقعة) إلى(اثنين) ساقط من: ع

وكذلك جميع الأعداد المركبة.

وأما إذا كان علماً فإنه وإن كان يؤدي أيضاً إلى اللبس، إذ لا يدرى أنه سمي باثنين أو باثني عشر، لكنهم لم يعتدوا بهذا اللبس، اعتماداً على علم المخاطب المنسوب إليه.

وأجاز أبو حاتم السِّجِسْتَانِيّ[1] النسب في مثل هذا إليهما مفردين فراراً من اللبس فتقول: هذا بعليّ بكيّ، وهذا ثوب أَحَدِيّ عَشَرِيّ[2]، بفتح الشين، على قول من قال: إحدى عشِرة، بكسر الشين، كما تقول في نمر: نَمَرِيّ.

وحكي أن الجرمي[3] خير في النسب إلى أيهما شئت فأجاز: معدي، وإن شئت: كربيّ، وبعليّ، وإن شئت: بكيّ، وسمريّ، وإن شئت: قنديّ، في النسب إلى سمرقند. وهو ضعيف.

«وفي تأبط شرًّا: تَأَبَّطِيّ[4]»

ينسب إلى الصدر من الجملة المسمى بها، لأنه في معنى المركب والمضاف، من حيث كان أكثر من اسم واحد، فتقول في تأبط شرًّا، وذرى حبًّا، وبرق نحره: تأبطيّ، وذريّ، وبرقيّ، حذفت من تأبط شرًّا المفعول، ونزعت الفاعل من الفعل، ليخرج من أن يكون جملة.

وما علمنا أن العرب نسبت إلى شيء من ذلك إلا إلى: تأبط شرًّا، والباقي قياس، وقد قالوا: كُونِيّ، في النسب إلى كُنْتُ[5]، إذا كان يُكثر من قول كُنْتُ، حذفوا التاء التي

---

(١) هو سهل بن محمد الجُشَمِي السِّجِسْتَانِيّ، النحوي اللغوي المقرئ، أخذ عن أبي زيد، وأبي عُبيدة والأصمعي، وعنه أبو بكر ابن دُرَيد والمبرد، وهو من أهل البصرة (ت ٢٥٥ هـ) انظر مقدمة تهذيب اللغة ١: ٢٢، ونزهة الألباء ١٨٩، وإنباه الرواة ٢: ٥٨، والأعلام ٣: ٢١٠.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٧، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٤.

(٣) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٧٢.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٨٨، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٢.

(٥) انظر الكتاب ٢: ٨٨، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٧.

هي ضمير الفاعل، ونسبوا إلى (كُنْ) فأعادوا الواو التي هي عين الفعل، لتحرك النون بالكسر.

ومنهم من قال: كنتيّ، فلم يفصلوا التاء إيذانًا يشعره اختلاط الفاعل بالفعل وقد أنشدنا شاهدَه في فصل الفاعل.

/ ومنهم من قال: كُنْتُنِيّ، أدخل نون الوقاية محافظة على لفظ (كُنْتُ) من الكسر، [٥٣١] كأنه جعله بمنزلة الفعل المجرد. أنشد ثعلب:

١٨٠٥ - وما أنا كُنْتِيٌّ ما أنا عاجِنٌ وشَرُّ الرجالِ الكُنْتُنِيُّ وعَاجِنٌ (١)

وكل ذلك شاذ، لا يعبأ به.

«وفي مَا المضاف فيه أب أو ابن، كأبي بكر، وابن الزبير: بكريّ، وزبيريّ، وفي غيره، كعبد قيس: عَبْدِي، وقالوا: مَنَافِيٌّ، في عبد منافٍ خشيةَ اللبس (٢)»

القياس في المضاف أن ينسب إلى الأول، لأن الثاني بمنزلة تمام الاسم، وواقع موقع التنوين منه، إلا أن الكنى والأبناء متشابهة في الاسم المضاف، ومختلفة بالمضاف إليه، وباختلافه يتميز بعضها عن بعض، كقولك: أبو زيد، وأبو عمر، وأبو بكر، وابن الزبير، وابن كراع، فلو نسبنا إلى المضاف لصارت النسبة إليها كلها: أبويّ، وبنويّ، فوقع اللبس فعدلوا إلى الثاني، فقالوا في النسبة إلى أبي بكر بن كلاب: بكريّ وإلى أبي مسلم صاحب الدولة العباسية (٣): مسلميّ، وإلى ابن كراع: كراعيّ، وإلى ابن دعلج: دعلجيّ.

---

(١) البيت في شرح ابن يعيش ٦: ٧، والهمع ٢: ١٩٣، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٧، والأشموني ٤: ١٨٩، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٧، واللسان (عجن، كون) الكنتني: الشيخ الذي يقول: كنت في شبابي كذا وكذا. والعاجن: الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتماداً تامًّا كأنه يعجن.

(٢) بحث سيبويه هذا في بابٍ أسماه (هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء) في الكتاب ٢: ٨٧، وانظر شرح الرضي للشافية ٢: ٧٤-٧٦.

(٣) هو عبدالرحمن بن مسلم الخراساني. مؤسس الدولة العباسية، ومن كبار القادة، وقد استولى على نيسابور في زمن السفاح العباسي. وقد سير جيشاً لمقاتلة مروان بن محمد، (ت ١٣٧ هـ) انظر الأعلام ٤: ١١٢.

فإن كان المضاف غير أب وابن، فأجروه على القياس، فقالوا في عبد القيس: عبدِيّ، وفي امرئ القيس: امرئيّ. وإن شئت: مرأي، قال ذو الرمة [١] يهجو رجلاً اسمه امرؤ القيس:

١٨٠٦ – ويذهبُ بينها المَرَئِيُّ لَغْوا كما أَلْغَيْتَ في الدِّيَةِ الحُوَارَا [٢]

وقد قالوا في عبد مناف، وهو أبو هاشم، وعبد شمس: مناقيّ [٣]، خشية الإلباس، وكان القياس: عبدِي.

«وتَرُدُّ المثنى والمجموع غير علمين إلى الواحد، فتقول: زيديّ، وتمْرِيّ، بسكون الميم، ومَسْجِدِيّ، في المنسوب إلى: زيدان، وزيدون، وتمرتان، وتمرات، ومساجد»

إذا نسبت إلى المثنى والمجموع جمع السلامة، بالواو والنون، والألف والتاء، أو جمع التكسير، رددته إلى الواحد، لأن الغرض من الجمع ملابسة الجنس، وذلك حاصل بالنسبة إلى الواحد، مع أن الواحد أخف، ولأنك لو قلت: زيدانيّ، وزيدونيّ لجمعت على الكلمة إعرابين، أحدهما بالنون، والآخر بالحركات، وذلك لا يجوز.

فلو نسبت إلى (تمرات) حذفت تاء التأنيث، وحذفت الألف لالتقاءالساكنين ولأنهما زائدتان، زيدا معا، فلا يجوز إبقاء أحدهما دون الآخر، وتسكن الميم، لأنها كانت ساكنة في الواحد.

وأخصر منه أن تقول: ترد (تمرات) إلى الواحد، وهو تمرة، وتنسب إليها فتقول: تمريّ [٤].

---

(١) ديوانه ٢: ١٣٧٩.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٦: ٨، والأشموني ٤: ١٩٢ يروى (بالدية)، والمرئي: نسبة إلى امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم. وعلى هامش ع: الحوارا: الإبل التي لا تبلغ شيئاً يعتبر في الدية.

(٣) هكذا في: د، ع، ولعل تمام العبارة أن يقول: منافي وشمسي. وفي الكتاب ٢: ٨٨ «وسألت الخليل عن قولهم في عبد مَنَافٍ: مَنَافِيٌّ، فقال: أما القياس فكما ذكرتُ لك، إلا أنَّهم قالوا: مَنَافِيٌّ، مخافَةَ الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسماً من شيئين جازَ، لكراهية الالتباس».

(٤) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٧٨.

وإذا نسبت إلى من يلازم المساجد، ويكثر الاشتغال بالفرائض، قلت: مسجِدِيّ[١]، وفرضيّ؛ لأنك ترد فرائض إلى فريضة، وتسقط تاء التأنيث، وياء فعيلة للنسب، وتفتح العين، كما في تمر، وتنسب إليه.

«وفَرَائضي، وصُحُفِيّ، وأفاقي: خطأ»

يقولون في النسبة إلى من يعلم علم الفرائض: فرائضيّ، وإلى من يكثر النظر في الصحف: صُحُفيّ[٢]- بضمتين - وفي المنسوب إلى الآفاق، وهي النواحي، واحدها: أُفْق، وأُفُق، مثل: عُسْر، وعُسُر: أفاقِيّ.

والصواب: فَرَضِيّ وصَحَفِي -بفتحتين فيهما - كحنفي؛ لأن واحدهما: فريضة، وصحيفة، كحنيفة، وأُفْقي، بضم الهمزة وسكون الفاء أوضمها، هذا هو القياس.

وعن الأصمعيّ وابن السكيت[٣]: أَفَقِيّ بفتحتين للتخفيف، لأن (فُعْلًا، وفَعَلًا) يجتمعان كثيراً، كعُجْم وعَجَم، وعُرْب وعَرَب[٤].

«وأعرابيّ، وأنصاريّ، وأبْناويّ، متأولة»

إنما قالوا: أعرابيّ[٥]، لأن الأعراب جمع لا واحد له من لفظه، وليس بتكسير عرب، إذ ليس معناهما واحداً، فإن العرب من كان من هذا الجيل، من سكان البلدان أو البادية، والأعراب من كان منهم من سكان البادية خاصة. فالأعراب أخص من العرب.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٨٩.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٩.

(٣) انظر إصلاح المنطق ١٣٢،٣٦٧، والصحاح (أفق).

(٤) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٨٣.

(٥) وفي الكتاب ٢: ٨٩ «وتقول في الأعراب: أَعْرابيٌّ؛ لأنه ليس له واحد على هذا المعنى، ألا ترى أنك تقول: العَرَبُ فلا تكون على هذا المعنى؟ فهذا يقوِّيه» وانظر شرح ابن يعيش ٦: ٩، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٨.

وقالوا في الأنصار، وهم أهل المدينة الذين نصروا رسول الله [١]: أنصاريّ[٢]، لأنه صار اسماً لهم، فهو كاسم القبائل، نحو: أنمار، وقالوا في النسبة إلى الأبناء، وهم خمسة من ولد سعد بن زيد بن مَناة [٣] (عبد شمس، وجُشَم، وكَعْب بن مالك، وَعَوْف وعُوافة): أبناوِيّ، لأن الأبناء هاهنا قوم بأعيانهم، فصار كالأنصار.

وتقول في النسبة إلى أبناء فارس الذين استصحبهم سَيْف بن ذي يزن [٤] إلى اليمن: بَنوِيّ، على القياس.

«وتقول في زيدان وزيدون علمين معربين إعراب التثنية والجمع: زيديّ، ومن جعل النون معتقب الإعراب قال: زيدانيّ، وزيدينيّ»

/ إذا سمينا رجلاً بمثنى أو مجموع جمع السلامة، بالواو والنون، كزيدان، وزيدون، فللعرب فيه مذهبان: [٥٣٢]

أجودهما: أن تحكي الإعراب قبل التسمية،فتعربه بالألف والواو في الرفع، وبالياء في الجر والنصب، فتقول: هذا زيدان أو زيدُون، ورأيت زيدَيْنِ أو زيدِينَ، [٥] ومررت بزيدَيْنِ أو زيدِينَ.

فإذا نسب إليه على هذه اللغة حذفت علامتي التثنية والجمع، قلت: هذا زيديّ، ورأيت زيديًّا، ومررت بزيديّ، لأنك لو أبقيتها للزم اجتماع إعرابين بالحروف والحركات، على ما تقدم، ولأنك تحتاج في تثنيته وجمعه أن تقول: زيدانيانِ وزيدُونيون، فيجتمع إعرابان بالحروف، وذلك ممتنع.

---

(١) (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ق: ع.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٨٩ وشرح ابن يعيش ٦: ٩، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٩.

(٣) هو تميمي، من عدنان، جدّ جاهلي، كانت منازل بنيه في يبرين ورمالها، ثم تفرقت بطون منهم بين قطر وعمان وأطراف البحرين إلى ما يلي البصرة، ونزل بعضهم في العراق. انظر معجم ما استعجم ١: ٨٨، والأعلام ٣: ١٣٤. وجمهرة أنساب العرب ٢١٥

(٤) الحميري، عن ملوك العرب اليمانيين (ت ٥٠ ق.هـ) انظر الروض الأنف ١: ٨٢، والأعلام ٣: ٢١٨

(٥) (أو) ق: د.

وثانيهما: أن تجعل النون معتقب الإعراب، ويلزم حينئذ الألف في التثنية، لأنها أخف، والياء في الجمع، لأنها لا تدل على إعراب معين، وهي أخف من الواو، فتقول: هذا زيدان، ورأيت زيدان، ومررتُ بزيدان، فلا تصرفه على التشبيه بعثمان وهذا زيدينٌ، ورأيت زيديناً، ومررت بزيدين. قال ابن مقبل [(١)]:

١٨٠٧ - أَلاَ يَا دِيَارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ   أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَى المَلَوَانِ [(٢)]

والسَّبُعان: اسم موضع، أعربه بالحركات، وألزمه الألف، وعلى هذا أنشده الزمخشريّ، وجعله سيبويه (فعلان) قال: وهو قليل.

فإذا نسبت إليه على هذه اللغة أثبت علامتي التثنية والجمع، ولم تحذف شيئاً فقلت: هذا زيدانيٌّ، ورأيت زيدانيًّا، ومررت بزيدانيّ.

ومنه (خليلانيّ) في النسبة إلى: خليلان، اسم رجل، وهذا زيدينيّ، ورأيت زيدينيّاً، ومررت بزيدينيّ.

ومن المسميات بالجمع (قنسرين) وهي [(٣)] مدينة داثرة بالشام.

و(نصيبين) وهي [(٤)] مدينة بالجزيرة. و(يبرين) وهو موضع بالشام.

---

(١) ديوانه: ٣٣٥.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٣٢٢، والخصائص ٣: ٢٠٢، وتهذيب الألفاظ ٥٠٠، وإصلاح المنطق ٣٩٤، والاقتضاب ٤٧٢، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤٤، والعيني ٤: ٥٤٢، والأشموني ٤: ٣٠٩، والخزانة ٣: ٢٧٥، والتصريح ١: ٦٩، ٢: ٣٢٩، ٣٨٤، واللسان (ملل). الحي: القبيلة. أَمَلَّ من أَمَلَّ الكتابَ يُمِلُّهُ، أراد أَمَلَّ عليها البِلى كأنَّ الليلَ والنهارَ أَمَلاَّ عليها أسبابَ البِلى كما يُمَلُّ وخاطبَها به. ويجوزُ أنْ يكونَ أَمَلَّ عليها من قولك «أمللتُ» الرجلَ إذا أضجرتَهُ وأكثرتَ عليهِ ما يُؤذيهِ كأنَّ الليلَ والنهار أملاّها من كثرة ما فعلا بها من البِلى.

(٣) (هو) في: د.

(٤) (هو) في: د، وما أثبته هو المناسب للكلام (وهي مدينة) ساقط من: ع.

وأما (السيلحون) وهي مدينة بفارس، قال الأعشى [١]:

١٨٠٨ - وتُجْبَى إليها السَّيْلَحُونَ ودُونَها صَرِيفُونَ في أنْهَارِهَا والخَوَرْنَقُ [٢]

وقال مُرَّة بن ذُهل بن شَيبان [٣]:

١٨٠٩ - أَكَلْتُ شَعيرَ السَّيْلَحِينَ، وعُثَّهُ فأنتَ تحلب بالنَّجاءِ تَحَلُّبا [٤]

وذكرها الجوهريُّ [٥] بغير ألف ولام، قال: والعامة تقول: سالحون، والناطرون، بالنون وكسر الطاء: موضع بناحية الشام. كذا ذكره الجوهريّ.

وأنشد:

١٨١٠ - ولها بالناطِرُونِ إذا أَكَلَ النَّخلُ الذي جَمَعا [٦]

وقال: إنه ينشد بكسر النون.

---

(١) ديوانه: ٢١٩.

(٢) السَّيْلَحُونَ وصَرِيفُونَ: قريتان. والخَوَرْنَقُ: قصر للنعمان، وأصله خورنكاه، ومعناه بالفارسية موضع الشرب. والمعنى: تتدفق على خزائن «النعمان» الأموال والمكوس من السَّيْلَحُونَ، ومن ورائها صَرِيفُونَ ذات الأنهار، والخورنق

(٣) هو أبو جساس قاتل كليب، جد جاهلي، شاعر. انظر شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٣٠٣، والأعلام ٨: ٩٠.

(٤) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٣٠٤، وفيه قائله «مرة بن هَمَّام بن مرة بن ذُهل بن شيبان بن ثعلبة بن عُكابة بن صَعْب بن عليّ بن بكر بن وائل». سيلحون: قرية في الحيرة بين الكوفة والقادسية. والعُثُّ: حَبٌّ بَرِّيٌّ، تُعلَفُهُ الدوابُّ في الأمصار، ويأكله أهل البادية عام القحط، بعد دقِّه وطبخه.

(٥) انظر الصحاح (سلح) ١: ٣٧٦

(٦) البت لأبي دهبل الجمحي. وبعضهم ينسبه إلى الأحوص، وبعضهم ينسبه إلى يزيد بن معاوية.

وقال أبو الحسن: الصحيح أنه ليزيد يصف جارية. وهو في ديوان أبي دهبل: ٨٥، والصحاح (نطر) ٢: ٨٣٠، والكامل ١: ٣٣٧.

وفي شرح الكتاب: الماطرون، بالميم وفتح الطاء، وكل ذلك مشكل على اللغة الثانية، لأن جعل النون معتقب الإعراب مع الواو قليل في كلام العرب.

فإذا نسبت إلى هذه المواضع قلت على اللغة الأولى: قنسريّ، ونصيبيّ، ويبرينيّ، وسيلحيّ، وناطريّ، وماطريّ.

وعلى اللغة الثانية: قنسرينيّ، ونصيبينيّ، ويبرينيّ، وسيلحونيّ، وناطرونيّ وماطرونيّ.

وتقول في النسبة إلى البحرين، وهي (١) مدينة، بَحْرَانِيّ وبَحْريني.

ولم يقولوا: بحري كراهة اشتباهه بالمنسوب إلى البحر.

«وفي تمرات علما: تَـمَرِيّ، بفتح الميم»

لأنك لا ترده إلى الواحد، لأنه علم. وإنما تحذف منه تاء التأنيث والألف، لما تقدم، فيبقى تمر، كهجر، فتقول: تمري، كهجريّ. وإنما قالوا في النسبة إلى العَبَلات (٢)، وهم حيٌّ من قريش: عَبْليّ، فأسكنوا الباء، لأن العبلات ليس علماً، وإنما هو جمع على الصفة، فترده إلى الواحد، وهو عبلة اسم أمهم فقالوا: عبليّ.

«وفي أنمار، أنماريّ، ومدائنيّ (٣)»

الجمع المكسر إذا كان علمًا فينسب إلى لفظه من غير تغيير، فتقول في كلاب وضباب، وأنمار، أسماء قبائل، ومعافر بن مر أخي تميم، والمدائن والأنبار: اسمي البلدين المعروفين بالعراق: كلابيّ، وضِبَابيّ، وأنماريّ، ومعافريّ، ومدائنيّ، وأنباري؛ لأن هذه الصيغة دليل على فرد معين، فهي في حكم المفرد.

---

(١) (وهو) في: د.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٩، وشرح الرضي للشافية ٢: ٨٠.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٨٩، وشرح ابن يعيش ٦: ٩، وشرح الرضي للشافية ٢: ٨٠.

ومنه ثوب معافريّ، لأنه كان يصنع الثياب.

وإنما قالوا في النسبة إلى: الرِّباب، بكسر الراء: رُبِّيٌّ، بالضم [١]، لأن الرِّباب ليس علماً، وإنما هو خمس قبائل، تجمَّعوا فصاروا يداً واحدة، وهم: ضبة، وثور، وعكل، وتيم، وعدي، سموا بذلك لأنهم غمسوا أيديهم في (رُبّ) وهو الطلاء الخاثر، وتحالفوا عليه.

وقال الأصمعي: سمُّوا به، لأنهم ترببوا، أي: تجمعوا، وصاروا يداً واحدة فيرد في النسبة إلى الواحد، وهو رُبَّة، وهي الفرقة.

«وأسماء الجموع، ومالا واحد له من لفظه، كالعلم، تقول: خيليّ، وعباديديّ»

إذا كان اللفظ مفرداً اسما للجمع، كنفر، ورهط [٢]، وخيل، أو لفظ جمع لا واحد له من لفظه، كالمشابه، والمذاكير، والدهارير، من قولهم: دهر دهارير، أي: شديد والعباديد، والعبابيد، وهم الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه، يقال: صار القوم عباديدَ وعبابيدَ، ولا واحد لها، فينسب إليه على لفظه إذ ليس له واحد حتى ترده إليه، فتقول: نَفَرِيّ، ورَهْطِيّ، وخيليّ، ومشابهيّ، ومذاكيريّ، ودهاريريّ، وعباديديّ؛ لأن النسبة إلى الجمع أولى من أن يقدر له واحد لم تتكلم به العرب.

[٥٣٣] / «وشذ: بَدَوِيّ»

قد نسبت العرب إلى أشياء غيّروا فيها لفظ المنسوب إليه، إما للعدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه، أو للفرق بين شيئين على لفظ واحد، أو للتشبيه بشيء في معناه، وكل ذلك يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه.

فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية: بَدَوِيّ.

والقياس: باديّ، وبادويّ [٣]، كما في النسبة إلى قاضية، وغازية، كأنهم بنوا من

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٨٨، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٨.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٨٩، وشرح ابن يعيش ٦: ٩.

(٣) وفي شرح الرضي للشافية ٢:٨٢ «وقالوا: بَدَوِيّ، والقياس إسكان العين لكونه منسوباً إلى البدو، وإنما فتح ليكون كالحضَريّ، لأنه قرينه».

الكلمة اسماً على (فَعَل) حملاً له على ضده، وهو الحضر، فقالوا: بَدَويّ، كما قالوا: حضريّ.

«وبِصْريّ»

بكسر الباء، في النسبة إلى البَصرة.

والقياس فتحها [١]، وذلك لأن البَصْرة سميت بهذا الاسم لحجارة بيض في المربد، يتخذ منها الجص، يقال لها: بَصْرة، وبِصْر، فنسبوا إلى معناه. وقيل: إنما كسروا الباء إتباعاً للراء، لأن الحاجز غير حصين لسكونه.

«ودُهْرِيّ»

بضم الدال، للذي قد أتى عليه الدهر، وطال عمره.

وبفتحها للذي يقول بقدم الدهر، ولا يؤمن بالمعاد [٢].

فصلوا بينهما للفرق في المعنى، كما قالوا في النسبة إلى: السهل، الذي هو خلاف الحزن: سُهليّ، بالضم، وإلى سهل اسم رجل: سَهليّ، بالفتح.

«وعُلْوِيّ»

في النسب إلى العالية، وهي مواضع في بلاد العرب، وهي الحجاز وما والاها، كأنهم بنوه على (فُعْل) حملاً على ضده، وهو السفْل ونسبوا إليه [٣].

---

(١) وفي شرح الرضي للشافية ٢:٨١ «والبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البَصْرَة، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء، ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب.. ويجوز بَصْرِيّ بفتح الباء على القياس».

(٢) انظر الكتاب ٢: ٨٩، وفي شرح الرضي للشافية ٢: ٨٢ «دُهْري بضم الدال للرجل المسن، فرقاً بينه وبين الدهري الذي هو من أهل الإلحاد».

(٣) كذا في شرح ابن يعيش ٦: ١٠، وفي شرح الرضي للشافية ٢: ٨١ «قالوا في العالية – وهو موضع بقرب المدينة – عُلْوِيّ، كأنه منسوب إلى العلو، وهو المكان العالي ضد السفل؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع، والقياس: عَاليّ أو عالَوِيّ، فهو منسوب إلى المعنى».

«وإِمْسِيّ»

بكسر الهمزة، في النسبة إلى (أمس) والقياس فتحها.

«حِرميّ»

كحنوي في النسبة إلى الـحَرَم، والقياس: حَرَمِيّ كجبلي. أنشد ابن فارس:

١٨١١ - مِنْ صَوْتِ حِرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظعنوا هَـلْ فِي مُخِفِّـيكُمُ مَـنْ يَشْـتَرِي أَدَمَـا(١)

وقالوا: عُبَدِيّ وجُذَمِيّ، بضم أولها، في بني عبيدة، وهم حي من عدي وبني جذيمة، وهم حي عبد القيس.

والقياس فتح أولها، وهو أكثر اللغتين. فمن ضم فرّق بينه وبين غيره.

وقالوا: حُبَلِيّ، بفتح الباء، في بنى الحبلِيّ، وهم حي من الأنصار، سموا بذلك لعظم بطونهم، فتحوا الباء للفرق بينهم وبين غيرهم. وقالوا في النسبة إلى: زَبِينة: زَبَانِيّ والقياس: زَبَنِيّ (٢).

ويجوز أن تكون هذه الألف نشأت من إشباع الفتحة.

«وحَرُورِيّ (٣)»

في النسب إلى حَرُورَاء، وهو الموضع الذي كان فيه القتال بين أمير المؤمنين علي بن

---

(١) البيت للنابغة الذبياني ١٠٨، وهو في مقاييس اللغة ٢:٤٦. الحرمية: امرأة من أهل اليمن من أهل الـحَرَم. يقال: حِرْمِيٌّ حَرَمِيٌّ. تقولُ: فعلت ذاك حين تكلمت هذه المرأة. والمُخِفُّ: الذي معه الخف من المتاع. لم يُثَقَّلْ بِغَيْرِهِ فمَعَهُ مَـحْمَلٌ.

(٢) وفي شرح الرضي للشافية ٢:٨٤ «وقالوا في زبينة - قبيلة من باهلة -: زَبَانِيّ، والقياس: زَبَنِيّ، كحنفي في حنيفة «وقد جاء في شرح ابن يعيش ٦: ١١ والقياس: زبيني «وهو خطأ بيِّن -ولعله من النسَّاخ - لمخالفته قاعدة النسب في (فعيله)حيث يجب حذف الياء عند تحقق الشرطين اللذين هما: صحة العين، وعدم التضعيف، وقد تحقق الشرطان هنا. وانظر شرح الرضي للشافية ٢:٢٤.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٦:١٢، وشرح الرضي للشافية ٢:٥٤، ٥٩.

أبي طالب - كرم الله وجهه - وبين الشراة فنسب الشراة إلى هذا الموضع، فيقال لهم حَرُورِيّة، الواحد: حَرُورِيّ.

وقالوا: جَلُولِيّ(١) في النسبة إلى جلولاء، قرية بفارس.

والقياس حروراويّ وجلولاويّ، أسقطوا ألف التأنيث، لطولها شبهوها بتاء التأنيث.

«وشَتَوِيّ»

بفتح التاء وسكونها في النسبة إلى الشتاء، كأنهم نسبوا إلى شتوة، وهي بمعنى الشتاء.

وقيل: إن شتاء جمع شَتْوة، كقِصاع وقَصعة، فعلى هذا يكون قياساً.

والصحيح أن الشتاء مفرد، لأنه لم يقع في كلامهم إلا مذكراً، فلم يقولوا: هذه الشتاء (٢)، كما قالوا: هذه الركاء.

وقال بعضهم: إبلٌ حَمَضِيَّة(٣)، بفتح الميم، إذا أكلتِ الحَمْضَ، والسكون أجود(٤).

---

(١) انظر الكتاب ٢:٦٩، وشرح الرضي للشافية ٢:٥٤، ٥٨.

(٢) وفي شرح الرضي للشافية ٢: ٨٢«وقالوا في الشِّتاء: شَتْوي، بسكون التاء، قال المبرد: شِتاء جمع شَتْوة كصحاف جمع صَحْفَة، فعلى هذا شَتْوي قياس، لأن الجمع في النسب يرد إلى واحده، وإطلاقُ الشتاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف قوله «وجاء في التعليق على شرح الرضي: هذه مسألة ثار فيها خلاف طويل بين العلماء وفي اللسان:«الشتاء معروف:أحد أرباع السنة، وهي الشتوة، وقيل: الشتاء جمع شتوة. قال ابن بري: الشتاء اسم مفرد لاجمع بمنزلة الصيف؛ لأنه أحد الفصول الأربعة، ويدلك على ذلك قول أهل اللغة: أشتينا دخلنا في الشتاء، وأصفنا دخلنا في الصيف، وأما الشتوة فإنها هي مصدر شتا بالمكان شتواً وشتوة للمرة الواحدة، كما تقول: صاف بالمكان صيفًا وصيفة واحدة، والنسبة إلى الشتاء شَتْوي على غير قياس، وفي الصحاح النسبة إليها شَتَوِيّ (بفتح فسكون) وشَتَوي (بفتح الشين والتاء جمعًا) مثل خَرْفي وخَرَفي. قال ابن سيدة: وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة، ورفضوا النسب إلى الشتاء» اهـ.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٦٩، وشرح ابن يعيش ٦: ١٢، وشرح الرضي للشافية ٢:٨٣.

(٤) أي: حَمْضِيّة وقد قال في الكتاب ٢:٦٩ «حَمَضِيّة: أجود وأكثر وأقيس في كلامهم».

قال المبرد: الـحَمَض، بفتح الميم، لغة في الـحَمْض، فعلى هذا يكون قياساً.

وقالوا: إبلٌ طِلاَحِيَة [١]، بضم الطاء وكسرها، إذا أكلت الطَّلْح، ليفرقوا بينه وبين النسبة إلى طلحة اسماً.

«ومنبجانيّ»

قالوا: كساء منبجَانيّ، بفتح الباء في النسبة إلى منبج، بكسر الباء، وهي اسم مدينة بالشام.

«وبَحْرَانيّ[٢]»

في النسبة إلى البحرين، وهو مدينة معروفة، والقياس: بَحْرِيّ، كأنهم فرقوا بينه وبين المنسوب إلى البحر.

«وحرنانيّ»

في النسبة إلى حران، وهو مدينة بالجزيرة، كما قالوا: منانيّ، في النسبة إلى مانيّ، والقياس: حرانيّ، وما نَوِيّ على ما عليه العامة.

«وصَنْعَانِيّ»

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٦٩، وشرح الرضي للشافية ٢:٨٣.

(٢) وفي الكتاب ٢:٦٩ «زعم الخليل أنهم بنوا البَحْر على فَعْلان، وإنما كان القياس أن يقولوا: بَحْرِيٌّ» وانظر شرح ابن يعيش ٦:١١. وفي شرح الرضي للشافية ٢: ٨٢ «وقالوا: بحراني، في النسبة إلى البحرين المجعول نونه معتقب الإعراب، والقياس: بَحْرَيْنِيٌّ. ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب، وقياس المُثَنّى المجعول نونه معتقب الإعراب أن يكون في الأحوال بالألف. فإلزام البحرين شاذ إذن. وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف في النسب لا هو ولا الألف، فقيل: بحراني، على أنه منسوب إلى البحران، المجعول نونه معتقب الإعراب لكونه هو القياس في المثنى المجعول نونه كذلك، وإن قل استعماله».

في النسبة إلى صنعاء اليمن، وبَهْرَانِيّ في النسبة إلى بهراء، قبيلة من قُضَاعة[١]، والقياس: صَنْعَاوِيّ وبَهْرَاوِيّ. ومن العرب من يقوله، فأبدلوا من الهمزة النون، لأن الألف والنون تجريان مجرى ألفي التأنيث، وفي دستواء، وهو مدينة: دستوائي.

وقالوا في النسبة إلى خراسان: خراسانيّ، وهو القياس.

وخراسِيّ، كأنه شبه الألف والنون في آخره بزيادة التثنية، أو بتاء التأنيث فحذفها.

وخُرْسيّ، فحذف الزوائد أجمع، وبناه على فُعْل[٢].

«ورَوْحَانِـيّ[٣]»

بفتح الراء في النسبة إلى رَوحاء، وهو بلد[٤]، والكلام فيه كما في صَنْعَانِيّ والقياس: رَوْحَاوِيّ، وهو أكثر استعمالاً.

وقالوا في النسبة إلى الحيرة، وهي مدينة على رأس ميل من الكوفة، كان يسكنها النعمان بن المنذر: حاريّ قال[٥]:

١٨١٢ – فهنَّ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حاجِبُهُ   والعـينُ بالإثْمِـدِ الحـارِيّ مَكْحُـولُ[٦]

والقياس: حيريّ، فكأنهم استثقلوا اجتماع الكسرتين مع الياآت، فأبدلوا من كسرة الحاء فتحة، ومن الياء ألفاً.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٠، وشرح الرضي للشافية ٢: ٥٤، ٥٨.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٢.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٦٩، ٧٠، وشرح ابن يعيش ٦: ١١.

(٤) روحاء: موضع قرب المدينة، كما في شرح الرضي للشافية ٢: ٥٨.

(٥) هو طفيل الغنوي.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٢٤٠، والمنصف ٣: ٨٥، والإنصاف ٧٧٥، وشرح ابن يعيش ١٠:١٨. أحوى: يعني ظبياً أحوى، أراد من ذلك الجنس، شبه صاحبته بها. والرِّبعي: ما نتج في الربيع. والعين، أي: وعينه، فأل بدل من الضمير. والحاري: المنسوب إلى الحيرة.

وقد يقال: حيريّ، على القياس. أنشد ابن فارس:

١٨١٣ – كأن حَيْرِيَّةً غيري مُلاَحِيَة بَاتت تَؤُرُّ به من تحته اللَّهَبَا[(١)]

وقالوا في حزوى، اسم موضع: حُزَاوِيٌّ.

«ورُوحَانِيّ[(٢)]»

بضم الراء في النسبة إلى الملائكة والجن، يقال لهم: الروح، للطافتهم واستتارهم عن الناس، وزادوا الألف والنون، للفرق بينه وبين المنسوب إلى روح الإنسان. قال أبو عبيدة: تقول العرب: روحانيّ، لكل ما فيه الروح من الناس و الجن و الدواب.

«ولِحْيَانِـيّ»

للطويل اللِّحْيَةِ، زادوا الألف والنون، للمبالغة، دلالة [(٣)] على هذا المعنى.

ولو كان لحية اسم بلد، أو رجل لقلت: لِحْيِيّ عند سيبويه [(٤)]، ولِحَوِيّ عند يونس[(٥)].

«ورَقَبانيّ[(٦)]»

للغليظ الرقبة، ولو نسبت إلى نفس الرقبة لم تقل إلا: رقبي.

وقالوا في الطويل الجمة، وهو مجتمع شعر الرأس: جُمَّانِيّ، والقياس: جُمِّيّ، / [٥٣٤] وللعظيم الأذنين: أذانيّ، وللعظيم الأنف: أنافي، وللعظيم العضد عضاديّ، وللعظيم الأير: أياريّ[(٧)]، وللكبير الاست ستاهيّ.

---

(١) البيت ليزيد بن الطثرية، يصف البرق. وهو في التاج (أر). الأرّ: إيقاد النار.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٧٠، وتهذيب اللغة ٥: ٢٢٥ – ٢٢٦.

(٣) من (فيه الروح من) إلى (دلالة) ساقط من: ع.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٨٩، وشرح ابن يعيش ٦: ١٢

(٥) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٨٤.

(٦) انظر الكتاب ٢: ٨٩، وشرح ابن يعيش ٦: ١٢، وشرح الرضي للشافية ٧٨، ٨٤.

(٧) لا ضرورة هنا لهذا المثال استغناء بغيره عنه؛ لأنه يحسن التمسك بأدب القرآن الرفيع حيث سلك منهج=

«ومنظرانيّ ومخبرانيّ»

وفي الحَسَن المنظر والمخبر، خلاف المنظر، وهو المرقبة، وامرأة حسنة المنظر، ومنظره خير من مخبره.

«وقولهم: جسمانيّ، خطأ»

يعنون بذلك ما يكون حالاً في الجسم، وهو خطأ، لما ذكرنا أن الشاذ لايقاس عليه، بل هذه الأسماء التي ذكرنا شذوذها إذا نسبت إليها في غير هذا الموضع أجريتها على القياس، ولم تستعمل فيها الشذوذ، حتى لو سميت رجلاً بدهرٍ لقلت في النسب إليه: دَهْرِيّ بفتح الدال، ولا يجوز الضم، لأن الضم إنما ورد في الرجل الذي طال عمره، فلا يجوز أن تقيس عليه.

«وثَقَفِيّ»

في النسبة إلى: ثقيف، وهو أبو قبيلة من هوازن، وهو شاذ عند سيبويه [1] والقياس: ثقيفيّ، بإثبات الياء، وهو لغة قوم من العرب.

«وقُرَشِيّ [2]»

في النسبة إلى: قريش، والقياس: قريشيّ، كما قال:

١٨١٤ - بِكُـلِّ قُرَيشِـيٍّ عليـه مَهابـةٌ   سَريـعٍ إلى داعِـي النَّـدَى والتَّكَـرُّمِ [3]

فخفف بحذف الياء.

=الكناية والتلويح في بيان الأحكام المتعلقة بما يستحيا التصريح بها.

(١) انظر الكتاب ٢: ٦٩، وشرح ابن يعيش ٦: ١٠.

(٢) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٢٩، ٨١.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ٧٠، والإنصاف ٣٥٠، وشرح ابن يعيش ٦:١١، واللسان (قرش). سريع: أي: في الاستجابة.

«وهذليّ[١]»

في النسبة إلى هذيل وهو حي من (مضر بن مدركة بن إلياس [٢])والقياس: هُذَيْلِيّ.

قال الشاعر فجمع بين اللغتين:

١٨١٥ – هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إذا هـي فـاخَرَت أبــاً هُــذَلِيًّا مـــن غَطَارِفَــةِ نُجْــدِ[٣]

وقالوا في فقيم، لحيّ من كنانة، وهم نَسَأةُ الشهور: فُقَمِيّ، وفي فقيم بني تميم: فُقَيْمِيّ، وفي مليح خزاعة[٤]: مُلَحِيّ، وفي مليح بن الهُون[٥]: مُلَيْحِيّ، وفي سُلَيْم: سُلَمِيّ، وفي خُثَيْم: خُثَمِيّ.

وقالوا: نتاج خَرَفِيّ[٦]، إذا نتج في زمن الخريف، ومطر خَرَفي، وفاكهة خريفِيّة[٧] والشذوذ فيه كما في ثقفيّ.

وقالوا أيضاً: خَرْفِيّ، بسكون الراء، كأنه نسب إلى الصدر من قولك: خرفت الرطب خرفاً، إذا اجتنيته في هذا الزمان.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٦٩، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٩.

(٢) هكذا في: د، ع وفي شرح ابن يعيش ٦: ١١، ولا وجود لهذا، والصواب «مدركة بن إلياس بن مضربن نزار بن مَعد بن عدنان. وولد مدركة: خُزَيمة، وهُذَيل، وقيل: وغالب. انظر جمهرة أنساب العرب: ١١. فتكون قبيلة هذيل عدنانية يلتقي جدها هذيل في نسب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عند الجد الخامس عشر «مدركة».

(٣) البيت في الإنصاف ٣٥١، وشرح ابن يعيش ٦:١٠.

(٤) بنو مليح من خُزاعة هم بنو لُحَيّ بن عامر بن قَمَعة بن إلياس بن مُضَر نزار بن معد بن عدنان. انظر جمهرة أنساب العرب ١٢، ٤٨٠.

(٥) مليح بن الهون بن خُزَيْمة. انظر جمهرة أنساب العرب ١٩٠.

(٦) انظر الكتاب ٢: ٦٩.

(٧) (خرف) في: ع.

«ورُدَيْنِيّ(١)، وسُلَيْقِيّ(٢)»

قالوا: رمح رديني، ورماح رُدَيْنِيَّة، منسوبة إلى(رُدَيْنَة (٣)) وهي زوجة سَمْهَر، كانا يقوّمان الرماح، وخُرَيْبِيّ، وسَلِيميّ، وعَمِيريّ، إلى خريبة، قبيلة وسليمة وعمرة كلب، وسليقيّ للذي يتكلم بسليقةٍ أي: بطبيعته معرباً من غير تعلم قال:

١٨١٦ - وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ‏ ‏ ‏ وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ(٤)

وكان القياس: ردنيّ، وخربيّ، وسلميّ، وعمريّ، وسلقيّ، وهذا الشذوذ خلاف ما في ثقفيّ، وهذليّ، لأن هناك حذف الياء. والدليل يقتضي إثباتها، وهاهنا أثبتها، والدليل يقتضي حذفها. ووجهه أنه كل واحدةٍ منهما على الأخرى للمشابهة بينهما.

«وطائيّ(٥)»

في النسبة إلى طَيِّئ، كطيّع والقياس: طيئيّ، كطيعيّ، فحذفوا الياء المكسورة التي قبل الطرف، كما حذفوها في: أُسَيِّد، وحُمَيِّر، فلما حذفوها جعلوا مكان الياء الساكنة ألفاً، تخفيفاً، كما قالوا في يوجل: ياجل، كأنهم اجتزؤا بأحد الشرطين في قلب الياء ألفاً، وهو انفتاح ما قبلها.

قال سيبويه (٦): ما أظنهم قالوا: طائِيٌّ، إلا فراراً من (طَيْئِيٍّ) يريد فراراً من اجتماع الأمثال والأشباه، وهي الياءات والكسرات.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٢، وشرح الرضي للشافية ٢:٢٩.

(٢) انظر شرح الرضي للشافية ٢:٢٨.

(٣) امرأة جاهلية، كانت تسوّي الرماح بخط هجر، تنسب إليها الرماح الردينية. انظر الأعلام ٣: ٤٥.

(٤) البيت في العيني ٤: ٥٤٣، والأشموني ٤: ١٨٦، وشرح الرضي للشافية ٢:٢٨، وشرح شواهد الشافية ١١٢، واللسان (سلق) يلوك لسانه: يديره في فمه.

(٥) انظر الكتاب ٢: ٦٩، ٧٣، ٧٦، ٨٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤٧، ٦: ١٠، وشرح الرضي للشافية ٢:٣٢.

(٦) انظر الكتاب ٢: ٨٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤٧.

«ومَرْوَزِيّ»

في النسبة إلى (مَرْو) وهي مدينة معروفة بخراسان، هذا في الأُناسِيّ.

وقالوا: ثوب مَرْوِيّ على القياس، كأنهم فرقوا بين الناس وغيرهم.

«وَرازِيٌّ[1]»

في النسبة إلى (الرَّيّ) وهي مدينة معروفة، ولم يفرقوا بين الإنسان وغيره.

«وعَبْقَسِيٌّ، وعَبْشَمِيٌّ، وعَبْدَرِيٌّ[2]»

في المنسوب إلى عبد القيس، وعبد الشمس، وعبد الدار نحتوا من حروف الاسمين اسماً، ونسبوا إليه، وقال عبد يغوث[3]:

١٨١٧ – وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا[4]

وهذا لا يقاسُ عليه[5]، وهو كالبسملة والحمدلة.

وقد أولع بعض المحدثين بالنحت، وهو مذهب مهجور.

ومثله قولهم في حضرموت: حَضْرَمِيّ.

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٤: ٨٤.

(٢) انظر المقتضب ٣:١٤١.

(٣) هو من بني الحارث بن كعب، من قحطان، شاعر جاهلي يمني (ت نحو ٤٠ ق. هـ) انظر السمط ٣: ٦٣، والخزانة ١: ٣١٧، والأعلام ٤: ٣٣٧.

(٤) تقدم برقم (١٢٩٩)

(٥) انظر الكتاب ٢: ٨٨.

«وقد يُعَوّض عن إحدى ياءي النَسَب ألفاً،
فيقال في يَمَنيَ: يَمَانٍ، وفي شَأْمِيَ[(١)]: شآمٍ»

وأصلها: يمنيّ وشاميّ، فأسقطوا إحدى اليائين، وزادوا الألف قبل النون عوضاً، قال عمران بن حطان:

١٨١٨ – يَوْمًا يَمَانٍ إذا لاَقَيْتَ ذا يَمَنٍ وإنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فَعَدْنَانِي[(٢)]

«وتشديدُ الياء مع الألف ضعيف»

ومن قال: يمانيٌّ، وشآميٌّ، فجمع بين الألف ويائي النسبة، فكأنه لما قال: يمان وشآم، توهم أن ذلك اسم لكل ما نسب إلى اليمن والشام، فنسب إليه، فيكون قد نُسِب إلى المنسوب المخفف.

قال أبو العباس: وهو شاذ[(٣)].

وقال ابن درستويه: وهو خطأ موضعه الضرورة في الشعر، لمافيه من الجمع بين العوض و المعوض عنه / وقالوا في تِهامة: تِهَامِيَ[(٤)] بكسر التاء، وهو الأصل. وتَهامٍ كشآم، قُدِّرَ حذف الألف من تهامة وأُسْقط التاء للنسب، فبقي تَهَمٌ كشأمٍ، فقيل: تَهامٍ كشآم. [٥٣٥]

ويقال: إن التَّهم لغة في تهامة، فيكون النسب إليه.

ويقال أيضاً: تَهاميّ، بفتح التاء والتشديد، فيكون كشآمِيّ، بالألف والتشديد.

---

(١) وفي الكتاب ٢:٧٠ «وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول: شَأْمِيٌّ».

(٢) البيت في الكامل ٣: ٨٩٩، ٩٠٢، وشرح الرضي للشافية ٢: ١٤، والخزانة ٢: ٤٣٨، والعقد ٣: ١٣.

(٣) انظر المقتضب ٣: ١٤٥.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٧٠.

«وقد يُسْتَغنى عن ياء النسب بـ (فاعل) كـ (لابن) و(تامر)، وهو لمن يُلابس الشيء»

قد نسبوا على غير المنهج المذكور، وذلك أنهم لمّا يأتوا بياء النسب، فما كان لمن يلابس الشيء، لا على صفة التكثير، وليس بصفة يُعَالِجها، أتوا به على لفظ (فاعلٍ [١]) قالوا لذي السلاح: سالح، ولذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابلٌ، ولذي النشّاب: ناشِبٌ، ولصاحب الفرس: فارس، ولذي اللَّبَن: لابن، ولذي التمر: تامر. قال الحطيئة[٢]:

١٨١٩ - وغررتَني وزعمتَ أنّـ ـك لابن في الصيف تامِرْ[٣]

أي ذو لبنٍ وتمرٍ.

ولصاحب النعل: ناعل، ولصاحب الحذاء: حاذ، ولصاحب اللحم: لاحِم، ولصاحب الشحم: شاحمٌ.

وفاعل هاهنا ليس بجار على الفعل، وإنما هو اسم صِيغَ لذي الشيء، ألا ترى أنك لا تقول: دَرَعَ ولبَنَ.

ومنه (هَمٌّ ناصِبٌ) أي: ذو نصب، و(رجل كاسٍ) أي: ذو كِسْوَةٍ، و (طاعِمٌ) أي: آكلٌ، وهو مما يذمّ، أي: ليس له فعل غير أنه يأكل ويشرب، قال الحطيئة [٤]:

---

(١) انظر الكتاب ٢:٩٠، وشرح الرضي للشافية ٢:٨٥.

(٢) ديوانه: ٣٣.

(٣) البيت في الكتاب ٢:٩٠، والمقتضب ٣: ١٦٢، والخصائص ٣:٢٨٢، والإنصاف ٣:٢٨٢، وشرح ابن يعيش ٦: ١٣، والأشموني ٤:٢٠٠، واللسان (لبن) يقوله للزبرقان بن بدر، وكان قد أوصى به أهله فأساؤوا إليه حتى انتقل عنهم وهجاهم.

(٤) ديوانه: ١٠٨.

١٨٢٠ – دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ... واقْعُدْ فَإِنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي(١)

ومنه: حائض، وطامث، وطالق. على ما سيأتي (٢).

قال الخليل (٣): ومنه:﴿عيشة راضية﴾[الحاقة: ٢١] لأنها مرضِيّة، وهو يشكل بدخول التاء، فيجوز أن يحمل دخولها على المبالغة، كما في علاّمة ونَسّابة، ويجوز أن نجعلها راضيةً مجازاً، والراضي في الحقيقة صاحبها.

«وفَعّال: لمن يكثر الملابسة كعوّاج وبَتَّات، وعليه أسماء المحترفين»

جعلوا لمن يكثر ملابسة الشيء، أو كان شيء من هذه الأسماء صنعته ومعاشاً يداومه البناء الدال على التكثير، وهو (فعّال) بتضعيف العين، لأن التضعيف للتكثير، وصاحب الصنعة مداوم لصنعته، فقالوا لعامل البُتُوت وبائعها، وهي الأكسية الغليظة من وبر وصوفٍ، واحدها بَتٌّ: بَتَّاتٌ، ولصاحب البَزِّ: بَزَّاز، ولصاحب العاج: عَوَّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جَمّال، ولصاحب الحمير التي ينقل عليها: حَمَّار، وللصيرفي: صَرَّاف، وهو أكثر من أن يُحصى، كالعطار و النقّاش والفرّاء وتمّار ولبّان لمن يبيع التمر و اللبن، ونبالٍ لمن يرمى بالنبل. قال امرؤ القيس (٤):

١٨٢١ – وليس بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ ... وليس بِذِي سَيْفٍ وليس بِنَبَّالِ(٥)

---

(١) البيت في شرح ابن يعيش ٦: ١٥، وشرح شواهد الشافية ١٢٠ وهو من قصيدة هجابها الزبرقان بن بدر، ولما بلغ الزبرقان قول الحطيئة هذا استعدى عليه عمر – رضي الله عنه – فقال: يا أمير المؤمنين هجاني، قال: أنشدني الذي هجاك، فأنشده، فقال عمر: ما أراه هجاك ولكنه مدحك، فقال الزبرقان: اجعل بيني وبينه حسان، فبعث عمر إلى حسان، أتاه أنشده قول الحطيئة، فقال حسان: يا أمير المؤمنين ما هجاه ولكن سلح عليه.

(٢) انظر (فصل الاسم المذكر).

(٣) انظر الكتاب ٢: ٩٠.

(٤) ديوانه: ٣٣: ٣٧٩.

(٥) البيت في الكتاب ٢:٩١، والمقتضب ٣: ١٦٢، وشرح ابن يعيش ٦:١٤، والعيني ٤: ٥٤٠، والأشموني ٢: ٢٠٠، والتصريح ٢: ٣٣٧. =

وربّما جمعوا اللفظين في شيء واحدٍ قالوا: رجل سائف وسيّاف، وقالوا: رجل ترّاس، أي معه ترس، أجروه مُـجرى الصنعة والعلاج لملازمته له، وقالوا لبائع الدقيق: دقيقيّ، ودقّاق.

وهذا القبيل وإن كان كثيراً فليس بقياس [١]، بل يتبع فيه ما قالوه، فلا يقال لبائع البُرّ: بَرّار [٢]، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب الشعير: شَعَّارٌ.

وأجازه [٣] المبرد قياساً، لأنه كثير، قال: وكل من رأينا ممن يرتضى لُغَته يقول لصاحب البُرّ: بَرَّار، حتى صار لكثرةِ استعماله لا يحتاج فيه إلى حُجَّةٍ من شعر ولا غيره[٤].

***

= يصف رجلاً بلغه أنه توعده، فقال: إنه ليس من أصحاب السلاح والحرب فأبالي وعيده. وحق الكلام أن يقول: وليس بنابل، لأن النابل صاحب النَّبْل الرامي بها. والنبّال الذي يعملها.

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٨٥.

(٢) انظر الكتاب ٢:٩٠.

(٣) سقطت الهاء من (د) و (ع) وهي ضرورية.

(٤) انظر حواشي المقتضب ٣: ١٦١. ولقد ورد هذا القول للمبرد في معرض ردِّه على سيبويه.

«فصل:

(جمع التكسير): كل جمع تغيرت فيه صيغة الواحد»

قد ذكرنا في صدر الكتاب أن الجمع على نوعين: جمع تصحيح، وجمع تكسير، وذكرنا جمع التصحيح.

فأما جمع التكسير، فهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه.

وسمي جمع تكسير تشبيهاً بتكسير الآنية، لأن تكسيرها هو إزالة التئام الأجزاء الذي كان لها، فلما أزيل نظمها وبناؤها عما كان عليه تشوهت صورها الأول سمي ذلك تكسيراً.

وأكثر هذا الباب يجري مجرى اللغة، ولا يتسع فيه القياس اتساعه في غيره، خصوصاً الأسماء الثلاثية، فإنها لكثرتها وسعة استعمالها، وكثرة أبنية تكسيرها وأكثر اختلافها حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ، وإنما نذكر وجه القياس حتى لو ورد لفظ ولم يعرف جمعه لجمعناه على ذلك القياس.

وقبل الخوض في المقصود لابد من ذكر أربع مقدمات:

الأولى: اعلم أن الجموع ثلاثة أقسام: عام، وخاص، ومتوسط.

- فالعام: جمع للتكسير، لأنه يكون في ذوي العلم، وفي غيرهم، في أسمائهم وصفاتهم، تقول في زيد: زيود، وفي كريم: كرام، وفي فرس: أفراس، وفي صاهل: صواهل.
- والخاص: جمع التصحيح بالواو والنون، كالزيدين الصالحين، فإنه مختص بذوي العلم على ما تقدم.
- / **والمتوسط**: جمع التأنيث بالألف و التاء، لأنه يكون في المؤنث بالألف والتاء من ذوات العلم، وغيرهن من الأسماء والصفات، تقول في هند: هندات، وفي خدلة: خدلات، وفي شجرة: شجرات، وفي صعبة: صعبات، و لا يكون في المذكر، وأما قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] و﴿أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [٥٣٦]

[الحج: ٢٨] فهو جمع معدودة ومعلومة، على جعل الأيام طوائف.

الثانية: في ذكر أبنية الأسماء التي حروفها كلها أصلية، ليعلم أن المزيدة ما عداها ولعل أكثرها تمر بك في هذا الفصل.

والأصول ثلاثة أقسام: ثلاثية، ورباعية، وخماسية.

فللثلاثية عشرة أبنية، وتكون اسم عين، ومعنى، وصفة. والمراد بالمعنى المصدر، ولنذكرها على الترتيب وهي:

- (فَعْلٌ) بفتح الفاء، وسكون العين، كـ (فَلْس، وضَرْب، وضَخْم).
- و (فَعَلٌ) بفتحهما، كـ (جَمَل، وطَلَب، وحسن).
- و(فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين، كـ (كبد، وكذب، وفرح).
- و (فَعُلٌ) بفتح الفاء وضم العين، كـ (رجل، ويقظ)، وهو المتيقظ الحذر. ولم يجيء معنى.
- و(فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكون العين، كـ (جِذْع، وفسق، وجلف)، يقال: أعرابي جلف، أي: جاف.
- و(فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين، كـ (قِمَع) وهو ما على الثمرة، والبسر، وشبع، وزيم، يقال: لحم زيم، أي: متفرق.
- و(فِعِلٌ) بكسرهما، كـ (إِبِل، وبِلِز)، يقال: امرأة بلز، أي: ضخمة ولم يجيء معنى.
- و(فُعْلٌ) بضم الفاء وسكون العين، كـ (قُفْل، وشُغْل، وحُلْو).
- و(فُعَلٌ) بضم الفاء وفتح العين، كـ (صُرَد ـ وهو طائر ـ وهدى، وختع) يقال: دليل ختع أي: ماهر بالدلالة.
- و(فُعُل) بضمهما، كـ (عنق، وعسر، وطلق)، يقال: لسان ذلق طلق.

فهذه عشرة أبنية، وكان القياس أن تكون اثني عشر مثالاً؛ لأن الفاء تضم وتفتح

وتكسر، والعين تضم وتفتح وتكسر، وتسكن، وثلاثة في أربعة اثنا عشر، لكنهم أهملوا (فِعُلاً) بكسر الفاء وضم العين لخروجهم من كسر لازم إلى ضم لازم، فلم يأت في اسم ولا فعل.

وأما (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، فقد جاء في الأفعال المبنية للمفعول كضرب مجيئاً واسعاً، ولم يثبته سيبويه اسماً، وأثبته أبو الحسن، وذكر الدئل وهي دويبة.

وقال أصحاب سيبويه: يجوز أن يكون اسماً منقولاً عن فعل من دال إذا نشط في المشي، ثم بني للمفعول، وسميت به الدويبة، كما قالوا: التَنَوِّط[1] لطائر، واليَخْلِب لإحدى الخرز التي يوخذْن بها أزواجهن.

وللرباعية خمسة أبنية عند سيبويه[2]:

(فَعْلَلٌ) بفتح اللام والفاء، كـ(كجعفر، وسَلْهَب) وهو الممتد.

و(فِعْلَل) بكسر الفاء وفتح اللام، كـ(درهم) وهو معرب، وهجرع، وهو الطويل. إن قلنا بأصالة الهاء، وإلا فهو غير موجود.

و(فِعْلِلٌ) بكسرهما كزبرج، وهو الذهب، وخِضْرِم، وهو الكثير الواسع.

و(فُعْلُل) بضمها، كـ(بُرْثُن)، واحد براثن الطير والسباع، وهي بمنزلة أصابع الإنسان، وجُخْدُب، وهو الضخم.

و(فِعَلٌّ) بكسر الفاء وفتح العين، كـ (قِمَطرٍ) وهو الوعاء، وجِبَجْر، وهو الغليظ. وأثبت أبو الحسن فُعْلَلاً بضم الفاء وفتح اللام وذكر بُرْقَعًا.

---

(١) بضم التاء وكسر الواو، وكـالتَّكَرُّم: طائر يُدَلِّي خُيُوطاً من شجرةٍ، وينسجُ عُشَّه كقارورة الدهن منوطاً بتلك الخيوط (ناط) القاموس ٢: ٣٩٠.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣٣٥.

وللخماسية أربعة أبنية عند سيبويه[١]:

(فَعَلَّلٌ) كـ(سفرجل، وشمردل) وهو السريع من الإبل وغيرها.

و(فُعَلَّلٌ) كـ(قُذَعْمِل)[٢] وهو بمعنى شيء. وذكره الجوهري (قُذَعْمِلَة[٣]) بالهاء وخُبَعْثِن، وهو الضخم الشديد.

و(فِعْلَلٌّ) كـ(اصْطَبْلٍ، وجِرْدَحْلٍ) وهو الضخم من الإبل.

و(فَعْلَلِل) كـ(قَهْبَلِس) وهي الكَمَرة أي: الذكر، وجَحْمَرِشٍ، وهي العجوز المُسِنّة.

وأثبت ابن السراج (فُعْلَلِلاً) وذكر: هُنْدَلِعًا، وهي بقلة. ولعل النون فيه زائدة. ولو جاز أن تجعل هذا بناء خامساً لجاز أن تجعل كَنَهْبُلاً بناء سادساً فيؤدي إلى خرق متسع.

الثالثة: الجمع إما أن يزيد حروفه على حروف واحد، وهو الأكثر الموافق للقياس، لأن الواحد لما يكثر وجب تكثير حروفه دلالة عليه، وذلك نحو: أثواب، وعبيد، ورجال.

وإما أن ينقص نحو: أُزُر، في جمع إزار.

وإما أن يساويه، وذلك إما مع اختلاف حركاتها، نحو: سَقف، وسُقُف، وأَسَد، وأُسد، أو مع اتفاقها، نحو: هجان، يقال: ناقة هجان، وهي البيضاء، ونوق هجان.

الرابعة: الجمع إما أن يكون تابعاً للمفرد لفظاً وحكماً، كرجال.

المراد باللفظ أن يكون من حروفه الأصلية مأخوذاً منها جارياً على القياس، وبالمعنى أن لا يجري عليه أحكام المفرد.

أو لا يكون تابعاً له لا لفظاً ولا حكماً، كنسوة فإنه ليس من لفظ المفرد، بل من أول أحواله وضع على الجمع.

أو يكون تابعاً له لفظاً لا حكمًا، نحو: غلمة في جمع غلام.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٤١.

(٢) القذعمل والقذعملة: القصير الضخم من الإبل، والقذعميل: الشيخ الكبير، ويقال: ما أصبت منه قذعميلاً، أي: ما أصبت منه شيئاً.

(٣) والمعنى المرأة القصير الخسيسة. انظر الصحاح (قذل) ٥: ١٨٠٠.

أو يكون تابعاً له حكماً لا لفظاً، نحو: مذاكِر في جمع ذكر.

«وذلك إما قليل وهو من الثلاثة إلى العشرة، أو كثير[١] وهو ما فوق ذلك، فأمثلة القليل: أكلب، وأجمال، وأرغفة، وغلمة. ومنه الزيدون والهندات»

/ كان القياس أن يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به عن غيره، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلما تعذر ذلك لكثرة أبنية الأعداد اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير، ليتميز أحدهما عن الآخر. [٥٣٧]

فأبنية القليل من التكسير أربعة:

أَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ، وأَفْعِلَةٌ، وفِعْلَةٌ، وقد جمعها الشاعر في بيت، تسهيلاً على المتعلم، فقال:

١٨٢٢- بِأَنْفُسٍ حُرَّةٍ وَأَفْئِدَةٍ وَغِلْمَةٍ في اللقاءِ أَكْيَاسُ

ويدل على أن هذه الأبنية جموع قلة أنه يجري عليها أحكام المفرد، لأنك تصف المفرد بها، تقول: ثوب أسمال، وبُرْد أكسار، ويعود الضمير إليها بلفظ المفرد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[النحل: ٦٦] وتصغرها على لفظها فتقول: أكيلب، وأجيمال، وأريغفة، وغليمة.

ولو كانت للتكثير لردوها إلى الواحد، ثم تجمعها بالواو والنون إن كانت لمن يعقل، وبالألف والتاء إن كانت لغيره، كقولك في رجال، وجمال، ودراهم: رجيلون، وجميلات، ودريهمات.

ونقل أبو زكريا التبريزي[٢]، عن أبي زيد الأنصاري، أن أفعلاء، كأصدقاء، جمع

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٩.

(٢) هو يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا، من أئمة اللغة والأدب. نشأ ببغداد، ورحل إلى بلاد الشام فقرأ (تهذيب اللغة: للأزهري) على «المعري» له (شرح حماسة أبي تمام) و(تهذيب إصلاح المنطق) و(تهذيب الألفاظ) و(شرح اللمع لابن جني) (ت ٥٠٢ هـ) انظر الأعلام ٩: ١٩٧.

قلة. وهو غريب لم يذكره غيره.

ومن جمع القلة جمعا السلامة بالواو والنون، نحو: الزيدون والمسلمون، وبالألف والتاء، نحو: الهندات، لأنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليل فكانا مثله، ولأن هذه الجموع كلها يفسر بها العدد القليل، ولهذا لما أنشد حسان[1] قوله:

١٨٢٣ - لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضّحَى ... وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
وَلَدْنَا بَنِي العَنْقَاء وابنَيْ مُغَرّبٍ ... فَأَكْرِمْ بِنَا خَالاً وَأَكْرِمْ بِنَا ابْنَمَا[2]

قال له النابغة الذبياني: إنك شاعر لولا أنك قلّلت سيوفك وجفانك.

وقلتَ: يلمعن، ويقطرن، واللمعة: بياض يسير، والقطر: قليل، لا يدلان على فرط كرم ونجدة.

وقلتَ: يلمعن بالضحى، ولو قلت: يبرقن في الدجى، لكان أبلغ في المديح؛ لأن الضيف في الليل أكثر، وفخرت بمن ولدته لا بمن وَلَدَك، فقام حسان منكسراً.

هذا هو الأصل، لكن العرب قد تضع القليل في موضع الكثير.

وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[3][الأحزاب: ٣٥] ونظائره، وليس المراد به العشرة فما دونه، وفيه: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ: ٣٧] ولا يعد الكريمُ سبحانه بأن

---

(١) ديوانه: ١٣٠ - ١٣١. ورواية الديوان (وابْنَيْ مُحَرِّقٍ).

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٨١، والمقتضب ٢: ١٨٨، والخصائص ٢: ٢٠٦، والمحتسب ١: ١٨٧، ١٨٨، وطبقات فحول الشعراء ١: ٢١٩، وشرح ابن يعيش ٥: ١٠، والعيني ٤: ٥٢٧، والأشموني ٤: ١٢١، والخزانة ٣: ٤٣٠، والبحر ١: ٩٨. الجفنات: جمع جفنة، وهي القصعة الكبيرة. والغر: البيض المتلألئة. والنجدة: الشجاعة، وسرعة المبادرة إلى من استغاث بك. وفي العقد الفريد ٣: ٣٦٤ أراد بالعنقاء ثعلبة بن عمرو مُزَيْقِيَاء، سُمِّي العنقاء لطُولِ عنقه، ومُحَرِّق: هو الحارث بن عمرو مُزَيْقِيَاء، وكان أول الملوك أحرق الناس بالنار، والولادة التي ذكرها حسان، أن هنداً بنت الخزرج بن حارثة كانت عند العنقاء، فولدت وَلَدَه كلهم، وكانت أختُها عند الحارث بن عمرو فولدت له أيضاً.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١١.

في الجنة غرفاً يسيرة، وذلك لأن الجموع يقع بعضها موضع بعض، ويستغني ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا: رسن وأرسان، وقلم وأقلام، واستغنوا به[(١)] عن جمع الكثرة، وقالوا: رجل ورجال، وسبع وسباع، ولم يأتوا لهما ببناء قلة.

ثم هذا الفصل بين[(٢)] القليل والكثير، إنما وقع في الثلاثي، لخفة لفظه، وكثرة دوره، إذ الكلمة إذا كثر دورها كثر التصرف فيها.

وأما الرباعي والخماسي فلهما مثال واحد يستوي فيه القليل والكثير[(٣)]، وهو (فَعالِلُ) نحو: براثن، وسفارج.

«وما عداها جموع كثرة»

أي: ما عدا هذه الأبنية الأربعة، وجمعي السلامة، المذكر والمؤنث، من أمثلة الجمع، فهو جموع كثرة.

فإذا ذكرنا أمثلة جمع التكسير فكل ما هو على أحد الأبنية الأربعة فهو جمع قلة، وما كان على غير ذلك فهو جمع الكثرة، فلا يحتاج إلى أن يتعرض له في كل موضع.

«فـ(فَعْل) يكسر اسماً صحيح العين على مثال: أكلب، وكلاب، وفروخ»

الاسم إذا كان على (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، وكان اسماً صحيح العين جُمع في القلة على أفعل، نحو: أكلب، وكعب، وأكعب، وضب، وأضبب.

وإنما اختير له (أفعل) لأنه بناء خفيف، وهذا أخف الأبنية.

وأما في الكثرة، فمنه ما يلزم (فِعالاً) ككلاب، وكباش، وبغال[(٤)].

---

(١) أي: بهذا الجمع.

(٢) أي: بين أبنية القليل والكثير.

(٣) من (إنما وقع في الثلاثي) إلى (والكثير) ساقط من: ع.

(٤) (وبغال وقفال) في: ع.

ومنه ما يلزم (فُعولاً) كفلوس، وعصور.

ومنه ما يجيء على (فِعَال، وفُعُول) كنسار ونسور، وفراخ وفروخ، وكعاب وكعوب.

«وأَزْنَادٌ، على التداخل»

قد جمع شيء من (فَعْل) على أفعال، قالوا: زند وأزناد، وفَرْخ وأفراخ، وفَرْد وأفراد، وأنف وآناف، ورأد، وهو أصل اللَّحيّ، وأرْآد، شبهوه بفَعَل مفتوح العين، إذ ليس بينهما إلا فتح العين. وهذا معنى التداخل.

قال ابن جني[١]: وقد تَدَّاخل أيضاً جموع الثلاثي، من حيث كان هذا العدد منتظماً لجميعها. قال الأعشى[٢]:

١٨٢٤ -وُجِدْتَ إذا اصْطَلَحوا خَيْرَهُمْ وزَنْـــدُكَ أَثْبَـــتُ أَزْنادِهـــا[٣]

وقيل: إنهم حملوا زنداً على عود، وفرخاً على طير، أو ولد، وفرداً على أحد، وأنفاً على عضو، ورأداً على ذقن، فجمعوها جمعها.

«وشذ مثل: ظُهْران، وجِحشان، وفِحالة، وبُعُولة، وقِعَبة، وكليب»

قد كسروا (فَعلا) على (فُعَلان) بضم الفاء، نحو: ظهر وظهران، وبطن وبطنان، وشعب وشعبان، وهو مسيل الوادي / وبكسر الفاء، نحو: جحش وجحشان. [٥٣٨]

وعلى (فِعَالة) و(فُعولة) فيأتون بتاء التأنيث، لتحقيق تأنيث الجمع، فقالوا: الفِحالة، والبعولة، والعمومة، والخؤولة.

وعلى (فِعَلة) قالوا: قَعْب وقِعَبَة، وهو قدح من خشب مقعر، وفقع وفِقَعَة، لضرب

---

(١) انظر اللمع: ١٧٤، وفيه (تتداخل).

(٢) ديوانه: ٧٣ برواية (وزندك أثقبُ).

(٣) البيت في الكتاب ٢: ١٧٦، والمقتضب ٢: ١٩٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٩، وشرح ابن يعيش ٥: ١٦، والعيني ٤: ٥٢٦، والأشموني ٤: ١٢٥ والتصريح ٢: ٣٠٣.

من الكمأة.

وعلى (فعيل) قالوا: كلب وكليب، قال الشاعر يصف مفازة أنشده الجوهري[١]:

١٨٢٥ - كَأَنَّ تجاوُبَ أَصْدَائِها مُكَاءُ المُكَلِّبِ يَدْعُو الكَلِيبَا

وذهب سيبويه[٢]: إلى أن الكليب والقعبة، ونظائرهما أسماء للجموع، كالجامل والباقر، فعلى هذا يصغر على لفظه، ولا يرد إلى الواحد.

وذهب الأخفش إلى أنه تكسير، وإنْ قلّ استعماله.

وحكى أيضاً عُبُد كَسُقُف، وأنشد[٣]:

١٨٢٦ - انْسُبِ العَبْدَ إلى آبائِهِ أَسْوَدَ الجِلْدَةِ مِنْ قَوْمٍ عُبُدْ

وقرأ بعضهم ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ وبعضهم ﴿وَعَبُدَ الطاغوت[٤]﴾[المائدة: ٦٠] بالإضافة فيهما.

قال وهذا ليس يجمع لأن (فَعْلاً) لا يجمع على (فَعُل) وإنما هو اسم بني على (فَعُل) كحذر وندس.

---

(١) انظر الصحاح (كلب) ١: ٢١٣.

(٢) انظر رأي سيبويه والأخفش في شرح ابن يعيش ٥: ١٧.

(٣) انظر الصحاح (عبد) ١: ٥٠٠.

(٤) قرأ حمزة وحده ﴿وعَبُدَ الطاغوتِ﴾ بضم باء «عَبُدَ» وكسر تاء «الطاغوت» على أن عَبُدَ واحد يراد به الكثرة على حدّ ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ وليس بجمع «عبد» إذ ليس من صيغ التكثير. وقرأ باقي السبعة ﴿عَبَدَ الطاغوت﴾ منصوباً كله. وقرأ الشنبوذي ﴿عُبُدَ الطاغوت﴾ وهي قراءة ابن عباس في رواية ومجاهد وابن وثاب. قيل: «عُبُد» جمع «عَبْد» كرهن ورُهُن. وقال ثعلب: جمع عابد كشارف وشُرُف. وقال الزمخشري تابعاً للأخفش: جمع «عبيد» فيكون إذ ذاك جمع جمع، وأنشدوا:

انسبِ العبدَ إلى آبائه أسودَ الجلدة من قوم عُبُد

انظر السبعة ٢٤٦، والبحر ٣: ٥١٩، والإتحاف: ٢٠١.

وقال عبدّان، بتشديد الدال، وعبداء، بالمد والقصر، ومعبوداً، بالمد، وكل ذلك شاذ.

«ومعتل العين على أثواب، وأبيات، وثياب، وبيوت»

إذا كان فعل اسماً معتل العين، كسّر في القلة على (أفعال) نحو: أثواب، وأسواط، وألواح، وأنواع، وأحواض، وأرواح، وأبيات، وأسياف، وأقياد.

وفي الكثرة كسّروا بناتَ الواوِ على (فِعال) كثيابٍ وسياطٍ وحياض، وأصلها: ثِوَاب، وسِواط وحِواض، فقلبت الواو ياء، لضعفها بالسكون في الواحد.

وبنات الياء على (فُعول) كبُيوت، وسِيوف، وعيون، بضم الفاء وكسرها وقد قرئ بهما[1].

«وامتنعوا في الواو من فُعولٍ»

لأنهم لو قالوا مثلاً: ثووب، لتوالى ضمتان وواوان، وهو ثقيل.

«وشذ: فُووج»

في جمع فَوج، وهو الجماعة من الناس، والكثير في جمعهم: أفواج، وأفاويج أيضاً.

«وسُؤوق»

بالواو والهمز في جمع: ساق، وهو من الواو كقولهم: رجل أسوق، بين السَوَق، وامرأة سَوقاء، أي: حَسَن الساقين أو طويلهما.

«وفي الياء من (فِعَال)»

لأنهم لو قالوا: بِيَات لم يُدْرَ أمِنْ بنات الياء هو أم من بنات الواو.

«وفيهما من (أفعل)»

---

(١) قال تعالى: ﴿إن المتقين في جنات وعيون﴾ الحجر: ٤٥. قرأ (عِيون) بكسر العين ابن كثير، وابن ذكوان، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي. انظر الإتحاف: ٢٧٥.

لأنهم لو قالوا فيه: أفْعُلاً، لحرفوا الواو والياء، بالضم، وهو ثقيل[١].

«وشذ: أقوسٌ، وأثْوُب، وأعيُنٌ وأنْيُبٌ»

جاؤوا بهذه على (أفعُل) تنبيهاً على أنه الأصل، قال عمر بن أبي ربيعة:

١٨٢٧ -فلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وأُطْفِئَتْ مَصَابيحُ شَبَّتْ بالعِشَاءِ وأنْوُرُ[٢]

وأعين: كثير في كلام العرب، وجاء في التنزيل أيضاً، وقالوا: أعيان أيضاً، قال[٣]:

١٨٢٨ -ولكنَّما أمْضِي عليّ مُفَاضَةٌ دِلاَصٌ كأَعْيَانِ الجَرَادِ المُنَظَّمِ[٤]

«وصفة على: صِعَاب، وفُسولٍ، وأشياخٍ»

تكسير الصفة ضعيف؛ لأنها تجري مجرى الفعل في الاشتقاق والاحتياج إلى الموصوف احتياج الفعل إلى الفاعل، وكان القياس أن يجمع جمع السلامة؛ لأنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل، فـ (قائمون، وضاربون) يشبه يقومون ويضربون.

وقد يكسر لغلبة الاسمية.

وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفية، وقلَّ دخول التكسير فيها.

وإذا قلّ استعمالها مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها، وقوي التكسير.

---

(١) من (وفي الياء من فعال) إلى (وهو ثقيل) ساقط من: ع.

(٢) البيت في المقتضب ٢: ٢٠٥، والمخصص ١: ٥٣، ٣: ١٧، وشرح ابن يعيش ١٠: ١١، والخزانة ٢: ٤٢٢، ٣: ٤١٢، ٤: ٥٥٢.

(٣) هو «يزيد بن عبد المدان».

(٤) البيت في الكتاب ٢: ١٨٦، والمنصف ٣: ٢١، ٥١، والمقتضب ١: ١٣٢، ٢: ١٩٩، والمخصص ١٦: ٨٥، واللسان (عين). المفاضة: الدرع السابغة كأنها أفيضت على لابسها. والدلاص: الصقيلة البراقة. وشبهها بعيون الجراد في الدقة والزرقة وتقارب السرد. والمنظم: المجموع بعضه إلى بعض.

فإذا كانت الصفة على (فَعْل) كسّر على (فِعال) نحو: صعاد[١] وجماد. وعلى (فُعُول) كفُسول في فسل، وهو الرذل من الرجال.

وقد جاء على (فعل) أيضاً، قالوا: رجل كثُّ اللحية، وقوم كث، ورجل ثط للكوسج، وقوم ثط، وثوب سحل، وهو الأبيض، وثياب سحل، وفرس ورد، وخيل ورد. وهو قليل.

وربما قالوا: كِثَّاث، ووِرَادٌ، على القياس.

وقالوا: سمح وسمحاء، فجاؤوا به على معناه؛ لأنه في معنى اسم الفاعل، فجاء على عالم وعلماء، وصالح وصلحاء.

أو على (فعيل) نحو: كُرماء، وبُخلاء.

ولا يكسّر القليل على (أفعل) لأن الغرض من المجيء بأبنية القلة أن تضاف أسماء العدد إليها من نحو: ثلاثة أثواب، وخمسة أكلب، وأنت لا تضيف إلى الصفة لما تقدم في العدد.

وشذ قولهم: شيخ وأشياخ، وعبد وعبيد، وشِيخان، وضيفان، وشِيَخَة[٢]، ووُغدان، بضم الواو وكسرها.

وكذلك عبدان وعبدان.

وقد ذكرنا عبد وغيره في الاسم، لأن عبداً يجوز أن يجعل اسماً وأن يجعل صفة، من العبودية، وعِوَدَة في جمع عَوْد، وهو المسن من الإبل.

«و(فَعَلٌ) اسماً على أطلال، وأَجْبُلٍ، وجِمال، وأُسُود، وجيرة»

[٥٣٩] / (فَعَل) بفتح الفاء والعين، إن كان اسماً فقد اطرد جمعه على (أفعالٍ) نحو: أحجارٍ، وآساد، وأطلال، وأجبال.

---

(١) (صعاب) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٤.

وقد جاء في القلة على (أفعل) وهو قليل، قالوا: أجبل وأزمن. وقد أنشدنا شاهده في العدد.

وعصاً وأعصى كأدل، شبهوا فَعْلاً بفَعْل كما شبهوا فَعَلًا بفَعَل أو حملوا جبلاً على التل، وزمناً على الدهر، فجمعوهما جمعهما[1].

وأكثر ما يجيء في الكثرة على: فِعال، وفعولٍ، ونحو: جبالٍ، وحجار، وجمال وطلُولٍ، وذُكُورٍ، وأُسُودٍ.

وقد يدخلون الهاء عليها، فيقولون: ذكارة، وجِمالة، وحِجارة، وذكورة وأُسُودة.

وقد يجيء في القلة على (فِعْلَةٍ) كجيرةٍ وإخوةٍ.

وقالوا: أقلام، وأرسان، فلم يتجاوزوه، كما لم يتجاوزوا ألواحاً وأنواعاً وأجوازاً، وكما لم يتجاوزوا ذلك في المضاعف، فقالوا: لَبَبٌ وألباب، ومدد وأمداد وفَنَنٌ وأفنان.

«وشذ: حُملان، وَوِرْلاَن»

شذ تكسيره على (فُعلان) بضم الفاء، قالوا: حَمَل، وحُملان، وسَلَق وسُلْقان، وهو المطمئن من الأرض.

وعلى (فِعلان) بكسر الفاء، قالوا: برَق وبِرْقان، وهو الحمل، فارسيٌّ معرب.

وورْل ووِرْلاَنٌ، وهو دابة تشبه الضب.

وقالوا: أسد ووثن، وقيل: إنه مخفف من أسد، مضموم العين، وهو مقصور من أسود، كما أن أزراً في جمع إزار مقصور من أزور.

«وصفةً على حسانٍ وأَبْطَالٍ»

(فَعَل) إن كان صفة جمع بالواو والنون إن كان من ذوي العلم، نحو: حسنين، أو بالألف والتاء، نحو: حسنات.

---

(١) (فجمعوها جمعا) في: ع.

وقد يكسّر على (فِعَال) نحو: حسان، وسباط في سبط، وهو الشعر المسترسل، وقَطَاط في قَطَط، وهو الجعد من الشعر.

وعلى (أفعال) نحو: أبطال، وأعزاب، قال لبيد(١):

١٨٢٩ - تَهْدِي أمامَ الخيلِ كُلُّ طِمِرَّةٍ جَـرْدَاءَ مِثْـلِ هِـرَاوَةِ الأعْـزَابِ(٢)

«و(فَعِل) اسماً على أفخاذ، وأكبد، ووعول، ونمر»

(فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، إن كان اسماً فقد اطرد تكسيره على (أفعال) نحو: أنهار، وأوعال، وأفخاذ، وأكتاف، وأكباد.

وشذ قولهم: أكبد، شبهوه بفَعْل، وهو قليل؛ لأن هذا البناء أقل من (فَعَل) كما أن فَعَلاً أقل من فَعْل، والشيء إذا كثر في كلامهم توسعوا في جمعه، وإذا قَلَّ قَلَّ تصرفُهم.

وقالوا في الكثير: وعول، ونمور، ونُمُر على فُعُل.

أنشد الجوهريُّ(٣):

١٨٣٠ - فيها تماثيلُ أُسُودٌ ونُمُرْ(٤)

---

(١) ديوانه: ١٨ برواية (أوائِلَهُنَّ) في مكان (أمام الخيل).

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٢٥. تهدي أمام الخيل: تتقدمهن. طمرة: فرس مشرفة سريعة. هراوة الأعزاب: فرس كانت لعبد القيس، وكان العزب يستعيرها يتصيد عليها. وقيل: الهراوة: العصا، والأعزاب: الرعيان. والمعنى: أن الفرس صلبة شديدة، وقيل: مثل هراوة الأعزاب. والهراوة: الأتان، والأعزاب: الوحش العازبة، فكأنه شبه فرسه في قوتها بأتان وحشية.

(٣) الصحاح (نمر) ٢: ٨٣٧.

(٤) الرجز لحكيم بن معية الربعي. وهو في الكتاب ٢: ١٧٩، والمقتضب٢: ٢٠٣، والمقرب ٢: ١٠٨، ١٦٤، والمخصص ١١: ٧، والأشموني ٤: ٢٩٠، وشرح شواهد الشافية ٢٧٦، والعيني ٤: ٥٨٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٨، ١٠: ٩١، ٩٢، والتصريح ٢: ٣١٠، ٣٧٠، واللسان (عيل) ويروى (فيها عَيَايِلُ). يصف=

«وصفةً على أنكَادٍ وفِرَاحٍ وَوَجْعَى (١)»

(فَعِل) إن كان صفة جمع بالواو والنون إن كان لذوي العلم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥٢] و﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ﴾[الشعراء: ٥٦] وكسّروه على (أفعال) قالوا: نكد وأنكاد، حملوه على نظيره في الأسماء، وهو كبد، وأكباد.

والصفات قد تحمل على الأسماء لأنها أيضاً أسماء، وإن كانت صفات، ولهذا فإنك إذا احتجت إلى تكسير صفة في شعر ولم تعلم مذهب العرب في تكسيرها تكسّره تكسير الاسم الذي على بنائها (٢).

وفي غير الشعر تجمعه على التصحيح (٣)، وقالوا فرح وأفراح وفراح أيضاً.

أنشد أبو سعيد:

١٨٣١ - وُجوهُ الناسِ ماعُمِّرتَ بيضٌ طَلِيقَاتٌ وأنفُسُهُم فِراحُ(٤)

وقالوا: رجل وجع، وقوم وجاع، حملوه على حسان، ووجعى حملوه على قتلى وجرحى لأنها بلاء وآفة.

«و(فَعُل) اسماً على أعضاد، ورجالٍ»

(فَعُل) بفتح الفاء وضم العين، لم يتجاوزوا اسمه في القلة أفعالاً، كأعضاد وأعجاز، لأنه أقل من (فَعِل) كما أن فَعِلًا أقل من (فَعَل).

=فلاة كثيرة السباع. العيايِل (كما في رواية) جمع عيال كَشداد، وهو الذي يتمايل في مشيته لعباً وتبختراً. والأسود: بدل من العيايِل أو عطف بيان.

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٢٦.

(٢) أي: لأنها أسماء وإن كانت صفات.

(٣) أي: بالواو والنون والألف والتاء لا غير إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها فلا يعدل عنه.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٢٦

وقالوا: رجال وسباع، فلم يتجاوزوا فيهما (فعالاً) وهما لقليله وكثيره.

«وصفة على أيقاظ»

(فَعُل) إن كان اسماً ظن صفة، جمع بالواو والنون إن كان للآدميين نحو: يقظون، ونجدون. وجاء على (أفعال) وفي التنزيل: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[الكهف: ١٨] حملوه على أنكاد، لأن فَعِلاً وفُعُلاً قد كثرا في الكلمة الواحدة، نحو: حَذِر وحُذُر، ويَقِظ ويُقُظ وفَطِن وفُطُن.

«و(فِعْل) اسماً على أعدال، وأرجل، وذئاب، وقرود، وقردة»

(فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، إن كان اسماً فقد اطرد تكسيره في القلة على (أفعال) نحو: أحمال، وأعدال، وأغداق، وأضراس، وآبار، ونحي، وأنحاء، وزق وأزقاق.

وقالوا: ذئب وأذؤب، فلم يتجاوزوه في قليله، ورِجل و أرجُل، فلم يتجاوزوه في القليل و الكثير، وفي التنزيل: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[المائدة: ٦] وقطع وأقطع، وهو نصل قصير عريض للسهم، وجرو وأجْر. وهذا قليل يسمع ولا يقاس عليه.

وقالوا: قرد وقُرود وقِرَدة، فلم يتجاوزوهما في القليل والكثير.

وقالوا ثلاثة قردة، كأنهم استغنوا بقردة عن أقراد، وحسل وحسلة، وهو ولد الضب.

/ وأكثر ما يجيء في الكثرة على (فعال) و(فعول) كبئار وزقاق وذئاب ولصوص وقدور وضروس. [٥٤٠]

وشذ: ضريس، كما شذ: كليب، ونقير.

وقد كَسَّروه على (فُعلان) بضم الفاء، كذؤبان، وصُرمان، وصُنوان، وقُنوان، وقد يكسران.

«وصفة على: أجلاف»

(فِعْل) إن كان صفة جمع بالواو والنون إن كان للآدميين، نحو: جلفون، ونضوون.

وقالوا: رجل صِنْع، للحاذق بالأمور، وقوم صِنْعون، ولم يتجاوزوه، وقد قالوا: أجلاف وأنضاء.

وعن أبي زيد(١): خِلْو، وأخلاء، جعلوا (أفعالا) فيها بدلاً من فعول، وفعال، ولذلك لا يجيء معها، فلا يقال: جلوف ولا جلاف، وقد يقال:أجلُف، بالضم أجروه مجرى الأسماء كأذؤب.

والجلف من قولهم (٢): أعرابيٌّ جِلْفٌ، أي: جافٍ، وأصله من أجْلافِ الشاة، وهي المسلوخةُ بلا رأسٍ ولا قوائمَ ولا بطن.

وقال أبو عبيدة: أصلُ الجِلْفِ الدنُّ الفارغ. والمسلوخُ إذا أُخْرِجَ بطنُه جِلْفٌ أيضاً.

وقال أبو عمرو: الجِلْف: كُلُّ ظرفٍ ووعاءٍ، وجمعُه جُلُوفٌ.

«و(فِعَل) اسماً على أضلاع، وأضلع، وضلوع»

(فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين، اطرد تكسير اسمه على (أفعال) قالوا: ضلع وأضلاع، وإرم وآرام، وهي حجارة تنصب علماً في المفازة، وعنب وأعناب.

وقالوا:أضلع شبهوه بزمن لأنه ليس بينهما إلا كسر الأول، أو حملوه على أعظم لأنه عظم، أو جمعوه على لغة مَنْ قال: ضِلْع، بسكون اللام، أوردها ابن السكيت (٣) فيكون كأرجل.

وقالوا في كثيره: ضلوع وأروم، وإن كان صفة لم يسمع فيه التكسير لقلته.

وقالوا: قوم عديّ، ومكان سويّ، ولم يجمعا.

«و (فِعِل) اسماً على آبال»

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٢٥.

(٢) الصحاح (جلف) ٤: ١٣٣٨.

(٣) انظر إصلاح المنطق ٩٨.

(فِعِل) بكسر الفاء والعين، قليل في الأسماء والصفات.

قالوا في الاسم: إِبِل، وآبال، وإِطِل وآطال، وهو الخاصرة [١]، ولم يتجاوزوهما لقلته.

وفي الصفة: امرأةٌ بِلِزٌ، أي: مسنة، ونساء بلزات [٢].

«و (فُعْل) اسماً على أبراد، وبروج، وخِفاف»

(فُعْل) بضم الفاء وسكون العين، واطرد جمعه اسماً في القلة على (أفعال) نحو: أبراد، وأقفال، وأبراج، وأجناد، وأعواد.

وفي الكثرة على (فعول، وفعال) إلا أن فعالاً في المضاعف أكثر، وفعولاً في غيره، وذلك نحو: برود، وجنود، وبروج، وفي التنزيل: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾[البروج: ١] و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ﴾[البروج: ١٧] وعُش وعِشاش، وخُف وخِفاف، وقف وقفاف، وهو ما ارتفع من الأرض، وقرط وقراط.

وقالوا: جزء وأجزاء، وشغر وأشغار، وركن وأركان، فلم يتجاوزوه في القليل والكثير. قاله أبو علي، وقد جاء في الشعر:

١٨٣٢ -وزَحْمُ رُكْنَيكَ شِدَادَ الأَرْكُنِ [٣]

وكسّروا حرفًا منه على (فعل) فقالوا: الفلك للواحد والجمع؛ لأن فُعْلاً يكون جمعًا لفَعَل كأُسْد وفُعْل وفَعَل يشتركان في أفْعال، نحو: أصلاب، وآساد، فشورك بينهما في هذا الضرب من الجمع، فالفلك إذا أريد به الواحد كان بمنزلة قُفْل، وإذا أريد به الجمع كان

---

(١) انظر الصحاح (أطل) ٤: ١٦٢٣.

(٢) قال الجوهري في الصحاح (بلز) ٢: ٨٦٢ " قال ثعلب: لم يأتِ من الصفات على فِعِل إلا حرفان: «امرأةٌ بِلِزٌ، وأتانٌ إبِدٌ».

(٣) الرجز لرؤبة، وهو في ديوانه: ١٦٤ والكتاب ٢: ١٨١، والمقرب ٢: ١٠٩.

بمنزلة أُسد، وكثر توسعهم في هذا البناء، لكثرته في كلامهم.

«وصفةً على أَحْرَار»

(فُعَل) تجمع صفته، وهو قليل، بالواو والنون إن كان للآدميين، كقولك: حلوون، ومرون، وقالوا: رجل جد، لذي الحظ، ورجال جُدُّون، ولم يتجاوزوا فيه الواو والنون، وقالوا: أمرار، وأحرار، حملوه على أجلاف.

«و(فُعَل) اسماً على أرطاب وجرذان»

(فُعَل) بضم الفاء وفتح العين، إن كان اسماً فقد جاء في القليل على (أفعال) نحو: رُطَب وأَرْطَاب، ورُبع وأرباع، وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع.

وفى الكسر على (فِعْلان) بكسر الفاء، نحو: جرذ، وجرذان، وهو نوع من كبار الفار، ونُغَر ونغران، وهو العصفور الصغير، وصرد وصردان، وهو طائر، وجُعَل وجعلان، وهو حشرة معروفة.

وقد جاء منه اسمان على (فِعال) بكسر الفاء، قالوا: ربع ورباع ورطب ورطاب.

حملوا ربعاً على جمل، ورطباً على تمر، لأنهما جمل وتمر، فكسروهما تكسيرهما.

وإن كان صفة نحو: ختع وسُكَع، فإنه يجمع للآدميين بالواو والنون، نحو: ختعين وسكعين.

«و(فُعُل) اسماً على أعناق»

(فُعُل) بضم الفاء والعين، اطرد تكسير اسمه على أفعال، نحو: أعناق، وآذان، وأطناب في جمع طنب.

والعامة تقول: طَنَب، بالفتح، وإنما الطنب الاعوجاج، وقالوا: طنبة أيضاً، وهو قليل.

وأما الصفة فتجمع مع قلته بالواو والنون للآدميين، تقول: رجل شُلُل للخفيف في

الحاجة، ورجال شُلُلون، وقالوا للذي الجنابة: جنب للواحد والتثنية والجمع.

وفي التنزيل: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾[المائدة: ٦] ومنهم من يقول: جنبان، وأجناب.

/ «وما لحقته(١) التاء من الثلاثي المجرد اسماً، على قِصاع، ورِقاب، وبِرام، ولِقاح وبُدور، وخِيَم، ونُوَب، ونُوَق، وأَنْيُق، وبُدْن، وتِيَر، وسِدَر، وأَنْعُم، وغُرَف، وتُخَم» [٥٤١]

ما لحقته التاء من الثلاثي المجرد له ستة أبنية:

الأول: (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين، فجمع قلته بالألف والتاء، نحو: قصعات، وجفنات، وصحفات.

والكثيرة على (فِعال) بكسر الفاء، نحو: قصاع، وجفان، وصحاف. هذا هو الأكثر، قال:

١٨٣٣ -جَفْأً على الرُّغفان في الجِفانِ(٢)

وقد يجيء على (فُعول) نحو بدرة وبدور، والبدرة: قربة صغيرة للبن، والبدرة عشرة آلاف درهم، وعين بدرة، أي: ساهرة. وقيل: البدرة الكاملة، ونحو: مؤون في جمع مأنة، وهو أسفل البطن.

أدخلوا فعولاً على فعالٍ؛ لأنهما أختان، كما دخلت عليهما في جمع (فَعْل) نحو: فلس وفلوس، إلا أن (فعولاً) في جمع (فَعْلة) قليل، وفي جمع (فَعْل) كثير؛ لأن فَعْلاً أخف من (فَعْلة) وأكثر استعمالاً، وأكثر تصرفاً.

والمعتل المضاعف في ذلك كالصحيح، قالوا: ضيعة وضيعات وضياع، وروضة وروضات ورياض، وظبية وظبيات وظباء، وركوة وركوات وركاء.

وربما كسَّروه على (فُعَل) نحو: نُوَب، وجُوَن، ومنه: قُرًى، وليس ذلك بقياس

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٢١.

(٢) انظر الرجز في الصحاح واللسان (جفأ) يقال: جفأتُ القدر. إذا كفأتَها أو أَمَلْتَهَا فصببت ما فيها.

مطّرد، وإنما هو محمول على (فعله) كغرف وظلم.

وأما (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين، نحو: خِيَم، وهِضَب، فهو مقصور من خيام وهضاب.

الثاني: (فَعَلة) بفتح الفاء والعين، فتجمع في القلة بالألف والتاء، وفي الكثرة على (فِعَال) نحو: رقبات ورقاب، ورحبات ورحاب، في جمع رحبة، بتحريك الحاء، وهي ساحة المسجد وغيره.

وحكى أبو زيد [١]: رحْبة بالسكون، وجاء في شعر أبي تمام الرحب فقال:

١٨٣٤ – جَرَى لَهَا الفَأْلُ بَرْحًى يَوْمَ أَنْقِرَةٍ ... إِذْ غُودِرَتْ وَحْشَةَ الساحات والرَّحَبِ [٢]

وهو على حذف الألف، والمعتل كذلك، قالوا: ناقة، وناقات، ونياق.

وربما كسّروه على (فُعْل) قالوا: نوق، وقارة، وقُوْر، وهي الأكمة. قال الراجز [٣]:

١٨٣٥ – هل تَعْرِفُ الدارَ بذات القُورْ ... قد دَرَسَتْ غيرَ رمادٍ مَكْفُور [٤]

ومثله من الصحيح: بدنة، وبُدْن، وخشبة، وخُشْب، وفي التنزيل: ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ [٥]﴾ [الحج: ٣٦] و﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [٦] [المنافقون: ٤] قرئ بالإسكان والضم، وليس ذلك بالأصل، وإنما (فُعْل) مخفف من (فُعُل) مقصور من (فعول).

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٢٢.

(٢) ديوان أبي تمام ١: ٥٠.

(٣) هو منظور بن مَرْثَدٍ الأسدي.

(٤) الرجز في النوادر ٢٣٦، والمنصف ١: ٢٨٩، والمخصص ٦: ٧٨، واللسان (روح، كفر).

(٥) عن الحسن (والبُدُن) بضم الدال، وهي الأصل والجمهور بسكونها. انظر الإتحاف: ٣١٥.

(٦) قرأ بسكون الشين قنبل بخلفه، وأبو عمرو والكسائي.

وقيل: التخفيف في بدن أحسن؛ لأن أصله الصفة، لأنه من البدن، وهو السمن، والنعت ثقيل، فالتخفيف فيه أقوى من التخفيف في الاسم، وكسّرت أيضاً على (فِعَل) قالوا: بدرة وبدر، وقامة وقيم، وتارة وتير، قال:

١٨٣٦ -يَقُوم تاراتٍ ويَمْشِي تِيَرَا [١]

وهو مقصور من (فعال) ويدل عليه قلب الواو ياء، كما في: سباط، وحياض.

ولو كان أصلاً لصحت فيه الواو كما صحت في عودة.

وقالوا في جمع ناقة: أَوْنَق وأَنْوُق وأَيْنُق وأَيَانق.

وأما المعتل اللام فأكثر ما يجيء جمعه كجمع الأجناس، كقناة وقناً، وقطاة وقطاً، أو جمع السلامة بالألف والتاء، نحو: قنوات، وقطوات، وحصيات.

وقد يجيء على (فِعال) نحو: أضاة، وإضاء، وأمة، وإماء، وعلى (فعول) نحو: صفاة وصُفِيّ، ودواة ودُوِيّ[٢] والمضاعف حكمه حكم الصحيح.

الثالث: (فَعِلة) بفتح الفاء وكسر العين، فجمعه في القلة بالألف والتاء، ويكسر في الكثير على (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين، نحو مِعَد، ونِعَم، وليس ذلك بقياس، ولكنهم يقولون: مِعْدة ونِعْمة، بكسر الفاء وسكون العين، فتصير كخرقة وكسرة، فتكسّره تكسيره.

الرابع: (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين، فتجمع في القلة بالألف والتاء، وفي الكثير على (فِعَل) كِسدَر وكسر، وقِدَّة. وقِدَّات، وقِدَد، وعِدّة وعدَّات وعدد، وفي

---

(١) الرجز في الكتاب ٢: ١٨٨، وشرح ابن يعيش ٥: ٢٢، واللسان (تور) يقوم: يثبت قائمًا دون مشي.

(٢) وفي الصحاح (دوى) ٦: ٢٣٤٣: «والدَّوَاة، ما يكتب منه، والجمع دَوَي، مثل نَوَاةٍ ونَوىً، ودُوِيٌّ أيضاً على فُعُول جمع الجمع، مثل صَفَاةٍ وصفاً، وصُفِيّ».

وفي الصحاح (صفا) ٦: ٢٤٠١ «والصفاةُ: صخرة ملساء، والجمع صَفَا، مقصور، وأصْفَاءٌ، وصُفِيٌّ على فُعُول».

التنزيل: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١].

وقالت زوجة سالم بن قُحْفَان (١):

١٨٣٧ – فأَعْطِ وَلاَ تَبْخَلْ إِذَا جَاءَ سائلٌ فَعِنْدِي لَهَا عُقْلٌ وقد زاحَتِ العِلَلْ (٢)

وكذلك المعتل اللام نحو: لحية، ولحىً، ورشوة، ورِشًى، وقد يضم أولهما، قال:

١٨٣٨ – هَذَا سُراقَةُ للقُرْآن يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ (٣)

ويحتمل أن يكون المضموم جمع رُشوة بالضم، استغنوا به عن جمع رَشوة.

وقد يقولون: ثلاث كسر، فيوقعونه على القليل كما قالوا: ثلاث غرف.

قال سيبويه: ويجمع على فِعال، لقحة ولقاح، وهي الناقة الحلوبة (٤).

وقَلّ جمعه على (أفعل) كأنعم.

وقالوا في المعتل العين: قيمات وديمات، وقيم وديم.

وأما (أشُدّ) وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين، ففيه ثلاثة أقوال (٥):

قيل: إنه جمع شَدّ، مثل: كف، وأكف.

---

(١) قال البغدادي في خزانته ٤: ٤٩ «وسالم بن قُحْفان، بضم القاف وسكون المهملة بعدها فاء لم أقف له على خبر، ولا على زوجته ليلى»، وانظر شرح المرزوقي للحماسة ١٥٨١.

(٢) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٤: ١٧٢٧، وهامش شرح ابن يعيش ٧: ١٠٩ والخزانة ٤: ٤٩. العُقُل: من جِهَتي مَعدّة، والعللُ معى مرتفعة.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٣٧، والمقرب ١: ١١٥، والخزانة ١: ٢٢٧، ٢: ٣٨٣، ٣: ٥٧٢، ٦٤٩، ٤: ١٧٠، والتصريح (نائب المفعول المطلق). سراقة: رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشا وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٢٤.

(٥) انظر القاموس (شَدّ).

وقيل: إنه جمع شِدّة، مثل نعمة وأنعم. وهو قول أبي علي.

وقيل: إنه اسم مفرد على (أفعل) كآجر، وآنك، وهو الرصاص، وفي الحديث: «من استمع إلى قينة صُب في أُذُنه الآنك»(١).

[٥٤٢] / الخامس: (فُعْلة) بضم الفاء وسكون العين، فتجمع في القلة بالألف و التاء، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[الحجرات: ٤] و ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[النور: ٤] وفي الكثرة على (فُعَل) نحو: ركب، وظلم، وغرف، و في التنزيل: ﴿وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾[الزمر: ١٦] (٢) وقد يجيء في المضاعف على (فِعال) نحو: حباب، وقباب.

وقالوا في غير المضاعف: بُرْمة وبِرَام، وفُقْرة وفِقَار، وبرقة وبِراق، وشبهوه بقصعة وقصاع.

وفيما اعتلت عينه: دولة، ودولات، ودول.

وفى المعتل اللام: خطوة، وخطوات، وخُطى، وعُروة وعروات وعُرى.

وقالوا: كلية، وكُلًى، ومدية ومدًى.

ولا يكادون يجمعونه بالتاء لما يلزم من ضم العين ووقوع التاء بعده، فإنه ثقيل، واجتزؤوا ببناء الكثرة عنه. وقالوا: ثلاث غرف وركب، كما قالوا: ثلاثة قردة.

وكذلك المضاعف، قالوا: سرة وسرات وسرر، ومدة ومدات ومدد.

وذكر الزمخشري(٣) في المفصل حجوزًا، بالزاى، جمع حجزة، وهي معقد الأزرار، كما جاء في حديث عائشة – رضي الله عنها – وذكرت نساء الأنصار فأثنت عليهن، وقالت: لما

---

(١) ذكره ابن عساكر في تاريخه عن أنس – رضي الله عنه – ورمز السيوطي لضعفه.

قال الزمخشري: القينة عند العرب الأمة، والقين: العبد. انظر الجامع الصغير للسيوطى (حرف الميم).

(٢) والآية بتمامها «لهم من فوقهم ظُلَلٌ مِنَ النار ومن تحتهم ظُلَلٌ».

(٣) انظر المفصل ١٩١.

نزلت سورة النور عمدن إلى حجوز مناطقهن فشققنها فاتخذن منها خُـمُرًا[١].

قال الزمخشري في الفائق: واحد الحجوز: حِجز بكسر الحاء، وهو بمعنى الحجزة، ويجوز أن يكون واحدها: حجزة، على تقدير إسقاطها التاء، كبرج وبروج.

وقد روى كثير من الناس لفظ المفصل (حجور) بالراء، فكأنه تصحيف، لأنه إن جعل جمع الأنثى من الخيل فهي حجر، بلاهاء، وإن جعل جمع حجرة، وهي التي تحتجر للإبل، وحجرة الدار، فجمعها: حجرات، وحُجَر كغُرَف، وإنما الحجور جمع حجر الإنسان، من قولهم: هو في حجر فلان، بفتح الحاء و كسرها، أي: في كنفه ومَنَعَتِه، وفي التنزيل: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾[النساء: ٢٣].

السادس: (فُعَلة) بضم الفاء وفتح العين، وتكسيره في الكثرة على (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين، نحو: تخم، وتهم، أجروه مجرى (فُعْلة) كغرفة وظلمة، وليس تخم كرطب، لأن رطباً اسم جنس، كتمر، ولهذا لو صغرته لقلت: رُطَيْب، ولو صغرت تخماً لقلت: تُخَيْمات، بالردّ إلى الواحد، وجمعه بالتاء.

وتقول: هذا رطب، فتذكر، وهذه تخم، فتؤنث.

«والصفة تجمع بالألف والتاء، ولا تكسّر»

لما تقدم أن الباب في الصفة جمع السلامة، وأن التكسير فيها خلاف الأصل.

وإذا بعد التكسير في المذكر كان في المؤنث أبعد، لأن المؤنث يزيده، شبهاً بالفعل، ولذلك كان من الأسباب المانعة للصرف.

فإذاً الوجه في جميع ما كان مؤنثاً بالتاء من الأسماء الثلاثية، نحو: عَبْلة، وحَذِرة، وعِلجة، وحُلْوة، ويَقُظة، أن تجمع بالألف والتاء، فيقال: عَبْلات وحذرات وعلجات وحلوات ويَقُظات.

---

(١) انظر تفسير ابن كثير، سورة النور عند تفسير «وليضربن بخمرهن على جيوبهن» ٣: ٢٨٤، والدر المنثور ٥: ٤٢.

«إلا (فَعْلة) فإنه كسّر على (فِعال) كِعَبال»

الاستثناء ليس عائداً إلى قوله: تجمع بالألف والتاء، فإن (فَعْلة) أيضًا تجمع بالألف والتاء، نحو: عبلات، وجعدات، وكمشات، يقال: رجل كمش، وامرأة كَمْشَةٌ[١]، بمعنى الماضي السريع، لكنه عائد إلى قوله: ولا تكسّر، أي: أن (فَعْلة) مع أنها تجمع بالألف والتاء تكسّر أيضاً على (فِعال) نحو: عبال، وجعاد، وكماش، كأنه لكثرة (فَعْلة) تصرفوا فيها على نحو من تصرفهم في (فَعْل) واستويا في (فِعال) إذا كانا صفتين، نحو: صعب، وصعاب، كما استويا فيه في الاسم، نحو: كلب و كلاب، وجمرة و جمار. ولم يتجاوزوا (فِعالاً) في (فَعْلة) لأن التكسير لا يتمكن في الصفة تمكنه في الاسم.

«وشذ: علج في جمع علجة»

قال سيبويه[٢]: قالوا: عِلْجة، وعِلَج، فجعلوها كالأسماء حيث قالوا: أعلاج يعني أنهم استعملوه استعمال الأسماء فجمعوه جمعها على (أفعال) فقالوا: علج، وأعلاج، كما قالوا: جذع، وأجذاع، فلذلك جمعوه في المؤنث على علج، كما قالوا: قربة، وقرب، وكسرة وكسر، وإبرة وإبر. قال جرير[٣]:

١٨٣٩ - ولدَ الفرزدقَ والصعاصعَ كلهم ... عِلَجٌ كأن بُظُورَهُنَّ مَقَالِ

وقد جاء غير ذلك على الشذوذ.

ذكر الجرميّ: أنهم قالوا: ناقة نِضْوَةٌ، وهي المهزولة، ونِقْضَة، وهي التي أنضاها السفر، ونوق أَنْضَاء، وأَنْقَاضٌ[٤]، وامرأة لصة، ونساء لصوص.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٠٤.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٥، وشرح ابن يعيش ٥: ٢٨.

(٣) هو في تذييل ديوان ٢: ٩٦١ نقلًا عن النقائض.

(٤) وفي الكتاب ٢: ٢١١: «امرأة حَيَّةٌ وأَحْيَاءٌ، ونِضْوَةٌ وأَنْضَاءٌ، ونِقْضَةٌ وأَنْقَاض، كأنك كَسَّرت نِقْضاً؛ لأنك إذا كَسَّرت فكأن الحرف لا هاءَ فيه».

«و(فَعال) اسماً على أزمنة، وقذل، وغزلان، وعنوق، وشَمائل[(١)]»

(فَعال) بفتح الفاء اطّرد في تكسير اسمه في القلة (أفْعِلة) نحو: زمان، وأزمنة، وفدان وأفدنة،وقَذَال وأقذلة، وهو مؤخر الرأس، ومَعْقِدُ العِذَار من الفَرَس[(٢)]، وجواب وأجوبة.

وحكى الجوهريّ[(٣)]: غَزَال وغِزْلَة، وهو غريب.

وجاء في الكثرة على (فُعل، وفعلان) نحو: فُدُنٌ وقُذُل[(٤)].

ويجوز فيها التخفيف. وغزلان، ولا يتجاوزون بالمعتل (أفعلة) نحو: قضاء، وأقضية وعطاء وأعطية / لأنهم لو بنوه على (فُعُل) فقالوا: قضى، مثلاً، للزم وقوع الضمة [٥٤٣] قبل حرف العلة، وعلى (فعول) نحو: عناق وعنوق.

وحكى الجوهريُّ[(٥)]: في شِمال الريح: شمائل، على غير قياس، كأنهم جعلوه من ذوات الأربعة بالزيادة التي فيه، فصار كقَماطر.

«وصفة على صُنُع، وجناء، ونُوْرٍ»

لصفته ثلاثة أمثلة من التكسير:

(فُعُل) يقال: امرأة صَنَاعٌ، وصَنَاعُ اليدين[(٦)]، أي حاذقةٌ ماهرة بالعمل، وخلافها الخرقاء، ونسوة صنع[(٧)]، وناقة جماد، أي: لا لبن لها، وأرض جماد، أي: لم يصبها مطر،

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٩٤.

(٢) انظر الصحاح (قذل) ٥: ١٨٠٠.

(٣) انظر الصحاح (غزل) ٥: ١٧٨١.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٩٣.

(٥) انظر الصحاح (شمل) ٥: ١٧٤٠.

(٦) انظر الصحاح (صنع) ٣: ١٢٤٦.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٢٧.

وسنة جماد، أي: مجدبة، الجمع: جُمُد، شبهوه بفعول، نحو: صَبُور وصُبُر [١]؛ لأنه نظيره في الصفة والعدة، والامتناع من تاء التأنيث. و(فُعَلاء) نحو: جبان وجبناء.

قال سيبويه [٢]: شبهوه بفعِيل نحو: بخيل، وبخلاء، لأنه مثله في الصفة والزيادة، أي في زيادة حرف اللين. وحكى عن سيبويه [٣]: رجل جَبَان، وامرأة جبانة، فعلى هذا يجوز جمعه بالواو والنون، في المذكر لمن يعقل، وبالألف والتاء في غيره.

وقالوا في المعتل [٤]: نَوَارٌ ونُورٌ، وجَوَادٌ وجُودُ، وعَوَانٌ وعُونُ، وأصله التثقيل، وإنما سكنوه تخفيفاً لثقل الضمة على حرف العلة، يقال: امرأة نَوَار، أي عفيفة نافرة عن القبيح من النور، وهو النفار.

والجواد الرجل الكريم، مأخوذ من الجَوْدِ، وهو المطر الغزير [٥]، والعَوَان النَّصَف [٦]، يقال: امرأة عوان، وبقرة عوان، أي: نصف في سنها.

«و(فُعال) اسمًا على أغربة، وغِلمة، وقِرَد، وغلمان، وذقان»

و(فُعال) بضم الفاء، إذا كان اسماً جمع في القليل على (أفعلة) قالوا: غراب وأغربة، وبغاث وأبغثة، وخراج و أخرجة، وحوار وأحورة، وهو ولد الناقة. أنشد أبو علي:

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٧.

(٣) وفي الكتاب ٢: ٢٠٩ «وتقول: رَجُلٌ جَبَانٌ، وقوم جُبَنَاء، شَبَّهُوهُ بفَعِيل، لأنه مثلهُ في الصفة والزنة والزيادة» وفي الكتاب أيضًا ٢: ٢١٠. وقالوا أيضاً: «امرأة مسكين فقاسوه على امرأة جَبانٍ» وفي القاموس (الجبن) ٤: ٢٠٨ «وهي جَبَانٌ وجَبَانةٌ وجبينٌ».

(٤) انظر الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٥) انظر الصحاح (جود) ١: ٤٥٨.

(٦) انظر الصحاح (عون) ٦: ٢١٦٨.

١٨٤٠ - من فَوقِهِ أَنْسُرٌ بيض وأَغْرِبَةٌ وتَحْتَــهُ أَعْنُــزٌ كُلْــفٌ وأَتْيَــاسُ[١]

وشذ في قليله (فِعْلة) كغلمة، ولم يقولوا: أغلمة.

وفي الكثير على (فعل) قالوا: قُراد وقَرَد، وهو صغار الحَلَم[٢].

وحكى الصيمري[٣]: غُراب، وغُرُب، وهو غريب.

وعلى (فِعلان) بكسر الفاء، قالوا: غلمان، وغربان، وبغثان، وجيران.

وعلى (فُعْلان) بالضم، نحو: زقاق، وزقان.

«وصفة على شجعة، وشجعاء، وشُجْعان، وشِجْعان»

جمعوا صفته في القلة على (فِعْلة) قالوا: شجاع وشِجعة.

وعلى (فُعَلاء) نحو: شجاع، وشجعاء، شبهوه بـ(فعيل) نحو: كريم، وكرماء.

وعلى (فُعلان، وفِعلان) بضم الفاء وكسرها، قالوا: شُجعان وشِجعان.

«و(فِعال) اسماً على أحمرة، وحمر، وصيران، وشمائل»

(فِعال) بكسر الفاء، اطرد في جمع اسمه في القليل (أفعلة) قالوا: حمار وأحمرة، وفراش وأفرشة.

والكثير على (فُعُل) نحو حمر وفرش وكتب.

---

(١) هذا البيت من قصيدة نسبها السكري لأبي ذؤيب، وعزاها أبو نصر لمالك بن خالد الخُنَاعي، وهو في شرح السكري ١: ٢٢٨، وديوان الهذليين ٣: ٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٩٠ ويروى (أنسر سود). يريد أن فوقَه نسوراً وغِرباناً محلِّقةً في السماء. وتحته: في بعض الجبل أُرْوِيّات وأتياس من الوُعول، وهو فوقها في قُلّته. الكَلَف: سواد تَخْلِطُه حُمرةٌ كلون المُقْلِ، السواد فيه أكثر.

(٢) القراد: صغار الحيوان. الحَلَم: أنثى القراد.

(٣) قال في التبصرة (باب جمع التكسير - باب جمع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً): وقد جاء غُرُب في جمع غراب، مثل: «حُمُر في جمعِ حمار. لم يذكره سيبويه» وسيبويه في الكتاب ٢: ١٩٣ ذكر جمع غُراب «أَغْرِبة، وغِرْبان».

وفى التنزيل: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ﴾[البقرة: ٢٨٥] و﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ﴾[المدثر: ٥٠] وقرىء ﴿مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ﴾(١)[الحشر: ١٤].

وكل ما جاء على (فُعُل) فلغة أهل الحجاز التثقيل، وهو الأصل، ولغة بني تميم التخفيف، قال:

١٨٤١ – قوم إذا نبت الربيع لهم ... يتناهقون تناهق الحُمْرِ(٢)

فإن كان عينه ياء، نحو: عِيان، وهو حديدة يكون في متاع الفدان.

قلت: على لغة أهل الحجاز: عُيُن، وفي لغة بني تميم: عِين، بكسر العين، لتسلم الياء، وإن كان واواً اتفقوا على إسكانها، نحو: خوان، وخون لثقل الضمة على الواو، مع أن قبلها مضموم، وقد يحرك في الشعر ضرورة، كقوله(٣):

١٨٤٢ – أغَرُّ الثَّنايا أحَمُّ اللِّثات ... تمنحه سُوُكُ الإسْحِلِ(٤)

وتقول في مضاعفه جلال وأجله، وأصله: أجللة، فلزموا الإدغام.

ولا يتجاوزون (أفعلة) حذاراً من التضعيف في (فُعُل)،

وأما رداء ورشاء، وهو الحبل، ونحوهما. مما لامه حرف علة فلا يتجاوزون به (أفعلة) نحو: أردية، وأرشية، قال(٥):

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (أو من وراء جدارٍ) بألف على الإفراد. وقرأ باقي السبعة (جُدُر) على الجمع. انظر السبعة ٦٣٢، والإتحاف ٤١٣.

(٢) البيت في الخصائص ١: ٣٨، والمخصص ١: ١٧٩. والكلام كناية عن الخصب.

(٣) هو عبدالرحمن بن حسان، كما في اللسان.

(٤) البيت في المنصف ١: ٣٣٨، وشرح ابن يعيش ١٠: ٨٤، والعيني ٤: ٥٣٠، والأشموني ٤: ١٣٠، والمخصص ١١: ١٩٢، واللسان (سوك) أغر: أبيض، والثنايا جمع ثنية: وهي الأسنان الأربعة التي تليها الرباعيات. أحم، الحمة: لون بين الدهمة والكمتة. واللثات جمع لثة، والسُّوُك: جمع سواك. والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك.

(٥) هو سحيم بن وثيل اليربوعي، كما في اللسان (نجا).

١٨٤٣ -واضطَرَبَ القوْم اضطرابَ الأَرْشِيَة(١)

لأنهم لو جمعوه على (فُعُل) للزم توالي الضمتين قبل حرف العلة وقد جمعوه أيضاً على فعلان، قالوا: صوار وصيران، والصوار: القطيع من البقر، ووعاء المسك، وجمعها الشاعر فقال:

١٨٤٤ - إذَا لاَحَ الصَّوارُ ذكَرْتُ لَيْلَى   واذْكُرُهَا إذَا نَفَحَ الصِّوارُ (٢)

وحكى الجوهري(٣) في شمال اليد: شمائل، على غير قياس، كما تقدم.

«وصفة على كُنُز، وهجان، وهجائن»

لصفته ثلاثة أمثلة:

(فُعُل) قالوا: ناقة كِناز، أي: مكتنزة اللحم(٤)، ودلاث أي: سريعة. ونوق كنز، ودلث.

/ و(فِعال) قالوا: ناقة هجان، أي: بيضاء، وناقتان هجان. والفرق حكمي لا لفظي، فإذا جرى على الواحد فألفه كألف كتاب للمد، وكسرته ككسرته، وإذا جرى على الجمع فألفه كألف كرام للجمع، وكسرته ككسرته. [٥٤٤]

---

(١) الرجز في شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٦٥٦، والمغني ٢: ٦٤٨، وحاشية يس ٢: ٣٠٤، واللسان (نجا)، اضطراب القوم: أي: أخذهم القيامُ والقعود، وفارقهم القَرَارُ والهُدُوّ. فأقبل بعضهم يمشي إلى بعض، متعاونين في التهيؤ والارتحال، ومتساعدين على التيسُّر للانتقال. فشبه مَيَلاَنَهُم بميلِ الأرشِيَة عند الاستقاء عليها من الآبار البعيدة القَعْر، ومَيَلاَنِها.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٤٢، واللسان (صور).

(٣) انظر الصحاح (شمل) ٥: ١٧٤٠.

(٤) وفي الكتاب ٢: ٢٠٩ «وأما (فِعَالٌ) فبمنزلة فَعِال.ألا ترى أنك تقول: ناقة كِنَاز اللحمِ، وتقول للجمل العظيم: جَمَلٌ كِنَازٌ، ويقولون: كُنُزٌ. وقالوا: رجلٌ لِكَاكُ اللحمِ. وسمعنا العرب يقولون للعظيم كِنَازٌ. فإذا جمعت قلت: كُنُزٌ ولُكُكٌ».

وكذلك قالوا: دِرْع دِلاَصٌ، وهو البراق، ودروع دِلاَص (١).

و(فعائل) قالوا: ناقة هِجان، وناقتان هجانان، ونوق هَجَائن.

وشِمال، والجمع: شمائل. وقيل: إن شمالاً يكون واحداً وجمعاً. قال عبد يَغُوث الحارِثِيّ، ويقال: إنه لجرير:

١٨٤٥ - أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الملامةَ نَفْعُها   قليلٌ، وما لَومِي أخِي مِنْ شِمَاليا(٢)

أراد من شمائلي فعلت.

«و (فعيل) اسماً على أرغفة، وصبية، وأيمان، ورغف، ورغفان، وظلمان، وفصال، وأقائل، وأنصباء»

(فعيل) يكسر اسماً في أدنى العدد على (أفعلة) كفعال، وفعال، لأنهن أخوات في المزيد والحركات والسكون، قالوا: رغيف وأرغفة، وجريب وأجربة، وقفيز، وأقفزة.

وربما كسّر في القلة على (فعلة) قالوا: صبية، كما قالوا: غلمة، وعلى (أفعال) نحو: يمين وأيمان، كأنهم حذفوا الزائد، وكسّروا ذوات الثلاثة. فإذا جاوزت أقل العدد كسّر على (فُعُل) نحو: رغيف ورغف، وكثيب وكثب، وقضيب وقضب، وسرير وسرر.

ومنهم من يفتح الراء الأولى، كراهة التضعيف، والضم على (فُعلان) كرغفان، وعلى (فِعلان) كظليم وظلمان، وهو النعامة الذكر، وعريض وعرضان، وهو التيس، كأنهم شبهوه بفعال، وكسّروه تكسيره، نحو: غراب وغربان.

وجاء في قضبان وكثبان، الضم والكسر. هذا بابه، وعليه قياس ما جهل أمرُه، وما عدا ذلك فشاذ لا يقاس عليه.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٢) انظر المقتضب ٢: ٢٠٦، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٧٦٧، وأمالي القالي ٣: ١٣٢، والاقتضاب ٣٢٢، وشرح ابن يعيش ٥: ٥٠، والمخصص ١٦: ١٥٣، وشرح شواهد الشافية ١٣٥، واللسان (شمل).
شِمالي: أخلاقي وأراد بالأخ الجماعة.

قالوا: فصيل وفصال، على حذف الزائد جعلوه ثلاثيًا وأفيل وأفائل، وهي صغار الإبل، كبنات المخاض، ونحوها، جمعوه على الزيادة، كما قالوا: شمائل.

وقالوا [١]: نَصِيبٌ وأَنْصِباءُ، وخَمِيسٌ وأَخْمِسَاءُ شبهوه بالصفة، نحو: شقي وأشقياء، ونظيره: رَبِيعٌ وأَرْبِعَاء، وهو النهر.

«وصفة على كرماء، وكرام، ونذر، وأعزة، وأنبياء، وخصيان، وأشراف، وظروف»

الباب في (فعيل) صفة أن يكسّر إما على (فعلاء) نحو: كرماء، وفقهاء، وبخلاء للفرق بينه وبين فعيل إذا كان اسماً.

وجاؤوا بألف التأنيث، ليكون عوضاً من المحذوف، وجعلوه في آخره ليكون بإزاء تاء التأنيث في جمع المذكر نحو: أرغفة.

وإما على (فِعال) بكسر الفاء، نحو: كِرام، ولئام، وظراف، وشداد، وحداد جمعوه جمع الثلاثي المجرد بحذف الزائد، نحو: صعب وصعاب، واطرد ذلك في المعتل العين، نحو: طوال، وقوام.

وشذ: بغي وبغواء، وسريّ وسرواء.

وعلى (فُعُل)[٢] نحو: نذير ونُذُر، وصديق وصُدُق، وفصيح وفُصُح، وسَديسٌ وسُدُس، وهي الناقة التي أتت عليها السنة السادسة، وجديد وجُدُد، ولذيذ ولُذُذ ولذّ، خفّفوه على حد رمل ورُسُل.

وفي التنزيل: «﴿فكيف كان عذابي ونذري﴾[٣][القمر: ١٨]. شبهوه بالاسم نحو: كثيب وكثب.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٩٣.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٨ وشرح ابن يعيش ٥: ٤٦.

(٣) أثبت الياء في (نذر) ورش وصلًا، وفي الحالين يعقوب. انظر الإتحاف ٤٠٤.

وعلى (أفعلة) واطرد ذلك في المضاعف، نحو: أعزة، وأذلة، وأحبة.

وعلى (أفْعلاء) واطرد ذلك في المضاعف، والمعتل اللام، نحو: أعزاء، وأحبّاء، وأطبّاء، وألبّاء، وأشدّاء، وأشحّاء، وأنبياء، وأولياء، وأصفياء، وأغنياء، وأشقياء، جعلوا نظير (فعلاء) في الصحيح؛ لأنهم لو قالوا: شقياء للزم قلب الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وعلى (فُعلان) بالضم، نحو: شجيع[١]، وشجعان.

وعلى (فِعلان)[٢] بالكسر، نحو: خَصِيٌّ وخِصْيانٌ، شبهوهما برغفان وظِلْمانٍ.

وعلى (أفعال)[٣] نحو: شريف وأشراف، ويتيم وأيتام، شبهوه بـ (فاعل) نحو: صاحب وأصحاب.

وعلى (أفعال [٤]) نحو: شريف وأشراف، ويتيم وأيتام، شبهوه بـ(فاعلّ) نحو: صاحب وأصحاب.

وقالوا: أبِيلٌ وآبالٌ، وهو القُس.

وظريف وظروف، على حذف الزائد، كأنه جمع ظرف، كفَسْل وفُسول[٥].

ولا يمتنع (فعيل) صفة من جمع التصحيح كقولك: ظريفون، ولبيبون، وظريفات ولبيبات.

«وما كان منه بمعنى (مفعول) على جرحَى»

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٠٧، وشرح ابن يعيش ٥: ٤٧.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٨.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٠٨.

(٤)انظر الكتاب ٢: ٢٠٨.

(٥)انظر الكتاب ٢: ٦٢٦.

(فعيل) إذا كان بمعنى مفعول لا يجمع جمع السلامة، فلا يقال: قتيلون، وجريحون، ولا قتيلات، وجريحات، لأنه لا يدخله تاء التأنيث، فلما لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة كرهوا أن يفصلوا بينهما في الجمع.

وبابه أن يكسّر على (فعلى) كجرحى، وقتلى، ولدغى، وعقرى؛ لأنه لا يجمع على ذلك إلا ما كان من الآفات والمكاره التي تصيب الحي، وهو لها كاره غير مريد.

فاختص ببناء لا يشركه فيه غيره، وهو (فعلى) فإن وجد غيره فلمشاركته له وشبهه به.

/ «وأُلحق به: مَرْضَى، وهَلْكَى، ومَوْتى، وجَرْبى، وزمنى» [٥٤٥]

الباب في هذه الأسماء أن تجمع جمع السلامة، لأن أفعالها لازمة لا يجوز أن تبنى للمفعول، فلا تكون مفعولة، لكنها حملت على جرحى وقتلى، لمشاركتها إياها في المكروه.

قال الخليل [(١)]: هذه الأشياء أمور دخلوا فيها وهم لها كارهون، فصاربمنزلة المفعول به لمشاركته إياه في المعنى، كما حملوا المفعول على الفاعل في قولهم: امرأةٌ حميدةٌ[(٢)]، أدخلوا التاء مع أنها بمعنى مفعولة، لأن الحمد شيء يطلب ويرغب فيه فصارت بمنزلة الفاعل.

وقالوا: أَحْمَق وحَمْقَى، وأَنْوك ونُوكى[(٣)]، جعلوا ما أصيبوا به في عقلهم بمنزلة ما أصيبوا به في أبدانهم.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢١٣.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢١٣.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢١٤.

ولا يطرد هذا، فلا تقول: بخيل وبَخْلى، ولا سقيم وسَقْمى[1].

وقالوا: يتامَى، وأيامَى، على وَجاعى وحَباطَى، لأنّها مصائب ابتلوا بها كالأوجاع، لعدم القيم بأمورها.

وقيل: الأصل في أيامى: أيائم، فقلبوا الياء إلى موضع اللام.

«وشذ: أُسَراءُ[2]»

وقُتَلاءُ شبهوهما بفعيل الذي بمعنى فاعل، نحو: ظُرَفاءَ وُشرَفاءَ.

«وذو التاء على صباح، وصبائح، وخلفاء»

(فعيلة) صفة جمع على (فعال) كصبيحة وصباح، وهي المليحة، وظريفة وظراف جمعوه بالزيادة، كالمذكر ولم يفصلوا بينهما، قالوا: رجال كرام، ونسوة كرام لقوة (فِعال) في أبواب الجموع.

وعلى (فعائل) نحو: صبائح، وصحائح، وطبائب، جمعوه جمع الأسماء، نحو: صحائف.

وقد يستغنون بـ(فعال) عن (فعائل). قالوا: سمينة وسمان، وصغيرة وصغار، وكبيرة وكبار.

ولم يقولوا: سمائن، ولا صغائر، ولا كبائر في السن، وإنما جاء ذلك في الذنوب.

وعلى (فعلاء) قالوا: فقيرة وفقراء، وسفيهة وسفهاء، جمعوه جمع المذكر.

ولم يسمع في المؤنث على (فعلاء) غير هذين الحرفين. وقالوا: سفائه كصحائح،

---

(١) وفي الكتاب ٢: ٢١٤ «وقالوا: ساقطٌ وسَقْطَى، كما قالوا: مائق ومَوْقى، وفاسِدٌ وفَسْدَى» وليس يجيء في كلّ هذا على المعنى، لم يقولوا: بَخْلى ولا سَقْمى، جاؤوا ببناء الجمع على الواحد المستعمل في الكلام على القياس. وقد جاء منه شيء كثير على فَعَالى، قالوا: «يَتامَى وأيامَى، شبّهوه بوَجاعَى وحباطَى؛ لأنها مصائِبُ قد ابتُلوا بها، فشُبِّهتْ بالأوجاع حين جاءت على فَعْلَى».

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢١٣، وشرح ابن يعيش ٥: ٥١.

وقالوا: خليفة، و خلائف، وخلفاء، وفي التنزيل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾[الأنعام: ١٦٥] ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢][١].

فخلائف على الأصل للمذكر، وخلفاء كفقراء، وهو هاهنا أسهل، لأن الخليفة لا يكون إلا مذكراً، فجمعه على المعنى دون اللفظ.

ويحتمل أن يكون خلائف جمع خليفٍ، كفقهاء و ظرفاء، فإنه يقال: خليف وخليفة. قال[٢]:

١٨٤٦ - إنِّيَ مِنَ القَـوْمِ مَوْجُـودٌ خَليفَتُـهُ ... ومـا خَلِيـفُ أَبِي وَهْـبٍ بِمَوْجُـودِ[٣]

«و(فَعُول) اسماً على أعمدة، وزبر، وخرفان، وذنائب، وأفلاء»

(فعول) مجراه في التكسير مجرى (فعيل) لاستوائهما في الحركات والسكنات، فتكسيره في أدنى العدد على (أفعلة) نحو: عمود، وأعمدة، وخروف وأخرفة، وقعود وأقعدة.

وفي الكثير على (فُعُل) نحو: عتود وعتد، وهو ولد الماعز، وزبور وزبر، وهو بمعنى المزبور، وهو المكتوب، وقرئ:﴿فِى عُمُدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾[الهمزة: ٩][٤] شبهوه بكثيب وكثب.

---

(١) وفي د، ع (وجعلكم) خطأ.

(٢) هو أوس بن حجر. ديوانه: ٢٥.

(٣) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٢٥، وشرح شواهد الشافية ١٣٩. أبو وهب: كنية عمرو بن مسعود، يقول: إذا مات أحد خلفه من يقوم مقامه ويفعل مثل فعله، إلا أبا وهب: فإنه لم يخلفه أحد في جوده وشجاعته. والشاهد أن (خليفاً) قد ورد بمعنى (خليفة)، فيكون جمعُ خليف على خلفاء وجمع خليفة على خلائف. وقال أبو حاتم: ولم يحفظ سيبويه ولا أبو عمرو خليفاً، بل جعل خُلَفَاء تكسير خليفة من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر، فحمل على المعنى.

(٤) هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي «في عُمُدٍ» بضم العين والميم جمع عمود كرسل ورسول أو عماد ككتاب وكتب. وقرأ باقي السبعة «في عَمَدٍ» بفتح العين والميم اسم جمع كعمود. وقيل: بل جمع له. انظر السبعة: ٦٩٧، والإتحاف ٤٤٣.

وعلى (فعلان) نحو: خرفان، وقعدان، وعتدان، ببيان التاء وإدغامها، شبهوه بغلمان.

وقالوا: ذنوب وذنائب، وهو الدلو المملوء.

وقالوا في القلة: فَلُوٌّ، وأَفْلاَءَ [١]، على (أفعال) كسّروه على حذف الزائد.

«وصفة على صبر، وعجائز، ووُدَدَاء»

الباب في تكسير (فعول) صفة أن يكسر على (فعل) نحو: صبر، وعجز، وغدر، يستوي فيه المذكر والمؤنث، لاستوائهما في عدم علامة التأنيث، ولهذا لا يجمع جمع السلامة فلا يقال: صبورون ولا صبورات.

وعلى (فعائل) نحو: عجائز، شبهوه بفضيلة، ويختص بالمؤنث.

وشذ: جزور وجزائر، ومَنْ ذكّر ذنوباً قال في جمعه: أذنبة، ومَنْ أنّثه قال: ذنائب.

وقالوا: ودُودٌ ووُدَداءُ [٢]، شبهوه بـ(فعيل) نحو: كرماء، لكن فعيلاً لم يجئ هذا الوزن في تكسير مضاعفه يشبه بما ليس موجوداً في الأصل.

«و (فاعَل) على دوانق[٣]»

(فَاعَل) بفتح العين، لم يأت إلا اسماً، وهو نظير الرباعي، لسكون ثانية فإذا كسّرته جاء على (فواعل) تقول في دانق: دوانق، وفي خاتم: خواتم، أبدلت الألف واواً، حملاً

---

(١) وفي الكتاب ٢: ١٩٥: و«أَفْلاَءٌ وأَعْدَاءٌ، والواحدُ فَلُوٌّ وَعدُوٌّ» وفيه أيضاً ٢: ٢٠٩: «وقالوا: فَلُوٌّ وفَلُوَّةٌ، لأنها اسم، فصارت كفَعِيل وفَعيلة» وفي التبصرة (جموع التكسير): «وقد جاء في فلوّ غير ما ذكر سيبويه: فِلاء، وفُلِيّ وفِلِيّ. قاله أبو عمر الجرمي». وفي الصحاح (فلا) ٦: ٢٤٥٦: «الفلوّ -بتشديد الواو- المهر لأنه يفتل، أي: يفطم».

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١١٠.

التكسير [١] على التصغير، قال الأعشى [٢]:

١٨٤٧ - يَقُلْنَ: حَرَامٌ ما أُحِلَّ بِرَبِّنَا ... وتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الخَوَاتِمُ [٣]

وقد يقال: خاتِم، ودانِق، بكسر التاء والنون. وسنذكر جمعه عقيب هذا.

«و(فاعِل) اسماً على كواهِل، وحُجران، وجِنان»

(فاعِل) بكسر العين: إذا كان اسماً كُسِّرَ على (فواعل) علماً أو جنساً، تقول: في العلم: حاتم وحواتم، وخالد وخوالد. ولا يمتنع من الواو والنون، كحاتمين وخالدين.

والجنس، نحو: كاهل وكواهل، وهو ملتقى الكتفين، وغارب وغوارب، وهو أعلى السنام، وخاتم وخواتم / وذلك على التشبيه بما فيه زيادة الإلحاق، نحو: جوهر، [٥٤٦] وصيرف، لأنه مثله في العدة، وفي كون زائده ثانياً من حروف المد، فجمعوه جمعه.

وإنما قلبوا ألف فاعل واوًا، لأن الجمع بينهما وبين ألف التكسير متعذر، ولو حذف أحدهما اختل بالدلالة على الجمع فتعين القلب، وقلبوها واواً لا ياء، حملاً على التصغير، نحو: حويط وحويجر، لأن التصغير والتكسير من واد واحد، فجاز أن يحمل أحدهما على الآخر.

وعلى (فُعلان) بضم الفاء، قالوا: حاجِر وحجران، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادي كالبستان.

وقالوا في حائر، وهو ما انخفض من الأرض، واجتمع فيه الماء: حوران، وحيران

---

(١) (للتكثير) في: ع.

(٢) ديوانه: ٧٩.

(٣) البيت في المقتضب ٢: ٢٥٧، والخصائص ٢: ٤٩٠، وسر الصناعة ٤٠١، وشرح ابن يعيش ١٠: ٢٩. وهو من قصيدة في هجاء «يزيد بن مسهر الشيباني» الأعشى هنا غاية في البراعة حين يحكي ألفاظ النساء، فيصور حزنهن العاجز الضعيف، وكأنه لم يعد هناك من رجال بني شيبان من يثأر للقتيل. وقصارى ما يبلغون من الثأر له، أن تتحسر عليه النساء في هذه الكلمات العاجزة.

على (فِعلان) بكسر الفاء، قالوا: حائط وحيطان، وغائط وغيطان.

وقالوا: جانّ، وهو أبو الجن خلاف الإنس جِنان، على (فِعْلان) بالكسر و(فُعلان) بالضم أكثر من (فِعلان) بالكسر، كما كان في الأصل الذي شبهوا به هذا وهو فَعيل فُعلان كرغفان أكثر من فعلان كظلمان.

وقد يجيء في (فاعل) (فواعيل) قالوا: طابق وطوابيق، وهو العظيم من الزجاج واللبن، تعريب تابه، ودانق ودوانيق، وخاتم وخواتيم، جمعوه على ما لم يستعمل، نحو: طاباق، وداناق، وخاتام، وليس ذلك بقياس مطرد، على أنّ بعضهم قال: خاتام، أنشد أبو سعيد:

١٨٤٨ - فقل لذات الجَوْرَبِ المُنْشَقِّ أَخَذْتِ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ[١]

فعلى هذا يكون خواتيم. قياساً.

قال الفراء[٢]: لم يجئ في فاعل: فواعيل، إلا في شيء من كلام المولدين قالوا: بواطيل، شبهوه بطوابيق.

«وشذ: أدوية»

في وادي، ولم يأت(أفعلة) في (فاعل) إلا هذا، حملوه على (فعيل) كأرغفة؛ لأنهم لو بنوه على (فواعل) لقالوا: ووادي، فيجتمع في أول الكلمة واوان، فتنقلب الواو الأولى ألفاً، فيقال: أوادي، كما قالوا: أواقي فتتغير صيغة المفرد.

«وذو التاء على: كواثب»

قياس (فاعلة) أن تجمع على (فواعل) لأنك تحذف التاء إذا كانت منفصلة من الاسم كما حذفتها من قصعة وجفنة فقلت: قصاع وجفان، ثم تجمع جمع المذكر، قالوا:

---

(١) انظر المقتضب ٢: ٢٥٨، والكامل ٥٧٩، وشرح ابن يعيش ٥: ٥٣، وشرح شواهد الشافية ١٤١، واللسان (ختم).

(٢) انظر رأي الفراء في شرح ابن يعيش ٥: ٥٣.

جواعر، وكواثب، والجاعرة: حلقة الدبر وطرف الفخذ وموضع الرقمة من است الحمار، وهو مضرب الفرس بذنبه على فخذيه.

والكاثبة من الفرس أعلى الحارك، وهو مقدم المنسج، حيث يضع الرجل يديه عندما يريد الركوب، والمنسج أسفل من الكاهل.

«وشبهوا به (فاعلاء) نحو: نوافق[(١)]»

المؤنث بالألف الممدودة يجمع على (فواعل) قالوا في نافقاء، وهي إحدى جحرة اليربوع: نوافق.

وفي قاصعاء، وهي أيضاً من جحرة اليربوع الذي يَقْصَع فيه، أي يدخل قواصع، شبهوا ما فيه ألفا التأنيث بما فيه تاء التأنيث، فنافقاء، وقاصعاء بمنزلة نافقة وقاصعة، فحذفوها في التكسير كما يحذفون التاء.

ومثله خنفساء وخنافس، كأنهم جمعوا خنفسة.

«وصفة على شُهَّد وجُهَّال وفَسَقَة وقُضَاة، ويختص بالمعتل اللام، وبُزْل وشعراء، وشهود، وصحاب، وصحبان»

الباب في ضارب ونحوه أن يجمع بالواو والنون، كما يجمع مؤنثه بالألف والتاء، لدخول التاء فيها، تقول: ضاربون وضاربات.

وقد يكسّر كلم الاسمية فتكسّر على (فُعَّل) نحو: شُهَّد، ونُزَّل، وفُرَّح،وصُوَّم وقُوَّم، ونُوَّم[(٢)].

وقالوا أيضاً: صُيَّم، وقُيَّم، ونُيَّم، فرّوا إلى الياء لما قربت من موضع اللام، شبهوها بعصى، وهؤلاء لا يقولون:صِيَّام، ولا قِيَّام، لبعدها من اللام.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٥٤.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٦.

وبعضهم يقول: صُيَّم وقيّم ونيّم.

وقالوا في معتل اللام: غاز وغزى، وعاف وعُفّى، بمعنى: الدارس.

وعلى (فُعّال) نحو: شهاد، وجهال، وركاب، وذلك كثير.

وعلى (فَعَلَة) نحو: فاسق وفسقة، وكافر وكفرة، وبارّ وبررة. وفي التنزيل: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥، ١٦] و ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾ [عبس: ٤٢]

وأما أبرار فهو جمع بر، وقالوا: فيما اعتلت عينه: خائن، وخونة، وحائك وحوكة. والقياس: خانة وحاكة.

وربما قالوه على القياس، كما قالوا: باعة [١].

وعلى (فُعَلَة) وهو بناء اختص به المعتل اللام، لا يكون مثله في الصحيح، نحو: قضاة، وغزاة.

وزعم بعض النحويين [٢] أن أصل قُضَاة قُضّى، كشُهَّد، فحذفوا إحدى العينين، وأبدلوا منها الهاء. ولا دليل على ذلك.

وذهب المبرد [٣] إلى أن هذا ليس بتكسير الفاعل، وإنما هو اسم للجمع، كعمد، وأدم، وأفق.

[٥٤٧] / وعلى (فُعْل) نحو: بازل وبُزْل، وشارِفٍ وشُرْفٍ، للمسنة من الإبل. وعائذ وعُوذ، للقريبة النتاج، وحائِل وحُول، وعائط وعيطٍ[٤]، بمعنى الحائل، كسرت العين ليصحّ الياء، كما قالوا: بيض في أبيض، وذلك أنهم شبهوا فاعلاً بفعول، فجمعوه على حذف الزيادة، لأنه مثله في الزيادة والعدة، نحو: صبور و صبر.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٥٤.

(٢) وابن يعيش في شرحه ٥: ٤٥ نسب هذا الزعم لبعض الكوفيين.

(٣) انظر قول المبرد في شرح ابن يعيش ٥: ٥٤.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٢٠٦.

وعلى (فُعَلاء) نحو علماء، وصلحاء، وعقلاء، وجهلاء، وشعراء، شبهوه بـ(فعيل)، نحو: كرماء. وليس فُعُلٌ ولا فُعَلاءُ بالقياس المتمكن في هذا الباب.

قاله سيبويه [١] فَيُسْمَعُ ما قالوا ولا يتجاوز.

وعلى (فُعول) نحو: قاعد وقُعود، وجالس وجُلوس، وشاهد وشهود، قال [٢]:

١٨٤٩ - وبايَعْتُ ليلى في خلاءٍ ولم يكن شُهودي على ليلى عدول مقانع [٣]

كأنهم جاؤوا به على المصدر، نحو: قعد قعوداً، وجلس جلوساً.

قال سيبويه [٤]: وليس بالكثير.

وعلى (فِعال) قالوا: صاحب وصحاب، وتاجر و تجار، وقائم وقيام، وراع ورعاء، وفي التنزيل: ﴿يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[القصص: ٢٣] وكافر وكفار.

قال القطامي:

١٨٥٠ - وشُقَّ البحرُ عن أصحاب موسى وغُرِّقَتِ الفَرَاعِنَةُ الكِفَارُ [٥]

أجروه مُجرى (فعيل) نحو: فصيل وفصال.

وعلى (فعلان) نحو: صاحب وصحبان، وراكب و ركبان، وراع و رعيان، وشاب وشبّان، وفي التنزيل: ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانًا﴾[البقرة: ٢٣٩] شبهوه بالاسم نحو: حاجر وحجران، وليس بالكثير.

وأما قولهم: صحبة وصحابة، في جمع صاحب، فكأنه يسميه بالمصدر، وليس جمعاً. وأصحاب جمع صحب.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٥٥.

(٢) هو البعيث الهاشمي.

(٣) البيت في أمالي القالي ١: ١٦٩، وشرح ابن يعيش ٣: ٥١، ٥: ٥٥، واللسان (قنع).

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٥٥.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٥٥، واللسان (كفر، فرعن).

وقالوا: هالك وهلكى، على التشبيه بجرحى وقتلى، إذ كانت بلية ومصيبة.

«وشذ: فوارس»

لم يجمعوا (فاعلاً) صفة على (فواعل) وإن كان هو الأصل؛ لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه، فكرهوا التباس البناءين، وإذ لو قالوا: ضوارب، وكواتب، لم يعلم أجمع فاعل أم جمع فاعلة، بخلاف الاسم، إذ لم يخافوا فيه التباساً.

وقد قالوا: فارس، وفوارس، قال أبو الغُول الطُّهَوي[١]:

١٨٥١ - فَدَتْ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي ... فَوَارِسَ صَدَّقوا فيهم ظُنُونِي

فَوَارِسُ لايَمَلُّونَ المَنَايَا ... إذا دَارَتْ رَحَى الحَرْبِ الزَّبُونِ[٢]

أجروه مُجرى الأسماء بكثرة استعماله منفرداً عن الموصوف، لأنه لا يستعمل غالباً إلا في الرجال، وليس في الأصل إلا لهم، فلما لم يكن للمؤنث فيه حظ لم يخافوا فيه التباساً.

وقالوا: هالك في الهوالك، قال[٣]:

١٨٥٢ - فَأَيْقَنْتُ أنِّي عند ذلك ثائر ... غداتئذٍ أو هالك في الهَوَالك[٤]

وذلك قليل شاذّ. ووجهه أنه جرى مثلاً في كلامهم، والأمثال يجوز فيها ما يجوز في

---

(١) كنيته أبو البلاد، وسُمِّي أبا الغُول لأنه - فيما زعم - رأى غولاً فقتلها، وله في ذلك خَبر وشعر، وهو من قوم من بني طُهَيَّة، يقال لهم: بنو عبد شمس بن أبي سود مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، شاعر إسلاميّ كان في الدولة المروانية. انظر ذيل السمط ١: ٥٧٩، والخزانة ٣: ١٠٨، ٤: ١٣٢.

(٢) انظر الخصائص ٢: ١٢١، وأمالي القالي١: ٢٦٠، وشرح المرزوقي للحماسة ٣٩، ٤٠، وشرح ابن يعيش ٥: ٥٥. والمعنى: تفدي نفسي مالي أجْمَعُ فوارس يكونون عند الظن بهم في الحرب، وفَدَتْ نفسي فوارسَ لا يضجرون بمكايدة الحرب ومقاساة الشدائد فيها ولا يكرهون المقاتلةَ إذا دارت رحى الحرب بأهلها.
والزَّبُون: الدَّفُوع.

(٣) هو ابن جذل الطعان.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٥٦، واللسان (هلك)، ويروى (أني ثائرٌ وابنِ مُكَدَّمِ).

ضرورة الشعر، وذلك جائز فيه، فإنه الأصل، قال الفرزدق (١):

١٨٥٣ - وَإِذَا الرِّجَال رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ (٢)

وقال عُتَيْبَةُ بن الحارث (٣):

١٨٥٤ - أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ ... وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ (٤)

فقال جَزْء بن سعد (٥) لما بلغه: نعم، وفي شواهدنا، قال أبو سعيد: إنما هو جمع غائب، وشاهد من الناس، مع أن (هوالك) يجوز أن يكون جمع هالكة، فكأنه قال: في الطوائف الهوالك، أوفي النفوس الهوالك، وكذا الكلام في غوائبكم وشواهدنا.

وإنما قلبت ألف (فاعل) واواً في (فواعل) تشبيهاً للتكثير بالتصغير؛ لأنهم يقولون فيه: (فويعل) فيقلبون الألف واواً، لانضمام ما قبلها.

«ومؤنثه على: ضوارب، وحُيَّض»

مؤنث (فاعل) إذا كان صفة يكسر على (فواعل) للفرق بينه وبين المذكر سواء في ذلك ما فيه تاء التأنيث، كضاربة، وما لا تاء فيه، كحائض، إذِ التاء مقدرة فيه، قالوا: امرأة

---

(١) ديوانه ١: ٣٠٤.

(٢) البيت في شرح الكتاب ٢: ٢٠٧، والمقتضب ١: ١٢١، ٢: ٢١٩، وشرح ابن يعيش ٥: ٦٥، والخزانة ١: ٩٩، وشرح شواهد الشافية ١٤٢ وهو من قصيدة يمدح بها آل المهلب، وخص من بينهم ابنه (يزيد). خُضُعَ: جمع خضوع مبالغة خاضع، وهو المتواضع المتطامن. وقد يكون (خضع) بسكون الضاد جمع أخضع، كأحمر، وهو الذي في عنقه تطامن خلقة. نواكس: ينكسون أبصارهم إذا رأوه إجلالاً له وهيبة.

(٣) فارس تميم في الجاهلية، كان يلقب «بسم الفرسان» و«صياد الفوارس» ويضرب به المثل في الفروسية. انظر رغبة الأمل ٢: ١٥٥، ٦: ٦٢ والأعلام ٤: ٣٦١.

(٤) البيت في شواهد الشافية ١٤١. أحامي من الحماية، وهي الحفظ، والذِّمار: ما وراء الرجل مما يحق أن يحميه، ويقال: حامي الذمار كما يقال: حامي الحقيقة وسمي ذماراً لأنه يجب على أهله التذمر له، وسميت حقيقة لأنه يحق على أهلها الدفع عنها.

(٥) رياحيّ. وَرَدَ ذكره في شرح اختيارات المفضل للتبريزي ٣: ١١٨٥.

ضاربة وجالسة، ونساء ضوارب وجوالس، وكذلك: حائض وحوائض، وطامث وطوامث، وطالق وطوالق.

ويجري ذلك المجرى ما كان صفة لما لا يعقل، وإن كان مذكراً، كقولك: جمل بازل وعاضه، وهي التي ترعى العضاة، وجِمال بَوَازِل [(١)] وعَوَاضِه، وحصان صاهل، وخيل صواهل، وجبل شاهق، وجبال شواهق، وأنشدوا:

١٨٥٥ - أقــول للعبــاس و المُهَــاجر إنّي وربّ القُلُــص الضــوامر[(٢)]

وذلك لأن ما لا يعقل يجرى مجرى المؤنث، ولذلك إذا حقّرت جمعَ ما لا يعقل رددته إلى الواحد وحقّرته، وجمعته بالألف والتاء، نحو: فليسات وكليبات في تحقير: فلوس وكلاب، وكسَّروا أيضاً على (فُعَّل) كالمذكر على تقدير حذف التاء، لأنها منقطعة عن الاسم، واعتمدوا في الفرق على القرينة، قالوا: نائمة ونوَّم، وزائرة وزوَّر، وكذلك حيَّض.

«وذو التاء مما هو على أربعة أحرف، ثالثة حرف مدّ زائد [(٣)] اسماً، على حمائم، وذوائب، ورسائل، وصحائف، وركائب، وصحف»

/ ما كان من الأسماء على أربعة أحرف ثالثه حرف مدّ زائد يكون على زنة (فَعالة) [٥٤٨] كحمامة ودجاجة.

و(فُعالة) كذؤابة وذنابة.

و(فِعالة) كرسالة وعمامة.

و(فَعيلة) كصحيفة، وسفينة.

---

(١) (بوازال) في: د، ولم أره، وما أثبته فمن الكتاب ٢: ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٥٧.

(٢) الرجز في الخصائص ٣: ١٦٨، واللسان (أين) القُلُص جمع القَلُوص، والقَلُوص من النوق: الشابَّة، وهي بمنزلة الجارية من النساء.

(٣) (زائدة) في: د، ع.

و(فُعولة) كحُمولة وركوبة، وبابه أن يكسّر على (فعائل) نحو: حمائم، ودجائج وذوائب، وذنائب، ورسائل، وعمائم، وصحائف، وسفائن، وحمائل، وركائب، ليفصلوا بذلك بين المذكر والمؤنث جمعوهما على الزيادة التي فيها، وألحقوه بالرباعي، نحو: جحدب وجحادب، وبرثن وبراثن.

وربما كسروه على (فُعُل) قالوا: صُحُف وسُفُن، شبهوه بقليب وقلب، ولم يعتدوا على بالهاء، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۞ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[الأعلى: ١٨، ١٩].

«و(أَفْعَل) اسماً على: أجادل[١]»

جمع أجدل، وهو الصقر، وأرنب وأرانب، وأيدع وأيادع، وهو ضرب من الصبغ أحمر، ويقال: هو الزعفران.

وأفكل وأفاكل وهو الرعدة لأن (أفعل) على وزن جعفر، فجمع جمعه، ولهذا لا يختلف جمعه بحركات الألف، فتقول: إثمد وأثامد، وأُبلم وأبالم، وإصبَع وأصابع، كما لا يختلف بناء الرباعي، وإن اختلفت حركات الواحد، نحو: جعافر، وبراثن، ودراهم وزبارج، وقماطر وجخادب.

«وصفة على الأصاغر، وحمر وحمران»

(أفعل) إذا كان صفة جمع أيضاً على (أفاعل) لما ذكرنا، وذلك إذا كان (أفعل، فعلاء) نحو: الأصغر، والأكبر، والأفضل، فتقول في جمعه: الأصاغر، والأكابر، والأفاضل، أجروه مُجرى الاسم، لأنه لما ينكر، ولم يستعمل إلا مع لام التعريف،أو من المخصصة نقص من مجرى الصفات، وجرى مجرى الأسماء [٢]، ولهذا جمع جمع السلامة، كقولك: الأفضلون والفضليات، وفي التنزيل: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] كُسِّرَ تكسير الأسماء، فقيل في المذكر: الأكابر، و الأصاغر، كما قالوا: الأجادل،

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦٢.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦١.

والأفاكل وفي التنزيل: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] وأما قول الأعشى [(١)]:

١٨٥٦ – أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ   فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا [(٢)]

وقد عنى بالأحاوص من ولده الأحوص، فإنه لمح فيه معنى الوصف في الأول فجمعه جمعه، كأحمر وحمر، كأنه جعله بمنزلة من به حوص، وهو ضيق إحدى العينين، وهذا كإدخالهم الألف واللام على الحارث والعباس، للمح الصفة.

وقال الفرزدق [(٣)]:

١٨٥٧ – فِدًى لسيوفٍ من تميم وفي بِهَا   ردائي، وجلَّت عن وجوهِ الأهاتِم [(٤)]

وقال:

١٨٥٨ –   رجا الهُتْم إدراك العُلى والمكارم

فجمعه مرة جمع الأسماء، ومرة جمع الصفات، ويختص (أفعل) صفة في التكسير ببناءين:

(فعل) في جمع أفعل فعلاء، نحو: أحمر وحمر، ولا يجوز تحريك عينه إلا في ضرورة الشعر، كقول طرفة [(٥)]:

---

(١) ديوانه ١٤٩.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٦٢، والخزانة ١: ٨٨. أراد بالحوص والأحاويص أولاد الأحوص بن جعفر. قال هذا لأن علقمة بن علاثة كان أوعده بالقتل.

(٣) ديوانه ٢: ٣١٠.

(٤) انظر البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٤، ٦٤، وشرح ابن يعيش ٦: ٢١، والعيني ٤: ٤٨٠، والأشموني ٤: ٦٥، وحواشي المقتضب ٢: ١٧٠، والخزانة ٣: ٣٠٣، والبيت من قصيدة يمدح سليمان بن عبدالملك ويهجو قيساً وجريراً.

(٥) ديوانه ٦٩.

١٨٥٩- جـــــودوا كـــــل وِراد وشُـــــقُر (١)

وِراد: جمع ورد، وشُقُر جمع أشقر، وذلك للفرق بين جمع أفعل صفة، وبين ما يجمع عليه من الأسماء، نحو: رسل، وكتب، فإنه يجوز تحريك عينه وإسكانه.

ويجمع على (فُعلان) بضم الفاء، نحو: حمران، وسودان، وبيضان، ولا يجمع بالواو والنون إلا عن ضرورة، لأنه غير جار على الفعل، وكان ابن كيسان(٢) لا يرى به بأسا.

«و(فيعل) على أموات، وجياد، وأَبِيناء»

(فيعل) من الأبنية المختصة بالمعتل.

وقال بعض الكوفيين(٣): أصله (فعيل) قلب إلى (فيعل) ولا دليل عليه، مع أن القلب على خلاف الأصل، والباب فيه أن يجمع جمع السلامة لأنه صفة يدخل مؤنثه التاء، للفرق، فتقول: هينون، ولينون، وميتون، وهينات، ولينات، وميتات.

فإذا أريد تكسيره حمل على غيره مما هو على عدته، قالوا: أموات، في المذكر والمؤنث، لأنك تحذف التاء، فتصير ميت. ومثله حي، وأحياء، وحية، وأحياء.

وقد يكسّر على (فِعال) أيضاً، نحو: جيد وجياد، وقيم وقيام، وعلى (أفعلاء) نحو: هين وأهوناء، وبين وأَبِيناء، حملوه على (فعيل) نحو: نبي وأنبياء، وهذا لا يدل على أن أصله فعيل، لأنهم قد يحملون الشيء على غير بابه، ألا ترى أنهم قالوا: شعراء وجهلاء، و(فعلاء) بابه (فعيل) نحو: كرماء، ولؤماء.

---

(١) عجز بيت وصدره (أَيُّها الفِتْيَانُ في مَجْلِسِنَا). والبيت في الخصائص ٢: ٣٣٥، والمحتسب ١: ١٦٢، ٢: ١٥٢، وشرح أدب الكاتب ٢١٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٦٠، وشروح السقط ١٣١، والخزانة ٤: ١٠٢. الورد من الخيل: بين الكميت والأشقر. ويروى (جردوا منها وراداً وشقر).

(٢) انظر رأي ابن كيسان في شرح ابن يعيش ٥: ٦١.

(٣) انظر قوله في شرح ابن يعيش ٥: ٦٥.

«وما آخره ألف تأنيث رابعة على: عطاش، وصحارى، وقولهم: الفتاوي، والدعاوي بالياء مردود»

لما كانت ألف التأنيث تقع رابعة جعلوا الاسم كالرباعي، فجمعوه جمعه.

وألف التأنيث إما مقصورة أو ممدودة:

أما المقصورة، فإما أن تكون في (فَعْلَى) أو (فُعْلَى) أو (فِعْلَى)، أما (فَعْلَى) بفتح الفاء، فإن كانت اسماً كالفتوى والدعوى قيل فيها: فتويات ودعويات، وفتاوَى ودعاوَى، بألف بعد الواو، قصدوا في الجمع المحافظة على صورة ألف التأنيث التي كانت في الواحد.

وقول الفقهاء: الفتاوي والدعاوي، بالياء، مردود /وإن كانت صفة كسكرى [٥٤٩]
وحَرْمى، من قولهم: شاة حَرْمَى[1]، وهي التي تشتهي الفحل، كُسّر على (فَعَالى) كسكارى، وحَرَامى.

فالألف في سكرى للتأنيث، وفي سكارى منقلبة عن ياء؛ لأنه على منهاج جعافر، وما قبل الآخر في جعافر لا يكون إلا مكسوراً، فلما انكسر اللام في سُكارى انقلبت ألف التأنيث ياء، فصار (سُكارِي) فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، لأن الألف أخف في اللفظ، وليبقى صورة ألف التأنيث التي كانت في الواحد، فامتناع الصرف في سكارى كامتناعه في جعافر ومساجد، لا كامتناعه في سكرى.

وأما (فُعْلى) بضم الفاء، فإن كانت اسماً جمعت بالألف والتاء، كسعديات ولو كسّر لقيل: سَعادى، بفتح الدال والألف.

وإن كانت صفة ليست بأنثى أفعل التفضيل، كحبلى، قيل فيها: حبليات وحَبَالى، بالألف.

وإن كانت مؤنث أفعل التفضيل، كالدنيا، فإنها تأنيث الأدنى كسّرت على فُعَل، كالدنا، وفي التنزيل: ﴿لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾[طه: ٧٥] و﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾[المدثر: ٣٥].

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢١٢.

وأما (فِعلى) بكسر الفاء،فإن كانت اسماً كسرت على (فَعَالَى) بالألف أيضاً، كذَفَارَى[1]، في جمع: ذِفْرى، وهي العظم الناتئ خلف الأذن.

وحكى أبو علي: ذَفَارِي كجواري. ومن قال: ذِفْرًى، بالتنوين[2]، على جعل الألف للإلحاق قال: ذَفَارٍ كأرطى وأرَاطٍ.

وكل مؤنث بالألف المقصورة لا يمتنع من جمعه بالألف والتاء.

وأما الممدودة، كصحراء، وعذراء، فإنك تقول في تكسيره: صحارى، وعذارى وإن شئت: صحارٍ، وعذارٍ، والأصل: صحارِيّ، بتشديد الياء، لأنه على خمسة أحرف رابعها ألف، والألف إذا وقعت رابعة لم تحذف في التكسير، فلزم انقلابها ياء لانكسار ما قبلها، كما انقلبت في قراطيس وحماليق، فتصير الهمزة ألفاً، لزوال علة قلبها همزة، وهو وقوع ألف المد قبلها، فقلبت ياء، لسكون الياء قبلها، إذ الألف لا يكون ما قبلها ساكناً، وأدغمت الياء المنقلبة عن ألف المد في الياء المنقلبةعن ألف التأنيث، فصار: صحارى، لكنه هجر جانبه، فلا يستعمل إلا قليلاً في الشعر، قال الوليد بن يزيد:

١٨٦٠ - لقد أغْدو على أشقـ ـر يغتال الصَّحَارِيَّا[3]

وقال آخر:

١٨٦١ - إذَا جاشت حَوَالَيْهِ تَرَامَتْ وَمَدَّتْهُ البِطَاحِيُّ الرِّغَابُ[4]

يريد جمع: بطحاء.

وحكى الأصمعي[5]: صَلاَفي، في جمع صلفاء، وهي الأرض الصلبة، وخباري، في

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٩٥.

(٢) وفي الكتاب ٢: ١٩٥ «وقال بعضهم: ذِفْرَى وذَفَارٍ. ولم يُنونوا ذِفْرَى».

(٣) تقدم البيت برقم (١٠٥٧).

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٥٨. الرغاب: الواسعة.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٥٩.

جمع خبراء، وهي القاع ينبت السّدر، فمنهم من حذف الياء الأولى، تخفيفاً فصار: صحارٍ، فقوم أبقوه على حاله، وقوم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، لأنها أخف، وليكون آخر الجمع بالألف، كما كان في الواحد كذلك.

ومنهم[١] من شبه ألفي التأنيث المقصورة والممدودة بتائه، فحذفهما في التكسير، كما تحذف التاء فيه، فقال: عطاش، وذفار، وإناث، ونفساء، ونفاس كما شبهوهما بها في قاصعاء، ونافقاء، فقالوا: قواصع، ونوافق، كما قالوا: ضوارب.

وإنما مثل في المختصر بعطاش وصحارى ليعلمك أنه لا فرق في هذين الجمعين بين الاسم والصفة، وقد نبه عليه بقوله بعده: وتختص الصفة بكذا.

«والصفة خاصة على حمر والصُّفَر»

قد بينا اشتراك الاسم والصفة في (فَعالى) و(فِعال) وتختص الصفة ببناءين (فُعْل) و(فُعَل).

أما (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين، فهو جمع (فَعْلاء) الذي مذكره (أفعل) نحو: حمراء وحُمر، وصفراء وصُفر، على حذف الزائد شبهوه بفعول، نحو: صبور وصبر. ويستوي المذكر والمؤنث في هذا الجمع، فإنك تقول: أحمر وحُمْر، وأصفر وصفْر، لاستواء المذكر والمؤنث في تأنيث الجمع، نحو: هي الرجال، وهي النساء، ولا ينقل عنها إلا في الشعر على ما تقدم[٢]، ولا يجمع مؤنثه بالألف والتاء، كما لا يجمع مذكره بالواو والنون، فإن سمي بشيء من ذلك جاز أن يجمع جمع السلامة، لأنه اسم، وفي الحديث: «ليس في الخضروات صدقة[٣]» لأنها صفة غالبة أريد بها نوع معين من النبات، وهي الفواكه والبقول.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٥٩.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦٣، وفيه «لا يجوز ضمه إلا في الشعر».

(٣) رواه الترمذي في جامعه ٢: ٧٥ (أبواب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الخَضْرَوَاتِ) وانظر المقتضب ٢: ٢١٧، وشرح ابن يعيش ٥: ٦١.

وقالوا: بطحاوات، وبرقاوات، لجعلها[(١)] اسمين.

وأما (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين، فهو جمع الفعلى تأنيث الأفعل، كالصغر والكبر في تكسير الأصغر و الأكبر، وفي التنزيل: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾[المدثر: ٣٥] أجروه مجرى الأسماء، نحو: ظلم و غُرَف، نزلوا ألف التأنيث منزلة تائه، وقد ذكرنا علته في الأصاغر.

وإنما أدخلنا الألف واللام على (الصغر) في لفظ المختصر، لأن (فعلى، أفعل) يلزمها اللام، أو الإضافة.

«وإن كانت ألف التأنيث خامسة جمع بالتاء، نحو: حباريات»

وسمانيات، وإن عنيت الكثرة ولم يكسروه فإن تكسيره وهو على خمسة أحرف غير ممكن، فلا بد من حذف إحدى الألفين / فإن حذفت ألف التأنيث قلت في جمعه: حبائر [٥٥٠]
وسمائن، فيشتبه برسائل وحمائم.

وإن حذفت الألف الأولى قلت في جمعه: حبارى، وسمانى، فيشتبه بحبالى وسكارى.

وإن كانت الألف الخامسة زائدة ومعها زائد آخر حذفْتَ أيَّهما شئت، وذلك نحو: حبنطى، وهو المتغضب، وسرندى وهو الشديد، ووزنها (فعنلى) فالنون والألف زائدتان للإلحاق بسفرجل، فإن شئت حذفت الألف، لأنها ظرف، فيبقى في التقدير: حبنط، وسرند.

وظاهر كلام أبي الفتح في الخصائص[(٢)]: أنه يُنقل إلى حَبَنْط وسَرَنْد، ليكون كجعفر، فتقول: حبانط، وسراند، كجعافر، وإن شئت حذفت النون، لأنها ثالثة ساكنة، خَفِيَّةٌ إلى جانب اللام، فإذا حذفتها بقي في التقدير حبطاً وسَرْداً. فظاهر كلامه أنه يُنْقل إلى: حَبْطى،

---

(١) (تجعلها) في: ع.

(٢) انظر الخصائص (٢: ٣٤٥) والمقتضب ٢: ٢٤٣،والحبنطى: القصير العظيم البطن، والسرندى: الجريء، ويقال: اسرنداه: إذا ركبه.

وسَرْدى، كأرطى، فتقول: حباطٍ وسَرادٍ، فتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها.

«و(فَعلان) بحركات الفاء اسماً على شياطين، وسلاطين، وسَرَاحينَ، وسِرَاح[(١)]»

ما كان من الأسماء على (فعلان) فإنه يُكَسَّر على (فعالين) سواء كان مفتوح الأول أو مضمومه أو مكسوره، وذلك نحو: شيطان وشياطين، وسلطان وسلاطين، وسرحان وسراحين؛ لأنها أسماء ثلاثية [(٢)] ألحقت ببنات الأربعة، فإن شيطاناً من شاط يشيط إذا بطل، وسلطان من السلاطة، وهو القهر ملحق بفسطاط وسرحان من الثلاثة لقولهم في تكسيره: سراح، أيضاً، ألحقت بعثكال وشمراخ فجمعت جمعها.

«وصفةً على غِضَاب وسَكارى. وقد يقال: سُكارى، بالضم»

إذا كان (فَعلان) صفة مذكر (فعلى) جُمِع على (فِعال) بكسر الفاء، نحو: غِضَاب، وعطاش، على حذف الزائد، نحو: صعب وصعاب، كما حذفوا ألف مؤنثه نحو: إناث، أنشد المبرد:

١٨٦٢ – لايَخْرُجُ الأضْيَافُ مِن بَيْتِهِ إلاَّ وَهُمْ منه رِوَاءٌ شِباعْ[(٣)]

وعلى (فَعالَى) بفتح الفاء، قالوا: سكران وسكارى، وحَيران وحَيارى، وغيران وغيارى، وخزيان وخزايا، وكذلك المؤنث، نحو: سكرى وسكارى، وخَزْيا وخزايا، شبهوا الألف والنون بألفي التأنيث لأنهما زيدا معاً، والأول منهما حرف مد، ويؤنث كل واحد منهما على غير لفظ مذكره.شبهوا مذكره بصحراء وصحاري، ومؤنثه بحُبلى وحَبالى. وقد ضم بعضهم الأول من هذا الجمع، فقالوا: سُكارى وعُجالى وغُيارى [(٤)] في جمع (فعلان) خاصة ليعلم أنه جمع (فَعْلان) لاجمع (فَعْلى)، قال الجرمي: ولم يجيء الضمُّ

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦٤.

(٢) (ثلاثى) في: ع.

(٣) البيت للسّفّاح بن بُكَير، يرثي يحيى بن شداد بن ثعلبة. وهو في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٣٦٤.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦٤.

إلا في هذه الأحرف الثلاثة.

«والمحذوف يُرد عند التكسير[١]، نحو: شفاهٍ، وشياه، وأستاهٍ، وأيد، ويَدِيّ»

ما حذف منه حرف وبقي على حرفين على ضربين:

أحدهما: مايلحقه تاء التأنيث، كالعوض عن المحذوف، نحو: سنة، وثبة، وقلة، فهذا يجمع بالواو والنون عوضاً عن المحذوف، أو عن منع جمع التكسير، فيقال: سنون، وثبون، وقلون.

وربما كسر شيء منه، فحينئذ يرد المحذوف نحو: شفة وشفاه وشاة وشياه، اكتفوا بهذاعن أدنى العدد، وإن كانت من أبنية الكثرة، ولم يجمع بالواو والنون حينئذ.

وأصل شَفَة وشفاه شَفهة وشوهة، كَقَصْعَة، فلذلك جمعا على (فِعال) كِقصاع.

وإنما فتح عين شفة لأجل تاء التأنيث.

وعند السيرافي: وزنهما فَعَلة كَرَقَبة، والأول أصح، لأن باب قصعة أكثر من باب رقبة.

والثاني ما لا تاء فيه، كاست، ويد، ودم. أما است فأصله: سَتَهٌ، بالتحريك، ولذلك جمع على أستاه، إذ لو كان أصله السكون لجمع[٢] في القلة على (أفعل) كأفلس وأكعب، ولامه هاء. لما سيأتي في موضعه.

وربما قالوا: سَهٌ، بحذف العين.

وأما (يد) فأصله (يَدْيٌ) بسكون العين، بلا خلاف، لأن الحركة زيادة لا سبيل إليها إلا بدليل، وليس في قولهم: يديان، دليل على حركة العين، لأن اللام لما حذفت، وصار العين حرف إعراب، تتعاقب عليه حركات الإعراب، ثم ردت اللام، لم تسكن العين التي كانت متحركة.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٨٢.

(٢) (فجمع) في: ع.

وهذا الاسم من باب سلسٍ وقلقٍ، فاؤه ولامه ياء، كقولهم: يديت إليه يداً، إذا أوليته معروفاً، وهو نادر ليس في الأسماء مثله، ولكون اليد فعلاً جُمعت على أيد كدلو وأدل. وقالوا أيضاً: يَدِيّ، على فعيل، كعبيد وكَلِيب، قال النابغة (١):

١٨٦٣ - فإنْ أشكرِ النُّعمانَ يوماً بلاءه فإنَّ له عندي يَدِيّاً وأنْعما (٢)

وأما دم، فأصله: دَمي، كقوله:

١٨٦٤ - جرى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِين (٣)

ويروى (الدموان) فيكون من الواو، والأول أكثر، ويجمعان في الكثرة على: يُدي، ودماء، كدُلِي ودِلاَءٍ.

«والرباعي اسماً كان أو صفة، مجرداً من التاء أو غير مجرد، على اختلاف أبنيته على نحو: ثعالب، وسلاهب (٤)»

لم يتصرفوا في الرباعي تصرفهم في الثلاثي، لكثرة حروفه، فلم يضعوا له في التكسير إلا مثالاً واحداً، القليلُ والكثير فيه سواء، وهو (فعالل) أو ما كان على طريقه مما ثالث حروفه ألف، وبعدها حرفان، نحو: ثعلب وثعالب، وبرثن وبراثن، وهو من الطير كالأصابع من الإنسان / ودرهم ودراهم، ويقال: درهام، ودمقس ودماقس، وهو [٥٥٠م/أ] الكتان، وضفدع وضفادع، وقمطر وقماطر، وهو ما تصان فيه الكتب.

وخضرم وخضارم، وهو من أوصاف البحر، يقال: بحر خضرم، أي: كثير الماء، ورجل خضرم، أي: كثير العطية.

وسلهب وسلاهب، وهو الطويل، وجرشع وجراشع، وهو العظيم من الإبل،

---

(١) ديوان النابغة الذبياني (أبيات مفردة) ١٣٠ (دار صادر)، ونسبه أبو زيد لضمرة بن ضمرة النهشلي براوية: (فَلَنْ أَذْكُرَ النُّعْمانَ إلاَّ بِصَالِحٍ).

(٢) انظر النوادر ٥٣، وشرح ابن يعيش ١٠: ٥٦، والصحاح واللسان (يدى).

(٣) عجز بيت، وصدره (فلو أنّا على حَجَر ذُبِحْنَا)، وقد تقدم برقم (...).

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٣٩.

وسبطر وسباطر، وهو الممتد، وذلك لأنه لما كثر حروف الرباعي طال وثقل، فطلب له الخفة، فاختاروا له أخف حروف اللين، وهو الألف وفتحوا أوله لخفة الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملاً على التصغير.

«وكذا ما يوازنه، كجداول، ومساجد[١]»

أي: وكذلك يجمع على هذا المثال كل ما يوازن الرباعي، في عدد الحروف، ونفس الحركات والسكتات، وإن اختلفت جهة الحركة. وذلك بأن يكون من الثلاثي المزيد.

إما للإلحاق، نحو: جدول، وكوكب، وعثير وصيرف،فإن الواو والياء فيها [٢] للإلحاق بجعفر ودرهم، فكما تقول: جعافر ودراهم، تقول: جداول وكواكب، وعثاير، بتصحيح الياء، وصيارف.

وكذلك تقول: حيافس، في حيفس، وهو القصير؛ لأنه ملحق بدمقس.

وإما لغير الإلحاق، وذلك بأن يكون الاسم على (مفعل) على أي حركة كانت الميم فلتكن.

وكذلك العين، جمع ذلك كله على (مفاعل) لأنك تفتح الميم والفاء، وتزيد الألف وتكسر العين، وذلك على أمثلة (مُفْعِل) كمطفل ومطافل، وهي الظبية لها طفل.

و(مُفْعل) كمصحف ومصاحف. و(مِفْعَل) كمدعس ومداعس، من الدعس، وهو الطعن والإقدام. و (مَفْعِل) كمجلس ومجالس. و(مَفْعل) كمقتل ومقاتل، و(مُفْعل) كمنخل ومناخل، و(مِفْعِل) كِمنْخِر ومناخر.

وكذلك ما فيه التاء كمعونة ومعاون.

وكذلك ما في أوله زيادة غير الميم، كيَرْمَع: وهو حجارة بيض. وتنضب: وهو شجر يتخذ منه السهام. وتحلئ: وهو نشارة الأديم التي على ظهره. وهبلع: وهو الأكول، فتقول في جمعها: يرامع، وتناضب، وتحالئ وهبالع.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥:٦٨.

(٢) (فيها) في: ع.

«وكذا: عناكب»

الواو والتاء في: عنكبوت، زائدتان، كقولهم في معناه: عنكباه، وزنه (فعللوت) فإذا كسرته حذفت الواو والتاء فقلت: عناكب.

وكذلك كل رباعي فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل الطرف، نحو: مدحرج لمكان الدحرجة. وَفَدَوكَس: وهو الأسد، وسميدع: وهو السيد. وعذافر: وهو العظيم الشديد من الإبل. وقنغخر: وهو الضخم. وجحجبا: وهو رجل.

يجمع ذلك كله على (فعالل) وذلك لأن الزيادة إذا لم تكن من حروف المد جرى مجرى الأصل.

«والرباعي إذا لحقه حرف لين رابع على: قناديل، وسراديح»

إذا وقع حرف المد رابعاً مع أربعة حروف أصول، اسماً كان أو صفة، نحو: قنديل، وشنظير، وهو الأحمق، وسرداح، وهي الناقة الكثيرة اللحم، وعصفور، وجرموق، وهو ما يلبس فوق الخف، كسّرته على (فعاليل) نحو: قناديل، وشناظير، وسراديح، وعصافير، وجراميق.

ولا يحذف منه حرف المد، لأنه موضع يزاد منه حرف المد، نحو: سفاريج، فإبقاء الموجود أولى، فنقلها إلى الياء إن لم تكنها لسكونها وانكسار ما قبلها.

ولا يجوز حذف هذه الياء إلا في ضرورة الشعر، كقوله[1]:

١٨٦٥ - كأن شُعَاعَ الشَّمْسِ في حَجَرَاتِها مَصَابيحُ رُهبانٍ زَهتْها القَنَادِلُ[2]

«وكذلك ما يوازنه، كقراويح، ومصابيح[3]»

---

(١) هو مزرد بن ضرار.

(٢) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ١: ٤٧٣. زهتها: رفعتها وشَبَّتها، لأن المصباح يزداد قوة بصفاء القنديل.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦٩.

ما ألحق من بنات الثلاثة بالرباعي كان حكمه حكمه. وذلك نحو: قرواح وقراويح، وهي الناقة الطويلة القوائم.

قيل لأعرابي: ما القِرواح؟ قال: كأنها تمشي على رماح.

والواو والألف فيها زائدتان، للإلحاق بسرداح، فجمعوه جمعها. وأما قوله [١]:

١٨٦٦ – أدِينُ ومادَيْني عَلَيْكَ بِمُغْرَم ولكِنْ على الشمّ الجِلادِ القَرَاوِحِ [٢]

فإنما حذف الواو للضرورة والتخفيف، وصحة الواو دليل عليه.

وكذلك ما كان فيه زيادة غير مدة، نحو: مصباح، وأنعام، ومعطير، وهو العطار، ويربوع وكلوب، فإنه يجمع جمعه، نحو: مصابيح، وأناعيم، ومعاطير، ويرابيع، وكلاليب، لأنه على زنته، ولا اعتبار باختلاف الحركات، وإن كان في الاسم الرباعي زائدتان متى حذفت إحداهما لزمك حذف صاحبتها، ومتى حذفت صاحبتها لم تحتج إلى حذفها، حذفتَ التي يؤمنك حذفها حذف صاحبتها، لأن الحذف على خلاف الأصل، فلو حذفتَ التي تضطرك إلى حذف الأخرى كثر الحذف، وذلك: نحو: عَيْضَمُوز [٣]، وهي الناقة المسنة.عن أبي سعيد.

وعَيْسَجُور، وهي الناقة الصُّلْبَة [٤]، فإن حذفت الواو بقي عيضمز وعيسجر.

ولا بد من حذف الياء، لأن تقريرها يخرج الاسم عن بناء التكسير، وإن حذفت الياء بقي عضموز وعسجور، كقربوس، ولا تحتاج إلى حذف الواو، لأنها وقعت رابعة، كواو جرموز [٥]، لذلك قلت: عضاميز، وعساجير.

---

(١) هو سويد بن الصامت الأنصاري، قاله البطليوسي.

(٢) البيت في السمط ٣٦١، والاقتضاب ٣٧٥، وشرح ابن يعيش ٥: ٧٠، واللسان (قرح، جلد). لامه قومه على الدَّيْن، فقال: لا أعول عليكم في قضائه فيشقّ عليكم، وإنما أعوّل في قضائه على غلة نخلي، والشم من النخل الطوال، والجلاد: القوية الصابرة على الجدب، والقوارح: القليلة السعف.

(٣) وردت في الكتاب ٢: ١١٩، واللمع ١٨٠.

(٤) القاموس ٢: ٨٩.

(٥) الـجُرْموز: الحوض الصغير. الصحاح (جرمز) ٣: ٨٦٧.

«والخماسي على: سفارج، وجحامر، في: سفرجل، وجحمرش، بحذف خامسه»

قال سيبويه [(١)]: إذا كان الاسم خماسياً لا يكسرونه إلا على استكراه؛ لأنك لا تزال في سهولة حتى تبلغ الخامس فترتدع.

قال أبو سعيد: معنى قوله: على استكراه، أنهم لا يكسّرونه إلا إذا سئلوا، فيقال لهم: كيف تجمعونه وقد ثقل الاسم بكثرة حروفه، وتكسيره يزيده ثقلًا؟ فلابد من حذف الحرف الخامس، لتناهي مثال التكسير دونه، ولأن الثقل به حصل، فيصير الاسم رباعيًّا، فيجمع جمعه، فتقول في سفرجل: سفارج، وهذا كجعافر.

ولا يجوز إثبات اللام، لأنك لو أثبتها لقلت: سفارجْل، أو سفارجِل. وكلاهما لا يجوز / لأن ما بعد الألف من الأصول يكون أكثر ما قبله فكأن ألف التكسير وقعت في أول الاسم، والاسم والصفة في ذلك واحد. [٥٥٠م/ب]

تقول في فرزدق: فوازد، وفي قهبلس، وهو الذكر: قهابل، وفي جحمرش: جحامر، وهي العجوز المسنة، وأفعى جحمرش، أي: خشناء، وفي قُذَعْمِل وجردَحل: قذاعم وجرادح، وكلاهما الضخم من الإبل.

وفي شمردل، وهو السريع من الإبل: شمارد. وفي خبعثن، وهو الضخم الشديد: خباعث.

وقد يقال في فرزدق: فرازق[(٢)]، بحذف الدال، لأنها من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة، وهي قريبة من الطرف.

ومن يقول ذلك لا يقول في جحمرش: جحارش، لبعد الميم من الطرف.

«ويجوز التعويض، نحو: سفاريج»

---

(١) وفي الكتاب ٢: ١١٩ «لا يكسرون بنات الخمسة إلا أن تَستكرهَهم فيخلِّطوا؛ لأنه ليس من كلامهم». وانظر المقتضب ٢: ٢٣٠، والتبصرة (باب جموع التكسير - فصل: وإذا كان الاسم على خمسة أحرف).

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٣٩.

كل رباعي أو خماسي حذفْتَ منه للتكسير حرفاً، فإنه يجوز التعويض عنه.

وحقيقته إلحاق ياء ساكنة قبل الطرف[١]، فتقول: عناكيب، وسفاريج، فيصير على وزن: همَاليج، وعصافير، إلا أن ياء: عناكيب، وسفاريج، غير لازمة، وياء: هماليج، وعصافير، لازمة، لما تقدم.

وما كان من الرباعي والخماسي علماً لآدمي، أوصفة له، جمع على التصحيح، نحو جعفرون، وخضرمون، وشمردلون، وصهصلقون، وبهصلات، وحنظلات.

«ونحو: ظلّام، وحسّان، وفسِّيق، ومضروب، ومُكرِم، ومكرَم، يستغنى فيه بالتصحيح عن التكسير[٢]»

فَعَّال، وفُعَّال، وفَعيل: أبنية مبالغة، نحو: قَتَّال، وشُرَّاب، وظُلاّم، وحُسّان، وقُرّاء، ووُضّاء، وشريب، وفِسيق، ويدخلها تاء التأنيث، قال الشماخ[٣]:

١٨٦٧ – دَارُ الفتاةِ التي كُنَّا نقولُ لَهَا ... يَا ظَبْيَةً عُطُلاً حُسَّانَةَ الجِيدِ[٤]

فجرت مجرى (مُفَعِّل) الجاري على (تُفَعِّل) الذي هو بناء مبالغة. و(مفعول) و(مُفْعِل) و(مُفْعَل) جارية على الفعل، ويؤنث الكل بالتاء، فاستغنت بجمع التصحيح عن جمع التكسير، فجمع المذكر منه بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء، وفي التنزيل: كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[الأحزاب: ٣٥] و﴿وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾[يوسف: ٥٩] و ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾[الذاريات: ٢٤] و ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟﴾[الأحزاب: ٦١].

---

(١) من (ومن يقول ذلك) إلى (الطرف) ساقط من: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦٦.

(٣) ديوانه ١١٢.

(٤) البيت في الخصائص ٣: ٢٦٦، والمنصف ١: ٢٤١، وأمالي ابن الشجرى ١: ٤١،وشرح ابن يعيش ٥: ٦٦، يهجو الرَّبيع بن عَلْبَاء السَّلمي. الفتاة: الشابة. العُطُل: التي لاحليّ عليها. والحُسَّانة: الكثيرة الحسن.

هذا مع زيادة ثقله بكثرة الحروف، لئلا ينقض ذلك بضارب، ونظائره.

وهكذا حكم اسمي الفاعل والمفعول مما زاد فعله على ثلاثة أحرف، كمنطلق، ومستخرج. وقال ابن جني في اللمع [(١)]: إن كان في الاسم زائدان، أحدهما لمعنى والآخر لغير معنى، حذفتَ الذي لغير معنى، وأقررتَ الذي لمعنى، وذلك نحو: منقطع ومُغْتَسِل. تقول: مقاطع ومَغَاسِل، فتحذف النون، لأنها في الفعل والصدر، ولا تحذف الميم، لأنها لمعنى الفاعلية. وفيه نظر؛ لأن منقطعاً ومغتسلاً، إن كانا صفتين لم يكسرا، لما بينا. وإنما يقال: منقطعون، ومغتسلون، ومنقطعات، ومغتسلات.

وإن كانا علمين صح كلامه. وكذا إن كانت الرواية: منقَطَعاً ومُغْتَسَلاً، بفتح الطاء والسين، صح أيضاً، لأنها تجعلهما اسمين لمكان الانقطاع والاغتسال.

«وشذ: عواوير، وملاعين، ومشائيم، ومراضيع [(٢)]»

قد شذ من ذلك أسماء فجاءت مكسَّرة، تحفظ ولا يقاس عليها، قالوا: عُوَّار وعواوير، للجبان.

أجروه مجرى الأسماء لأنهم لايقولون للمرأة: عوارة؛ لأن الشجاعة والجبن من أوصاف الرجال، لحضورهم الحرب،وكثرة لقائهم العدو، وحَذَفَ الشاعر ياءَه للضرورة، فقال [(٣)]:

١٨٦٨ - وفي كلِّ يَوْمِ ذِي حِفاظٍ بَلَوْتَني فقُمْتُ مَقاماً لَمْ تَقُمْهُ العَوَاوِرُ [(٤)]

---

(١) اللمع ١٧٩، والعبارة فيه كما يلي: «فإن كانت إحدى الزائدتين لمعنى، والأخرى لغير معنى، حذفت التي لغير معنى، وأقررت التي لمعنى. تقول في تكسير مُغْتَسِل: مَغَاسِلَ، تحذف التاء، لأنها لغير معنى، وتقر الميم لأنها لمعنى، وكذلك «مُنْقَطِع» تقول:مقاطِعُ، تحذف النون لا غير».

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦٧.

(٣) هو لبيد. ديوانه: ٦٥.

(٤) البيت في الصحاح (عور) ٢: ٧٦١، واللسان (عور) ٦: ٢٩٤. العُوَّار: الجبان، والجمع العَوَاوِيرُ، وإن شئت لم تعوض في الشعر فتقول: العَوَاوِرُ.

وقالوا: ملعون، وملاعين، ومشؤوم، ومشائيم، ومكسور، ومكاسير، وميمون، وميامين، ومكفوف، ومكافيف، ومسلوخة، ومساليخ، قال:

١٨٦٩ - مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... ولا ناعباً إلا بِبَيْنٍ غُرابُها (١)

شبهوها بالاسم الذي على خمسة أحرف، نحو: بهلول وبهاليل ومغرود ومغاريد، وهو ضرب من الكمأة(٢)

وقالوا: مفطر ومفاطير، ومنكر ومناكير، وموسر ومياسير.

قال الرماني: إنما زيدت فيه الياء، لئلا يخلصَ له جمع التكسير، وهو في الأصل أحق بجمع السلامة.

وإن كان (مُفْعِل) للمؤنث بغير هاء فإنه يكسره على (مفاعل) نحو: مطفل ومطافل، وهي الأم معها طفل، ومشدِن ومشادِن، وهي الظبية التي قد شدن خشفها، أي قوي واستغنى عن أمه (٣)، ومرضع ومراضع (٤)، وفي التنزيل: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ﴾[القصص: ١٢] وربما قالوا: مطافيل، ومشادين، ومراضيع، أنشد سيبويه:

١٨٧٠ - ويأوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ ... وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالِي(٥)

---

(١) تقدم البيت برقم (٢٥٧).

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٦٨.

(٣) انظر الصحاح (شدن) ٥: ٢١٤٣.

(٤) من (وهي الأم) إلى (ومراضع) ساقط من: ع.

(٥) البيت لأمية بن أبي عائذ. ديوان الهذليين ٢: ١٨٤ برواية:

لـه نسـوةٌ عـاطِلاتُ الصُّـدو ... ر عُـوجٌ مراضِـيعُ مِثْـلُ السَّـعَالِي

وهو في الكتاب ١: ١٩٩، ومعاني الفراء ١: ١٠٨، وشرح ابن يعيش ٢: ١٨، والعيني ٤: ٦٣، والخزانة ١: ٤١٧، ٢:٣٠١. وصف صائداً. العطل: جمع عاطل، وهي التي لا شيء لها، أو التي لاحلي لها. والشعث: جمع شعثاء، وهي التي تغير شعرها وتلبد لقلة تعهده بالدهن. والمراضيع: جمع مِرضاع، وهي الكثيرة الإرضاع. والسعالي: جمع سعلاة، وهي الغول. والعرب يشبهون العجائز والخيل وفرسانها بالسعلاة. كما=

=في اللسان (سعل).

وكذلك الأسماء الجارية على الأفعال المزيدة إن جعلناها علماً، أو نأتي بها على وزن المفعول، ليكون لمكان الفعل، أو جاءت تكسيرها عن العرب شاذًّا، فإن تكسيرها يكون بحذف الزوائد، خلا الميم / تقول في مغتسل ومنطلق، ومستخرج: [٥٥١]

مغاسل، ومطالق، ومخارج.

ولك في مثل هذا التعويض، تقول: مغاسيل ومطاليق ومخاريج.

وتقول في معشوشب: معاشيب، بالياء لا غير، لمكان الواو.

وكذلك تقول في مكثار: مكاثير، وفي مطعام ومطعان: مطاعيم ومطاعين، وفي محضير[١] محاضير قال[٢]:

١٨٧١ - مَطَاعِينُ فِي الهَيْجَا مَطاعيمُ للقِرىَ   إذَا ابيَضَ آفاقُ السماءِ من القَرْسِ[٣]

«وقد يُؤتى بالجمع مبنيًّا على غير واحده المستعمل، قالوا: أراهط»

قد كسّروا اسماً على غير الواحد المستعمل، بل كأنهم أعملوا لفظاً آخر مرادفاً له فكسروه على مالم يستعمل، فقالوا: رَهْطٌ وأَرَاهطُ[٤]، قال:

١٨٧٢ - يَابُؤْسَ للحربِ التي   وَضَعَتْ أرَاهِطَ فاسْتَرَاحُوا[٥]

وهذا البناء ليس من جموع الثلاثي المجرد، وإنما هو من جموع الرباعي، أو ما يوازنه، فكأنهم جمعوا أرهطا في معنى رهط، وإن لم يستعمل، وإنما أتى به الشاعر ضرورة حيث قال:

---

(١) (محضر) في: ع.

(٢) هو أوس بن حجر. ديوانه: ٥٢ براوية (إذا اصفر).

(٣) البيت في الصحاح واللسان (طعن) ويروى (مكاشيف للدُّجى * إذا اغبر.. من القَرْص)

(٤) الكتاب ٢: ١٩٩، وفيه «قولهم: رَهْط وأراهِط، كأنهم كسّروا أَرْهَطٌ».

(٥) تقدم البيت برقم (١٧٥٤).

١٨٧٣ - وَفَاضِـحٍ مُفْتَضِـحٍ فِي أَرْهُطِـهْ   مِـن أَرْفَـعِ الـوَادِي ولا مِـن بُعْثُطِـهْ(١)

وقال الجوهري(٢): جمع رهط: أَرْهُط، وأَرْهَاط، وأَرَاهِط، وأراهيط.

«وأباطيل»

في باطل، والقياس: بواطل، ككاهل وكواهل، كأنهم جمعوا: إبطيلاً أو إبطالاً، في معنى باطل، وإن لم يستعمل (٣).

«وأحاديث وأعاريض(٤)»

في جمع حديث، وهو الخبر، جنس يقع على القليل والكثير. وعروض، وهو ميزان الشعر، وجانب من الأرض. والقياس: حدايث، وعرائض، نحو: قلائص، وسفائن، فكأنهم جمعوا: أحدوثة (٥) وهو المعنى المتحدث به، والحديث اللفظ.

«وأقاطيع»

في جمعِ قطيع، وهو الطائفة من البقر والغنم، والقياس: قطائع، ولم يستعمل فكأنهم جمعوا قطيعًا.

---

(١) الرجز في شرح ابن يعيش ٥: ٧٣، وشرح شواهد الشافية ١٥٢، واللسان (رهط) الفضيحة: العيب، وفَضَحه: كشف عيبه، وتقديره: وكاشف عيب رهطه ومُنْكَشِفٍ عيبُه في رَهْطِهِ. البُعْثُط:سرة الوادي ووسطه.

(٢) انظر الصحاح (رهط) ٣: ١١٢٨.

(٣) وفي الكتاب ٢: ١٩٩ «قالوا: باطلٌ وأباطيلٌ؛ لأن ذا ليس بناءَ باطِلٍ ونحوه إذا كسرته فكأنّه كُسّرت عليه إبطيلٌ وإبْطَالٌ».

(٤) وفي التبصرة (جموع التكسير): «وقالوا: عروض وأعاريض، وهو شاذ» وانظر شرح ابن يعيش ٥: ٧٢.

(٥) وجاء في اللسان (حدث): الأحدوثة: ما حدث به. قال الفراء: نرى أن واحدَ الأحاديث أحدوثة، ثم جعلوه للأحاديث، قال ابن بري: ليس الأمر كما زعم الفراء، لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدوثة فأما أحاديث النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - فلا يكون واحدها إلا حديثاً ولا يكون أحدوثة» وانظر شرح ابن يعيش ٥: ٧٣.

«وليال»

في جمع ليلة. أنشد سيبويه لذي الرمة [١]:

١٨٧٤ - هي الدارُ إذْ مَيٌّ لِأَهْلِكِ جِيرَةٌ لَيَالِيَ لا أمثالُهُنَّ لَيَالِيَا [٢]

والقياس: ليالٍ، كضيعة وضياع، فكأنهم جمعوا: ليلاة، كأرطاة، وربما قالوه، قال:

١٨٧٥ - في كلّ يوم مَا وكلّ ليلاه يا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أشقاه [٣]

«وأهالٍ»

في جمع: أَهْل، كأنهم جمعوا: آهلاً، ولم يستعمل.

«وأراض»

في جمع أَرْض، كأنهم جمعوا: أرضاة.

«وحوائج»

في جمع: حاجة، والقياس: حِيَج وحِيَاج، كتارة وتير، وناقة ونياق، كأنهم بنوه على حائجة.

وقال عبد القاهر: حوائج: جمع حوجاء، على القلب؛ لأن حوجاء في معنى حاجة.

وقياس جمعها: حواج، كصحار، فقدموا الياء قبل الجيم، فهمزوا فقالوا: حوائج، كما قال:

١٨٧٦ - لَقَدْ زَوَّدَتْنِي يوم قَوٍّ حَزَازَةً مكانَ الشَّجَا تَجُول بين التَّرَائِقِ [٤]

فهذا جمع ترقوة، وقياسه: تراق، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦].

---

(١) ديوانه ٢: ١٣٠٣.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٣٥٢، والمقتضب ٤: ٣٦٤، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٣.

(٣) الرجز في الخصائص ١: ٢٦٧، والمخصص ٩: ٤٤، وشرح ابن يعيش ٥: ٧٣، والمغنى ١: ٤٨، والهمع ٢: ١٨٢، والدرر ٢: ٢٢٨، واللسان (ليل).

(٤) البيت في المنصف ٢: ٥٧. قوّ: موضع بين فَيْد والنِّبَاج. الحَزَازَة: وجع في القلب من غيظٍ ونحوه.

«ومشابه»

في جمع شبه، والقياس: أشباه، كأقلام، بنوه على (مفعل) كأنه جمع مشبه.

«وملامح»

قالوا: في فلان لمحةٌ من أبيه، ثم قالوا: فيه ملامح من أبيه، أي: مشابه، كأنهم جمعوا ملمحاً على (مفعل).

«ومذاكير»

في جمع: ذكر، والقياس: ذكور، وذكران، وذكارة. وفي التنزيل: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾[الشورى: ٤٩، ٥٠] كأنهم بنوه على: مذكار.

«وأَمْكُنٌ[(١)]»

في جمع: مكان، والقياس: أمكنة، كأنه جمع مَكْنٍ، بحذف الألف، كأجبل في جبل، لأنا لا نعلم (فعالاً) يجمع على (أمكن) إلا إذا كان مؤنثاً، كعُقاب وأعقب.

«وحمير»

في جمع: حمار، كأنهم قدروه حمراً، فجمعوه على (فعيل) نحو: كلب وكليب، وعبد وعبيد.

«وأسدّة»

في جمع سدّ، وقياسه: سدود، كأنهم بنوه على سِدادٍ كعِنان وأعِنَّة.

والأسِدَّة: العيوب، مثل العمى والصمّ والبكم، ومنه قولهم: لا تجعلنَّ بجنْبك

---

(١) وفي الكتاب ٢:١٩٩: «وقد قال بعض العرب: أَمْكُنٌ، كأنه جمعُ مَكْنٍ لا مَكانٍ؛ لأنا لم نَرَ فَعِيلاً ولا فَعَالاً ولا فِعالاً ولا فُعالاً يُكسَّرنَ مذكّراتٍ على أفْعُل. ليس ذا لهن طريقةً يَجرين عليها في الكلام».

الأَسِدَّة، أي: لا يَضِيقَنَّ صدرُك فتسكتَ عن الجوابِ، كَمَنْ به صممٌ أو بكَمٌ [١].

«وكِرْوان[٢] ووِرْشَان»

في جمع: كَرَوَان، وهو طائر طويل الرجلين، أغبر، دون الدجاجة في الخَلْق.

وَوَرَشَانٌ: طائر، وهو ساقُ حُرٍّ [٣]. كأنهما جمع كرًى ووَرِش على فَعِل. كخرب وخربان، قال ذو الرمة [٤]:

١٨٧٧ - مِن آل أبي موسى تَرَى القَوْمَ حولَه ... كأَنَّهُمُ الكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا[٥]

وقد يقال: كراوين، ووراشين.

«وأوقعوا المفرد على الجمع كركب»

قد أتوا بأسماء دالةٍ على الكثرة، وليست بجمع، كسر عليه الواحد، على حدّ رجل ورجال. وإنما هي أسماء مفردة واقعة على الجمع بمنزلة: قوم، ورهط، ونفر، إلا أن قوماً ورهطاً ونفراً ليست من لفظ الواحد، لأن الواحد منها رجل[٦].

/ وأما ركب ونظائره المذكورة هاهنا، فهي من لفظ المفرد وتركيبه، إلا أنه لم يكسر [٥٥٢] عليه الواحد، بل هو اسم مفرد، وضع بإزاء الجمع.

---

(١) الصحاح (سدد) ١: ٤٨٣.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٩٩.

(٣) الصحاح (ورش) ٣: ١٠٢٦.

(٤) ديوانه ٢: ١٣١٣.

(٥) البيت في الخصائص ٢: ٢٢٢، ٣: ١١٨، والمنصف ٣: ٧٢، وأمالي الزجاجي ٩٠، ويس على التصريح ٢: ١٨٨، والخزانة ١: ٣٩٦. الكروان: جمع كَرَوان، وهو طائر يدعى الحجل والقبج. وقوله:(ترى القوم حوله) من قبيل الالتفات، فإنه كان يخاطب المرأة، ثم حول المخاطبة إلى رجل، كما في قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾.

(٦) هذا مذهب سيبويه، أي: فهي أسماء للجمع وليست بجمع تكسير كما قال الأخفش. انظر الكتاب ٢: ٨٩، ١٤٢.

وذهب أبو الحسن [١]: إلى أنه تكسير، فإذا صغر على مذهبه ردّ إلى الواحد وصغّر عليه، ثم يجمع جمع السلامة، نحو: ركيبون، وركيبات. والمذهبُ الأوّلُ؛ لأن المسموع في تصغير ركيب [٢] قال أُحَيْحَة بن الجُلاَح:

١٨٧٨ - بُنَيَّتُـــهُ بعَصْـــبَةٍ مـــن مَالِيَـــا أَخْشَـــى رُكَيْبـــاً أو رُجَـــيْلاً عادِيَـــا[٣]

ولأنهم قالوا: هو الركب، وهذا السفْر، ولو كان مؤنثاً لقالوا: هي وهذه، ولأن فعلاً لا يكون جمعاً لفاعل، لأن الجمع المكسر حقه أن يزيد على لفظ الواحد.

وأما أُزُر وجُدُر في تكسير إزار وجدار، فهو مخفف بحذف الواو، ولأنه لو كان مكسّراً لاطرد، وأنت لا تقول في جالس: جَلْس، فثبت أنه اسم مفرد.

فمن ذلك قولهم في راكب: ركب، والراكب: هو راكب البعير خاصة، فإذا كان على ذي حافر فرس أو حمار قيل: فارس.

وقيل: لا يقال لراكب الحمار فارس، وإنما يقال له: حَمَّارٌ، والركب: أصحاب الإبل في السفر خاصة من العشرة فما فوقها.

وقالوا: رَجْل في جمع راجل، وهو خلاف الفارس، كصاحِبٍ وصحبٍ، وسَفْر للجماعة المسافرين، واحدهم: سافر، يقال: سَفَرْتُ أَسْفِرُ سفراً، إذا خرجتَ إلى السَّفَر،فأنا سافر، وكثُرت السافِرَة، أي: المسافرون.

---

(١) انظر مذهب أبي الحسن في شرح ابن يعيش ٥: ٧٧، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٠٣، والهمع ٢: ١٨٩.

(٢) هكذا العبارة في: د. ولعل صحة العبارة «لأن المسموع في تصغير رَكْب: ركيب» ومن (والمذهب الأولى) إلى «ركيب» ساقط من: ع.

(٣) الرجز في المنصف ٢: ١٠١، وشرح ابن يعيش ٥: ٧٧، وشرح شواهد الشافية ١٥٠. العصبة: من الرجال نحو العشرة، واستعارها للجزء من المال. ويجوز أن يريد بالعصبة الرجال، ومِنْ متعلقة ببنيته،أي: بنيته من مالي بعصبة. رُكَيْب: تصغير رَكْب، والركب: اسم جمع راكب. رجيل: تصغير رَجْل، والرجل اسم جمع راجل، وهو خلاف الفارس. وإذا كان يخشاهما مع قلتهما فخشيته مع كثرتهما من باب أولى. عادياً: من عدا عليه إذا ظلم.

وطير[١] في جمع طائر، وجمع الطير: طيور وأطيار. وعن أبي عبيدة وقطرب أن الطير يقع على الواحد، وقرئ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٤٩][٢] وعلى ذلك قول بَشَّار[٣]:

١٨٧٩ – كأنّ إبريقنا والقطر في فمه ... طير تناوَل ياقوتاً بمنقار[٤]

وإنما أنشدناه تمثيلاً، لا دليلاً، لأن شعر المحدثين لا يجوز الاحتجاج به على اللغة، على أن الجوهريَّ قد استشهد بشعر بشار.

وقالوا: تاجر وتَجْر، وضائن، وهو خلاف الماعز، وضأن، وقد يقال: ضَأَنَ بالتحريك، فيكون كأدَم.

«وفُلْك»

بضم الفاء، وهو السفينة، واحد وجمع، يذكّر ويؤنث، ذهاباً به إلى المركبَ والسفينة. وفي التنزيل: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩] ﴿وَٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الحج: ٦٥][٥] و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ﴾ [يونس: ٢٢] فجمع.

وكان سيبويه [٦] يقول: الفُلك التي هي جمع تكسير الفُلْك، الذي هو واحد، وليست مثل الجنب الذي هو واحد وجمع. والطفل وما أشبهها من الأسماء، لأنّ فُعلاً وفَعلاً يشتركان في الشيء الواحد مثل العُرْب والعَرَب، والعُجْم والعَجَم.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٠٣.

(٢) كل السبعة قرأ «فيكونُ طيرًا» غير نافع فإنه قرأ «طائرًا» على إرادة الواحد. انظر السبعة ٢٠٦، والبحر ٢: ٤٦٦، والإتحاف ١٧٥.

(٣) هو بشار بن بُرد العُقيلي، بالولاء، أبو معاذ، أشعر المُحْدثين (ت ١٦٧ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٥٧، والسمط ١: ١٩٦، والخزانة ١: ٥٤١، والأعلام ٢: ٢٤.

(٤) البيت في ملحقات ديوانه ٤: ٦١، وديوان المعاني ٣١١، ونهاية الأرب ٤: ١٢٣. شبه بشار الإبريق وفي فيه قطرة من الخمر حمراء بطير تناول ياقوتاً.

(٥) (والفلك التى) في د، ع وهو سهو.

(٦) انظر الكتاب ٢: ١٨١.

ثم إذا جاز أن يجمع فَعَلٌ على فُعْل، كأَسَد وأُسْد، جاز أن يجمع فُعْل على فُعْل [١].

«وخَدَم»

في: خادم، غلاماً كان أو جارية. وقالوا أيضاً: خَدَمةٌ وخَدَم، للخلخال وأصله: السير يشد في رسغ البعير ليعلق فيه سريحة النعل [٢].

وقالوا: أديم وأدم. وعمود وعمد، وحلقة وحلق، في حلقة الباب والأذن، ونشف ونشفة، وهي الحجارة السود التي تدلك بها الرِّجل.

«وباقر»

لجماعة البقر، وجامل: لقطيع الإبل مع رعاتها، وقرئ: ﴿إِنَّ الباقِرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيۡنَا[٣]﴾ [البقرة: ٧٠] الواحد منهما جمل وبقرة.

«وسراة»

واحدها: سري، والسرو سخاء في مروة، وليس بتكسير: سريّ، لأن فعيلاً لا يكسّر على (فَعْلة) ولو كان مكسّراً لقيل: سُراة كقُضاة.

«وصحبة»

في جمع: صاحب، وحمار فارِهٌ، إذا كان حادًّا في المشي، وحمر فُرْهَةٌ [٤].

«وظؤورَة»

وظأار في جمع: ظئر، وهي الحاضنة، والحاضن أيضاً، وقد يقال: أظآر، على القياس.

---

(١) وفي الكتاب ٢: ١٨١: «.. وقد كسر حرف منه على (فُعْلٍ) كما كُسّر عليه فَعَلٌ، وذلك قولك للواحد: هو الفُلْكُ فتُذكّر، وللجميع: هي الفُلْك».

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٧٨.

(٣) قرأ عكرمة ويحيى بن يعمر: «إن الباقر» وهو اسم جمع، كما في البحر ١: ٢٥٣، وانظر الشواذ: ٦.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٢٠٣ وشرح ابن يعيش ٥: ٧٩.

«وحجيج»

في جمع: حاج، وغزي في جمع: غازٍ، قال امرؤ القيس:

١٨٨٠ - سَرَيْتَ بِهم حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ[١]

ومثله عازِبٌ وعَزِيبٌ، وقاطن وقَطِين[٢].

«ورُخال»

بضم الراء وكسرها، في جمع: رخل، وهي الأنثى من ولد الضأن، والقياس: أرخال، كأكباد.

وقالوا: تؤام في جمع تَوْأَم [٣]، وقياسه: تَوائمُ كقَشاعم. قال:

١٨٨١ - قالتْ لها ودَمْعُهَا تُؤَامُ
كالدُّرِّ إذْ أَسْلَمَهُ النِّظَامُ
على الذين ارتحلُوا السَّلامُ [٤]

وقد قالوا: توائم، على القياس.

«وقد يُجمع الجمع، نحو: أواطب، وأساور، وأناعيم، وجمائل، وجمالات»

جمع الجمع ليس بقياس، لأن الدلالة على الكثرة قد حصل بالواحد، فلا حاجة إلى آخر، وليس كلُّ جمعٍ يُجمع، وإنما تقف به عند السماع، ولهذا أدخلنا لفظة (قد) التي تؤذن بالتقليل. وقول الزمخشري[٥]: ويُجمع الجمعُ فيقال في كل أَفْعُل وأَفعِلَة: أفاعِلَ، وفي كل أَفعَال: أفاعيل، تسمُّح في العبارة.

---

(١) تقدم البيت برقم (٧٠٣).

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٣.

(٣) (توأم) على زنة (فوعل) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٨٠.

(٤) الرجز في إصلاح المنطق ٣١٢، والصحاح (تأم) ٥: ١٨٧٦.

(٥) انظر المفصل: ١٩٦.

وقد أجاز ابنُ السراج جمع كل جمع ليس على زنة: مفاعل، ومفاعيل.

ومذهب سيبويه(١) ومعظم النحويين ما ذكرناه، وذلك في جمع القلة أسهلُ منه في جمع الكثرة، وقد جاء في التكثير، إيذاناً باختلاف ضروبه على تشبيه لفظ الجمع بالواحد/ [٥٥٣] وهذا كما أن المصدر لا يجمع، لأنه يدل على نوعه كله، واسم الجنس لا يجمع، كالبر والشعير، لأنه واقع على الجمع، والذي جمع منهما يسمع ولا يقاس عليه ويحمل على اختلاف أنواعهما، وذلك نحو: علوم، وحُلوم، وعقول، وأشغال وثمور، وثمران.

قال أبو العباس(٢): إذا أردت أجناساً مختلفة قلت: بر وأبرار، وتمر وأتمر.

ولم يُجز سيبويه(٣) جمع البر، لأنه لم يسمع.

ثم جمع الجمع قد جاء في: جمع القلة، وجمع الكثرة،أما جمع القلة فقد جاء في (أفعل، وأفعلة، وأفعال: ما أفعل) قالوا: أيد، وأياد، جمعوا يداً على (أفعل) وكسروا الدال، لتصح الياء، ثم جمعوا الأيدي على: أيادي.

قال أبو عبيدة: سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول: إذا أرادوا المعروف قالوا: له عندي أيادٍ، وإذا أرادوا جمع اليد، قالوا: أيد(٤). فذكرتُ ذلك لأبي الخطاب فقال: ألم يسمع أبو عمرو قولَ عديّ بن زيد:

١٨٨٢ - سَاءَها ما تأمّلَتْ في أياديـــ   ـــنا وإشْنَاقُنا إلى الأعناق(٥)

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٠٠ هذا باب جمع الجمع.

(٢) انظر حواشي المقتضب ٣: ٣٣٠.

(٣) وفي الكتاب ٢: ٢٠٠ واعلم أنه ليس كُلُّ جمع يُجْمَعُ، كما أنه ليس كلُّ مصدر يُجْمَعُ كالأشغال والعقول والحُلوم والألباب: ألا ترى أنك لا تَجمع الفِكْر والعِلْم والنَّظَر كما أنهم لا يجمعون كلّ اسم يقع على الجميع، نحو: التَّمْر، وقالوا: التُّمْران ولم يقولوا: أبرارٌ..».

(٤) انظر الكتاب ٢: ٨٠

(٥) البيت في الخصائص ١: ٢٦٧، ومجالس العلماء ١٦٢، والسمط ٤٠٦، والمخصص ١: ٢: ٤: ٣٤، وشرح ابن يعيش ٥: ٧٤ والخزانة ٣: ٣٤٨ ويروى:

ســـاءه مـــا بنـــا تبـين في الأيـــ   ـــدي وإشنـــاقها إلى الأعنـــاق

وقالوا: أوطب، في جمع (وطب) وهو سقاء اللبن خاصة، وقالوا: أواطب فجمعوا الجمع قال:

١٨٨٣ - تُحْلَبُ منها سِتَّةُ الأَواطِبِ(١)

وأما (أفعلة) قالوا: سقاء، وأسقية، وأساق، والسقاء: القربة إلا أن القربة للماء، والسقاء للبن والماء، والنحي للسمن، والوطب للبن، شبهوه بأرنب، فجمعوه جمعَه.

وقد قالوا في جمع سوار المرأة: أسورة، ثم جمعوه على: أساور، وفي التنزيل: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[الكهف: ٣١، والحج: ٢٣، وفاطر: ٣٣].

ويدخلون عليها التاء(٢)، لتأنيث الجمع، وفي التنزيل: ﴿فلولا ألقي عليه أساورة من ذهب﴾[الزخرف: ٥٣](٣). شبهوا أفعلة بأفعلة، نحو: أرملة وأرامل، قال أبو عمرو(٤):

وقد يكون أساور جمع إسوار فلا يكون من جمع الجمع، ويكون أصله: أساوير، وحذفت الياء تخفيفاً، على حدّ حذفها في العواور.

وأما (أفعال) فقالوا: نعم، وهو المال الراعية، واستعماله في الإبل أكثر وهو لفظ مفرد دلّ على الجمع، لا واحد له من لفظه، ويجمع في القلة على أنعام، وأَنْعَام على

والإشناق: جمع شنق، وهو في الأصل زمام البعير، وأراد منه هنا الغل والقيد. ويروى (وأسيافنا).

(١) الرجز في الكتاب ١: ٢٠٠ وشرح ابن يعيش ٥: ٧٥، والمخصص ٤: ١٠١، ١٠: ٣، ١٤: ١١٧، واللسان (وطب). الوطب: سقاء اللبن.

(٢) وفي الكتاب ٢: ٢٠٠ «ومن ذا الباب أيضاً قولهم: أَسْوِرةٌ وأساوِرة».

(٣) كل السبعة - عدا عاصمًا - قرأ «أساوِرَة» على جمع الجمع كأسقية وأساقي، أو جمع أساور بمعنى سوار، والأصل (أساوير) عُوِّضَ عن الياء تاء التأنيث كزنادقة، الأصل زناديق، المقابلة لياء زنديق. وأما عاصم في رواية حفص فإنه قرأ «أَسْوِرَة» بلا ألف، جمع سوار، كأخمرة وخمار، وهو جمع قلة. وقرأ المطوعي «أساور». انظر السبعة ٥٨٧، والإتحاف ٣٨٦.

(٤) انظر قول أبي عمرو بن العلاء في شرح ابن يعيش ٥: ٧٥.

أَنَاعِيم[١]، حملوا أفعالاً على (إفعال) قالوا: فلو قال: له عندي أناعيم لزمه سبعة وعشرون، لأن النعم جمع من جهة المعنى. وأقل ما ينطلق عليه اسم الجمع ثلاثة، فيكون أنعام تسعة، وأناعيم سبعة وعشرون، وكذلك أقاويل.

وأما جمع الكثرة، فقالوا: جمال وجمائل، حملوه على شمال وشمائل، لأنه مثله في الزنة، كأنهم أرادوا اختلاف ضروبها ولم يقصدوا بذلك التكثير؛ لأن الأصل[٢] يفيد الكثرة، قال ذو الرمة[٣]:

١٨٨٤ -وَقَرَّبْنَ بالزُّرْقِ الجَمائِلَ بَعْدَما تَقَوَّب عن غِرْبانِ أوراكِها الخَطْرُ[٤]

وقد كثر جمع السلامة في التكثير، قالوا: جِمالات، وفي التنزيل: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، وقالوا: رجالات، وكلابات، وبيوتات، وحُمُرات، وجُزُرات، وطُرقات وعوذات، والواحد: عائذ، وهي الناقة القريبة العهد بالنتاج، ودورات: جمعوها بالتاء، لأن الجمع مؤنث.

وأما مَصارين[٥]: فهو جمع الجمع أيضاً، الواحد مَصير (مَفعل) من صار إليه الطعام. وإنما قالوا: مُصْرَان، على توهم أصالة الميم، كما قالوا في جمع مُسيل الماء: مُسلان.

مسألة:

إذا كان الاسم صفة يجمع جمع الصفات لا الأسماء.

فإذا سميت به جمعته جمع الأسماء التي على بنائه، فلو سميت بـ(سعيد) لقلت في

---

(١)انظر الكتاب ٢: ٢٠٠، وشرح ابن يعيش ٥: ٧٥.

(٢)أي: بناء الأصل.

(٣)ديوانه ١: ٥٦٦.

(٤)البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٧٦، واللسان (غرب، خطر، زرق) الزرق: مكان، وهي إحدى مسالح العجم بالبصرة قبل أن يختطها المسلمون. تقوّب: تقشر، غربان: جمع غراب، وهو طرف الورك الأسفل مما يلي أعالي الفخذ، أو عظم رقيق أسفل من الفراشة. الـخَطْر: ما يتلبد على أوراك الإبل من أبوالها وأبعارها.

(٥)انظر الكتاب ٢: ٢٠٠ وشرح ابن يعيش ٥: ٧٧.

قليله: أسعِدة، وفي كثيره: سُعُد، كأرغفة ورغف.

ولا تقول: سعداء؛ لأن ذلك جمعه حين كان صفة.

وإذا سميته بجمع ليس على مفاعل ومفاعيل جاز جمعه؛ لأنه قد صار مفرداً في المعنى، وتنظر إذا أردت جمعه إلى مثله من المفردات فتجمعه جمعه.

فلو سميته بـ(ظلم) قلت في جمعه: ظلمان، كما تقول: صرد وصردان.

ولو سميته بـ(كِسَر) قلت في جمعه: أكسار، كعنب وأعناب.

فإن سميته بنحو: مساجد، ومصابيح، جمعته مذكراً بالواو والنون، ومؤنثاً بالألف والتاء، فتقول: مساجدون، ومصابيحون، ومساجدات، ومصابيحات؛ لأن هذا المثال لا يقبل التكسير مرةً أخرى.

***

«فصل:

(التصغير)، ويقال: التحقير. حكمه العام: ضم أول الاسم المتمكن، وفتح ثانية، وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وكسر ما بعدها، نحو: جُعَيْفِر»

التصغير والتحقير بمعنى واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه، فهو اسم وصفة.

فإذا قلت: رُجَيْل، فكأنك قلت: رجل صغير، فجعلت تغيير الاسم علماً على هذا المعنى، للاختصار، كما جعل تكسيره علماً على الكثرة.

قال سيبويه(١): التحقير والتكسير من وادٍ واحدٍ، يريد به شدة المشابهة بينهما.

والشبه بينهما من حيث إن التصغير فرع على التكبير، كما أن التكسير فرع على الواحد، وأن له بناء مخترعاً مثل بناية، وتغيير أول الكلمة وثانيها له، وزيادة حروف اللين ثالثاً / وحذف الزائد الذي ليس بمدة رابعة، وحذف الأصل الخامس، وإثبات المدة [٥٥٤] الرابعة، وحذف ألفات الوصل، وردّ اللامات المحذوفة، وإعلال اللامات لحروف اللين قبلها.

وله ثلاثة معان(٢):

تحقير ما يجوز أن يتوهم عظمه، وذلك إما مبهم، كقولك: رُجيل، وعُمير، أخبرت بحقارته من غير بيان ما أوجب حقارته.

وإما موضع(٣)، وذلك في الصفات، كقولك: عُويلم، وزُويهد، يريد أن علمه وزهده قليل.

ومنه عُطَيْطِير، وبُزَيْزِيز، في تصغير: عطّار، وبزّاز، تريد ضعف صفتها في

---

(١) الكتاب ٢: ١٠٦، وفيه «التصغير والجمع من وادٍ واحد» وانظر شرح ابن يعيش ٥: ١١٧.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١١٣.

(٣) (موضح) في: ع.

العطر والبز.

وكذلك: أُحيمر، وأُسيود، تريد ضعف حمرته وسواده، وتقليل ما يجوز أن يتوهم كثرته، كقولك: دُريهمات، ودُنينيرات. وهذا مختص بالجموع.

وتقريب ما يجوز أن يتوهم أنه بعيد، وأكثر ما يجيء في الظروف كقولك: جئتك قُبيل الشهر. قال الشَّنفرى:

١٨٨٥ - إذا وَرَدَتْ أَصْدَرَتَها ثم إنّها ... تَثُوبُ فَتَأْتِي مِن تُحَيْتُ ومن عَلُ[١]

ومنه: هو أُصيغر منك، تريد تقريب ما بينهما من التفاوت، إذ لو قلت: هو أصغر منك، جاز أن يكون التفاوت بينهما قريباً أو بعيداً.

وزاد الكوفيون[٢] قِسماً رابعاً سموه تصغير التعظيم، كقولك: يا بُنَيَّ، ويا أُخَيَّ تريد المبالغة في تعظيمه، كما قال[٣]:

١٨٨٦ - وكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأَنَامِلُ[٤]

حقر داهية، والمراد تعظيمُها، إذ لا داهية أعظم من الموت. وقال آخر[٥]:

---

(١) البيت في التمام ٥٨.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١١٤.

(٣) هو لبيد. ديوانه: ١٣٢.

(٤) البيت في الإنصاف ١٣٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٥، ٢: ٤٩، ١٣١، وشرح ابن يعيش ٥: ١١٤، والمغني ١: ٤٨، ١٤٤، ٢١٦، ٢: ٦٩٣، والعيني ٤: ٥٣٥، والأشموني ٤: ١٥٧، والهمع ٢: ١٨٥، والدرر ٢: ٢٢٨، والخزانة ٢: ٥٦١، وشرح شواهد الشافية ٨٥. دويهية: تصغير للتعظيم، أي: داهية كبيرة، تصفر منها الأنامل أي: الأظفار، وصفرتها لا تكون إلا عند الموت.

(٥) هو أوس بن حجر، ديوانه: ٨٧.

١٨٨٧ - فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهقِ الرأسِ لم لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وتَعْمَلا[(١)]

صغر جبيلاً، مع أنه شاهق الرأس، وهو العالي، فدل على أنه أراد تفخيم شأنه. وهذا عند البصريين راجع إلى ما تقدم.

أما قولهم: يا بُنَيَّ ويا أُخَيَّ، فالمراد تقريب المنزلة ولطفها، لأنه قد يوصل باللطف إلى مالا يوصل إليه بغيره.

وأما قوله: دُويهية، فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام فحتف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يؤبه له.

وأما (جُبَيْل) فالمراد أنه صغير العرض، دقيق الرأس، شاق المصعد، لطوله وعلوّه.

فإذا صغرت الاسم المتمكن ضممتَ أوله، وفتحت ثانيه، وزدت ياء ثالثة، وكسرت ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة، واحترزنا بالمتمكن عن أسماء الإشارة والموصولات نحو: ذا، وتا، والذي، والتي، فإنك لا تضم أولها على ما سيأتي.

أما ضم أوله فلأن التصغير إضعاف له، فقوي بالضمة لأنها أقوى الحركات، ولأنه دال على صفة وموصوف، فرجيل كرجل صغير فأُعطي الضمة، تشبيهاً بالفعل الذي لم يسم فاعله، لأنه دال على فعل ومفعول.

وأما فتح ثانيه فتشبيهاً لياء التصغير بألف التكسير، فرُجيل، كرجال؛ لأن الخروج من الضم إلى الفتح أخف عليهم من خروجه إلى الضمة أو الكسرة، ولأنه لو ضم لانقلبت ياء التصغير واواً، ولو كسر لالتبس بجمع المعتل في مواضع، فلم يبق إلا الفتح.

وأما زيادة الياء فلأنه لابد من الزيادة، فيدل على زيادة معنى، وهو الصفة، ولأن النقصان غير ممكن، لأن أكثر الأسماء ثلاثية، فلو نقصوا لخَرَجَ عن منهاج كلامهم، فلو لم يزيدوا أيضاً، لالتبس بالمكبر كصرد.

---

(١) البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٢٥، وشرح ابن يعيش ٥: ١١٤، والمغني ١: ١٤٤، والأشموني ٤: ١٥٧، وشرح شواهد الشافية ٨٥.

وزادوا من حروف اللين؛ لأنها أولى بالزيادة، وخصوا الياء، لأن الواو ثقيلة، وزيادة الألف يلتبس بالمكبر، نحو: نباح، ولأن زيادة الواو والألف ربما تلتبس بالجمع، نحو: شهود ورحال.

وزادوها ثالثة قياساً على ألف التكسير، ولأنها حينئذ قد تتوسط الكلمة، نحو: جعيفر، ولأن زيادتها ثانية تفضي إلى قلبها واواً للضمة قبلها، وزيادتها آخراً تجعلها حرف الإعراب. وأسكنوها؛ لأن حركتها توجب قلبها ألفاً.

وعلامة التصغير اللازمة في الاسم المتمكن ضمُّ أوله، والياء الساكنة، وإنما جعلوا له علامتين مع أنهم لا يدخلون علامتين[1] لمعنى واحد؛ لأن كل واحدة من العلامتين قد تسقط، فالياء في النسب، نحو: قُرشي، وهُذلي، والضمة في نحو: ذيّا واللذيّا، فجاءوا بعلامتين حتى إذا سقطت واحدة بقيت الأخرى، وإلا لم يكن دليل على التصغير.

«إلا أن يكون حرف إعراب، أو مجاور ألف تأنيث، أو تائه، أو ألف (أفعال) أو (فعلان: فَعْلى) نحو: رُجيل، وحُبيلي، وحُميراء، وأُصيحاب، وطُليحة، وسُكيران»

قوله: (إلا أن يكون) استثناء من قوله (وكسر ما بعدها) لا مما قبله. والضمير في (يكون) لما من قوله (وكسر ما بعدها) أي: يكسر ما بعد ياء التصغير إلَّا أن يكون ما بعدها حرف إعراب إلى آخره. و(فعلان) معطوف على (أفعال) أي: أو يكون مجاورَ ألفِ (فعلان). والمقصود أن كسر ما بعد ياء التصغير قد يتخلف في مواضع.

منها أن يكون الاسم على ثلاثة أحرف، كرَجل فإنك تقول في تحقيره: رُجيل ولا يكسر ما بعد الياء، لأنك لو التُزِمَتْ كسرته لخرجت الكلمة من الإعراب إلى البناء، وهو خلاف الأصل. والتصغيرُ ليس من علل البناء.

[٥٥٥] / وإن كان آخر الاسم ألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة أبقيتها؛ لأنها وإن

---

(١)(مع أنهم لا يدخلون علامتين) ساقط من:ع

أشبهت الأصول فالأصل الرابع يثبت في الرباعي، نحو: راء جعيفر، تقول في سعدى، وحبلى، ودقرى: سُعَيدى، وحُبَيْلى، ودُقَيرى.

وإن كانت خامسة فصاعداً لأن الأصل الخامس يسقط فهذه أولى، وإن كان آخره ألف التأنيث الممدودة أقررتها لبناء الكلمة عليها، وكان حقها أن تحذف لزيادتها لولا ما عرض لها من شبه التاء بحركتها[١]، ثم إن كانت رابعة أبقيت ألف المد محافظة على الهمزة، لأنك لو قلبتها ياء لقلبت الهمزة أيضاً ياءً، فيلزم فتح ما بعد ياء التصغير.

وإن كانت خامسة فصاعداً كسرت ما بعد ياء التصغير، لزوال المانع، فتقول في صحراء، وحمراء: صحيراء، وحميراء، على (فعيلاء) وفي أربعاء: أُرَيْبِعاء. وفي معلوجاء: مُعَيْليجاء[٢].

وإن كان الاسم على (أفعلاء) كأجمال، فإنك تقول في تصغيره: أُجيمال، تبقي الألف محافظة على الجمع.

قال عيسى بن عمر الثقفي: إن كانت إلا أُثَيَابًا في أُسَيْفَاطٍ أخذها عشّاروك.

وإن كان في الكلمة تاء تأنيث أقررتها، لأنها كالمنفصل من بناء الاسم لما تقدم فيما لا ينصرف، وفتحت ما قبلها، لأنها أشبهت ألف التأنيث في دلالتها عليه.

ثم ما قبلها إن كان مجاورَ ياء التصغير فيلزم فتح ما بعد ياء التصغير، وإن لم يكن كذلك كسر، فتقول في طلحة: طليحة، وفي ضارب: ضويربة، وفي محمودة: محيميدة.

وإن كان في آخر الاسم المحقر ألف ونون زائدتان ثبتتا في التصغير، سواء ثبتتا في التكسير أو لم تثبتا، لأن الحذف ليس من باب التصغير، إلا في تصغير الترخيم، لكنهما إن ثبتتا في التكسير فتقلب فيه ألفه ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فكذلك تقلبها في التصغير

---

(١) العبارة في نسخة د، ع، هكذا: «أقررتها وكان حقها أن تحذف لبناء الكلمة عليها لولا ما عرض لها من اشتباه التاء بحركتها» وما أثبته فهو من هامش(د) بخط مغاير لخط المؤلف مصدراً بعبارة: (الصواب هكذا).

(٢) وعلى هامش د: جمع علج، وهو الرجل الضخم من كفار العجم. اهـ انظر الصحاح ١: ٣٣٠.

اعتباراً للتصغير بالتكسير،فتقول في تصغير سرحان، وحومان[1]، وسلطان: سُرَيحين، وحُوَيمين، وسليطين، لأنهم قالوا في التكسير: سراحين، وحوامين، وسلاطين.

وتقول في شيطان: شويطين، لأن النون وإن كانت أصلاً فتصغيره كتصغير: غيداق، وإن كانت زائدة، فقد قالوا: شياطين، وفي التنزيل: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] وإن لم تثبتا فيه في التكسير فتبقى ألفه في التصغير على لفظها، نظراً إلى الظاهر، وذلك في (فعلان فعلى) نحو: سكران، وغضبان، وعطشان، تقول في تصغيرها: سُكَيْران، وغُضَيْبان، وعُطَيْشان؛ لأن تكسيرها: سَكارى، وغِضاب، وعِطاش.

والعامة تقلب الياء ألفاً. فما ذكرناه وهو لحن. وفتحت ما بعد ياء التصغير محافظة على الألف.

فإن لم يسمع تكسير الكلمة عن العرب حملته على: سكران، يعني أنك تقول: فُعَيلان، وذلك نحو: عثمان، ومروان، وسلمان، وحمدان، وعمران، وغطفان.

تقول: عثيمان، وكذلك البواقي.

وإن كانت النون سادسة، كزعفران، وعقربان، وحدرجان، فلا شبهة في إثبات الألف والنون، تقول: زعيفران، وعقيربان، وحديرجان، لأن الاسم لا يكسر عليهما. وقول العامة: زعيفرين، خطأ.

«وأمثلته في الغالب: فُعَيْل كفُلَيْس، وفُعيعل كدُريهم، وفُعيعيل كدُنَيْنِير»

للتصغير في أغلب أحواله ثلاثة أمثلة: فُعيل، وفُعيعل، وفُعيعيل.

والغرض من هذا التمثيل موازنة الحركات والسكنات فحسب، لا مقابلة الأصل بالأصل، والزائد بالزائد.

والدليل على ذلك أنا نقول في تصغير ناس: نُوَيْس، وتقول: وزنه (فعيل) ووزنه في

---

(١)مكتوب في (د) تحت كلمة حومان (المكابر العبيط).

التصريف: عويل.

وتقول في تصغير ضارب: ضُويرب، وتقول مثاله: فُعيعل. ومثاله في التصريف (فويعل).

وتقول في مفتاح: مفيتيح، وتقول: مثاله فُعيعيل، ومثاله في التصريف: مُفيعيل.

وإنما قلنا في الغالب لأنه قد جاء على أمثلة غير هذه، نحو: أُجيمال، ونظائرها التي ذكرناها.

وقيل للخليل[1]: لِمَ كان التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: لأن معاملة الناس وُجِدَتْ على: فَلْس، ودرهم، ودينار، فصار فلس مثلاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، ودرهم مثلاً لكل اسم على أربعة أحرف، ودينار مثلاً لكل اسم على خمسة أحرف رابعها حرف مد.

فمثال (فُعَيْل) لما كان على ثلاثة أحرف على اختلاف أبنيته، نحو: عبد، ورجل، وقلم، تقول: عُبيد، ورُجيل، وقُليم.

والمضاعف يفك إدغامه، تقول في خص، ودن، وقَدّ: خُصيص، ودُنين، وقُديد.

وكذلك ما حقر تحقير الترخيم من بنات الثلاثة المزيدة، تقول في حارث، وجابر، وقاسم: حُرَيْث، وجُبَيْر، وقُسَيْم.

ومثال (فُعَيْعِل) لما كان على أربعة أحرف ليس رابعه تاء تأنيث، ولا ألفه ولا ألف أفعال، وفعلان، وفعلاء، سواء كانت الأربعة أصولاً، أو أصولاً وزوائد نحو: جعفر،

---

(١) انظر قول الخليل في شرح ابن يعيش ٥: ١١٦. وقال المبرد في المقتضب ٢: ٢٣٦: «زعم المازني عن الأصمعي أنه قال: قال الخليل بن أحمد: وضعت في التصغير على ثلاثة أبنيَة: على فلس، ودرهم، ودينار. وذلك أنَّ كلَّ تصغير لا يخرج من مثال فُلَيْس، ودُرَيْهم، ودُنَيْنِير، فإن كانت في آخره زائدة لم يعتدّ بها، وصُغِّر على أحد هذه الأمثلة، ثم جِيءَ بالزوائد مُسلَّمةً بعد الفراغ من هذا التصغير».

وحارث، وجَهْور وصيرف، وغلام وعجوز، تقول فيها: جُعَيْفر، وحُوَيْرث، وجهيور، وصُيرف، وغُلَيِّم، وعُجَيِّز.

ويشارك بنات الأربعة بنات الخمسة الأصلية، تقول في سفرجل: سفيرج.

ومثال (فعيعيل)/ لما كان على خمسة أحرف رابعه حرف لين، نحو: مفتاح، وعصفور، [٥٥٦]
وقنديل، تقول: مفيتيح، وعصيفير، وقنيديل.

«وإن كان في الثلاثي حذفٌ كَـمَّلْتَه، نحو: وُعيدة، وسُتَيْهة، وبُنَيّ، وأُبَيّ، ويُدَيَّه وبُنَيَّة، وأُخَيَّة»

لا يجوز[١] أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف، لأن أدنى أبنية التصغير (فُعَيْل) وذلك لا يكون إلا من بنات الثلاثة، ولأن ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة، وأدنى ما يقع بعدها حرف يكون حرف الإعراب، نحو: رجيل، وجميل، فلو صغر ما هو على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثة طرفاً، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب، وفتحها قبل تاء التأنيث، وهي لا تكون إلا ساكنة، لأنها بإزاء ألف التكسير في رجال، وجمال، وجعافر، وكان يؤدي إلى قلب ياء التصغير ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو حذفها[٢]، إذا وقع بعدها التنوين، فإن دخل الثلاثي حَذْفٌ رد المحذوف في التصغير،وهو على ثلاثة أحرف.

الأول: محذوف الفاء، نحو: عدة، وزنة، وشية، أصلها: وعدة، ووزنة، ووشية، لأنها من الوعد، والوزن، والوشي.

فإذا صغرتها قلت: وُعيدة، ووُزينة، ووُشية.

وإن شئت همزت فقلت: أعيدة، وأزينة، وأشية، لأن الواو إذا انضمت ضمًّا لازماً ساغ همزها، نحو: وُقِّتَتْ، و «أُقِّتَتْ»[٣].

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١١٨.

(٢)من (ساكنة لأنها بازاء) إلى (أو حذفها) ساقط من: ع.

(٣)قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١].

وكذلك لو سميت رجلاً بـ (خذ) و (كل) لقلت في تصغيره: أُخَيْذ، وأُكَيْل، لأن فاءهما همزة محذوفة، لأنها من الأخذ والأكل.

الثاني: ما حذف عينه، نحو: مذ، وسه، لغة في الاست.

فإذا سميت رجلاً بـ(مذ) لقلت في تحقيره: مُنيذ، لأن أصله: منذ.

وتقول في تصغير سه: سُتَيْهة، لأن أصله: ستَه بفتح التاء، لقولهم في التكسير: أَسْتَاهٌ، وكذا في لغة مَنْ قال: أُسْتٌ، بحذف الهمزة، ورد الهاء. وكذا من قال: ست، برد اللام.

ولو سميت رجلاً بـ(سل) على تخفيف الهمزة، لقلت: سويل[١]، لأن عينه همزة محذوفة.

الثالث: ما حذف لامه فتردها إليه، سواء كان في أوله همزة وصل[٢]، نحو: ابن[٣]، واسم، واست، أو لم يكن، نحو: أب، ويد، ودم، وحر، وشفة؛ لأن همزة الوصل تسقط، لأنها إنما زيدت للتوصل إلى النطق بالساكن، فاستغني عنها لتحرك أوله، فتقول في تحقيرها: بني، وسمي، وسُتيهة، فتلحق التاء فيما كان مؤنثاً لما تقدم أن التحقير كالصفة، فكما تقول: يد طويلة، فتلحق التاء في صفته تقول: يديّه، وستيهة، وأُبيّ، ودية، ودُمَي، وحُرَيح، لأن أصل حر: حرح، لقولهم في تكسيره: أحراح، وشفيهة، لأن أصلها: شفه، بالهاء كقولهم في تكسيره: شفاه، ولقولهم: شافهته.

وقيل: أصله: شفوة، فتقول: شفيهة، وشفوي.

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١١٨ - ١١٩.

(٢)انظر الكتاب ٥: ١٢٤.

(٣)(نحو كابن) في: د.

فإن قلت: شفة، على ثلاثة أحرف مع التاء، فهلا اجتزئ بها مكملة ولم يرد المحذوف؟

قلت: التاء تعد منفصلة بمنزلة ضم اسم إلى اسم، فكما أنك تغير الصدر من بعلبك، ولا تغير الثاني، فكذلك يقع التصغير على ما قبل تاء التأنيث، ولم يعتد بها.

وتقول في تصغير: فُل، من قولك: يافُل: فُلَيْن[١]، لأن أصله: فلان، ولا تعتد ألف فلان، لأنها زائدة، والغرض يحصل برد اللام وحدها.

وتقول في تصغير فم: فُويه، لأن أصله: فوه، لقولهم في تكسيره: أفواه.

وأما سنة فمن قال: سنوات، قال في تصغيره: سُنية، ومن قال: سانهته، قال: سُنيهة.

وتقول في تصغير ذو: ذُوَي، والياء أصل فيمن قال أصله: ذوى، وبدل من الواو فيمن قال أصله: ذوو.

وأما بنت، وأخت. وهنت، فالتأنيث مستفاد من نفس صيغتها[٢]، فإنها علم التأنيث، والتاء فيها ليس للتأنيث، لثبوتها في الوقف، ولسكون ما قبلها، وإنما هي مبدلة من اللام، وأصلها: أبوة، وأخوة، وهنوة، على (فَعَلَة) بفتح الفاء والعين، فنقلوهما إلى (فِعْل) و (فُعْل) و (فَعْل) كجِذع، وقُفْل، وفَلْس.

ولما كان هذا العمل مختصاً بالمؤنث جرت التاء فيها مجرى تاء التأنيث، ولذلك حذفها سيبويه[٣] في النسبة، كما تحذف تاء التأنيث، فقال: بنَوي فلم يعتد بها في التصغير، وأعيدت اللام المحذوفة مع التاء التي هي علامة التأنيث فقالوا: بُنَيَّة، وأخية، وهنية، كما تقول في ثبة، وبرة: ثبية، وبُرية.

وألحقت التاء علامة للتأنيث، لأن الصيغة الدالة على التأنيث قد زالت بالتصغير،

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٢٢.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٢١ - ١٢٢.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٢٥.

فلابد من علامة، وكانت التاء أولى تشبيهاً بتاء: بنت، وأخت.

وتقول في تصغير شاة: شُوَيْهَةٌ(١)، لأن أصلها شوهة، لقولهم: تشوهْتُ شاةً أي: اصطدتها.

وفي تصغير(عضة) وهي شجرة:عُضَيَّة، فيمن قال: عضوات. عُضَيْهَةٌ فيمن قال عضاة.

وتقول في تصغير المسمى بـ(إن) المخففة من الثقيلة وبـ(بخ، وقط، ورب)(٢).

مخففات: أُنَيْن، وبخيخ، وقطيط، ورييب، لأن أصلها التشديد.

ولو سميته بما هو على حرفين مما لا أصل له، نحو: من، وكم، وإن الشرطية أو الزائدة، ثم صغرته تممته بالياء، فقلت: مُنَيّ، وكُمَيّ، وأُنَيّ(٣)، لأن المحذوفات أكثرها من الياء والواو، نحو: أب، وأخ، ويد، ودم.

والواو يرجع في التصغير إلى الياء، نحو: أُبَيّ، وأُخَيّ، فجعلوها الزائدة من أول الأمر، كما قال:

١٨٨٨- رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلاَ (٤)

[[٥٥٧]] / «إلا إذا بقي ما يحصل به بناء التصغير، نحو: ميت، وناس، فتقول: مُيَيت، ونُوَيس»

الاستثناء عائد إلى قوله: (كملته) يعني: إذا حذف بعض حروف الكلمة، وبقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير فإنك لا تردّ المحذوف، لأن الحذف لضرب من التخفيف، والمصغر أحوج إليه لزيادة حروفه، والباقي واف ببناء التصغير، فتقول في

---

(١)انظر الكتاب ٢: ١٢٦، وشرح الرضي للشافية ١: ٢١٤.

(٢)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١١٩، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٢٣.

(٣)انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢١٨.

(٤)البيت في الخصائص ١: ٢٠٩، ٢: ٣١، ١٧٠، والمحتسب ١: ١٨٨، وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٠.

تصغير ميت محذوفاً من ميت: مُيَيْت بياء واحدة، بعدها ياء التصغير، ولو رُد المحذوف لقيل: مُيَيِّت، بثلاث ياءات.

وفي تصغير ناس: نُوَيس، ولو رُد المحذوف(١) لقيل: أنيس لأن أصله: أناس، لأنه من الأنس، فحذفت الفاء منه وهي الهمزة، وصارت ألف (فعال) كالعوض من المحذوف.

وفي تصغير هار(٢) من قوله ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] هُوَيْر فلا ترد المحذوف، ولو رددته لقلت: هُوَيِّر، وأصله: هائر، فحذف العين تخفيفاً.

ولو سميت رجلاً بـ(يضع) و (يدع) قلت: يُضَيِّع، ويُدَيِّع، فلا ترد المحذوف الذي هو الواو، هذا مذهب سيبويه(٣).

ومن قال: هُوَيِّر، فإنما صغر: هائراً لا هاراً، كما قالوا: رويجل، كأنهم صغروا راجلاً في معنى رجل.

وبعضهم يرى الرد فيقول: هُوَيِّر ويُوَيضع.

وكان أبو عمرو(٤) يقول في تصغير (مُرٍ) اسم فاعل من أرَى يُري: مُرَيْئٍ كمُرَيْعِي.

ومن قال: هُوَيِّر، ويُوَيضع، يلزمه أن يقول مُيَيِّت وأُنَيِّس، وفي خير منك، وشر

---

(١) من (مييت بثلاث ياءات) إلى (المحذوف) ساقط من: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٢٠.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٢٥، وشرح ابن يعيش ٥: ١٢١.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٢٥، وفيه «وأما يونس فحدثني أن أبا عمرٍو كان يقول في مُرٍ: مُرَيْءٍ» مثل: مُرَيْعٍ، وفي يُري: يُرَيْئي، يَهْمِزُ ويجرّ، لأنها بمنزلة ياء قاض. ومثله في شرح ابن يعيش ٥: ١٢١.

منك، أُخَيِّر منك، وأُشَيِّر منك[١]، لأن أصلها[٢] أخير منك وأشير منك. وهذا لا يقولونه بالاتفاق.

«وترد الألف المعلومةُ الأصل إليه كبُوَيْب، ونُيَيْب[٣].
والمجهولة إلى الواو، كصُوَيب»

إن كانت عين الثلاثي ألفاً، فالألف إن كانت زائدة، نحو ألف: ناس، فتقول في تحقيره: نويس، على ما تقدم.

وإن كانت أصلاً، نحو ألف: غاق، وجاه، لو سميت بهما وأردت تحقيرهما رددتهما إلى الواو، فقلت: غويق، وجُوَيه، لأن الألف ساكنة مضموم ما قبلها، فقلبت واواً.

وإن كانت بدلاً، فإن كانت معلومة الأصل رددته إلى أصله، واواً كان أو ياء، فالواو نحو: باب، ومال، وحال.

تقول في تحقيرها: بويب، ومويل، وحويلة، لقولهم في الجمع: أبواب وأموال، وأحوال.

وفي الفعل: تَبَوَّيْتُ بوّاباً، أي: اتّخذته، وتَمَوَّلت، وتَحَوَّلْتُ.

والمنقلبة عن ياء نحو ألف: غاب، وناب، تقول في تحقيرهما: غُيَيِّب، ونُيَيِّب[٤]

---

(١)وفي الكتاب ٢: ١٢٥، «وإذا حقرت خيراً منك وشراً منك، قلت: خُيَيْرٌ منك وشُرَيْرٌ منك، لا ترد الزيادة». وفي شرح ابن يعيش ٥: ١٢١ «وفي خير منك وشر منك: أخير منك، وأشيرر منك، لأن أصلهما: أخير منك، وأشر منك. وقد اتفقوا في ذلك على ميت ونويس من غير رد، وكذلك قالوا: خيير منك، وشرير منك من غير رد، ولا فرق بينهما». وانظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٢٥.

(٢)الصواب (لأن أصلهما).

(٣)انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٠٩.

(٤)انظر الكتاب ٢: ١٢٧.

لأنهم قالوا: عَيِّب، في معنى عاب، وفي الحديث: لا تكونوا عيّابين[١].

ونَيَّبْتُ في الأمر إذا أثّرت فيه، ونَيَّبْتُه، إذا عَرَّضْتَه الناب، قال الكميت:

١٨٨٩ - كأن ابن آوَى مُوثَقٌ تحت غرزها يُظَفِّرُهَا طوراً وطوراً يُنَيِّبُ[٢]

وقالوا: أنياب، وإن كانت مجهولة الأصل، نحو ألف: صاب، وهو عصارة شجر مر، قال أبو ذؤيب الهذلي[٣]:

١٨٩٠ - نَام الخَلِيُّ وبِتّ الليل مُشْتَجِراً كأنَّ عَيْنَيَّ فيها الصَّابُ مذبُوحُ[٤]

أي: مشقوق، إنما كانت مجهولة الأصل، لأنه لم يصرف منها ما يظهر فيه أصلها، فيحملها على الواو، فتقول: صويت، تحمله على الواو، لأن الواو هي الكثيرة في هذا النحو، نحو: دار، وساق، ومال، وحال، وخال، وقال، وداء، وماء، وشاء، وهو كثير.

وكل ما كانت عينه ياء، نحو: عاب، وبيت، يجوز كسر أوله في التحقير، تقول: عِيَيْب، وبِيَيْت. والكسر هو الأصل.

وحكي أن الفراء أجاز: شُوَيخ[٥]، وبُوَيْت. وعِذرته أن يكون قد ضمّ أول الاسم

---

(١) رواه عبد الله بن المبارك في (كتاب الزهد) (باب التواضع) ١: ١٣٢ رقم ٣٩١ عن مكحول مرسلاً.

(٢) الهاشميات ٥٦ (تصحيح الشنقيطي) ابن آوى: حيوان دون الكلب. يُنَيِّب: يعضُّها بأنيابه. يظفرها: يغرزها بظفره.

(٣) ديوان الهذليين ١: ١٠٤.

(٤) البيت في شرح السكري ١: ١٢٠، وشرح ابن يعيش ١٠: ١٢٤. الخلي: الذي ليس به هم. المشتجر: الشجر: ملتقى اللَّحْيَيْن. والمراد هنا الواضع خده على يده لا ينام. الصاب: شَجَر بتهامة، إذا قُطِع منه عُودٌ خرج منه لبن، إذا أصاب العينَ أحرقها وحلبها.

(٥) وفي الكتاب ٢: ١٣٦: «بيت وشَيْخ وسَيِّد. فأحسنه أن تقول: شُيَيْخ، وسُيَيِّد فتضم لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمة له. ومن العرب من يقول: شِيَيْخ وبِيَيْتٌ وسِيَيِّد، كراهية الياء بعد الضمة». وفي الكتاب أيضاً ٢: ١٢٧ «ومن العرب من يقول في ناب: نُوَيْبٌ، فيجيء بالواو لأن هذه الألف=

للتصغير، والياء بعد الضمة إذا كانت ساكنة انقلبت واواً، نحو: مُوْقِن ومُيْسر.

«وما انقلبَتْ واوه ياءً ردت، كقولك في ريح: رُوَيْحَة[(١)]»

إذا كان عين الثلاثي واواً أو ياء مفتوحاً ما قبلها، نحو: جوزة، وبيضة، ثبتتا في التحقير، تقول: جُوَيزة، وبُيَيْضة، لأنهما أصلان لابَدَلان، فهما كباء عبد.

ومنهم من يقول: بِيَيْضَة، فيكسر الباء لاستثقال وقوع الضمة قبل الياء، كما قال بعضهم: بِيوت، فتكسر الباء لمجاورة الياء.

وإن كانت الياء مكسوراً ما قبلها، فإن كانت أصلاً، نحو: فيل، وديك، كقولهم: أفيال، وأدياك، أبقيتها. نقلت: فُيَيْل، ودُيَيْك، وإن شئت كَسَرْتَ أولها. والعامة تقول: دُوَيْك وقد أجازه الفراء.

وإن كانت بدلاً نحو: ريح، وديمة، فإنهما من الواو. وأصل ريح: روح لأنه من الرواح، لقولهم في جمعه: أرواح قال:

١٨٩١ - وإني لأطوي البطن من دون ملئه إذا هَبَّ أرواحُ الشتاء الزَّعازعُ[(٢)]

=مبدلةٌ من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم».

وأجاز الكوفيون إبدال الياء واواً قياساً على ما سمع من نحو: شويخ وبويضة. ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً. قال الأشموني ٤: ١٦٦: «وهو عند البصريين شاذ» ويمكن أن نقول: وكذلك عند اللغويين شاذ ففي الصحاح (شيخ) ١: ٤٢٥ «وتصغير الشيخ شييخ - بضم الشين وكسرها - ولا تقل: شويخ». وفي القاموس (شيخ) ١: ٢٦٣ «وتصغير شيخ: شييخ - بضم الشين وكسرها - وشويخ قليلة، ولم يعرفها الجوهري».

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٢٣، وشرح الرضي للشافية ١: ٢١٠.

(٢)انظر مجالس العلماء ١٩٣، وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٣، الزعازع: الرياح الشديدة واحدتها زعزع، وهبوبها يكون زمن الشتاء ووقت الجدب.

وحكي أن عُمارة[١] قال: ريح وأرياح، فأنكر عليه أبو حاتم السجستاني ذلك، فقال: أما ترى أن في المصحف: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾[البقرة: ١٦٤، والجاثية: ٥]. كأنه قاسه فغلط.

وأصل ديمة، وهي السحابة الدائمة المطر: دومة، لأنه من الدوام/ أنشد أبو الفتح: [٥٥٨]

١٨٩٢ - هو الجَوَادُ ابنُ الجَوَادِ ابنِ سَبَلْ إن دَوَّموا جَادَ وإن جادَوا هطل[٢]

فتقول في تحقيره: رُويحة ودُويمة، لأن الواو إنما انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا صغرتها تحركت وزالت الكسرة قبلها، فأعيدت الواو التي هي أصل.

ولو سميت رجلاً بـ(قيل) لقلت في تحقيره: قُوَيْل، لأنه من القول.

وكذا لو سميته بـ(قال) من قوله: نهى عن القيل والقال[٣].

وفي المثل: عسى الغوير أبؤسا[٤].

---

(١) قال الزجاجي في مجالس العلماء ١٩٤: (مجلس أبي حاتم مع عُمارة بن عَقيل). «قال أبو حاتم: حدثني أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، قال: العَوّا، مقصور مؤنث: اسم كوكب، لا يُمَدّ. فأنشدني عُمارة بن بلال بن جرير شعراً له فمد العَوّا، فرددته عليه، ولم أقبله منه ولم أثق بعلمه في ذلك، وذاك أنه أنشدني شعراً فيه الأرياح، فقلت له: إنما هي الأرواح. فقال: أما ترى أن في المصحف: «وتصريف الرياح» فأخذ طريق القياس فأخطأ، فقلت: الشعراء كلهم يقولون: الأرواح، وجدُّك منهم، وأنشدته:

إذا هبَّ أرواحُ الشتاء الزعازعُ

وقلت له في الرِّياح: إنما قلبت الواو ياءً للكسرة التي قبلها في الراء، والأصل: الرِّواح. فلم يفهم، وقال: إنما الأرواح جمع الرُّوح. فعلمت أنه ليس ممن يُعتمَد عليه في اللغة».

(٢) الرجز لجهم بن سَبَل. وهو في الخصائص ١: ٣٥٥، واللسان والتاج (سبل). قيل: إن هذا في وصف فرس. وسبل: فرس نجيبة في العرب، ولهذه الفرس ذكر في أنساب الخيل لابن الكلبي ١٦، ١٧، وهي أم أعوج.
ويقول ابن بري: إن سبلاً والد الراجز جهم بن سبل، وإن الرواية:

أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل

(٣) تقدم الحديث وانظر النهاية ٤: ١٢٢.

(٤) تقدم المثل.

وكذا تقول في تحقير ميزان: مويزين، فإن أصله: مِوْزان مِفْعَال من الوزن.

«وشذ: عُيَيْد، كأعيَادِ(١)»

قالوا في تحقير عيد: عُيَيْد، وفي تكسيره: أعياد، وكلاهما شاذ، وقياسه: عويد، وأعواد، لأنه من العَوْد.

ولو قالوا ذلك لالتبس بتحقير عود وتكسيره، ولم يقنعوا بذلك حتى قالوا: عيّد يعيّد، فقلبوا الواو ياء، لأنهم لو قالوا: عَوّد تعويداً، لالتبس بالفعل من العادة. والعيد هو المعروف، والعيد ما يعادّك(٢) من حُزْن وغيره، قال:

١٨٩٣ - عَادَ قَلْبي من الطويلة عيدُ ... واعتراني لبينها تَسهيدُ

«وتقول في أسود وجدول: أُسَيّد وجُدَيّل، وقد يقال: أُسيود، وجُديول. وفي مقامة وعجوز: مُقَيِّمة، وعُجَيِّزَة، لا غير»

الواو إذا وقعت حشواً فإن كانت ثانية، نحو: جَوْزَة(٣)، وكوزة(٤)، لم تغير في التصغير، لأنها تتحرك بالفتح، وتقع الياء ساكنة بعدها، فتقول: جُويزة، وكُويزة.

فإن كانت ثالثة وسطاً، فإن كانت متحركة، فإن كانت أصلية، نحو: أسود، وأحول، فإنهما من السواد والحول، فالجيد في تحقيرهما قلب الواو ياء، تقول: أسيد، وأحيل، وأصلهما: أسيود، وأحيول، والواو والياء إذا اجتمعا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو منهما إلى الياء، وأدغمت في الياء، لأن الياء أخف، كما قلت في سيد وميت، أنشد أبو فارس:

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٢٤.

(٢) هكذا في (د) و (ع) وفي الصحاح ١: ٥١٢: والعيد ما اعتادك من هَمٍّ أو غيره.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٣٠.

(٤) (لوزة) في: ع.

١٨٩٤ - أقــول لصــاحِبي والليـلُ داجٍ أُبَيِّضَـــكَ الأُسَـــيِّدَ لا يَضـــيعُ(١)

أي: احفظ إياضك الأسود لا يضيع، والإباض: الحبل.

ويجوز: أُسيود، وأُحيول، قياساً للتصغير على التكسير، فإن التكسير يظهر فيه الواو، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ(أسود، وأحول) لقلت في تكسيرهما: أساود، وأحاول.

وقالوا في تكسير الأسود الحية: أساود، قال ذو الرمة(٢) يصف الشعر:

١٨٩٥ - وأســود كالأســاود مســبكراً عــلى المَتْنَــيْنِ مُنْسَــدِلاً جُفَــالا(٣)

وإن كانت زائدة، نحو: جدول، وهو النهر الصغير، ووزنه فعول فالواو زائدة، وهو مأخوذ من الجدالة، وهو الأرض لأنه في الأرض، تقول في تحقيره: جُديل وهي أولى بالقلب من واو أسود، لأنها زائدة، وتلك أصل.

وإن شئت قلت: جُدَيْوِل(٤)، حملاً للتصغير على التكسير، لأنهم قالوا: جداول.

ولذلك تقول في قَسْوَر، وهو الأسد: قُسَيِّر وقُسَيْوِر، وهو (فعول) من القسر، وهو القهر، وقالوا في تكسيره: قساور أنشد سيبويه:

١٨٩٦ - إلى هَــادِرَاتٍ صِــعَابِ الــرُّؤُو سِ قَسَــاوِرَ لِلقَسْــوَرِ الأَصْــيَدِ(٥)

---

(١) البيت في مقاييس اللغة ١: ٣٧.

(٢) ديوانه ٣: ١٥٢٠.

(٣) البيت في مقاييس اللغة ١: ٤٦٥، واللسان (جفل) أسحم: يريد شعراً أسودَ. كالأساود: كالحيّات. مسبكر: مسترسل ليِّن. منسدرٌ: مُنْصَبٌّ. الجُفالُ: الكثيرُ.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٣١.

(٥) البيت للفرزدق. ديوانه ١: ١٧٤، وهو في الكتاب ٢: ١٣١، والمقصف ٣: ٤٢.

هادرات: جماعات تفخر وتتَّسع في القول فشبهها بالفحول التي تهدر. صعاب الرؤوس: أي: لا تنقادُ ولا تذلّ. والقسور: الشديد. والأَصْيَدُ: الرافع رأسه عزَّةً وكِبراً، وأصل الصيد داء يصيب البعير في عنقه يرفع له رأسه.

وإنما كان الوجه الأول هو المختار، لأن الحمل على التكسير ضعيف، غير مطرد، ألا ترى أنهم قالوا في مقام، ومقال: مقيم، ومقيل، فقلبوا مع ظهور الواو في التكسير، نحو: مقاوم، ومقاول.

وقيل: إنما قالوا: أسيود، وجديول، لأنها كانت متحركة في الواحد، ألا ترى أنهم قالوا: ثياب، فقلبوا الواو ياء في التكسير، حيث سكنت في الواحد، ولم يقلبوها في (طوال) تكسير (طويل) حيث كانت متحركة في الواحد.

وإن كانت الواو الثالثة ساكنة قلبت في التصغير ياء، وأدغمت في ياء التصغير سواء كانت أصلية كـ(معونة) لأنه من العون، أو زائدة كـ(عجوز) لأنه (فعول) من العجز. وقد يقال عجوزة أنشد أبو الفتح في الخطب:

١٨٩٧- وقد زعم النسوانُ أني عجـوزةٌ مُشَنَّجَةُ الأعضاء أو شارِفٌ خصى(١)

فتقول:عميد، وعجيز،لأن واو عمود أعلت بالإسكان،وواو عجوز زائدة ساكنة، قال:

١٨٩٨- عُجَيِّـزٌ لَطْعَـاءُ دَرْدَبِيسُ أَحْسَنُ مِنْهَا حِلْيَةً إِبْلِيسُ(٢)

وكذلك إذا أعلت الواو بالقلب، نحو: مقامة، فتقول: مقيمة، والأصل: مقيومة، فقلبت وأدغمت لما ذكرنا.

«وفي جِرْوٍ(٣)، وقَوٍّ وعَصاً، وعُروة: جُرَيّ، وقُوَيّ، وعُصَيّة، وعُرَيّة»

إذا كانت الواو لاماً، فكلهم مطبقون على إعلالها، صحت أو اعتلت، طرفاً كانت أو غير طرف، وبعدها حرف صحيح أو حرف علة، فتقول في جِرو: جُرَيّ، وفي قَوّ وهو اسم موضع من فيد والنباج، وجو، وهو ما بين السماء والأرض وما اتسع من الأودية،

---

(١)البيت في المذكر والمؤنث للفراء ٨٨، وفي الحاشية أنه في المذكر والمؤنث لابن الأنباري.

(٢)البيت في اللسان (دردبس) ٧: ٣٨٤ ويروى (منظراً) في مكان (حلية).

(٣)انظر الكتاب ٢: ١٣٢.

واسم اليمامة يمامة زرقاً: قُوَيّ، وجُوَيّ، وأصلهما: قُوَيْو، وجويو، دخل ياء التصغير بين المثلين، فظهرا، ثم قلب وأدغم لما ذكرنا.

/ وفي عروة، ورضوى، وعشواء: عُرَيّة، ورُضَيّا وعُشَيّاء. [٥٥٩]

وقالوا: ثُرَيّا، وأصله: ثريواء، وفي اسم فحل (عُلَيّان) تصغير: علوان (فعلان) من العلوّ. ومن قبيح لحن العامة قولهم: عُرَيْوَة.

وتقول في عصاً: عُصَيّة، لأن ألف عصاً منقلبة عن الواو، وإنما أجمعوا على إعلالها لأنها طرف، والأطراف محل التغييرات من الإعراب، والترخيم، وزيادات التثنية، والجمع، والنسب، والتذكير، والإنكار.

«وفي عدو، وولي، وعطاء: عدي وولي وعطي بحذف الياء الثالثة»

متى آل التصغير بالاسم إلى أن يجتمع في آخره ثلاث ياءات حذفت الياء الأخيرة، لثقل اجتماع الياءات، وخصت الأخيرة بالحذف، لتطرفها وكثرة تطرف التغيير إلى الآخر، على ما ذكرنا.

فتقول في تصغير عدو: عُدَيّ، والأصل: عديو، فقلبت الواو الأولى ياء، لاجتماعها مع الياء، والسابق منهما ساكن، وأدغمت في الياء، ثم قلبت الأخيرة، لتطرفها فصار (عُدَيّ) بثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة فصار (عُدَي).

وفي تصغير ولي: ولي، والأصل: وُلَيّ فتعمل به ما ذكرنا.

وتقول في تصغير عطاء: عُطَيّ[١]، لأنك إذا صغرته وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف، فانقلبت الألف ياء، لأن ياء التصغير، لا تكون إلا ساكنة، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وأدْغَمْتَ ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف، ولما انقلبت الألف عادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو، لأنه من عطا يعطو، لأنها إنما انقلبت همزة لوقوعها طرفاً بعد الألف الزائدة، فلما صارت ياء عادت إلى أصلها، وهو الواو ثم قلبت ياء للكسرة قبلها،

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٣٣.

فاجتمعت ثلاث ياءات: ياء التصغير، وهي الأولى، والياء المبدلة من الألف المدغم فيها، والياء المبدلة من الواو التي كانت همزة في المكبر، فحذفت اللام، لما ذكرنا، وصار تصغيره كتصغير بنات الثلاثة، نحو: رحى، وقفاً، لأنك تقول: رُحَيّ، وقُفَيّ.

«تثبت تاء التأنيث الظاهرة أبداً، والمقدرة في الثلاثي دون ما عداه»

تاء التأنيث إذا كانت ظاهرة تثبت في التصغير من غير نظر إلى العدة، لأنها في التقدير منفصلة، فهي كشطر المركب الثاني، تقول: طليحة وضويرية، وعصيفير وسفيرجة.

وإن كانت مقدرة فإن كان الاسم ثلاثياً مؤنثاً حقيقياً، أو غير حقيقيّ، وحقرته جئت بالتاء فتقول في نحو هند، وشمس: هُنَيْدَة، وشُمَيْسَة، لأن الشمس مؤنثة، وفي التنزيل: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾ [يس: ٣٨]، وذلك لأن التحقير بمنزلة الوصف، ولو وصفته جئت بالصفة مؤنثة، كقولك: هند المليحة، وشمس منيرة، وذلك مع خفة الثلاثي.

وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف لم تلحقه الياء في التصغير، تقول في زينب: زيينب، وفي عقرب: عُقَيْرب. وفي مِنجنيق[1]: منيجنيق، لأن الحرف الزائد على الثلاثة ضارع تاء التأنيث حيث جاء بعد عدد تكون عليه الأصول، والعبرة في إلحاق التاء وحذفها بالمعنى.

فلو سميت امرأة بـ(حجر) قلت في تحقيره: حجيرة، لأنه صار بالنقل مؤنثاً.

ولو سميت رجلاً بـ(قدم) قلت في تحقيره: قُدَيْم، لأنه صار بالنقل مذكراً.

---

(١)وفي القاموس ٣: ٢١٨ المِنجنيق، بكسر الميم: آلة ترمى بها الحجارة، كالمنجنوق، معرّبة، جمعها منْجَنيقات، ومجانِق، ومجانيق، مؤنثة وقد تذكر.

«وشذ مثل: عُرَيْبٌ، وقُدَيْدِيمة[١]»

قد شذت أسماء من الثلاثي، فصغروها بلا تاء، مع أنها مؤنثة، ثلاثة منها ذكرها سيبويه[٢]، وهي: ناب للمسنة من الإبل، وهي مؤنثة، أنشد أبو علي:

١٨٩٩ -أَبْقَى الزَّمانُ منكِ ناباً نَهْبَلَه[٣]

وقالوا في تصغيرها: نُيَيْب، لأنها منقولة عن الناب الذي هو السن المعروفة وذلك مذكر، لأنها إنما سميت ناباً، لأنه يستدل على كبرها بنابها.

والحرب: يذكر ويؤنث، وقالوا في تحقيره: حُرَيْب، أما على لغة من ذكر كقوله:

١٩٠٠ -وَهْوَ إذا الحَرْبُ هَفَا عُقَابُهُ[٤]

فظاهر، وأما على لغة مَنْ أنث كقوله – عليه السلام –: «الحرب خدعة[٥]» فحملها على الصدر.

والفرس: وهو اسم مذكر يقع على المذكر والمؤنث، كالإنسان والبشر، في وقوعه على الرجل والمرأة، فمن قال: فريس، فالجيد أن يريد المذكر، فإن أراد الأنثى لم يقل إلا:

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٢٧ – ١٢٨، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٣٧.

(٢)انظر الكتاب ٢: ١٢٧.

(٣)الرجز لصُخَيْر بن عُمَير، كما في الأصمعيات ٢٣٥ وبعد (ورَجِماً عند اللِّقاح مُقْفَلَهْ) وهو في الأمالي للقالي ٣: ٢٨٨، والبارع ٣٦: ١٨، والبلغة لابن الأنباري: ٧٢، والمخصص ١٧: ١١. الناب: الكبيرة. النهبلة: المرمة.

(٤)الرجز في الصحاح (هفا) ٦: ٢٥٣٥، واللسان ٢٠: ٢٣٨، والخزانة ٣: ٤٣٦، وشرح شواهد الشافية ٩٨، وحواشي المقتضب ٢: ٢٤٠، هفا الطائر بجناحه: خفق وطار، والعُقاب: من أعظم جوارح الطير. شبه الحرب الشديدة به.

(٥)حديث متفق عليه، وانظر المقاصد الحسنة ١٨٧، وفي (خدعة) ثلاث لغات: (خُدَعة، وخُدْعة، وخَدْعة) وأجودها الأولى، وهي رواية الكسائي وأبي زيد.

انظر تهذيب اللغة ١: ١٥٨، ومقاييس اللغة ٢: ١٦١، وفيض القدير ٣: ٤١١.

فُرَيْسة. ذكره ابن السراج.

وثلاثة ذكرها أبو عمر الجرمي[١]، قالوا: دُرَيْع، في درع الحديد.

قال أبو عليٍ: إنه يذكر ويؤنث، فإن كان التحقير على لغة مَنْ ذكّر فظاهر، وإن كان على لغة من أنّث فقد حملها على الملبوس.

وقالوا في قوس: قُوَيس، لأنه عُودٌ في المعنى، والقوس مؤنثة[٢]، قال الكُسَعي[٣]:

١٩٠١ - أبعد خمسٍ قد حفظت عدها أحفظ قوسي وأريد ردها[٤]

وقالوا في عرس، وهو طعام الولادة، عريس، والعرس: يذكر ويؤنث، فإن كان على لغة مَنْ أنّث فهو محمول على السرور والطعام. وقالوا في (فَعْل) وهي مؤنثة: فعيل، حملوه على الجلد، وفي ضحى: ضُحَيّ، حملوه على الوقت، ولو أتوا في تصغيره بالياء لالتبس بتصغير: ضحوة.

وقالوا في عَرب، وهي مؤنثة، لقولهم: العرب العرباء: عُرَيب، حملوه على معنى القبيل، أو الجيل من الناس، قال أبو الهندي[٥]:

---

(١)انظر الثلاثة التي ذكرها الجرمي في شرح ابن يعيش ٥: ١٢٧.

(٢)القوس: تؤنث وتذكر.

(٣)هو محارب بن قيس الكسعي، شاعر، يضرب به المثل في الندامة. انظر الأعلام ٦: ١٦٨.

(٤)الرجز في المستقصى ١: ٣٨٨.

(٥)هو عبد المؤمن، أو غالب بن عبد القدوس، الرياحي اليربوعيّ، أبو الهندي، أدرك دولتي بني أمية وبني العباس، وكان شاعراً مطبوعاً، جزل الشعر، حسن الألفاظ، لطيف المعاني، إقامته في سجستان وخراسان، وهو أول من تفنن في وصف الخمر في الإسلام (ت نحو ١٨٠هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٨٢، والسمط ١: ٢٠٨، ورغبة الآمل ٦: ١٦٢، والأعلام ٥: ٣٠٣.

١٩٠٢ - وَمَكْنُ الضِّبَابِ طَعَامُ العُرَيْـبِ ... ولا تَشْـــتَهِيهِ نُفُـــوسُ العَجَـــمْ(١)

وفي ذود: ذُوَيْد، حملوه على القطيع.

وقد شذت أيضاً أسماءُ ما زاد على الثلاثة، فألحقوها التاء / قالوا: قُدَيْدِيمَة ووُرَيِّئَة، وأُمَيِّمة، في تحقير: قدام، ووراء، وأمام، وذلك لأن الغالب على الظروف التذكير، وهذه مؤنثة، ودلوا على تأنيثها بذلك. قال القُطَامِيّ: [٥٦٠]

١٩٠٣ - قُديديمةُ التَّجرِيبِ والحِلْم إنّني ... أرى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجـارِبِ(٢)

وحكى ابن بابشاذ: ذُرَيْعَة، في تحقير: ذراع، وهو غريب.

وفي تصغير (وراء) خلاف بين العرب مبني على همزتها:

منهم من يجعلها أصلاً كهمزة (جناء) فيقول في تحقيرها: وُرَيِّئَة(٣)، مثال: وُرَيِّعة.

ومنهم من يجعلها بدلاً من الياء، فيقول في تصغيرها (وُرية) وأصله: ورييية بثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة. وعلى هذا يجب إلحاق تاء التأنيث، لأنها صارت بالحذف إلى بنات الثلاثة المجردة، كـ(قدر).

وتقول في تحقير سماء: سُمَيَّة(٤). وكذلك كل اسم مؤنث على هذا البناء وأصله:

---

(١) البيت في ديوانه ٥٢، وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٧، والمخصص ١٦: ٨٣، ١٧: ١٠، وعيون الأخبار ٣: ٢١٠، والقرطبي ٨: ٢٣٢، واللسان ٢: ٧٥، مكْن جمع مَكنة، وهو بيض الجراد والضباب ونحوها. والعريب: تصغير العرب، صغرها تعظيماً.

(٢) انظر المقتضب ٢: ٢٧٣، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٥٥، وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٨، والبلغة لابن الأنباري: ٨٥، واللسان (قدم) والخزانة ٣: ١٨٨، قديديمة: تصغير قدام، ولحقت التاء في التصغير شذوذاً، لأنه زاد عن ثلاثة أحرف، وليس في ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء. وهمزة (أنني) يجوز فيها الفتح على تقدير لام العلة، والكسر على الاستئناف. وعلى هامش (د) وقبله:

وثنتـين ممـا قـد يلـذهما الفتـى ... جمعـتهما راح وبرضـاء كاعـب

(٣) انظر المقتضب ٢: ٢٧٢، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٤٤.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٣٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٨، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٣٩.

سيبويه، ثم سمية، بثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة، فلزم دخول التاء لما ذكرنا.

«وتقول: حُبَيْلى، فتثبت الألف، وتحذفها مقصورة خامسة فصاعداً، وتثبت الممدودة أبداً»

إنما ثبتت ألف التأنيث في: حُبَيْلى، وبُشَيْرى[١]؛ لأن الكلمة بها على أربعة أحرف، وأنت لا تحذف في التصغير من الأربعة شيئاً، ولم تخرج بها عن بناء التصغير. وكان القياس كسرة، على حد انكساره في: جعيفر، لكن ألف التأنيث بفتح ما قبلها كما أن تاء التأنيث كذلك فـ(حبيلى) بمنزلة: حبيلة، لأنهم لو كسروا ما قبل ألف التأنيث انقلبت ياء، فتذهب دلالة التأنيث المستفادة من لفظ الألف.

وإن كانت الألف لغير التأنيث انقلبت ياء، لأنك تكسر ما قبلها، كما تكسر في الرباعي، فتقول في مرمى، وأرطى، وهو شجر معروف، مُرَيْمٍ وأُرَيْط[٢]، فالألف في (مرمى) لام الكلمة، وهي منقلبة من ياء (رميت) والألف في (أرطى) زائدة للإلحاق. أما زيادتها فلقولهم: أديم مأروط[٣]، أي: مدبوغ بالأرطى.

وأما كونها لغير التأنيث، فلقولهم: أرطىً، بالتنوين، وأرطاة، للواحد وعلامتا تأنيث لا يجتمعان. ولذلك تقول: مِعْزًى ومُعَيْز[٤]، لدخول التاء في الواحدة، نحو: مِعْزاة.

وإن وقعت الألف المقصورة خامسة فحذفتها في التصغير أبداً، سواء كانت للتأنيث أو غيره، لأنهم يحذفون الأصل الخامس، كاللام من: سفرجل، فحذف الزائد أولى، وذلك إذا كان قبلها أربعة أحرف أصول.

---

(١)انظر الكتاب ٢: ١٠٧، والمقتضب ٢: ٢٥٩، وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٨.

(٢)انظر المقتضب ٢: ٢٥٩.

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٢٨.

(٤)انظر الكتاب ٢: ١٠٧.

فمثال التي للتأنيث قولهم: قريقر، وجُحَيِّجِب[١]، في تصغير: قرقرى، اسم موضع، وجحجبى، اسم رجل.

والدليل على تأنيثها امتناعها[٢] من الصرف.

ومثال التي لغير التأنيث قولهم: حُبَيْرِك، وصُلَيْحِد، في تصغير: حبركى، وهو ضرب من القراد، واستعير للقصير، وصلحدى، وهو الجمل القوي، والألف فيهما للإلحاق بسفرجل، وشمردل، بدليل قولهم للواحدة: حبركاة، وللناقة: صلحداة.

وأما حولايا[٣] وهو اسم موضع، أو رجل، فتقول في تصغيره: حويلي، لأنك تحذف الحرف الأخير؛ لأنها ألف تأنيث مقصورة، فيبقى (حولاي) على خمسة أحرف والرابع منها ألف، فلا يسقط بل يقلب ياء، لانكسار اللام بعد ياء التصغير، ويدغم فيها بعدها.

ووقع في نسخة المفصل[٤] (حويّل) كأنه حذف الألف وما قبلها، فبقى حولاً، ثم قلب الألف ياء فقال:حويل،منقوصاً، ولا وجه لهذا إلا أن تجعله تصغير ترخيم، والصواب ما تقدم.

وأما الألف الممدودة فلا تحذفها أصلاً، لأنها شبيهة بتاء التأنيث، لتحركها وصارت مع ما قبلها بمنزلة ضم اسم إلى اسم، فتقول في خنفساء، وعُنْصُلاء[٥]، وهو البصل البري: خنيفساء، وعُنَيصلاء، كما تقول خنيفسة.

« وفي مصباح، وعصفور، وقنديل: مُصيبيح، وعُصيفير، وقُنيديل[٦]»

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٢٩، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٣٧.

(٢)(تأنيثها امتناعها) في: ع.

(٣)انظر الكتاب ٢: ١١٩.

(٤)انظر المفصل ٢٠٤.

(٥)الصحاح (عصل) ٥: ١٧٦٦.

(٦)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٢٩.

إذا كان الاسم على خمسة أحرف رابعها ألف أو واو أو ياء ساكنتان وهي زوائد، ثبتت في التصغير، كما ثبتت في التكسير، ولأن هذا الموضع يكثر فيه زيادة الياء عوضاً، نحو: سفيريج، فإبقاء الثابت أولى، فتقلب الألف والواو إلى الياء، لسكونهما وانكسار ما قبلهما، وتبقى الياء بحالها كالأمثلة المذكورة، والألف حينئذٍ لا تكون إلا مدة، نحو: مفتاح، ومصباح، وسرداح.

والواو والياء قد يكونان مدتين، نحو: عصفور، ومضروب، ومعطير، وشنظير، وهو السيء الخلق.

وقد يكونان غير مدتين، نحو: فردوس، وعجول، وغرنيق، وقبيط، وهي ثابتة على كل حال، تقول: مضيريب، وعصيفير، ومعيطير، وشُنَيْظير، وفريديس، وعجيجيل، وغرينيق، وقبيبط، والواو المتحركة أيضاً تثبت، تقول في كَنَهْور: كُنَيْهِير[1]. قاله أبو علي.

«وفي منطلق، ومغتسل، ومضارب، ومقدم، ومهوم، ومحمر/ مطيلق، ومغيسل، ومضيرب، ومقيدم، ومهيم، ومحيمر[2]» [٥٦١]

إذا اجتمع في الاسم الثلاثي زيادتان، وليست إحداهما مدة رابعة، فإن كان أحد الزائدين ألزمَ للاسم، وأذهب في الفائدةأبقيته وحذفت الأخرى، فتقول في منطلق: مطيلق، وفي مغتسل: مُغَيْسل، فتبقى الميم، ويحذف الزائد الثاني، وهو النون والتاء الساكنتان، لأن الميم صدر الكلمة ومتحركة، وألزم للاسم، فإنها مختصة به، والنون والتاء ثابتتان في الفعل أيضاً. ولأنهما لا يزادان في الاسم إلا حيث تزاد الميم، والميم قد تزاد وحدها، نحو: مكرم، والميم زيدت لمعنى محصل، وهو الدلالة على اسم الفاعل، والنون والتاء إنما جيء بهما لجريها على الفعل لثبوتهما في انطلق واغتسل، فكان إبقاء ما هو ألزم

---

(١) قال في الكتاب ٢: ١٢٠ «وأما كَنَهْوَرٌ فلا تحذف واوه، لأنها رابعة فيما مدته خمسة، وهي تثبت لو أنه كُسِّر للجمع».

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣٠.

وأكثر فائدة أولى.

والمحذوف في مضارب الألف، وفي مقدّم إحدى الدالين، وفي مهوم، وهو الذي يهز رأسه من النعاس، إحدى الواوين، وصار بعد زيادة التصغير: مهيوم، فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيه الياء، وفي محمر إحدى الرائين، فيبقى: محمر، مثل: جحذب، يصغر تصغيره.

«وفي مُحْمَارّ: مُحَيْمِرٌ»[١]

ليس إلا؛ لأن الألف فيها رابعة فيجب البدل.

«وفي قلنسوة، وحبنطى: قُلَيْنِسة، وحُبَيْنِط، أو قُلَيْسِيَة، وحُبَيْط»

إذا تساوى الزائدان في اللزوم والفائدة حذفْتَ أيهما شئت، وذلك كالواو والنون في: قلنسوة، فإنهما زائدان، لا مزية لأحدهما على الآخر، وكذلك النون والألف في: حبنطى، وهو العظيم البطن، فإنهما زيدا للإلحاق بـ(سفرجل) فإن حذفت الواو والألف منهما قلت: قُلَيْنِسة، وحبينط، وإن حذفت النون منهما قلت: قُلَيْسِيَة، وحبيط، تقلب الواو والألف ياء لانكسار ما قبلها، وتقول في جوالق: جُوَيْلق، تحذف الألف دون الواو، لأن الألف ساكنة، وإن حذفت الواو قلت: جويلق أيضاً، وجويليق، بالتعويض.

«وفي مُقْعَنْسِس مُقَيْعِسٌ»

إذا كان في الاسم الثلاثي ثلاث زيادات، ولإحداهن فضل على أختيها أبقيتها وحذفت أختيها[٢]، تقول في مقعنسس، وهو الشديد: مُقَيْعس، فتحذف النون وإحدى السينين، وتبقى الميم لقوتها، كما ذكرنا في (منطلق). هذا مذهب سيبويه[٣].

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١١١.

(٢) (أبقيتها وحذفت أختيها) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١١٢.

وكان المبرد[١] يقول: قُعَيْسِس، بإبقاء السين، لأنها أصل مكرر، ولأن مقعسساً ملحق بمحرنجم، وأنت تقول في محرنجم: حريجم.

قلنا: حذف الأصل المكرر أولى من حذف الميم التي زيدت لمعنى، وفي محرنجم حذف الميم الثانية غير ممكن، لأنها أصل، فاحتجنا إلى حذف الأول.

«وتَحذف من الرباعي كلَّ زائد، ما خلا المدة الرابعة، ومن الخماسي الآخر، فتقول في عنكبوت، ومقشعر، واحرنجام، وسفرجل: عنيكب، وقشيعر، وحريجيم، وسفيرج»

الرباعي إن كان فيه زائد حذفته، وحقرت الكلمة الباقية على الأصول، فتحذف ألف سرادق، ونون جحنفل، وميم مدحرج، فتقول: سريدق، وجحيفل، ودحيرج، وتحذف التاء والواو من عنكبوت، لأنهما زائدان كقولك في معناه: عنكب، فتقول: عُنَيْكب.

وتقول في مقشعر: قُشَيْعر، بحذف الميم والراء، لأنهما زائدان.

أما الميم فلأنها ليست موجودة في اقشعر، وأما إحدى الرائين فلأن الفعل لا يكون على أكثر من أربعة أحرف أصول.

وتقول في احرنجام، وهو الازدحام: حريجيم، فتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الحاء والنون، لأنها زائدة، ولا تحذف الألف، لأنها رابعة، ولا تخرجه عن بناء التصغير، وتحذف من الخماسي الحرف الآخر، فتقول في سفرجل: سفيرج، بحذف اللام فيصير تحقير الرباعي والخماسي على مثال واحد.

وسمع أبو الحسن[٢] من يقول: سُفَيرِجل، بكسر الجيم، وهو غريب.

---

(١)وفي المقتضب ٢: ٢٥٢ «وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعَنْسِس): مُقَيْعِس، ومُقَيْعِيس، وليس القياس عندي ما قال؛ لأن السين في مُقْعَنْسِس مُلحقة، والملحق كالأصليّ، والميم غير مُلْحقَة. فالقياس: قُعَيْسِس وقُعَيْسِيس، حتى يكون مثل حُرَيجم، وحُرَيجيم» وانظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣١.

(٢)وفي شرح الرضي للشافية ١: ٢٠٢ «وسمع الأخفش: سُفَيْرِجَلٌ. يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت. وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير: سُفَيْرِجَلٌ، وسَفَارِجَلٌ – بفتح الجيم فيهما – فقال الخليل: لو كنت محقراً للخماسي بلا حذف شيء منه=

«ويجوز التعويض فيما حذف منه شيء بزيادة (ياء) ليصير على مثال: فعيعيل، مالم يكن إياه، تقول في مغتسل، وعنكبوت: مُغَيْسِيل، وعُنَيْكِيب، وفي سفرجل: سفيريج[1]، وهو فيه أحسن»

كل ما حذف منه شيء للتحقير/ زائداً كان المحذوف، أو أصلاً، فأنت مخير في [٥٦٢] التعويض وتركه.

ومعنى التعويض هاهنا أن يكون بناء التحقير على مثال (فعيعل) فيصار بزيادة الياء إلى (فعيعيل) فتقول في مغتسل: مغيتسل، أو مُغَيْتِسِيل، وفي عنكبوت: عنيكب أو عُنيكيب، وفي سفرجل: سفيرج، أو سفيريج.

والتعويض في سفرجل أحسن، لأن المحذوف منه أصل.

وقوله: ما لم يكن إياه، يعني هذا التعويض إنّما يجوز إذا لم يكن البناء على مثال (فعيعيل) فإن كان على مثاله كحريجيم، لم يجز التعويض، لأنه يخرج به عن أبنية التحقير.

«وتحقّر صدر المركب، والمضاف، فتقول: بُعَيْلَبَك، وأُبَيّ بكر[2]»

إذا حقرت اسماً مركباً أو مضافاً، فإنك تحقر الأول لأنه محل التصرف والمعاملة معه والثاني كالتتمة له، ثم تتبعه الثاني فتقول: بُعَيْلَبَك، وحُضَيْرَمَوْت، ويبقى الأول على فتحته، لأنه بمنزلة ما قبل تاء التأنيث، كما كان في المكبر، كذلك، ومحل الإعراب هو الثاني.

وتقول أُبَيّ بكر، وعُبَيْد الله، وتغير الأول بحسب الإعراب، كما عملت في المكبر وذلك لأن المركب والمضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد طويل، كعنتريس، فكما أنك

=لسكنت الحرف الذي قبل الأخير، فقلت: سفيرجل، قياساً على ما ثبت في كلامهم، وهو نحو: دُنَيْنِير، لأن الياء ساكنة». وانظر الكتاب ٢: ١٠٧.

وقال سيبويه في الكتاب ٢: ١٠٦ «وإنما منعهم أن يقولوا: سُفَيْرِجِلٌ أنهم لو كَسَّروه لم يقولوا: سفارِجِلُ، ولا فرازِدِقُ، ولا قباعِثِرُ، ولا شمارِدِلُ».

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣١.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣٦ — ١٣٧.

تقول: عُنَيْتِرِيس، فكذلك تقول: حضيرموت، فيحل (موت) محل (ريس) من (عنتريس) من حيث كان تماماً له.

وكذلك تقول: خميسة عشر، سواء أردت العدد أو سميت به.

وفي اثني عشر، واثنتي عشرة: ثُنَيّا عشر، وثُنَيّتا عشرة، لأن محل (عشر) من (اثني عشر) محل النون من: اثنين.

«وتحقر جمع القلة على بنائه، فتقول: أكيلب، وأجيمال، وأريغفة، وغُلَيمة[1]»

التحقير والجمع يتدافعان، لأن التحقير تقليل، والجمع تكثير، فلذلك لا يجوز أن تحقر جمع الكثرة على لفظه، لأنك تكون حينئذٍ مقللاً بلفظ التصغير، مكبراً بلفظ الجمع، وذلك تناقض ظاهر.

وإنما صغر جمع القلة دليلاً على تقليله.

ثم الجمع إن كان صحيحاً فتحقيره على لفظه، تقول: الزُيَيْدون، والمُسَيلِمُون والـهُنَيّدات، والمسيلمات، لأنا إذا حقرنا جمع الكثرة رددناه إلى الواحد، ثم يجمع جمع السلامة، فلأن يبقى ما كان مجموعاً جمع السلامة أولى، وإن كان جمعاً مكسراً فما كان جمع القلة تجمعه على لفظه، كالأمثلة المذكورة.

ويجوز في هذا أيضاً أن ترده إلى الواحد، ثم تجمعه جمع السلامة فتقول: كُلَيْبات، وجميلات، ورُغَيْفات، وغليمون.

«وترد جمع الكثرة، إما إلى واحده، وتحقره، ثم تجمعه بالواو والنون للمذكرين والعاقلين، وبالألف والتاء لغيرهم، وإما إلى بناء قلته إن كان له ذلك، وتحقره فتقول في غلمان: غُلَيّمون، وغُلَيْمة، وفي بثار: بثيرات، أو أبيثار. وفي جعافر، ودراهم: جُعَيْفرون، ودُرَيْهمات»

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣٢.

في تحقير جمع الكثرة مذهبان(١)، أنت مخير بينهما:

أحدهما:

أن ترده إلى واحده وتصغره، ثم تجمعه بالواو والنون إن كان مذكراً يعقل، وبالألف والتاء إن كان مؤنثاً أو غير عاقل، فتقول في تحقير رجال، وغلمان، وشعراء: رُجَيْلُون، وغُلَيّمون، وشويعرون، تردها إلى: رجل، وغلام، وشاعر، ونحوها ثم تلحقها الواو والنون، لأنه مذكر ممن يعقل.

وفي تحقير جفان، وقصاع، وبيار، ودراهم، ودنانير: جُفَيْنَات، وقُصَيْعات وبُئَيْرات، ودُريهمات، ودُنَينيرات.

وتقول في تحقير جرحى، وحمقى، وهلكى: جريحون، وأحيمقون، وهُوَيْلكون إن أردت المذكر. وجريحات، وحميقاوات، وهُوَيْلكات إن أردت المؤنث. لأن هذاالجمع يصلح للمذكر والمؤنث.

والثاني:أن تنظر فإن كان له في التكسير بناء قلة رددته إليه وحقرته، فتقول في تصغير فتيان، وغلمان، وبئار: فُتَيَة، وغُلَيْمة(٢)، وأُبَيْئار، ترده إلى: فتية، وغلمة، وآبار، لأنها أبنية القلة، ثم تصغرها، وما ليس له بناء قلة، كرجال، وجعافر، وشسوع ودراهم، تعين الأول، فتقول: رجيلون، وجعيفرون، وشُيَيْسِيعَات، ودُرَيْهمات.

«وحكم أسماء الجموع حكم الآحاد، كرُهَيط، وأُبَيلة(٣)»

/ قد تقدم أن هذه الأسماء أسماء للجمع، وليس بجموع كسر عليه الواحد. [٥٦٣]

فحكمها حكم الآحاد، فتصغر على لفظها، فتقول في قوم، ورهط: قويم، ورهيط، كما تقول في فلس: فُلَيس، وتقول في نفر: نُفَير، كما تقول في جمل: جميل، وتقول في إبل:

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣٢.

(٢)انظر المقتضب ٢: ٢١١.

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣٣.

أبيلة، وفي غنم: غنيمة، تلحقها تاء التأنيث، لأنها مؤنثة كما تقول في قدم: قديمة.

ولو جمعت قوماً ورهطاً على أقوام، وأراهط، صغرت أقواماً على لفظه، لأنه بناء قلة، فقلت: أُقَيَّام، وأصله: أُقَيْوَام، وفي أراهط: رهيطون.

وإن جمعته على أرهط، وأرهاط، قلت: أريهط، وأريهاط.

«وتصغير الترخيم[١]: أن تصير الكلمة على حروفها الأصول، ثم تصغرها، كقولك في حارث، وأسود، وعصفور: حُرَيث، وسُوَيد، وعُصَيْفِر، وفي غلاب، وطالق: غليبة، وطليق»

تصغير الترخيم أن تحذف زوائد الاسم ثلاثيًّا كان الاسم أو رباعيًّا، سواء كانت الزيادة للإلحاق أو غيره، حتى يبقى الاسم على حروفه الأصلية، ثم تُحَقِّره فيرجع الثلاثي إلى (فعيل)، والرباعي إلى (فعيعل).

قصدوا بذلك تخفيف الاسم، حيث ثقل بأداة التحقير، فتقول في تحقير حارث، وثابت: حُرَيث، وثبيت، تحذف الألف. وفي تحقير أسود: سويد، تحذف الهمزة قال الأعشى[٢]:

١٩٠٤ - أَبْلِغْ يزيدَ بني شَيْبَانَ مألُكَةً ... أبا ثُبَيْتٍ أما تَنفَكُّ تَأْتَكِلُ[٣]

وفي تحقير محمد، وأحمد، ومحمود: حميد، تحذف في محمد الميم الأولى وإحدى الميمين الثانيتين، ومن أحمد الهمزة، ومن محمود الميم الأولى والواو ولا تبالي بالالتباس ثقة بالقرائن.

وتقول في تحقير عصفور، ومدحرج، ومحرنجم: عصيفر، ودحيرج، وحريجم، بحذف الواو والميم والنون منها.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣٧، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٨٣.

(٢) ديوانه: ٦١.

(٣) البيت في الخصائص ٢: ٢٨٨، مألكة: رسالة. الائتكال: السعي بالشر والفساد.
والمعنى: ليقل له عنه: أما تَنْفَكُّ تغلي، ويجيش صدرك بالشر.

وفي خفيدد، وهو الخفيف من الظلمان: خُفَيْد، بحذف الياء وإحدى الدالين.

وفي مقعنسس: قُعَيْس، بحذف الميم والنون وإحدى السينين، ولا تدخل ياء التعويض في تصغير الترخيم، وتدخل في غيره، وتدخل تاء التأنيث فيه، وإن كانت زائدة على الأصول، لأنها غير معتدة في بنية الكلمة، بل هي شيء مضموم إلى الاسم بمنزلة الشطر الثاني من المركب، فتقول في تحقير (غلاب) اسم امرأة: غُلَيْبة، وفي زينب: زنيبة، وفي عناق: عُنَيِّقَة، قال متمم بن نويرة:

١٩٠٥ - صَرَمَتْ زُنَيْبَةُ حَبْلَ مَنْ لا يَقْطَعُ　　حَبْـلَ الخَلِيـلِ ولا الأمَانَـةَ تَفْجَـعُ[١]

لأنه بحذف الزوائد صار على ثلاثة أحرف، فأدخلت عليه التاء، كما تقول في قدر: قديرة.

وتقول في تحقير نصف وعدل، من قولك: امرأة نصف، وامرأة عدل: نُصَيْف وعُدَيْل، بلا تاء التأنيث، لأن نصفاً، وعدلاً مذكّران، وصف بهما المؤنث.

وكذلك تقول في تحقير طالق، وحائض: طليق، وحييض، لأن حذف التاء إن كان لقصد النسب فهو باق في التصغير، وإن كان التقدير: شيء طالق، وإنسان حائض، فهو كحارث في كونه مذكراً.

قال الفراء[٢]: العرب إنما تصغر تصغير الترخيم في الأسماء الأعلام فحسب، كما أن الترخيم في النداء كذلك. ولم يفرق أصحابنا بين العلم وغيره وفي المثل: (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ)[٣] يريد تصغير أحمق.

---

(١)البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٢٤٢ صرمت: قطعت. والمعنى: قطعت هذه المرأة وصلَ رجلٍ حسنِ الوفاء للأخلاء، لا يفجع الأمانة، ولا يخون المُعَاهدَةَ.

(٢)انظر قول الفراء في شرح ابن يعيش ٥: ١٣٧، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٨٣.

(٣)مَثَل في جمهرة الأمثال ٢: ٥٠، ومجمع الأمثال ٢: ١٢، والمستقصى ٢: ١٦٠، وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٧، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٨٣. ومعناه: عرف هذا القدر وإن كان أحمق، ويروى «عرف حُمَيْقاً جَمَلُهُ» أي: أن جمله عرفه فاجترأ عليه. يُضرب في الإفراط في مؤانسة الناس.

«ولم يضموا أول المبهم في التحقير، وألحقوا بآخره ألفاً، فقالوا في ذا، وتا: ذيّا، وتيّا.
وفي أُلى وآلاء: أُليّا، وأُليّاء. وفي الذي، والتي: اللّذيّا، واللّتيا.
وفي الذين واللاتي: اللذيون واللتيات[١]»

القياس في الأسماء المبهمة، وهي أسماء الإشارة والموصولات: أن لا تصغر من حيث إن أكثرها كانت مبنية على حرفين، والبناء ملازم لها، إلا أنها لما كانت لها شَبَه بالظاهر من حيث إنها كانت تثنى، وتجمع، وتوصف، ويوصف بها، وتكون فاعلة، ومفعولة، والتصغير وصف في المعنى، فدخلها التصغير، كما دخلها الوصف.

ولما كانت مخالفة للأسماء المتمكنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكنة، بأن غَيّروها على غير منهاج تغيير تصغير الأسماء المتمكنةإيذاناً بأن تصغيرها على خلاف الأصل، ففتح أولها، وألحق الألف بآخرها.

أما أسماء الإشارة فكلها تحقر، تقول في ذا: ذَيّا، وفي تا: تَيّا. وكان أصلها: ذييا، وتييا، بثلاث ياءات، لأن ذا، وتا، على حرفين فلما صغروا احتاجوا إلى حرف ثالث، فأتوا بياء أخرى، لتمام بناء التصغير، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة فانقلبت الألف ياء لتحركها بوقوع ياء التصغير بعدها. وزادوا الألف عوضاً من ضم الفاء، فاجتمع ثلاث ياءات، وذلك مستثقل/ فحذفوا إحدى الياءات ولم يمكن[٢] حذف ياء التصغير، وهي الثانية [٥٦٤] المدغمة، لأنها علامة، ولا حذف الياء التي بعدها، لأنهم لو حذفوها لفتحوا ياء التصغير للألف التي بعدها، وهي لا تكون متحركة، فحذفوا الياء الأولى التي هي عين الكلمة، فبقي ذَيّا، وتَيّا، وحصلت ياء التصغير ثانية. ووزنها (فيلا) قال الأعشى[٣]:

١٩٠٦- ألا قُلْ لِتَيّا قبل مِرَّتِهَا اسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيَّمِ

---

(١) عقد المبرد في المقتضب ٢: ٢٨٧-٢٩١ باباً في هذه الألفاظ تحت ترجمة (هذا باب تحقير الأسماء المبهمة).

(٢) (يكن) في: ع.

(٣) ديوانه: ١١٩، تيا: اسم إشارة مثل تلك. المرة: طاقة الحبل والقوة والشدة، أي: قبل إحكام أمرها وتوكيده. والمعنى: أقْرِ (تيا) مني السلام، وأبلغها تحيةَ مشتاق، قبل أن تُبْرِم ما عزمت عليه من قطيعتي. (نمتها) في: د (بينها) في: ع.

ولم يحقروا: ذي، ولا ذه، لئلا يلتبس بتحقير المذكر، ويلحق ذَيّا، (ها) التي للتنبيه، و(كاف) الخطاب، تقول: هاذيا، وهاتيا، وذياك، وتياك، وذيالك، وتيالك، قال الراجز[١]:

١٩٠٧ - لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ... مِنِّي ذي القاذورةِ المَقْلِيِّ

أو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ... إنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ[٢]

ومن قصر (أولى) قال في تحقيرها: أُلَيَّا، كثُرَيَّا، فالياء الأولى للتحقير، والثانية بدل من ألف (أولى) لأن الألف قلبت ياء، لوقوعها موقع مكسور بعد ياء التصغير، والألف هي المزيدة عوضاً من ضمه التصغير، وذلك لأن أوله وإن كان مضموماً ولكن ضمة ليس للتصغير، بل هي الضمة التي كانت موجودة في حال التكثير.

والدليل عليه تركهم ما هو مثله من أسماء الإشارة غير مضموم.

ومَنْ مَدّ (أولاء) قال في تحقيرها: أولياء، بوزن (ألياع)[٣] فالياءان كما ذكرنا.

والألف الخاصة، قال أبو عليّ: إنها الألف المزيدة عوضاً، والهمزة التي بعدها هي همزة (أولاء) وذلك لأنهم أتوا بالزائد بعد الهمزة، لتحول الممدود عن لفظه فأتوا بها قبل الهمزة لبقاء المد ولتبقى الهمزة على كسرتها، وتدخل عليها (ها): التنبيه، و(كاف) الخطاب، تقول: هاؤلياء، وأليان، وأليائك، وهاؤلياك، وهأليائك.

وأما الموصولات، فقد تحقر منها: الذي، والتي، على منهاج تحقير أسماء الإشارة، لأن مجراهما في الإبهام واحد، لوقوعها[٤] على كل شيء من حيوان وجماد، فترك أولها على حاله من الفتح، وتزيد ياء التصغير ثالثة، وتدغمها في الياء التي هي لام الكلمة، وتزيد

---

(١) هو رؤبة. ديوانه: ١٨٨.

(٢) الرجز في العيني ٢: ٢٣٢، ٤: ٥٣٥. القَصِيّ: من قصا المكان يقصو قصواً بَعُدَ، فهو قصي، أي: بعيد. ذي القاذورة: يقال: رجل قاذورة، وذو قاذورة لا يخال الناس لسوء خلقه. المقلي: المبغوض، من قلاه يقليه قلى إذا أبغضه. ذيالك: مصغر (ذلك) كما أن مصغر ذاك: ذياك.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٤٠.

(٤) (لوقوعها) في: ع.

الألف المزيدة للتعويض آخراً، فتقول: اللذيّا، واللتيّا، قال الراجز:

١٩٠٨ - بعد اللُّتَيَّا واللُّتَيَّا والتي إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ(١)

وقد حكى(٢): اللذَيَّا واللَّتَيَّا(٣)، بضم أولها، وهو ضعيف لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض.

فإذا ثنيت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء لم تلحقه الألف في آخره من أجل الزيادة التي لحقت، فتقول في التثنية: اللذيّان، واللتيّان، واللذيين، واللتيين.

وفي الجمع: اللذيين، واللتيّات.

ومَنْ قال: (اللذون) في الرفع قال: اللذيين، فيضم الياء المشددة قبل الواو، ويكسرها في النصب والجر، كما يفعل في الصحيح.

وذهب أبو الحسن(٤): إلى أن الألف المزيدة للتصغير مقدرة، وإنما حذفت لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مفتوحاً، ليدل على الألف المحذوفة على حد الأعلين، والمصطفين، تقول: اللذيون، بفتح الياء، ورأيت اللذيين، ومررت باللذيين، فيكون لفظ الجمع فيه كلفظ التثنية، غير أن نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة.

قال سيبويه(٥): ولم تحقر اللاتي، استغنوا عن تحقيرها بتحقير اللاتي حيث قالوا: اللُّتَيَّات.

ولا يعني بذلك أن (اللاتي) حقرت على لفظها، فإنها ليس كذلك، بل مراده، أنها ردت إلى الواحد، وصغر ثم جمع بالألف والتاء، فصار (اللتيات) كما فعل بالذين كذلك،

---

(١) تقدم الرجز برقم (١٢٢٧).

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٤١.

(٣) (وقد حكى اللذَيَّا واللتَيَّا) ساقط من: ع.

(٤) انظر ما ذهب إليه الأخفش في شرح ابن يعيش ٥: ١٤١.

(٥) انظر الكتاب ٢: ١٤٠.

حيث قالوا: الَّذون[١].

«وشذ: ليلية[٢]»

قد شذت أسماءٌ من التصغير عن القواعد المُبَيَّنَة.

قال الزمخشري[٣]: ومن المصغرات ما جاء على غير واحده.

والصواب: أن يقال: ما جاء على غير[٤] مكبره. وشأنها أن تحفظ ولا يقاس عليها، لمخالفتها الأصول، فهي في التصغير كالملامح، والمذاكير في التكسير. وأكثر ما وقع فيه ذلك أسماءُ الأحيان، لأن تصغيرها مخالف لتصغير غيرها في المعنى، وذلك لأن تحقيرها يقع إما لتحقير ذلك الزمان في نفسه، وإما لقلة الانتفاع به، ولا كذلك غيرها.

فمن ذلك قولهم في ليلة: لُيَيْلِيَة. القياس: لُيَيْلِة[٥]. وهذا كما زادوا في تكسيره ياء، فقالوا: ليال. ويقال: كان الأصل في ليلة: ليلاه. وقد ذكرناه شاهدَه في الجمع، فردت في التصغير إلى الأصل.

«ومُغَيْرِبَانٌ[٦]»

قالوا: آتيك مغيربان الشمس، يريدون تصغير المغرب، والقياس: مغيرب كما تقول في تصغير مشرق: مشيرق، كأنهم صغروا: مغيرياناً، أنشد[٧] أبو علي:

---

(١)(اللذيون) في: ع.

(٢)انظر المقتضب ٢: ٢٧٨.

(٣)انظر المفصل ٢٠٥.

(٤)(واحده والصواب أن يقال ما جاء على غير) ساقط من: ع.

(٥)(القياس ليلة) ساقط من: ع.

(٦)انظر الكتاب ٢: ١٣٧، والمقتضب ٢: ٢٧٨، وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٣.

(٧)(قال) في مكان (أنشد) في: ع.

١٩٠٩- ضفادعُ سَبَّحَتْ بمُغَيْرِبَان

والجمع: مُغَيْرِبَانات، كما قالوا: مفارق، كأنهم جعلوا ذلك الحين أجزاءً فحملوه على ذلك. وقيل: إنما قالوا: مُغَيْرِبَان، إيذاناً بقرب باقي النهار من الليل. وهذا كما قالوا في النسبة إلى رجل اسمه: جمه، أو لحية، أو رقبة: جمي، ولحيي، رقبي.

وفي طويل اللحية، أو الجمة، أو غليظ الرقبة: جماني، ولحياني، ورقباني فصلوا بين لفظي النسبة، لاختلاف المعاني. كذلك فعلوا في التصغير.

«وعُشَيْشِيَة(١)»

في تصغير: العشية، والقياس: عُشَيَّة، فكأنه تصغير: عُشَيْشاه فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين، ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار: عشيشية، والجمع: عُشَيْشِيَات.

«وعُشَيَّان وعُشَيْشِيان»

قالوا في تصغير العَشِيّ، وهو من صلاة المغرب إلى العتمة: عُشَيَّان. والقياس عُشَيّ، كصُبَيّ، في صبي، بحذف الياء الثالثة، فكأنه تصغير: عشيان، كسعدان، فزيدت ياء التصغير ثالثة وبعدها الياء التي هي لام، فأدغمت فيها فصارت ياء مشددة.

وجمعه عشيانات. ومن كلامهم: آتيك مُغَيْرِبَانات(٢)، وعشيانات. وقالوا في تصغيره: عُشَيْشِيانٌ. حكاه الجوهريّ، وجمعه عُشَيْشِيانات(٣).

«مُسَيَّان»

في تصغير المساء، وهو خلاف الصباح، كأنه تصغير مسيان.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٣٧، والمقتضب ٢: ٢٧٨، وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٣.

(٢) انظر الصحاح (غرب) ١: ١٩٢، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٧٦.

(٣) انظر الصحاح (عشا) ٦: ٢٤٢٦.

«وأُصَيْلان، وأُصَيْلال[١]»

قالوا في جمع الأصيل، وهو ما بعد العصر إلى المغرب: أُصْلان، كرغيف ورغفان، ثم صغروه فقالوا: أصيلان، ثم أبدلوا من النون لاماً، فقالوا: أصيلال.

ففي (أصيلان) شذوذان: عدولهم عن تصغير المفرد إلى تصغير الجمع، وتصغيرهم أصلانا. و(فُعلان) من أبنية الكثرة، ولا يصغر لفظه، وإنما يرد إلى الواحد.

وفي أصيلال شذوذ ثالث، وهو إبدال اللام من النون. ويمكن أن يقال: أصيلان، تصغير أصل على غير لفظه، كعشيشية ونظائرها. وكلام سيبويه[٢] يدل على هذا.

«ورُوَيْجِل[٣]»

في تصغير رجل، والقياس: رُجيل، كما هو المشهور فيه، كأنهم صغروا راجلاً في معنى رجل، وإن لم يستعمل، كما قالوا: رجل في معنى: راجل، قال[٤]:

١٩١٠ - أما أُقاتِلُ عن دِيني على فرسي ... أو هكذا رجُلاً إلا بأصْحابِ[٥]

فكأنهم صغروا لفظاً يريدون آخر، والمعنى فيهما واحد.

«وأُنَيْسِيان[٦]»

في تصغير (إنسان) والقياس: أنيسان، كسُكيران، فكأنهم صغروا أنسياناً. ومذهب

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٧٧.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٣٧، والمقتضب: ٢: ٢٧٨.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٢٥، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٧٨.

(٤) هو حُيي بن وائل. كما في النوادر.

(٥) البيت في النوادر: ٥، وشرح المرزوقي للحماسة ٤٦٤، وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٣، وشرح الجاربردي للشافية ١٣١، وشرح شواهد الشافية ١٠٣. والمعنى: اعلموا أني أقاتل عن ديني وعن حسبي، وليس تحتي فرس ولا معي أصحاب. والشاعر ينكر على من يرى أن مقاتلة هذا الشاعر لا تجوز إلا في حال مصاحبته مع أصحابه.

(٦) انظر المقتضب ٢: ٢٧٨، وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٣.

البصريين أن إنساناً (فعلان) من الإنس، لأنهم قالوا في معناه: إنس، وأنس، وأنيس، وأناس، قال(١):

١٩١١- إن المَنَايَا يَطَّلِعْـ ـنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينا(٢)

وكل ذلك يدل على أن الهمزة أصل فيكون وزنه في التصغير (فعيلياناً).

ومذهب الكوفيين أنه مشتق من النسيان؛ لأنه ينسى وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ﴾[طه: ١١٥].

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- إنما سُمي إنساناً؛ لأن الله - تعالى - عهد إليه فنسي، وقال أبو تمام(٣):

١٩١٢- لا تَنْسَيَنْ تلك العُهودَ فإنَّما سُمِّيتَ إنْسَاناً لأنَّكَ نَاسِي(٤)

فوزنه في التكبير (أفعان) لأن اللام محذوفة. وفي التصغير (أفيعلان) لأن اللام ثابتة.

وما ذكروه فاسد، فإن اشتقاقه من الأنس أوسع مجالاً من اشتقاقه من النسيان لما ذكرنا من التصاريف، ولأن ما قالوه يستدعي الإعلال بحذف اللام، في الإفراد والجمع إذا قلت: أناسي، ورد اللام في التصغير من غير حاجة إليه، لأن بناء التصغير يحصل دونها، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ (تضع) لقلت في تصغيره: تُضَيْع(٥)، ولا ترد فاء الفعل.

---

(١)هو ذي جدن الحميري (الملك) كما في كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني، قاله البغدادي.

(٢)البيت في الخصائص ٣: ١٥١، ومجالس العلماء ٧٠، وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٤ و٢: ١٢ وشرح ابن يعيش ٢: ٩، ٥: ١٢١، والخزانة ١: ٣٥١، وشرح شواهد الشافية ٢٩٦.

(٣)ديوانه: ٢: ٢٤٥.

(٤)البيت في شرح شواهد الشافية ٢٩٧.

(٥)انظر الكتاب ٢: ١٢٥.

وحديث ابن عباس لم يثبت(١)، وأبو تمام لا يُحتج بشعره، وهو لا يعرف مذاهب الاشتقاق، وإنما صدر هذا على مذاهب(٢) الشعراء التخييلية.

«وَبُرَيْه، وسُمَيْع(٣)»

في تصغير: إبراهيم وإسماعيل، والقياس: أُبيره، وأُسَيْمع، كما تقول في إسرافيل: أسيرف، بحذف آخره، كما في: سفرجل، وبإثبات الهمزة؛ لأنها أصل لوقوع أربعة أحرف أصول بعدها.

ولا تكون الهمزة زائدة في بنات الأربعة، لكنها أشبهت الزائدة، لكثرة زيادتها في بنات الثلاثة التي هي أكثر وأغلب من بنات الأربعة.

وقال أبو العباس(٤): إنه غلط.

وقد يصغران على: بُـرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل(٥). وهو المشهور في ألسنة العوام؛ لأنه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق، فتقدر فيه زيادة الهمزة.

---

(١) نقل هذا الجاربردي في شرح الشافية ١: ٢١٠-٢١١، وقد جاء في حاشية ابن جماعة ت ٨١٩ على شرح الجاربردي (قوله: وحديث ابن عباس لم يثبت) اعترض بأنه أخرجه عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم في تفاسيرهم، والطبراني في الصغير، والحاكم في مستدركه وصححه.

(٢) (مذهب) في: ع.

(٣) وفي الكتاب ٢: ١٣٤ وزعم -أي الخليل- أنه سمع في إبراهيمَ وإسماعيلَ: بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ.

(٤) قال الرضي في شرح الشافية ١: ٢٦٣ قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم: سُمَيْعِيل، وبُرَيْهِيم، بحذف الهمزة، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول، فلا تكون الهمزة زائدة كما في إصْطَبْل فإذن هما خماسيان، فتحذف الحرف الأخير، فتقول: أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع كشُمَيْرِيخ، والقياس يقتضي ما قاله المبرد، إلا أن المسموع من العرب ما قاله سيبويه، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم: بُرَيْه وسُمَيْع، وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم، واللام في إسماعيل، فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول، ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر.

(٥) وفي الكتاب ٢: ١٢٠ «وإن حقرت إبراهيم وإسماعيل قلت: بُرَيْهِيمُ وسُمَيْعِيلُ».

«وأُغَيْلِمَة وأُصَيْبِيَة[١]»

في تصغير: غِلمة، وصِبية، كأنهم صغروا: أغلمة، وأصبية، وذلك لأن غلاماً (فُعَالٌ) مثل: غراب. وصبي (فعيل) مثل: فقير. وباب (فُعَال) و (فعيل) أن يجمع في القلة على (أفعلة) كأغربة، وأقفزة، فكأنهم لما أرادوا التصغير صغّروه على أصل الباب، قال[٢]:

١٩١٣- اِرحم أُصَيْبِيَتي الذين كأنهمْ حِجْلَى تدَرَّج في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[٣]

[٥٦٦] / «وأُبَيْنُون[٤]»

في تصغير جمع ابن، وهذا إن كان تصغير: أبناء، لقيل: أُبَيْنَاء، كما قالوا: أجيمال، ولو كان تصغير: بنين، لقيل: بُنَيّون، لأنك تصغر الواحد، ثم تجمعه بالواو والنون، كأنهم جعلوا واحده ابناً مقطوع الألف فصغروه على (أبين) ثم جمعوه بالواو والنون، أنشد الجوهريّ[٥]:

١٩١٤- مَنْ يَكُ لا سَاءَ فقد ساءَنِي تَـرْكُ أُبَيْنِيـكَ إلى غـيرِ رَاعْ

«وقد ينطقون بالمصغر من غير مكبر كالثريا»

قد نطقت العرب بأسماء مصغرة، لكونها عندهم مستصغرة في نفسها إلا بالإضافة إلى غيرها، فاكتفوا بلفظ المصغر عن المكبر.

فمن ذلك: الثريّا، وهي (فعيلَى) من الثروة، سميت بذلك لأن كواكبها كثيرة، وهي

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٧٨.

(٢) هو عبد الله بن الحجاج الثعلبي يخاطب عبد الملك بن مروان، ويعتذر إليه. انظر شرح ابن يعيش ٥: ٢١.

(٣) البيت في المحتسب ٢: ٢٧١، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤، ٢١، ١٣٤، واللسان (حجل). حجلى: جمع حجلة، وهو طائر معروف، وقد حدثوا أن الشيخ أبا علي الفارسي قال للمتنبي يوماً: كم لنا من الجموع على وزن (فِعْلى)؟ فقال المتنبي في الحال: حجلى، وظربى، قال أبو علي: فطالعت كتب اللغة ثلاث ليال على أن أجد لهما ثالثاً فلم أجد.

(٤) انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٧٧.

(٥) البيت في الصحاح (بنا) ٦: ٢٢٨٧. وهو للسفاح بن بُكير اليربوعي.

ستة. وأصلها: ثريوا، وهي في التقدير تصغير ثروى، مؤنث ثروان. وقد غلب هذا الاسم مع الألف واللام على هذه الكواكب.

«والجُمَيْل، والكُعَيت»

الجُمَيْل: طائر صغير، شبيه بالعصفور. والكُعَيْت: البلبل. قاله سيبويه[1].

وقال المبرد[2]: هو يشبه البلبل. وليس به.

وقد كسروهما على لفظ المكبر، فقالوا: جِمْلاَن، وكِعْتَان، كصِرْدَان، ونِغْران، كأنهم قدروا المكبر على (فُعَل) كصُرَد ونُغر.

«والكُمَيْت»

هو لفظ يقع على المذكر والمؤنث. وقد ورد مصغراً لا يكاد ينطق بمكبره، وكأنه يصغر أكمت تصغير الترخيم، كما تقول في أسود: سويد، وفي أشقر: شقير.

والكمتة: لون يقصر عن سواد الأدهم، ويزيد على حمرة الأشقر، فهو بين الحمرة والسواد.

قال سيبويه[3]: سألت الخليل عن كميت فقال:إنما صُغر لأنه بين السواد والحمرة، كأنه لم يخلص له واحد منهما، فهو قريب من كل واحد منهما، فصغّر ليدل على ذلك المعنى، كقولهم: زيد دُوَيْنَ عمرو.

وقد جمعوه على المكبر، فقالوا: كُمْت[4]، في المذكر والمؤنث، كما قالوا: سود، وشُقْر، في المذكر والمؤنث.

---

(١)انظر الكتاب ٢: ١٣٤.

(٢)وهكذا في شرح الرضي للشافية ١: ٢٨٠، ولم يقل المبرد هذا، ولكنه قال: «الكعيت: يعني البلبل» انظر المقتضب ٣: ٢٣٣، وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٦.

(٣)انظر الكتاب ٢: ١٣٤، وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٦، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٨٢.

(٤)انظر المقتضب ٣: ٢٣٣.

«والسُّكَيْت(١)»

مَنْ قال: سُكَّيت، فشدد الكاف فليس عنده بمصغر، لأن ياء التصغير لا تقع رابعة، وإنما هو كجميز وعُلَّيْق(٢).

ومن خفف فهو مصغر، ككميت، ويقال: إنه ليس بمصغر، وإنما هو تخفيف سكيت.

«واللُّجَيْن»

هو الفضة، هكذا جاء مصغراً، كالكُميت.

«ولا تُصَغَّر المضمرة(٣)»

فلا تقول في أنا: أُنَي، ولا في نحن: نُحَيْن، لا لكون المضمرات كالحروف لاحتياجها إلى مفسر، ولا لكونها ليست اسماً مخصوصة لشيء حتى يحقر بالقياس إلى غيره؛ لأن المبهمات تشاركها في ذلك مع أنها صغرت، بل لأنها لا تجري مجرى الظاهر، إذ لا توصف ولا يوصف بها، وفيها مالا يستقل بنفسه، كالتاء في: ضربت، والكاف في: ضربتك.

«والأسماء العاملة»

أي: عمل الفعل حال كونها عاملة، فلا تقول: أنا ضويربٌ زيداً غداً؛ لأنه بمنزلة الفعل. وقد ذكرناه في موضعه.

---

(١)وفي الكتاب ٢: ١٣٥، وأما سُكَيْتٌ فهو ترخيم سُكَّيتٍ. والسُّكَيْتُ: الذي يجيء آخرَ الخيل. وانظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣٦.

(٢)مكتوب (نبت) في: د، تحت كلمة (عُلَيق).

(٣)وفي الكتاب ٢: ١٣٥، واعلم أن علامات الإضمار لا يحقَّرن، من قِبَلِ أنها لا تَقْوَى قوة المظهَرة ولاتَمَكنُ تمكُّنها، فصارت بمنزلة: لاَ، ولَوْ، وأشباههما. فهذه لا تحقَّر لأنها ليست أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقَّر. فمن علامات الإضمار: هو، وأنا، ونحن، ولو حقرتهن لحقرت الكاف التي في: بِكَ، والهاء التي في: به، وأشباه هذا.

وقال ابن الحاجب «ورفضوا تصغير الضمائر» انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٨٩.

ويجوز: هذا ضُويربُ زيدٍ أمس، كما تقول: هذا غليم زيد؛ لأنه ليس في مذهب الفعل(١).

«وحَسْبٌ(٢)»

لأنه في معنى الفعل، فإنك إذا قلت: حسبُك درهمان، كان معناه: ليكفك درهمان.

«وأسماء الاستفهام، والشرط(٣)»

لبعدهما من التمكن، وتنزلها منزلة الحروف، مع أن فيها ما هو على حرفين، كمَنْ، وما.

«وإذ، وإذا(٤)»

لبعدهما من التمكن، وافتقارها إلى موضح، بخلاف الذي والتي، فإنها وإن افتقرا إلى موضح لكنها قريبة من التمكن، فإنها يكونان فاعلين، ومفعولين، ومبتدأين، ويوصفان، ويوصف بهما.

«وعِنْدَ(٥)»

---

(١) تفصيل هذه المسألة: أنك لو قلت: هذا ضاربٌ زيداً، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يجز تصغيره بحال، وإذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده، فإن أردت به الحال أو الاستقبال لم يجز أن تصغره، لأنه حينئذ كالعامل، وإن أردت به المضي جاز تصغيره. وفي الكتاب ٢: ١٣٦ واعلم أنك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيداً، وهو ضُوَيْرِبُ زيد، إذا أردت بضارِبِ زيد، التنوين وإن كان ضارِبُ زيدٍ، لما مضى تصغيره جيد.

(٢) وفي الكتاب ٢: ١٣٥ (حسبك) لا يُحَقَّر كما لا يحقر (غَيْرٌ) وإنما هو كقولك: كَفَاكَ، فكما لا يحقر كفاك، كذلك لا تُحَقِّر هذا، وانظر شرح ابن يعيش ٥: ١٣٨ – ١٣٩.

(٣) انظر الكتاب٢: ١٣٦.

(٤)انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٩٠.

(٥)وعلى هامش (د): (فائدة): ما حكينا من قول أبي سعيد في الظروف أن (عند) تستعمل لِـمَا كان لك، حضرك أو غاب عنك دليل على أنها يجوز أن تصغَّر إيذاناً بالقرب. اهـ.

لعدم تمكنها، ولأن الغرض من تصغير الظروف التقريب، كتُحَيْت، وفُوَيْق.

و(عند)في غاية القرب، فلما دل لفظها على ما دل عليه الظرف مصغراً لم يحتج إلى التصغير.

«ومَعَ»

لعدم تمكنها، وكونها على حرفين.

«وغير»

فلا تقول: غُيَيْرة، وتقول: هذا مُثَيْلُه[1]، لأن المماثلة قد تختلف بأن يقل أو يكثر، ألا ترى أنك تقول: هذا أكثر مماثلة، وهو أقلُّ مماثلة، وليس المغايرة كذلك. وسِوى كغَيْر.

«وأمسِ، وغد، والبارحة، وأيام الأسبوع، وأسماء الشهور[2]»

لأن أمس، وغداً، والبارحة متعلقة باليوم الذي أنت فيه، والذي قبله، فاحتاج إلى حضور اليوم كاحتياج المضمر إلى الظاهر.

---

(١)وفي الكتاب ٢: ١٣٥ وأما قول العرب: هو مُثَيْلُ هذا، وأُمَيْثَالُ هذا، فإنما أرادوا أن يُخبروا أن المشبَّه حقيرٌ ثم قال: ولا يحقَّر (غَيْرٌ) لأنها ليست بمنزلة (مثلٍ) وليس كلّ شيء يكون غيرَ الحقير عندك يكون محقَراً مثلَه، كما لا يكون كلُّ شيءٍ مثل الحقير حقيراً، وإنما معنى مررت برجلٍ غيرِكَ معنى مررت برجلٍ سِواك، وسِوَاكَ لا يحقَّر، لأنه ليس اسماً متمكّناً، وإنما هو كقولك: مررتُ برجلٍ ليس بك، فكما قُبح تحقيرُ (ليس) قَبُحَ تحقيرُ (سِوَى). و(غيرٌ) أيضاً ليس باسم متمكّن. ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجْمَع، ولا تَدْخُلها الألف واللام.

(٢)وفي الكتاب ٢: ١٣٦، واعلم أن اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقّرن.

وأما (أمس) و(غدٌ) فلا يحقَّران؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكنا كزيد واليوم والساعة والشهر وأشباههنّ، ألا ترى أنك تقول: هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لما أنت فيه، ولِمَا لم يأت، ولِمَا مضى. وتقول: هذا زيدٌ وذلك زيدٌ، فهو اسمُ ما يكون معك ويَتراخَى عنك. و(أمسِ) و(غدٌ) لم يَتَمَكَّنا تمكُّن هذه الأشياء، فكرهوا أن يحقّروهما كما كرهوا تحقير (أين)، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدّ تمكناً، وهو اليوم والليلة والساعة. وكذلك أوّلُ مِنْ أمْسِ، والثلاثاءُ والأربعاءُ والبارحةُ لما ذكرنا وأشباههنَّ، ولا تحقَّرُ أسماءُ شهور السنة، فعلاماتُ ما ذكرنا من الدَّهر لا تحقّر إنما يحقَّر الاسمُ غير العَلَم الذي يلزم كلّ شيءٍ من أمته، نحو: رجلٍ وامرأةٍ وأشباههما.

وكذلك أيام الأسبوع، كالثلاثاء، والأربعاء.

وأسماء الشهور، كالمحرم، وصفر، لأنها وإن كانت أعلاماً، لكنها لم تتمكن تمكن زيد وعمرو، وذلك لأن العَلَم إنما وضع على شيء بعينه لا يشاركه فيه غيره، وهذه وضعت ليعلم أنه الأول من الأسبوع، أو الثاني، وأنه الشهر الأول من السنة أو الثاني، فهي تنتقل بانتقال الأسابيع والسنين.

/ وأجاز الكوفيون، والجرمي، والمازني[1]: تصغيرها. قالوا: ويصغر الشهر مثلاً [٥٦٧] على ثلاثة معان:

إمّا على أن أيامها قصيرة، نحو: أيام الشتاء، كما يصغر: يوم، وليلة، على معنى قِصر ساعاتها، وإنما اعتبر أجزاء النهار دون الليل؛ لأن التصرف يقع فيه.

وإمّا على أنه نالك فيه خير قليل أو شرٌّ قليل، فتحقره وأنت تعني غيرَه.

وإمّا على أن تقول: أقمتُ عندك شهيراً، إذا كان حقه أن يقيم عنده أكثر من هذا. وكل ذلك حسن.

* * *

(١) انظر هذا في شرح ابن يعيش ٥: ١٣٩.

«فصل:

(الاسم المتمكن): إن كان آخره ألفاً فهو المقصور،
وإن كان همزة قبلها ألف فهو الممدود»

المقصور والممدود: ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة، إذ الأفعال والحروف والأسماء غير المتمكنة لا يقال فيها: مقصور ولا ممدود، وإن كان آخرها ألفاً أو همزة قبلها ألف، نحو مشى وجاء، وغيرهما.

وأمّا قولهم في: هؤلا، وهؤلاء، مقصور وممدود، فتسمح في العبارة مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها، والوصف بها، وتصغيرها.

وقول القرّاء في: جاءَ، وشاءَ[1]، إنه ممدود، فذلك على مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة.

والمراد بالمقصور ما وقعت في آخره ألف، سواء كانت ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة أو سابعة، منقلبة كانت، أو للتأنيث، أو للإلحاق، أو لتكثير الكلمة وتوفير لفظها، نحو: عصاً ورحى، وملهى، ومرمى، وأرطى، وحبلى، وجمادى، وقبعثرى، وبرد رايا.

والممدود كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف، سواء كانت الهمزة أصلاً كقراء، أو منقلبة عن حرف أصلي، ككساء ورداء، أو عن زائد إما للإلحاق، كحرباء وزيزاء، أو للتأنيث، كصحراء وحمراء.

«وكلاهما قياسي يمتحن بالنظر إلى نظيره الصحيح، فما كان قبل آخر نظيره فتحة فهو مقصور، كالصَّدَى، والمَرمَى، والمُعطَى، والأَلَى، والأعمى، والأعلى، والخُطَى، والجِزَى»

قد ذكرنا إعراب المقصور والممدود في صدر الكتاب، والغرض هاهنا الطريق

---

(١)(الفراء) بالفاء في د، ع، والظاهر أنه بالقاف. لما جاء في الصبان ٤: ١٠٦ والخضري ٢: ١٥٣ نقلاً عن الجاربردي: «المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن، فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك. وقولهم في (هؤلاء) ممدود تسمح، أو على مقتضى اللغة، كقول القراء في جاء وشاء ممدودان. وانظر الهمع ٢: ١٧٤.

المؤدي إلى معرفة المقصور والممدود، لئلا يُمَدّ ما حقه القصر، ولا يقصر ما حقه المد.

وإنما قدم المقصور، لأنه أصل، والممدود فرع، ولذلك يجوز قصر الممدود في الشعر، ولا يجوز مدّ المقصور عندنا، لأن في قصر الممدود حذف الزائد، ورده إلى أصله، وليس في مد المقصور ردّ إلى أصل.

وكل واحد من المقصور والممدود قياسي، وسماعي:

فالقياسي يعرف بالنظر إلى نظيره من الصحيح، فإن كان قبل آخر نظيره فتحة فهو مقصور.

فمنه ما كان على (فعِل) مصدر الفعل، معتل اللام، مكسور العين، كقولك صَدِيَ صَدًى، أي: عَطِش، وطَوِي طَوًى[1]، أي: جاع؛ لأن نظيرهما من الصحيح عطش عطشاً، وغَرِثَ غَرَثاً[2].

ومنه: المصدر الذي على (مَفْعَل) كالمرمى، والممشى، والمعدى، والمفدى، لأن نظيرهما من الصحيح: المضرب، والمقتل.

ومنه: اسم المفعول من كل فعلٍ على أكثر من ثلاثة أحرف.

وكذلك اسم الزمان، والمكان، والمصدر منه، وذلك نحو: المُعْطَى والمُشْتَرَى والمستدعى، والمنطوَى، والمرامَى؛ لأن نظيرها من الصحيح: المكرَم، والمكتسَب، والمستخرَج، والمنصرف، والمقاتل.

ومنه: كل صفة على (أفعل) من فعل لون، أو عاهة، كألمى، وأعمى، لأنهما كالأسمر والأعور.

يقال: رجل ألْـمَى وجارية لَـمْيَاء، منه: اللَّمَى، وهو سمرة في الشفة دون

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٣٩.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٦٢.

اللعس[١]. يستحسن.

وكذلك أفعل التفضيل نحو: هو أعلى منك، لأنه كالأعلم.

ومنه: كل جمع لـ(فُعلة) بضم الفاء و (فِعلة) بكسرها، للمعتل اللام تقول: خُطوة وخُطًى، وكُلية وكُلى، وجِزْية وجِزًى، وعِدْوَة وعِدًى، لأن نظير البنائين من الصحيح: ظُلَم، وقِرَبٌ.

ومنه: واحد (أفعال) كأرْحَاء، وأرجَاء، إذا أشكل واحده فاقْصُرْه نحو: رحىً ورجاً؛ لأن نظيره قلم وأقلام. وعدّ الزمخشري[٢] الرحى من السماعي.

«وشذ: الغَرَاء، والخَفَاء، والبَقَاء»

قد ذكرنا أن ما كان مصدر الفعل، معتل اللام، مكسور العين، فهو مقصور.

وشذ منه هذه المصادر قالوا: غَرِيَ بالشيء يغرى به، إذا أولع به، فهو غرغَراء. بالمد. هكذا رواه سيبويه[٣] على (فَعال) كالذهاب، قال كُثَيِّر:

١٩١٥ - إذا قيل: مهلاً، فاضَتِ العَيْنُ بِالبُكَا غَـــراءً ومَـــدَّتْها مـــدامِعُ نُهَّـــلُ[٤]

وقال المبرد[٥]: هو اسم للمصدر، ورواه الأصمعي مقصوراً، على القياس. وروى

---

(١) وفي الصحاح (لعس) ٢: ٩٧٢ «اللعس: لون الشفة إذا كانت تضرب إلى السواد قليلاً. وذلك يستملح» وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١١٠.

(٢) انظر المفصل ٢١٨، وشرح ابن يعيش ٦: ٤٣.

(٣) قال سيبويه: «وأما الغَراء فشاذ» انظر الكتاب ٢: ١٦٢، وشرح ابن يعيش ٦: ٣٩، وشرح الرضي للشافية ٢: ٣٢٧.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٦: ٣٩، والعيني ٤: ٥٠٩، والأشموني ٤: ١٠٦، والتصريح ٢: ٢٩٢، ويروى (إذا قلت أسلو فاضت العين بالبكا) قال الأشموني: «غِراء: من غاريت بين الشيئين غراءً إذا واليت كما قاله أبو عبيدة، لا مصدر غريت بالشيء أغرَى به إذا تماديت فيه في عضبك»، نُهَّل: كثيرة شائعة.

(٥) ما رأيت هذا في المقتضب ولم أر من نسبه للمبرد، ولقد جاء في المفصل وفي شرح ابن يعيش ٦: ٣٩، «والغِراء في مصدر غرى فهو غر، هكذا نقله سيبويه ممدوداً وعليه الفراء، وخالف في ذلك الأصمعي ورواه مقصوراً، والقياس مع الأصمعي مع الرواية...».

بيت كثير (غِراء) بالكسر مصدر فَاعل كـ(رِماء)[1].

وكذلك قالوا: / خفي عليه الأمر، يخفى، خفاءً، وقد برح الخفاء، أي: وضح [٥٦٨] الأمر، وظهر، وصار كالشيء الذي يكون في براح من الأرض.

وبقي يبقَى بقاءً، بالمد، وبقي الرجل زماناً طويلاً، أي: عاش، وأبقاه الله. وكلاهما شاذ.

«وما كان قبل آخر نظيره ألف، فهو ممدود، كالإِعْطاءِ، والرِّمَاءِ[2]، والانطواء، والدعاء، والسّقاء، والرشّاء، والظباء، والرجاء»

إذا كان قبل آخر نظيره ألف فهو ممدود فمن ذلك: كل مصدر لأفعلت، نحو: أعطى، إعطاءً. أو لفاعلت، كَراميت رِماء. وآليت آلاء[3]، وعاديت عداء، أو لفعل في أوله همزة الوصل، كالانطواء والاشتراء[4]، والاحْوِيوَاء[5]، لأن نظيرها من الصحيح الإكرام، والقتال، والانطلاق، والاكتساب، والاحميرار.

ومنه المصدر الذي على (فعلال) نحو: زَوْزَى زيزاء، وهو أن ينصب ظهره ويسرع، وقوقت الدجاجة قِيقاء، لأن نظيرهما الزلزال والقلقال.

ومنه ما كان ملحقاً بسرداح كحِرباء.

ومنه أن تجد المصدر مضموم الأول، وهو للصوت، نحو: عوى الكلب عِواءً، وثَغت الشاة تثغو ثغاء، إذا صاحت. ودعا الرجل يدعو دعاء. ونظيرها من الصحيح: الصراخ، والنباح، والبغام.

ومنه ما كان على (فعّال) في معنى المنسوب: كسقّاء، وحداء؛ لأنه كبقال وتمار.

---

(١) وفي شرح ابن يعيش ٦: ٤٠، «بكسر الغين كأنه جعله مصدر غارى يغاري غراء وهو فاعل، ومصدر فاعل يأتي على (فِعال) مثل رامى يرامي رِماء، ومثله من الصحيح قاتل قتالاً».

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٤٠، وشرح الرضي للشافية ٢: ٣٢٨.

(٣) هكذا في المخطوطات ولعلها (إيلاءً).

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٦٣.

(٥) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٣٢٩.

ومنه أن يكسر جمعه على (أفعلة) نحو قباء، وأقبية، ورشاء وأرشية، لأن (أفعلة) إنما تجيء في تكسير: فَعَال، أو فُعَال، أو فِعَال، نحو: أقذله، وأغربة، وأحمرة.

وأما نَدًى وأنْدِية. فشاذ فيما ذكره سيبويه[١]، كأنه جمع ما لم يستعمل واحده، كحرائر، وكنائن، وفي جمع: حرة، وكنة. قال مُرَّة بن مَحْكَان:

١٩١٦- في ليلةٍ من جُمَادَى ذاتِ أَنْدِيَـةٍ لا يُبْصِرُ الكلبُ من ظَلْمَائِها الطُّنُبَا[٢]

وقيل: إنه جمع: ندى على: نداء، كجمل وجمال، ثم على: أندية ككساء، وأكسية، فيكون: أندية، جمع الجمع.

ومنه كل جمع على (فِعال) كدلو، ودلاء، لأن نظيره: كعب وكعاب.

وكذلك إذا كان جمع (فعلة) كركوة، ورِكاء، وظبية، وظباء، لأنه نظير: جفنة وجفان.

وشذ: كوة وكوًى[٣]، بالقصر بَنَوه على (كُوّة) بالضم على حدّ قوة وقوى، ونظيره: غرفة وغرف.

وشذ: قرية، وقرى[٤].

ومنه: كل جمع على (أفعال) كرحى وأرحاء، ورجا وأرجاء، وهو الناحية، ونظيره من الصحيح، قلم وأقلام.

«وشذ القرى»

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٦٣.

(٢) البيت في المقتضب ٣: ٨١، والخصائص ٣: ٥٢، وشرح المرزوقي للحماسة ١٥٦٣، وجمهرة الأمثال ٢: ١٦١، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٤٩٩، والأشموني ٤: ١٠٨، وشرح شواهد الشافية ٢٧٧، والتصريح ٢: ٢٩٣، الطنب: الحبل الذي تشد به الخيمة.

(٣) وفي شرح ابن يعيش ٦: ٤٢، «وروى ابن إسحاق الزيادي أن أبا الحسن كان يقول في كوة، وهي ثقب في البيت كوى، بالقصر قال: وهو شاذ كبدرة وبدر. وقالوا: كواء أيضاً بالمد، بمنزلة قصعة وقصاع».

(٤) (وشذ قرية وقرى) ساقط من: ع.

في جمع قرية، كنوبة ونوب، وجَوْنة وجون، وقد ذكرنا أنه ليس بقياس وإنما هو محمول على (فَعلة) كغرفة وغرف.

«ويقصر مثل: سكرى، والعليا، والحَيْكَى، والدِّلِّيلَى»

من المقصور القياسي الذي لا يعتبر بنظير، من حيث لا نظير له في الصحيح.

ونعني بالقياسي أن يكون مطرداً (فعلى) مؤنث (فعلان) كسَكرى، وغضبى، و(فُعلى) أفعل التفضيل كالعُلْيَا.

وما جاء من أسماء المشي، كالحيكى، وهي مشية يحرك فيها المنكبان.

والمَرَطَى والبَشَكَى، لضربين من العَدوِ، والخَوْزَلَى[1]، وهي مشية فيها تفكك.

والمصدر التي على (فِعّيلى) كالدِّلِّيلى، وهو كثرة العِلْم بالدلالة، والرسوخ فيها.

روى الكسائي[2]: الخصيصاء[3]، والحثيثاء، بالمد.

ومنه أن يجيء الاسم أو الصفة على (فَعَلى) بفتح الفاء والعين، كأجلى، وبردى، ونملى، أسماء مواضع، ولم يأتِ من ذلك ممدود إلا: قَرماء، بالقاف، وأورده الجوهريُّ[4] بالفاء، اسم موضع.

وثَأداء، وهي الأمة. والسَحْنَاء بمعنى السَحَنَة، وهي الهيئة.

وثأداء، وسحناء قد يسكنان، ويقال: إنما فُتحا لأجل حرف الحلق[5].

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٣٢٧.

(٢) انظر رواية الكسائي في شرح الرضي للشافية ٢: ٣٢٨.

(٣) الخصيصى: مصدر خصه بالشيء يخصه خصاً وخصوصاً وخَصوصية وخُصوصية - بفتح الخاء أو ضمها - وخصيص إذا أفرده به دون غيره.

(٤) الصحاح (قرم) ٥: ٢٠٠٢ وفي القاموس: وقول الجوهري: وقرماء موضع، سهو وإنما هو بالقاف.

(٥) وفي الصحاح (ثأد) ١: ٤٤٧ (سحن) ٥: ٢١٣٣ والثَأداء: الأمة، وكان الفراء يقول: الثأداءُ والسَّحنَاء لمكان حروف الحلق، وقال أبو عبيد: لم أسمع أحداً يقولها بالتحريك غيره، قال ابن السكيت: وليس في الكلام (فَعَلاءُ) بالتحريك إلا حرف واحدٌ، وهو الثَّأداءُ، وقد يسكن يعني في الصفات. وأما الأسماء فقال جاء=

وسمعت الشيخ أن جَنفاء[١]، اسم موضع، والذي أورده الجوهريُّ[٢]: جُنفى بضم الجيم، مقصوراً.

«ويمد مثل: حمراء، وشهداء، وأنبياء»

من الممدود القياسي الذي يعتبر بنظير:

(فَعْلاء) مؤنث (أفعل) كحمراء، وصفراء.

و(فُعَلاء) جمعاً، كشهداء، وشركاء، وأُسَراء.

و(أفْعِلاء) جمعاً، كأنبياء، وأصفياء، وأغنياء.

و(فُعَلاء) إذا كان مفرداً، فأكثر ما يأتي ممدوداً، كنُفَساء وعُشَرَاء.

وشذَّ الأُرَبَى وهي الداهية، وشُعَبَى، وأُدَمَى، موضعان[٣].

«وسماعي يعرف من اللغة»

المسموع من المقصور والممدود كثير، وطريق معرفته اللغة، وقد ألفت فيه كتب.

ألف الأصمعي، وابن السكيت، وأبو عليّ[٤].

=فيه حرفان: قَرَماءُ وجَنَفَاء، وهما موضعان. والسَّحَنَة: بالتحريك الهيئة، وقد يسكن. يقال: هؤلاء قوم حسن سَحَنَتُهُمْ. وكذلك السَّحْناء: ويقال: إنه لَحَسَنُ السَّحْناء.

(١) وفي المقصور والممدود لابن ولاد: ٣٠، وجِنفاءُ اسم موضع قال الشاعر:

رَحَلْتُ إليكَ مِنْ جَنَفَاءَ حَتَّى ... أَنَخْتُ فِنَاءَ بَيْتِكَ بالمَطَالي

(٢) وفي الصحاح (جنف) ٤: ١٣٣٩ وجُنَفَى على فُعَلَى، بضم الفاء وفتح العين: اسم موضع، عن ابن السكيت.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٣٢١، قال الفراء في المنقوص والممدود: ١٤ فكلما جاءك ألف مضموماً أوله فهو ممدود، إلا ثلاثة أحرف نوادرَ، من ذلك: الأُرَبَى وهي الداهية والأُدَمَى موضع، وشُعَبَى اسم بلدة.

(٤) وألَّف الفراء كتاب المنقوص والممدود (طبع دار المعارف) وابن ولاَّد المقصور والممدود (طبع ليدن ١٩٠٠م) ولأبي بكر بن دريد قصيدة في المقصور والممدود في أكثر من ستين بيتاً، طبعت في المجلتين: المشرق (بيروت ١٩٢١م) ص ٦٤-٦٨، والمجمع العلمي (دمشق ١٩٢٨م) ص ٤٣٣ – ٤٣٧ مشروحةً، ودوّن شرح بآخر شرح مقصورته (طبع الجوائب ١٣٠٠هـ) ولابن مالك تحفة المودود في المقصور والممدود. قال عنها=

وإذا أردت كمال معرفته فعليك بباب الواو والياء من كتاب الصحاح في اللغة.

والذي يذكر في كتب النحو إنما هو المقيس، ومن ذَكَرَ مسموعاً فقد وضع على كتابه علاوة.

«وقد يُقْصَر الاسم ويمد، كالبُكا، والكُبَا»

قد تنازع الاسم القصر والمد، وذلك على نوعين:

أحدهما: ما يتفق بناؤه فيهما، وذلك إما باتفاق المعنيين، كالزنا، والربا، والبُكا، والبُكاء، قال حسان[1]:

١٩١٧ - بَكَتْ عَيْني وحُقَّ لَهَا بُكَاهَا ... ومـا يُغنـي البُكـاءُ، ولا العويـلُ[2]

فجمع اللغتين، فمَنْ مده فعلى القياس، ذهب به مذهب الأصوات، كالدعاء والثغاء.

ومن قصره، قال الخليل[3]: لم يذهب به مذهب الصوت، وإنما جعله كالحَزَن، لأنه في معناه، وهو ضعيف، لأنه لم يأت من المصادر على (فُعَل) إلا الهدى، والسرى.

وقال الجوهريُّ[4]: إذا مددت أردت الصوتَ الذي يكون مع البكاء، وإذا قَصَرْتَ أردت الدموعَ وخروجها.

=أبو حيان: وهي أجمعها، كما في الهمع ٢: ١٧٤.

(١) كذا نسب في الجمهرة ٣: ٢١٠، والمزهر ١: ٢٦٤، ونسب لعبد الله بن رواحة، يبكي حمزة بن عبد المطلب، كما نسب لكعب بن مالك، وهو في ديوان عبد الله بن رواحة: ٩٨.

(٢) البيت في المقتضب ٤: ٢٩٢، والكامل ١: ١٨٩، والمنصف ٣: ٤٠، ومجالس ثعلب ١٠٩، والمقصور والممدود: ١٥، وشرح شواهد الشافية ٦٦، والتاج (بكى).

(٣) وفي الكتاب ٢: ١٦٣ «ومما تَعلم به أنه ممدود أن تَجد المصدر مضمومَ الأول يكون للصوت، نحو: العُواء والدُّعاء والزُّقاء. وكذلك نظيره من غير المعتل نحو: الصُّراخ، والنُّباح، والبُغام. ومن ذلك أيضاً البُكاءُ. وقال الخليل: الذين قصروه جعلوه كالحَزَن».

(٤) انظر الصحاح (بكى) ٦: ٢٢٨٤.

وإمّا باختلاف معنيين كالِكبَا[١]، بمعنى الكناسة، والكِبَاءُ، بالمد، للعُود الذي يُتبخر به.

الثاني: ما يختلف بناؤه فيها، وذلك إما باتفاق معنيين، كالصَّلى والصِّلاء، لحر النار إن فتحت الصاد قصرت، وإن كسرت مددت، وسَوَى وسَواء على العكس، وهما ظرفا مكان.

وإما باختلاف معنيين كالغِنى، بخلاف الفقر، بالكسر والقصر، والغَناء بمعنى الاكتفاء بالفتح والمد.

ولم يذكر النوع الثاني في المختصر؛ لأن القصر والمد فيه لم يتواردا على بناءٍ واحد.

* * *

(١) انظر الصحاح (كبا) ٦: ٢٤٧١.

«فصل:

(الاسم المذكر): ما خلا من علامة التأنيث، لفظاً وتقديراً»

والتذكير والتأنيث معنيان من المعاني لا يتحققان معاً إلا في الأسماء.

فأما الأفعال فمذكرة؛ لأن مدلولها الحدث، وهي مشتقة منه، والحدث جنس، والجنس مذكر، ولهذا قال سيبويه[١]: لو سميت امرأة بنعم وبئس لانصرفا، لأن الأفعال مذكرة، وأما إلحاق العلامة بها من نحو: قامتْ هند، فلتأنيث الفاعل على ما قررناه في بابه.

وأما الحروف فهي لا تدل على معنى في نفسها[٢]، وإنما تجيء لتحقيق معنى في الاسم والفعل، فصارت في تقدير الجزء من الاسم، وجزءُ الشيء لا يؤنث، وقد أنثت: لا، وثم، وربّ، على التشبيه بالفعل، وقد ذكرناها في موضعها.

فإن أنث الحرف فعلى تأويل أنها كلمة، فإن مالا يكون من الحيوان يذكر ويؤنث بالتأويل.

ثم المذكر أصل بدليل أن أعم النكرات (شيء) ثم (موجود) [٣] ثم (ممكن) ثم (محدث) ثم (جوهر) ثم (جسم) ثم (نامٍ) ثم (حيوان) ثم (إنسان). فهذه تقع على المسميات من قبل أن يعلم أمُذكَّرة هي أم مؤنثة، مع أن هذه الأسماء مذكرة.

ولما كان التذكير أصلاً كالتنكير لم يحتج إلى علامة. والتأنيث ثانٍ كالتعريف احتاج إلى علامة، ولهذا إذا انضمت التأنيث إلى العلمية لم ينصرف، نحو:زينب وطلحة. وإذا

---

(١)انظر قول سيبويه في شرح ابن يعيش ٥: ٨٨.

(٢)وفي بغية الوعاة ١: ١٤، قال ابن النحاس الحلبي (٦٢٧-٦٩٨) -وهو شيخ الديار المصرية في علم اللسان، وتلميذ ابن يعيش، كما أنه شيخ أبي حيان-: إن الحرف معناه في نفسه، على خلاف قول النحاة قاطبة: إنّ الحرف معناه في غيره.

(٣)انظر اللمع ٩٨-٩٩.

انضمت إلى النكرة انصرف نحو: جفنة، وقصعة.

ثم المذكر ما خلا من علامة التأنيث لفظاً وتقديراً.

واحترزنا بقولنا: (تقديراً) من المؤنث السماعي، كسماء، وأرض، فإن علامة التأنيث ليست موجودة فيه لفظاً، وإنما هي موجودة[1] تقديراً. على ما نبينه.

«وهو حقيقي، كرجل، ومجازي، كحجر»

المذكر على ضربين:

حقيقي: وهو أن يكون ذكراً من الحيوانات، كرجل، وحصان، وجمل، وثور، وكبش، وتيس، وحَمَل، وجدي.

وغير حقيقي: وهو مالا يكون من الحيوان، وليس معه علامة التأنيث، ظاهرة ولا مقدرة كحجر، وثوب، ونوم، وغد، وضرب، وقتل.

«والمؤنث ما وجد فيه العلامة، لفظاً أو تقديراً»

فاللفظ كفاطمة، وطلحة، وامرأة، وغرفة.

والتقدير كهند، ودار، فإن التاء مقدرة فيهما بدليل أنك تقول في تصغيرهما: هنيدة، ودويرة.

«إمّا حقيقي، وهو ما بإزائه ذكر من الحيوان، كامرأة، وهند، أو مجازي، كغرفة، ودار»

لما انقسم المذكر إلى حقيقي، وغير حقيقي، فكذلك المؤنث انقسم إلى حقيقي وغير حقيقي.

فالحقيقي: ما بإزائه ذكر من الحيوانات، سواء كان فيه علامة لفظاً، كامرأة

---

(١)(فيه لفظاً وإنما هي موجودة) ساقط من: ع.

ورَمَكَة[١]، وناقة، وثورة، ونعجة، وماعزة، أو تقديراً[٢]، كهند، ورِخل[٣]، وعَناق[٤].

وغير الحقيقي: ما لم يكن من الحيوانات، وإنما أنث إما لوجود علامة التأنيث فيه لفظاً، كغرفة، أو تقديراً، كدار، وهي السكن، والبلد أيضاً، وهي في كلا المعنيين مؤنثة. قال الشاعر[٥] في تأنيث المسكن:

١٩١٨- يـا دارُ أَقْـوَتْ بعـدَ أصْرَامهـا عامـاً ومـا يَعْنِيـكَ مـن عامِهـا[٦]

وقالوا في البلد: هذه الدارُ نعمتِ البلدُ.

«وعلامة التأنيث: الألف والتاء»

للتأنيث علامتان عند سيبويه: الألف المقصورة، والتاء، كحُبلى، وطلحة.

وأما همزة: صحراء، ونحوه، فهي عنده بدل من الألف في مثل: حبلى، وسكرى، واستدل عليه بأنهم إذا قصروا جاؤوا بألف كقول لبيد[٧]:

١٩١٩-يا رُبَّ هَيْجا هي خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ[٨]

وبأنهم يقلبونها في الجمع ياء صريحة، فيقولون: صحارى، قال الوليد بن يزيد:

---

(١)الرمكة: الفرس.

(٢)(أو تقدير) في: ع.

(٣)الرِّخل، بالكسر وبهاءٍ: الأنثى من أولاد الضأن. القاموس ٣: ٣٨٣.

(٤)العَنَاقُ: الأنثى من ولد المَعْز. الصحاح ٤: ١٥٣٤.

(٥)هو الطرماح. ديوانه: ١٦٢.

(٦)البيت في الكتاب ١: ٣١٢، واللسان (صرم) أقوت: أقفرت. والأصرام: جمع صرم، وهو الفرقة من الناس ليسوا بالكثير، ينكر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها، إذ لا يجدي ذلك عليه شيئاً.

(٧)ديوانه: ٩٢.

(٨)الرجز في الهمع ٢: ٢٥، والدرر ٢: ١٧، والخزانة ٤: ١٧١، ١٨٧. الهيجا: الحرب. الدعة: الراحة.

١٩٢٠- وقــد أغــدو عــلى أشقــ ــــــر يغتـــال الصـــحاريا[١]

لأنه لما صار الألف الأولى إلى الياء لانكسار ما قبلها، وهو الراء، عادت الهمزة إلى الألف وقلبت الألف إلى الياء لوقوع الياء الأولى قبله، وأدغمت الأولى في الثانية/ ولو [٥٧٠] كانت الياء الأولى في: صحارَى، منقلبة عن الهمزة، وكانت الهمزة نفسها علم التأنيث، كما ذهب إليه أبو الحسن، لوجب أن تظهر الهمزة في شيء من هذا النحو، فيقال: صحارى، كصحاريع، كما ظهرت في خطيئة، فلما لم تظهر دلت على أنه لا أصل لها في التأنيث، وإنما هي منقلبة عن الألف، وذلك أن الألف لما جيء بها للتأنيث، وقبلها ألف زائدة للمد التقى ألفان، ولم يكن اجتماعهما لسكونهما، ولم يجز حذف إحداهما، أمّا الأولى فلأنها لو حذفت لذهب المدّ الذي زيدت لأجله، ولو حذفت الثانية لذهب عَلَم التأنيث، فلابدَّ من تحريك إحداهما، ولو حركت الأولى لذهب المدُّ، فتعين تحريك الثانية، والألف إذا حركت انقلبت همزة، فقيل صحراء وحمراء، فصارت علامة التأنيث الألف والتاء.

والألف إن لم يكن قبلها مدّ فهي المقصورة، كحبلى، وإن كان قبلها مدة، فهي الممدودة، لا على معنى أن ألفَ المدّ ألفُ التأنيث، بل على معنى أن قبلها ألفَ المدّ.

وقول بعض النحويين[٢] في الألف الممدودة ألفا التأنيث تَجَوّزٌ وتسمح في العبارة.

والنحويون يسمون تاء التأنيث هاء التأنيث أيضاً، لانقلابها هاء في الوقف.

ومذهب الكوفيين: أن الهاء أصل، والتاء فرع، لأن الهاء من مخرج الألف والهمزة، وهما علامتا تأنيث.

ومذهب البصريين[٣]: أن التاء أصل، والهاء فرع، لأن التأنيث في الوصل، والهاء في الوقف. والأشياء إنما تجري على أصولها في الوصل، فإن الوقف من مواضع التغيير،

---

(١)تقدم البيت برقم (١٠٥٧، ١٨٦٠).

(٢)كذا في شرح ابن يعيش ٥: ٩١ وفيه «فتقريب وتجوز».

(٣)انظر مذهب البصريين والكوفيين في شرح ابن يعيش ٥: ٨٩.

كقولهم[١]: هذا بَكُرْ، ومررتُ ببَـكِرْ، وهذا خالد[٢]. على ما سيأتي في موضعه.

وعد الزمخشريّ[٣] علامات التأنيث ثلاثاً: التاء، والألف، والياءفي (هذي). وفيه نظر؛ لأن ياء (هذي) عين الكلمة، والتأنيث يستفاد من نفس الصيغة، كما استفيد التذكير من صيغة (هذا)، وإنما يستقيم ما ذكره في مذهب الكوفيين، فإن الاسم عندهم الذال وحدها، والياء مزيدة للتأنيث، وكذلك الألف في (هذا) مزيد عندهم.

وأما الياء في: اضربي، وتضربين، فهي عند سيبويه[٤] ضمير الفاعل، وتفيد التأنيث، كما أن الواو في: اضربوا، وتضربون، ضمير الفاعل، ويفيد التذكير.

وهي عند الأخفش[٥]، وكثير من النحويين: حرف دال على التأنيث بمنزلة التاء في: قامت، والفاعل مقدر فيه، كما كان في المذكر كذلك، وقد تقدم الكلام عليه في الأفعال.

وأما الكسرة في: فعلتِ، وضربتُكِ، فللدلالة على تأنيث الفاعل، كما دلت فتحتُها على تذكيره، وليست بعلامة تأنيث، كما عدها بعضهم.

«فالألف: إما مقصورة، كحُبلى، ودُقَرى، وأَرَبى، ورَضْوى، وذِكْرَى»

إنما قدمنا الألف على التاء؛ لأن الألف كبعض حروف الكلمة، ولهذا تثبت في الجمع، نحو: حبليات، وحبالى، وتحذف خامسة في التكسير، نحو: قراقر، وجحاجب، تكسيري: قرقرى وجحجبى، كما يحذف الأصل الخامس، نحو: سفارج في سفرجل.

---

(١)وفي الكتاب ٢: ٢٨٣ «قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومِنْ بَكِرْ».

(٢)وفي شرح ابن يعيش ٥: ٨٩ «ألا ترى أن من قال في الوقف: هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف فإنه إذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك من قال في الوقف: هذا خالد، فضاعف فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفف الدال على أن من العرب من يجري الدال مُجرى الوصل فيقول: هذا طلحت، وعليك السلام والرحمت.

(٣)انظر المفصل ١٩٨، وشرح ابن يعيش ٥: ٨٩.

(٤)انظر رأي سيبويه في شرح ابن يعيش ٥: ٩١.

(٥)انظر رأي الأخفش في شرح ابن يعيش ٥: ٩١.

وأما التاء فهي في غالب الأمر، كالمنفصلة بأن يكون الاسم موضوعاً على التذكير ثم تدخله التاء لإحداث معنى التأنيث كامرئ وامرأة، وقائم وقائمة، فكانت كضم اسم إلى اسم، ولهذا يفتح ما قبلها كما يفتح ما قبل الاسم الثاني في نحو: حضرموت، وبعلبك، وتصغر صدر الكلمة، ثم تأتي بالتاء، نحو: طليحة، ونميرة، كما تصغر الصدر من الاسمين المركبين ثم تأتي بالاسم الثاني، نحو: حضرموت، وتحذفها في التكسير، نحو: جفان.

وقد تجيء التاء لازمة بمنزلة بعض حروف الكلمة، كالألف، وذلك نحو: نهاية، وشقاوة، بنيتا على التأنيث حيث لم يقولوا: نهاء، ولا شقاء، ولهذا لم يُعلّوهما، كما أعلوا رداء، وكساء، وصار نظير قولهم: عَقَلْتُه بِثْنَايَيْن؛ لأن الكلمة مبنية على التثنية ثم الألف المقصورة تدخل على أبنية، بعضها مختصة بالمؤنث، وبعضها مشتركة بينه وبين غيره.

فمن المختصة (فُعْلى) بضم الفاء وسكون العين.

ويجيء اسماً وصفة، فالاسم إما اسم عين، كالطغيا، وهي الصغيرة من بقرة الوحش.

حكاه الأصمعي[1] بضم أوله، وحكاه ثعلب بفتحه.

وحزوى: وهو موضع بالدهناء، من بلاد بني تميم.

وإما مصدر كالبُشرى بمعنى البشارة، والزلفى بمعنى الازدلاف، وهي القربة.

والصفة: إما مؤنث أفعل التفضيل كالدنيا. وإما غيره كالحبلى، وهذا البناء لا يكون إلا مؤنثاً، أي: أن ألفه لا تكون للإلحاق ولا لغيره، لأنه ليس في الكلام مثل جعفر، حتى يلحق به.

وزيادتها للتكثير قليل لا يصار إليه ما وجدنا عنه مندوحة.

وعلى قياس مذهب أبي الحسن يجوز أن يجيء هذا البناءُ للإلحاق بجخدب وعليه جاء بُهْماةٌ[2].

---

(١) وفي تهذيب اللغة ٨: ١٦٧ «قال المفَضَّل: طُغيا، وفَتَحَ الأصمعي طاء طَغيا».

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣٢٠، وشرح السيرافي ٥: ١٥٠، وشرح ابن يعيش ٥: ١٠٧.

و(فَعَلى) بفتح الفاء والعين، فلا تكون ألفها للإلحاق، إذ ليس في الكلام مثل: جَعَفَر، بفتح الفاء والعين.

ويجيء اسماً وصفة، فالاسم كأجلى: اسم موضع. ودقرى: اسم روضة، وبردى: اسم نهر بدمشق.

والصفة كجَمَزَى، وبَشَكَى، ومَرَطَى[١] وهي ضروب من العدو سريعة، يقال: هو يعدو الجمزى، وعدا البَشَكى، والمَرَطى، وناقة بشكى، وجمزى، أي: سريعة. وناقة تملس[٢]، أي: تملس وتمضي، لا يلحق بها شيء من سرعتها.

/ و(فُعَلى)بضم الفاء وفتح العين، ويجيء اسماً كشُعَبى وأُدَمى. وهما موضعان [٥٧١] قال جرير[٣]:

١٩٢١ - أعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَريباً ... أَلُؤْماً لا أبالَكَ واغترابا[٤]

وأُرَبى، وهي الداهية. قال ابن أحمر[٥]:

١٩٢٢ - فلما غَسَا لَيْلِي وأيْقَنْتُ أنَّها ... هِيَ الأُرَبى جاءَتْ بِأُمِّ حَبَوْكَرَى[٦]

---

(١)انظر الكتاب ٢: ٣٢١.

(٢)(وجزى أي سريعة وناقة تملس) ساقط من: ع.

(٣)ديوانه ٢: ٦٥٠.

(٤)البيت في الكتاب ١: ١٧٠، ١٧٣، وجمهرة الأمثال ١: ٣١٣، والمنقوص والممدود للفراء: ١٤، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٥٠، والعيني ٣: ٤٩، ٤: ٢١٥، ٥٠٦، والأشموني ٢: ١١٨، ٣: ١٤٥، والتصريح ١: ٣٣١، والخزانة ١: ٣٠٨ شُعبي: اسم بلد.

يعيّر العباس بن يزيد الكندي بحلوله في شعبى؛ لأنه كان حليفاً لبني فزازة، وشعبى من بلادهم، والحلف عار عند العرب. جعله عبداً لئيماً نازلاً في غير أهله، فأنكر عليه أن يجمع بين اللؤم والغربة.

(٥)هو عمرو بن أحمر الباهلي. انظر شعره ٨٣.

(٦)البيت في تهذيب اللغة ٥: ٣٠٧، وتهذيب الألفاظ ١٤٠، ٤٢٩، وشرح أدب الكاتب ٣٦٠، وجمهرة الأمثال ١: ٣١٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٢، ٣٤، ١٤٩، غسى: أظلم، الأُرَبى وأم حبوكر: داهيتان.

وهذا لا يكون للإلحاق[١]، إذ ليس في الأصول ما هو على هذا المثال.

ومن المشتركة بين التأنيث وغيره:

(فَعْلى) بفتح الفاء وسكون العين، وهذا البناء مما يشترك فيه المذكر والمؤنث، فإنه على مثال: جعفر، فيجوز أن يكون ألفه للإلحاق، فإن كان يدخل عليه تاء التأنيث، فالألف ليس للتأنيث؛ لأن علم التأنيث لا يدخل على مثله، وكذلك إن كان يدخلها التنوين، لأن ألف التأنيث يمنع صرف الكلمة، وذلك نحو: أرطاة، وعلقاة، وأرطًى، وعلقًى، فيمن نونهما، وأرطى: شجر من شجر الرمل، وعلقى: نبت.

وإن امتنعت من ذينك فهي للتأنيث.

ثم إذا كانت للتأنيث فتجيء اسماً وصفة:

فالاسم إما عين، أي: شخص يُرى، كرضوى: اسم جبل بالمدينة، وسلمى: اسم حي من دارم، واسم أَحَدِ جبلي طيّ.

وإما معنى أي: مصدراً، كالدعوى بمعنى الادعاء، والنجوى بمعنى المناجاة.

والصفة إما مفرد، كمؤنث (فعلان) كسكرى، وإما غيره كقولهم: اسْتٌ جَهْوَى. أي: مكشوفة[٢].

وإما جمع (فعيل) بمعنى مفعول، مما هو آفة وداء، نحو: جرحى، وأسرى، وكلمى.

و (فِعْلَى) بكسر الفاء وسكون العين، وهو إما مفرد أو جمع:

فالمفرد اسم عين، كالشيزى، وهو خشب أسود يتخذ منه القصاع. وكذلك: الدفلى، وهو نبت، والذفرى، وهو من القفا وراء الأذن، فيمن لم يصرفهما.

ومن صرفهما جعل ألفهما للإلحاق بدرهم، كمعزى.

---

(١)(إلا للإلحاق) ف: ع.

(٢)كذا في الصحاح (جها) ٦: ٢٣٠٧، وفيه «ومن كلامهم الذي يضعونه على ألسُن البهائم: (قالوا: يا عَنْزُ قد جاء القُرُّ. قالت: يا وَيْلي ذَنَبٌ ألوى، واستٌ جَهْوَى) حكاه أبو عبيدٍ في كتاب الغنم».

واسم معنى، كالذكرى، بمعنى الذكر، وفي التنزيل: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣١].

وصفة كقولهم: رجل كيصى، وهو الذي يأكل وحده.

وحكى ثعلب: رجل عِزْهىً، وهو الذي لا يطرب للهو.

ومنع سيبويه[١] أن يكون (فِعْلى) صفة إذا كانت ألفه للتأنيث، وجعل ألف: عزهى، للإلحاق، بدليل قولهم: عِزْهاة، والجمع كحِجلى، وظربى، جمع: حَجَل، وهو طائر، وظَرِبان، وهو دويبة.

هذه الأبنية التي أوردها الزمخشري[٢]، وذكرناها في المختصر.

وللمختصة أبنية أخرى وهي:

(فِعْلِلَى) كهِرْبِدى، يُقال: عدا الحمل الهربدى، أي: في شقّ.

و(فَعْلَلَى) كجحجبى، وهي حي من الأنصار[٣]. والقهقرى وهو الرجوع إلى خلف.

و(فوعلى) و(فيعلى) كخوزلى، وخيزلى، وخوزرى، وخيزرى، وهي مشية فيها تفكك.

و(أفعلى) كأوتكى، وهو ضرب من التمر.

و(مفعلى) كمكوزى، يقال: رجل مكوز، ومكوزى، أي: لئيم، ولا يمكن جعله (فعللى) لأنه لم يجئ.

و(يَفْعَلّى) كيَهْيَرّى[٤]، وهو من أسماء الباطل.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٢٠، وشرح الرضي للشافية ٣: ١٣٥.

(٢) انظر المفصل ٢٠١.

(٣) انظر القاموس (جحجب) ١: ٤٤.

(٤) وفي القاموس (هير) ٢: ١٦٣: «اليَهْيَرَّى» مقصوراً مشدداً، الماء الكثير، والباطل ونباتٌ أو شجر، زنته يَفْعَلَّى أو فَعَيَلَّى أو فَعْلَلَّى.

و(فِعِّلى)[١] كزِمِجَّى، وزِمِكَّى، إذا قصرا، وهي اللغة الفاشية، وهو منبت أصل ذنب الطائر.

و(فعولا) كتنوفا، اسم ثنية.

و(فُعَّالى) [٢] كخُبَّازَى. وهو نبت معروف.

و(فُعَّيْلَى) كلُغُّيْزَى[٣]،وهو اللغز، وليست الياء للتصغير؛ لأن ياء التصغير لا تكون رابعة.

و(فُعَالى) كحُبَارى[٤]. وهو طائر معروف.

و(فعللايا) كبردرايا. اسم موضع.

و(افعيلى) كاهجيرى، وهو الدأب والعادة.

و(فعيلى) كفتيتى، وهي النميمة.

«وإما ممدودة، كصحراء وحمراء»

من أبنية الألف الممدودة:

(فَعْلاء) بفتح الفاء وسكون العين، وهي اسم وصفة.

فالاسم: إما مفرد عين، كصحراء، وهي البرية. قيل لها ذلك لاتساعها وعدم الحائل فيها.

ومنه: لقيته صحوة بحرة[٥]، أي: من غير حائل، والبيداء: وهي المفازة، والجرباء:

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٢٣.

(٢)الصحاح (خبز) ٢: ٨٧٣.

(٣)انظر الكتاب ٢: ٣٢٤.

(٤)انظر الكتاب ٢: ٣٢٠.

(٥)انظر شرح ابن يعيش ٤: ١١٧.

للسماء. والجماء من قولهم: جاؤوا الجماء الغفير[١]، أي جماعتهم لم يتخلف منهم أحد.

وأما جمع نحو: القَصْباء، والطَرْفَاء، والحَلَفاء، فهذه أسماء مفردة واقعة على الجمع بمنزلة القوم والإبل، هذا مذهب سيبويه[٢].

وعن الأصمعي: أن واحدتها: طرفة، وقصبة، وحلفة، وقد تكلمنا على أشياء في باب مالا ينصرف.

وأما مصدر نحو: السراء، والضراء، والنعماء، بمعنى المسرة، والمضرة، والنعمة، وفي التنزيل: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ ﴾ [هود: ١٠].

والتحقيق أنها أسماء للمصادر، وليست أنفسها مصادر.

وأما الصفة: فالغالب عليها أن تجيء لتأنيث(أفعل) وبابه: الألوان والعيوب الثابتة بأصل الخلقة، نحو: بيضاء، وسوداء، وزرقاء، وعمياء، وعوراء، وعرجاء.

وقد جاءت لغير ذلك، قالوا: امرأة حسناء، ولم يقولوا: أحسن، حتى يقرنوه بـ (مِنْ) فيقولون: هو أحسن من غيره.

وديمة هطلاء: أي دائمة الهطل، ولا يكادون يقولون: مطر أهطل.

وحلة شوكاء: للجديدة، كأنها تشوك لجدتها، لأن الجديد يوصف بالخشونة.

والعرب العرباء: أي الخالصة، كما يقال: العاربة، امرأة عجزاء: للكبيرة العجز.

وإذا أرادوا المذكر قالوا: آلى، ولم يقولوا: أعجز.

/ وداهية دهياء: أي شديدة، كأنهم رفضوا الفعل في هذه الصفات لقلة وصف [٥٧٢]
المذكر بها.

---

(١)انظر الكتاب ١: ١٨٨، ٢٦٢، ٢٧٠.

(٢)انظر الكتاب ٢: ٣٢١.

ولا تكون الهمزة في هذا البناء إلا للتأنيث، فلذلك لا ينصرف، إذ ليس في الأصول (فعلال) إلا في المضاعف، نحو: الزلزال، والقلقال.

وأما قولهم: ناقة بها خِزْعال، أي ظلع، والقهقار: وهو الحجر الصلب، والقسطال: وهو الغبار، فالألف فيها كلها لإشباع فتحة ما قبلها.

وقد جاءت ألف التأنيث الممدودة في أبنية مختلفة:

قالوا: الرُّحَضاء، بضم الفاء وفتح العين، وهو عرق الحمى. والعرواء: وهي قرة الحمى ومسها في أول ما يأخذ بالرعدة(١).

ونفساء: للمرأة. وسِيرَاء: بكسر الأول وفتح الثاني، وهو نوع من البرد فيه خطوط كالسيور. وقيل: هو الذهب.

وسابياء: للمشيمة التي تخرج مع الولد. وإذا كثر نسل الغنم فهي السابياء.

والكبرياء: مصدر كالكبر بمعنى العظمة.

وعاشوراء: لليوم العاشر من المحرم خاصة (فاعولاء) من العشرة.

وبروكاء، وبراكاء، وهما الثياب في الحرب.

وعقرباء: وهي الأنثى من العقارب.

وخنفساء: وهي من حشرات الأرض، وزمجاء، وزمكاء: فيمن مد، وقد ذكرنا.

وأصدقاء، وكرماء: من الجموع التي وقعت ألف التأنيث في آخرها، كما وقعت المقصورة في نحو: حبالى، وسكارى.

وأما ما كان على (فِعلاء) و (فُعلاء) بكسر الأول أو ضمه وسكون الثاني، فألفه للإلحاق، ولذلك ينصرف نحو: علباء، وهو قصب العنق، وحرباء: وهي دويبة

---

(١)انظر شرح ابن يعيش (٥: ١١١).

وسيسَاء[1] وهي الظهر، والقيقاء، والزيزاء: وهي الأرض الغليظة.

فهذه كلها تلحق بسرداح، والأصل فيها الياء، ولذلك لما أنثوه ظهرت الياء، نحو: درحاية للضخم القصير، فقلبت همزة لتطرفها ووقوعها بعد ألف زائدة كما في كساء.

وكذلك حواء وهو نبت يشبه لونه بلون الذئب.

والمزاء وهو من أسماء الخمر، والقوباء، وهو داء معروف يتقشر، فهذا ملحق بقرطاس.

ومن فتح واو قوباء لم يصرفه لأنه يصير من باب الرحضاء.

«والتاء، كقائمة، وامرأة، وناقة، وتمرة، وكمأة، وواردة، وعلاّمة، وصياقلة، وزنادقة، ومهالبة، وجواربة، وعمامة»

تاء التأنيث تقع في الكلام على عشرة أنواع:

الأول: وهو أعمها أن يكون للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات، نحو: قائم وقائمة، وضارب وضاربة، ومضروب ومضروبة، وجميل وجميلة.

الثاني: أن تجيء للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، نحو: امرئ وامرأة ومرء ومرأة، وشيخ وشيخة، ورجل ورجلة، وحمار وحمارة، وأسد وأسدة، وسبع وسبعة، وبرذون وبرذونة، وثور وثورة.

وذلك قليل، لأن الأنثى لها اسم تنفرد به غالباً. ومن ذلك دخولها في العدد، نحو: ثلاثة، وأربعة، للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس إلا أنه على عكس هذه الطريقة على ما ذكرنا.

الثالث: أن تأتي لتأكيد التأنيث، كناقة، ونعجة، وهو قليل، لأن الناقة والنعجة، مؤنثتان من جهة المعنى، فإنهما في مقابلة جمل، وكبش، فهما بمنزلة عناق، وأتان، فلم يكن

---

(١) السيساء: حَدّ الفقار في الظهر. المنقوص والممدود للفراء: ٤٩.

محتاجاً إلى علم تأنيث.

الرابع: أن تأتي لتمييز الواحد من الجنس، نحو: تمر وتمرة، وشعر وشعرة، وإذا حذفت التاء منه جاز[١] تذكيره وتأنيثه. وفي التنزيل: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠]. و﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾[الحاقة: ٧]. وقولهم: شاة ذكر، يدل على التاء للتوحيد.

ومنه: ضَرْب وضربة، وقتل وقتلة، لأن الضرب جنس يعم القليل والكثير، وضربة للمرة الواحدة.

ومنه: بط وبطة، وحمام وحمامة.

وذكر ابن السراج[٢] هذا القسم وحده.

الخامس: أن تأتي لتمييز الجنس من الواحد على عكس الرابع، وهو نادر على خلاف القياس وذلك نحو: كمأة، فإن واحدها: كمْء، يقال: هذاكمء، وهذان كمءان، وهؤلاء أكمؤ ثلاثة، فإذا كثرت فهي الكمأة.

ومن هذا النوع أن تجيء للجمع، كواردة، وسابلة[٣]، وبصرية، وكوفية، ومروانية، وزبيرية، وبغّالة، وجمالة، وحمارة.

السادس: أن يأتي للمبالغة في الصفة، نحو: علاّمة: للكثير العِلْم، ونسّابة: للعالم بالأنساب، وراوية: للكثير الرواية.

ومنه: بعير راوية، وبغل راوية، أي يكثر الاستقاء عليه، ورجل فروقة: للكثير الفرق، وهو الخوف، وملولة: للكثير الملال.

السابع: أن تأتي لتأكيد تأنيث الجمع، لأن التكسير يحدث في الاسم تأنيثاً، ولذلك يؤنث

---

(١)(جاء) في: د، وأثبت الذي في ع.

(٢)انظر الأصول ٢: ٤٥١، وشرح ابن يعيش ٥: ٥٨.

(٣)(سائلة) في: ع.

فعله، كقوله: ﴿قَالَتِ الأعرابُ﴾ [الحجرات: ١٤][١]، فتدخل التاء لتأكيده لازماً وغير لازم، وذلك نحو: حجارة، وذكارة، وبعولة، وخؤولة وعمومة وصياقلة وقشاعمة وملائكة.

الثامن: أن تدخل في الجمع الذي على زنة (مفاعيل) عوضاً عن يائه، نحو: فرازنة، وجحاجحة، وزنادقة، جمع: فرزان، وجحجاح: وهو السيد، وزنديق: وهو الدهري والملحد.

وقيل: الثنوي وقيل: أصله: زندة، أي: يقول بدوام بقاء الدهر.

وقيل: هو منسوب إلى زند كتاب المجوس، عربت الكلمة، فقيل: زنديق / وقياس، [٥٧٣] فرازين، وجحاجيح، وزناديق، ولما حذفوا الياء وليست مما يحذف عوضوا منها التاء.

التاسع: أن تدخل لمعنى النسب والجمع. كالمهالبة، والمسامعة، والأشاعثة، والأصل: مهلبيون، ومسمعيون، وأشعثيون[٢] فلما لم يأتوا بيائي النسب أتوا بالتاء عوضاً منها، فدلت عليه وعلى الجمع.

العاشر: أن تدخل للدلالة على التعريب، وذلك أن الاسم إذا كان أعجمياً معرّباً فإنه يجمع جمع الرباعي على ما تقدم، ثم تلحقه الهاء في الأكثر لتأكيد تأنيث الجمع، والإيذان بالعجمة، سواء كان غير منسوب كالموازحة والجواربة، والكيالجة، والطيالسة.

أو منسوباً كالسبابجة، وهو[٣] قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن[٤]، واحدهم سبجى[٥].

والبرابرة: وهم قوم بالمغرب حفاة، كالأعراب في رقة الدين، وقلة العِلْم.

---

(١) بزيادة (آمناً) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٩٨.

(٣) (هم) في: ع.

(٤) انظر الصحاح (سبج) ١: ٣٢١.

(٥) (سيبجى) في: ع.

وقد تدخل لغير ما ذكرنا، كشقة، وعمامة، وغرفة، وبدنة، فإن الكلمة وضعت على التأنيث مع انتفاء المعاني المذكورة فيها.

«وحائض، وطالق، على النسب أي:
ذات طلاق، وذات حيض، أو متأول بإنسان أو شيء»

قالوا: امرأة طالق، وحائض، وطامث، ومرضع، وحامل، أي: حبلى، وقاعد للآيسة من الحيض، وطاهر من الحيض، وشاة والد، وناقة عائذ، وهي القريبة العهد بالنتاج، وفي التنزيل: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾[المزمل: ١٨]و ﴿جاءتها رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] فلم يأتوا بالتاء مع أنه صفة لمؤنث، لأنهم لم يريدوا إجراءها على الفعل، بل أرادوا النسبة على معنى ذات حيض، وذات طلاق، أي: إن ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحدوثه في زمان، على حد قولهم: رجل دارع ونابل[١]، أي: صاحب درع ونبل، إذ لم يقولوا: درع، ونبل، حتى لو أرادوا إجراءه[٢] على الفعل بمعنى حاضت وطلقت لأتوا بالتاء، فقالوا: حائضة الآن، وطالقة غداً، كأنك قلت: تحيض الآن، أو تطلُق غداً، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾[الحج: ٢].و﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]، قال الأعشى[٣]:

١٩٢٣- أيا جارَتَا بِيني فإنَّكِ طالقَهْ　　　كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وطَارِقَهْ[٤]

وقال آخر:

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٠٠.

(٢)(أجراه) في: د.

(٣)ديوانه: ٢٦٣.

(٤)البيت في الإنصاف ٧٦٠، والمخصص ١٣: ٤٨، بيني: فارقي. غاد وطارقة، ذكر (غاد) على إرادة الجمع، وأنث (طارقة) على إرادة الجماعة. الغادي: الذي يأتي غدوة في الصباح. والطارق: الذي يطرق أي يأتي ليلاً.

١٩٢٤ - رأيت جنونَ العامِ والعـامُ قبلـه ... كحائضــةٍ يَــزني بهــا غــيرُ طــاهر(١)

هذا مذهب الخليل، وحمله سيبويه(٢) على أنه صفة شيء أو إنسان، لأن المرأة شيء وإنسان، والحمل على المعنى مَهْيَعٌ مُعَبَّد. وقد تقدم في باب العدد وغيره.

ثم إذا قلت: امرأة حائض، فالتاء ليست مقدرة فيه على حد أرض، بل هو مذكر وصف به المؤنث، كما قيل في عكسه: رجل رَبْعة، وتِلحه، بالكسر. وقد دللنا على ذلك في باب مالا ينصرف(٣).

«وقال الكوفيون: تذكيره، لاختصاصه بالمؤنث ويبطل طرداً بحاملة ومرضعة، وعكساً بضامر وبازل»

ذهب الكوفيون(٤) إلى أن سقوط التاء من هذه الأسماء لكون معانيها يختص بها المؤنث، فاستغنى عن علامة التأنيث، إذ العلامة إنما يؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل. أما إذا لم يكن هناك اشتراك فلا حاجة إلى العلامة، وهذا فاسد؛ لأن اختصاصه بالمؤنث لو كان فارقاً لما ألحقوا التاء في الفعل، نحو قولهم: طلقت المرأة، وحاضت الجارية.

وتبطل أيضاً من جهة الطرد والعكس.

أما الطرد فإنهم قالوا: امرأة حاملة، ومرضعة، أنشد الجوهريُّ:

١٩٢٥ - تَمَخَّضَــتِ المَنُــونُ لَــهُ بِيَــوْمٍ ... أَنَــى ولكــلِّ حَاملــةٍ تَــمَامُ(٥)

---

(١) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ١٠٠، واللسان (حيض). ويروى: (ختون) بدل (جنون).

(٢) انظر الكتاب ٢: ٩١، وشرح ابن يعيش ٥: ١٠٠ - ١٠١.

(٣) من (وتلحه) إلى (مالا ينصرف) ساقط من: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٠١.

(٥) وفي الصحاح (حمل) ٤: ١٦٧٦ «ومن قال: حامِلَة، بناه على حَمَلَتْ فهي حاملة. ونسب إنشاد هذا البيت للشيباني على أنه لعمرو بن حسان» وقد نُسب في اللسان (حمل، أنا) إلى عمرو بن حسان أحد بني الحارث بن همام بن مرة، ثم قال: ويروى لخالد بن حق. أقول: والبيت في ديوان النابغة الذبياني: ٢٣٢، وجمهرة=

وامرأة مصبية، أي: ذات صبية، وكلبة مجرية، أي: ذات جراء، مع أن هذه الصفات غير مشتركة.

وأما العكس، فلأنهم قالوا: رجل عاشق وأيم، وامرأة عاشق وأيم، وجمل ضامر، من الضمر، وهو الهزال، وبازل: إذا فطر نابه، أي: انشق، وذلك في السنة التاسعة.

وناقة ضامر وبازل، وامرأة عانس، للتي حبست بعد البلوغ فلم تتزوج، ورجل عانس إذا أخر التزويج بعد بلوغه. قال أبو قيس بن رِفاعة، أنشد الجوهريُّ:

١٩٢٦ - مِنّا الذي هو ما إنْ طَرَّ شَارِبُهُ والعانِسُونَ ومنّا المُرْدُ والشِّيبُ(١)

«ويستوي المذكر والمؤنث في: فَعُول، ومِفعال، ومِفْعيل، وفعيل، بمعنى (مفعول)(٢) إذا تقدمها موصوف، تقول: هذه المرأة قتيل بني فلان، ومررت بقتيلتهم»

هذه الأمثلة من الصفات يستوي في سقوط التاء فيها المذكر والمؤنث، فيقال: رجل صبور وشكور، وامرأة صبور وشكور، ورجل مكثار، للذي يَكثر كلامُه، وامرأة معطار بمعنى العطار، وامرأة جريح وقتيل.

[٥٧٤] فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء/ وإذا لم يذكّروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس، نحو: رأيت صبورة ومعطارة، وقتيلة بني فلان.

أما فعول ومفعال ومفعيل فلأنها أمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تجر على الفعل، فجرت مجرى المنسوب، كدارع ونابل، فإن دخل فيها الهاء فهي للمبالغة في

=القرشي ٢٩، منسوباً للنابغة، وإصلاح المنطق ٣٤٢، والإنصاف ٧٦٠، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٣، ويس على التصريح ٢: ٢٨٦، تمخض: تحرك وقالوا: تمخض اللبن: أي: تحرك في الممخضة، وقالوا: تمخض الولد، أي: تحرك في بطن الحامل. وقالوا: تمخض الدهر بالفتنة، والدنيا تتمخض بفتنة منكرة، وتمخضت المنون وغيرها، كل هذا على المجاز. أنّى: أدرك وبلغ مداه.

(١) البيت في الصحاح (عنس) ٢: ٩٥١، وإصلاح المنطق ٣٤١، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٨، والعيني ١: ١٦٧، والمغني ١: ٣٣٧، والأشموني ١: ٨٢ والهمع ١: ٤٥، والدرر ١: ١٩.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٠٢.

الصفة، لا لتأنيث الكلمة، كما قالوا: رجل ملولة وفروقة ومعزابة، إذا كان يعزب بإبله في المرعى، فيبعدها عن الناس لعزته وقدرته، ومضرابة: للكثير الضراب، ومحذامة: للسريع في قطع المودة.

وأما حلوبة وحمولة وركوبة، فهي أيضاً بمعنى (فاعلة) على الإسناد المجازي، والهاء فيها أيضاً للمبالغة.

والنسيكة والذبيحة واللقيطة والنطيحة، فهي مخرجة إلى عداد الأسماء.

وأما (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) فلم يدخلوا الهاء[1] في مؤنثه أيضاً.

قالوا امرأة قتيل، وكف خضيب، وعين كحيل، ليفرقوا بينه وبين (فعيل) إذا كان بمعنى (فاعل) نحو: كريمة، وجميلة، وظريفة.

والياء في قوله بمعنى (مفعول) متعلق بـ (فعيل) لا غير.

«وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل، نحو: (إنّ رحمة الله قريبٌ) وملحفة جديد»

يعني قد يشبه(فعيل) بمعنى (فاعل) بـ(فعيل) بمعنى (مفعول) فأسقطوا منها التاء في المؤنث، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[هود: ٨٣]. وهو بمعنى مقترب وباعد، حملوه على المعنى، لأن الرحمة والرُّحم واحد، ويؤيد قوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾[الكهف: ٩٨].

ويجوز أن يكون الموصوف محذوفاً، أي: شيء قريب، وشيء بعيد، أو بمكان بعيد، لأنها وإن كانت في السماء، وهو مكان بعيد، لكنها إذا هوت فهي أسرع لحوقاً بالمرمd بها، فكأنها بمكان قريب منه.

وقال الفراء: إذا كان القريب في معنى المسافة يذكر ويؤنث بلا اختلاف بينهم.

وأما قولهم: ملحفة جديد، قال الكوفيون: هي بمعنى (مفعول) أي: مجدودة، وهي

(١)(فلم يدخلوا الهاء) ساقط من: ع.

المقطوعة عن المنوال عند الفراغ.

وقال البصريون[١]: هي بمعنى (فاعلة) يقال: جد الشيء من باب ضرب جده، إذا صار جديداً، وهو ضد الـخَلَق، فسقوط الهاء عندهم شاذة[٢] على التشبيه بالمفعول.

ومنه: ريح خريق، أي: شديد الهبوب، كأنها تخرق الأرض، قال:

١٩٢٧- كـأنَّ هُبُوبَهَـا خَفَقَـانُ رِيـحِ ... خَريـقٍ بـين أعـلامٍ طِـوالِ[٣]

ومنه: شاة سديس، أي: بلغت السنة السادسة.

وقالوا: امرأة أمير، ووكيل، ووصيّ، وحريّ، وكفيل، وعديل.

قال الفراء: وليس هذا مصروفاً عن جهته، وإنما ذكر، لأنه أكثر ما يكون في الرجال، فلما احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأكثر من موضعيه، كما تقول: مودتهم امرأة، وشاهدي فلانة.

قال: وربما جاء في الشعر بالهاء كقوله:

١٩٢٨- ... لبايعنـا أمـيرة مؤمنينـا[٤]

وقد أنشدناه في الحال، وقال ابن أحمر:

١٩٢٩- فَلَيْتَ أَمِيرَنَـا- وعُزِلْـتَ عَنّـا - ... مُخَضَّـبَةٌ أنامِلُهَـا كَعَـابُ[٥]

وهو عند البصريين على تأويل من يقوم مقام الأمير والوكيل ونحوهما.

ومما لا يلحقه التاء (فَعلان، فَعْلى) كسكران وعطشان إلا في لغة بني أسد، فإنهم

---

(١) انظر قول البصريين والكوفيين شرح ابن يعيش ٥: ١٠٢.

(٢) (شاذة) في: د، ع، والأولى (شاذ).

(٣) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٤٩ واللسان (حزق). الحزيق: الريح الباردة الشديدة الهبابة.

(٤) تقدم برقم (٥٣٩).

(٥) البيت في الأضداد لابن الأنباري: ٢١٧، والمخصص ١٧: ٣٦.

يقولون: سكرانة، وعطشانة.

«والأصل في المؤنث أن يكون ذا علامة»

نحو: قائمة، وامرأة، لنزول الشركة بينه وبين المذكر، وكان المؤنث أولى بدخول العلامة، لأنه فرع وثان على ما ذكرنا.

«والذي بغير علامة كثير، كعين، وأذن، وعناق، وعقرب[(١)]»

تأنيث غير ذي العلامة موقوف على السماع، والتاء فيه مقدرة، وإن حذفت من اللفظ، والعين الحاسة المبصرة، وعين الماء، وعين الركبة: نفرة في مقدمها عند الساق، وعين الشمس والدينار، والنقد من الدراهم والدنانير، والجاسوس وفعلته عمد عين، وعمداً على عين، أي: بجد ويقين، ولقيته أول عين، أي: قبل كل شيء، وعين الشيء: نفسه. وعين المتاع: خياره. وأعيان الناس: أشرافهم. وفي الميزان عين، إذا لم يكن مستوياً. ولا أطلب أثراً بعد عين، أي: بعد معاينة. وبلدٌ قليل العين: أي قليل الناس. والعين ما عن يمين القبلة، قبلة العراق. ومطر أيام لا يُقلع. وأسود العين: جبل. ورأس عين: بلدة. والعين من حروف المعجم، وهو عبد عين: أي هو كالعبد لك ما دمت تراه فإذا غبت فلا.

ويقال: أنت على عيني في الحفظ والإكرام جميعاً. وبالجلد عين: وهي دوائر دقيقة، وذلك عيب فيه.

والأذن: يسكن ذالها ويضم، وقد قرئ [(٢)] بهما، وهي أذن الإنسان، وأذن الدلو، والكوز.

والعناق: الأنثى من ولد المعز، والداهية، والخيبة، وشيء من دواب الأرض،

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥: ٩٦.

(٢) قال تعالى: ﴿وتعيها أُذن﴾ [الحاقة:١٢]. قرأ نافع بإسكان الذال، وباقي السبعة بالضم. كما في الإتحاف ٤٢٢، وغيث النفع ٣٤٩.

كالفهد، يقال له بالفارسية: سياه كوش.

والعقرب: واحدة العقارب، وكل ذلك مؤنث.

«ويستدل على تأنيثه بالتصغير[(١)]»

أي: يستدل على تأنيث الاسم الذي ليس فيه علامة التأنيث بالتصغير، لأنه تدخله التاء في التصغير، كقولهم في تصغير عين، وأذن: عُيينة، وأُذينة، وهذا مختص بالثلاثي، فإن الرباعي لا تلحقه التاء في التصغير، لما تقدم[(٢)] في موضعه.

«والصفة»

كقوله: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾[الغاشية: ١٢]، ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[الحاقة: ١٢].

وأنشد أبو علي:

١٩٣٠ - أبقَى الزَّمَانُ مِنْكَ ناباً نَهْبَلَهْ ورَحِماً عند اللِّقاح مُقْفَلَهْ[(٣)]

«والإشارة»

كقوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[طه: ١٧].

«والإضمار»

كقوله: ﴿قَالَ هِىَ عَصَاىَ﴾[طه: ١٨] أنشد أبو عليّ:

١٩٣١ - فالعينُ بَعْدَهُمُ كأنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ[(٤)]

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٥: ٩٦.

(٢)(في التصغير لما تقدم) ساقط من: ع.

(٣)الرجز تقدم برقم (١٨٩٩) وهو هنا ساقط من: ع.

(٤)البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١: ٣، وشرح السكري ١: ٩، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٤: ١٦٩٠، ويس على التصريح ٢: ٧٥ (بولاق) المراد بالعين: العينان، حداقها: جمع الحداق؛ لأنه اثنان من اثنين. أي: حدقتان من عينين، وهم يجعلون الاثنين من الاثنين جمعاً، فرقاً بين الاثنين من واحد. سُمِلَت: أي فقِئَتْ بحديدة أو ما يجري مجراها، فهي عور: محمول على الحداق، ومعناه: فاسدةٌ. يقال: بعينه عُوَّارٌ،=

«والخبر»

كقوله: (الحرب خُدَعة[1]).

«والحال»

كقوله: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ﴾[الأنبياء: ٨١].

«وتأنيث الفعل»

كقولك: طلعت الشمس، قال الصمة بن عبد الله القشيري:

١٩٣٢ - بَكَتْ عَيْنِيَ اليسرى فلَمَّا زَجَرْتها عن الجَهْلِ بَعْدَ الحِلْمِ أسْبَلَتا مَعاً[2]

«وإسقاط التاء من عدده»

أنشد أبو زيد في وصف دلو:

١٩٣٣ - واسِعَةُ الفَرْغِ أدِيمانِ اثْنانْ

لهـا عِناجانِ وسِتُّ آذانْ[3]

وأمثلة ذلك أكثر من أن يحتاج إلى إيرادها.

[٥٧٥] / «وقد يذكر الاسم ويؤنث كالسبيل»

وقد جاء القرآن بهما جميعاً. قال: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]
وقال: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٨] وطريق معرفة ذلك كله اللغة.

* * *

=وعينٌ عائرة.

(١) تقدم الحديث.

(٢) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٢١٧ برواية (عيني اليمنى) والعيني ٣: ٤٣١.

(٣) الرجز في النوادر ١٢٩.

«فصل:

إذا التقى ساكنان، فإن كانا في كلمة مثلين، وذلك في الفعل المجزوم والموقوف، نحو: لم يُرُدَّ ورُدَّ، فأهل الحجاز[١] يبيِّنون ويقرؤون: ﴿ومن يرتدِد﴾ وغيرُهم يدغم»

التقاء الساكنين يشترك فيه الاسم والفعل، والحرف، كقولك مَنِ الرجل و﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. وقد انطلق زيد.

ثم التقاء الساكنين في الوقف جائز، نحو: قام زيد، وهذا بكر، وأما في الدرج فغير جائز، بل غير ممكن، فإن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، والابتداء بالساكن محال[٢]، إلا على شريطة تأتي.

ثم الساكنان إذا التقيا في كلمة فإن كانا مثلين، وذلك في الفعل المجزوم أو الموقوف، أعني أمر الحاضر.

وأما أمر الغائب فهو داخل في المجزوم، وذلك كقولك: لم تردّ وردّ، ولم تفرّ وفرّ، ولم تعضّ وعضّ.

فأهل الحجاز يبيِّنون، فيقولون: لم تردد واردد، ولم تفرر وافْرر، ولم تعضض واعضض.

وقرئ: ﴿مَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[٣] [المائدة: ٥٤] وهذا هو الأصل؛ لأن الإدغام في المثلين يقتضي أن يكون الأول ساكناً، والثاني متحرّكاً، والأمر هاهنا على العكس وغيرهم يدغم، وذلك لأن الساكن منها لما كان يتحرك لالتقاء الساكنين، نحو: لم يرددِ القوم، واردِدِ ابنك، جعل بمنزلة ما يتحرك في الإعراب والبناء اللازم، وذلك في المضارع المرفوع والمنصوب والماضي، نحو: يرد، ولن يرد ورُدّ، فإنه يدغم بالاتفاق.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٦٠، وشرح ابن يعيش ٩: ١٢٧.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٠.

(٣) قرأ (يَرْتَدِدْ) نافع وابن عامر، أي: بإظهار الدالين وجزم الثانية. وقرأ باقي السبعة (من يرتدّ) بالإدغام. كما في السبعة ٢٤٥.

وعن ناس من بكر بن وائل[١] أنهم قالوا في رددن ومررن: رَدَّنَ ومَرَّنَ، بالإدغام وهو ساقط، لأنَّ الدال الثانية ساكنة سكوناً لازماً، لأجل نون الضم لا يتحرك للإعراب ولا لغيره، ولا يجوز أن يقال: إنهم قدروا (رَدّ) أولاً ثم ألحقوه النون، لأن ذلك إنما يكون في ضمير المفعول، نحو: ردك، لكونه فضلة.

وأما ضمير الفاعل فيصاغ مع الفعل صوغة واحدة، ويسكن لام الفعل له، فثبت أنه في غاية الشذوذ من جهة القياس، وكذا من جهة الاستعمال لقلة المستعملين له.

«فيحرك ثاني ساكنيه بالحركات في: رد، ولا ترد، وبالفتح والكسر في: فر، وعض[٢]، وبالفتح في: ردها، وبالضم في ردّه، وقد يكسر، وبالكسر في: رد القوم، وقد يفتح[٣]»

من أدغم أسكن الأول، والثاني ساكن، فوجب تحريك أحدهما، لالتقاء الساكنين، ولو حركوا الأول لبطل الإدغام، وانتقض الغرض من الإدغام، وهو التخفيف فتعين حركة الثاني، فمنهم من يتبع حركة المدغم فيه ما قبله فيقول: رُدّ، بالضم، وفِرّ بالكسر، وعَضّ بالفتح، لأن عمل اللسان في جهة واحدة أخف وأولى.

ومنهم من يفتحه طلباً للتخفيف، شبهوه بأين وكيف.

ومنهم من يكسره على أصل التقاء الساكنين، فحصل في ردّ ولا تردّ الحركات، وفي فرّ وعضّ الفتح والكسر، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾[البقرة: ٢٣٣][٤]، لكن الكسر في فر يحتمل الإتباع ويحتمل التقاء الساكنين، والفتح في عضّ يحتمل الإتباع ويحتمل التخفيف، فإذا اتصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنث فتحوا جميعاً، فقالوا: ردها.

---

(١) انظر الكتاب ٩: ١٦٠.

(٢) انظر المقتضب ١: ١٨٥.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٨.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم «لا تُضارُّ» رفعاً. وقرأ باقي السبعة «لا تضارَّ» نصباً كما في السبعة ١٨٣. وانظر سائر القراءات الواردة في الآية في البحر ٢: ٢١٤.

وإن اتصل به ضمير المذكر ضموا جميعاً، فقالوا: ردهو؛ لأن الهاء خفيفة فلم يعتد بوجودها، وكأن الدال قد ولي الألف في ردّها، والواو في ردّهو، فكما أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو الساكنة التي هي مدة لا يكون ما قبلها إلا مضموماً كذلك مع الهاء. قال أبو عليّ(١): وهذا يدل على أن قول من قال: عليه مال، أوجه من قول من قال: عليهي مال، لأن الهاء خفية فهي كالساقط، فكأنه جمع بين ياءين، وقد يقال: مُدِّهِ وشُدِّهِ، بالكسر على أصل التقاء الساكنين، قال:

١٩٣٤- قال أبو ليلَى بحبلٍ مُدِّهِ
ثم إذ مَدَدْتَه فُشُدِّهِ
إن أبا لَيْلَى نسيجُ وَحدِهِ(٢)

وهو قليل، وإن لقيه ساكن بعده، نحو ردّ القوم، تعين الكسر؛ لأنه لما كان الكسر جائزاً لالتقاء الساكنين في الكلمة الواحدة، ثم عرض التقاؤهما في كلمتين قوى سبب الكسر، وصار الجائز واجباً لقوة السبب، ولأنه لو فك الإدغام لم يكن إلا مكسورًا، نحو: اردد القوم، وامدد الثوب، فجاء هذا على الأصل الذي هو الإظهار، قال جرير(٣):

١٩٣٥- فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِن نُمَيْرٍ فلا كعباً بَلَغْتَ ولا كِلابَا(٤)

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٨.

(٢) الرجز في مجالس ثعلب ٥٥٣. وفيه: الأصل في نسيج وحده أنَّ الثوب يُنْسَج وحده على نيرٍ واحد، وما سِوَى ذلك يُنسج ثلاثةً وأربعةً على نِيرٍ واحد. وإنما قالوه بالهاء لأنَّ ما بعده لا يكون إلا متحركاً. والإتباع يكون في الهاء وفي الهمزة؛ لأن الهاء والهمزَ خفيّانِ، فحركوا ما قبل.

(٣) ديوانه: ٨٢١.

(٤) البيت في الكتاب ٢: ١٦٠، والمقتضب ١: ١٨٥، وشرح ابن يعيش ٩: ١٢٨، والعيني ٤: ٥٩٤، والأشموني ١: ٢٥٢، والهمع ٢: ٢٢٧، والدرر ٢: ٢٤٠، والتصريح ٢: ٤٠١، وشرح شواهد الشافية ١٦٣.

ومنهم من يفتحه. قال أبو علي[١]: كأنه ردّه إلى الأصل، كأنه قال: غضَ ثم ألحقه الألف واللام. قال جرير[٢]:

١٩٣٦ - ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى والعيشَ بعدَ أولئكَ الأيَّامِ[٣]

وقد روِي ذُمِّ بالكسر أيضاً، كما روي، عضِّ بالفتح، ومنهم من يضم وهو قليل ضعيف.

[٥٧٦] «/ وليس في (هلمّ) إلا الفتح[٤]»

على قول الجميع، لأنها مركبة من: ها، ولُمَّ، وسمي بها الفعل، فمنعت تصرف الأفعال، فلذلك لم يَجُز فيها[٥] ما جاز في غيرها من الأفعال، ولما ثقلت الكلمة بالتركيب حركت بالفتحة طلباً للخفة.

«والتقاء غير المثلين في كلمة منه ما يوجب الحذف، نحو:
لم يقلْ، وقلْ، ولم يبعْ، وبعْ، ولم يخفْ، وخفْ»

إذا دخل الجازم على الفعل المعتل العين، نحو: يقول ويبيع ويخاف، سكن اللام للجازم فالتقى ساكنان، فسقط العين فصار: لم يقل، ولم يبع، ولم يخف، وكان العين أولى بالسقوط، لأنه معتل، واللام صحيح، فهو أقوى من العين، ولأنه لو أسقط اللام فصار: لم يبي، ولم يخا، لسقط العين أيضاً إذا لقيه ساكن فتبقى الكلمة المعربة على حرف واحد أصل، وهكذا تقول في الأمر: قل، وبع، وخف، والأصل: اقول، وابْيع، واخْوف، كانْصر،

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٩.

(٢) ديوانه ٢: ٩٩٠ برواية (الأقوام).

(٣) البيت في المقتضب ١: ١٨٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٢٦، ١٣٣، ٩: ١٢٩، والعيني ١: ٤٠٨، والأشموني ١: ١٣٩، وشرح شواهد الشافية ١٦٧، والتصريح ١: ١٢٨، وهو في هجاء الفرزدق.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٦٠، وشرح ابن يعيش ٩: ١٢٨ - ١٢٩.

(٥) (إلا ما) في: ع.

واضرب، واذهب، فنقل حركة العين إلى الفاء، وسقطت همزة الوصل، للاستغناء عنها، وسقط العين، لالتقاء الساكنين.

وهكذا اللام في: اقم، واستقم، ولم يقم، ولم تقم، ونظائرها.

«فإذا اتّصل بضمير الاثنين والجمع وياء المؤنث فلا حذف»

إذا كان الفاعل ضمير مثنى أو مجموع أو ياء المؤنث ثبتت العينات هاهنا.

تقول: لم يقولا، ولم يبيعا، ولم يخافا، ولم يقولوا، ولم يبيعوا، ولم يخافوا، ولم تقولي، ولم تبيعي، ولم تخافي. والأصل:

يقولان، وتقولون، وتقولين، فسقط النون للجزم، وبقيت الضمائر قبلها ولم تسكن لام الفعل فلم يلتق ساكنان، فوجب إبقاء العينات.

وحتى أن بعضهم قرأ: ﴿فَقُلَا لَهُۥ قَوۡلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤] [1]، فلم يعتدّ بالحركة؛ لأنها عارضة، كما في قوله: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ﴾[الكهف: ٢٩]، وهو خطأ محض لا وجه له.

وحكم الموقوف حكم المجزوم، فتقول: قولا، وقولوا، وقولي، والأصل: اقولا، كانصرا، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها فصار: قولا، وكذا نظائره.

«ومنه ما يوجب الحركة، كقولك: انطلق في الأمر، ولم يلده، ولم أبله[2]»

قالوا في الأمر: انطلق يا زيدُ، بإسكان اللام وفتح القاف، والأصل: انطلِقْ، بكسر اللام وسكون القاف، فشبهوا طَلِق بكتف، فأسكنوا لامه على حدّ إسكان تاء كتف، فالتقى ساكنان اللام والقاف، فحركوا القاف لالتقاء الساكنين، وفتحوها إتباعاً لحركة

---

(١) هي قراءة ابن مسعود، وذكرها ابن جني في الخصائص ٣: ٨٩.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٣.

أقرب المتحركات إليها، وهي فتحة الظاء، ولم يحركوا اللام، لأنه يكون نقضاً لغرضهم فيما اعتزموه، وكذلك قول الشاعر(١):

١٩٣٧ - ألا ربَّ مَولـودٍ وَلَـيْسَ لَـهُ أبٌ وَذي وَلَـدٍ لَمْ يَلْـدَهُ أبـوانِ(٢)

والأصل (لم يَلِدْه) بكسر اللام وسكون الدال، فأسكنوا اللام على التشبيه بكتف، ثم فتحوا الدال لما تقدم.

أراد بالمولود عيسى، وبذي الولد آدم، عليهما السلام.

وقولهم (لم أبله) أصله: أبالي، فحذف الياء للجزم، فبقي: أبالِ، بكسر اللام.

ثم لما كثر في الكلام لم يعتدوا بالمحذوف الذي هو الياء، فحذفت الحركة أيضاً للجزم، فصار: لم أبالْ، بسكون اللام، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقي: لم أُبَلْ، ثم أدخل هاء السكت، لتوهم الكسرة في اللام، فالتقى ساكنان الهاء، واللام، فكسرت اللام، لالتقاء الساكنين فصار، لم أُبلِهْ، ولم يردوا الألف المحذوفة، لأن الحركة عارضة، كالتي في: لم يقمِ الرجل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[النور: ٥٢]، بإسكان القاف وكسر الهاء، والأصل: يتقي، فحذفت الياء للجزم ثم أدخل هاء السكت فصار يتقه، يشبه: تقه بكتف، فأسكن قافه فالتقى ساكنان: القاف، والهاء، فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين.

---

(١) هو رجل من أَزْدِ السَّراة. وقيل: هو عمرو الجنبي يقوله لامرئ القيس حين لقيه في بعض المفاوز. كما في العيني ٣: ٣٥٤.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٣٤١، والخصائص ٢: ٣٣٣، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٨، ٩: ١٢٣، ١٢٦، والمغني ١: ١٤٤، والعيني ٣: ٣٥٤، والأشموني ٢: ٢٣٠، والهمع ١: ٥٤، ٢: ٢٦، والدرر ١: ٣١، ٢: ١٨، والتصريح ٢: ١٨، والخزانة ١: ٣٩٧، وعلى هامش (د) وبعده:

وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي بزمان

ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع مضت وثمان

وذكر عبد القاهر[١]: أن الهاء في (يتقه) ضمير المفعول عائد إلى الله تعالى، والضمير المتصل بمنزلة بعض حروف الكلمة لأنه لا يستقل بنفسه ولا يتكلم به وحده، وأجرى الشاعر المنفصل مجرى المتصل، فقال:

١٩٣٨-قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيقَا[٢]

شبه تَرْلَ بكتف، فأسكن الراء، كما قال[٣]:

١٩٣٩- فاليَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقِبٍ

شبه رَبُ غَ بعضُد، فأسكن ياؤه كما يسكن ضاد عضد، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر لانفصاله. ومن ذلك قولهم: هذا النَّقُر، ومررت بالنَّقِر، وسيأتي في الوقف.

«وإن التقيا في كلمتين والساكن الأول صحيح كسر،
نحو: أحدُنِ الله، ورمتِ المرأةُ»

إذا التقى ساكنان من كلمتين والأول منهما حرفٌ صحيح كسر الأول، نحو: اضْرِب اضرِبِ، و﴿أَحَدُن * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢][٥].

---

(١)انظر «المقتصد في شرح التكملة» (١: ٢٠٥، ٢٠٩).

(٢)تقدم الرجز برقم (١٣١٠).

(٣)هو امرؤ القيس، ديوانه: ٢٥٨.

(٤)صدر بيت وتمامه: (إثماً مِنَ الله ولا واغلِ) وهو في الكتاب ٢: ٢٩٧، والنوادر: ٣١٣، والخصائص ١: ٧٤، ٢: ٣١٧، ٣٤٠، ٣: ٩٦، والمحتسب ١: ١٥، ١١٠، والمقرب ٢: ٢٠٥، وشرح ابن يعيش ١: ٤٨، والشذور: ٢١٢، والهمع ١: ٥٤، والدرر ١: ٣٢، والتصريح ١: ٨٨.

قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلل من نذره ألا يشرب الخمر حتى يثأر به، استحقب اكتسب، وأصل الاستحقاب: حمل الشيء في الحقيبة. والواغل: الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدعَ. الشاهد: تسكين الباء من (أشرب) في حال الرفع والوصل. ويروى: فاليوم أسقى، وفاليوم فاشرب، فعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه.

(٥) وفي الكتاب ٢: ٢٧٥ فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً، وذلك قولك: اضْرِبِ ابنك، وأكرِمِ الرجُلَ، واذهَبِ اذهبِ و﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ﴾ لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن فصار بمنزلة باء اضْرِبْ، ونحو ذلك.

وإنما تعين تحريك الأول، لأنه سكونه منع الوصول[١] إلى الثاني فتحريكه من قبل إزالة المانع، إذ بتحريكه يتوصل إلى النطق بالساكن بعده، فهو بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة توصلًا إلى النطق بالساكن بعدها.

[٥٧٧] / **وتقول**: رمتِ المرأة، وبغتِ الأمة، فتحرك التاء بالكسر، لالتقاء الساكنين، ولا ترد الألف المحذوفة من (رمى) لأن كسرة التاء غير لازمة، ألا ترى أنك تقول: بغت أمة زيد، فتسكن التاء ولا تكسرها.

«إلا إذا كان بعد الساكن الثاني مضموم،
فإنه يجوز ضم الأول، كقوله: وقالتِ اخرج»

قد ذكرنا في صدر الكتاب أن الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك بالكسر، فإن عدل إلى غيره فلأمرٍ ما، فمن ذلك. الإتباع كقوله: ﴿وَقَالَتُ ٱخْرُجْ﴾[يوسف: ٣١][٢]، فيمن ضم التاء فإنه أَتْبَعَ ضمة التاء ضمة الراء، إذ ليس بينهما إلا حرف ساكن، والساكن حاجز غير حصين، وكذا قوله: و﴿وَعُيُونٌ، ادْخُلُوهَا﴾[الحجر: ٤٥، ٤٦][٣]. حرك النون بالضم لضم الخاء، والكسر جائز في هذا النحو على الأصل، فإن الكلمة منفصلة مما بعدها بخلاف همزة الوصل في (اخرج) حيث ضمت إتباعاً لضمة الراء، لأنها من كلمة واحدة.

«وكذلك: مُذُ اليوم[٤]»

يجوز في: مذ اليوم، الكسر على الأصل، والضم، إما على إتباع الميم فإنهم قالوا: منذ، فأتبعوا مع وجود الحاجز، فلأن يتبعوا مع عدمه أولى.

---

(١) (يمنع الوصل) في: ع.

(٢) قرأ ابن كثير والكسائي ونافع وابن عامر: «وَقَالَتُ اخْرُجْ» هذه رواية خارجة عن نافع، وروى الباقون عنه «وَقَالَتِ اخْرُجْ» بكسر التاء، وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة «وَقَالَتِ اخْرُجْ» بكسر التاء. انظر السبعة ٣٤٨، والكتاب ٢: ٢٧٥.

(٣) انظر الإتحاف: ٢٧٥.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٦٠، ٢٧٢.

وإما على أن (مذ) منتقص من (منذ) كما كانت (رب) مخففة (رب). وقد كانت الدال مضمومة فلما اضطر إلى تحريك الذال في (مذ) حركت بالحركة التي كانت لها في الأصل، وهي الضمة.

«والأكثر في: مِنَ الرجل، الفتح وقد يكسر، وفي: مِنِ ابنك، الكسر، وقد يفتح»

إذا دخل (من) الجارة على ما فيه الألف واللام فتح نونها، كقولك: منَ الله ومنَ الرسول؛ لأنه كثر استعمال هذا وما فيه الألف واللام، فلو كسروا النون لتوالى كسرتها مع كسرة الميم فيما يكثر استعماله، فعدلوا إلى الفتح، طلباً للخفة، كما فعلوا ذلك في:ابن، وكيف.

والدليل على أن الفتح إنما كان لمجموع ثقل توالي الكسرتين مع كثرة الاستعمال أنهم قالوا: انصرفت عن الرجل، فكسروا نون (عن) إذ لم يكن قبلها مكسور.

وقالوا: إن الله أمكنني من فلان فعلت[١]، فكسروا نون (إن) وإن كانت على صورة (من) في انكسار الأول، ولم يبالوا الثقل، لقلة ذلك في الاستعمال.

وكذلك تقول: عِدِ الرجل، وصلِ ابنك، فتكسر.

وتقول: منِ ابنك، بالكسر على الأصل، ولأن ألف الوصل في غير لام التعريف لم يكثر.

ومن العرب من يقول: منِ الله، فيكسر على القياس[٢].

وحكى سيبويه[٣] عن قوم فصحاء منَ ابنك، ومنَ امْرِئٍ بالفتح، كأنهم اعتبروا

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٤، وفي الكتاب ٢: ٢٧٥، «إنِ الله عافاني فعلتُ».

(٢)وفي الكتاب ٢: ٢٧٥. وزعموا أنَّ ناساً من العرب يقولون: منِ الله فيكسرونه ويجرونه على القياس.

(٣)وفي الكتاب أيضاً ٢: ٢٧٥، وقد اختلف العرب في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسر قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة، ولم يكسروا في ألف اللام لأنها مع ألف اللام أكثر، لأن الألف واللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافاً، فصار من الله بمنزلة الشاذ، وذلك قولك: منِ ابنك، ومنِ امرئ. وقد فتح قومٌ فصحاء فقالوا: منَ ابنك، فأجروها مجرى من المُسْلِمين. وانظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٤.

ثقل توالي الكسرتين[١]، وأجروها مجراها إذا دخلت على لام المعرفة.

وحكى الأخفش (عنُ الرجُل)[٢] بضم نون (عن) كأنه حرك بالضم لإتباع ضمة الجيم، كقوله: ﴿قُلُ ٱنظُرُواْ﴾[يونس: ١٠١][٣]، كأن الراء في حكم الساكن، إذ المدغم ساكن واللسان يرتفع بهما دفعة واحدة.

ولا يجوز: عنَ الرجل، بفتح النون لإتباع العين، لأن الإتباع ليس بأصل، وإنما يؤخذ ما ورد عنهم، ولا يقاس عليه، وإنما الأصل في الباب هو الكسر.

«وليس في ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ١-٢][٤] إلا الفتح»

(ألم ۝ الله) التقى فيه ساكنان، الميم الأخيرة، واللام من (الله) ولم يكسر لأن قبل الميم ياء، وقبل الياء كسرة، فكرهوا الكسرة هاهنا، كما كرهوه في: أين وكيف، بل الثقل هاهنا أبلغ، لانكسار ما قبل الياء. هذا رأي سيبويه، وأكثر أصحابه وهذا شاذ عن القياس، كما شذ: من الرجل.

وقال الزمخشري في الكشاف: إن الفتحة في الميم منقولة من حركة الهمزة.

ولم يرفضه النحويون، وقالوا: الهمزة إنما تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل كقولك: من بوك.

والهمزة في اسم (الله) همزة وصل لا تثبت في الدرج فلا تثبت حركتها حيث لا تثبت هي. ولو جاز ذلك لجاز: عنَ الرجل، بفتح النون. وهذا لا يقوله أحد.

---

(١) الحركات في مكان الكسرتين في: ع.

(٢) انظر ما حكى عن الأخفش في شرح ابن يعيش ٩: ١٣١، وعنِ الرجُلِ في الكتاب ٢: ٢٧٥.

(٣) قرأ عاصم وحمزة في الوصل بكسر اللام، وباقي السبعة بالضم، واتفقوا عليه في الابتداء. انظر البحر ٥: ١٩٤، وغيث النفع: ١٥٥.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٢٧٥.

واعتذر عنه الزمخشري بأن هذا ليس بدرج؛ لأن (الميم)[١] في حكم الوقف والسكون، فإن حقها أن يوقف عليها كما يوقف على ألف ولام. ويبدأ بما بعدها وهي قراءة عاصم، كما تقول في العدد، واحد، اثنان، فالهمزة في حكم التأنيث لكونها مبتدأ بها، وإنما حذفت تخفيفاً وألقيت حركتها على الساكن قبلها ليدل عليها.

ونظيره قولهم: واحد واثنان، بإلقاء حركة الهمزة على الدال.

وأجاز الأخفش في (الۤمۤ ۝ اللهُ) على ما يقتضيه قياس التقاء الساكنين. وقد قرأ به عَمرو بن عُبَيْد[٢] ولم يقبله القراء[٣].

«وإن كان الساكن الأول معتلاً ما قبله من جنسه حذف، كقولك:
م الأمر. وذ المال، وف القوم»

الألف والواو والياء إذا كانت حركة ما قبل كل واحد من جنسه لم تثبت إذا لقيها ساكن.

أما الألف فكقولك: م الأمر، ويخشى القوم، لأن تحريكها غير ممكن، إذ لو حركتها لانقلبت همزة، فليس إلا الحذف، وكانت هي أولى بالحذف؛ لأنها حرف علة.

وأما الواو والياء، فكقولك: ذُ المال، ويغزُ الجيش، وفِ القوم، ويرم الغرض، ولا تحركهما؛ لأن ما قبلهما من جنسهما، فلو حركتهما لاجتمع واو مضمومة مع ضمة قبلها، أو ياء مكسورة مع كسرة قبلها، وذلك مستثقل، ألا ترى أنك تقول: جاءني القاضون،

---

(١)(ميم) في د، وأثبت الذي هو في: ع.

(٢)هو أبو عثمان البصري، المعتزلي (ت. ١٤٤هـ) في مران (قرب مكة) انظر البداية والنهاية ١٠: ٧٨، والأعلام ٥: ٢٥٢.

(٣)قال ابن مجاهد في السبعة ٢٠٠، قرؤوا كلهم (الۤمۤ ۝ اللهُ) الميم مفتوحة والألف ساقطة -أي: فهي ألف وصل- وروي عن عاصم أنه (ألم) ثم قطع، أي: وقف عليها فابتدأ (الله) ثم سكن فيها. وروى عن عاصم أنه قرأ (ألم ألله) بتسكين الميم وقطع الألف. وانظر الكشاف ١: ٤١٠، وشرح ابن يعيش ٩: ١٣٠.

ومررت بالقاضين، فتحذف الياء لما لزم من تحريكها بالضم أو الكسر من الثقل/ وتبقى [٥٧٨] الفتحة الدالة على الألف، والضمة الدالة على الواو، والكسرة الدالة على الياء.

وكذلك تقول: لن تضربوا اليوم، ولم تضربا اليوم، ولم تضربوا اليوم، ولا لبس. وتقول: لن تضربا اليوم، ولن تضربي اليوم، فيلتبسان بفعل الواحد المذكر والفاصل القرينة.

«وإن كان ما قبله من غير جنسه ضمت الواو ضميراً أو جمعاً، نحو: اخشوُا القوم، ومصطفوُ الله، وكسرت في نحو: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ ومنهم من يضمها، كما أن منهم من يكسر الضمير، وضمت في نحو (أو انقص) وكسرت الياء في كل حال، نحو: اخشى القوم ومصطفى الله، وغلامي العباس»

الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وأما الواو والياء الساكنتان إذا كان ما قبلهما من غير جنسهما فلا يكون إلا مفتوحاً؛ لأنه لو انكسر ما قبل الواو وانضم ما قبل الياء الساكنين، لانقلبت الواو ياء والياء واواً. فإذا انفتح ما قبلهما، وهما ساكنتان لم يجز حذفهما لالتقاء الساكنين، لأن قبلهما فتحة، والفتحة لا تدل على الواو ولا على الياء، ولأنك لو أسقطتهما لصار اللفظ في اخشوا القوم، واخشى القوم: اخش القوم، فيلتبس بخطاب الواحد المذكر، فلابد من تحريكهما فحركت واو الضمير بالضم نحو: اخْشَوُا القوم، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ(١)﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ورموا ابنك؛ لأن الضمة من جنس الواو، فهي أشد مناسبة لها من غيرها، ولأن قبلها ياء مضمومة محذوفة؛ لأن الأصل في رموا رميوا، فتحريكها بحركة الحرف المحذوف أولى، ونزلوا واو الجمع منزلة واو الضمير نحو: هؤلاء مصطفو الله، لأن كليهما يدل على الجمع المذكر، وحذف قبلهما حرف مضموم، وهو لام الكلمة، وكسرت في غير ذلك نحو(لَوِ اسْتَطَعْنَا) ولو انطلقتَ انطلقتُ، ثم شبهت إحداهما بصاحبتها فكسرت واو الضمير، فقالوا: اخشوا القوم، وقرأ

---

(١)انظر الكتاب ٢: ٢٧٦.

يحيى بن يَعْمَر[1] والأعمش ﴿اشْتَرَوِا الضَّلَـٰلَةَ﴾[2]، بالكسر، وهو ضعيف لأنها قد حركت لالتقاء الساكنين في قوله ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[آل عمران: ١٨٦] و﴿لَتَرَوُنَّ﴾[التكاثر: ٦] بالضم لا غير، بالاتفاق، وضمت في قوله: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[التوبة: ٤٢]. وقرئ به. وهو قليل. وأما ضمة الواو في قوله تعالى: ﴿نِّصْفَهُۥٓ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾[المزمل: ٣] فإما لإتباع القاف، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]. وإما على جريه مجرى واو الضمير، نحو: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[التوبة: ٤٢][3].

وقرأ أبو السمال وغيره: ﴿اشْتَرَوَا الضَّلَـٰلَةَ﴾[البقرة: ١٦]بفتح الواو.

وكذلك ما كان مثله نحو: ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾[البقرة: ٩٤]. و﴿وَعَصَوُا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٤٢].

وأما ياء الضمير[4] فتكسر على الأصل ولأن الكسرة مناسبة للياء وعلامة للتأنيث، ولأن قبلها ياء مكسورة، إذ الأصل: اخْشَيِي، كاعلمي، فتقول: اخْشَيِ القومَ، وكذلك ياء الجمع نحو: مصطفي الله، وياء التثنية، نحو: غلامي العباس؛ لأنهما شابها ياء الضمير في الدلالة على الفرعية وفي انفتاح ما قبلها.

«ويطرد التقاء الساكنين في الوقف، نحو: هذا عمرو»

يجوز الجمع بين ساكنين في حال الوقف؛ لأن الوقف على الحرف ساد مسد حركته،

---

(١) أحد بني عَدْوان بن قيس عَيْلان بن مضر، أبو سليمان، النحوي، تابعي بصري، أحد قراء البصرة، وكان علياً بلغات العرب، أخذ النحو عن أبي الأسود، وسمع الحديث من عبد الله بن عمر وأبي هريرة، وكان كثيراً ما يستعمل الغريب في كلامه (ت ١٢٩هـ)انظر نزهة الألباء: ١٦، وإنباه الرواة ٤: ١٨، وبغية الوعاة ٢: ٣٤٥، ورغبة الآمل ١: ٢٣٤، والأعلام ١: ٢٣٤.

(٢)الآيات ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَـٰلَةَ﴾ البقرة: ١٦، ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ البقرة: ٩٤، ﴿وَعَصَوُا الرَّسُولَ﴾ النساء: ٤٢، قرأ الجمهور بضم الواو، وقرأ أبو السمال بالفتح، وقرأ يحيى بن يعمر بالكسر. انظر الشواذ:٢، والبحر ١: ١٧.

(٣) قرأ الأعمش وزيد بن علي، بضم الواو، كما في البحر ٥: ٤٦، وانظر المفصل ٣٥٣.

(٤)انظر الكتاب ٢: ٢٧٦.

لأنه تمكّن جرسه، وتوفّر الصوتَ عنه[١]، فإنك إذا وقفت على: عَمرو مثلاً وجدت للراء من التكرر[٢] وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره، وسببه أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام، ويجتذبه، ولذلك فإن حروف القلقلة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والباء، والدال، لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت لشدة الحفل والضغط، نحو: الحق، واخرج، واخلط، واذهب، وانقد.

وكذلك الزاي، والدال، والظاء والصاد، فمتى أدرجتها زالَ ذلك الصوت؛ لأن أخذك في حرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً.

فبان بما ذكرنا أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المدرج، فسد ذلك مسد الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله، كما في عمرو.

«وفي الإدغام إذا كان الأول منه حرف مد، والثاني مدغماً، نحو: دابة، وأصيم وشوق الأمير»

وذلك لأن المد الذي في حرف المد يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغماً جرى مجرى المتحرك، لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة، ولهذا جاز الجمع منه بين ساكنين.

وأصيم تصغير أصم. وشوق، فعل مبني للمفعول من المشاقة والشقاق وهو الخلاف والعداوة.

«وشذ: دأبّة، ولا الضألّين[٣]»

/ من العرب من يكره التقاء الساكنين على كل حال، وإن كان على الشرط المذكور، [٥٧٩]
نحو: دابة، وشابة، ولم يمكن تحريك الألف لأنه حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة، فلما اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه، وهي الهمزة، فقالوا: دأبة،

---

(١)(عليه) في جستربتي.

(٢)التكرير في: ع.

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٩.

وشابة، وقرأ أيوب السختياني(١): ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ(٢)﴾ [الفاتحة: ٧]. وقرأ عَمْرُو بنُ عُبَيْد: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ(٣)﴾ [الرحمن: ٣٩]، وقال الشاعر:

١٩٤٠ - وبَعْد بياضِ الشَّيْبِ مِن كلِّ جانبٍ ... عَلَى لِمَّتي حتَّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُها(٤)

يريد اشعَالَّ، وقال آخر:

١٩٤١ - يا عَجَباً لَقَدْ رَأيْتُ عَجَبَا
حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أرْنَبَا
خاطِمَها زَأَمَّها أن يَذْهَبَا(٥)

يريد زامها، وكل ذلك شاذ.

«والتقتا في قوله: آ الحسن عندك(٦)»

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة قلبت همزة الوصل ألفاًفقلت:

---

(١)هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، أبو بكر، سيد فقهاء عصره، تابعي، من الزهاد (ت ١٣١ هـ) انظر حلية الأولياء ٣: ٣، والأعلام ١: ٣٨٢.

(٢)قراءة أبي أيوب بالهمزة كما في الشواذ: ١، والكشاف ١: ٧٣.

(٣)قرأ الحسن وعمرو بن عبيد «ولا جَأَنٌّ» بالهمز وتشديد النون. كما في الشواذ ١٤٩، والبحر ٨: ١٩٥.

(٤)البيت في المقرب ٢: ١٦١، وشرح ابن يعيش ٩: ١٣٠، ١٠: ١٢، واللسان (شعل) الشَعَل والشُعْلة: أصله البياض في ذنب الفرس أو ناصيته أو ناحية منها. والمراد به هنا مجرد البياض، وقد أراد الشاعر أن يقول: إشعال كاحمارّ فحرك الألف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة، لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة فإذا اضطروا إلى تحريكه حركوه بأقرب الحروف إليه.

(٥)الرجز في الخصائص ٣: ١٤٨، والمنصف ١: ٢٨١، وشرح ابن يعيش ١: ٣٦، ٩: ١٣٠، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٤٨، وشرح شواهد الشافية ١٦٨، واللسان (ز م، قبّ، قبن) حمارقبان: دويبة مستديرة تتولد في الأماكن الندية، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجليها، وهي أقل سواداً من الخنفساء، وأصغر منها، ولها ستة أرجل. ووزنها (فعلان) على الراجح. الخاطم: من خطم البعير، إذا قاده بالخطام، وهو الحبل الذي يجعل في أنف البعير ليقاد به، وزأمّ أصله زامّ، من زمّ البعير يزُمُّه زمّاً، إذا شده بالزمام، وهو الحبل الذي يجعل في البُرَة والمِقْود.

(٦)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٢٠.

آالحسن عندك، وآ ايمن الله يمينك، إذ لو حذفتها التبس الخبر بالاستخبار، فكأنهم استغنوا بأحد الشرطين، وهو المد الذي في الألف. وسيأتي تمام هذا في الفصل الذي بعده.

«وشذ قولهم: التقتْ حلقتا البطان»

القياس في هذا حذف ألف التثنية، كما تقول: جاءني غلام الأمير، والتقت حلقت البطان، قال أوس[1]:

١٩٤٢ - وازدحَمَتْ حَلْقَتا البِطان بأقْـ ـوامٍ وجاشت نُفُوسُهُم جَزَعاً[2]

إلا أن في هذا المثل زادوا على الألف ألفاً أخرى، وقلبوها همزة ساكنة فالتقت هي واللام، ولم يحذفوها إيذاناً بتقطيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ.

والبطان: القتب، وهو الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان فإذا التقتا دَلَّ على نهاية الهزال.

وقيل: إن الإنسان يمعن في الهرب فيضطرب بطان رحله، ويستأخر لشدة الحركة، حتى يلتقي حلقتاه، ولا يقدر لشدة الخوف أن ينزل فيشده.

يضرب في شدة الأمر وتفاقم الشر.

«ولا تجتمع ثلاثة سواكن إلا في الوقف، على نحو: دوابّ»

أي: في الوقف على ما الساكن الأول منه حرف مد، والثاني مدغماً كدواب، وأصيم، وشوق. وهذا لأجل حرف المد، ولولا هو لم يمكن.

ومثله يقع في كلام العجم كثيراً، كقولهم للبن الخاثر: ماست، وللحم: كوشت، وللعشرين: بيست.

والجمع بين أربعة سواكن محال في كل لغة وعلى كل حال.

---

(١) ديوانه: ٥٤.

(٢) البيت في الكامل ١: ١٩، والسمط ٣: ١٩، ومجمع الأمثال ٢: ١٨٦، وشرح ابن يعيش ٩: ١٢٣، ورغبة الآمل ١: ١٠٠، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٢٤، ولقد تقدم قطعة من البيت فيما مضى.

«فصل:

(الساكن) لا يبدأ به[(١)]»

الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركاً، إذ الابتداء بالساكن محال عند الأكثرين، وذلك لأن الحرف المنطوق به إما أن يكون معتمداً على حركة في: بدايته، كعين عمرو، أو على حركة مجاورة له، كميم عمرو، أو على مدة قبله تجري مجرى الحركة كباء دابّة، وصاد خوَيصَّة، تصغير: خاصّة، ودال: تُمُودَّ الثوب. فمتى خلا من هذه الاعتمادات الثلاثة تعذر التكلم به.

وجوز بعضهم الابتداء بالساكن، واحتج بأن الحركة عبارة عن الصوت الذي يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف، وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده، محال ولأنا نبتدئ بالحرف المدغم، وهو في الحقيقة حرفان أولهما ساكن، فقد ابتدأنا بالساكن، ونحن ندعي أن الابتداء بالحرف الساكن غير المدغم محال، دليله التجربة. ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيان، وكابر المحسوس، وأما ما ذكروه فيدل على أن الحركة مع الحرف لا بعده، إذ لو كانت بعده لأمكننا الابتداء بالساكن، وأنه غير ممكن.

وقول الزمخشري[(٢)]: لأنه ليس في لغتهم الابتداء بالساكن مما يوهم أن في غير لغة العرب ربما ابتدئ بالساكن، وليس كذلك، فإن ذلك إنما امتنع لتعذره، فيعم جميع اللغات.

ومراد النحويين بالابتداء هاهنا الأخذ في النطق بعد الصمت، لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله، كما تخيله بعض الجهال حتى ألزم النحويين وقوع الابتداء بالساكن في الكلام.

«بل يتوصل إليه بهمزة الوصل»

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٣١.

(٢)انظر المفصل ٣٥٥، وشرح ابن يعيش ٩: ١٣٦.

الهمزات التي في أول الكلم نوعان: همزات قطع وهمزات وصل، وتسمى أيضاً ألفات القطع، وألفات الوصل؛ لأن الهمزة إذا كانت أولاً كتبت على صورة الألف نحو: أحمد، وإبراهيم، وأترج، لأن الهمزة والألف متقاربان في المخرج، فالهمزة أدخل إلى الصدر، ثم يليها الألف، ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة اعتماداً لها على أقرب الحروف منها إلى أسفل. فالهمزة نبرة شديدة والألف لينة، وألف القطع هي التي تثبت في الدرج، فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها، تقول: ذهب أحمد، فهمزة (أحمد) لما ثبتت حجزت بين الباء والحاء فقطعت أحدهما عن الآخر، ولهذا سميت ألف القطع.

وألف الوصل هي التي تسقط في الدرج، فيتصل ما قبلها بما بعدها، تقول: كتبت اسمك، فسقطت همزة (اسم) فاتصل التاء بالسين، ولهذا سميت ألف الوصل.

/ وقيل: إنما سميت ألف الوصل؛ لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا كان [٥٨٠]
الخليل يسميها سلّمَ اللسان.

«تُثبتها في الابتداء، وتُسقطها في الدرج[١]، وعند تحريك ما بعدها»

قد جاءت عنهم ألفاظ بنوا أولها على السكون، فإذا أرادوا أن يبتدئوا بالنطق بها تعذر عليهم ذلك، لتعذر الابتداء بالساكن فجاؤوا بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بها.

وتسقط في الدرج للاستغناء عنها، تقول مبتدئاً: ابنك حضر، فتثبت الهمزة توصلاً إلى النطق بالباء. وتقول: حضر ابنك، فتحذفها استغناء عنها بالراء المتحركة، وتسقط أيضاً عند تحرك ما بعدها، كقولك في التصغير: بُنَيّ، وسُمَيّ، وثُنَيان، وثُنَيّتان، للاستغناء عن ألف الوصل بتحرك ما بعدها.

وقول العامة: أثينين، من أفحش اللحن.

وهمزة القطع تثبت في الابتداء والدرج، سواء كان بعدها ساكناً أو متحركاً، تقول

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٣٦.

مبتدئاً: أحمد قام، وواصلاً قام أحمد.

ولزم مما ذكرنا أن همزة الوصل لا تكون إلا زائدة.

وهمزة القطع قد تكون أصلاً، نحو: أخذ، وأصرٍ، وهو الثقل، لأن جمعه إصار.

وزائدة نحو: أكرم وإكرام. وبدلاً نحو: أحد، فإنه فعل من الوحدة.

وهمزة القطع يجوز أن يكون الاسم معها على حرفين، نحو: أب، وأخ، وأمة، ولا يجوز أن يكون مع همزة الوصل إلا على ثلاثة أحرف أو أكثر.

«وهي في ابن، وابنةٍ، وابنم، وامرئ، وامرأة، واسم، واست،
وتثنية ذلك واثنين، واثنتين، وايمن الله، وايم الله»

وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فينبغي أن تحصر مواضع همزة الوصل، ليعلم أن ما عداها همزة قطع فتقول: همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث، ودخولها في الأسماء على خلاف الأصل، لأنها لا تدخل إلا بعد إسكان الأول وهو إعلال، وذلك من أحكام الأفعال لتصرفها وكثره اعتلالها[١]. ودخولها في المصادر مبني على دخولها في الأفعال. ودخولها في الأسماء التي ليست بمصادر غير مقيس. وإنما هي محمولة على الأفعال، لاعتلالها بسقوط أواخرها، وأسكنت أوائلها لتكون ألفات الوصل عوضاً عما سقط منها، وهي عشرة:

الأول: ابن وأصله: بنو، كجمل، لقولهم في تكسيره: أبناء وفي التنزيل: ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] وأفعال، في الأصل جمع فَعَل فَأُعِلّ بحذف اللام، وأسكن الأول وأدخلت عليه الهمزة.

وقال الزجاج: أصله بِنو، كجِنْو، وحجته كسر الهمزة.

ويبطله قولهم في الجمع: بنون، وفي النسبة: بَنويّ، بفتح الباء منهما، والمحذوف منه

---

(١)من (ودخولها) إلى (اعتلالها) ساقط من: ع.

واو، لأنهم قالوا في المؤنث: بنت، كما قالوا: أخت، فأبدلوا التاء من لامها وإبدال التاء من الواو أكثر، والعمل يكون على الأكثر، ولا دليل في البنوة؛ لأنهم قالوا: الفتوة، وهو من الياء لقولهم: فَتَيانِ، وفِتْيَـة، وفِتْيَـان.

الثاني: ابنة، وأصلها: بَنَوَة، كشجرة، لأنها مؤنثة: ابن. وفُعل بها من الإعلال ما ذكرنا.

الثالث: ابنم[1]: بمعنى ابن، والميم زائدة للتوكيد والمبالغة، كما زيدت في زرقم بمعنى الأزرق، وستهم: للعظيم الاست، وليست هي بدلاً من لام الكلمة على حدها في (فم) وإلا لكانت اللام في حق الثابتة، فلا تحتاج إلى همزة الوصل، وتتبع نونه ميمه في الإعراب، تقول: هذا ابنم، ورأيت ابنماً ومررت بابنم، وألفه مكسورة على كل حال، لأن الضمة فيه عارضة للرفع، غير لازمة، لا كالضمة في: اقتل، قال النمر بن تولب[2]:

١٩٤٣ - لُقَيمُ بنُ لُقْمَانَ من أختِهِ ... فكان ابنَ أختٍ له وابْنَما[3]

وقال أبو كبير الهذلي:

١٩٤٤ - أَخَلاوَ إنَّ الدَّهرَ مُهْلِكُ مَنْ تَرَى ... مِنْ ذِي بَنِينَ وأُمِّهِمْ ومِنِ ابْنِمِ[4]

الرابع والخامس: امرؤ وامرأة، وفيهما لغتان، هذه، ومرء، ومرأة.

وإنما أدخلوا الهمزة وإن كانا تامين من حيث إن لامهما همزة، فالإعلال يلحقها

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٣٣.

(٢) ديوانه: ١٠٦.

(٣) البيت في السمط ٧٤٣، والبيان والتبيين ١: ١٨٤، والعيني ١: ٧٤ والخزانة ٤: ٤٣٩، أن أخت لقمان كانت عند رجل فكانت تلد له أولاداً ضعافاً فقالت لامرأة لقمان: هل لك أن أجعل لك جعلاً وتأذني أن آتي لقمان الليلة فأسكرته واندست له أخته فوقع عليها لقمان، فلما كانت الليلة القابلة أتته امرأته فوقع عليها فقال: هذا حر معروف وكأنه استنكره، وقيل: إنها ولدت ولداً سمته لُقيماً، وكان أحزم الناس. وابنم: هو ابن زيدت عليه الميم.

(٤) البيت في ديوان الهذليين ٢: ١١١، وشرح السكري ٣: ١٠٩. (خَلاوَ) اسم ابنه.

بالتخفيف، فيقال: مرء ومرة، فجريا مجرى ابن وابنة. وحكم امرء أن تتبع راؤه الهمزة في الإعراب. أجروها مجرى: جاء أخيك، فتقول: هذا امرؤٌ، ورأيت امرأ ومررت بامرئ، كما تقول: هذا أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك. وفي التنزيل: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[النساء: ١٧٦]، و﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾[مريم: ٢٨]، وألفه مكسورة على كل حال، لما ذكرنا في: ابنم، وامرئ، وامرأة، تثنيان ولا تجمعان.

السادس: إِسم: وأصله عند سيبويه[١]: سِمْو، كجِنْو فحذفت الواو، ونقل سكون الميم إلى السين، وجيء بالهمزة، وقد تقدم الكلام في صدر الكتاب.

السابع: إِست[٢]: وأصله: سَتَه، كجمل، لتكسيره على: أستاه، وفتحة السين في: سه، دليل على أنه ليس كقفل وجذع، ولا يكون سَتِه كفخذ، ولا سَتْه كعضد؛ لأن المفتوح العين أكثر، ولامه هاء، كقولهم: رجل استه، وستاهي، بين السته إذا كان كبير الاست، والمرأة ستهاء وستهم. قال الراجز:

١٩٤٥- / لَيْسَتْ بِزَلَّاءَ ولكِن سُتْهُم ... ولا بِكَرْوَاءَ ولكن خِدْلِمِ[٣] [٥٨١]

وفيها ثلاث لغات، است، ووزنه (افع). وست ووزنها (فع) وسه، ووزنها: (فل) بحذف العين.

وفي الحديث: (العينان وكاءُ السَّه)[٤] وقال الراجز:

---

(١) انظر قول سيبويه في شرح ابن يعيش ٩: ١٣٤، وقد عقد الأنباري في الإنصاف مسألةً للخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم ١: ٦، وانظر المقتضب ١: ٢٢٩، والمنصف ١: ٦٠، واشتقاق أسماء الله ٤٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٦.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٣٤.

(٣) الرجز في الصحاح (كرى) ٦: ٢٤٧٢ واللسان (كرا) ٢٠: ٨٤، وفي اللسان قال ابن بري: صوابه أن ترفع قافيته، وبعدها: ولا بِكَخْلاءَ ولكن زُرْقُمُ.

(٤) رواه أبو داود في سننه ١: ٤٦ (كتاب الطهارة – باب في الوضوء من النوم) بنحوه وابنُ ماجه في سننه ١: ١٦١، (كتاب الطهارة وسننها –باب الوضوء من النوم). وانظر المقتضب ١: ٣٤، وشرح ابن يعيش ٩: ١٣٥.

١٩٤٦ - أُدْعُ أُحَيْحاً باسمها لا تَنْسَهْ ... إنَّ أُحَيْحاً هي صِئْبَانُ السَّهْ(١)

والاست مؤنثة، قال(٢):

١٩٤٧ - شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّها وسَمِينُها ... وأنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إذا دُعِيَتْ نَصْرُ(٣)

وصفه بالمؤنث. وقوله: وتثنية ذلك، نعني أن الهمزة في تثنية هذه الأسماء أيضاً همزة وصل، وذلك: ابنان، وابنتان، وابنمان، وامران، وامرأتان، واسمان، واستان.

الثامن والتاسع: اثنان واثنتان (٤)، وأصلهما: ثنيان وثنتيان، كجملان وشجرتان، بدليل قولهم في النسبة: ثَنَوي، بفتحتين.

ولو كانت التاء مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسب، ولو كانت العين ساكنة لقالوا: ثَنْوي بالإسكان، كظبي، فحذف اللام وأسكن الفاء، وجيء بالهمزة،ولم يستعمل لهما مفرد، بل هما مرتجلان في التثنية كبيرين في الجمع.

العاشر: ايمُن (٥)، ويقال: ايم، تقول ايمن الله، وايم الله، وقد ذكرناهما في القسم.

«وفي مصادر كل فعل أوله همزة بعدها أربعة أحرف فصاعداً، كانطلاق واستخراج»

كلُّ مصدر لفعل ماضيه على أكثر من أربعة أحرف، أوله همزة، فهي همزة وصل، وهي أحدَ عشرَ بناء:

---

(١) الرجز في الكتاب ٢: ١٢٢، والمقتضب ١: ٣٣، ٢٣٣ والمنصف ١: ٦٢، واللسان (سته) ويروى (أن عبيداً هي صئبان السه) الصئبان: جمع صؤاب: بيض البرغوث والقمل. يريد أنهم في الدناءة والخسة كصؤاب الاست.

(٢) هو أوس بن حجر. ديوانه: ٣٨.

(٣) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٨٣، ٩: ١٣٤، والمقاصد الشافية ٨: ٤٩٦، واللسان (سته) شأه يشأه شأواً إذا سبقه. والسه: لغة في الاست.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٣٤.

(٥) انظر الكتاب ٢: ٢٧٣.

(انفعال) كانطلاق و(افتعال) كاكتساب و(افعلال) كاحمرار و(افعيلال) كاحميرار و(استفعال) كاستخراج و(افعيعال) كاعشيشاب و(افعوال) كاخرواط و(افعنلال) كاسحنكال و(افعنلاء) كاسلنقاء و(افعنلال) كاحرنجام و(افعلال) كاقشعرار.

وإنما لحقت هذه المصادر لجريها على أفعالٍ تلحقها؛ لأن المصادر والأفعال تتشابك، وكل واحد منهما يؤول إلى الآخر، ولذلك أعلوا المصدر، لاعتلال الفصل، نحو: قام قياماً، وصح لصحته نحو: لاوذ لواذاً.

وقوله: بعدها أربعة أحرف فصاعداً، احتراز من مثل أفعل، نحو: أكرم وأخرج، فإن الهمزة فيه همزة قطع، مع أن ما بعدها ساكن، لأن الهمزة فيه كالأصل، بنيت الحركة عليها كبناء: فاعل وفعل؛ لأن الزيادة في كل واحد منهما لمعنى، وليس كذلك همزة الوصل، لأنها لم تدخل لمعنى، بل وصلة إلى النطق بالساكن، وهي كالملحقة، ولهذا يضم أول مضارعه، فتقول: يكرم، كما تقول: يدحرج، وليست للإلحاق، لأن الملحق حكمه حكم الأصل في المضارع والمصدر، كما في: جهور مع دحرج، وأنت لا تقول: أكرمة، ولا قاتلة، ولا كلمة في المصدر، كما تقول: دحرجة.

«وفي ماضيه وأمره، وأمر الثلاثي المجرد»

قد ذكرنا أن أصل دخول هذه الهمزة إنما هو في الأفعال، وهي وما يدخل في الماضي، والأمر. أما الماضي ففي كل ماض أوله همزة، وبعدها أربعة أحرف فصاعداً، وذلك في الأبنية الأحد عشر، وهي:

(انفعل) كانطلق. و(افتعل) كاكتسب. و(افعلّ) كاحمر. و(أفعالّ) كاحمار، و(استفعل) كاستخرج. و(افعوعل) كاعشوشب. و(افعول) كاخروط. و(افعنلل) كاسحنكل. و(افعنلى) كاسلنقى. و(افعنلل) كاحرنجم. و(افعللّ) كاقشعر.

وإنما ألحقوا هذه الأبنية همزة الوصل؛ لأنها أبنية طويلة، وكانت أوائلها متحركات، فاستثقلوا طول البناء وكثرة الحركات فأسكنوا الأول تخفيفاً وجاؤوا بالهمزة.

وأما الأمر فمن هذه الأفعال، ومن الثلاثي المجرد، وإن شئت قلت: فعل الأمر من كلِّ فعل أول مضارعه مفتوح، وثانيه ساكن، وذلك كقولك: انطلق، واكتسب، واحمرّ، واحمارّ، واستخرج، واعشوشب، واخروّط، واسحنكل، واسلنق، واحرنجم، واقشعرر، واقتل، واضرب، واعلم، وذلك لأن الأمر جار على المضارع، وما بعد حرف المضارعة من هذه الأفعال ساكن، فجيء بهمزة الوصل فإن كان أول المضارع مضموماً وثانيه ساكناً كانت الهمزة فيه همزة قطع، كقولك: هو يحسن، فإذا أمرت قلت: أحسن، لأن هذه همزة الماضي حذفت في المضارع وأعيدت في الأمر، وإن كان ثانيه متحركاً لم يحتج إلى الهمزة، تقول في الأمر من يعد: عِدْ، ومن يدحرِجُ: دحرج وكذلك نظائرهما.

«وفي لام التعريف كالغلام[١]»

دخولها على الحرف في موضع واحد، وهو لام التعريف، نحو: الغلام والجارية، وقد ذكرنا في موضعه أن مذهب سيبويه: أن حرف التعريف اللام والهمزة قبله همزة وصل.

ومذهب الخليل[٢]: أن (أل) بمنزلة (قد) والهمزة فيه همزة قطع.

«/ وهي مكسورة[٣]، إلا في نحو: اُقْتُل، واستخرج المال، فإنها تضم وتفتح، في الغلام، وكلمتي القسم» [٥٨٢]

حكم همزة الوصل أن تكون مكسورة؛ لأنها دخلت وصلة إلى النطق بالساكن، فتخيلوا سكونها مع سكون ما بعدها، فحركوها بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين، فإن كان الثالث من الكلمة التي فيها همزة الوصل مضموماً ضمّاً لازماً ضمت الهمزة إتباعاً

---

(١)قال في الكتاب ٢: ٢٧٢:«وتكون موصولة في الحرف الذي تُعرف به الأسماءُ. والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القومُ والرجل والناس...».

(٢)قال في الكتاب ٢: ٢٧٣: «وزعم الخليل أنها مفصولة كقد وسوف...».

(٣)قال في الكتاب ٢: ٢٧٢: «واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها».

للضمة اللازمة، وكراهة أن يخرجوا من كسر لازم إلى ضم لازم، فيكون خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه. وذلك أثقل عليهم من العكس، ولهذا قل في كلامهم نحو: يوم، ويوح، للخروج من الياء إلى الواو.

وكثر في كلامهم نحو: ويح، وويل، لأن فيه خروجاً من الأثقل إلى الأخف، وذلك في الثلاثي المجرد الذي مضارعه على يفعُل بالضم، نحو: اقتُل واخرُج.

وفي الأبنية الأحد عشر إذا بنيتها للمفعول به نحو: انطلق بزيد، استخرج المال، احمر في هذا المكان، وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾[الأنعام: ١٠] وكذلك سائرها.

وحكى قطرب[(١)]: اِقْتُل، بالكسر على الأصل وهو غريب، وإنما قلنا: ضماً لازماً، احتراز من مثل:ارموا، واقضوا، فإنك تكسر فيه الهمزة، وإن كان الثالث مضموماً لأن الأصل: ارميوا، واقضيوا، كاضربوا، فلما أسكنت الياء وحذفت وضمت العين لتصح الواو الساكنة فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت. وهذا كما قالوا: اغزي فضموا الهمزة مع أن الثالث مكسور، لأن أصله: اغزوي، كاقتلي فحذفت الواو ووليت الواو الزاي فانكسرت، فالكسرة في: ارموا، والضمة: اغزي، مراعاة للأصل.

وكذلك تقول: اسم الله مبارك، فتكسر الهمزة، لأن ضمة الميم للإعراب تزول في حال النصب والجر، كقولك: أحببت اسم الله، وباسم الله بدأت.

وفتحت مع لام التعريف، كقولك: الرجل عندي، وذلك ليفرقوا بذلك بين دخولها على الاسم ودخولها على الحرف لكثرة استعمالها معها.

وكذلك مع الميم في لغة من يقول: امرجل عندك، لما ذكرنا.

وقوله: وكلمتي القسم، يعني ايمن الله، وايم الله، وذلك للتخفيف أيضاً، لكثرة ما يقسم به في كلامهم.

---

(١)انظر حكاية قطرب في شرح ابن يعيش ٩: ٢٣٧.

وقيل: إنها شبهت بلام التعريف لأنها لزمت موضعاً واحداً وهو القسم. ففتحت معها الهمزة كما فتحت مع لام التعريف.

«وتحذف مكسورة ومضمومة مع همزة الاستفهام، كقولك: اسمك زيد، واستخرج المال، وتبدل مفتوحة ألفاً، كقولك: آ الرجل عندك، وآ ايمن الله يمينك»

قد ذكرنا أن هذه الهمزة تحذف في الدرج، فلا تقول: الاسم، والانطلاق، بإثبات همزة الوصل، فإنه خروج عن كلام العرب، ولحن فاحش(١)، لعدم علة إثباتها.

وكذلك تقول: يقوم ابنُك، بحذفها فإن وقع قبلها همزة استفهام، فإن كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة حذفت، كقولك: ابن زيد عندك؟ اشتريت لزيد ثوباً؟ استخرجت له مالاً؟ استخرج المال؟ وفي التنزيل: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾[الأنعام: ٩٣] و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى البنين﴾ [الصافات: ١٥٣]، و ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وقال ذو الرمة(٢):

١٩٤٨ - أستَحْدَثَ الركبُ عن أشياعِهم خبراً   أم راجـعَ القلـبَ مـن أطرابـه طَـرَبُ(٣)

وذلك لأنه لا إلباس، لأن بفتحة الهمزة عرفتَ أنها همزة استفهام لا همزة وصل. وإن كانت مفتوحة أبدلتها ألفاً، وذلك في حرف التعريف، وكلمتي القسم كقولك: آلرجل عندك، وآايمن الله يمينك، لأنك لو حذفتها وقلت: الرجل عندك، وايمن الله يمينك، التبس الاستفهام بالخبر، فلذلك شبهت بهمزة: احمر، وأثبتت.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٢٣٧.

(٢) ديوانه ١: ١٣.

(٣) البيت في الخصائص ١: ٢٩٥، والمحتسب ٢: ٣٢٢، والمنازل والديار ٢: ١٥٥، والصناعتين ٤١١، والخزانة ١: ٣٨٠، وشرح شواهد الشافية ١٨٩، والصحاح واللسان والتاج (حدث، شيع) واللسان والتاج (طرب). المعنى: أهذا الحُزنُ من خبرٍ جاءكم أن هاجَكم شوقٌ فحزنتم. الركب: قوم ركوب. الأشياع: الأصحاب. والطرب: خفة تأخذ الرجلَ من الحزن والفزع كأنه مشدوه أي: ذاهب العقل.

وفي التنزيل: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[يونس: ٥٩]، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[النمل: ٥٩]، وقد ثبتت غير مبدلة في ضرورة الشعر، كقول المثقب العبدي(١):

١٩٤٩- أَأَلْخَيْرُ الذي أنا أَبْتَغيهِ ... أم الشَّرُّ الذي هُوَ يَبْتَغِيني(٢)

وقالوا في النداء: يا ألله، قطعوها لأنها خلف من همزة إله على ما تقدم في موضعه.

«وأسكنوا: هو، وهي، مع الفاء، والواو، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام(٣). وإسكانها مع (ثم) ضعيف، وقد قُرِئ به»

لما ذكر ما بني من الأسماء والأفعال على سكون الأول جاز أن يتَـوَهَّم مُتَوَهِّمٌ أن قولهم: وهو، وهي، بالإسكان، من هذا القبيل فبين أمرهما، وذلك أن (هو) مضموم الأول، و (هي) مكسورة، فإذا دخل عليهما حرف عطف هو على حرف واحد، وهو الواو، والفاء، أو لام الابتداء، أو همزة الاستفهام، فأنت بالخيار إن شئت حرّكتهما على الأصل، وإن شئت أسكَنْت أوّلَها، لأن الحرف الذي قبلهما لما كان على حرف واحد لا يمكن انفصاله ولا الوقوف عليه، نزل منزلة ما هو من أصل الكلمة/ فشبّه و(هْو) بعضد، [٥٨٣] (وهْي) بكتف، فكما يقال: عضد، وكتف بإسكان الثاني، قالوا: وهْو، وهْي، بإسكان الهاء.

وكذلك إذا دخلت لام الابتداء عليهما جاز تحريك أولهما على الأصل، وإسكانه لأن اللام أيضاً على حرف واحد، كالواو والفاء، وفي التنزيل: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[البقرة: ٢٩]، و﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[سبأ: ٣٩]، و﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾[البقرة: ٧٤]،

---

(١) ديوانه: ٢١٣.

(٢) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٢٦٧، وشرح ابن يعيش ٩: ١٣٨ وشرح شواهد الشافية: ١٨٨، وعلى هامش (د) وقبله:

ولا أدْرِي إذا يَمَّمْتُ أرضاً ... أرِيدُ الخَيْرَ أيُّهما يَلِيني

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٣٩.

﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾ [هود: ٤٢]، و﴿لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾[آل عمران: ٦٢]، و﴿لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[آل عمران: ٦٢]، و﴿لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

قرئ جميع ذلك بالإسكان والتحريك. وكذلك إذا أدخل عليها همزة الاستفهام جاز التحريك والإسكان؛ لأن الهمزة أيضًا على حرف واحد. قال زياد بن منقذ العذري:

١٩٥٠- فَقُمْتُ لِلزَّورِ مُرْتاعاً فأرّقَني فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ[١]

وإسكانها مع (ثم) ضعيف، لم يجزه المبرد، لأن (ثم) على أكثر من حرف واحد، وكأنها منفصلة مما بعدها، فلذلك كان أكثر القراء[٢] على التحريك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾[القصص: ٦١][٣]، وقرأ الكسائي بالإسكان، شبه الميم الثانية من (ثم) بالفاء والواو، وجعل (ثم هو) بمنزلة (فهو) كقولهم[٤]: أراك منتفخاً والمراد مُنْتَفِخاً، شبه نفخاً بـ(كتف) فأسكن الفاء، وكقوله:

١٩٥١ -فَباتَ مُنْتَصِباً وما تَكَرْدَسَا[٥]

فالإسكان في هذا كله أمر عارض، لضرب من التخفيف.

وكذلك أسكن لام الأمر مع الفاء والواو ومع (ثم) على ضعف، وقد تقدم في موضعه.

***

---

(١)البيت في الخصائص ١: ٣٠٥، ٢: ٣٣٠، وشرح المرزقي للحماسة ١٣٩٦، وشرح ابن يعيش ٩: ١٣٩، والمغني ١: ٤١، ٢: ٤٢٣، والأشموني ٣: ١٠١، والخزانة ٢: ٣٩١، وشرح شواهد الشافية ١٩٠، والهمع ١: ٦١، ٢: ١٣٢ والدرر ١: ٣٧، ٢: ١٧٥، والتصريح ٢: ١٤٢، الزور: مصدر من الزائر المراد به طَيْفها.

(٢)(رحمها الله وإيانا) في: ع.

(٣)وفي الكتاب ٢: ٢٥٨، قولهم: أراك منتفخاً، تُسَكِّن الفاءَ تريد مُنْتَفِخاً فما بعد النون بمنزلة كَبْدٍ.

(٤)هو العجاج. ديوانه ١٣٠.

(٥)الرجز في الخصائص ٢: ٣٣٨، وشرح ابن يعيش ٩: ١٤٠، وشرح شواهد الشافية ٢١، المكردس: الذي قد رَمَى بنفسه.

«فصل:

(الهمزة) حرف شديد من أقصى الحلق[١]، يخففها أهل الحجاز إلا إذا ابتدأت بها، كقولك: أب، أم، إبل»

الهمزة حرف شديد مستفل، يخرج من أسفل الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النطق بها، إذ كان كالتهوّع[٢]، فلذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز[٣].

والتحقيق لغة تميم وقيس، قياساً لها على سائر الحروف.

ومن خففها فإنما يخففها حيث يجوز أن يقع فيه الساكن فلا يخففها أولاً على أي حركة كانت، نحو: أب، وأحمد، وأم، وأترجة، وإبراهيم، وإبل، وذلك لأنها بالتخفيف تضعف وتقرب من الساكن، فكما لا يبتدأ بالساكن لا يبتدأ بما قرب منه، ولأن تخفيفها أوّلاً بالحذف غير ممكن، لاختلال صيغة الكلمة، ولا بالقلب، لأنها تصير إلى حرف ساكن، والساكن لا يبتدأ به، ولا تجعلها بين بين، لأنها تصير حينئذ في حكم الساكن.

«وتخفيفها بالقلب، ويقال: الإبدال»

وهو أن تزيل نبرتها فتلين، فحينئذٍ تصير إلى الألف أو الواو أو الياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها على ما سنوضحه، ولذلك كان أبو العباس[٤] يسقطها من حروف المعجم ولا يعدها معها، ويجعل أولها الباء، ويقول: الهمزة لا تثبت على صورة

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٠٧.

(٢)انظر الكتاب ٢: ١٦٧.

(٣)وفي الكتاب ٢: ٥٤١ «اعلم أنّ كل همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحةٌ فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وتكون بزنتها محققةً غيرَ أنك تُضَعِّفُ الصوت ولا تُتِمُّه وتُخْفِي؛ لأنك تقرّبها من هذه الألف. وذلك قولك: سَأَلَ في لغة أهل الحجاز إذا لم تُحَقِّق كما يحقق بنو تميم، وقد قرأ قبلُ بينَ بين».

(٤)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٠٧.

واحدة، فلا أعدها مع الحروف التي أشكالها معروفة محفوظة.

«والحذف»

وهو أن يسقطها من اللفظ البتة، وهو أبلغ في التخفيف.

«وجعلها بين بين، أي بينها وبين الحرف الذي منه حركتها[(١)]»

فتجعلها بين الهمزة والألف إذا كانت مفتوحة، وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة، وبين الهمزة والياء إذا كانت مكسورة، ولا يجوز أن تجعلها بين بين إذا كانت ساكنة، لأن ذلك لا يتأتى في الساكن، ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة، وعندنا هي متحركة حركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن، ولذلك لا تقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالباً، فلا تقع في أول الكلام، فهذا أقسام التخفيف.

«فإن كانت ساكنة قلبت إلى مجانس حركة ما قبلها، كراس، وقرات[(٢)]، وإلى الهداتنا، ولوم، وسُوْت، ويقولوذن، وبير، وجيت[(٣)]، والذِيْتُمِنَ»

إذا سكنت الهمزة وأريد تخفيفها قلبت إلى مجانس حركة ما قبلها، فإن كانت حركة ما قبلها فتحةً صارت الهمزة ألفاً، وإن كانت ضمة صارت واواً، وإن كانت كسرة صارت ياءً، لتجانس الحركة التي قبلها، فتقول في رأس وقرأت: راس وقرات، وفي لؤم وسؤت: لوم وسوت، وفي بئر وجئت: بير وجيت، إذ لا يجوز أن تجعلها بين بين لأنها ساكنة، ولا أن تحذفها لأنه لا يبقى معك ما يدل عليها، فتعين الإبدال.

وحكم المنفصل في ذلك حكم المتصل، فتقول في قوله تعالى: ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ

---

(١) وفي الكتاب ٢: ١٦٣ «اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثةُ أشياء: التحقيقُ والتخفيف، والبدل. فالتحقيق قولك: قَرَأْتُ، وَرأسٌ وَسَأَلَ، ولَؤُمَ، وبئس، وأشباه ذلك، وأما التخفيف فتصير الهمزةُ فيه بَيْنَ بَيْنَ وتبدلُ وتحذف. وسأبين ذلك إن شاء الله».

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٦٤.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٠٧ – ١٠٨.

﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾[الأنعام: ٧١]. (إلى الـهُدَاتِنا)(١).

والأصل: (إلى الهدى اِأتنا) بهمزتين فوجب قلب الثانية ياء، فصار اِيتنا، فلما وقعت قبلها الهدى. سقطت همزة الوصل للدرج. وعادت فاء الفعل همزة، كما كانت لزوال علة قلبها ياء، وهو اجتماع همزتين وسقطت ألف الهدى، لاجتماع الساكنين فصار اللفظ إلى (الهدأتنا).

فإذا أردت التخفيف قلبت الهمزة ألفاً فصار اللفظ إلى (الهداتنا) بألف لينة بعد الدال وهي بدل من الهمزة التي هي فاء الفعل. / وتقول في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾، ﴿يقولوذن﴾[التوبة: ٤٩](٢)، والأصل: (يقول اِإذن) حذفت همزة الوصل للدرج وعند التخفيف قلبت الهمزة واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وتقول في قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾[البقرة: ٢٨٣](٣). أصله: (الذي اِأتمن)، سقطت همزة الوصل للدرج، وسقطت ياء (الذي) لالتقاء الساكنين، فصار: الذأتمن، فعند التخفيف قلبت الهمزة ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار الذيتُمِنَ(٤). [٥٨٤]

«وإن كانت متحركة: فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً أو واواً أو ياء غير مدتين، حذفت وألقيت حركتُها عليه، كقولك: هذا الخَبُ، ورأيت الخَبَ، ومررت بالخبِ، ومَنَ بُوكَ ومَنُ مُّكَ، وكم بِلك، وقاضُوَبيك(٥)، واتَّبعيَ مْرَهُ»

إذا كانت الهمزة متحركة، وقبلها حرف صحيح ساكن، فالطريق في تخفيفها أن تلقي حركتها على ما قبلها، وتحذفها، فتقول في قولك: هذا الخبءُ، ورأيت الخبءَ، ومررت بالخبءِ: هذا الخبُ، ورأيت الخبَ، ومررت بالخبِ. وفي يسأل: يسل، وفي

---

(١) انظر الإتحاف ٢١٠.

(٢) انظر الإتحاف ٢٤٢.

(٣) انظر الإتحاف ١٦٧.

(٤)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٠٨.

(٥)انظر الكتاب ٢: ١٦٦.

مسألة: مَسَلة، وفي الكمأة: الكَمَة، وفي المرأة: المرة، وفي المرآة: المراه[١].

وإنما حذفوها لأن حذفها أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها، ولم يجعلوها بين بين، لأن في ذلك تقريباً من الساكن، فيلزم فيه الجمع بين ساكنين، ولم يقلبوها حرفاً ليناً، لأن قبلها ساكن، فيلتقي ساكنان، والمنفصل في ذلك كالمتصل، فتقول في مَنْ أبوك، ومَنْ أمك، وكم إبلُك؟: مَنَ بُوك، ومَنُ مُّك، وكمِ بلك؟

وكذلك لو كانت الواو والياءُ مزيدتين لمعنى كان حكمهما حكم الصحيح، يجوز إلقاء حركة الهمزة عليها، فتقول: هذا أَبُو سْحَاق، ومررت بأَبِي سْحَاقَ، فتلقى حركة الهمزة على الواو المضموم ما قبلها، وعلى الياء المكسور ما قبلها، لأنهما أصل، فلم يمتنعا من الحركة.

ومثله قولك: جاءني قاضي بيك، في قاضي أبيك، وذو مرهم، في ذور أمرهم ويغزو مه، في يغزو أمّه.

وكذلك لو كانت الهمزة للإلحاق، تقول في الحوأب، وهو المكان الواسع، واسم ماء على طريق البصرة: حوب، وواوه زائدة، للإلحاق بجعفر.

وكذلك إذا كانت مزيدة لمعنى، نحو واو الجمع، كقولك: اتَّبعُوَ مْرَهُ، وقاضوبيك، في اتبعوا أمره، وقاضو أبيك، فإن الواو لما كانت لمعنى الجمع صارت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: واو يدعو، وكذلك: اتَّبِعيَ مْرَهُ، لأنها للدلالة على التأنيث، فصارت كياء يَرْمِي[٢].

«والتزم ذلك في: يرَى، وأَرَى، ويُرِي[٣]»

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٠٩.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٦٦ وشرح ابن يعيش ٩: ١١٠

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١١٠

أصل يرَى: يرأى، كيرعى، لأن ماضيه: رأى، كرعى، وفتح المكان حرف الحلق، فحذفت الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع، ويحتمل حذفها وجهين:

أحدهما: أن تكون لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وذلك أنه إذا قيل: أَرْأَى، اجتمع همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد تواليا فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم، ثم أتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الفعل، وغلب كثرة الاستعمال هاهنا على الأصل، حتى هجر ورفض الثاني، وبه يشعر لفظ المختصر، وهو كلام الزمخشري[1] أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي، فإن ألقيت حركتها على الراء قبلها، ثم حذفت على حد قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾[النمل: ٢٥][2] و﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[المؤمنون: ١].

ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال، حتى صار استعمال الأصل والرجوع إليه كالضرورة كقوله[3]:

١٩٥٢- أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ　　كِلانَا عَالِمٌ بالتُّرَّهَاتِ[4]

وأنشد أبو زيد:

١٩٥٣- ألم تر ما لاَقَيْتُ والدهرُ أَعْصُرٌ　　ومَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأَ ويَسْمَعُ[5]

وهو قليل، وذلك قولهم: أراهُ الطريق، أصله: أَرْأَاهُ، ألقيت حركة الهمزة على الراء

---

(١) انظر المفصل ٣٤٩.

(٢) (الخبء) في: ع.

(٣) هو سراقة البارقي، قاله أبو زيد.

(٤) البيت في النوادر ١٨٥، والخصائص ٣: ١٥٣، والمحتسب ١: ١٢٨، وأمالي الزجاجي ٨٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠، ٢٠٠، وشرح ابن يعيش ٩: ١١٠، وشرح شواهد الشافية ٣٢٢. الترهات: الأباطيل.

(٥) البيت للأعلم من جرادة السعدي (وأدرك الإسلام) قاله أبو زيد، وهو في النوادر ١٨٥، وأمالي الزجاجي ٨٨، وشرح شواهد الشافية ٣٢٣، واللسان (رأى) تملى العيش: تمتع به ملاوة، أي: طويلاً.

ثم حذفت فصار: أراه، وكذلك قالوا في المستقبل: يُرِيه، والأصل يُرْئِيهِ كيُرعِيهِ، فحذف لما ذكرنا.

«وشذ مَرَاةٌ وكَمَاةٌ»

حكاها سيبويه[1] بألف خالصة، قال: وذلك قليل / وذلك بأن نقل حركة الهمزة [٥٨٥]
إلى الساكن قبلها، فتحرك وبقيت الهمزة ساكنة، فصار التقدير: المراة والكماة، فقلبوا الهمزة ألفاً على حد: راس، وفاس.

وهو عند سيبويه شاذ. والكسائي والفراء[2] يَقيسانه ويَريانه مطرداً، وعليه يحمل ما قال الجوهريُّ[3] في سأل: وقد تخفف همزته، فيقال: سَالَ يَسَالُ. وهو ضعيف، لأنه لو كان تخفيفه يسال كيخاف، لكان يجب أن يقال في الأمر منه: سَلْ سَالا سَالوا، كخف خافا خافوا، لأن الأمر جارٍ على المضارع، وإنما يقال: سَل سَلا سَلوا، كدع دعا دعو، فدل على أن مضارعه عند التخفيف: يسلُ لا يَسال.

«وإذا خَفَّفْتَ الأَحْمَرَ جاز إثبات همزة الوصل في الابتداء وحذفها»

إذا خَفَّفْتَ: الأحمر ألقيت حركة الهمزة على اللام، وحذفت همزة أحمر، ثم هاهنا مذهبان[4]:

أحدهما: أن تبقى همزة الوصل، فتقول: ألَحمر، فكأنه لم يعتد بحركة اللام إذا كانت عارضة، كحركة التقاء الساكنين، قالوا: لم يقمِ الرجل، فلم يعيدوا الواو المحذوفة، وكما قالوا: الانطلاق، فأثبتوا همزة الوصل مع تحرك اللام لالتقاء الساكنين[5].

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٦٥.

(٢) انظر رأي الكسائي والفراء في شرح ابن يعيش ٩: ١١١.

(٣) انظر الصحاح (سأل) ٥: ١٧٢٣.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١١٥.

(٥) من (قالوا لم يقم) إلى (الساكنين) ساقط من: ع.

والثاني: أن تحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بتحرك اللام، فتقول: لَحَمَر، كما تقول: في اسأل إذا خففته: سل، بحذف همزة الوصل، ولم يستعمل غيره.

وأجاز الفراء: اسل، بإثباتها لعدم اعتداده بحركة السين، وهو ضعيف، فالأكثر إبقاء ألف الوصل مع لام المعرفة وحذفها في غير ذلك، لأن لام المعرفة موضوعة على السكون لا تعتورها الحركة إلا لعارض، فالسكون فيها أقوى.

وحكى الكسائي والفراء[١] أن من العرب من يقلب الهمزة لاماً في مثل هذا، فيقول: اللّحمر، في الأحمر، واللّرض في الأرض.

«فتقول على الأول: مِن لاَنَ، وقَالُ لاَنَ، وَعَاداً لُولَى وتُسكن وتُثبت على الثاني»

من قال: اَلْحمر، فأثبت همزة الوصل ولم يعتد بحركة اللام، قال في (مِنَ الان): مِنَ لان، بفتح النون لالتقاء الساكنين وقرئ: ﴿مِّنَ لَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، و﴿مِنَ لاخِرةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، و«ومِنَ لَخَسَرِينَ»[٢].

ويجوز أن تُحذف النون على حد قول الشاعر:

١٩٥٤ - أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مألُكَةً غيرَ الذي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِب[٣]

أراد: من الكذب حذف النون بعد إسكانها لالتقاء الساكنين، فيقال: مِلاَنَ، من قبيل أن الساكن في الحكم كالساكن في اللفظ، فلمّا لم يعتد بحركة اللام، وجعل كالساكن، وجعل النون كالساكن أيضاً حذف النون، لالتقاء الساكنين تشبيهاً لها بحروف المد للغنة

---

(١) انظر حكاية الكسائي والفراء في شرح ابن يعيش ٩: ١١٦.

(٢) ليست بآية.

(٣) البيت في الخصائص ١: ٣١١، ٣: ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٩٧، وشرح ابن يعيش ٨: ٣٥، ٩: ١٠٠، ١١٦، والمعرب ١٤٢، واللسان (ألك) أبو دختنوس: لقيط بن زرارة، وختنوش: سماها باسم بنت كسرى، ويقال: دختنوس وهي منقولة عن الفارسية، أصلها: دخت نوش، ومعناه: بنت الهنيء. المألكة: ومثلها المألك: الرسالة.

التي فيها. وقرئ قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١][(١)]. (قالُ لان) حُذف واو (قالوا) لالتقاء الساكنين، ولم يعتدوها حيث تحرك اللام أو لم يعتدّ بحركتها.

ومنه قوله تعالى في قراءة الجماعة عند التخفيف:﴿عاداً لُولى﴾ [النجم: ٥٠][(٢)] والأصل عادَنِ الأولى، بكسر النون لالتقاء الساكنين فلما تحرك اللام بإلقاء حركة الهمزة عليها أسكنت النون على الأصل.

وأما على مذهب من قال: لحَمَرُ، بحذف همزة الوصل لتحرك اللام قال: (منْ لان)، بإسكان النون.

وقالوا: (لان) بإثبات الواو لزوال علة حركة النون، وحذف الواو، وهو التقاء الساكنين لأنه يحرك ما بعدها وهو اللام ومنه قراءة أبي عمرو«عَادَ لُّولى» بالإدغام والتشديد، والأصل: عادَنِ لأُولى، فألقى حركة الهمزة على اللام للتخفيف، ثم حذف واعتدّ بحركة اللام، فأدغمت فيها نون التوكيد الساكنة فصار كما ترى.

وقوله: (وتُسكن وتُثبت على الثاني) يعني تسكن نون مِنْ في: مِنْ لان، وتثبت واو (قالوا) في: ﴿قالو لان﴾[(٣)]، ونون التنوين في (عاداً) على المذهب الثاني.

«وإن كان الساكن واواً أو ياء مَدَّتَيْنِ قلبتها إليهما، فقلت: مَقْرُوَّة وخَطِيَّة[(٤)]»

معنى كون الواو والياء مدتين: أن تكونا زِيدتا لا لمعنى، بل لمجرد المدّ، فلا يكونان حينئذٍ إلا ساكنتين غير ظرفين، ما قبلهما من جنسهما، أي: يكون ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً، ولا يمكن تحريكهما لأنهما أشبهتا الألف، لسكونهما وكون حركة ما

---

(١) انظر الإتحاف ١٣٩.

(٢) قرأ نافع وأبو عمرو (عاداً لُّولى)، موصولة مدغمة، وقرأ باقي السبعة (عاداً الأولى)، منونة.انظر السبعة ٦١٥.

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١١٦.

(٤)انظر الكتاب ٢: ١٦٦، ١٦٧، وشرح ابن يعيش ٩: ١٠٨.

قبلها من جنسها، ولأن تحريكها يمنعها المد فيخل بالمقصود منها، فإذا كانت الهمزة متحركة والساكن الذي قبلها واو أو ياء مدتين لم يمكن إلقاء الحركة عليها، لأنهما لا يتحركان، ولا جعل الهمزة بين بين، لأن في ذلك تقريباً لها من الساكن، وقبلها ساكن فقلبت إلى الحرف قبلها، أي قلبت حرفاً مثله، وأدغم ذلك الحرف في الحرف الذي جعل بدلاً من الهمزة، لأن الواو والياء يدغمان، ويدغم فيهما فهو أخف، فقيل: مَقْرُوَّة وخَطِيَّة.

«وياء التصغير كذلك، تقول: أُرَيِّس في تخفيف: أُرَيْئِس، وتحقير: أَرْؤُسٍ»

ياء التصغير تجري مجرى ياء المد، لأنها لا تكون إلا ساكنة؛ لأنها وسيلة ألف التكسير، لأن موقعها من المصغر كموقع الألف من الجموع/ كقولنا: دريهم ودراهم، [٥٨٦] فتقول: أُرَيِّس في تخفيف: أُرَيْئِس، تحقير: أَرْؤُسٍ، جمع راس، لأنه جمع قلة فيصغر على لفظه.

وكذلك تقول: أفيس، في تخفيف: أفيئس، تصغير أفؤس، جمع: فاس، وسُوَيل في تخفيف: سُوَيْئِل[1]، وتصغير: سائل، ونظائره كثيرة.

«وقد التُزِمَ ذلك في: نبيٍّ، وبَرِيَّة[2]»

أي: التزم فيهما قلب الهمزة إلى ما قبلها وإدغامها على حد قولهم: خَطِيَّة، إلا أنه في خطية غير لازم، وفي: نبيّ، وبرية لازم، لكثرة الاستعمال بحيث صار الأصل مهجوراً.

ومن زعم أن البرية، من البري، وهو التراب فهو غالط.

ويبطله ما قاله سيبويه[3] بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق[4] يحققون

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٦٦.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٧٠، وشرح ابن يعيش ٩: ١٠٩.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٧٠.

(٤) (الحجاز من أهل التحقيق) ساقط من: ع.

فيقولون: نبيء وبرئة، بالهمز، وهو رديء.

وإنما استرداه لا لأن الأصل ليس فيه الهمزة بل لأن الغالب فيه التخفيف.

«وإن كان الساكن ألفاً جعلتها بيْنَ بَيْنَ، نحو: سائل، وتساؤل، وقائل[١]»

إذا كان قبل الهمزة ألفاً، وأردت تخفيفها جعلتها بين بين، فإن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، نحو: سأل، وهبأة.

وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو، نحو: تساؤل وتلاؤم.

وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء نحو: قائل ومؤايل، وذلك لأنه لا يمكن إلقاء حركتها على الألف، إذ الألف لا تتحرك، ولا القلب والإدغام، كما في مقروة؛ لأنه يجتمع ألفان، والألف لا تدغم ولا يدغم فيها، وكان في جعلها بين بين ملاحظة لأمر الهمزة، إذ فيه بقية منها، وتخفيفها بتليينها، وتسهيل نبرتها.

فإن قلت: فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقربها من الساكن؟

قلت: سهل ذلك أمران:

إخفاء الألف فكأنه[٢] ليس قبلها شيء، وزيادة المد الذي فيها،فإنه قام مقام الحركة كالمدغم.

«وإن تحرك ما قبلها قلبتها مفتوحة بعد الضمة واواً، وبعد الكسرة ياء، فقلت: جُوَن ومِيَر، وفيما عدا ذلك جعلتها بينَ بين، نحو: سَأَلَ، ولَؤُمَ، وسُئِلَ»

إذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها أيضاً متحرك، فالقياس فيها أن تجعل بين بين، أي: بين الهمزة وبين مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة.

وهذا هو القياس في كل همزة متحركة؛ لأن فيه تخفيفاً للهمزة بإضعاف الصوت

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢: ١٠٩.

(٢) (لأنه) في: ع.

وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن، مع بقيةٍ من آثار الهمزة، ليكون دليلاً على أن أصل الكلمة الهمز.

ثم الهمزة إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، وعلى التقادير يكون ما قبلها إما مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً.

فهذه تسعة أحوال، حالتان منها لا يمكن جعلها بين بين، وذلك إذا كانت مفتوحة وما قبلها مضموم أو مكسور، نحو: جُؤَن، ومِئَر(١)، إذ لو جعلتها بين بين لنحوت بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً ولا مكسوراً، فلذلك إلى القلب فقالوا: جُوَن ومِيَر، وفي سائر الأحوال السبعة تجعلها بين بين، فإذا كانت مفتوحة وما قبلها مفتوح جعلتها متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف، لأن الفتحة من الألف، فقلت في سأل وقرأ: سال وقرا، ولا ينكشف حال هذه الهمزة إلّا بالمشافهة.

وإن كانت مكسورة وما قبلها مفتوح، نحو: سئم وبئس، فتقربها بالتخفيف من الياء، والياء تسلم بعد الفتحة.

وإن كان قبلها مضموم، نحو: سُئِل، ودُئِل، تجعلها بين بين عند سيبويه.

وقياس مذهب الأخفش(٢) أن تجعلها ياء على ما يتضح في الهمزة المضمومة إذا انكسر ما قبلها، وإن انكسر ما قبلها فتجعلها بين بين بلا خلاف، نحو: مررت بقارئ، ومررت بسائلك(٣).

وإن كانت مضمومة فتقربها بالتخفيف من الواو الساكنة، سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً. هذا مذهب سيبويه قال: وهو كلام العرب، وذلك نحو: لؤم، ورؤوس، ويستهزءون.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٦٤، وشرح ابن يعيش ٩: ١١٢.

(٢) هذا مذهب سيبويه ومذهب الأخفش في شرح ابن يعيش ٩: ١١٢.

(٣) (ومررت بسائلك) ساقط من: ع.

وكان الأخفش يقلبها ياء إذا كان قبلها كسرة، نحو: يستهزئون، ويحتج بأنها لو جعلت بين بين لنحيت بها نحو الواو الساكنة، وقبلها كسرة، وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة. وهذا قولٌ حسنٌ لكن قول سيبويه(١) أحسن، لأن الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة كما استحال ذلك في الألف.

وإنما عدولهم عن ذلك لضرب من التثقيل، وإذا لم يمتنع ذلك في الواو الساكنة لم يمتنع فيما قاربها.

والجؤن، بالهمزة والواو: جمع جُؤْنة العطار، بضم الجيم وسكون الهمزة أو الواو.

ومِئَر، جمع مئرة بالهمز، وهو الذَّحْلُ والعداوةُ، يقال: مأرْتُ بين القوم مَأْرًا، أي: عاديت بينهم، وأفسدت، والاسم المِئْرَةُ(٢).

وجؤن، ومير، قد مَثَّل بهما سيبويه(٣) في هذا الموضع.

«/ وقد يبدل منها حروف اللين، نحو: سأل، وأكمؤ، وقارئ» [٥٨٧]

من العرب من يبدل من هذه الهمزات التي تكون بين بين حرف لين، فيبدل من الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً، فتقول في سأل: سال، وفي قرأ: قرا، وفي منسأة: منساة.

ومن المضمومة المضموم ما قبلها واواً، فتقول: هذه أكمو، ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياء، فتقول: مررت بقاري، قال الفرزدق أنشد سيبويه:

١٩٥٥ - راحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً ... فــارْعَي فَـزَارَةُ لا هَنَــاكِ المَرْتَــعُ(٤)

---

(١) انظر هذا في شرح ابن يعيش ٩: ١١٢.

(٢) انظر الصحاح (مأر) ٢: ٨١١.

(٣) انظر الكتاب ٩: ١٦٤.

(٤) تقدم البيت برقم (١٠٩٢).

وقال حسان[١]:

١٩٥٦ - سَالت هُذَيلٌ رَسُولَ اللهِ فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جَاءَتْ ولَمْ تُصِبِ[٢]

وقال ابنُه عبد الرحمن:

١٩٥٧ - وكُنْتَ أذَلَّ مِن وَتَدٍ بقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِي[٣]

قال سيبويه[٤]: والإبدال هاهنا ليس بقياس متلئب، وإنما هو بمنزلة أتْلَجْتُ، في: أوْلَجْتُ، فلا يقاس عليه، فلا يقال في أوغلت: اتغلت، وإنما بابه ضرورة الشعر، والإبدال في: واجيء، أسهل؛ لأن الهمزة فيه طرف، والطرف مما يسكن في الوقف، والهمزة إذا أسكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء، نحو: بير، وجئت.

«والمنفصل في جميع ذلك كالمتصل»

فإن كانت مفتوحة وما قبلها مضموم أو مكسور قلبت واواً أو ياء، تقول: هذا غلامُ وبيكَ[٥]، ومررت بغلام يَبيكَ، وفي غير ذلك تجعلها بين بين، وذلك بأن تكون مفتوحة وما قبلها مفتوح، نحو: قال أحمد، أو مكسورة وما قبلها مفتوح أو مضموم أو

---

(١) ديوانه: ٣٧٣.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ١٣٠، ١٧٠، والمقتضب ١: ١٦٧، والكامل ٤٤٣، والمحتسب ١: ٩٠، والتنبيهات ٣١٥، وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٢، ٩: ١١١، ١١٤، وشرح شواهد الشافية ٣٣٩. سألتْ هذيل حين أرادت الإسلام رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يحل لهم الزنا، فعيرهم حسان بذلك.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ١٧٠، والمقتضب ١: ١٦٦، والخصائص ٣: ١٥٢، والمحتسب ١: ٨١، والمنصف ١: ٧٦، وشرح ابن يعيش ٩: ١١١، ١١٤، وشرح شواهد الشافية ٢٤١. يخاطب عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي، وكانت بينهما مهاجاة، أي مكانك من الخلفاء لعلوتك وأللتك بالهجاء. والقاع: ما استوى من الأرض وصلب. يشجّج: يضرب ويكسر، وذلك في أثناء غرزه في الأرض. وجأ الوتد: ضرب رأسه ليرسب تحت الأرض.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٦٩، والمتلئب: المستقيم المستوي، والمراد المطرد.

(٥) انظر الكتاب ٢: ١٦٤.

مكسور نحو: قال إبراهيم، وعبد إبراهيم، ومررت بعبد إبراهيم، أو مضمومة وما قبلها إمّا مفتوح أو مضموم أو مكسور، كقولك: أكرمت عبد أختك وهذا عبد أختك، ومررت بعبد أختك.

وتعليل ذلك كله ما تقدم، وخلاف أبي الحسن في قولك: هذا عبد إبراهيم، ومررت بعبد أختك، جاز أيضاً كما في: سئل، ويستهزئون.

«وإذا التقت همزتان من كلمة ثانيهما ساكنة وجب قلبها بحركة ما قبلها، كآمن، وأومن، وإيمان»

قد ذكرنا أن الهمزة حرف مستثقل، فإذا اجتمع همزتان ازداد الثقل ووجب التخفيف، فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ، ولهذا لا تجد عينها ولامها همزة، فإن كانت الثانية ساكنة وجب قلبها إلى حرف لين من جنس حركة الهمزة قبلها، وذلك نحو: آمن، فإن أصله: أأمن، أفعل، من الأمن، الأولى همزة (أفعل) والثانية فاء الفعل، فأبدلوا من الثانية ألفاً محضة، لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وكذلك آدم، وآخر [١]، أصلهما: أأدم، وأأخر، من الأدمة والتأخير.

وتقول: أومن، وأصله: أأمن على وزن: أكرم، الأولى حرف المضارعة والثانية فاء الفعل قلبت الثانية واواً، لسكونها وانضمام ما قبلها.

وتقول: إيمان إأمان، كإكرام، الهمزة الأولى همزة (أفعال) والثانية فاء الفعل، فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[٢]، وهذا كما فعلوه في: راس، ولوم، وبير، إلا أن هناك القلب غير واجب، وهاهنا واجب، لاجتماع الهمزتين.

ثم الألف في: آدم، ونحوه ليست همزة مخففة، بل هي ألف خالصة، كألف:

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٦٩، وشرح ابن يعيش ٩: ١١٨.

(٢) من (وتقول إيمان) إلى (ما قبلها) ساقط من: ع.

ضارب، وحاتم، ولهذا إذا أرادوا تكسيره قالوا: أوادم، كحوائط وكواهل.

وإذا أرادوا الصفة، قالوا: أدم، كحمر، وهذا دليل على اعتزام رفض أثر الهمزة منها.

«وحذفت في خُذْ، وكُلْ لازماً وفي مُرْ، غير لازم، وفي التنزيل: ﴿وأمُرْ﴾(١)»

الأصل في هذه الأفعال اأخذ، واأكل، واأمر، باجتماع الهمزتين، الأولى همزة الوصل، والثانية فاء الفعل.

وكان القياس أن يقال: اوخذ اوكل، واومر، بقلب الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، إلا أن العرب حذفوهما رأساً، وذلك بأن حذفوا الثانية التي هي فاء الفعل، تخفيفاً لاجتماع همزتين فيما يكثر استعماله، واستغنوا عن همزة الوصل لزوال الساكن، وتحرك ما ابتدئ به، وهو عين الفعل فحذفوها أيضاً، فبقي: خذ، وكل، ومر، وزنها (عل) وفي التنزيل: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا ﴾[ص: ٤٤]، ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ﴾[المؤمنون: ٥١]، و «قالوا: مُرْهُ يَحْفِرْها »(٢). ولزم هذا الحذف فيها، لكثرة الاستعمال. وهو حذف شاذ، لا يجوز القياس عليه، فلا يجوز أن تقول في أمل: يأمل، ونظائره: مل، وإنما تقول: أومل، ثم هذا الحذف جاء في: خذ، وكل، لازماً، وفي: مر غير لازم، تقول: مر وأمر، وفي التنزيل: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ ﴾[طه: ١٣٢]﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[لقمان: ١٧].

ولو ابتدأت الكلمة على هذه اللغة لقلت: أومر، ومن النحويين من أجاز ذلك في: خذ، وكل، أيضاً، وأنشد:

١٩٥٨ - تحمل حاجتي وأُخُذْ قُواها ... فقد نزلت بمنزلة الضَّياعِ(٣)

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٦٥، وشرح ابن يعيش ٩: ١١٤، ١١٥.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٥١، ٤٥٢.

(٣) نَسَبَ البيتَ أبو علي القالي لـ«طُريح بن إسماعيلَ الثَّقفي» ويروى: (تَحَلّ بحاجتي ... فقد أمست) وبعده:

إذا راضعتها بلبان أخرى ... أضَرَّ بها مُشاركَةُ الرضاع=

والرواية المشهورة (واشدُد قواها) قال سيبويه: وبعض العرب يقول: أُوْكُل متيمم. وهو قليل.

«وإن تحركتا قلبت الثانية أيضاً لثقل اجتماع همزتين، فتسكن أولاً ثم تقلب»

ومثَّل الزمخشري [1] بـ(أويدم) تصغير آدم، وليس فيه دليل على ذلك، لأن الهمزة تقلب واواً، إذا انضم ما قبلها، نحو: جُوَن وإنما أصحابنا يذكرون أويدم مع: أوادم، جمعاً بين التصغير والتكسير.

«ومنه: أَوُمُّ، وأَيِنُّ»

هما فعلان مضارعان من: أَمّه أمّاً، إذا قصده، ومن: أنَّ أنيناً، والأصل فيهما بعد نقل حركة العين إلى الفاء، وإدغام العين في اللام: أَأُمُّ، وأَإِن كأَعُدُّ وأَعِفُّ، فلما استثقلوا اجتماع الهمزتين قلبوهما من جنس حركتهما، فقلبوا المضمومة واواً خالصة، والمكسورة ياءً خالصة، فقالوا: أَوِمّ وأَيِنُّ فإن بنيتَ منه أفعل التفضيل فالأصل فيه بعد النقل والإدغام أن تقول: أأمَّ كأَعَزَّ، فمنهم من يبدل الهمزة واواً فإنها أبين لقوتها. ومنهم من يبدلها تاء؛ لأنها أخف.

[٥٨٩] «/ وأَيِمَّة [2]»

وهو جمع إمام، وأصله: أأيمة [3]، كأَحْمِرة في حمار، فاجتمع في أوله همزتان، الأولى للجمع، والثانية فاء الكلمة. وكان القياس قلب الثانية ألفاً، لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية، وآزرة، جمع: إناء، وإزار، ولكن لما وقع بعدهما مثلان، وهما الميمان، وأرادوا الإدغام، نقلوا حركة الميم الأولى، وهي الكسرة إلى الهمزة الثانية، وأدغموا الميم في الميم،

=انظر أمالي القالي ٢: ٧١.

(١) انظر المفصل ٣٥١.

(٢) التوبة: ١٢، والأنبياء: ٧٣، والقصص ٥، ٤١، السجدة: ٢٤.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١١٦، ١١٨.

فصار: أَإِمَّة، ووجب تخفيف الثانية، ولم يجعلوها بين بين، لأن ذلك ملاحظة للهمزة، فيلزم منه الجمع بين همزتين، فجعلوها ياء محضة، فقالوا: (أيمة).

وقرأ عاصم والكسائي وحمزة وابن عامر: «أإمة» على الأصل [١].

«وَجَاءٍ [٢]»

فاعل من: جاء يجيء، وأصله: جائيء، بهمزتين متحركتين، الأولى منقلبة عن عين الكلمة التي هي الياء، كما في: بائع. والثانية ياء، لانكسار ما قبلها فصار (جاء) منقوصاً، ولم يجعلوها بين بين، لما ذكرنا في (أئمة).

وقال الخليل [٣]: هو مقلوب، جعلوا العين في موضع اللام، ووزنه (فالع) كقولهم: شاكي السلاح، لئلا يلزم الجمع بين إعلالين: قلب الياء التي هي عين همزة، وقلب الهمزة التي هي لام ياء، فإن على قوله لا يلزم إلا إعلال واحد، وهو تقدم اللام لا غير، وهذا القلب عنده مطرد فيما لامه همزة، نحو: جاء، وشاء.

ولا يطرد عنده في مثل: لايث، وشاكي السلاح، إذ لم يلتق همزتان.

«وخطايا»

وهي جمع: خَطية، جمع على (فعائل) على الزيادة، جمع الرباعي، كجعافر، وأصله: خطائيء، بهمزتين لأنك همزت ياء (فعيلة) في الجمع، كما همزتها في: قبيلة وسفينة، فقلت: قبائل، وسفائن، ولام (خطية) همزة فاجتمع همزتان، فقلبت الثانية ياء للتخفيف، فصار: خطائي فاستثقلوا الياء بعد كسره مع الهمزة، فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً كما فعلوه في مدارى، وعذارى، وهاهنا أولى، لثقل الهمزة فصار: خطاءا، بهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبوا الهمزة ياء، لأن الياء أقرب إلى الهمزة من الواو، فصار: خطايا.

---

(١) أئمة بهمزتين كما في السبعة ٣١٣، والخصائص ٣: ١٤٣.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٦٩، وشرح ابن يعيش ٩: ١١٧.

(٣) انظر قول الخليل في شرح ابن يعيش ٩: ١١٧.

وذهب الخليل: إلى أن خطايا، ورزايا، ونحوهما قد قدمت لامُها التي هي همزة إلى موضع ياء فعيلة، فكانت في التقدير: خطايئ بياء قبل الهمزة، ثم نقلت إلى: خطاء، منقوصاً ثم أبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، ثم من الألف[١] ألفاً، على ما ذكرنا.

والأول هو الصحيح. وعليه الجمهور، وروى أبو زيد [٢]: دريئة ودرائئ، بهمزتين.

وعن بعض العرب: اللهم اغفر لي خطائئي [٣]، على وزن: خطاععي بتحقيق الهمزتين، هَمَزَها أبو السمح [٤]، وردّاد، ابن عمه [٥]، وهو قليل في الاستعمال، شاذ في القياس.

«وإذا التقتا من كلمتين، فأهل الحجاز يخففونها بما يقتضيانه، تقول: يقرأ أحمد، إن خففت الأولى جعلتها بين بين، وإن خففت الثانية جعلتها واواً»

إذا التقت همزتان في كلمتين منفصلتين فأهل التحقيق يخففون إحداهما، ويستثقلون تحقيقهما، لأن ذلك معدوم في كلام العرب، إلا إذا كانت مضاعفة، نحو: سأال، ورأاس، لكنهما في كلمتين أسهل حالاً، وأقل ثقلاً إذ قد لا يصطحبان لأن إحداهما لا تنفصل عن الأخرى، ولا تلزمها، ولهذا لا يجوز تحقيقهما في الكلمة الواحدة، وقد يجوز في كلمتين. قال:

---

(١)(الهمزة) في جستربتي.

(٢)وفي الصحاح (درى) ٦: ٢٣٣٥ قال الأصمعي: «الدَّرِيَّة غير مهموز، وهي دابَّة يستتر بها الصائد، فإذا أمكنه رمى. وقال أبو زيد: هو مهموز، لأنها تُدْرَأُ نحو الصيد، أي تدفع».

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٩: ١١٦ – ١١٧.

(٤)الطائي الأعرابي، أُحضر أيام المعتز ليؤخذ عنه. وَرَدَ ذكرُه في معجم الشعراء ٥١٠، مع الشعراء المجهولين والأعراب المغمورين الذين لهم أخبار وأشعار.

وذكر في الفهرست ٧١، وفي إنباه الرواة ٤: ١١٦مع الأعراب الذين دخلوا الحاضرة. وانظر الأعراب الرواة: ١٩٤.

(٥)انظر المفصل ٣٥١، وشرح الرضي للشافية ٣: ٥٨، وشرح ابن يعيش ٩: ١١٦ – ١١٧.

١٩٥٩- كُلُّ غَرَّاءَ إذا ما بَرَزَتْ ... تُرْهَبُ العَيْنُ عليها والحَسَدْ(١)

أنشد سيبويه بتليين الثانية، وجعلها بين بين، لأنها مكسورة بعد فتحة كسئم.

ثم أهل الحجاز يخففونها بما يقتضيانه على ما ذكرنا.

ومن خفف إحداهما، فمنهم من يخفّف الأولى، ويحقّق الآخرة، وهذا قول أبي عمرو، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[محمد: ١٨]، وبالقياس على التقاء الساكنين حيث وقع التغيير على الأول دون الثاني، كقولك: ذهبت الهندات، فعلى هذا تجعلها الأولى من قولك: يقرأ أحمد بين بين، لانضمامها وانفتاح ما قبلها كلأم.

ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية، كما إذا كانت في كلمة واحدة، فإن التغيير يقع على الثانية بلا خلاف، كآدم، وآخر. قال سيبويه: وسمعنا ذلك من العرب. وقرؤوا: ﴿فَقَدْ جَآءَ(٢) أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، و﴿يَـٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ [مريم: ٧](٣). بتخفيف الثانية فعلى هذا تقول: يقرأ وحمد، بقلب الثانية واواً، لانفتاحها وانضمام ما قبلها كجون.

«وتقول: اقرأ آية(٤)، فتخفيف الأولى بقلبها ألفاً، وتخفيف الثانية بحذفها، وإلقاء حركتها على الأولى، أو بجعلها بين بين»

اجتمع فيه همزتان الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة.

فمنهم من يخفف الأولى بأن يبدلها ألفاً محضة، لسكونها وانفتاح ما قبلها كراس، ويحقق الثانية، فيقول: اقرا آية.

---

(١) البيت في الكتاب ٢: ١٦٧، ١٦٨، وشرح ابن يعيش ٩: ١١٨، الغراء: البيضاء. برزت: بدت للناظرين.

(٢) (فقد جا) دون همزة.

(٣) وفي المفصل: ٣٥١ والخليل يختار تخفيف الثانية. وانظر الكتاب ٢: ١٦٧، وشرح ابن يعيش ٩: ١١٨، وشرح الرضي للشافية ٣: ٦٥.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٥٥٠، ٩: ١٢٠.

ومنهم من يخفف الثانية بأن يلقي حركتها على الساكن قبلها، ويحذفها على حد: من بوك، فيقول: اقر آية.

ومنهم من يبدل الأولى ألفاً ويجعل الثانية بين بين، فيقول: اقرا آية.

ذكر سيبويه[١] هذه الوجوه الثلاثة وكان أبو زيد يجيز إدغام الهمزة، فيقول: اقرأ آية.

وقول الزمخشري[٢] في هذه المسألة: وأن تجعلا معاً بين بين. سهو منه؛ لأن الهمزة الأولى ساكنة والهمزة الساكنة لا تجعل بين بين لما تقدم/ ولأن الغرض من جعلها بين بين [٥٩١] تخفيفها بتقريبها من الساكن، وإذا كانت ساكنة فقد بلغت الغاية في الخفة، فلو قلت: قرأ أاية، بتحريكها جاز أن تجعلا معاً بين بين لأنهما مفتوحتان، وقبلها فتحة.

«وقد يفصل بين همزتين الأولى للاستفهام بألف مع تحقيق الثانية، وتخفيفها، فإن لم يفصل جعلت الثانية بين بين»

قال سيبويه[٣]: ومن العرب ناس يدخلون بين همزة الاستفهام وبين الهمزة التي في أول الكلمة ألفاً، كراهة اجتماع الهمزتين كما فصلوا بين النونات بألف، في قولك: اضربنانِّ يانسوة، قرأ ابن عامر[٤]: ﴿آاأنذرتهم﴾[البقرة:٦] و ﴿آاإنّك لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠][٥]. وقال ذو الرمة:

١٩٦٠ -هيا ظبيةَ الوَعْسَاء بين جُلاجل وبين النَّقا آاأنت أمْ أُمُّ سالِمِ[٦]

(١) انظر الكتاب ٢: ١٦٨.

(٢) انظر المفصل ٣٥٢، وشرح ابن يعيش ٩: ١٢٠.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٦٨.

(٤) (آاأنذرتهم).

(٥) قرئ إدخال ألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية (آاإنك)، وهو مذهب أبي عمرو، وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر، كما في الكشف ١: ٧٤.

(٦) تقدم البيت برقم (١٢٧، ٦٠٤).

وقال آخر [١]:

١٩٦١ -حُزُقٌّ إذا ما القومُ أبـدَوْا فُكَاهَـةً تَفَكَّـــرَ آإِيَّـــاهُ يَعْنُـــونَ أَمْ قِـــرْدَا[٢]

وتخفيف الأولى غير ممكن؛ لأنها أول، فإن فصلت بينهما بالألف فبنو تميم يخففون الثانية أيضاً، لأن المراد من التخفيف الفرار من التقاء همزتين، وقد حصل ذلك بالألف.

وأهل الحجاز يخففون الثانية بجعلها بين بين، إذ لو كانت وحدها خففوها، وإن لم يفصل بينهما بالألف، فتخفف الثانية بجعلها بين بين لانفتاحها وانفتاح ما قبلها.

وحكى أبو زيد: أن من العرب من يحقق الهمزتين فيقول: أأنت، ولم نعلم أحداً حقق في نحو: آمن، وأومن، وإيمان.

وللقراء في التقاء الهمزتين مذاهب [٣] يطول ذكرها، وكلها عائدة إلى الأصول التي ذكرناها.

***

(١)هو جامع بن عمرو بن مرخية الكلابي.

(٢)البيت في شرح ابن يعيش ٩: ١١٨، والهمع ١: ١٥٥، والدرر ١: ١٣٧، وشرح شواهد الشافية ٣٤٩، والحُزُقُّ والحزُقَّة: القصير.

(٣)انظر الإتحاف: ٤٤.

«فصل:

(الإمالة): أن تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحوَ الياء ليجانس الصوت»

الإمالة: مصدر قولك: أَمَلْتُ الشيء إمالة، إذا عدلت إلى غير الجهة التي هو فيها، وهو منقول من مَالَ الشيء يميل ميلاً، إذا انحرف عن القصد.

ومنه: مَالَ الحاكم، إذا عدل عن الاستواء[١].

وهي عند النحويين: عبارة عن أن تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء[٢]، فإنه عدول بالفتحة والألف عن استوائهما، وجنوح بهما إلى الكسرة والياء. وذلك بأن تشرب الفتحة والألف شيئاً من صوت الكسرة والياء، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، والألف بينها وبين الياء، ولذلك جعلها سيبويه من الحروف المستحسنة، فإنك إذا قلت: عالم، وسعى فأملت الألف فقد أملت الفتحة التي قبلها، إذ لا يمكن إمالة الألف إلا بإمالة الفتحة، ويصير مخرج الألف حينئذٍ بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بعده تكون خفتها.

وقد تمال الفتحة وحدها، كقولك: مررت بالبَقَرِ وعجبت من الضَرَرِ[٣]، على ما سيأتي.

والإمالة: لغة تميم، وقيس وأسد.

والتفخيم لغة أهل الحجاز[٤]. وهو الأصل لأن الألف إذا لم تمل كانت حقيقة، وإذا

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٥٣ – ٥٤.

(٢)هذا التعريف موافق لتعريف ابن السراج كما في الموجز: ١٣٩، وعرف ابن جني الإمالة بقوله: «هو أن تنحو بالألف نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت»، كما في اللمع: ٢٣٩.

(٣)انظر الموجز: ١٤٣.

(٤)انظر الكتاب ٢: ٢٥٩.

أميلت ترددت بين الألف والياء، والأصل في الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره، ولهذا يجوز تفخيم كلِّ ممال، لأنه غير محتاج إلى سبب.

ولا يجوز إمالة كل مفخم، لأنها تحتاج إلى سبب فينتفي عند انتفائه.

ونظير الإمالة في تقريبهم الحرف من الحرف، ليجانس الصوت قولهُم: مصدر، فإن الصاد والدال لما تباينا من حيث إن الصاد مستعلية مطبقة مهموسة رخوة، وهي من حروف الصفير، والدال ليست كذلك، ثقل على اللسان الجمع بينهما، فأشربوا الصاد صوت الزاي، لأن الزاي يوافق الدال في الجهر، والصاد في الصفير، فكذلك قالوا: عالم، فأمالوا الألف ليناسب الصوتان، لأن الألف يستعلي إلى الحنك الأعلى، والكسرة تنزل إلى وسط اللسان، فجذبوا الألف إلى حيز الكسرة، ليكون العمل في موضع واحد، فإنه أخف على اللسان من جريه في طرق مختلفة.

«وأسبابها ستة[١]»

لما كانت الإمالة على خلاف الأصل للمجانسة، لابد لها من سبب، والأصل فيها الكسرة والياء، فإن غيرها عائد إليهما.

وذهب ابن السراج: إلى أن الياء أدعى للإمالة، لأنها حرف، والحرف أقوى لقيامه بنفسه والكسرة بعضها.

وذهب بعضهم: إلى أن الكسرة أقوى، وقالوا: هي تجلب الإمالة ظاهرة ومقدَّرة، لازمة كانت أو مفارقة، وتغلب المستعلي في بعض الأحوال، واللسان يتسفل به أكثر من تسفله بالياء. وأسباب الإمالة ستة، وكلها مجوزة لا موجبة، إذ يجوز تفخيم كل ممال.

«والأول: الكسرة إما قبل الألف، كعماد، وشملال، أو بعدها، كعالم»

الكسرة إن كانت قبل الألف فمن المحال أن يجاورها، لأن قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً، فإما أن يكون مجاور مجاور الألف، كعماد تميل الألف لكسرة العين.

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٥٥.

وكذلك كتاب وحساب ونظائرهما.

/ وأهل العراق يُسرفون في إمالة هذا النحو من الأسماء، حتى يجعلوا الألف ياء [٥٩٢]
محضة، وهو من اللحن الفاحش، لأنه خارج عن كلام العرب.

وإما أن يكون بين الألف والكسرة حرفان أولهما ساكن، نحو: مفتاح، وشملال، وهي الناقة الخفيفة، فتميل فتحة اللام لكسرة الشين، ولا يعتد بالميم فاصلة، لسكونها فهي حاجز غير حصين، فصارت كأنها غير موجودة.

فإذاً قولك: شملال، كقولك: شمال.

وإن كانت الكسرة بعد الألف شرط أن تكون مجاورتها، نحو: عَابد، وعَالم تميل فتحة العين فيهما، لأجل كسرة الباء واللام.

«ولا يجوز في قولك: أكلت عنباً[(١)]»

إذا كانت الكسرة قبل الألف، وبينهما حرفان متحركان، كما في المثال لم تجز الإمالة لقوة الحاجز بينهما.

ومنهم من يجيز إمالته، وهو بعيد.

«وشذ: يريد أن ينزعها، ودرهمان[(٢)]»

قد ذكرنا أنه إذا كان بين الكسرة والألف حرفان متحركان لم تجز الإمالة إلا أن يكون الثاني هاء كقولك: يريد أن ينزعها، وأن يضربها. فإنه تجوز إمالته على ضعف.

والذي حسنه أن الهاء خفية، فهي كالمعدومة، وكان اللفظ: يريد أن ينزعا وأن يضربا.

ولا تجوز الإمالة في قولك: هو يضربها؛ لأنه يقع بين الألف والكسرة ضمة،

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٥٦.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٥٧.

والضمة من الواو، والواو الساكنة لا تجوز فيها الإمالة.

وإنما جازت الإمالة مع الفتحة، لأن الفتحة أقرب إلى الكسرة. وإذا كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لا تجوز الإمالة للبعد.

وأمالوا: عندها ودرهمان. والذي حسنه كون النون والراء ساكنين، والهاء خفية فهي كالمعدومة، فكأنه قال: عندا ودرمان، إلا أن الإمالة في التثنية ضعيفة لأن الألف لحق الاسم للعلامة فهو غير لازم، ولا أصل لها، وإنما جازت إمالتها لأنها قد تنقلب ياء في النصب والجر.

ثم من النحويين من خص إمالة قولك: يريد أن ينزعها، وأن يضربها، وعندها، بحال الوقف لبيان الألف، فلا تميل: يريد أن يضربها زيد، وعندها يا فتى. والمشهور التعميم.

واعلم أنه كلما قربت الكسرة من الألف كانت إمالته أقوى مما إذا بعد، فإمالة: عماد، أقوى من إمالة: شملال، وإمالة: شملال، أقوى من إمالة: عشا، فيمن أجازه، وإمالة: عشا أقوى من إمالة: درهمان، وكلما كثرت الكسرات كان أدعى للإمالة، فالإمالة في: جلباب، أقوى منها في: شملال.

«ولا تميل نحو: آجُرٍّ وتابَلٍ[١]، لفصل الضمة والفتحة بينهما»

إذا كانت الكسرة بعد الألف وفصل بينهما ضمة أو فتحة كقولك: مررت بآجر، وعجبت من تابَل، فيمن فتح الباء، لأن الضمة والفتحة مجارتان للألف، فمناسبتها لها في الاستعلاء أولى. ولا اعتبار بكسرة الباء في قولك: مررت بآجُر، لأن الباء كلمة أخرى، ولا يجيء - في تابَل - الخلافُ الذي ذكرناه في أكلت عنباً؛ لأن الكسرة إذا كانت متقدمة على الألف، كانت أدعى للإمالة فيها إذا كانت متأخرة، وذلك لأنها إذا كانت متقدمة[٢]

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٦١.

(٢) من (على الألف) إلى (متقدمة) ساقط من: ع.

كان في اللفظ بالألف بعدها تسفل بعد تصعد، وإذا كانت بعدها كان فيه انحدار من عال، فهو أسهل من الصعود بعد الانحدار.

وتَابَل: واحد توابل القدر. ومن كسر باءه فلاشك في جواز إمالته.

«ومنهم من يميل: جادا وجوادَ، نظراً إلى الأصل،
كما يميل: هذا ماش[١]، في الوقف»

الوجه فيما كان اسم فاعل من المضاعف أو جمعه، نحو: جاد، وجواد، ومار وموار، أن لا يمال لزوال الكسرة الموجبة للإمالة بالإدغام. وقد أماله قوم، لأن الكسرة مقدرة، فإن أصله: جادد وجواد، كضارب وضوارب كما أمالوا: خاف، لأن أصله: خوف. وإن لم تكن الكسرة في اللفظ.

ومثله: هذا ماشٍ، أمالوه في حالة الوقف، لأنه عند وصل الكلام يكون مكسوراً، فبينوا بالإمالة الكسرة التي في الوصل، والأكثر أن لا يمال؛ لإزالة الكسرة الموجهة للإمالة بالوقف.

«الثاني: الياء كضياح وشيبان[٢]»

الياء إذا كانت قبل الألف مجاورتها كضياح، وهو اللبن الرقيق الممزوج، وسَيَال، وهو ضربٌ من الشجر له شوكٌ[٣]، جازت الإمالة.

وكذا إذا كان بينها وبين الألف حرف والياء ساكنة، كعيلان، وهو لقب إلياس بن مضر، وشيبان، وهو ابن ثعلبة[٤]، رجل من بكر بن وائل، لأن الحاجز قليل، والياء ساكنة فهي أدعى للإمالة، لأنها أكثر ليناً وتسفلاً. وعيلان، وشيبان: فعلان من العيلة وهو

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٦١.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٦١.

(٣) الصحاح (سيل) ٥: ١٧٣٤ وفيه: «وهو العِضَاه. قال ذو الرمة يصف الأجمال:

مِثْلَ صَوَاري النَّخْلِ والسَّيَالِ» وقبله: «ما هِجْنَ إذْ بَكَرْنَ بالأجْمَالِ»

(٤) انظر جمهرة أنساب العرب ٣٢١، والأعلام ٣: ٢٦٢.

الفقر، ومن الشيب، ويجوز أن يكون أصله: شيبان، فحذفت عين الفعل، والإمالة للياءين، نحو: كيال، وبياع، أقوى من الياء الواحدة، نحو: بيان لأن الياءين بمنزلة علّتين وسببين.

«وقالوا: مررت ببابه، ودرست علماً، ورأيت زيداً[(١)]»

الغرض من هذا أنهم أمالوا الألف لكسرة الإعراب، فقالوا: أخذت من ماله، مررت ببابه، مع أن كسرة الإعراب عارضة تزول عند زوال عاملها، ولكنهم شبهوها بكسر عين (فاعل)؛ لأن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلة أجراس الحروف، والتباعد من تنافيها، وذلك أمر راجع إلى اللفظ، لا فرق فيه بين العارض واللازم وإن كان اللازم أقوى.

وكذلك أجروا الألف المنفصلة، وهي المبدلة من التنوين في الوقف، مجرى ما هو من نفس الكلمة، كألف: حبلى، وعيلان، فقالوا: رأيت زيداً، ودرست علماً، كما تميل، عماد أو شيبان، لكن الإمالة في الأصلية أقوى، لأن ألف التنوين غير موجودة في الوصل، ولا تلزم في الوقف أيضاً في كل حال، فإنك تقول: هذا زيد، ومررت بزيد.

«الثالث: انقلاب الألف عن الياء، كناب، وباع، وفتى، وسعى»

[٥٩٣] الألف المنقلبة لا تخلو من أن تكون عيناً أو لاماً/ فإن كانت عيناً أميلت إن كانت منقلبة عن الياء، فتقول في ناب وعاب: ناب وعاب، لأنها من الباء، لقولهم: أنياب، وعيب، وعيوب.

وكذلك تقول: باع، وهاب، وصار، لأنها من البيع، والهيبة والمصير.

وسمع كثير: صار في مكان كذا، بالإمالة، وذلك ليدل على أن الأصل فيه الياء، ولأن ما قبلها ينكسر نحو: بعت، وهبت، وجرت.

وإن كانت من الواو، نحو: باب، ومال: لم تمل.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٥٧.

وشذ قولهم: أخذت من ماله، ومررت ببابه. وقد ذكرناه.

فإن قلت: هلا أجزت إمالته بناء على انقلابه ياء إذا بني للمفعول به، نحو: قيل، وتيب عليه، كما أملت: دعا، وغزا، نظراً إلى: دعي، وغزي.

قلت: بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعلُه غير لازم، فإن الأصل بناؤه للفاعل، وأما دعا وغزا، فلأن الألف فيها طرف، والأطراف محالّ التغييرات.

وإن كانت لاماً، فإن كانت منقلبة عن الياء أميلت، نحو: الفتى، والرحى، وسعى، ورمى، لقولك: الفتيان، والرحيان، وسعيت، ورميت.

«الرابع: كون الألف كالمنقلبة عن الياء، كدعا، وملهى، وحبلى، ومعزى»

الألف الأخيرة إن كانت في فعل أميلت كيف كانت، لأنها إن كانت منقلبة عن ياء، نحو: سعى، فلما ذكرناه.

وإن كانت منقلبة عن واو كدعا، وغزا، فلأنها قد تنقلب ياء مع بقاء الكلمة على هذه العدة فيما إذا بنيته للمفعول به، نحو: دعي، وغزي، وذلك لأن الفعل مبناه على التصريف، لأنه يكون منه الماضي والمضارع والأمر، فهذا التصرف جعله متمكناً في باب الإعلال فيتسلط التغيير عليه.

وإن كانت في الاسم ثالثة فإن كانت منقلبة عن واو، نحو: العصا، فلا يجوز إمالتها بحال؛ لأن الأسماء لم تنقل من حال إلى حال، ولم تنصرف ولا اعتبار بانقلابها ياء في التصغير، نحو: عُصَيّة لأن ذلك عارض، ولأن ياء التصغير زيدت لمعنى، فهي كالمنفصلة من الكلمة، ولأن الكلمة معها جاوزت ثلاثة أحرف، فلم يبق على عدته.

وإن كانت رابعة فصاعداً أميلت، سواء كانت في فعل أو اسم، منقلبة عن ياء أو واو، وذلك نحو: مرمى، فإنه من الرمي، وملهى فإنها من الواو، لأنها من اللهو، وحبلى، وسكرى، وحبارى، مع أن ألف التأنيث ليست منقلبة عن شيء، فإنها مزيدة من أول

وهلة، للتأنيث، وذلك لأنك لو بنيت فعلاً قلبت الألف فيه ياء كيف كانت نحو: رميت، وألهيت، وأغزيت، وأجليت، وأعليت.

وكذلك لو اشتققت من: حبلى، وسكرى فِعْلاً من: حبارى بإسقاط الألف الثالثة لقلبتها ياء.

إذا أسندت الفعل إلى ضميرك فقلت: حبليتُ وسكريتُ، وحبريتُ، وإنما وجب ذلك لأنها تنقلب في المضارع ياء، لانكسار ما قبلها،كقولك: يُرمى، ويُغزى، ويُحَبْلى، ويُسكرى، ويُجبرى، فقد بنوا الماضي على المضارع.

وإن شئت قلت: أميلت ألف التأنيث، لأنها تنقلب في التثنية والجمع بالألف والتاء ياء فتقول:سكريان، وحبليان، وحباريات، على ما تقدم في موضعه.

وكذلك ألف الإلحاق، نحو: أرطى، ومعزى، وحبنطى، لأنك تقول في تثنيتها: أرطيان، ومعزيان، وحبنطيان، لأن كل هذا يرجع إلى الياء.

«ولا تمال العصا، لأن ألفها من الواو ثالثة»

لأنك تقول: عصوان، وعصوته، إذا ضربته بالعصا

«وأميلت العلى لقولهم: العُلَيَا[(١)]»

ألف: العلى، ثالثة منقلبة عن الواو، لأنه من العلو، وأميلت لقولهم: العُلَيَا، فالألف التي في: العلى، هي الياء في: العليا، لأنه لما جمع على الفعل قلبت الألف ياء، فهي كالراء واللام كالكُبَر والفُضلى في الكبرى والفُضلى، فأعطى الجمع حكم المفرد.

«وعن بعض العرب: مال، وباب، والعَشا، والمَكا، والكِبَا[(٢)]. وهو شاذ»

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٥٧.

(٢)وفي الكتاب ٢: ٢٦٠ «وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو: قَفاً، وعصاً، والقَنَا، والقَطا، وأشباههن من الأسماء، وذلك أنهم أرادوا أن يبيّنوا أنها مكانَ الواو، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء. وهذا قليل يُحفظ. وقد قالوا: الكِبَا، والعَشا، والمَكا، وهو جحر الضبّ، كما فعلوا ذلك في=

قال سيبويه[1]: قال ناس من العرب يوثق بعربيَّتهم: هذا مال، وهذا باب، ورأيت مالاً وباباً. بالإمالة مع أن ألفهما من الواو، لقولهم: أموال، وأبواب، وتمول، وبوبت.

ولا تنقلب ياء البتة. وهذا شاذ لا يقاس عليه.

وأما في حال الجرّ فإمالتهما جائزة، نحو: مررت بمال، وبباب، وببابه، ومن ماله، على ما ذكرناه.

وقد وقع في نسخ المفصل[2] في هذا الموضع مع مال وباب: غاب، بالغين المعجمة جمع: غابة، وهي الأجمة. وهو غلط.

قال سيبويه: من قال هذا مال، ورأيت باباً، بالإمالة فإنه لا يقول هذا خال وساق، وقار، وغاب، بالإمالة لأنه لا يبلغ من قوة الإمالة في: باب أن يمال مع المستعلية،وإن روى: عاب، بالعين غير المعجمة، فهو غير مستقيم، لأنه من الياء، لأنه بمعنى العَيبِ، فيمال على القياس، فلا حاجة إلى ذكره هاهنا.

[٥٩٤] / وأما (العَشا)[3] مقصوراً فهو مصدر: الأعشى، وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، وهو من الواو، لقولهم: امرأة عشواء، وامرأتان عشواوان، وإنما سوغ إمالته لكون ألفه تصير ياء في الفعل، نحو: أعشاه الله، فعشى، بالكسر يعشى عشاء، وقالوا: يعشيان، ولم يقولوا: يعشوان، لأن الواو لما صارت في الواحد ياء تركت على حالها في التثنية.

وأما المكا بالفتح والقصر، فهو جحر الثعلب والأرنب، وهو من الواو لقولهم في

=الفعل». وانظر شرح ابن يعيش ٩: ٦٣.

(١)انظر الكتاب ٢: ٢٦٤.

(٢)لا يوجد في نسخة المفصل المطبوعة لفظ (غاب) ولا في النسخة التي عليها شرح ابن يعيش (طبع مصر) وفي شرح ابن يعيش ٩: ٦٣، «أما عاب وناب فمن الياء، وعاب بمعنى: عيب. فهو من الياء، وكذلك ناب، لقولهم في تكسيره: أنياب، وفي الفعل: نيب» وانظر المفصل ٣٣٧.

(٣)انظر شرح الرضي للشافية ٣: ٨.

معناه: مكو، قال الطرماح[١]:

١٩٦٢ -كَـمْ بِـهِ مِـنْ مَكْـوِ وَحْشِـيَّةٍ قِـيضَ في مُنْتَثَـلٍ أو شِـيامْ[٢]

والكِبا: مكسوراً ومقصوراً، الكناسة:وهي الكساحة، وهو من الواو لقولهم: كبوت البيت، وفي التثنية كبوان، ودخلها الإمالة على التشبيه بما هو من الياء لأنها لام، واللام يتطرق إليها التغيير، وكل ذلك شاذ.

«والربا[٣] للراء»

الربا في البيع من الواو، لقولهم في التثنية: ربوان وإنما أميل لأجل الراء المكسورة، فإنها موجبة لجواز الإمالة.

ومنهم من جعلها من الياء وقال في تثنيتها: ربيان. فإمالته لذلك.

«الخامس: انقلاب الألف عن واو مكسورة، كخاف»

ونام، وداء، لأن الأصل: خوف، ونوم، ودوي، كعلم فالألف فيها منقلبة عن الواو، فهي بعيدة عن الإمالة.

وإنما سوغ إمالتها لانقلابها عن حرف مكسور، فإذا أسندت الفعل إلى الضمير قلت: خِفت، فكسرة الخاء، هي كسرة الواو محولة.

وهذا معنى قول ابن جني[٤]: ينكسر ما قبلها في بعض الأحوال، وقد مثله ابن جني بخاف، وهاب، وصار، وتمثيله بخاف جيد.

---

(١)ديوانه: ٣٩٢ برواية (من مَكْءِ).

(٢)البيت في مجالس ثعلب ٤٦٨، وشرح ابن يعيش ٩: ٦٣، والعيني ٤: ٥٦٦، واللسان (مكأ، شيم). المكء: الجحر. وقيض: أي: حفر. والمنتثل: مكان كان محفوراً فاندفن ثم حُفِرَ وأخرج ما فيه. والشيام: الأرض التي لم يحفر فيها قبلُ ثم حُفرت.

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٦٣، وشرح الرضي للشافية ٣: ٨.

(٤)انظر اللمع ٢٤١.

وأما صار، وهاب فهما من بناء الياء، لقولك: هيبة، ومصير، فالإمالة فيها لكون الألف يائية لا للكسرة.

«السادس: طلب المشاكلة، وهو إمالةٌ لإمالةٍ إمّا في كلمة كقولك: رأيت عماداً، ومعزاناً ونصارى، أو في كلمتين كقوله: ﴿شَدِيدُ الْقُوَى﴾، لتُشاكل، ﴿فَاسْتَوَى﴾[1] ﴿يُوحَى﴾[2]»

حقيقة المشاكلة أن تميل لإمالةٍ سابقةٍ عليها، أو آتيةٍ بعدها.

والغرض منه خروج اللفظ على طريقة واحدة، فلا تخرج من إمالة إلى تفخيم أو على العكس.

وذلك إما أن يكون في كلمة أو كلمتين، أما في كلمة واحدة، فإما أن يكون لإمالةٍ سابقة، كقولك: رأيت عماداً، في الوقف، فتميل الألف الأولى، لكسرة العين، وتميل الثانية المبدلة من التنوين في الوقف، لإمالة الأولى.

ولا يجوز أن تفخم الأولى وتميل الثانية، لأنه لا يكون لإمالتها سبب حينئذٍ، ويجوز العكس.

وكذلك: قرأت حساباً، وكتبت كتاباً.

وحكي: معزاناً، أميلت الألف الأولى للكسرة قبلها، ثم أميلت الثانية التي هي ألف الضمير، ولولا الإمالة السابقة لما جازت إمالتُها.

وإما أن يكون لإمالةٍ لاحقةٍ، كما قرئ: «اليتامى» و «النصارى» بإمالتين أميلت الألف الأخيرة لكونها خامسة، وأميلت الأولى لإمالة الثانية.

وأما في كلمتين فكقوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾[النجم: ٥]. وهي جمع: قوّة، ألفه منقلبة عن الواو، إنما أميلت لتشاكل ما قبله وهو «يُوحَى»، وما بعده وهو ﴿فاستوى﴾ فإن المشاكلة مطلوب في كلامهم، ألا ترى أنهم قالوا: أخذه ما قدُم وما حدُث، فضموا

---

(١) النجم: ٤.

(٢) النجم: ٦.

دال: حدث، ليشاكل: قدم، ولو انفرد لقالوا: حدَث بالفتح، ومنه الحديث «ارْجِعْنَ مأزوراتٍ غَيْرَ مأجوراتٍ»[١]. والأصل موزورات.

مثَّل الزمخشريُّ[٢] في هذا الموقع بقوله: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]. وقال: أميل «ضُحَاهَا» ليشاكل ﴿جليها﴾[٣] و﴿يَغۡشَىٰهَا﴾ [الشمس: ٤]. وفيه نظر، لأن حمزة أمال: «ضحيها» و«جليها» وفخم: ﴿تلاها﴾[٤]. فلم يحصل التشاكل بين «تَلَاهَا» وبين «ضحيها» ولا بينها وبين «جليها».

وإنما وَجْهُ إمالة «وَضُحَاهَا» أن من العرب من يثني ما كان من ذوات الواو بالياء إذا كان مضموم الأول، أو مكسوره، فتقول في تثنية الضحى، والربا: ضحيان وربيان، استثقالاً للواو مع الضمة والكسرة، فأميلت: ضحاها، على هذه اللغة.

فهذه هي الأسباب الستة الموجبة لجواز الإمالة.

«وشذ: طلبنا، وناس، والحجاج، والعجاج، علمين في غير الجر»

أمالوا ألف الضمير في قولهم: طلبنا، لكثرة استعمال هذه اللفظة.

وقالوا: ناس، بالإمالة مع أن ألفه زائدة، فإن أصله: أناس على ما سبق، فلما حذفوا الهمزة ألزموه الألف واللام عوضاً، وهو في التنزيل كثير، واستعماله بغير ألف ولام قليل. قال أبو خراش الهذلي:

١٩٦٣- إذ الناس ناس والزمان بغرةٍ   وإذ نحن لا تزوَى علينا المداخل[٥]

---

(١) الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير على أنه رواه ابن ماجه عن (عليّ) وأبو يعلى في مسنده عن (أنس) ورمز لصحته. انظر فيض القدير ١: ٤٧٣، وشرح ابن يعيش ٩: ٦٤، مأزورات: آثمات.

(٢) انظر المفصل ٣٣٧.

(٣) الشمس: ٣.

(٤) الشمس: ٢، كما في السبعة ٦٨٨.

(٥) البيت في سيرة ابن هشام ٤: ١٣٧، ومعه الروض الأنف (طبع بمصر ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م) يرثي ابن عمه زهير بن العجوة الهذلي يوم حنين. بغرة: أي غافل عنا.

وإمالته في حال الرفع والنصب شاذة، لعدم سبب الإمالة.

وأما في حال الجر فحسن على أن أكثر العرب تفخمه في الأحوال.

قال سيبويه[١]: وأمالوا: الحجاج، والعجاج/ علمين في الرفع والنصب، لأن الأعلام [٥٩٥]
موضوعة على التغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير، فإذا كانا صفتين لم يُمالا إلا في موضع الجر. والحجاج (فَعَّال) من حج يحج، إذا قصد وإذا غلب بالحجة، أو من حججت الشجة إذا سبرتها بالميل لتعلم عمقها. قال أبو ذؤيب الهذلي:

١٩٦٤-وصبَّ عَلَيْهَا الطِّيبُ حتَّى كأنَّهَا أَسِيٌّ عَلَى أمِّ الدِّمَاغِ حَجِيجُ[٢]

والعجاج (فَعَّال) من العج، وهو رفع الصوت. ومنه: بعير عجّاج، إذا كان له هدير غالب[٣]. والعجّاج: لقب أبي رؤبة.

١٩٦٥-قد نَوَّهَ العجاج باسمي فادعني بِهِ إذا ناديتَ باسمي تكفِني[٤]

وعن بعض أهل الأدب أن اسمه عبد الله بن الطويل[٥].

والذي حسن ذلك كله كثرةُ الاستعمال، والحمل على الأكثر، لأن الشيء إذا كثر في كلامهم تصرفوا فيه.

---

(١)انظر الكتاب ٢: ٢٦٤.

(٢)البيت في ديوان الهذليين ١: ٥٨، وشرح السكري ١: ١٣٥، والجمهرة ١: ٤٩، ١: ١٧٩، والمخصص ١٣: ١٨٢، والمقاييس ٢: ٣٠، والمحكم وشروح سقط الزند ٦، والصحاح واللسان (أسو) والتاج واللسان (حجج) والتاج (أسى).

(٣)قال الجوهري في الصحاح ١: ٣٢٧ - ٣٢٨«العَجُّ: رفع الصوت.. ونهر عَجَّاجٌ لمائه صوتٌ. وفحل عجاج في هديره، أي: صَيَّاح. وقد يجيء ذلك في كل ذي صوتٍ من قَوْسٍ وريحٍ».

(٤)الرجز في ديوان رؤبة ١٦٠ برواية:

قد رفع العجاج ذكرى فادعني باسم إذا الأنسابُ طَالت يكفِني

(٥)العجاج: هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، راجز مجيد، ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها، ثم أسلم (ت ٩٠هـ).

انظر الشعر والشعراء ٢: ٥٩١، وشرح البغدادي لأبيات المغني ١: ٥٧، والأعلام ٤: ٢١٧.

قال أبو علي: وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها.

«وعن الكسائي: إمالة فتحة تاء التأنيث في الوقف إذا كان حرفاً من قولك:
فَجُثَّت زينبُ لذَوْدِ شَمْسٍ[1]»

قد تمال الفتحة لمشاكلة الأصوات، وتقريب بعضها من بعض كما تمال الألف لذلك.

وكان بعض المتقدمين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات.

ويسمى النحويون العظيم منها الحروف، والصغير الحركة. وإمالة الفتحة بأن يجنحوها إلى الكسرة فتصير بين الفتحة والكسرة، كما فعلوا ذلك بالفتحة التي قبل الألف، في نحو: عماد، وكتاب، حين أرادوا إمالة الألف.

وأكثر ما جاء ذلك مع الراء المكسورة، نحو: الضرر. وسنذكره، وقد جاء مع تاء التأنيث تشبيهاً لها بألفه للزيادة، والدلالة على التأنيث، فأمالوا قبلها في الوقف، وهي في قراءة الكسائي إذا وقف على الحروف الخمسة عشر التي ذكرناها وأمثلتها: نطفة، وبهجة، ومبثوثة، وبعته، وعزة، وراضية، وجنة، وحبة، وأذلة، ولذة، وقوة، والعدة، وعيشة، ورحمة، والمقدسة.

وزاد بعض المتأخرين [2] الكاف والهاء أيضاً وجمعها في قوله: «في ذَوْدِ كَلْبٍ نَهَرَ شَمْسٍ جُثَّت».

فالهاء لم تُحك إمالتها عن الكسائي، ويجوز في القياس نحو: نبيهة.

وأما الكاف فتميلها إذا كان قبلها ياء أو كسرة، كأيكة، ومشركة.

---

(١) وعن الكسائي قسم متفق على إمالته بلا تفصيل، وهو ما إذا كان قبل هاء التأنيث حرف من خمسة عشر حرفاً يجمعها، فجثت زينب لذود شمس. انظر الأشموني ٤: ٢٣٤، والإتحاف: ٩٢.

(٢) كتب تحت عبارة (بعض المتأخرين) صاحب الدرة في: د.

«وتمنع الإمالةَ(١) الأحرفُ المستعلية وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف، إذا ولين الألف قبلها، أو كان بينها حرف مخفف أو مشدّد، أو حرفان ليس فيهما مكسور، وكانت مضمومة أو مفتوحة، وإذا ولين الألف بعدها على أي حركة كانت، أو حال بينهما حرف أو حرفان، كصالح، وصباح، والضمان، وصفحات، وحاصِل، وناشِص، وأفاحِيصَ»

الإمالة تعرض لها موانع، كما عرضت لها أسباب، وموانعها ثمانية أحرف:

الراء وحروف الاستعلاء السبعة المذكورة، سميت مستعلية لأن اللسان يصعد معهن إلى الحنك الأعلى. وسيأتي تحقيق هذا في المخارج إن شاء الله.

وأربعة منها تستعلي بإطباق: وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

ومعنى الإطباق: أن ترفع اللسان إلى الحنك الأعلى، فينطبق على ما حاذاه من ذلك. والثلاثة الأخر تستعلي من غير إطباق، وإنما منعت المستعلية الإمالة طلباً لتجانس الصوت، كما أميلت فيما تقدم، طلباً له، لأن هذه الحروف لما كانت تستعلي إلى الحنك وتصعد إليه كما كانت الألف كذلك، فلو أملت الألف في صاعد لانحدرت بعد إصعاد، ولو أملت في حاصل لصعدت بعد انحدار، وكلاهما شاق.

قال سيبويه(٢): ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا مَنْ لا يؤخذ بلغته.

ثم هذه الحروف إنما تمنع الإمالة إذا كانت قبل الألف يليها، كقولك: صالح، وضامن، وطالب، وظالم، وخالد، وغالب، وقاسم. وقول العامة: فُلانٌ قاعدٌ بالإمالة خطأ فاحش(٣).

أو كان بينها حرف مخفف، والمستعلي مضموم أو مفتوح، كصباح وضمان وطهاه،

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٦٤، وشرح ابن يعيش ٩: ٥٩.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٦٤.

(٣) نص على ذلك ابن جني في اللمع ٢٤٢.

وظلام، وغلام، وخُلاَبِسُ، وهو الحديث الرقيق[١]، وقلامة.

أو حرف مشدد كالصمّان، وهو اسم موضع إلى جنب رمل عالج، والضُمّان، والطيّان، والظلاّم، والغلاب، والخبّاز، والقيّام.

[٥٩٦] أو حرفان كصفحات وظبيات، وغيرهما من الأمثلة / وكذا إذا كانت هذه الحروف بعد الألف تليها على أي حركة كانت، نحو: حاصل، وفاضل، وحاطم، وناظم، وباخل، وآغل، وناقف.

وإذا كان: حاصل، ونحوه لا يمال مع أن المستعلي مكسور فأن لا تمال إذا انضم فيه المستعلي أو انفتح: تباطش، وتعاظم، وتشاغل، وتثاقل، ومناصحة، ومباضعة، ومفاخرة، أولى.

وكذلك إذا كان بينهما حرفان ثانيهما ساكن، كأفاحيص، جمع أفحوص، وهو مجثم القطاة. ومعاريض[٢]، ومواعيظ، لأن الثاني حاجز غير حصين لسكونه.

وقال سيبويه[٣]: وقد أماله قوم لتراخي هذه الحروف عن الألف. وهو قليل، والكثير النصب.

«وتميل: صِباحاً، لانكسار الصاد»

إذا كان المستعلي مكسوراً قبل الألف بحرف لم تمتنع الإمالة به، وذلك: نحو: صباح، وضعاف، وطلاب، وظلال، وغلال، وخلال، وقلال، وذلك لأن المستعلي متقدم.

---

(١)قال الكميت:

بِـمـا قَـدْ أرَى فيهـا أوَانِـسَ كالـدُّمَى ... وأشْـهَـدُ مِـنْـهُـنَّ الحَـديثَ الخُلاَبِـسـا

انظر الصحاح (خلبس) ٢: ٩٢٠.

(٢)جاء في الحديث «إن المعاريض لمندوحة عن الكذب». انظر فيض القدير ٢: ٤٧٢، وجاء في شرح ابن يعيش ٩: ٥٩، ومعاريض: وهو التورية بالشيء عن الشيء. وفي المَثَل: إن المعاريض لمندوحة عن الكذب.

(٣)انظر الكتاب ٢: ٢٦٤.

فإذا أملت انحدرت بعد إصعاد، بخلاف حاصل ونحوه، فإنه لا تجوز فيه الإمالة، مع أن المستعلي مكسور، لأنه متأخر، فلو أملت لأصعدت بعد انحدار.

والانحدار بعد الإصعاد أخفُّ عليهم من الإصعاد بعد الانحدار.

والدليل عليه: أنهم قالوا: سبقت، وسويق، صَبَقْتُ وصَوِيقٌ[١]. فأبدلوا من السين صاداً، لأن بعدها القاف المستعلية، فلو جمعوا بين السين والقاف لأصعدوا بعد انحدار، فأبدلوا من السين صاداً، ليكون العمل في موضع واحد، وقالوا: قسور، وقاسم، فلم يبدلوا من السين صاداً، لأن المستعلي قبلها، فالبداءة بالمستعلي والتثنية بالمستعلي، فصار انحداراً بعد إصعاد، وقد لمح البحتري هذا المعنى في شعره فقال[٢]:

١٩٦٦ - وَمُصْعِدٌ في هَضَابِ المَجْدِ يَطْلَعُهَا كأنَّــه لِسُــكُونِ الجَــأْشِ مُنْحَــدِرُ

وصباح جمع صبيح، ككرام وكريم.

«وفي مصباح[٣]، وجهان»

إذا كان المستعلي ساكناً، وقبله حرف مكسور، نحو: مصباح، ومضحاك ومطعام، وإظلام، وإخلاف، ومفتاح، ومقلاة، فمِنَ العرب مَنْ يميله لأن الكسرة التي تجاور المستعلي كأنها فيه، فصار مصباح كصباح[٤].

قال سيبويه: المستعلي ضَعُفَ من وجهين: تباعده من الألف، وكونه ساكناً بعد حرف يمال له الألف، فصار كأنه هو المكسور.

ومنهم من يفخمه، لأن الفتحة التي في الحرف الذي بعد المستعلي كأنها فيه فصار مصباح كصباح، وكذا البواقي.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٦٥.

(٢) هو البحتري. ديوانه ٢: ٩٥٧.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٦٠.

(٤) من (ومضحاك ومطعام) إلى (كصباح) ساقط من: ع.

«والمنفصل كالمتصل نحو: مررت بمال قاسم(١)، والداعي غالب»

معنى المنفصل أن تكون الألف من كلمة، والمستعلي من كلمة أخرى، فيجريان مجرى المتصل أي مجرى ما إذا كانا من كلمة واحدة، وذلك كقولك: مررت بمال قاسم، فلا يجوز إمالة: مال، للقاف التي بعدها فصار: مال ق، كحاصل.

وكذلك إذا قلت: الداعي غالب، فلا تميل الداعي لوقوع الغين في: غالب، كما في مفاحيص.

ومنهم من يميل المنفصل كما لو انفرد الأول بنفسه، ولا يعتبر المستعلي إذا كان في كلمة أخرى.

«وأمالوا الفعل وإن وجدت فيه المستعلية فقالوا: طلب، وطغى»

مَبْنَى الفعل على التعريف، ألا ترى أنه يكون منه الماضي والمضارع والأمر.

وهذا التصرف جعله متمكناً في باب الاعتلال، فتسلط التغيير عليه.

ومنه الإمالة، وأيضاً فالإمالة في الفعل، للدلالة على الياء، أو على الكسرة، أو على أن الألف قد تكون ياء في بعض الأحوال، فلم يمنع منها الحروف المستعلية، بل هي فيه كغيرها، فأمالوا: طلب وخاف، وسعى، وطغى، وكذلك سائرها.

وفي نسخ اللمع(٢) في هذا الموضع (شقى) بالشين المعجمة، قال الجوهري(٣): يقال: شَاقَانِي فَشَقَوتُهُ: أي: غلبتُه بالشقاء.

«ومن أمال: أراد أن يضربها، فخَّم: أراد أن يَضْبِطها(٤)، وأن يضربها قبلُ»

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٦٦، وشرح ابن يعيش ٩: ٦١.

(٢) انظر اللمع: ٢٤٠.

(٣) انظر الصحاح (شقا) ٦: ٢٣٩٤.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٢٦٦.

قد تقدم أنهم أجروا المنفصل مجرى المتصل، فمن قال: أراد أن يضربها زيد، فأمال الكسرة قبلها قال: أراد أن يضبطها، وأراد أن يضربها قبلُ، ففخم لأجل الطاء في: يضبطها، والقاف في: قبل، لأن هذه الألف ضعيفة في الإمالة فعليها المستعلية. قال سيبويه(١): ودليل ذلك أن أكثرهم يفتحها إذا وصل فيقول: يضربها زيد.

ومنا قاسم: ليس فيه إلا الفتح، إذ لم تكن تشبه الألفات الأخر.

ومنهم من أماله أيضاً، ولم يعتد بالمنفصل.

«والراء إذا وليت الألف قبلها أو بعدها غير مكسورة،

كراحم، ورأيت حمارك، منعت»

/ الراء ليس فيها استعلاء، لأنها من مخرج اللام، وقريبة من الياء، ولهذا فإن بعض اللثغ يجعلها ياء، فتقول: جيت مَيَّة، أي: مرة. [٥٩٧]

وأكثرهم يجعلونها غيناً، فيقولون: يغوم، في معنى: يروم.

وكذلك كان أبو بكر بن السراج(٢)، لكن الراء مكررة، لأنك إذا نطقت بها تعثر طرف اللسان، فكنت كالناطق براءين، وفي مخرجها نوع ارتفاع من ظهر اللسان إلى مخرج النون، فويق الثنايا، فشبهت بالمستعلية، للتكرير الذي فيها، فمنعت الإمالة إذا كانت مفتوحة قبل الألف تليها، كفراش، وسراج، وجراب، أو بعدها تليها، كقولك: رأيت حمارك، أو مضمومة بعدها تليها، كقولك: هذا حمارك، لأن فتحها بمنزلة فتحتين من موضع واحد، وذلك أقوى من فتحتين في حرفين، لأن الفتح إذا تفرق كان أضعف منه إذا اجتمع.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٦٦.

(٢) أي كان يلثغ في الراء فيجعلها غيناً. كما في وفيات ابن خلكان ٣: ٤٦٢.

وكذلك ضمتها بمنزلة ضمتين، والضمة منافر[١] للإمالة، وقول العامة: فراش وسراج، بالإمالة لحن[٢].

«ولم تمنع مكسورة، كقوله ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾[٣]»

إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف تليها كقولك: مررت بحمارك، أميلت لأن كسرتها بمنزلة كسرتين من موضع واحد، والكسرة من أسباب الإمالة، فقوي السبب.

وقرأ أبو عمرو: ﴿عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾[البقرة: ٢٦]، و﴿وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، و﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾[البقرة: ٢٥٩]، و﴿وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦][٤]. وهو كثير.

«بل تغلب المستعليةَ وغيرَ المستعلية نحو: في الغارِ، ومن قَرارِك»

إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي بعد المستعلية جازت إمالتها، وذلك نحو: صارف، وضارب، وطارد، وغارب، وخارج، وقارب.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[التوبة: ٤٠]. ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]. و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣]. و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ﴾ [إبراهيم: ٥][٥].

---

(١)(مناف) في: ع.

(٢)قال ابن جني في اللمع ٢٤٣: «فإن كانت الراء مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة كما تمنع المستعلية وذلك نحو: رأيت فِراشاً، وهذا سراجٌ وهذا حمارٌ».

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٦١.

(٤) قال ابن مجاهد في السبعة ١٤٨: كان أبو عمرو يُميل كل ألف بعدها راء في موضع اللام من الفعل، وهي مكسورة، والكلمة في موضع خفضٍ إلا في حروف يسيرة مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ المائدة: ٢٢. وقد اختلف عنه في الحرفين، فروى عنه «الجار» ممالة، وانظر الإتحاف ٨٣.

(٥) ولقمان: ٣١، وسبأ: ١٩، والشورى: ٣٣، وفي الإتحاف ٨٣، اتفق أبو عمرو والدوري عن الكسائي على إمالة كلِّ ألف عين أو زائدة بعدها راء متطرفة مكسورة.

وإذا اكتنف الألفَ راآن مفتوحة ومكسورة بعدها أميلت الألف أيضاً، لأن الراء الأولى المفتوحة لا تكون أقوى من المستعلي، لأنها إذا منعت الإمالة تشبيهاً بالمستعلي وإذا غلبت الراء المكسورة المستعلية التي تمنع الإمالة مكسورة في نحو: حاصل، فإن تغلب الراء المفتوحة التي لا تمنع الإمالة مكسورة، أولى، وذلك كقولك: جئت في سرار الشهر، وفلان من شرار الناس.

وقرأ أبو عمرو ﴿كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ﴾ [ص: ٦٢]. ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾[آل عمران: ١٩٣]. و ﴿وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾[غافر: ٣٩][١].

وإذا قلت: مررت بالأخيار كانت إمالته أقوى من الإمالة في قولك: مررت بحمار؛ لأن الألف اكتنفها ياء وراء مكسورة، وكلاهما من أسباب الإمالة.

«ويفخم فارقاً ومفاريق»

قد بينا أن حرف الاستعلاء إذا كان قبل الألف كان أضعف في منع الإمالة مما إذا كان بعده، ولهذا إذا تقدم المستعلي على الألف يغلبه الراء المكسورة بعدها جازت الإمالة.

وأما إذا تأخر المستعلي نحو: فارق وسارق، لم تجز إمالته لقوة المستعلي حينئذٍ.

وكذلك إذا كان الراء ملاقياً للألف والمستعلي بعده بحرف ساكن، كمفاريق لأن الساكن حاجز غير حصين.

«والأكثر أن يمال: هذا كافر، ويفخم: مررت بقادر[٢]»

إذا تباعدت الراء من الألف، فالأكثر أن لا يبقى لها تأثير، لا في منع الإمالة مفتوحة أو مضمومة، ولا في تسويغها مجرورة لبعدها من الألف.

وقرئ «الكافرون» بالإمالة. وتقول: مررت بقادر، بالتفخيم، لأن القاف مستعل فتمنع، والراء بعيدة من الألف لا يؤثر.

---

(١) انظر السبعة ١٤٧، ٢٢٢، ٥٥٦، والإتحاف: ٨٤.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٦٨ وشرح ابن يعيش ٩: ٦١.

ومن العرب من لا يعتبر الفاصل، ويجعل كأن لا فاصل، فيفخم: هذا كافر، للراء المضمومة، ويميل: مررت بقادر(١)، للراء المكسورة، يجعلها غالبة للمستعلي وإن بعدت.

قال أبو العباس(٢): وترك الإمالة في قولك: مررت بقادر، أحسن لقرب المستعلية من الألف، وتراخي الراء عنها.

وحكى سيبويه: أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد قول هُدْبة بن الخشرم:

١٩٦٧ - عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بِلادِ ابن قادِرِ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ(٣)

بإمالة قادر.

ولم يميلوا: قارّاً في الرفع والنصب، لأن الراء الأولى مدغمة فهي كالمعدومة.

ومن أمال: جادّاً، نظراً إلى أنه في الأصل: جادد، لم يبعد أن يميل قارّاً، لأجل أن أصله قارر، لكن نص سيبويه(٤) على منعه لقوة الراء.

---

(١)وفي الكتاب: ٢: ٢٦٩ وقد قال قومٌ تُرتضى عربيتُهم: مررت بقادرٍ قبلُ، للراء حيث كانت مكسورة. وذلك أنه يقول: قارِبٌ كما يقول: جارِمٌ، فاستوت القافُ وغيرها، فلمّا قال: مررت بقَادِرٍ أراد أن يجعلها كقوله: مررت بكافِرٍ فيسوّيَها هاهنا كما يسوّيها هناك.

(٢)وفي المقتضب ٣: ٤٨ «فإن وقع قبل الألف حرف من المستعلية، وبعد الألف الراء المكسورة، حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه، من أجل الراء، وذلك قولك: هذا قارِب، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة. تقول: مررت بقارِب، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة. تقول: مررت بقادِرٍ يا فتى، وتركُ الإمالة أحسنُ؛ لقرْب المستعلية من الألف، وتراخي الراء عنها.

(٣)البيت في الكتاب ١: ٤٧٨، ٢: ٢٦٩ والمقتضب ٣: ٤٨، ٦٩، وشرح ابن يعيش ٧: ١١٧، ٩: ٦٢، والأشموني ٤: ٢٢٩، والتصريح ٢: ٣٥١، المنهمر: السائل. الجون: الأسود. الرباب: ما تدلى من السحب دون سحاب فوقه. والسكوب: من السكب وهو الصب.

(٤)وفي الكتاب ٢: ٢٦٩، ومن قال: هذا جادٌّ، لم يقل: هذا فارٌّ لقوة الراء.

«وأمالوا لها الفتحة، كقولك: من الكِبِر، والصغر، والمحاذر[١]»

قد تقدم أن الفتحة تمال كما تمال الألف / وإن أكثر ذلك يكون مع الراء المكسورة، [٥٩٨] لتكررها وهي تغلب المستعلية والراء المفتوحة هاهنا أيضاً، فتقول: أخذت من الكبر، ومن الصغر، ومررت بالبقر، وعجبت من الضرر.

وكذلك المنفصل، قالوا: رأيتُ خَبَطَ الرِّيف.

أمالوا الطاء لكسرة الراء. ولم يَقْرأ في المشهور بإمالة ذلك أحد، إلا ما يروى عن نافع من ترقيق الراء في قوله: ﴿تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾[المرسلات: ٣٢][٢]. وقالوا: أخذت من عمر، أمالوا العين، لكسرة الراء، ولم يعتدوا بالساكن حاجزاً.

وقالوا: من المحاذر، اسم المفعول من: حاذر، فأمالوا الذال للراء، ولم يميلوا الألف، لأنها قد اكتنفها فتحتان، وبعدت من الراء.

قال سيبويه[٣]: ولم يوجب إمالة الذال هاهنا إمالة الألف، كما لم يوجب كسرة الضاد في حاضر إمالة ألفه، وإنما شبه الذال هاهنا بالضاد، لأن فتحها كاستعلاء الضاد، وقد شاب فتحتها كسرة الإمالة، كما شاب ذلك الاستعلاء تسفل الكسرة.

تنبيه:

اعلم أنا إذا قلنا: الحروف المستعلية، والراء غير المكسورة، تمنع الإمالة فإنما نعني به أنها تمنع إذا لم يكن في نفس الألف ما يوجب جواز الإمالة. بل تكون الكلمة بحيث يجوز إمالتها لولا المستعلي، والراء لموجب غير موجود في الألف، كما منعت الراء في قولنا: رأيت حمارك، لأنه لولا الراء المفتوحة لجاز إمالة الكلمة، للكسرة قبلها، كما تميل: رأيت كتابك، وأما إذا كان من الموجب لجواز الإمالة في نفس الألف جاز الإمالة مع المستعلي، ومع الراء غير المكسورة، ولهذا أجزنا إمالة: النصارى والمشترى، لكون الألف خامسة،

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٧٠ وشرح ابن يعيش ٩: ٦٤.

(٢) انظر الإتحاف ٤٣٠.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٧٠.

وهي مجوزة للإمالة، ولذلك لم تمنع في الفعل، لأن الموجبة ثمة إنما هو في الألف يعرف منه انقلابها عن ياء، أو مكسور أو غير ذلك.

وهذا الموضع لم أجده صريحاً في كلامهم، ولكني استنبطته من القواعد التي ذكروها، والمسائل التي سردوها[١].

«ولا تمال الأسماء غير المتمكنة»

الأسماء المبنية غير المتمكنة أمرها كأمر الحروف، وألفاتها أصل غير زوائد، ولا منقلبة، لأنها غير مشتقة ولا متصرفة، فلا يعرف لها أصل غير هذا الذي هي عليه، إذ بالاشتقاق يعرف كونها زائدة، ولا تكون منقلبة لأنها لامات واللام إذا كانت حرف علة لا تنقلب إلَّا إذا كانت في محل حركة، وهذه الحروف مبنية على السكون، لاحظَّ لها في الحركة، فلو كانت الألف في(ما) مثلاً أصلها: الواو، أو الياء، لقالوا: مَوْ أو: مَيْ، كما قالوا: لو، وكي، فلما لم تكن زائدة، ولا منقلبة حكمنا عليها بأنها أصل، إذ هو الظاهر، فلا يعدل عنه إلى غيره إلا بدليل، وإن لم تكن منقلبة عن ياء لم تمل.

«وقد أمالوا: ذا، ومتى، وأنى، لاستقلالها»

أمالوا منها كلمات، لكونها مستقلة في الإفادة.

منها (ذا) حكى إمالته سيبويه[٢]، لأنه شابه الأسماء المتمكنة من حيث إنه يوصف، ويثنى، ويجمع، ويصغر، فصرف تصرف المتمكنة وألفه منقلبة عن ياء كان أصله (ذي) فحذفت الياء الثانية تخفيفاً، وقلبت الأولى لانفتاح ما قبلها. وإن كانت ساكنة طلباً للخفة، كما قالوا في النسبة إلى الحيرة: حاري.

وحكى أبو زيد[٣]: دوابة، في تحقير: دابة، والأصل: دويبة، فأبدل من ياء التصغير

---

(١) (درسوها) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٦٧.

(٣) انظر حكاية أبي زيد في شرح ابن يعيش ٩: ٦٦.

ألفاً وإن كانت ساكنة.

ومنها (متى) أميلت لأنها تقوم بنفسها في الاستفهام، يقول القائل: أنا أزورك، فتقول: متى؟ فلما استقلت بنفسها، ولم تحتج إلى ما يوضحها كاحتياج (إذا) وما قَرُبَ من المتمكّنة.

ومنها (أنى) أميلت، لأن ألفها رابعة، وهي تنقلب ياء في التثنية، كما قلبت ألف: حبلى، فقيل: حبليان، ولأنها تستقل بنفسها في الاستفهام.

وفي الكشاف: أن الحسين بن عليّ[1] قرأ: ﴿أَنَّى صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾[عبس: ٢٥][2]. وهو استفهام على سبيل الاستعظام.

«وإمالة (إذا) لحن»

لا يمال مالا يستقل بنفسه، ويفتقر إلى ما بعده، وذلك نحو (ما) الاستفهامية، أو الشرطية، أو الموصولة، أو الموصوفة، ونحو: إذا، ولدى، وعلى، لشبهها الحروف، والعجم يميلون (إذا) وهو لحن.

«ولا بأس بإمالة: عَسَى»

لأنه فعل، وألفه منقلبة عن ياء، لقولك: عسيت، وعسينا، وعسيتم.

«ولا تمال الحروف[3]»

وذلك نحو: ما، وعلى، وإلى، وإلا، وحتى، وأمّا، وإمّا؛ لأنها صيغ جوامد، لا

---

(١) الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي القرشي العدناني، أبو عبد الله، السبط الشهيد، ابن فاطمة الزهراء (ت ٦١هـ) انظر الأعلام ٢: ٢٦٣.

(٢) انظر قراءة الحسين «أنى» بالإمالة. الكشاف ٤: ٢١٩، والبحر ٨: ٤٢٩.

(٣) وفي اللمع ٢٤٤، ولا تمال الحروف لبعدها عن الاشتقاق، إلا أنهم قالوا: بَلى؛ لأنها قويت لما قامت بنفسها، وقالوا: يا زيدُ فأمالوا أيضاً. لأنها قويت لما نابت عن الفعل، أي: ادعو زيداً، وأنادي زيداً.

مشابكة بينها وبين الاشتقاق، ولا أصل لألفاتها، بل هي مبنية هكذا من أول وضعها، لما ذكرنا أن ألف (ما) مثلاً لو كانت واواً أو ياء، لقيل: مَوْ، ومَيْ، كلو، وكي.

وبعض أهل العراق: يميلون: على، وبعضهم: إلى، وبعض العجم: لكن، وكل ذلك لحن.

«إلا إذا سميت بها ألفه رابعة كـ(حتى) وكذلك: أيا»

لو سميت بالحرف خرج عن حكم الحرفية، ودخل في حيز الأسماء قابلاً للإمالة إذا وجد موجبها، ولهذا أميلت الراء في ﴿الر﴾ (١) و﴿المر﴾ [الرعد: ١]، والهاء، والحاء في فواتح السور؛ لصيرورتها في حيز الأسماء.

وقال الكوفيون: إنما أميلت لأنها مقصورة، والمقصور تغلب عليه الإمالة.

ورُدَّ هذا بأن كثيراً من المقصور لا يجوز إمالته، فلو سميت بعلى، وإلى، ولدى، لم تجز إمالتها؛ لأنها تجعلها من بنات الواو، لأن بنات الواو أكثر، ولهذا تقول في تثنيتها: ألوان، ولدوان، وأذوان.

وفي جمعها بالألف والتاء إذا سميت بها مؤنثاً: ألوات، ولدوات، وأذوات.

فإن قلت: فقد قالوا: عليك، وإليك، ولديك، فقلبوا الألف ياء مع المضمر.

قلت: ذاك ليس بأصل للألف؛ لأن هذه الياء لو كانت أصلاً للألف لقيل عند الدخول على المظهر على زيد ولم يقولوه، وعلة قلبها ياء مع المضمر قد تقدم في موضعه. ولو سميت بها ألفه رابعة جازت إمالته سواء كان اسماً غير متمكن كإيّا، أو حرفاً كحتّى، وإما لأن الألف الرابعة تنقلب ياء في التثنية كيف كانت نحو: حبليان.

«وأمالوا «بلى»

(١) أوائل السور: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر.

أمالوا بعض الحروف على غير قياس. فمن ذلك (بلى) أمالها أبو بكر[١] عن عاصم وذلك أنها أشبهت الفعل حيث قامت بنفسها في الجواب وأغنيت عن الجملة المذكورة في السؤال. وفي التنزيل: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[٢]. أي: بلى أنت ربنا.

«ولا في «إمالا»»

يقولون: افعل هذا إن مالا، مرادهم: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره.

ومعنى هذا الكلام: أن الرجل يؤمر بأشياء فلا يفعلها، فيقنع فيه ببعضها، و (ما) في (أمّا) هاهنا كما كانت في: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، عوض من الفعل ولهذا لا يظهر معها الفعل. وإنما أمالوا (لا) هاهنا لأنها قامت مقام الفعل المحذوف، ولا يفعلون هذا بها في كل موضع يقوم فيه مقام محذوف، ألا ترى أنك تقول في الجواب: لا، فلا تميل وإن قامت مقام الجملة.

وحكى قطرب[٣]: إثباتها هاهنا أيضاً لاستقلالها بنفسها. وهو غريب.

«و (يا) في النداء[٤]»

لأنها قويت حيث قامت مقام الفعل الذي هو: أنادي، وأدعو، وقويت إمالتها لأن ألفها ياء.

وأميل حروف المعجم نحو: با، تا، ثا، لكونها أسماء وإن لم تكن مشتقة ولا متصرفة[٥].

قال أبو علي: إنها ليست كقد، يعني أن (با) اسم وضع للحرف الذي في قولك:

---

(١) هو شعبة بن عياش الأسدي، الكوفي أبو بكر، من مشاهير القراء، وهو رواية عاصم (ت ١٩٣هـ) انظر لطائف الإشارات ١: ١٠٢، والأعلام ٣: ٢٤٢.

(٢) الأعراف: ١٧٢، انظر الكشاف ١: ١٩٨، والإتحاف ٨٣، ٢٣٣، وفيه وأمال «بلى» حمزة والكسائي.

(٣) انظر حكاية قطرب في شرح ابن يعيش ٩: ٦٥.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٦٦.

(٥) انظر الكتاب ٢: ٢٦٧.

بزيد، كما وضع (ذا) على المشار إليه. و (قد) حرف جاء لمعنى.

وقيل: إنها لما استقلت بأنفسها فقلت قاصِداً ذكر التهجي: با تا ثا فلم يحتج معها إلى جزء آخر صار كبَلَى، في قيامها مقام كلام تام وهو ضعيف؛ لأن المتكلم بحروف التهجي بمنزلة من يصوّت صوتاً، أو يذكر حركة على حرف ليعرف، وليس يقصد كلاماً، كما يقصده المجيب ببَلَى فإنك إذا قلت: أليس زيد عندك؟ فقال: بلى، كان معناه: هو عندي، فالإمالة فيها من حيث إنها أسماء فقط.

هذا كلام عبد القاهر رحمه الله[١].

***

(١) انظر «المقتصد في شرح التكملة» ٢: ١١٦٤.

«فصل:

(الوقف): هو السكوت على أواخر الكلمة»

الوقف في اللغة: مصدر وقفتِ الدابة وقفاً، إذا حبستها فوقفتْ هي وقوفاً يتعدى ولا يتعدى.

وهو في الصناعة ضد الابتداء فيجب أن تكون علامته ضدَّ علامة الإعراب، كأن البناء لما كان ضدَّ الإعراب كان أصله أن يكون نقيض[1] ما هو علم الإعراب[2]، الذي هو الحركة، فلو وقفت على حرف متحرك كان خطأ، بل الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً كما أن المبدوء به لا يكون إلا متحركاً، إلا أن الابتداء بالمتحرك ضروري، لما بينا أن الابتداء بالساكن غير ممكن. والوقف على الساكن استحسان عند كلال اللسان من ترادف الألفاظ والحروف والحركات، وهو مما يشترك فيه الكلم الثلاث، نحو: هذا زيد، وزيد يضرب، وعمرو يضرب، وكأن قدِ.

فالاسم إذا كان فيه تنوين فلا يجوز أن يوقف على التنوين، وإن كان ساكناً، لأنه يؤدي إلى التسوية بين الوصل والوقف، ولما حذف التنوين حذفتَ الحركة لما ذكرنا أنه لا يوقف على الحركة، ولفظ الوقف يقتضي السكون، لأنك تقف اللسان عند الساكن.

«فتقف على الصحيح غير المنصوب المنون بالسكون، وهو خلوّ الحرف من الحركة»

فتقول: هذا زيد، ومررت بزيد، وهذا الرجل، ومررت بالرجل، وهذا هو الأكثر الأغلب، وهو الأصل، لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

والمراد بالصحيح أن يكون غير مقصور ولا منقوص، ولا يكون آخره تاء تأنيث نحو: مسلمة، فإن ذلك يجيء حكمه، سواء في ذلك أن يكون مرفوعاً أو مجروراً، منونين

(١) (سعض) هكذا في: د و (ببعض) في: ع.

(٢) (للإعراب) في: ع، وجسترِبتي.

وغير منونين، وسواء كان معرباً أو مبنيًا فعلاً أو اسماً. وأمثلته ظاهرة.

«وبالإشمام في المرفوع، والمضموم خاصة،
وهو تهيئة الشفتين بالضم من غير صوت»

الإشمام(١): هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة، فهو شيء تختص بإدراكه العين دون الأذن، لأنه ليس بصوت يسمع، وإنما هو تحريك عضو، فلا يدركه الأعمى.

واشتقاقه: من الشم، كأنك(٢) أشممت الحرف رائحة الحركة، بأن هيأت العضو للنطق بها.

والغرض منه: الفرق بين ما هو متحرك في الوصل، وإنما يسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال. وهذا عندنا مختص بما آخره ضمة، سواء كان معرباً كيضرب وزيد، أو مبنيًا كنحن و﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]. فلا يكون في ما آخره كسرة أو فتحة، سواء كان معرباً أو مبنيًا؛ لأن الكسرة من مخرج الياء، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان / إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق، بل بنفاجّ(٣) الحنك عن ظهر اللسان، [٦٠٠] لأجل تلك الفجوة لانَ صوتُها، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان، وكذلك الفتح لأنه من الألف، والألف من الحلق، وليس للشفتين فيهما عمل حتى يظهر الإشمام.

وذهب الكوفيون(٤): إلى جواز الإشمام في المكسور، وقالوا: لأن الكسرة تكسر

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٦٧، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٧٥.

(٢) (كل من) في مكان (كأنك) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٦٧.

(٤) انظر ما ذهب إليه الكوفيون في شرح ابن يعيش ٩: ٦٧.

الشفتين، كما أن الضمة تضمها.

«وبالرَّوْم(١)، وهو إضعاف الصوت بالحركة»

الرَّوْم: تصوت ضعيف، كأنك تروم الحركة، ولا تتمها بل تختلسها اختلاساً، فهو أتم في البيان من الإشمام، لأنه مما يدركه الأعمى والبصير، لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً، ألا تراك تفصل فيه بين المذكر والمؤنث في أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما فصلت بينهما.

وبعض النحويين لا يعرف الإشمام، ولا يفرق بينه وبين الروم.

والروم: جائز في الأحوال، تنبيهاً على حركة الوصل.

ومنهم من منعه في المنصوب لخفة الفتحة وسرعتها في النطق، فلا يكاد يخرج إلا على حالها في الوصل، وأيضاً فإنه يشبه الثوباء فيفضي إلى تشويه صورة الفم.

«وبالتضعيف(٢)، وهو زيادة حرف من جنس الآخر عليه، إذا كان غير همزة، وتحرك ما قبله، نحو: هذا فرج، ومررت بفرج»

(قوله: عليه) إذا كان غير همزة، أي: على آخره إذا كان آخره غير همزة، لأن آخره لو كان همزة لم يجز فيه التضعيف، لثقل اجتماع الهمزتين، ألا ترى أنه لم يأت في المضاعف العين اجتماع الهمزتين إلا في نحو: رأّس وسأّال.

ويشترط(٣) أن يكون ما قبل آخره متحركاً؛ لأنه إن كان ساكناً وضعفت الآخر اجتمع معك ثلاث سواكن، وذلك مالا يكون. هكذا عللوه. وقد تقدم أنه يجوز اجتماع ثلاث سواكن في الوقف على نحو: دواب، فلا يبعد أن يصح التضعيف إذا كان قبل

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٦٧ وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٧٥.

(٢) (الاشتقاق) في: ع.

(٣) انظر ابن يعيش ٩: ٧٠.

الآخر حرف مدّ، نحو: دار، ودور، وجيد، ولم أجد فيه نصًّا.

ومنهم من منع التضعيف في المنصوب، والصحيح جوازه، نحو: رأيت أحمر. وهذا من زيادات الوقف. يسقط في الدرج، وأجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف، فقال[١]:

١٩٦٨ - لقد خشيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا ... في عَامِنا ذَا بَعْدَ ما أَخْصَبَّا[٢]

جعل سيبويه[٣] لكل شيء من هذه الأشياء الأربعة علامة في الخط[٤] فجعل علامة السكون (خاء) فوق الحرف، ومعناه: خفَّ أو خفيف، لأن الساكن أخف من غيره.

وبعض الكتاب يجعلها (دالاً) خالصة كأنهم لما رأوها بغير تعويق على مثال ما يفعل في زمن الحساب ظنُّوها دالاً.

ومنهم من يجعلها دائرة، لأن الدائرة في علم الحساب صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، فجعلوها علامة على الساكن، لخلوه من الحركة.

وجعل علامة الإشمام (نقطة) بعد الحرف، وعلامة الرَّوْم (خط) بين يدي الحرف، لأن

---

(١) هو رؤبة، ملحقات ديوانه: ١٦٩، وقيل: هو لربيعة بن صبح. انظر العيني ٤: ٥٤٩.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٢٨٢، وشرح ابن يعيش ٩: ٦٩، وشرح شواهد الشافية ٢٥٤، والتصريح ٢: ٣٤٦، الجدب: نقيض الخصب.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٢٨٢: «ولهذا علاماتٌ فللإشمام نُقْطَةٌ، وللذي أُجري مُجري الجزم والإسكان الخاءُ، ولِرَوْم الحركة خَطٌ بين يدي الحرف، وللتضعيف الشينُ، فالإشمامُ قولك: هذا خالدْ، وهذا فَرَجْ، وهو يَجْعَلْ. وأما الذي أُجري مُجرى الإسكان والجزم فقولك: مَخْلَدْ، وخالدْ، هو يَجْعَلْ.
وأما الذين رامُوا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عُمَرْ، وهذا أحمدْ كأنّه يريد رفع لسانه. حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطّاب. وحدّثنا الخليل عن العرب أيضاً بغير الإشمام وإجراء الساكن.
وأما التضعيف فقولك: هذا خالدْش، وهو يَجْعَلْ، ش، وهذا فَرَجْ، ش، حدثنا بذلك الخليل عن العرب».

(٤) وفي حاشية شرح ابن يعيش ٩: ٦٨ «قال أبو سعيد السيرافي: أما جعله الخاء لما أجري مجرَى الجزم والإسكان فلأن الخاء أول قولك: خفيف، فدل به على السكون لأنه تخفيف. وأما جعله للتضعيف الشين، فلأن الشين أول حرف في: شديد. فدل به عليه. لأن الحرف مشدد. وأما النقطة للإشمام فلأن الإشمام أضعف من الروم، فجعل للإشمام نقطةً، وللروم خطاً، لأن النقطة أنقص من الخط».

الإشمام لما كان أضعف من الرَّوْم، من جهة أنه لا صوت فيه، جعلوا علامته نقطة، لأنها أول الخط وبعض له، وعلامة التضعيف (الشين) فكأنهم أرادوا شدّ أو شديداً، فاكتفوا بأول حرف منه.

«وبالنقل، وهو تحويل حركة الموقوف عليه غير الفتحة إلى ما قبله من الساكن الصحيح إذا لم يخرج إلى مالا نظير له، نحو: هذا بَكُرْ[١] ومررت ببَكِرْ»

قد تقدم أنه يجوز التقاء الساكنين في الوقف، ومن الناس من يكرهه فيأخذ في تحريك الأول، لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني، فيحركه بالحركة التي كانت للثاني حالة الوصل، تنبيهاً على تلك الحركة، وخروجاً من محذور التقاء الساكنين، فيقول: هذا بكر، ومررت ببكر.

وكذلك في المعرف باللام، نحو: هذا القصر، ومررت بالقصر، قال[٢]:

١٩٦٩ -أَنَا ابنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ[٣]

وقال آخر:

١٩٧٠ -أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِي أَبُو عُمَرْ[٤]

وقال:

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٨٣.

(٢) اختلف في قائله، قيل هو فدكي بن أعبد بن أسعد بن منقر، وقيل: عبيد الله بن ماوية الطائي، أو عبيد بن معاوية الطائي. انظر اللسان (نقر) والعيني ٤: ٥٥٩.

(٣) الرجز في الكتاب ٢: ٢٨٤ والإنصاف ٧٣٢، والهمع ٢: ١٠٧، ٢٠٨، والدرر ٢: ١٤١، ٢٣٤، ماوية: اسم أمه، وهو مأخوذ من الماوية المرآة الصافية، تنبيهاً على نقاء عرضها وكرم أصلها، والنقر: صوت باللسان، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون، ثم يصوت به فينقر بالدابة، لتسير. وقال الشنتمري: صُوَيْتٌ يسكن به الفرس عند احتياله وشدة حركته. يقول: أنا الشجاع البطل حين احتماء الخيل عند اشتداد الحرب.

(٤) الرجز في الإنصاف ٧٣٣.

١٩٧١ - عَلَّمَنَا إخوانُنَا بَنُو عِجِلْ   الشَّغْزَبِيَّ ثم اعتقالاً بالرِّجِلْ(١)

وقال:

١٩٧٢ -قد نصر الله وسَعْدٌ في القَصِر

وفي رواية: (أضْرِبُ بالسَّيْفِ وسَعْدٌ في القَصِرْ)(٢) وقال:

١٩٧٣ - يحفِرُها الأوتارُ والأَيْدِي الشُّعُرْ   والنَّبلُ سِتُّونَ كأنَّها الجَمُرْ(٣)

وكذلك الفعل، تقول: أضربه وضربته، قال زياد بن الأعجم:

١٩٧٤ - عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ   من عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أضْرِبُهْ(٤)

وقال أبو النجم

١٩٧٥ -فَقَرِّبَنْ هَذَا وَهَذا زَحَّلُهْ(٥)

وكذلك الحرف نحو: منه، وعنه.

حكى سيبويه(٦) عن ناس من بني تميم: أَخَذَتِه، وضَرَبَتِهْ

ويشترط أن لا تكون تلك الحركة فتحةً، فلا نقل في النصب عند البصريين، فلا

---

(١)الرجز في النوادر ٣٠، والخصائص ٢: ٣٣٥، والإنصاف ٧٣٤، والمخصص ١١: ٢٠٠، والعيني ٤: ٥٦٧، واللسان (مسك). عجل: قبيلة من ربيعة، وهم بنو عجل بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. والشَّغْزَبِيّ: ضرب من الصراع، والاعتقال: أن يدخل رجله بين رجلي صاحبه حتى يصرعه.

(٢)الرجز في الإنصاف: ٧٣٣.

(٣)الرجز في شرح ابن يعيش ٩: ٧٠، ٧١.

(٤)الرجز في الكتاب ٢: ٢٨٧ والمحتسب ١: ١٩٦، والهمع ٢: ٢٠٨، والدرر ٢: ٢٣٤، والأشموني ٤: ٢١٠، وشرح شواهد الشافية ٢٦١، واللسان (لأمم) العَنَزي: منسوب إلى عَنَزَة، وهم عنزة بن أسد بن ربيعة.

(٥)الرجز في الكتاب ٢: ٢٨٧، والمقرب ٢: ٣٤، والعقد ١: ١٧٣، وشرح ابن يعيش ٩: ٧١. ويروى (أزْحِلُهْ) يقال: أزحله إزحالاً: أبعده، قالوا: ومنه سمي زحل لبعده. والرجز في صفة فرس سابق.

(٦)انظر الكتاب ٢: ٢٨٧.

تقول: رأيت الرجل، ولا أخذت القفل، وذلك لأن الأصل فيه قبل دخول اللام: رأيت رجلاً، بتحريك اللام وإبدال الألف من التنوين، فاستغنوا بحركة اللام عن النقل فأجروا اللام مجرى التنوين، لأنهما يتعاقبان فلما لم ينقلوا في الوقف إذا كان منوناً في الوصل، كذلك لم يدخلوه مع اللام.

وقيل قياس قول من يقف على المنصوب المنون بالسكون، فيقول: رأيت بكراً، أن يجيز النقل.

وأجازه الكوفيون: في المنصوب؛ لأنه إنما أجازوه في المرفوع والمجرور للخروج عن عهدة التقاء الساكنين، وذلك موجود في المنصوب.

ويشترط أيضاً أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، إذ لو كان متحركاً لم يلزم من إسكان الآخر التقاء الساكنين.

وأن يكون حرفاً صحيحاً، فلو كان حرف علة، كدار، ودور، وزيد، لم ينقل لثقل الحركة على حرف العلة، ولأنْ لا يخرج بالنقل إلى مالا نظير له في كلام العرب، فلا تقول: هذا عِدُل، إذ ليس في الكلام (فِعُل) بكسر الأول وضم الثاني.

ولا تقول: مررت بقفل، إذ ليس في الكلام (فُعِل) بضم الأول وكسر الثاني، إلا عند الأخفش، فإنه مثل: دئل، فإذا أردت النقل في هاتين الصورتين فإنك تتبع الساكن الأول حركة ما قبله، فتقول: هذا عِدِل، بكسرتين، ومررت بقُفُل، بضمتين.

وشرط بعض النحويين في النقل أن لا تكون حركة الآخر حركة بناء، فلا يجيزون (من قَبُل ومن بَعُد) ولا: مضى أَمِس، لأن حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الإعراب، فإذاً التعليل بأن الغرض من النقل الفرار من التقاء الساكنين لا يستقيم.

ويبطله ما ذكرناه من قولهم: أضربُه وضربتُه، فإنهم نقلوا مع أن الحركة بنائية/ وأَزْد [٦٠١]

السَّراة(١) يجرون المرفوع والمجرور المنونين مجرى المنصوب المنون، فيبدلون من التنوين في المرفوع واواً، وفي المجرور ياء، فيقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي، وهو قليل ضعيف، لثقل الواو والياء، ولأن قولك: مررت بزيدي، يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم.

واعلم أن أقسام الوقف ثمانية، الأربعة ذوات العلامات.

والثقل، وقد ذكرناها، والحذف، وهو إسقاط حرف الإعراب رأساً، كقولك: هذا الخب.

والإبدال، وهو أن يبدل من الحروف الموقوف عليه حرفاً آخر، كقولك: هذا البطو، وهذه فاطمة.

والزيادة، وهو زيادة هاء الوقف، كقولك: قِهْ. ويأتي كل ذلك مفصلاً في هذا الفصل إن شاء الله.

«وعلى المنصوب المنوَّن بالألف، نحو: رأيت زيداً»

تبدل من تنوينه ألفاً، فتقول: رأيت زيداً ورشأ أو رشاء، وذلك لأن التنوين زائد يجري مجرى الحركة الإعرابية، لأنه تابع لها، فكما لا يوقف على الإعراب لا يوقف على التنوين، ولأنهم فرقوا بينه وبين النون الأصلية، نحو: حسن، أو الملحقة نحو: ضيفن، ولم يحذفوه لأنه حرف جيء به للدلالة على الأخف الأمكن، وليس في إبداله ألفاً ثقل الواو ولا الإلباس الذي في الباء. هذا مذهب أكثر العرب.

وحكى الأخفش(٢) عن قوم أنهم يقولون: رأيت زيدْ، بلا ألف، وأنشد:

---

(١) وفي الكتاب ٢: ٢٨١، وزعم أبو الخطاب أن أَزْدَ السَّراةِ يقولون هذا زَيْدُو، وهذا عَمْرُو، ومررت بزيدِي، وبعَمْرِي، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٦٩.

١٩٧٦- قـد جعـل القـينُ عـلى الـدَّف إبـر[١]

وقال الأعشى[٢]:

١٩٧٧- إلى الـمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ[٣]

وهو قليل.

«وعلى المنقوص غير المنصوب بلا ياء في المنون، وبالياء في غيره، نحو: هذا قاض، ومررت بالقاض، ومررت بالقاضي، ويجوز الأمران فيهما»

المنقوص غير المنصوب إن كان منوناً فحذف الياء منه أجودُ وأكثرُ، لأن التنوين قد أسقطها، والتنوين في حكم الثابت، لأن الوقف عارض، والياء ثقيلة، والوقف موضع استراحة، تقول: هذا قاض، ومررت بقاض، وهذا عم، ومررت بعم.

ويجوز إثبات الياء فتقول: هذا قاضي وعمي، لزوال علة حذفها، وهو التنوين.

وبه قرأ ابنُ كثير في مواضع من القرآن، كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادي﴾ [الرعد: ٧].

---

(١)عجز بيت لعدي بن زيد وصدره: (شئِز جنبي كأني مُهْدَأٌ). وهو في الخصائص ٢: ٩٧، وشرح ابن يعيش ٩: ٦٩، واللسان (هدأ) شَئز الرجل إذا قلق من هم أو مرض. ومهدأ من أهدا الصبي إذا علله لينام، والقين: الحداد. والدف: الجنب. يقول:إن الهموم غشيته فهو قلق كأنه صبيّ يتعاصى على النوم فهو يعلل لينام، وكأنما كوى الحدّاد جنبه بالإبر المحماة.

(٢)ديوانه: ٣٧.

(٣)البيت في الخصائص ٢: ٩٧، وشرح ابن يعيش ٩: ٧٠، والخزانة ٢: ٢٦٤، وشرح شواهد الشافية ١٩١.
المراد بالمرء هنا المستغرق لخصائص أفراد الرجال، والسُّرَى: السير، الحي: قبيلة، والعُصُم: جمع عِصام. وعصام القربة: وكاؤها وعروتها أيضاً، يعني عهداً ليصل بالسلامة إلى ممدوحه، والشاهد فيه (عصم) وحق الكلام أن يكون (عصماً) لكنه وقف عليه في لغة ربيعة بالسكون، فإنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون في الوقف.

وإن لم يكن منوَّناً فإثبات الياء أجود، لأنها لم تسقط في الوصل فلا تسقط في الوقف، فتقول: هذا القاضي، ومررت بالقاضي.

ومنهم من يحذفها، كأنهم شبهوه بما ليس فيه اللام، ثم أدخلوا اللامَ بعد أن وجب الحذف، ولأن الياء تُشبه الحركة، فتحذف كما تحذف الحركة في الوقف، فيقولون: هذا القاض، ومررت بالرام.

وعن نافع وأبي عمرو في بني إسرائيل، والكهف: ﴿مَن يهدي ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧][١]. وإذا وصل أثبت الياء.

ومنهم من يحذفها فيه أيضاً. وقرئ ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[الرعد: ٩][٢]، في الوصل أيضاً، وهو ضعيف.

وعذرته أنها حذفت قبل دخول اللام، فبقيت على ما كان عليه، ولأن الكسر يدل عليها.

«وتقول في المنصوب: رأيت القاضي بالياء، ورأيت قاضياً بالألف»

المنقوص المنصوب كالصحيح، لأنه تدخله الحركات حال الوصل، فإن كان غير منون فتسكن ياؤه تقول: هذا القاضي، كما تقول: هذا الضارب، وإن كان منوَّناً فتبدل من تنوينه ألفاً، تقول: رأيت قاضياً، كما تقول: رأيت ضارباً.

«وتقول: يا قاضي: ويا قاض»

إذا ناديت المنقوص فالوجه إثبات الياء، وهو قول الخليل، لأن الياء إنما تسقط للتنوين. والمنادى المعرفة لا يدخله تنوين.

---

(١) الإسراء: ٩٧، والكهف: ١٧. وفي الإتحاف ٢٨٦، ٢٨٨، أثبت الياء في «المهتدي» وصلاً نافع وأبو جعفر وأبو عمرو.

وفي السبعة ٣٨٦، ٤٠٣: قوله «فهو المُهْتَدِ» الياء منها لام الفعل ووَصَلَها بياء ووقف بغير ياء نافع وأبو عمرو. وقرأ باقي السبعة بغير ياء وصلاً ووقفاً.

(٢) الرعد: ٩ ابن كثير يثبت الياء في الوصل والوقف في «المتعال» وما ورد عن (قنبل) من حذفها في الوصل والوقف فغير مأخوذ به، كما في الإتحاف ٢٧٠.

واختار يونس وسيبويه[١]: يا قاضٍ، بحذف الياء، لأن النداء بابُ حذفٍ وتغيير، ولهذا يدخله الترخيم، وقد جاز الحذف في غير النداء، ففي النداء أولى.

«ويا مُرِي، لا غير»

هو اسم فاعل من: أرى يُرِي، والوجه إثبات الياء فيه عوضاً عن العين المحذوفة.

وعليه الخليل ويونس[٢]، لأنك لو أسقطت ياءه في الوقف، لأخللت بالكلمة بحذفٍ بعدَ حذفٍ، فيتوالى إعلالان، وذلك مكروه عندهم، ألا ترى أنهم لم يُعِلُّوا نحو: هوى، ونوى؛ لأنهم قد أعلوا اللام، فيتوالى إعلالان، ونظائره كثيرة.

«وعلى المقصور بالألف في كل حال، نحو: هذه عصا، وحبلى»

المقصور إن كان منصرفاً منوناً سقطت ألفُها في الوصل؛ لسكونها وسكون النون بعدها، نحو: هذه عصا ورحى يا فتى، فإذا وقفت عليه وسقط التنوين عادت الألف، فقلت: هذه عصاً، ورأيت عصاً، ومررت بعصاً، وذلك لخفة الألف، بخلاف ياء المنقوص، حيث لم تعد في الوقف فإنها ثقيلة، ولهذا يفرون من الياء إلى الألف فيقولون: باع، ورمى.

ومذهب سيبويه[٣]: أن هذه الألف في حال الرفع والجرّ لام الكلمة، وفي حال النصب، بدل من التنوين، ولام الكلمة محذوفة، اعتباراً للمعتل بالصحيح، فإنك إنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر، وهم يعتبرون المعتل بالصحيح، ولهذا لما

---

(١) وفي الكتاب ٢: ٢٨٩ «وسألت الخليل عن القاضي في النِّداء فقال: أختارُ يا قاضي لأنه ليس بمنوّن، كما أختارُ هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاضِ، وقول يونس أقوَى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأنَّ النداء موضعُ حذفٍ، يحذفون التنوين، ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غُلامُ أَقْبِلْ»، وانظر شرح ابن يعيش ٩: ٧٥.

(٢) وفي الكتاب ٢: ٢٨٩ «وقالا في مُر، إذا وَقَفا: هذا مُرِي كرهوا أن يُخِلُّوا بالحرف فيَجْمَعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عوضاً، يريد مُفْعِلٌ من رأيت» وانظر شرح ابن يعيش ٩: ٧٥.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٨٧، وشرح ابن يعيش ٩: ٧٦.

أسكنوا لام الكلمة في نحو: ضربت، لئلا يتوالى أربعُ متحركات أسكنوها في نحو: قمت، مع أنهم لو قالوا: قامت، لم تتوالى المتحركات.

/ ومنهم من زعم أن مذهب سيبويه: أنها لام الكلمة في الأحوال كلها، كما هو [٦٠٢] مذهب الكسائي.

قال أبو سعيد[١]: وهو المفهوم من كلامه، وهو قوله: وأما الألفات التي تحذف في الوصل، فإنها لا تحذف في الوقف.

ويؤيد هذا المذهب أنها أميلت في حال النصب في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾[طه: ١٠]. والألف المبدلة من التنوين لا تُمال وأنها وقعت روياً في الشعر في حال النصب أيضاً كقوله[٢]:

١٩٧٨- رُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَى ... صَادَفَ زَاداً وحديثاً ما اشْتَهَى[٣]

فألف: (سُرَى)، رَوِيٌّ وهو منصوب فإنك تقول: طرق طروقاً، والألف المبدلة من التنوين لا تقع رَوِياً باتفاق أهل القوافي، كقوله:

١٩٧٩-قد رابَنِي حَفْصٌ فَحَرِّكْ حَفصا[٤]

فالرَوِيّ إنما هو الصاد، والألف وصل.

واعتذر عبد القاهر[٥] عنه بأن الشيء إنما يبدل منه بعد أن يثبت في اللفظ كقولك: رأيت زيداً، فإنك لو وصلت لقلت: رأيت زيدن العاقلَ. والقافية المقيدة لاحَظَّ لها في

---

(١)انظر قول أبي سعيد السيرافي في شرح ابن يعيش ٩: ٧٦.

(٢)هو الشماخ، ملحق، ديوانه: ٤٦٦ – ٤٦٧.

(٣)البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١٧٥٠، والبيان والتبيين ١: ١٠، وشرح ابن يعيش ٩: ٧٦، وأمالي المرتضى ١: ٤٩٣، وأمالي الزجاجي ٢٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠٥، ومجمع الأمثال ١: ٤١٨، والعيني ٤: ٥٤٦، وشرح شواهد الشافية ٢٠٢.

(٤)الرجز في الكتاب ٢: ٣٠٠، وشرح شواهد الشافية ٢٣٦.

(٥)انظر «المقتصد في شرح التكملة» ١: ٢٨٩.

الحركة والتنوين في الصحيح سواء وصلت أم وقفت، فلا تنون أصلاً، فهو كالمعرف باللام، نحو: السُّرى، فألفه إذاً لام الفعل.

وذهب المازني والفراء وأبو عليّ: إلى أنها في الأحوال كلها بدل من التنوين، لأن الألف إنما أبدل من التنوين في الصحيح المنصوب، لسكونه وانفتاح ما قبله.

وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها، وهو ضعيف، فإنهم قد قالوا: هذا فتى، بالإمالة، ولو كانت بدلاً من التنوين لما أميلت.

وأما غير المنصرف وما ليس فيه تنوين، نحو: حبلى، والعصا، فألفه ثابتة في الوقف، وهي الألف التي كانت في الوصل، لأنه لا تنوين فيه حتى يكون الألف فيه بدلاً منه. هذه هي اللغة المشهورة.

وناس من فزارة وقيس[١] يبدلون من هذه الألف ياء في الوقف، فيقولون: هذه أفْعَى، وحبلى.

وكذلك كل ألف يقع آخراً، لأن الألف خفية، وهي أدخل في الحلق، قريبة من الهمزة، والياء أبينُ منها، لأنها من الفم، تشبه الألف في سعة مخرجها، فإذا وصلت عادت الألف، واستوت اللغات.

طيّئ[٢] يجعلونها ياء في الوصل والوقف. ومنهم[٣] من يجعلها واواً، لأن الواو أبين

---

(١)وفي الكتاب ٢: ٢٨٧ «قول بعض العرب في أفْعَىْ: هذه أفْعَى، وفي حُبْلى: هذه حُبْلَىْ، وفي مثنى: هذا مثنى، فإذا وصلت صيَّرْتَها ألفاً. وكذلك كلُّ ألفٍ في آخر الاسم. حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغةٌ لفزارةَ وناسٍ من قيس، وهي قليلة. فأما الأكثر الأعرف فأن تَدَعَ الألف في الوقف على حالها ولا تُبْدِلَها ياء. وإذا وصلتَ اسْتَوَتِ اللغتان، لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبينَ لها منها إذا سَكَتَّ عندها، فإذا استعملتَ الصوت كان أبين». وانظر شرح ابن يعيش ٩: ٧٧.

(٢)وفي الكتاب ٢: ٢٨٧ وأما طيِّئٌ فزعموا أنَّهم يَدَعُونَها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفيَة لا تُحَرَّكُ قريبةٌ من الهمزة».

(٣)وفي الكتاب ٢: ٢٨٧ «وزعموا أن بعض طيئ يقول: أفْعَوْ، لأنها أبينُ من الياء، ولم يجيئوا بغيرها لأنه تُشبه=

من الياء باعتمادها، وبآلتها التي هي ضم الشفتين، والياء أدخل في الفم فيكون أخفى، فتقول هذه حبلو.

وحكى سيبويه(١): هذه حبلأ، بالهمزة، ورأيت رجلأ، بإبدال الهمزة من الألف في الوقف، لأن الهمزة أبينُ من الألف، وليست الهمزة في رجلأ بدلاً من التنوين لبعد ما بينهما ولهذا تقول: حبلأ، وهو يضربهأ، مع أنه لا تنوين فيهما وإنما هي في: رجلأ بدل من الألف التي هي بدل من التنوين في الوقف، فإذا وصلت عادت الألف كما كانت، ولا إشمام، ولا روم، ولا تضعيف في المقصور ولا المنقوص؛ إذ لا حركة فيهما حتى يتبينه الإشمام أو الروم، ونحو: ظبي، ودلو، وولي، وعدوّ، ورشأ، وصحراء، كالصحيح كما كانت مثله في تحمل الحركات.

«وعلى نحو: مسلمة، بالهاء وعلى نحو: مسلمات، بالتاء في الأحوال»

إذا كان آخر الاسم المفرد تاء التأنيث نحو، مسلمة، وطلحة، وفاطمة، فتبدل من التاء هاء في الوقف على أي حركة كانت، فتقول: هذه مسلمة، ورأيت مسلمة، ومررت بمسلمة، وذلك لئلا يشتبه بالتاء الأصلية أو الملحقة، نحو: بنت، وأخت، وليفرق بينها وبين التاء اللاحقة في الفعل، نحو: قامت.

=الألف في سعة المَخْرَج والمدّ، ولأن الألف تُبدل مكانها كما تبدل مكان الياء. وتبدلان مكان الألف أيضاً، وهن أخواتٌ».

(١) وفي الكتاب ٢: ٢٨٥ «وزعم الخليل أنَّ بعضهم يقول: رأيتُ رجُلأ فيهمز، وهذه حُبْلأ وتقديرهما: رجُلَعْ وحَبْلَعْ، فهمزَ لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيَصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدةً، وكان أخفَّ عليهم.

وسمعناهم يقولون: هو يَضْرِبُهأ، فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفُّون في الإدغام، فإذا وصلتَ لم يكن هذا، لأنَّ أخذكَ في ابتداء صوت آخَرَ يمنع الصوتَ أن يبلغ تلك الغاية في السمع» وانظر شرح ابن يعيش ٩: ٧٧.

ومن العرب من يقف عليها بالتاء، وهي لغة ناشئة حكاها أبو الخطاب[١].

ومنها قولهم: وعليه السلام والرحمت. وروي أنهم نادوا يوم القيامة، يا أهل سورة البقرت، فقال رجل من طيئ: ما معي منها آيت، أنشد الجوهريُّ:

١٩٨٠ -بل جَوْزِتَيْهَاء كَظَهرِ الحَجَفَتْ[٢]

هكذا رواه الزمخشري[٣]. وأيضاً الذي رأينا في ديوان هُميان بن قُحَافَة[٤]:

١٩٨١ - لما رأتني أمُّ عمرٍو صدفتْ   لما رأتْ رأسي كظهر الحجفتْ[٥]

وقال آخر[٦]:

١٩٨٢ - واللهُ أنْجَاكَ بِكَفَّيْ مسْلِمَتْ   من بعدِ ما وبعدِما وبعدمَتْ

صارتْ نفوسُ القَوْمِ عندَ الغَلْصَمَتْ   وكادَتِ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أمَتْ[٧]

(وقوله: بعد مت) فالمراد: بعدما، فأبدل في التقدير من الألف هاء، فصارت: مه،

---

(١) وفي الكتاب ٢: ٢٨١ «وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل».

(٢) الرجز لسُؤْر الذئب، وهو في الصحاح (حجف) ٤: ١٣٤، والخصائص ٢: ٩٨، والمحتسب ٢: ٩٢، والإنصاف ٣٧٩، والمخصص ٩: ٧، ١٦، ٨٤، ٩٦، ١٢٠، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٨، ٤: ٦٧، ٨: ١٠٥، ٩: ٨٠، ٨١، وشرح شواهد الشافية ١٩٨، واللسان (حجف، بلل) يريد رُبَّ جوزتيهاء، جوزتيهاء: وسطها والحجفة: الترس من جلد. كظهر الحجفة أي: في الاستواء. والشاهد (الحجفت) حيث من العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال: هذا طَلْحَتْ وخُبْزُ الذُرَتْ.

(٣) انظر المفصل ٣٤١.

(٤) أحد بني عُوَافة بن سعد، من تميم، راجز مُحْسِن، كان في العصر الأموي. انظر السمط ١: ٥٧٢، والأعلام ٩: ١٠٠.

(٥) الرجز في الخصائص ٢: ٢٦١.

(٦) هو أبو النجم.

(٧) والرجز في الخصائص ١: ٣٠٤، وشرح ابن يعيش ٥: ٨٩، ٩: ٨١، والأشموني ٤: ٢١٤، والهمع ١: ١٥٧، ٢: ٢٠٩، والدرر ٢: ٢١٤، ٢٣٥، والعيني ٤: ٥٥٩، والتصريح ٢: ٣٤٤، والخزانة ٢: ١٤٨، وشرح شواهد الشافية ٢١٨، واللسان (ما).

كما قال:

١٩٨٣ -من هاهُنا ومِنْ هُنَهْ(١)

أراد من هنا، ثم أبدل من الهاء تاء، لتوافق بقية القوافي.

وشجعه عليه شبه الهاء المقدرة بتاء التأنيث، وكأن(٢) هذه اللغة من قبيل إجراء الوقف مجرى الوصل، كما عكس الآخر حيث قال(٣):

١٩٨٤ - لما رأى أن لأدعَهْ ولا شِبَعْ   مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ(٤)

ولا يفعلون ذلك في حال النصب، فلا يقولون: أخذت حجفتا، ولا: هزرت فتاتا، كراهية أن يشبه المثنى المرفوع على لغة من قال(٥):

١٩٨٥ - لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَاكُمَا   أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ(٦)

ولئلا يشبه بقاتا في لغة طيّئ بمعنى بقيتا

---

(١) تقدم الرجز برقم (١٦٦٠).

(٢) (وكانت) في: ع.

(٣) هو منظور بن حبة الأسدي. قاله العيني.

(٤) الرجز في الخصائص ٢: ٣٥٠، ٣: ١٦٣ والمحتسب ١: ١٢٤، والمخصص ٨: ٢٤، وشرح ابن يعيش ٩: ٨٢، ١٠: ٤٦، والعيني ٤: ٥٨٤ والأشموني ٤: ٢٨٠ وشرح شواهد الشافية ٢٧٤، والتصريح ٢: ٣٦٧، أرطاة: شجر من شجر الرمل، والجمع أرطى. حِقْف: التل المعوج من الرمل. حقاف وأحقاف. يقول: لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه وقد تعب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها.

(٥) هو امرؤ القيس ديوانه: ١٦٤.

(٦) البيت في مجالس العلماء ١٠٩، والمقرب ٢: ١٨٧، ١٩٣، وشرح ابن يعيش ٩: ٢٨، والمغني ١: ٢٠٥، وشرح شواهد الشافية ١٥٦، وفيه: قال الفراء: أراد «خظاتان» فهو مثنى حذفت نونه للضرورة. قال ابن قتيبة في أبيات المعاني: يقال: لحمه خَظاً بَظاً، إذا كان كثير اللحم صلبه. وبعضهم جوز رد الألف مستشهداً بخظاتا فإنه يقال: خَظا يخظو، إذا تحرك، وكان من حقه أن يقول: خظتا كما يقال: غزتا تثنية غَزَتْ إلا أنه رد الألف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد، ولما تحركت تاء التأنيث لأجل ألف التثنية رجعت الألف المحذوفة للساكنين. وهذا قول الكسائي.

وأما جمع المؤنث السالم فتقف عليه بالتاء لا غير على المشهور المستعمل، لأن هذه تاء أبدلت من الواو، كما أبدلت في: تخمة، وتراث، لأن حروف المدِّ هي التي تزاد فلما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم/ زيادتان لما تقدم في موضعه لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا [٦٠٣] الياء مع الألف، لأنهم لو زادوهما لا نقلبتا همزة، فزادوا التاء، وصارت علامة التأنيث، وأغنت عن أن يقال في نحو مسلمة: مسلمتات، فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث، وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة في الواحد أثبتت في الوقف ولم تبدل.

وشذ: ما رَوَى قطرب أنهم يقولون: كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه[1]، أبدلوا من تاء الجمع هاء في الوقف، كما تبدلها من تاء التأنيث الخالصة.

«وعلى الفعل المعتل اللام مرفوعاً بإثبات لامه»

تقول: هو يغزو ويرمي ويخشى، فيستوي حال الوصل والوقف في اللفظ. ويختلف التقدير، فإن الضمة تكون مقدرة في حال الوصل، محذوفة في حال الوقف.

«ويجوز حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي»

المراد بالفواصل، رؤوس الآي، ومقاطع الكلام، وذلك أنهم يطلبون فيها التماثل، كما يطلب في القوافي، والقافية يشترط فيها ذلك. ولذلك سميت قافية من قولهم: قفوت أي: تبعت، كأن أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضاً، فتجري على منهاج واحد، فإذا وقفوا عليها[2]، فالأكثر إثبات حروف العلة، لأنهم إذا زادوها للوصل فأولى أن يثبتوها أصلاً.

وقد يحذف الواو والياء إذا كان ما قبلها رَوِيًّا، وهو في الأسماء أمثل منه في الأفعال،

---

(١) كذا في المفصل ٣٧٠، وقال ابن يعيش ١٠: ٤٥، بعد أن ذكر ما روى قطرب: «فأبدلوا من تاء الجمع هاء في الوقف كما يبدلونها من تاء التأنيث الخالصة، وذلك شاذ. وقد قالوا: التابوه في التابوت، وهي لغة، ووزنه (فعلوت) كرحموت فهو كالطاغوت، وأصله توبوت، فقلبوا الواو ألفاً، والتابوه لغة الأنصار والتابوت لغة قريش، وقال ابن معن: لم يختلف الأنصار وقريش في شيء من القرآن إلا في التابوت، ووقف بعضهم على (اللات) بالهاء فقال: اللاه». وانظر شرح الرضي للشافية ٢: ٢٩٢.

(٢) كذا في شرح ابن يعيش ٩: ٧٨.

لأن الأسماء يلحقها التنوين في الكلام، فتحذف الواو والياء وذلك كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[الرعد: ٩]. ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] و﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[الكهف: ٦٤] وقال زهير(١):

١٩٨٦ - ولأنتَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القَومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْرْ(٢)

وقال أيضاً(٣):

١٩٨٧ - وقد كُنْتُ مِن سَلْمَى سِنِينَ ثَمانياً على صِيرِ أمرٍ ما يُمِرُّ وما يَحْلْ(٤)

أراد لا يفري وما يحلو. وأنشد سيبويه:

١٩٨٨ - لا يُبْعِدِ اللهُ أقواماً تركتهمُ لم أدرِ بعدَ غداةِ الأمسِ ما صَنَعْ(٥)

أراد ما صنعوا، وكل ذلك بالضرورة أشبهُ، وذلك أنه لما رأى الياء والواو ساكنين في الوصل شبههما بالحركات فأسقطهما، كما تسقط الحركة، ولا يجوز حذف الألف، لأنها خفيفة لم يثقل اللفظ بها.

«ومنصوباً بالإثبات لا غير»

---

(١)ديوانه بشرح ثعلب: ٩٤.

(٢)البيت في الكتاب ٢: ٢٨٩، ٣٠٠، وشرح ابن يعيش ٩: ٧٩، والهمع ٢: ٢٠٦، والدرر ٢: ٢٣٣، وشرح شواهد الشافية ٢٢٩. الفري: القطع، والخلق: التقدير، يقال: خلقت الأديم إذا قدّرته لتقطعه. ضرب هذا مثلاً لتقدير الأمر وتدبيره ثم إمضائه وتنفيذ العزم فيه. يمدح هرم بن سنان.

(٣)ديوان زهير بشرح ثعلب: ٩٦.

(٤)البيت في شرح شواهد الشافية ٢٣٢. مطلع قصيدة في مدح سنان بن أبي حارثة المري. الصير: الإشراف على الشيء والقرب منه «يقال: أنا من حاجتي على صِيرٍ: أي: على طرف منها، وإشراف من قضائها. وفي الصحاح «أمَرَّ الشيء» صار مرّاً، وكذلك مرَّ الشيء يَمَرّ مرارة وأمَرَّ غيره وَمرَّه. يحلو: مضارع حَلا الشيء: أي: صار حلواً.

(٥)البيت لابن مقبل، ديوانه: ١٦٨، وهو في الكتاب ٢: ٣٠١، وشرح ابن يعيش ٩: ٧٨، وشرح شواهد الشافية. لا يبعد الله إلخ: لفظه إخبار ومعناه دعاء. ويجوز أن يقرأ بالجزم على أنه دعاء في صورة النهي. ويبعد: مضارع أبعده بمعنى أهلكه. ويجوز أن يكون بمعنى بعّده تبعيداً، أي: جعله بعيداً.

فتقول: لن يغزو، ولن يرمي، بإسكان اللام، فتحذف الحركة التي كانت ثابتة في الوصل كما في الاسم الصحيح.

وكذلك تقول: لن يخشى، بإثبات الألف، لأن الحركة إنما لم تظهر في حال الوصل، لكون الألف لا تقبلها.

«وعلى المجزوم والموقوف منه بالإسكان، وبإلحاق هاء السكت، وهو أحسن»

إذا وقفت على المجزوم أو على المبني على السكون منه من الفعل المعتل اللام فأقل اللغتين أن تقف عليه بالسكون، فتقول: لم يغزُ ولم يرمِ، ولم يخشَ، واغزُ، وارمِ، واخْشَ، لأن الوقف عارض، والاعتبار بحال الوصل.

وأحسنهما إلحاق هاء السكت، سميت به لأنه يسكت عليها، فتقول: لم يغزُه، ولم يرمِهْ، ولم يخشَهْ، واغزُهْ، وارمِهْ، واخشَهْ، وذلك لأن لاماتها حذفت للجزم، وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها، فشحوا على الحركات أن يذهبها الوقف، فيذهب الدليل والمدلول عليه، فألحقوه هاء السكت ليقع الوقف عليها، وتسلم الحركات.

«وهي هاء ساكنة، مختصة بالوقف»

هاء السكت: هاء تزاد لبيان الحركة، وتختص بحالة الوقف، والوقف لا يكون إلا على الساكن، فبنيت على السكون، ولا يجوز إثباتها في الوصل فتحرك، بل إذا وصلت استغنيت بما بعدها من الكلام(١).

وفي التنزيل: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ * هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

فإذا أدرجت قلت: مالي هلك، وسلطاني خذوه، وتقول: وازيداه، فإذا وصلت قلت: وازيدا يا قوم، وتحريك هذه الهاء لحنٌ، وخروج عن كلام العرب.

وأما قول عروة بن حزام العذري:

١٩٨٩- يـا ربِّ يـا رَبَّـاهُ إِيَّـاكَ أَسَـلْ

---

(١) كذا في شرح ابن يعيش ٩: ٤٦.

عَفْـراءَ يـا رَبَّـاهُ مـن قَبْـلِ الأجَـلْ
فـإنَّ عَفْـراءَ مـن الـدُّنيا الأمَـلْ(١)

وقوله أيضاً:

١٩٩٠- يـا مرحبـاه بحـمار عَفْـراء
إذا أتـى قرّبتـه لَـمـا شَـاء
مِنَ الشَّعِير والحَشِيش والمَـاء(٢)

وقول الآخر:

١٩٩١- يـا مَرْحَبـاهُ بحـمار ناجِيـه إذا دنـا أدنيتـه للسَّـانِيه(٣)

فضرورة ردية. وعذرته: أنه لما اضطر حين وصل إلى التحريك لئلا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه حركها، ورويت مكسورة على أصل التقاء الساكنين، ومضمومة على التشبيه بهاء الضمير في نحو: عصاه، ورجاه، لوقوعهما جميعاً بعد ألف كما شبهت نون تضربان، ويضربون، وتضربين، بنون الزيدان، والزيدون، والزيدين.

وقول الزمخشري(٤): ومعذرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

[٦٠٤] / أي: أنه أثبت الهاء في الوصل، كما ثبتت في الوقف، وعن هذا نجيبه بقوله بعده، مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير؛ لأن التشبيه بهاء الضمير يوجب إثباتها وتحريكها،

---

(١) الرجز في شرح ابن يعيش ٩: ٤٧، والخزانة ٣: ٢٦٢، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨. عفراء: اسم امرأة. والهاء في (رباه) للسكت.

(٢) الرجز لعروة بن حزام كما نسبه المؤلف، وهو في إصلاح المنطق ١٠٥، والمنصف ٣: ١٤٢، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٦، ٤٧، والخزانة ٤: ٥٩٢، ٥٩٣، أعفر وعفراء: خالص البياض، وسمُّوا: عفراء ويروى (عفرا) مقصور (عفراء) الممدود اسم حصن مضاف إلى حمار ويروى (شا، والما) بالقصر.

(٣) الرجز في الخصائص ٢: ٣٥٨، والمنصف ٣: ١٤٢، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٦، ٤٧، والهمع ٢: ١٥٧، والدرر ٢: ٢١٩، والخزانة ١: ٤٠٠، ٥٩٣. ناجية: اسم صاحب الحمار. وبنو ناجية: قوم من العرب. السانية: الدلو العظيمة.

(٤) انظر المفصل ٣٤٢.

وإنما يقال ذلك في مثل: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[الحاقة: ١٩] و﴿حِسَابِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٠].

«ولا يلحق الساكن»

لأنه إنما جيء بها لبيان الحركة فلا حاجة بالساكن إليها.

ويستثنى منه الألف، فإنه يلحقها الهاء في النداء وغيره، نحو: يا رباه، وهاهناه، وذلك لأن الألف خفية لتسفلها فتثبت بالهاء.

وكذلك حروف اللين في الندبة إذ مد الصوت فيها مقصود، فيجاء بالهاء لتحقيق المدِّ في حروفه، نحو: وازيداه، واغلامهموه، ووا انقطاع ظهريه.

ويجوز ترك الهاء في جميع ذلك.

«ولا ما حركته إعرابية»

لأن حركة الإعراب تعرف بالعامل، فلم يحتج إلى البيان بهاء السكت.

وأما المبني فلأنه لم يكن على حركته دليل وقع الاهتمام ببنائه، ولأنه لو أسكن لم يدر أنه مبني على السكون أو على الحركة، ولأنهم لو ألحقوه المعرب لالتبسَ في بعض المواضع بهاء الضمير، كقولك: جاءني الضارُبه، بخلاف المبنيّ، ولأنهم أرادوا بذلك الفرق بين حركة البناء وحركة الإعراب، وكانت حركة البناء أولى بذلك، لأنها ثابتة لا تتغير فبيانها أولى.

«ولا ما يشبه المعرب كالمنادى المضموم والمنفي بلا، وقبل، وبعد، وخمسة عشر»

لأن بناء هذه الكلمات عارض، ولذلك جاز في التابع الحمل على حركة المنادى والمنفي بلا لكون حركتها تشبه حركة المعرب.

«والفعل الماضي»

فلا يقال: ضَرَبَهْ. قال سيبويه(١): لأن لام الماضي يلزمها الإعراب في المستقبل.

وقال المبرد: لو لحقت الماضي لالتبس بضمير المفعول، ولهذا لا يقال: ضربتُهْ، وإن كانت حركة التاء حركة بناء.

ولا يقال: قمتُهْ، لأنه يلتبس بضمير المصدر والظرف.

ولا يقال: ضربتكه، لأنه يلتبس بضمير المصدر والظرف أيضاً.

وما ذكره ينتقض بمثل قولنا: لم يَغْزُهْ، واغْزُهْ.

«ونحو: خبْء، وبطء، وردء، كعمرو، وبردٍ، ورجل. ويجوز إذا نقلت: رأيت الخَبَأْ، ومررت بالبطئ، وهو الردؤ، ومنهم من يتبع فيقول: مررت بالبُطُؤْ وهو الرِدِئْ»

إذا كان آخر الكلمة همزةً قبلها ساكن فهو كالصحيح الذي ما قبل آخره ساكن، كزيد وعمرو إلا في شيئين:

أحدهما: أن الحركة إذا كانت فتحة يجوز نقله إلى ما قبله، وإن لم يجز في غيره فتقول: رأيت الخباء، ولا تقول: رأيت البكرْ، لأن الهمزة خفيّة فهي أبعد الحروف وأخفاها، وسكون ما قبلها يزيد خفاءها، لأنك ترفع اللسان بغير صوت، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها، ليبينها حركة ما قبلها، لأن اللسان يرتفع بصوت.

والثاني: أنهم لا يتحامون فيها ما تحاموه في غيرها من الإتيان ببناء لم يوجد في الكلام، فيقولون: هذا الرِدُو، بكسر الأول وضم الثاني، ومررت بالبُطِئ بضم الأول وكسر الثاني، وإن لم يوجد نظيرها لما ذكرنا من خفاء الهمزة. هذا لغة كثير من العرب كأسد وتميم.

ومنهم من يتفادى أي يتحاشى من ذلك، فيتبع الضم الضم، والكسر الكسر، فيقولون: مررت بالبُطُؤ، بضمتين ومررت بالرِدِئ، بكسرتين، ورأيت البَطَأَ والرَدَأَ،

---

(١)قال سيبويه في الكتاب ٢: ٢٩١، جاءت الهاء مع ما بعدها هاهنا في المذكر كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث، وذلك قولك: ضَرَبَها زيدٌ وعليها مالٌ.

بفتحتين، فيحصل بذلك بيان الهمزة، ولا يحصل بيان حركتهما اعتماداً على تعينها بالعامل.

«ومنهم من يبدل من الهمزة حرف مد، من جنس حركتها، بإبقاء ما قبل الواو والياء على السكون أو بالنقل أو بالإتباع»

من العرب من يبدل في الوقف من الهمزة حرف لين، من جنس حركتها في حال الوصل، لأن الهمزة حرفٌ خفيّ، لأنه أدخل في الحلق، وكلما سفل الحرف خفى جرسه، وحروف اللين أبين منها، لأنها أقرب من الفم، فالواو من الشفتين، والياء من الفم، والألف وإن كان مبدؤها الحلق، إلا أنها بمدها تصل إلى الفم، فتجد الفم والحلق منفتحين غير معترضين[1] على الصوت بحصر،[2] وبينها وبين حروف اللين مناسبة، ولذلك يبدل منهاعند التخفيف، فتجعلها في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً، وفي الجرّ ياءً ويبقى ما قبل الواو والياء على السكون، لأن ما قبلهما يجوز أن يكون ساكناً، وأما الألف فلا يكون ما قبلها إلامفتوحاً، فتقول: هذا الخبو والبطو والردو، ومررت بالخبي والبطي والردي، ورأيت الخبا والبطا والردا/ [٦٠٥]

ومنهم من ينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها، ثم تقلب الهمزة حرف لين من جنس حركتها، فتقول: هذا الخبو والبطو والردو، ومررت بالخبي والبطي والردي، ورأيت الخبا والبطا والردا، اللفظ مع الألف واحد، والتقدير يختلف، ومن أتبع مع الهمزة أتبع هاهنا، فقال: مررت بالبطو، وهو الردي، لئلا يلزم منه إحداث ما ليس بموجود في كلام العرب.

«فتقول على هذا: هو الكَلَوْ، ومررت بالكَلَي، ورأيت الكَلا، وأهل الحجاز يقولون: الكلا في الأحوال»

مَنْ أبدل من الهمزة حرف مدّ حرصاً على البيان: فإذا تحرك ما قبلها تقول على لغة من حقق الهمزة من تميم: هذا الكلو، ومررت بالكلي، ورأيت الكلا.

---

(١)(معرضتين) في: ع.

(٢)(لحصر) في جستربتي.

وعلى لغة من خفف الهمزة من أهل الحجاز يقلبها حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فتقول: هذا الكلا، ورأيت الكلا، ومررت بالكلا.

وكذلك تقول في أكمؤ، وأهنىء، أكمو وأهني، في الأحوال، لأن الوقف يسكن الهمزة فيقلبها من جنس حركة ما قبلها، كما في: رأس، وجؤنة، وذئب.

«وتقول: أنا وأنه»

لقد تقدم أن الأكثر في: أنا، في الوصل: أنَ، بلا ألف، وقد يقال: أنا، بالألف أيضاً. وقد كثر ذلك عنهم، حتى قال الكوفيون: إنها من الكلمة وليست بزائدة، فإذا وقفت عليها قلت: أنا، بالألف لبيان الحركة، وربما وضعت الهاء موضعها؛ لأن مجراهما واحد فيقال:أنه.

ومنه قول حاتم: هكذا فَزْدِي أَنَهْ[1]، وأنشدوا:

١٩٩٢- لَــوْ كنــتُ أدرِي فَعَــلَيَّ بَدَنَــهْ ... مِــنْ كَثْــرَةِ التخلــيط أَنِّي مَــنْ أَنَــهْ[2]

ولا يوقف عليها بالسكون فلا يقال في جواب: من فعل؟ أن، كما يقال: هو وهي، لأن آخر: أنا، نون، وهي أخفى من حروف اللين،وليست بحرف آخر أن كما في يد ودم، فلزمت الألف لذلك.

---

(١)انظر قول حاتم في مجالس العلماء ١٣٦، وشرح الجاربردي للشافية ١: ٣٢٥، وشرح الرضي للشافية ٢٩٤، وشرح ابن يعيش ٩: ٨٤، ١٠: ٥٢، وفيه: قول حاتم: وقد عقر إبلاً لضيف فقيل له: هلا فصدتها؟ فقال: هذا فزدي أنه، أي: فصدي والهاء في (أنه) إما للسكت، وإما بدلاً من الألف في (أنا).

والذي في مجمع الأمثال ٢: ٣٩٤، هكذا فَصْدي قيل: إن أول من تكلم به كعب بن مامَة، وذلك أنه كان أسيراً في عَنَزَة فأمرته أمُّ منزلِهِ أن يَفْصِد لها ناقةً فنحرها، فلامته على نَحْره إياها، فقال: هكذا فَصْدي، يريد أنه لا يَصنَعُ إلّا ما يصنَعُ الكرام.

وفي الكتاب ٢: ٢٥٨ «وقالوا في مَثَلٍ: لم يُحْرَم من فُصْدَله» وفي المفصل «لم يحرم من فزد له».

(٢)الرجز في شرح ابن يعيش ٣: ٩٤، والخزانة ٢: ٣٨٩، وشرح شواهد الشافية ٢٢٢.

ولم تقف العرب بالألف لبيان الحركة إلا في: أنا، وفي قولهم: حي هلا، في الوقف فإذا وصلوا قالوا: حي هلَ، وحي هلْ[١]، بفتح اللام وبإسكانها.

وأما في غير هذين الموضعين فإذا أردت بيان الحركة وقفت بالهاء.

«وتقف على غيره من المبني اللازم البناء إذا كان آخره ألفاً، كهؤلا فيمن قصر، ويا غلاما في: يا غلامي، بإلحاق الهاء، وتركها[٢]»

فتقول: هؤلاه، وهاهناه، ويا غلاماه، وهؤلا، وهاهنا، ويا غلاما، لما تقدم أن هذه الهاء لا تتبع الساكن في غير الندبة، إلا الألف وترك الهاء أجود، لأن هذه الأسماء لا يراد فيها مد الصوت، بخلاف المندوب، فإذا وصلت حذفتها فقلت: يا غلاما أقبل، ويا ربا تجاوز عني.

ومن قال: هؤلاء، لم يقل في أفعى: أفعاه، ولا في أعمى: أعماه، لأن هذه أسماء متمكنة معربة ألفها في حكم المتحرك بحركات الإعراب، إذ لو كان مكانها غيرها لظهر فيه الإعراب، والهاء لا تلحق المتحرك بالحركة الإعرابية، فكذلك ما كان في حكمه.

وقوله: فيمن قصر، يعني من مدّ يقال: هؤلاء، فهو داخل فيما آخره متحرك.

ونذكر حكمه الآن.

«وإن كان آخره متحركاً نحو: هو، وهي، وضربتُك، وضربني، وغلامي، فيمن حرك في الوصل فبالإسكان، وبإلحاق الهاء»

هو، وهي: الأكثر الوقف عليهما بالهاء، فيقال: هُوَهْ، وهِيَهْ، زعم حسان بن ثابت[٣]

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٨٤.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٨٥.

(٣) الأبيات الثلاثة لحسان. وهي في ديوانه: ٣٩٧، وانظر شرح ابن يعيش ٩: ٨٤، والمزهر ٢: ٤٩٢، والعيني ٤: ٥٦٠، والتصريح ويس ٢: ٣٤٥، والخزانة ١: ٤١٨، واللسان (شصب) ويعني من بني الشيصبان من الجن.

أن الغول لَقِيَتْه في بعض السكك فألْقته على ظهره، وجلست على صدره وقالت: إن لم تقل شعراً على قافية واحدة قتلتُك، فقال:

١٩٩٣ - إذا مـا تَرَعْـرَعَ فينـا الغُـلاَمُ ... فـما إنْ يُقـالُ لـهُ مَـنْ هُـوَهْ

فقالت: ثَنِّ، فقال:

١٩٩٤ - إذا لم يَسُـدْ قَبْـلَ شَـدِّ الإزَار ... فَـذَلك فينـا الـذي لاهُـوَه

فقالت: ثَلِّثْ، فقال:

١٩٩٥ - ولِي صاحِبٌ من بني الشَّيْصَبَانِ ... فَطَـوْراً أقـولُ وُطَـوراً هُـوَه

والبيت الأول من أبيات الكتاب[١]

ومن العرب من يقف عليهما بالسكون فيقول: هو، وهي، بإسقاط الحركة.

وأما من أسكنهما في حال الوصل فليس في الوقف إلا السكون، فإن الهاء لا تلحق الساكن إلا الألف، وتقف على كاف الضمير. نحو: أكرمتك، وأعطيتك، بالسكون.

ولك إلحاق الهاء فتقول: أكرمتكه، وأعطيتكه، محافظة على الحركة، فإنها الفاصلة بين المذكر والمؤنث، فلو أسكنت لم يحصل التمييز.

ومَنْ فتح الياء في نحو: ضربني، وغلامي، في الوصل أسكن في الوقف، ولم تسقط الياء؛ لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل، فجرت مجرى ياء: القاضي، في حال النصب.

ويجوز إلحاق الهاء لبيان الحركة، تقول: ضربنيه، وغلاميه، وعليه قراءة الجماعة ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْۜ ۞ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩][٢].

وأنشد الجرمي:

---

(١) كذا قال كما قال ابن يعيش ولم أعثر عليه في الكتاب لسيبويه ولا في فهارسه.

(٢) قرأ حمزة ويعقوب (ماليه، سلطانيه) بحذف الهاء وصلاً، وإثباتها وقفاً، كما في الإتحاف ٤٢٢.

١٩٩٦ - مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ   أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ[١]

«/ وشذّ: أكرمتكَاهْ، وأكرمتكِيْه» [٦٠٦]

من العرب من يبالغ في بيان ضمير المذكر والمؤنث فيلحق كاف المذكر ألفاً، وكاف المؤنث ياء لإشباع حركتها، ثم يلحقها (ها) السكت، لأن الفصل بحرف وحركة أبلغ منه بحركة فحسب.

«ومررت بش[٢]»

من العرب من يبدل من كاف المؤنث[٣] شيناً في الوقف حرصاً على البيان، لأن الكسرة الدالة على التأنيث تخفى في الوقف، فيقولون في عليك، ومنك، وبك: عليش، ومنش، وبش.

وقد يجرون الوصل مجرى الوقف، فيقولون: ما جاء بشِ يا هند، ومنش أخذت، أي: منك، وقرئ قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾[مريم: ٢٤][٤]. «قد جعل ربشِ تحتشِ سريا».

ومن كلامهم: إذا أعياش جاراتُش فأقبلي على ذي بيتش[٥]، وقال المجنون[٦]:

---

(١)البيت لعمرو بن مِلْقَطٍ (جاهلي) قاله أبو زيد. وهو في النوادر٦٢، وشرح ابن يعيش ٧: ٤٤، والمغني ١: ١١٤، ٣٦٩، والهمع ٢: ٥٨، والدرر ٢: ٧٤ والخزانة ٣: ٦٣١، بنعلي: الباء زائدة في فاعل (أودى) وهو (نعليَّ).

(٢)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٤٩.

(٣)(الضمير المؤنث) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٤٩، والأشموني ٤: ٢٨٢.

(٥)كذا في شرح ابن يعيش ٩: ٤٩، وفيه أي: إذا أعياك جاراتك فأقبلي على ذي بيتك.

(٦)ديوانه: ٢٠٧ برواية:

فعيناكِ عيناها وجيدك جيدها   سوى أن عظم الساق منك دقيق

١٩٩٧ - وعَيْنَاشِ عَيْنَاها وجِيدُشِ جيدُهَا سوى أنَّ عَظْمَ السَّاقِ منشِ دَقيقُ(١)

وقال آخر:

١٩٩٨ - عَلَيَّ فيما أَبْتَغِي أُبْغِيشِ بيضاءَ تُرْضِيني ولا تُرْضِيشِ
وتَطْلُبِي وُدَّ بَنِي أَبِيشِ إذا دَنَوْتِ جعلتْ تُنْئِيشِ
وإنْ نَأَيْتِ جعلتْ تُدنِيش وإن تكلَّمتِ حَثَتْ في فِيشِ(٢)

حتَّى تَنِقِّي كَنَقيقِ الدِّيشِ

شبه كاف الديك بكاف المؤنث لكسرتها.

«وأكرمتكش، بالشين، والسين(٣)»

قوم من بني تميم وأسد، يزيدون على كاف المؤنث في الوقف شيناً معجمة، فيقولون: أكْرَمْتُكِشْ، ومررت بِكِشْ، لبيان كسرة الكاف، وذلك كشكشة تميم.

وقوم من بكر يزيدون سيناً غير معجمة، فيقولون: أكرمتكِسْ، ومررت بِكِسْ، وذلك كسكسة بكر. وكلاهما غير فصيح.

---

(١)البيت في الكامل ٣: ٨٥٩، والتمام ٣٧، والخصائص ٢: ٤٦٠، والمقرب ٢: ١٨١، ودرة الغواص ٢٥١، والخزانة ٤: ٥٩٥، ورغبة الأمل ٧: ٣٩، يذكر أنه رأى ظبية موثوقة بحبالة الصائد فأقسم عليه أن يطلقها ويعطيه مكانها شاة فأطلقها فقاله.

(٢)الرجز في مجالس ثعلب ١١٦، والخزانة ٤: ٥٩٤.

(٣)وفي الكتاب ٢: ٢٩٦، واعلم أن ناساً من العرب يُلحقون الكاف السين ليبيِّنوا كسرة التأنيث. وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة في اسْتَفْعَلَ. وذلك أعطيتُكِسْ، وأُكْرِمُكِسْ. فإذا وصلوا لم يجيئوا بها، لأن الكسرة تبين. وقومٌ يُلْحِقون الشين ليبيِّنوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوها مكانها للبيان. وذلك قولهم: أعطَيْتُكِشْ وأُكْرِمُكِشْ، فإذا وصلوا تركوها، وإنما يُلْحِقون السين والشين في التأنيث، لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير.

وحكي أن معاوية قال يوماً[١]: مَنْ أفصحُ الناس؟

فقام رجل من جرم[٢]- وجرم من فصحاء الناس - فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق. ويُرْوَى: عن لخلخانية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر. ليس فيهم غمغمة قضاعة[٣]، ولا طمطمانية حِمْيَر.

فقال معاوية: من هم؟ فقال: قومي.

والفراتية: لغة أهل الفرات الذي هو نهر الكوفة، لأنهم خالطوا العجم والنبط فتغيرت لغتهم.

واللخلخانية: العُجمة في المنطق، يقال: رجل لخلخانيّ، إذا كان لا يفصح.

والكشكشة والكَسْكَسة[٤] قد ذكرناهما، سُمِّيا بذلك لتكرر الكاف مع الشين أو السين فيهما.

والغمغمة: أن لا يبين الكلامُ. وأصله أصوات الثيران عند الذعر، وأصوات الأبطال عند القتال.

والطمطمانية: أن يكون الكلام شبيهاً بكلام العجم، يقال: رجل طمطم، بالكسر أي: في لسانه عجمة لا يفصح.

ويُرْوَى: عن تلتلة بهراء، وهو أنهم يكسرون حرف المضارعة، نحو: تِعلمون، وعن عنعنة تميم، وهو قولهم في أنَّ: عنَّ، وعَجْرَفِيَّة ضبة، وهو[٥] وحشية في كلامهم، وتضجيع قيس، هو تكسير في كلامهم.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٤٩.

(٢) جرم: بطنان من العرب أحدهما من قضاعة، وهو جرم بن زبان، والآخر في طيِّيء. يوصفون بالفصاحة.

(٣) قضاعة: أبو حي من اليمن، وهو قضاعة بن مالك بن سبأ.

(٤) انظر لهذه اللهجات مجالس ثعلب وحواشيها ٨٠، ٨١، ١١٦، والمزهر ١: ٢١١، والخزانة ٤: ٥٩٥ -٥٩٦.

(٥) (وهي) في: ع.

وقوله بالشين والسين متعلق بقوله: وأكرمتكس وحده لابه، وبقوله: مررت بش، فإنهم لم يقولوا: مررت بس، بالسين غير المعجمة.

«ومن أسكن الياءَ في الوصل أسكنها في الوقف، وقد يقال: ضَرَبَنْ وغُلامْ»

مَنْ أسكن الياء في نحو: ضَرَبَني، وغلامي، في حال الوصل، فأجود الوجهين في الوقف إثبات الياء؛ لأنه لا تنوين معها، فوجب حذفها، وهي ثابتة في الوصل، فجرت مجرى ياء: القاضي.

وأجاز سيبويه: حذفَها، فيقول: ضَرَبَنْ، وهذا غلامْ، وحذفها في الفعل أحسن؛ لأنه لا يكون إلا وقبلها نون، فالنون تدل عليها فلا لبس فيها، ولذلك كثر في التنزيل الحذف والإثبات فيه، وهو في الاسم بعيد، فإنك إذا قلت: هذا غلام، لم يعلم أنه يراد به الإضافة إلى الياء أم الإفراد، ولذلك منع بعض الأصحاب جوازه للبس، وإنما أجاز سيبويه، لأن الوصل يبينه.

وقرأ أبو عمرو: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾[الفجر: ١٥]، و﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾[الفجر: ١٦][(١)].
وقال الأعشى[(٢)]:

١٩٩٩- فهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي البِلاَ ... دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أنْ يَأْتِيَنْ
أَلَيْسَ أخُو الموتِ مُسْتَوْثِقاً ... عَلَيَّ وإنْ قُلْتُ قَدْ أَنْسَأَنْ
ومِنْ شانِئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ ... إذا ما انْتَسَبْتُ لَهُ أنْكَرَنْ[(٣)]

أراد أن يأتيني، وأنسأني، وأنكرني.

---

(١) قرأ أبو عمرو «أكْرَمَنْ»، و «أَهَانَنْ» وقفاً. وروي عنه «أكرمني» و «أهانني» بالياء. كما في السبعة ٦٨٤

(٢) ديوانه: ١٥، ١٩.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٥١، ٢٩٠، والمحتسب ١: ٣٤٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٧٣، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٠، ٨٦، والعيني ٤: ٣٢٤، والهمع ٢: ٧٨، والدرر ٢: ٩٦. أنساه: أخّره وأجّله، الشنآن: البغض، والشانئ: المبغض، الكاسفة الوجه: العابس المتغير.

«وعلى ضَربكُمْ، وضَرَبَهُمْ، وعَليهمْ، وبهِمْ، وهذه بالإسكان لا غير»

الأصل في: ضربكم، وضربهم، وعليهم، وبهم، أن يلحق الواو والياء في الوصل، فنقول: ضربكمو، وضربهمو، وعليهمي، وبهمي، بدليل ثبوت الألف في التثنية، نحو: ضربكما، وضربهما، وعليهما، وبهما، فإذا وقفت فليس إلا إسكان الميم وحذف الواو والياء؛ لأنهما زائدان، وقد يحذفان في الوصل كثيراً، نحو: ضربكم وضربهم يا فتى و﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾[التوبة: ٩٨]. «وبهم يستعان»[1].

/ وأما: منه وعنه، فالأصل فيهما منهو وعنهو بدليل قولهم في المؤنث: منها وعنها، [٦٠٧] فالألف مع المؤنث من نفس الكلمة بالاتفاق.

وأما الواو والياء في المذكر فقيل: إنهما من نفس الاسم.

والظاهر من كلام سيبويه أنهما زائدان، وقد يحذفان في الوصل كثيراً.

ثم إذا كان قبل الهاء حرف مدّ ولين كان حذفهما أحسنَ، فراراً من اجتماع المتشابهات كقوله تعالى:﴿ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء:١٠٦] و ﴿ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ [الأعراف:١٧٦] ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾ [يوسف:٢٠] و ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠]. وإلا فالإثبات أحسنُ كقوله: «منهو آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ». و﴿أَوْ تتركهو يَلْهَث﴾[الأعراف: ١٧٦]. ومنهم من لا يفرق بين حرف المد وغيره من السواكن ويختار ﴿منه﴾[2] و«أصابته»[3]، لأن الهاء خفية، فكأنها ساكنة، فكأنه اجتمع ساكنان فصار كأين، وكيف، وهو اختيار المبرد والسيرافي[4].

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٨٦.

(٢) من قوله تعالى: ﴿منه آيات بينات﴾

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٥٣) عن جابر بن عبد الله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة... الحديث»

(٤)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٨٧.

هذا كله في الوصل، أما في الوقف فليس إلا السكون، لأن صلة الهاء ضعيفة، وقد تحذف في الوصل، فلزم حذفها في الوقف. وأما الهاء في: هذه أَمَةُ الله[١]، فليست زائدة، وإنما هي بدل من الياء في: هذي، ولهذا تقول في تحقيره: ذَيّا، كما، تقول في تحقير: ذا، لكنها كسرت ووصلت بالياء، لأنها في اسم غير متمكن مبهم، فشبهت بهاء الضمير التي قبلها كسرة، كقولك: مررت بهي، ونظرت إلى غلامهي.

قال سيبويه[٢]: ولا أعلم أحداً يضمها، ومن العرب من يسكنها في الوصل، على أصل القياس فيقول: هذهْ هند، ونظرت إلى هذهْ يا فتى.

وأما الوقف فليس فيه إلا إسكان الهاء، لأنهم إذا أجازوا حذف الياء في: عليهي، وبهي، مع الاختلاف في زيادتها كان الحذف هاهنا أولى لتيقن الزيادة.

«وإلحاق الهاء في: حتّام[٣]، ونحوه أجود من الإسكان»

قد ذكرنا أن حرف الجر إذا دخل على (ما) الاستفهامية حذفت ألفها نحو: فيمَ، ولِمَ، وعمَّ، وحَتَّامَ.

فإذا وقفت عليها فالأجود إلحاق الهاء لإبقاء الفتحة التي هي دالة على الألف المحذوفة، لئلا يذهب الدليل والمدلول، كما قلناه في: اغْزُهْ، وارمِهْ، فتقول: فيمه، ولمه، وعمَّهْ، وحتامه.

ومن العرب من يقف عليه بالإسكان فيقول: فيمْ، ولِمْ، وعَمْ، وحتامْ، فيسقط الحركة التي كانت في الوصل، وإنما لم نوجب الإلحاق هاهنا كما أوجبناه في نحو: قِهْ، مع أن في الموضعين بقيت الكلمة على حرف واحد، وذلك أن (ما) اسم غير متمكن،

---

(١) وفي الكتاب ٢: ٢٩٥، سمعت من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذهْ أَمَةُ الله. فيسكّن، وانظر شرح ابن يعيش ٩: ٨٧.

(٢) انظر قول سيبويه في شرح ابن يعيش ٩: ٨٧.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٨٠.

والأسماء غير المتمكنة كثيراً ما تكون على حرف واحد، نحو: التاء، والكاف في: ضربتك، بخلاف الفعل فإنه لا يكون على حرف واحد.

«والإلحاق واجب في نحو: قِهْ»

إذا أدى الحذف إلى أن يبقى من الفعل حرف واحد، فلا بدّ من إلحاق الهاء في الوقف، نحو: قولك في الأمر من وَقي يقي: قِهْ، ومن وعَى يعي: عِهْ، ومن وَرَى الزَّنْدَ، يُرِي: رَهْ(١).

---

(١)وفي حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١: ٣١، فائدة: قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد، نحو: إِ، من: الوأي، كالوعد لفظاً ومعنى، وأصله: أوثي، حذفت واوه، كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء، نحو: يوئي لوقوعها بين عدوتيها: الياء والكسرة، ثم همزة الوصل، لتحرك ما بعدها، ثم بني على حذف آخره، كما يجزم المضارع فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة، وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام، وقد جمعها المصنف مبيّناً كيفية إسنادها للواحد المذكر، ثم المثنى مطلقاً، ثم الجمع المذكر، ثم الواحدة، ثم جَمْعَها فقال:

إني أقـــول لمـــن تُرجـــى شـــفاعته ... قِ المســتجيرَ قيــاه، قــوه، قــي، قــين
وإن صرفــت لــوال شــغل آخــر قــل ... لِ شــغلَ هــذا، ليــاه، لــوه، لي، لــين
وإن وشــى ثــوب غــيري قلــت في ضــجر ... شِ الثوبَ، ويك، شياه، شوه، شي، شينَ
وقــل لقاتــل إنســانٍ عــلى خطــأ ... دِ مَــنْ قتلــتَ، ديــاه، دوه، دي، ديــنَ
وإن همــو لم يــروا رأيــي أقــول لهــم ... رَ الــرأي ويــك، ريــاه، روه، ري، ريــنَ
وإن همــو لم يعــوا قــولي أقــول لهــم ... عِ القــولَ منــي، عيــاه، عــوه، عــي، عيــنَ
وإن أمــرت بــوأي للمحــب فقــل ... إِ مَــنْ تحــب، إيــاه، أوه، إي، إيــنَ
وإن أردت الــوني وهــو الفتــور فقــل ... نِ يــا خلــيلي، نيــاه، نــوه، ني، نــينَ
وإن أبــى أن يفــي بالعهــد قلــت لــه ... فِ يــا فــلان، فيــاه، فــوه، في، فــينَ
وقــل لســاكن قلبــي إن ســواك بــه ... جِ القلــبَ مني، جيــاه، جــوه، جي، جــينَ=

=فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا (رَ) فيفتح في جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية إلا (نِ) فلازمٌ لأنه بمعنى: تأنَّ، فالهاء في (نِياه) هاء المصدر لا المفعول به. وإذا وقع قبل (إِ) ساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلا يبقى من الفعل إلا حركة نحو: قُلِ بالخَير يا زيد، بكسر اللام أصله: قل افعلا أمر من القول، والوأي.

وذلك لأن فاء هذه الكلم حذفت لوقوعها في المضارع بين ياء وكسرة، حذفت اللام للأمر، فلو حذفت الحركة الدالة على اللام لذهب الدليل والمدلول، ولبقيت الكلمة على حرف واحد، فلا يمكن النطق به، فألحقت الهاء لتبقى الحركة، فيمكن النطق بالكلمة.

وحُكي أن من العرب من يقف عليه متحركاً، لتكون الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة، وهو بعيد، لما فيه من الوقف على الحركة، ولم يعرفه في غير هذا الموضع، ومن أثبت اللام في الجزم، كقوله:

٢٠٠٠ - ألم يأتيك[١] ....

قال في الوقف: شي، بالياء لا غير.

«وفي (ما) الاستفهامية إذا أضيف إليها»

وذلك نحو قولك: مجيء مَ جِئتَ[٢]؟ ومثلُ مَ أنتَ، فإذا وقفت على: مجيء م، وجب إلحاق الهاء، لأن مجيء ومثل اسمان منفصلان مما بعدهما، ولهذا ينطق بهما من غير إضافة، فصار بعدهما على حرف واحد، فقوي بالهاء ليقع السكت عليه بخلاف قولك:مم، ولم، فإن حرف الجر لا ينفصل عما بعده، بل يصير مع: م، وما بعده بمنزلة كلمة واحدة، فلذلك جاز إسكانُها.

«وعلى نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها بإبدالها ألفاً، نحو: يا زيد قومَا»

إذا وقفت على نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها، فتبدل منها ألفاً.

سواء كان في المضارع، أو في الأمر، كما تبدل من التنوين ألفاً إذا انفتح ما قبلها، لمضارعتها إيّاه في أنها من حروف المعاني، ومحلها آخر الكلمة، وهما خفيفتان ضعيفتان،

---

(١) قطعة من بيت وتمامه:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي ... بما لاقت لبون بني زيادِ

وقد تقدم برقم (١٢٩٦، ١٣٣٥).

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٨٠.

تقول: يا زيدُ قوما، وليضربا و﴿لنسفعا﴾، قال الأعشى[١]:

٢٠٠١- فإيَّاكَ والمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّها ولا تَأْخُذَنْ سَهْمًا حديداً لِتَفْصِدَا

وذا النُّصُبَ لا المنصوب تَنْسُكَنَّهُ لعاقبةٍ واللهَ ربُّكَ فاعْبُدَا

وسبحْ على حين العشيات والضُّحى ولا تحمد المثرين والله فاحْمَدَا[٢]

أراد لتفصدن، وفاعبدن، وفاحمدن، وأنشد الزمخشري[٣]:

ولا تَعْبُدِ الشَّيطَانَ واللهَ فَاعْبُدَا

والشراح[٤] أنشدوا صدر المصراع الأول من البيت الأول، والصواب ما أنشدناه.

وقال آخر:

٢٠٠٢- أبوكَ يزيدُ والوليـد ومـن يكـن همـا أبـواه لا يَـذِلُّ ويَكْرُمـا[٥]

أراد: ويكرمن، وقد حمل بعضُهم قوله جل وعلا: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٦]. على أن المراد ألقين، لأن الخطاب لخازن النار. وحكي: يا حرسي اضربًا عنقه، وهو شاذ.

/ وقد قيل في قول امرئ القيس: [٦٠٨]

٢٠٠٣- قِفا نبكِ من ذكرَى حبيبٍ ومنزلِ ....[٦]

---

(١) ديوانه: ١٣٧.

(٢) ورد في الكتاب ٢: ١٤٩ هكذا:

فإيـاكَ والمَيْتَـاتِ لا تَقْرَبَنَّهـا ولا تعبـدِ الشـيطانَ واللهَ فاعبـدا

وانظر المقتضب ٣: ١٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٨٤، ٢: ٢٦٨، والإنصاف ٦٥٧، وشرح ابن يعيش ٩: ٣٩، ٨٨، ١٠: ٢٠، والمغني ١: ٤١٢، والعيني ٤: ٣٤٠، والهمع ٢: ٧٨، والدرر ٢: ٩٥، والتصريح ٢: ٢٠٨، والأشموني ٣: ٢٢٦، الفصد: شق الجلد لاستخراج الدم.

(٣) انظر المفصل ٣٤٤.

(٤) كابن يعيش. انظر شرح ابن يعيش ٩: ٣٩.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٩: ٨٦.

(٦) تقدم البيت برقم (١٦٩١).

أن المراد قِفَنْ، لأن الخطاب للواحد بدليل قوله:

٢٠٠٤- أصاح ترى برقاً أريك وميضه

فأجرى الوصل مجرى الوقف.

«وإذا انضم ما قبلها أو انكسر بحذفها وإعادة ما حذف لأجلها، تقول: يا قومِ هل تضربون؟ واضربوا، ويا هندُ هل تضربين؟ واضربي»

حكم هذه[1] النون حكم التنوين، فكما يسقط التنوين إذا انضم ما قبلها أو انكسر، كقولك: جاءني زيد، ومررت بزيد، تسقط هذه النون أيضاً، فإذا سقطت عاد ما حذف لأجل دخولها، فتعود الواو التي هي ضمير جماعة الذكور، والياء التي هي ضمير المؤنث لزوال علة حذفها. وهو التقاء الساكنين، وتعود النون في المضارع؛ لأنها علامة الرفع، وإنما سقطت مع نون التوكيد لأن الكلمة صارت مبنية، فلما سقطت صارت الكلمة معربة، فعاد علامة الرفع، فتقول في الوقف على قولك: يا قوم هل تضربُن؟ واضربن يا قوم: هل تضربون؟ واضربوا.

وفي الوقف على قولك: يا هند هل تضربِن؟ واضربِن: هل تضربين؟ واضربي.

وحينئذٍ يلتبس المؤكد بغير المؤكد، ولكنهم لم يبالوا بهذا اللبس.

وكان يونس[2] يبدل من النون الخفيفة إذا انضم ما قبلها واواً، وإذا انكسر ما قبلها ياء، قياساً على إبدالها إذا انفتح ما قبلها، فيقول في اخشون واخشين: اخشووا واخشَيي. وهو قياس من يبدل التنوين في حال الرفع والجرّ.

وسيبويه[3] لا يجيز ذلك.

«وعلى الثقيلة بالإسكان وبالهاء، نحو: لتفعلنه»

إذا وقفت على نون التوكيد الثقيلة جاز الإسكان على الأصل كقولك: يا زيد

---

(١)(هذا) في: ع.

(٢)انظر رأي يونس في شرح ابن يعيش ٩: ٩٠.

(٣)انظر الكتاب ٢: ٢٧٧.

اضربن، ويا قوم اضربن، ويا هندات اضربنان.

ويجوز تحريكها، وإلحاق هاء السكت بها، لبيان الحركة، فراراً من التقاء الساكنين أو السواكن، فتقول: اضربنه، وهل يقومنه.

وجاء بعض العرب إلى عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وأنشده:

٢٠٠٥ – يا عُمَرَ الخيرِ جُزيتَ الجنَّهْ ... أُكْسُ بُنَيَّاتِي وأُمَّهُنَّهْ(١)

أُقسِمُ بالله لتفعلنه

فقال له عمر – رضي الله عنه – وإن لم أفعل ؟ فقال له:

٢٠٠٦ – إنَّكَ عن حالي لَتُسْأَلَنَّهْ ... يوم تكون الأعطيات ثمة

والواقف المسؤول بَيْنَهُنَّ ... إمَّا إلى نارٍ وإمَّا جَنَّهْ(٢)

فقال عمر رضي الله عنه:

يا يرفأ(٣) أعطه ما طلب لأجل ذلك اليوم لا لشعره(٤).

* * *

---

(١) الرجز في الخصائص ٢: ٧٣، وشرح ابن يعيش ١: ٤٤، وطبقات الشافعية ١: ٢٦٤، وفي العقد الفريد (كتاب كلام العرب) ٣: ٤٣٣. قال أعرابي:

يا عمر الخير رُزِقتَ الجنَّهْ ... أُكْسُ بُنَيَّاتي وأُمَّهُنَّهْ

وكُنْ لَنا مِنَ الزمان جُنَّهْ ... واردُدْ علينا إنَّ إنَّ إنَّهْ

أقسمتُ بالله لتفعلنَّهْ

(٢) الرجز في القرطبي ٣: ٣٠٧.

(٣) (يا غلام) في القرطبي.

(٤) ثم يلي هذا الفصل (ذكر التصريف).

فهرس الجزء الرابع